



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة



Université Mohamed Khider –Biskra

Faculté des sciences économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير

Département des Sciences Economiques

قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع

التأثير المتبادل بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة الصناعة التأمينية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد صناعي

إشراف الأستاذ:

أ.د. عبد الوهاب بن بريكة

إعداد الطالب:

أسامة سنوسي

لجنة المناقشة:

مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ. د. عبد الوهاب بن بريكة
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عيسى خليفي
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د. لطيفة برني
ممتحنا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الحميد برحومة
ممتحنا	جامعة تبسة	أستاذ محاضر	أ.د. عمر جنينة
ممتحنا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر	د. عباس فرحات

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

وطني وطني غالي الثمن

روحي نفسي مالي بدني

وأنا الحامي لك في المحن

لتعش حرا طول الزمن

إلى وطني الحبيب الجزائر... أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن بريكة على قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع ، والنصائح التي حظيت بها من بداية اختيار الموضوع، ومهما جمعت من عبارات الشكر تظل قليلة أمام عطائه وكرمه علي، فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته. أتقدم بالشكر والتقدير لكل أعضاء لجنة المناقشة لمنحهم لي شرف قبول مناقشة هذه الأطروحة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة، وتقديم التوجيهات والنصح.

الشكر موصول إلى موظفي مديرية التأمينات بوزارة المالية، وعلى رأسها مدير التأمينات السيد مرامي كمال، لمساعدته القيمة في إعداد الجانب التطبيقي من هذه الأطروحة وتفهمه إتاحة مختلف البيانات الخاصة بشركات التأمين اللازمة لبناء نموذج الدراسة، كما أتوجه بأسمى عبارات الاحترام والتقدير إلى كل من: السيدة علال بهية، السيد عبد القادر بن تليش، السيد كريم عبودة، على استقبالهم الراقى بمديرية التأمينات وتوجيهنا إلى مختلف المصالح التي تخدم الدراسة.

الشكر موصول إلى جميع عمال الاتحاد الأردني لشركات التأمين بصفة عامة وموظفي مكتبة الاتحاد بصفة خاصة، وأخص بالذكر هنا: الآنسة وسام حداد على المساعدة التي قدمتها لنا في مجال البحث البيبليوغرافي ومكنتنا من الاستفادة غير المشروطة من مختلف المراجع المتاحة بالمكتبة.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الذين أفادوني في إعداد الدراسة القياسية، والتعامل مع البرامج الإحصائية وأخص بالذكر كل من الدكتورة فراح الياس الهناني والدكتور عدلان سيواني وصديقي الأستاذ عبد الحق لفيلف، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما لا يفوتني أن أخص بشكري وامتناني إلى إدارة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، وعلى رأسها مدير المعهد الدكتور محمد بوظلعة على دعمه الدائم لإتمام الأطروحة، كما لا أنسى في هذا المقام نائب مدير المعهد المكلف بالدراسات فيما بعد التدرج الدكتور أبو بكر بوسالم على الدعم المعنوي والمتكرر دائما وفي كل المناسبات فله مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

الشكر والتقدير موصول كذلك إلى كل من الأستاذ الدكتور خوني رابح ، الدكتور محبوب مراد، الأستاذ بنون خير الدين، الأستاذ ركيمة فارس.

أ. أسامة سنوسي

شكر وتقدير خاص

إلى والدي الكريمين اللذين سهرا على تربيتي وغرسا في حب العلم من الصغر، وقدما لي كل غالي ونفيس، وكان لهما الفضل بعد الله فيما وصلت إليه الآن، أتقدم لكما بأسمى عبارات الشكر والتقدير، وأسأل الله أن يبارك في عمركما، ويلبسكما ثوب الصحة والعافية أبد الدهر.



عندما أجد نفسي تائها، قلقا،.... عندما يبدأ اليأس يملكني....

دائما أجدها بجانبني تدعمني وتحاول أن تذلل الصعاب، وتجعل من المستحيل أمرا ممكنا.

تجعلني أشعر بأن الحياة لا معنى لها من دون رفيق درب مخلص يشد بأزري ويدفعني بقوة إلى مراتب التفوق والنجاح.

زوجتي الدكتورة فاطمة محبوب، لك مني كل المحبة والتقدير والعرفان على المجهودات التي قدمتها لي من متابعة للعمل ومراجعتة وللنصائح التي حظيت بها الدراسة.

ملخص

التأثير المتبادل بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الصناعة

التأمينية في الجزائر.

إعداد: أسامة سنوسي

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الوهاب بن بريكة

ملخص الدراسة

شهدت صناعة التأمين في الجزائر تغييرا هيكليا خلال السنوات الأخيرة، تزامن مع رفع احتكار الدولة لهذا القطاع وانفتاحه على المنافسة، وتمثل هذا التغيير في التطور الذي شهده هذا القطاع من حيث معدلات النمو المرتفعة ودخول شركات تأمين جديدة، بالإضافة إلى تنوع القوانين والتشريعات التي أصدرتها الدولة لتنظيم ومراقبة هذه الصناعة.

ومن خلال هذه الدراسة سوف نقوم بتحليل العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء شركات التأمين في سوق تأمينات الأضرار في الجزائر، باعتمادنا على نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي (SCP) هيكل - سلوك - أداء (Structure-Conduct-Performance)، وانطلقت هذه الدراسة من فرضية وجود تأثير متبادل بين هيكل السوق والأداء، وعلى هذا الأساس شملت عينة الدراسة 10 شركات تأمين خلال الفترة 2007-2015 وتم تقدير معالم النموذج باستخدام منظومة المعادلات الآتية، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وطريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS).

وخلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سوق تأمين الأضرار في الجزائر يتسم بهيكل احتكار قلة ويتجه هذا السوق إلى المنافسة، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير متبادل بين هيكل سوق تأمينات الأضرار وأداء شركات التأمين العاملة به، وكان هذا التأثير سلبي بين المتغيرين في كلا الاتجاهين، مما يعني دحض لفرضية نموذج هيكل - سلوك - أداء، أي أن شركات التأمين العمومية التي تسيطر على سوق التأمين لا تستفيد من وضعية الهيمنة في تحقيق أرباح غير عادية وهي بعيدة كل البعد عن السلوكيات الاحتكارية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الصناعي، هيكل الصناعة، أداء المؤسسات، نموذج هيكل - سلوك - أداء، المعادلات الآتية، صناعة التأمين.

L'influence mutuelle entre la structure de l'industrie et la performance des entreprises économiques, une étude de cas de l'industrie des assurances en Algérie.

Préparé par: Oussama Senoussi

Sous la direction du Professeur : Abdelouahab Benbrika

Résumé

L'industrie de l'assurance en Algérie a connu un changement structurel au cours des dernières années, qui a coïncidé avec la levée du monopole de l'État sur le secteur et son ouverture à la concurrence. Ce changement témoigne de l'évolution de ce secteur en termes de taux de croissance qui sont élevés et l'arrivée sur le marché de nouvelles compagnies d'assurance, en plus de la diversification des lois et réglementations édictées par l'Etat pour réglementer et contrôler ce secteur.

A travers cette étude, nous analyserons la relation entre la structure de l'industrie et la performance des compagnies d'assurance sur le marché de l'assurance de dommages en Algérie, en adoptant le modèle Structure-Conduite-Performance (SCP) et en se basant sur le modèle d'analyse de l'économie industrielle. Cette étude s'est reposée sur l'hypothèse d'un effet mutuel entre la structure du marché et la performance. Dans ce cadre, l'étude a inclus 10 sociétés d'assurance couvrant la période 2007-2015. Les paramètres du modèle ont été estimés à l'aide du système d'équations simultanées Basé sur la méthode de Moindres carrés à deux étapes (2SLS), et la méthode de Moindres carrés à trois étapes (3SLS).

L'étude a révélé que le marché de l'assurance de dommages en Algérie est caractérisé par une situation d'oligopole et qu'il est se dirige vers la concurrence. L'étude a également mis en évidence un effet mutuel entre la structure du marché de l'assurance et la performance des sociétés d'assurance opérant dans ce secteur. Cet effet s'est révélé négatif entre les deux variables dans les deux sens, ce qui revient à réfuter l'hypothèse du modèle structure-comportement-performance, à savoir, les sociétés d'assurance publiques qui contrôlent le marché ne profitent pas du statut d'hégémonie pour réaliser des profits extraordinaires et s'éloignent de tout comportement monopolistique.

Mots clés : l'économie industrielle, structure de l'industrie, performance des entreprises, modèle structure-comportement-performance, les équations simultanées, industrie de l'assurance.

The Mutual Influence between the Structure of Industry and the Performance of Economic Institutions. a Case Study of the Insurance Industry in Algeria.

Prepared by: Oussama Senoussi

Supervised by: PhD Abdelouaheb Berika

Abstract

The insurance industry in Algeria has changed structurally in recent years, coinciding with the lifting of the state monopoly of this sector and its openness to competition. This change is reflected in the growth witnessed by this sector in terms of high growth rates, and the entry of new, in addition to the diversity of laws and regulations issued by the State to regulate and control the industry.

This study aims at analyzing the relationship between the structure of the industry and the performance of the insurance companies in Algeria's property and casualty insurance market by adopting the model of analysis in the industrial organization (SCP); (Structure-Conduct-Performance). Moreover, the study is based on the hypothesis of existence of a Mutual Influence between market structure and performance. Accordingly, the study sample is included ten insurance companies during the period between 2007 and 2015. A simultaneous equation is employed to estimate the parameters of the model, relying on Two-Stage Least Square (2SLS) and Three-Stage Least Square.

On the whole, the study concludes that Algeria's property and casualty insurance market is characterized by a monopoly structure and heading towards competition, the study also dictates the existence of impact between the structure of the insurance market and the performance of insurance companies operating in it, this effect is negative between the two variables in both directions, which means rejection of the structure-Conduct-performance paradigm hypothesis, that is, public insurance companies that control the insurance market do not benefit from the dominant position in making unusual profits, and they are far from monopolistic behaviors.

Keywords: industrial organization, industry structure, business performance, structure conduct performance paradigm, performance, simultaneous equations, insurance industry.

خطة البحث

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	شكر وعرافان
V	الملخص باللغة العربية
VI	الملخص باللغة الفرنسية
VII	الملخص باللغة الإنجليزية
VIII	خطة البحث
XXI	قائمة الجداول
XXV	قائمة الأشكال
XXIX	قائمة الملاحق
أ-ك	مقدمة
ب	تمهيد
ب	أولاً: إشكالية الدراسة
د	ثانياً: فرضيات الدراسة
هـ	ثالثاً: أهداف الدراسة
هـ	رابعاً: أهمية الدراسة
و	خامساً: مبررات الدراسة
و	سادساً: منهج وأدوات الدراسة
ز	سابعاً: حدود الدراسة
ز	ثامناً: صعوبات البحث
ز	تاسعاً: خطة البحث
ح	عاشراً: نموذج الدراسة
ط	إحدى عشر: الدراسات السابقة
ك	اثني عشر: الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة
71-1	الفصل الأول: تحليل هيكل الصناعة
02	تمهيد

03	المبحث الأول: الإطار العام للاقتصاد الصناعي
03	المطلب الأول: نشأة وتطور الاقتصاد الصناعي
03	أولاً: ظهور التخصص
03	ثانياً: أصول الاقتصاد الصناعي عند مارشال
04	ثالثاً: تطور الاقتصاد الصناعي الأمريكي
06	رابعاً: مساهمة مدرسة شيكاغو
07	خامساً: تطور الاقتصاد الصناعي في فرنسا
07	سادساً: الاقتصاد الصناعي الجديد
08	المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد الصناعي
08	أولاً: الاقتصاد الصناعي كجزء متكامل مع الاقتصاد الجزئي
09	ثانياً: الاقتصاد الصناعي كتخصص مستقل عن الاقتصاد الجزئي
11	ثالثاً: الاقتصاد الصناعي كعلم قائم بذاته
13	المطلب الثالث: منهجية التحليل في الاقتصاد الصناعي
15	أولاً: الظروف الأساسية للصناعة
15	ثانياً: هيكل الصناعة
15	ثالثاً: سلوك المؤسسات في الصناعة
18	رابعاً: الأداء
18	خامساً: السياسات الحكومية
19	المبحث الثاني: مدخل لهيكل الصناعة
19	المطلب الأول: مفهوم الصناعة
19	أولاً: تعريف الصناعة
20	ثانياً: إشكالية حدود الصناعة
21	ثالثاً: التمييز بين الصناعة والقطاع
23	رابعاً: تصنيف الصناعة
25	المطلب الثاني: مفهوم هيكل الصناعة
25	أولاً: تعريف هيكل الصناعة
26	ثانياً: الاعتبارات الأساسية لتحليل هيكل الصناعة
27	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لهيكل الصناعة
28	أولاً: نظرية القوة السوقية

29	ثانيا نظرية الهيكل الكفو
31	المطلب الرابع: أشكال هيكل الصناعة
31	أولا: المنافسة التامة
32	ثانيا: احتكار القلة
32	ثالثا: المنافسة الاحتكارية
33	رابعا: الاحتكار
35	المبحث الثالث: أبعاد هيكل الصناعة
35	المطلب الأول: التركيز الصناعي
35	أولا: تعريف التركيز الصناعي
37	ثانيا: مقاييس التركيز الصناعي
40	ثالثا: العوامل المؤثرة على درجة التركيز الصناعي
41	رابعا: أهمية مقاييس التركيز الصناعي
42	المطلب الثاني: عوائق الدخول
42	أولا: تعريف عوائق الدخول
43	ثانيا: الإطار التحليلي لعوائق الدخول
43	ثالثا: مصادر عوائق الدخول
45	المطلب الثالث: تمييز المنتجات
46	أولا: تعريف تمييز المنتجات
46	ثانيا: أنواع تمييز المنتجات
47	ثالثا: طرق تمييز المنتجات
48	المطلب الرابع: التكامل العمودي
48	أولا: تعريف التكامل العمودي
48	ثانيا: أنواع التكامل العمودي
49	ثانيا: العوامل المؤثرة في التكامل العمودي
51	ثالثا: طرق قياس التكامل العمودي
52	رابعا: تقييم التكامل العمودي
54	المبحث الرابع: تحليل المنافسة وهيكل الصناعة
54	المطلب الأول: مفهوم المنافسة
54	أولا: تعريف المنافسة

55	ثانيا: أهمية المنافسة في الصناعة
56	ثالثا: خصائص المنافسة
57	رابعا: أنواع المنافسة
59	المطلب الثاني: القوى المحركة للمنافسة في الصناعة
60	أولا: شدة المزاومة بين المتنافسين في الصناعة
61	ثانيا: تهديد الداخلين الجدد في الصناعة
61	ثالثا: تهديد المنتجات البديلة
62	رابعا: القوة التفاوضية للموردين
63	خامسا: القوة التفاوضية للمشتريين
64	سادسا: دور الدولة
66	المطلب الثالث: المجموعات الاستراتيجية
65	أولا: تعريف المجموعات الاستراتيجية
66	ثانيا: فوائد تحليل المجموعات الاستراتيجية
67	ثالثا: هيكل الصناعة والمجموعات الاستراتيجية
71	خلاصة الفصل
129 -72	الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية
73	تمهيد
74	المبحث الأول: مدخل إلى الأداء
74	المطلب الأول: ماهية الأداء
74	أولا: تعريف الأداء
76	ثانيا: بعض المصطلحات المتداخلة مع الأداء
80	ثالثا: تطور مفهوم الأداء
81	رابعا: ميادين الأداء
82	المطلب الثاني: تقييم الأداء
82	أولا: تعريف تقييم الأداء
83	ثانيا: أهمية تقييم الأداء
84	ثالثا: مراحل عملية تقييم الأداء
85	المطلب الثالث: أنواع تقييم الأداء
85	أولا: تقييم الأداء المخطط

85	ثانيا: تقييم الأداء الفعلي
85	ثالثا: تقييم الأداء المعياري
86	رابعا: تقييم الأداء الكلي (الشامل)
86	المبحث الثاني: مقاييس ومؤشرات تقييم الأداء
86	المطلب الأول: مقاييس الأداء وخصائصها
86	أولا: أنواع مقاييس الأداء
87	ثانيا: الخصائص النوعية لمؤشرات الأداء (خصائص المؤشر الجيد)
89	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء التقليدية
89	أولا: تعريف التحليل المالي
89	ثانيا: أهمية التحليل المالي
89	ثالثا: معايير التحليل المالي
90	رابعا: أساليب التحليل المالي
95	خامسا: أهم الانتقادات الموجهة لمقاييس الأداء المالية التقليدية
96	المطلب الثالث: مقاييس تقييم الأداء الحديثة
97	أولا: السمات الرئيسية لبيئة التصنيع الحديثة
98	ثانيا: مقاييس تقييم الأداء المالية الحديثة
99	ثالثا: المقاييس غير المالية الحديثة لتقييم الأداء
107	المبحث الثالث: أداء المؤسسات من منظور الاقتصاد الصناعي
107	المطلب الأول: تطور العلاقة داخل نموذج الـ SCP
107	أولا: العلاقة (هيكل - سلوك)
110	ثانيا: العلاقة (سلوك - أداء)
110	ثالثا: العلاقة (هيكل - أداء)
111	المطلب الثاني: دراسات ذات نماذج من معادلة واحدة
111	أولا: دراسات في مجال الصناعة المصرفية
111	(1) دراسة (محمد ناصر خميس الصعيري؛ 1998)
112	(2) دراسة (محمد العجلوني؛ 2009)
113	(3) دراسة (Idries M Al-Jarrah; 2010)
114	(4) دراسة (عز الدين مصطفى الكور؛ 2011)
114	(5) دراسة (رنا جهاد النواس؛ 2013)

115	6) دراسة (علام محمد حمدان وآخرون؛ 2013)
116	7) دراسة (علام محمد حمدان وآخرون: 2014)
116	8) دراسة (مأمون ياسين شخاتره؛ 2014)
117	ثانياً: دراسات في صناعات أخرى
117	1) دراسة (عادل منير عبد الحميد؛ 1998)
118	2) دراسة (وليد حميدات؛ 2005)
119	3) دراسة (Sangeeta D Misra; 2010)
120	المطلب الثالث: دراسات ذات نموذج من عدة معادلات
120	أولاً: دراسة (Kap-Young Jeong & Robert T Masson ; 1990)
121	ثانياً: دراسة (عادل منير عبد الحميد؛ 1995)
122	ثالثاً: دراسة (عادل منير عبد الحميد وآخرون؛ 2003)
123	المطلب الرابع: دراسات لنماذج تقدير آني
123	أولاً: دراسة (Emilio Pagoulatos & Robert Sorensen; 1981)
123	ثانياً: دراسة (Tein-Chen Chou; 1986)
125	ثالثاً: دراسة (Peter Klein & all ; 2003)
126	رابعاً: دراسة (Marcelo Resende; 2007)
127	خامساً: دراسة (بوسنة رضا؛ 2016)
129	خلاصة الفصل
189 -130	الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية
131	تمهيد
132	المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين
132	المطلب الأول: نشأة التأمين وتطوره
132	أولاً: ظهور فكرة التأمين
132	ثانياً: تطور أشكال التأمين
135	ثالثاً: ظهور الأشكال الأخرى للتأمين
136	المطلب الثاني: تعريف التأمين
136	أولاً: التعريف اللغوي
136	ثانياً: تعريف الاقتصاديين
137	ثالثاً: تعريف كتاب التأمين

138	رابعاً: تعريف القانونيين
139	المطلب الثالث: مقومات العملية التأمينية
139	أولاً: الأسس النظرية للتأمين
140	ثانياً: عناصر العملية التأمينية
144	ثالثاً: المبادئ القانونية لعقد التأمين
145	المطلب الرابع: تقسيمات التأمين
145	أولاً: التقسيم من الناحية النظرية
148	ثانياً: التقسيم من الناحية العملية
149	المبحث الثاني: ماهية الصناعة التأمينية
149	المطلب الأول: مفهوم الصناعة التأمينية
149	أولاً: تعريف المنتج التأميني
150	ثانياً: تعريف الصناعة التأمينية
150	ثالثاً: خصائص النشاط في الصناعة التأمينية
151	رابعاً: أهمية الصناعة التأمينية
155	المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين في الصناعة التأمينية
155	أولاً: مؤسسات التأمين التبادلي
155	ثانياً: شركات تأمين المساهمة
157	ثالثاً: الجمعيات التعاونية للتأمين
158	رابعاً: شركات التأمين بالاكنتاب
159	خامساً: صناديق التأمين الخاص
159	سادساً: هيئات التأمين الحكومية
161	المطلب الثالث: محددات العرض والطلب في الصناعة التأمينية
161	أولاً: المتعاملون في سوق التأمين
163	ثانياً: محددات العرض
164	ثالثاً: محددات الطلب
167	المبحث الثالث: تقييم أداء شركات التأمين
167	المطلب الأول: خصوصية تقييم الأداء في شركات التأمين
167	أولاً: أهمية تقييم الأداء في شركات التأمين
169	ثانياً: أهداف عملية تقييم أداء شركات التأمين

170	ثالثا: أسس تقييم الأداء في شركات التأمين
171	رابعا: نحو تطبيق معايير موحدة للأداء في شركات التأمين
172	المطلب الثاني: المؤسسات الخاصة بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين
173	أولا: مؤسسة (A. M. Best)
174	ثانيا: اختبارات شركة (Moody's)
175	ثالثا: اختبارات شركة ستاندر اند بورز (Standard & Poor's)
175	المطلب الثالث: أنظمة تقييم الأداء المالي لشركات التأمين
175	أولا: تقييم أداء شركات التأمين بواسطة النسب المالية التقليدية
177	ثانيا: نظام الإنذار المبكر (IRIS) لتقييم الأداء في شركات التأمين
179	ثالثا: نظام الحد الأدنى لمستوى رأس مال المخاطر
180	رابعا: نظام مراقبة التحليل المالي (FAST)
182	المبحث الرابع: رقابة الدولة على الصناعة التأمينية
182	المطلب الأول: مفهوم الرقابة على صناعة التأمين
184	المطلب الثاني: أهداف ومبررات رقابة الدولة على صناعة التأمين
184	أولا: أهداف رقابة الدولة لصناعة التأمين
185	ثانيا: مبررات رقابة الدولة على صناعة التأمين
186	المطلب الثالث: نظم الإشراف والرقابة على صناعة التأمين
186	أولا: مجالات الرقابة
186	ثانيا: أنظمة الرقابة على صناعة التأمين
189	خلاصة الفصل
273 - 190	الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر
191	تمهيد
192	المبحث الأول: التطور التاريخي لصناعة التأمين في الجزائر
192	المطلب الأول: مرحلة الاستعمارية (ما قبل الاستقلال)
193	المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية (غداة الاستقلال 1962 - 1966)
194	المطلب الثالث: مرحلة الاحتكار (1966-1995)
195	المطلب الرابع: مرحلة الانفتاح (1995 إلى يومنا هذا)
197	المبحث الثاني: خصائص الصناعة التأمينية في الجزائر
197	المطلب الأول: الاطار التنظيمي لصناعة التأمين في الجزائر

197	أولاً: الإطار القانوني المنظم للصناعة التأمينية في الجزائر
199	ثانياً: هيئات تطهير صناعة التأمين في الجزائر
200	المطلب الثاني: بنية عرض الصناعة التأمينية في الجزائر
200	أولاً: شركات تأمينات الأضرار
205	ثانياً: شركات تأمينات الأشخاص
207	ثالثاً: شركات إعادة التأمين
207	رابعاً: الشركات المتخصصة
208	المطلب الثالث: تطور إنتاج صناعة التأمين في الجزائر
210	أولاً: سوق تأمينات الأضرار
216	ثانياً: تطور سوق تأمينات الأشخاص
217	المطلب الرابع: إنتاج صناعة التأمين حسب الفروع التأمينية
219	أولاً: فرع تأمين السيارات
220	ثانياً: فرع تأمين الأخطار الصناعية
222	ثالثاً: فرع تأمينات الأشخاص
223	رابعاً: فرع تأمينات النقل
224	خامساً: فرع التأمينات الفلاحية
225	سادساً: فرع تأمينات القروض
226	المبحث الثالث: مكانة الصناعة التأمينية في الجزائر عالمياً
226	المطلب الأول: حجم صناعة التأمين عالمياً
226	أولاً: الإنتاج العالمي حسب القارات
231	ثانياً: الإنتاج العالمي حسب بعض الدول
233	المطلب الثاني: المقارنة حسب مؤشر كثافة التأمين
235	المطلب الثالث: المقارنة حسب مؤشر نسبة اختراق التأمين
238	المبحث الرابع: الخصائص الهيكلية لصناعة التأمين في الجزائر
238	المطلب الأول: تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر
238	أولاً: دراسة تركيز سوق تأمين الأضرار في الجزائر
242	ثانياً: دراسة تركيز سوق تأمين الأشخاص في الجزائر
244	ثالثاً: تركيز صناعة التأمين في الجزائر حسب الفروع التأمينية
246	المطلب الثاني: الأبعاد الأخرى لهيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

246	أولاً: عوائق الدخول إلى الصناعة التأمينية في الجزائر
251	ثانياً: تمييز المنتجات في صناعة التأمين في الجزائر
255	ثالثاً: التكامل العمودي لصناعة التأمين في الجزائر
263	المطلب الثالث: تحليل القوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين في الجزائر
264	أولاً: القوة التفاوضية للموردين
265	ثانياً: القوة التفاوضية للعملاء
265	ثالثاً: المنتجات البديلة
269	رابعاً: الداخلون الجدد
270	خامساً: المنافسة في الصناعة
271	سادساً: دور الدولة
273	خلاصة الفصل
328-274	الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها
275	تمهيد
276	المبحث الأول: الأسلوب الإحصائي المستخدم
276	المطلب الأول: تعريف نموذج المعادلات الآتية
277	المطلب الثاني: مشكلة تحديد نموذج المعادلات الآتية
277	أولاً: نموذج ناقصة التحديد (Under Identification)
278	ثانياً: نموذج تام التحديد (Exact Identification)
278	ثالثاً: نموذج زائد التحديد (Over Identification)
278	المطلب الثالث: أسلوب تقدير معالم نموذج المعادلات الآتية
279	أولاً: طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS (Two Stage Least Squares)
279	ثانياً: طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل 3SLS (Three Stage Least Squares Method)
279	المبحث الثاني: بيانات ونموذج الدراسة
279	المطلب الأول: مجتمع وبيانات الدراسة
279	أولاً: البيانات المستخدمة في الدراسة
280	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة
280	المطلب الثاني: منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

282	المطلب الثالث: وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة
282	أولاً: المتغيرات الداخلية
284	ثانياً: المتغيرات الخارجية
291	المبحث الثالث: خطوات تقدير النموذج
291	المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
291	أولاً: المتغيرات الخاصة بسوق تأمينات الأضرار
292	ثانياً: المتغيرات الخاصة بشركات تأمين الأضرار
305	المطلب الثاني: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في معادلات نموذج الدراسة
302	أولاً: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في معادلة هيكل الصناعة
302	ثانياً: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في معادلة السلوك
303	ثالثاً: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في معادلة الأداء
304	المطلب الثالث: دراسة استقراره متغيرات الدراسة
306	المطلب الرابع: تقدير معالم نماذج الدراسة
307	أولاً: تقدير معالم النموذج الأول (ROA, C4)
309	ثانياً: تقدير معالم النموذج الثاني (ROE, C4)
311	ثالثاً: تقدير المعالم النموذج الثالث (ROA, HHIMS)
314	رابعاً: تقدير معالم النموذج الرابع (ROE, HHIMS)
316	خامساً: تقدير معالم النموذج الخامس (ROA, HHlassets)
319	سادساً: تقدير معالم النموذج السادس (ROE, HHlassets)
321	المبحث الرابع: تحليل نتائج الدراسة القياسية
322	المطلب الأول: تحليل النتائج بالنسبة إلى معادلة هيكل الصناعة
323	المطلب الثاني: تحليل النتائج بالنسبة إلى معادلة سلوك المؤسسات
324	المطلب الثالث: تحليل النتائج بالنسبة إلى معادلة الأداء
326	المطلب الرابع: تحليل النتائج بالنسبة إلى نموذج (هيكل - سلوك - أداء)
328	خلاصة الفصل
335-329	الخاتمة
330	أولاً: النتائج المتعلقة بالجانب النظري
331	ثانياً: النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي
333	ثالثاً: اختبار صحة الفرضيات

334	رابعاً: الاقتراحات
335	خامساً: آفاق الدراسة
358-336	قائمة المراجع
390-359	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
	الفصل الأول	
10	الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الصناعي	01-1
34	أنواع هياكل الصناعة	02-1
	الفصل الثاني	
106	الروابط سبب- نتيجة للمؤشرات المالية وغير المالية	01-2
	الفصل الثالث	
174	معايير تقييم شركات التأمين لدى (A. M. Best)	01-3
175	معايير تقييم شركات التأمين لدى (Moody's)	02-3
178	المؤشرات المالية لنظام الإنذار المبكر (IRIS) لشركات تأمين الاضرار	03-3
	الفصل الرابع	
192	أهم التشريعات المنظمة لنشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية	01-4
200	مؤسسات التأمين الناشطة في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2015	02-4
208	تطور أقساط صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	03-4
210	تطور سوق تأمينات الاضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	04-4
216	تطور إجمالي أقساط سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر (2007-2015)	05-4
227	الإنتاج العالمي لصناعة التأمين حسب القارات خلال الفترة (2000-2007)	06-4
228	الإنتاج العالمي لصناعة التأمين حسب القارات خلال الفترة (2008-2015)	07-4
231	مقارنة بين سنتي 2001 و 2015 لأفضل عشرة دول في العالم من حيث حجم الأقساط	08-4
232	مقارنة بين الجزائر وبعض أسواق التأمين في الدول العربية خلال الفترة (2000-2007)	09-4
233	مقارنة بين سنتي 2001 و 2015 لأفضل عشرة دول في العالم من حيث كثافة التأمين	10-4
234	مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية حسب مؤشر كثافة التأمين خلال الفترة (2000-2015)	11-4
236	مقارنة بين سنتي 2001 و 2015 لأفضل عشرة دول في العالم من حيث مؤشر الاختراق	12-4

237	مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية حسب مؤشر اختراق التأمين خلال الفترة (2015-2000)	13-4
238	تطور الحصة السوقية لشركات تأمين الأضرار خلال الفترة (2015-2000)	14-4
242	تطور الحصة السوقية لشركات التأمين على الحياة خلال الفترة (2015-2007)	15-4
245	القيمة النظرية لمؤشر التركيز هيرشمان هيرفيندال للفروع التأمينية	16-4
247	الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين في الجزائر	17-4
247	تطور رأسمال شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2015-2007)	18-4
249	تطور مؤشر التكاليف العامة إلى إجمالي الإنتاج لشركات تأمين الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2015-2000)	19-4
252	تحليل تكاليف الإعلان لشركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2015-2007)	20-4
258	تطور هيكل توزيع المنتجات التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2015-2001)	21-4
259	مساهمة وسطاء التأمين في إنتاج شركات التأمين في الجزائر خلال سنتي 2015/2014	22-4
261	الاتفاقيات المبرمة بين شركات التأمين والبنوك في الجزائر	23-4
262	تطور إنتاج شركات التأمين عن طريق بنك التأمين خلال الفترة (2015-2011)	24-4
الفصل الخامس		
282	التعريف برموز المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة	01-5
289	طريقة حساب متغيرات الدراسة	02-5
290	الإشارة المتوقعة لمعاملات النموذج المقدر	03-5
291	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	04-5
302	مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة هيكل الصناعة	05-5
303	مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة السلوك	06-5
304	مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة الأداء	07-5
305	نتائج اختبارات جذر الوحدة (LLC) لبيانات الدراسة	08-5
306	مصفوفة النماذج المختبرة في الدراسة	09-5

306	نتائج تشخيص معادلات نموذج الدراسة	10-5
307	نتائج تقدير معالم النموذج الأول للدراسة	11-5
311	نتائج تقدير معالم النموذج الثاني للدراسة	12-5
312	نتائج تقدير معالم النموذج الثالث للدراسة	13-5
315	نتائج تقدير معالم النموذج الرابع للدراسة	14-5
317	نتائج تقدير معالم النموذج الخامس للدراسة	15-5
319	نتائج تقدير معالم النموذج السادس للدراسة	16-5
321	إشارة معاملات نموذج الدراسة المقدر	17-5

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
	الفصل الأول	
14	نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي (SCP)	01-1
22	قطاع الحاسب الصناعات والأقسام	02-1
59	القوى المحركة للمنافسة في الصناعة، نموذج مايكل بورتر	03-1
69	خريطة الصناعة	04-1
	الفصل الثاني	
79	علاقة الأداء بالكفاءة والفعالية	01-2
80	الأداء بين التكلفة والقيمة	02-2
103	محاوير بطاقة الأداء المتوازن	03-2
108	الكثافة الإعلانية وتركز الصناعة	04-2
	الفصل الثالث	
161	المتعاملون في سوق التأمين	1-3
	الفصل الرابع	
209	تطور إجمالي أقساط صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	01-4
209	تطور معدل نمو إجمالي أقساط صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	02-4
210	تطور أقساط سوق تأمينات الاضرار خلال الفترة (2000-2015)	03-4
211	تطور معدل نمو أقساط سوق تأمينات الاضرار خلال الفترة (2000-2015)	04-4
217	تطور إجمالي أقساط سوق تأمينات الأشخاص خلال الفترة (2007-2015)	05-4
217	تطور معدل نمو إجمالي أقساط سوق تأمينات الأشخاص خلال الفترة (2009-2015)	06-4
219	تطور معدل نمو والحصة السوقية لفرع تأمين السيارات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	07-4
221	تطور معدل النمو والحصة السوقية لفرع تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	08-4

222	تطور الحصة السوقية لفرع تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	09-4
222	تطور معدل النمو لفرع تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	10-4
223	تطور معدل النمو والحصة السوقية لفرع تأمينات النقل في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	11-4
224	تطور الحصة السوقية لفرع التأمينات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	12-4
224	تطور معدل النمو لفرع التأمينات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	13-4
225	تطور الحصة السوقية لتأمينات القروض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	14-4
226	تطور معدل نمو تأمينات القروض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	15-4
240	تطور تركيز سوق تأمين الاضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	16-4
243	تطور تركيز سوق تأمين الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)	17-4
245	تطور تركيز الفروع التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	18-4
250	متوسط نسبة التكاليف العامة إلى إجمالي الإنتاج لشركات تأمين الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	19-4
253	متوسط تكاليف الإعلان لدى شركات التأمين خلال الفترة (2007-2015)	20-4
254	متوسط نسبة تكاليف الإعلان إلى إجمالي التكاليف العامة لدى شركات التأمين خلال الفترة (2007-2015)	21-4
255	متوسط تكاليف الإعلان إلى إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)	22-4
256	تصور للتكامل العمودي لصناعة التأمين في الجزائر	23-4
262	تطور الحصة السوقية لتوزيع المنتجات التأمينية عن طريق البنوك خلال الفترة (2011-2015)	24-4
263	القوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين في الجزائر	25-4
الفصل الخامس		
292	متوسطات قيم العائد على إجمالي الأصول (ROA) حسب كل شركة تأمين	01-5
293	متوسطات قيم العائد على حقوق الملكية (ROE) حسب كل شركة تأمين	02-5

294	متوسطات قيم كثافة الإعلان (ADV) حسب كل شركة تأمين	03-5
295	متوسطات قيم الحصة السوقية (MS) حسب كل شركة تأمين	04-5
295	متوسطات قيم التكامل العمودي (VI) حسب كل شركة تأمين	05-5
296	متوسطات قيم عوائد الدخل (BR) حسب كل شركة تأمين	06-5
297	متوسطات قيم معدل نمو الشركة (GF) حسب كل شركة تأمين	07-5
298	متوسطات قيم حجم الشركة (SIZE) حسب كل شركة تأمين	08-5
299	متوسطات قيم معدل التكاليف (EXPENSE) حسب كل شركة تأمين	09-5
300	متوسطات قيم وزن رأس المال (LEVERAGE) حسب كل شركة تأمين	10-5
301	متوسطات قيم معدل الخسارة (LOSS) حسب كل شركة تأمين	11-5
326	النتائج التجريبية لتطبيق نموذج هيكل سلوك أداء في الصناعة التأمينية	12-5

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
364	تطور معدل نمو شركات تأمين الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	01
364	تطور معدل نمو شركات تأمين الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)	02
365	تطور الحصة السوقية للفروع التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	03
365	تطور معدل نمو الفروع التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	04
366	البيانات الخاصة بشركات تأمين الأضرار	05
368	البيانات الخاصة بسوق تأمينات الأضرار	06
368	الدراسة الوصفية لمتوسطات بيانات الدراسة حسب كل شركة	07
369	اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	08
377	مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الأول للدراسة	09
380	مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الثاني للدراسة	10
383	مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الثالث للدراسة	11
386	مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الرابع للدراسة	12
389	مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الخامس للدراسة	13
392	مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج السادس للدراسة	14

مقدمة

تمهيد

لا يعد التأمين صناعة حديثة العهد، بل نشأ قديما مع فكرة التعاون، وتطور إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن، وأصبح في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء المخاطر التي لا يمكن للأفراد والمجتمعات إهمالها أو التغاضي عنها، ويعتبر التأمين الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال، وضمان حماية الأسرة والأفراد من كافة الأخطار التي قد يتعرضون لها في حياتهم.

وباعتبار التأمين صناعة عالمية وجزء لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية، يتوجب على هذه الصناعة مواكبة التغيرات الهائلة في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، التقنية والدولية، والسير معها جنبا إلى جنب، لكي تتفاعل مع نشاطاتها المختلفة في إطار النظم الدولية، أيا كان شكلها وتوجهاتها ولكي ترقى بها بشكل مستمر بما يتوافق مع تلك التطورات.

والجزائر كباقي الدول في العالم، تلعب صناعة التأمين فيها دورا معززا ومنشطا لاقتصادها، ومع تطور مستوى الأنشطة الاقتصادية وزيادة عدد المشاريع، ترتفع وتتنوع المخاطر الممكن حدوثها، ومن هنا تزداد أهمية هذه الصناعة والحاجة إليها، لتوفير التغطيات التأمينية اللازمة لهذه المشاريع في حالة تعرضها للمخاطر، والتعويض عما قد يقع لها من خسائر، كما تبرز أهمية صناعة التأمين في الجزائر من خلال الارتفاع المتزايد في نسب نموها، والدور الكبير الذي توليه الدولة لها من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين المنظمة لها واستحداث هيئة رقابية متمثلة في لجنة الإشراف على التأمينات، تتكفل بمراقبة صناعة التأمين وضمان السير الحسن لها، وهذا لكي يتلاءم مع التطورات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، وتماشيا مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي.

ولقد عرفت صناعة التأمين في الجزائر تغيرا هيكليا بعدما تم رفع احتكار الدولة لهذه الصناعة، وإلغاء التخصيص بالنسبة للشركات العمومية، وقد سمح هذا الوضع بزيادة المنافسة عن طريق دخول شركات، خاصة الأجنبية منها والتي تأتي بخبراتها الفنية والإدارية وقدراتها المالية، حيث دخلت 16 شركة تأمين بعد سنة 1995.

أولاً: إشكالية الدراسة

من خلال أهمية صناعة التأمين بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، فإن التطورات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر ومنها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية

للتجارة، بالإضافة إلى التغيير الهيكلي لصناعة التأمين بدخول شركات تأمين جديدة، والتي من شأنها أن تغير في شكل المنافسة في الصناعة، سيلقي بآثاره حتمًا على مستوى هيكل السوق وسلوك الشركات وأدائها في السوق، ويجعل هذه الشركات تتجه نحو إرساء أسعار مبنية على المنافسة والتكلفة والطلب، من أجل تحقيق مستويات جيدة من الأداء.

إن الحكم على مستوى أداء شركات التأمين لا يقتصر على تحليل الربحية ومدى تأثرها بالمؤشرات المالية والتقنية كما تناولته العديد من الدراسات في هذا المجال كالسيولة والملاءة المالية ومستوى التعويضات وطبيعة الهيكل المالي للشركة والمخاطر التي قد تتعرض لها، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار ظروف الصناعة والمتعلقة بمعدلات نموها ودرجة انفتاح الصناعة ومستوى الطلب على المنتجات وتدخل الدولة في القطاع، بالإضافة إلى طبيعة السوق الذي تنشط فيه شركات التأمين وخصائصه كدرجة التركيز ومستوى عوائق الدخول إلى الصناعة ومدى سيطرة شركات التأمين على قنوات توزيع منتجاتها أي درجة التكامل العمودي الأمامي في الصناعة.

إن تحليل أداء شركات التأمين مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل الصناعة الذي يعكس طبيعة المنافسة السائدة، يدفعنا إلى ضرورة البحث عن منهج متكامل للتحليل يشمل خصائص الشركة على المستوى الجزئي والظروف السائدة في الصناعة على المستوى الكلي، وهذا ما يمكن أن يقدمه لنا منهج التحليل في الاقتصاد الصناعي، إذ يعتبر هيكل الصناعة عنصر مهم يعتمد عليه في تحليل أي صناعة، وهو أحد أبعاد النموذج المعروف (هيكل - سلوك - أداء)، وهذا النموذج يقوم على مبدأ أساسي هو أن هيكل الصناعة يؤثر على سلوك المؤسسة، وبالتالي هذا التأثير ينعكس على أدائها، أيضا سلوك المؤسسة يختلف تبعا لاختلاف هيكل الصناعة، فسلوك المؤسسة في سوق تتميز بالاحتكار يختلف عن سلوكها في سوق تتميز بالمنافسة، ومن جهة أخرى يمكن لهيكل الصناعة أن يؤثر على أداء المؤسسة ذلك لأن ربحية المؤسسة مثلا في سوق احتكارية تختلف عن ربحيتها في سوق تنافسية.

ويشمل هيكل الصناعة على أبعاد رئيسية يمكن من خلالها معرفة نوع أو شكل صناعة معينة، وهذه الأبعاد تتمثل في التركيز الصناعي، ظروف الدخول و الخروج من والى الصناعة من قبل مؤسسات أخرى رغبة في الدخول ومدى وجود تمييز في المنتجات من طرف المؤسسات الموجودة داخل الصناعة، كما يمكن إضافة التكامل بين المؤسسات في الصناعة أيضا، كذلك لا يمكن إهمال السياسات الحكومية الهادفة إلى التأثير على هيكل الصناعة.

وضمن هذا السياق نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا التي نحاول تناولها والوصول إلى الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة، وتتمثل في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير أداء شركات التأمين في الجزائر بخصوص هيكلة الصناعة التأمينية؟ وهل توجد علاقة تبادلية بينهما؟
و للإجابة على الإشكالية الأساسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يؤثر هيكل سوق تأمين الأضرار في الجزائر على أداء شركات التأمين العاملة به؟
- هل يؤثر أداء شركات التأمين في الجزائر على هيكل سوق تأمين الأضرار؟
- هل يؤثر هيكل سوق تأمين الأضرار في الجزائر على سلوك شركات التأمين العاملة به؟
- هل يؤثر سلوك شركات التأمين في الجزائر على هيكل سوق تأمين الأضرار؟
- هل يؤثر أداء شركات تأمين الأضرار في الجزائر على سلوكها في السوق؟
- هل يؤثر سلوك شركات تأمين الأضرار في الجزائر على أدائها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لهيكل سوق تأمين الأضرار في الجزائر على أداء شركات التأمين العاملة به.
- الفرضية الثانية:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لأداء شركات تأمين الأضرار في الجزائر على هيكل سوق تأمين الأضرار.
- الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لهيكل سوق تأمين الأضرار في الجزائر على سلوك شركات التأمين العاملة به.
- الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لسلوك شركات التأمين في الجزائر على هيكل سوق تأمين الأضرار.
- الفرضية الخامسة:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لأداء شركات تأمين الأضرار في الجزائر على سلوكها في السوق.
- الفرضية السادسة:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لسلوك شركات تأمين الأضرار في الجزائر على أدائها.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين هيكل صناعة التأمين في الجزائر وأداء شركات التأمين العاملة بها، وتحديد طبيعة التأثير بين المتغيرين، هل هو في اتجاه واحد أم أنه متبادل؟ من خلال نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي المعروف بالثلاثية (هيكل - سلوك - أداء)، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق أهداف أخرى هي:

- إظهار أهمية منهج الاقتصاد الصناعي في تحليل الصناعات والقطاعات الاقتصادية؛
- محاولة إسقاط أبعاد هيكل الصناعة على قطاع التأمين في الجزائر؛
- محاولة تحليل القوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين في الجزائر؛
- تحليل تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر؛
- التعرف على مميزات الصناعة التأمينية في الجزائر ومكانتها في الاقتصاد الوطني؛
- تقييم المستوى العالمي لصناعة التأمين في الجزائر باستخدام مؤشر كثافة التأمين ومؤشر اختراق التأمين.

رابعا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال العناصر التالية:

- الأهمية النظرية للدراسة لكونها تبحث في العلاقة بين هيكل السوق وأداء المؤسسات وطبيعة التأثير المتبادل بينها، وهذا الموضوع يعتبر حديثا نسبيا في البحوث والدراسات باللغة العربية؛
- الدور الحيوي الذي تؤديه صناعة التأمين في النشاط الاقتصادي للدولة، باعتبارها مصدرا من مصادر التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمتها في توظيف الوفورات المالية الناجمة عن أقساط التأمين في أوجه الاستثمار المختلفة؛
- أهمية دراسة العلاقة بين هيكل السوق والأداء وتطبيقها على الصناعة التأمينية، فحسب علم الباحث توجد العديد من الدراسات في مجال الصناعة المصرفية وبعض القطاعات الصناعية في دول معينة، إلا أنها تبقى محدودة جدا في صناعة التأمين، ومما يزيد من أهمية الدراسة كونها تبحث في التأثير المتبادل بين هيكل سوق والأداء حيث أن أغلب الدراسات إن لم نقل جلها تركز على دراسة العلاقة في اتجاه واحد فقط من خلال دراسة تأثير خصائص هيكل السوق على أداء المؤسسات.

خامسا: مبررات الدراسة

إن الدوافع التي أدت إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجلها فيما يلي:

- الميول الشخصي لموضوع هيكل الصناعة والإحاطة بمختلف أبعاده؛
- انسجام موضوع الدراسة مع تخصص الاقتصاد الصناعي ومحاولة تطبيق منهج البحث فيه على أحد قطاعات الخدمات المالية والمتمثل في صناعة التأمين؛
- حداثة موضوع هيكل الصناعة وخاصة فيما يتعلق بالصناعة التأمينية في الدراسة باللغة العربية؛
- قلة البحوث في المكتبات العربية (في حدود معلومات الباحث) التي تناولت العلاقة المتبادلة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات التي تناولت تقييم أداء شركات التأمين لم تأخذ بعين الاعتبار خصائص السوق كمحدد للأداء؛
- تم اختيار صناعة التأمين في الجزائر كدراسة حالة لموضع العلاقة بين هيكل السوق والأداء نظرا للإصلاحات الهيكلية التي عرفتها صناعة التأمين، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التركيز الصناعي في سوق تأمينات الأضرار وهيمنة شركات التأمين العمومية مما يسمح بتحقيق أهداف الدراسة.

سادسا: منهج وأدوات الدراسة

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمد الباحث على **المنهج الوصفي** من خلال التعرض لبعض المفاهيم النظرية حول : الاقتصاد الصناعي، هيكل الصناعة وأبعاده، الأداء ومؤشرات تقييمه، صناعة التأمين وخصائصها، بالإضافة إلى ذلك اعتمد الباحث على **المنهج التحليلي** وهذا في دراسته لواقع وأداء صناعة التأمين في الجزائر وكذلك تحليل القوى المحركة للمنافسة فيها من خلال تحليل مختلف الجداول والأشكال البيانية، كما اعتمد الباحث أيضا على **المنهج التاريخي** عند التطرق لمراحل تطور صناعة التأمين في الجزائر حيث تم مراعاة التسلسل الزمني للتطورات والأحداث الحاصلة في هذا القطاع والمؤثرة على هيكل الصناعة التأمينية.

بالنسبة لأدوات الدراسة فقد استعان الباحث ببرنامج **(MS EXEL 2010)** لمعالجة البيانات الخام المتحصل عليها من طرف مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية، بما يتلاءم مع متطلبات الدراسة التطبيقية باستخدام الإحصاء الوصفي وعرضها في شكل جداول وأشكال بيانية. بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي **(Eviews 8)** لاختبار العلاقة التبادلية بين هيكل سوق تأمينات الأضرار وأداء الشركات العاملة به.

سابعا: حدود الدراسة

يمكن حصر الدراسة في ثلاثة جوانب رئيسية وهي:

الحدود المكانية: شمل الجانب التطبيقي لتحليل العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركات التأمين في الجزائر على سوق تأمينات الأضرار فقط، وركزت الدراسة على عينة مكونة من عشرة شركات فقط نظرا لعدم إمكانية توفر البيانات لباقي الشركات.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة فترة زمنية تقدر بسبعة سنوات ممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2015 بناءً على ما توفر للباحث من بيانات تخدم النموذج المعتمد للدراسة.

الحدود الموضوعية: نظرا لقلّة البيانات الخاصة بعينة الدراسة وصعوبة الحصول عليها ولفترات زمنية طويلة اكتفى الباحث بالتعبير عن متغيرات نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي (هيكل - سلوك - أداء) ببعض المؤشرات فقط. مع العلم أن هذه المؤشرات تم استخدامها في العديد من الدراسات السابقة واستطاعت تحقيق الهدف من الدراسة.

ثامنا: صعوبات البحث

لقد واجهت الباحث جملة من الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث، نلخصها في:

- قلة الدراسات باللغة العربية التي تناولت تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات بصفة عامة والتأثير المتبادل بين المتغيرين بصفة خاصة؛
- قلة الدراسات التي تبحث في العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة التأمينية، حيث أن أغلب الدراسات المتوفرة لدى الباحث كانت منصبة حول تحليل العلاقة في الصناعة المصرفية، مما شكل صعوبة في اعتماد المتغيرات الضابطة لنموذج الدراسة بما يتلاءم مع خصوصية الصناعة التأمينية، مما تطلب تحليل كل دراسة على حدى والمتغيرات المستخدمة في نماذجها ومدى إمكانية اعتمادها مع البيانات المتاحة لدى الباحث؛
- صعوبة الحصول على البيانات المالية الخاصة بشركات التأمين مما اضطر الباحث إلى التقيد بعينة من الشركات بدلا من دراسة كل الشركات الناشطة في الصناعة، بالإضافة إلى عدم إمكانية توفر البيانات لفترة زمنية طويلة، دفع الباحث للاكتفاء بفترة سبعة سنوات فقط.

تاسعا: خطة البحث

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول، ثلاثة فصول نظرية، وفصلين تطبيين، و قد احتوت الفصول على ما يلي:

الفصل الأول: بعنوان تحليل هيكل الصناعة، حيث تناولنا في هذا الفصل مفاهيم حول الاقتصاد الصناعي والمنهج الذي يعتمد عليه في التحليل، ثم تطرقنا إلى دراسة هيكل الصناعة وأبعاده ومختلف أشكاله، ثم انتقلنا إلى تحليل القوى المحركة للمنافسة في الصناعة بالإضافة إلى المجموعات الاستراتيجية.

الفصل الثاني: بعنوان مدخل عام لأداء المؤسسات الاقتصادية، تطرقنا في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الأداء والأدوات المستخدمة في تقييمه، كما تطرقنا إلى نتائج الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين هيكل السوق والأداء.

الفصل الثالث: بعنوان الإطار العام للصناعة التأمينية، تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم التأمين وتطوره ثم استعرضنا الصناعة التأمينية من خلال مفهومها وأشكال الهيئات التي تنشط فيها، بالإضافة إلى محددات العرض والطلب وأهمية هذه الصناعة، ثم انتقلنا إلى دور الدولة في صناعة التأمين من خلال الإشراف والرقابة.

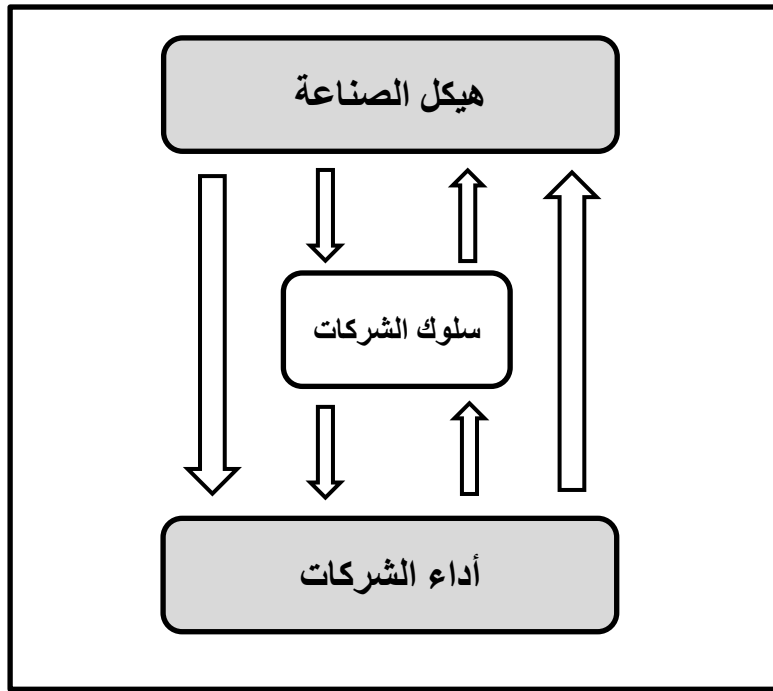
الفصل الرابع: بعنوان التحليل الهيكلي لصناعة التأمين في الجزائر، احتوى هذا الفصل على تطور صناعة التأمين في الجزائر والإصلاحات التي شهدتها، ثم تطرقنا إلى خصائص الصناعة التأمينية في الجزائر ومكانتها محليا وعالميا بالمقارنة مع بعض الدول، بالإضافة إلى دراسة هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر وتحليل مختلف أبعاده والقوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين.

الفصل الخامس: بعنوان الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها، تم من خلاله توضيح الأسلوب الإحصائي المستخدم في التقدير وتحديد نموذج الدراسة ومتغيراته، ثم تطرقنا إلى الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة واختبار استقراريتها، بعدها تم تقدير معالم نموذج الدراسة، ثم انتقلنا إلى تحليل نتائج التقدير.

عاشرا: نموذج الدراسة

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة وفي ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وبناءً على منهجية التحليل في الاقتصاد الصناعي، تم إعداد نموذج الدراسة مع إدخال بعض المتغيرات الضابطة عليه. حيث تم صياغة نموذج مكون من ثلاثة معادلات لتوضيح طبيعة العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر وأداء شركاتها مع الأخذ بعين الاعتبار سلوك هذه الشركات في السوق، هذا المتغير الذي استنتجته العديد من الدراسات بسبب قلة البيانات التي تسمح بالتعبير عنه. ويمكن توضيح نموذج الدراسة في الشكل التالي:

شكل توضيحي لنموذج الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحث.

إحدى عشر: الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية صناعة التأمين ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تحظى باهتمام وافر من البحث والدراسات، خاصة على المستوى الكلي، حيث أن أغلب الأبحاث والدراسات تتناول التأمين كخدمة، ولا يتم التركيز على أنه صناعة لها خصائصها. ومن بين الدراسات التي تناولت قطاع التأمين نذكر:

- مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة أقاسم نوال، جامعة الجزائر، سنة 2001، بعنوان دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1992-1998)، والتي حاولت فيها الطالبة إبراز دور قطاع التأمين في تعبئة الادخار وتنشيط سوق رؤوس الأموال.
- مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة سهام رياش، جامعة الجزائر، سنة 2005، بعنوان قطاع التأمين في الجزائر ومكانته في الاقتصاد الوطني حالة الجزائر، أبرزت الطالبة دور قطاع التأمين من خلال توظيف المدخرات المالية ومدى مساهمة هذه التوظيفات في تمويل الاقتصاد الجزائري.
- مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة لعميد نور الهدى، جامعة المسيلة، سنة 2010، بعنوان واقع سوق التأمين في ظل الانفتاح الاقتصادي، حاولت الطالبة تبيان واقع سوق التأمين الجزائري استنادا إلى مختلف المعطيات والإحصائيات، ووصولاً إلى تشخيص وضعيته الحالية بالمقارنة مع بعض أسواق التأمين المغاربية والعالمية،

كما حاولت رسم آفاقه المستقبلية بعرض مختلف الانعكاسات المحتمل ترتبها نتيجة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ووضع استراتيجية لمواجهة هذا التحدي ولإعداد سوق التأمين الجزائري لهذه المرحلة.

• أطروحة دكتوراه حاول للطالب حساني حسين جامعة الجزائر 03، 2012، بعنوان: **تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين**. حاول من خلالها الباحث تحليل ومعالجة اهم متطلبات تطبيق وتوافق مؤسسات التأمين الجزائرية مع معايير تقييم للأداء مناسبة لخصوصية الصناعة التأمينية في الجزائر لتحديد وتفعيل تنافسيتها.

أما بالنسبة إلى الأبحاث والدراسات التي تناولت هيكل الصناعة والأداء فهي قليلة أيضا، ومن بينها نذكر:

• مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة قوفي سعاد، جامعة بسكرة، سنة 2010، بعنوان **هيكل صناعة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر**، وتناولت الطالبة تحليل هذا القطاع وإبراز خصائصه الهيكلية في ظل انفتاح المنافسة عليه.

• مذكرة ماجستير من إعداد الطالب عرقابي عادل، جامعة بسكرة، سنة 2010، بعنوان **هيكل الصناعة والميزة التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر خلال الفترة (2002-2008)**، وأبرز الطالب دور هيكل الصناعة وتأثيره الكبير في تحديد قواعد المنافسة وعلى الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسة أن تتبناها من أجل استغلال الفرص المتاحة في بيئتها وتحقيق ميزة تنافسية.

• مذكرة ماجستير من إعداد الطالب مياح عادل، جامعة بسكرة، سنة 2010، بعنوان **هيكل السوق ودوره في تحديد الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة الدواء في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)**، وأبرز الطالب أن تحليل هيكل الصناعة يساعد في التعرف على الفرص والتهديدات، بغية وضع استراتيجية للمؤسسة تتلاءم وطبيعة تلك الصناعة وتتسجم مع أهدافها.

• أطروحة دكتوراه للطالبة: رنا جهاد النواس، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، سنة 2013، **هيكل السوق والتنافسية واثربها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية**، حاولت الباحثة استخدام نموذج بانزر-روز (Pannzar rosse) لقياس التنافسية من خلال استخدام إحصائية H-Statistic، بالإضافة إلى ذلك استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الذي يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة لمعرفة اثرها على معدل العائد على الأصول.

• أطروحة دكتوراه للطالب: محمد رضا بوسنة، جامعة بسكرة، سنة 2016، بعنوان **تحليل هيكل الصناعة والأداء، دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004/2014)**، حاول الباحث تطبيق

نموذج Berger لتحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك وقام بتقدير النموذج باستخدام المعادلات الآتية. وتوصل الطالب إلى أن العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر عي علاقة مباشرة تتم عبر تأثير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء.

اثني عشر: الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، يكمن فيما يلي:

- تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات في صناعة التأمين في الجزائر من خلال نموذج (SCP) مع الأخذ بعين الاعتبار متغير السلوك
- اعتماد الدراسة على نموذج قياسي لتقييم أداء شركات التأمين في الجزائر باستخدام بيانات البانل (PANEL DATA)، بدل الاعتماد على دراسة مؤشرات مالية وتحليل كل مؤشر على حدى. مع إدراج الخصائص الهيكلية لصناعة التأمين كمتغيرات مفسرة لأداء شركات التأمين في الجزائر؛
- إدراج متغير التكامل العمودي إلى مجموعة المتغيرات الخاصة بهيكل الصناعة التأمينية في الجزائر والذي لم تتطرق له الدراسات السابقة.

الفصل الأول:

تحليل هيكل الصناعة

تمهيد:

إن تطور الأحداث الاقتصادية بشكل كبير دفع الاقتصاديين إلى البحث عن بعض النماذج الاقتصادية التي تُمكن من تفسير تلك الظواهر عبر مجموعة من النظريات، أي محاولة التنسيق و التقريب بين ما هو نظري بحت مع الظواهر التجريبية المشاهدة على أرض الواقع. ومن هنا ظهر الاقتصاد الصناعي الذي يدرس حركية الصناعة وطريقة عملها وفق نموذج يعرف بـ (هيكل - سلوك - أداء)، فالإقتصاد الصناعي يركز في التحليل على محورين أساسيين هما المؤسسة والسوق، ويأخذ المؤسسة من خلال السلوكات المختلفة لها في السوق وفق الأنواع المختلفة لهيكل الصناعة من جهة، وانعكاس كل ذلك على أداء المؤسسة وتطورها في الصناعة التي تنشط فيها من جهة أخرى، بينما يأخذ المحور الآخر والمتمثل في السوق من خلال أنواعه المختلفة، التي يتطلب كل نوع منها سلوكات معينة من قبل المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى السياسات التي تتبعها الدولة في سبيل التأثير على هيكل السوق (الصناعة)، وذلك كله من أجل توجيه سلوك المؤسسات العاملة فيه.

وفي إطار هذا السياق قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى أربعة مباحث، نهدف من خلال المبحث الأول إلى التعرف على الاقتصاد الصناعي وتطوره والمنهج الذي يقوم عليه، أما المبحث الثاني فنهدف من خلاله إلى تسليط الضوء على أحد عناصر منهج الاقتصاد الصناعي وهو هيكل الصناعة وذلك من خلال التعرف على مفهومه والأبعاد التي تحدده، بالإضافة إلى أشكال هيكل الصناعة، أما المبحث الثالث أفردناه لأبعاد هيكل الصناعة. أما المبحث الرابع والأخير فنتطرق فيه إلى دراسة المنافسة في الصناعة، وذلك من خلال تحليل القوى المحركة للمنافسة في الصناعة من خلال نموذج (Porter) الذي قدمه في إطار تحليله لهيكل الصناعة بالدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى تحليل المجموعات الاستراتيجية.

الفصل الأول: تحليل هيكل الصناعة

المبحث الأول: الإطار العام للاقتصاد الصناعي

يهتم الاقتصاد الصناعي بدراسة سلوك المؤسسات في ما يخص الإنتاج والبيع، وتحليل المركز التنافسي لها، حيث ينطلق من وجهة النظر القائلة بأنه على الأقل في الأسواق الصناعية تكون المنافسة غير تامة ويسعى إلى تحليل النتائج المترتبة على الحالات التي تجمع بين المنافسة التامة والاحتكار. وضمن هذا الإطار العام سوف نحاول فيما يلي الإحاطة بمفهوم الاقتصاد الصناعي من خلال ظروف نشأة وتطور هذا العلم، والمنهج الذي يعتمده في التحليل.

المطلب الأول: نشأة وتطور الاقتصاد الصناعي

أولاً: ظهور التخصص

لا يرجع ميلاد الاقتصاد الصناعي إلى ظهور كلمة صناعة، التي ظهرت في القرن 15 بأوروبا الغربية، حيث كانت تدل على معنى النشاط (d'activité)، وإلى معاني أخرى ترتبط بمفهوم المهارة (d'ingéniosité) والبراعة (savoir-faire)، وإلى غاية القرن 19م كانت تدل كلمة صناعة على مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة أيضا بالزراعة والتجارة والنشاطات الحرفية، بينما الفيزوقراط استخدموا كلمة صناعة في كل أنواع الأعمال، أما J.B.Say فقد استخدمها للدلالة على كل النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع النافعة، وميز بين الصناعة الزراعية، اليدوية، والتجارية، وتناول هذه الأفكار بافتتاحه أول محاضرة رسمية في الاقتصاد السياسي بمعهد الفنون والحرف سنة 1819م، تحت عنوان الاقتصاد الصناعي.

إن الأفكار التي جاء بها (J.B.Say) توجت بوضع تقسيم محدد للأنشطة ضمن أصناف مختلفة وساعدت كلها في تأسيس تيار الصناعيين الذي سار في نفس المنحى عند (Saint-Simon) أو الليبراليين في القرن 18م، وبهذا فإن التطورات التي جاء بها (J.B.Say) بالتركيز على المورفولوجيا الصناعية، سجلت الميلاد الحقيقي للاقتصاد الصناعي.¹

ثانياً: أصول الاقتصاد الصناعي عند مارشال

يعتبر ألفريد مارشال (Alfred Marshall) أب الاقتصاد الصناعي²، حيث بدأ كتاباته في نفس الفترة التي بدأت الصناعة الحديثة تتأسس في إنجلترا عام 1879، ألف مع زوجته كتاب بعنوان الاقتصاد الصناعي،

¹ Yves Morvan, **Fondement d'économie industrielle**, 2^{ème} édition, édition Economica, paris, 1991, p 02

² Kim Huynh, Damien Besancenot, **Economie Industrielle**, Bréal, Paris, 2004, p 8

الفصل الأول: تحليل هيكل الصناعة

وعرض أيضا التحليل الخاص بالتفصيل للظواهر في الأجل الطويل من سلوكات وشرح لهياكل الأسواق، وأستخدم لأول مرة مصطلح "المنظمة الصناعية" كإشارة إلى شكل جديد من المنشآت الذي أخذ مكان المصنع واعتبرها أكثر فعالية.

في كتابه مبادئ الاقتصاد سنة 1890، نفى مارشال قانون تناقص الغلة في المجال الصناعي، الذي تحدث عنه "ريكاردو" في المجال الزراعي، وآثار الهيمنة لبعض المؤسسات على أخرى، عن طريق الغلة المتزايدة غير المحدودة، التي يمكن فهمها من خلال الاقتصاديات الداخلية وكذا الخارجية، والوصول بهيكل الصناعة إلى حالة الاحتكار من جهة، ومن جهة أخرى البيع بأسعار مرتفع مما يساهم في جذب داخلين جدد، وهذا هو التناقض الذي وقع فيه مارشال ولم يستطع الإجابة عنه¹. كما تطرق في كتابه عن الصناعة والتجارة الصادر سنة 1919 إلى بعض المصطلحات مثل الاحتكار التام، التمييز السعري، وأشار كذلك إلى ما يعرف بالسياسة الصناعية.

وقد تأثرت مدرسة كامبردج بأفكار ألفريد مارشال في مجال الاقتصاد الصناعي، حيث تطرق آرثر بيجو (ARTHUR Pigou) إلى مفهوم الحجم الأمثل للمنظمة وأكد أن اقتصاديات السلم تختفي عند حجم معين. كما اهتم جون روبينسون (JON Robinson) بتحليل عمل الأسواق والصناعات التي تنشط فيها مجموعة قليل من المنظمات ذات الحجم الكبير والذي اعتبر كبدائية لدراسة وتحليل المنافسة غير التامة².

ثالثا: تطور الاقتصاد الصناعي الأمريكي

ترجع إشكالية الاقتصاد الصناعي إلى بداية النصف الثاني من القرن 19، حيث تركت الحرب الأهلية عام 1865 في الولايات المتحدة الأمريكية المجال مفتوح للمبادرات الخاصة بتأسيس صناعة نشأت في ظل قواعد الرأسمالية، هذه القواعد ولدت بدورها رأسمالية عرفت بالشرسة، تقوم على حقوق الملكية وغياب قوانين تحكم السوق، هذه الأوضاع كانت محل سخط ونقاش حاد في عالم السياسة والاقتصاد آنذاك³، وتمحور الجدل حول:

1- هل من المعقول ترك المجال مفتوح أمام الحركة الطبيعية للتركز التي تدعو إلى أن البقاء يكون للأكثر فعالية؟

¹ Jean Marie Chevalier, **Industrie**, Encyclopédie économique, sous la direction de X. Greffe et autre, tome 2, Paris, édition Economica, 1990, p 1936

² Rafik bekkour, **économie industrielle**, office des publications universitaires, Alger, 2016, p 14.

³ Jean Marie Chevalier, **Industrie**, op.cit, p 1957.

2- أو بالعكس يجب وضع قواعد للحفاظ على تنافسية الأسواق وتفادي هيمنة الاحتكار.

والمشكل المطروح من جهة أخرى هو معرفة الشكل التنظيمي للصناعة الأحسن للمجتمع، من هذه النقطة كانت الإجابة عن طريق النظرية الاقتصادية بشكل واضح، أين تبنت المنافسة التامة كشكل تنظيمي يقوم على وجود عدد كبير من المنتجين الحقيقيين والمتنافسين فيما بينهم.

وبالفعل إذا ما قمنا بالمقارنة في صناعة واحدة، بين نموذج المنافسة التامة ونموذج الاحتكار التام مع تكاليف إنتاج متماثلة، نلاحظ أن نموذج المنافسة التامة يضمن كمية أكبر من الإنتاج وبأسعار منخفضة عن نموذج الاحتكار التام، وإن كان نموذج المنافسة التامة غير موجود في الواقع، فإنه يجب تجنب الاقتصاد الخضوع إلى الأبعاد الاحتكارية، وضمن هذا التوجه كان التصويت على أول قانون في التاريخ ضد التكتلات، والذي عرف بقانون (شيرمان) Sherman act، يهدف إلى حظر الاحتكار ومنع المحاولات الاحتكارية في شكل اتفاقات تواطئية (la collusion)، وتبع هذا القانون مجموعة أخرى من القوانين وضعت لتعزيز الأسواق التنافسية وهي¹:

(1) قانون كلايتون (Clayton act): من أجل منع مزاولة الأعمال التي تؤدي إلى إضعاف المنافسة أو تميل إلى خلق الاحتكار مثل التمييز السعري، عقود الربط، المعاملات المتعلقة بالاستبعاد وهي اتفاقيات يحظر بواسطتها على بائع السلعة أن يبيعهها إلى منافس المشتري، تشابك ملكية الأسهم، تداخل مجالس الإدارات وتعني قيام نفس الشخص أو الأشخاص بالعمل في مجالس إدارة المنشآت المتنافسة.

(2) قانون لجنة التجارة الفدرالية: أعلن هذا القانون حظر كل طرق المنافسة الجائرة في التجارة، ولقد أنشئت هذه اللجنة لتحديد المعنى الدقيق للطرق الجائرة، والتي تهتم ب: فرض قوانين حماية المستهلك بالقوة، حظر الإعلان المضلل ومنع التواطؤ العلني أو الصريح.

(3) قانون روبنسون - باتمان سنة 1936 (Robinson-Patman act): لمنع البيع بأسعار منخفضة وغير معقولة، حيث تؤدي مثل هذه الممارسات إلى نقص المنافسة، وقد انتقد الاقتصاديون هذا القانون نظراً لأنه يؤدي إلى حصر المنافسة السعرية وحماية المنتجين غير الأكفاء.

(4) قانون هويلر - ليا سنة 1938: وضع هذا القانون لتقوية أحكام قانون لجنة التجارة الفيدرالية التي أضعفتها القرارات التقييدية للمحكمة، وقبل صدوره كانت المحاكم تعارض منع مزاولة أعمال الخدعة مثل الإعلانات

¹ جيمس جوارتن، ريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي، ترجمة: محمد عبد الصبور، محمد علي وآخرون، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987، ص ص 357-359.

الفصل الأول: تحليل هيكل الصناعة

الكاذبة والمضلة، إذا كان هناك إثبات بأنها قد أضرت بالمستهلكين أو المنشآت المنافسة، وقد أعطي لهذا القانون صلاحية وقوى أكبر لمحاكمة وإدانة الإعلانات الكاذبة والمضلة.

(5) قانون سيلر - كيفايفر سنة 1950 (Celler - Kefauver Act): ويشار إليه أحيانا بقانون مناهضة الاندماج، والذي يمنع على أية منشأة الحيازة على أسهم منشأة منافسة إذا أدى هذا التصرف إلى إضعاف المنافسة.

تزامنا مع هذه القوانين ظهرت مجموعة من الدراسات الميدانية لإثراء النقاش حول فعالية المؤسسات و الأسواق، وحول طبيعة القوانين التي يجب وضعها من طرف الدولة، والتي امتدت إلى الجانب الأكاديمي، خاصة في مدرسة هارفارد، حيث أخذت في بدايتها طابع ميداني، ثم تحولت في بداية الثلاثينات إلى دراسات تجريبية، وحسب المقاربة المنهجية المقننة من طرف (E.mason) في عام 1938 انطلقا من دراسة هيكل السوق يتم تشخيص سلوك المؤسسات الاقتصادية ومقارنة أدائها مع ما يجب أن يكون (أي المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط)، وبقي استخدام هذه الأسس المنهجية في جل المؤلفات والدراسات والأعمال المنشورة ما بين 1940-1980¹. وعليه يمكن القول أن مدرسة هارفرد قد ابتعدت عن أسلوب دراسة الحالة المؤسساتية وأكدت على أهمية القوة الاحتكارية المتصلة بهياكل معينة للأسواق كموضوع عام في تحليل اقتصاد الصناعة².

رابعا: مساهمة مدرسة شيكاغو

لقد لعبت مدرسة شيكاغو دورا بارزا في زيادة وضوح أفكار علم اقتصاديات الصناعة انطلاقا من اختلافها في العديد من وجهات النظر مع مدرسة هارفرد، فمن حيث الأسلوب تعتمد مدرسة شيكاغو في تحليلها على النظرية الاقتصادية المبنية على المنافسة، بينما يستخدم كتاب مدرسة هارفرد تحليلا نظريا يكون غير مقيد بالنظرية الاقتصادية المتعارف عليها. كما عمد مفكرو مدرسة شيكاغو على التشكيك في عناصر السلوك الإداري وهيكل السوق التي اعتبرها الاقتصاديون هامة، واعتبروها لا تقدم مبررا حقيقيا لتدخل الحكومة من أجل ضبط الصناعة³.

¹ Jean Marie Chevalier, *l'économie industrielle des stratégies d'entreprises*, 2^{ème} édition, édition Montchrestien, Paris, 2000, p 9.

² كلارك روجر، *اقتصاديات الصناعة*، ترجمة: فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص 23.

³ المرجع السابق نفسه، ص ص 23-24.

خامسا: تطور الاقتصاد الصناعي في فرنسا

تطرق العديد من الباحثين في فرنسا للاقتصاد الصناعي، لكن العمل الوحيد الذي يذكر في هذا المجال هو كتاب "Jaques Hossiause"، حيث تحدث فيه عن قوى الأسواق، انطلاقا منه تعددت الأعمال الميدانية التي اهتمت بدراسة الهياكل الصناعية الفرنسية، حيث دمج الاقتصاد الصناعي في المقررات الجامعية لينتشر أكثر في فترة الثمانينات بمرسوم الاقتصاد الصناعي، معترفا به كتخصص مستقل، وفي فرنسا كان هناك عدم التكامل في الجانب النظري والتطبيقي¹، مما أدى إلى تفرع المجالات الدراسية حول الاقتصاد الصناعي، والتي يمكن أن نلخصها في ثلاثة نقاط هي²:

- (1) تحليل التركيز الصناعي، إلا أنها بقيت أقل تدقيقا مقارنة بالدراسات التي أجريت على الصناعات الأمريكية؛
- (2) الدراسات حول المجمعات الصناعية والمالية والشركات المتعددة الجنسيات، وتطورها المرتبط بالتحويلات التكنولوجية، حيث شكلت هذه المواضيع اهتمام الباحثين في الاقتصاد الصناعي، أين اعتمدت هذه الدراسات على نظريات المنظمة المستوحاة من الاقتصاد الجزئي؛
- (3) دراسة الهياكل الصناعية، حيث أن هذه الدراسات دعت إلى تقسيم الأنظمة الإنتاجية إلى مجموعات صناعية وشعب إنتاجية، واعتبرتها أكثر عملية من التقسيم التقليدي القائم على القطاع والفروع.

سادسا: الاقتصاد الصناعي الجديد

مع بداية ثمانيات القرن العشرين ظهرت مجموعة أخرى من الأفكار اطلق عليها اسم الاقتصاد الصناعي الجديد، ويمثل هذا التوجه مصالحة مع النظرية النيوكلاسيكية المعروفة بالتوازن الجزئي، بعد التخلص من الاستطرادات الموجودة في النموذج التقليدي المعادية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واستخدام أدوات جديدة في تحليل الصناعات، مثل الأسواق التنافسية حيث أن هذه الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار واقع الهياكل الصناعية القائمة بمعنى أن المنشآت القائمة في الصناعة لا تتمتع بأي حماية من إمكانية دخول منافسين جدد. ورغم مرور أكثر من مئة عام على ظهور الاقتصاد الصناعي إلا أنه لا يزال ارض خصبة للإثراء من خلال الدراسات الميدانية والأبحاث العلمية المنجزة من طرف الباحثين في هذا المجال، في ظل الازدواجية الديناميكية للتطورات الداخلية بالموازاة مع التطورات والحقائق الجديدة³.

¹ Jean Marie Chevalier, **Industrie**, op cit, p.1957.

² Rafik bekkour, op cit, p 21.

³ jean pierre angelier, **Economie industrielle**, office des publications universitaires, Alger, 1993, p 10.

المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد الصناعي

تشير الكتابات الأكاديمية إلى اختلاف في وجهات النظر حول تعريف الاقتصاد الصناعي، حيث نجد تيارين الأول يجادل حول علاقة الاقتصاد الصناعي بالاقتصاد الجزئي، وأما الثاني فيعتبره كحقل معرفي ضمن علم الاقتصاد. وسنحاول فيما يلي التطرق إلى مختلف هذه التعاريف.

أولاً: الاقتصاد الصناعي كجزء متكامل مع الاقتصاد الجزئي

يرى ستيغلر (Stigler) أن الاقتصاد الصناعي لا يشكل فرع جديد، لأن مجال بحثه هو نظرية السعر وتخصيص الموارد، وعليه يعد الاقتصاد الصناعي جزء من النظرية الاقتصادية الجزئية¹. يتم من خلاله قياس واختبار الفرضيات وتحليل السياسة العامة للمؤسسات في السوق. وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الصناعي يركز على دراسة جانب العرض في السوق بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة².

أما بالنسبة إلى كاهوك (Cahuc) فينظر للاقتصاد الصناعي على أنه الحقل الذي يطبق فيه الاقتصاد الجزئي الجديد في ظل المنافسة غير التامة وعدم تماثل المعلومة، بالإضافة إلى ذلك فإن مقارنة نظرية الألعاب واقتصاد المنظمات ليست أدوات تحليل للاقتصاد الصناعي، ولكنها أجزاء متكاملة للاقتصاد الجزئي الجديد، حيث أن الاقتصاد الصناعي هو مجال تطبيق تلك النظريات.

إن هذه المقاربة تعتبر أن الاقتصاد الصناعي لا يملك كيان ضمن النظرية الاقتصادية، لأن النظرية الاقتصادية الجزئية في حد ذاتها خاضعة إلى مزيج مفاهيمي غير متجانس، ويبدو هذا التحليل صعب الأخذ به لأن الاقتصاد الصناعي يدرس بالفعل سلوك المنظمات والتفاعل الاستراتيجي بينها، لكن بعيداً عن إطار العقلانية التامة فقد أشار Simon في 1959م إلى العقلانية المحدودة أو الإجراءية *la rationalité procédurale*، ونفى العقلانية التامة للأعوان الاقتصاديين التي تفترضها النظرية الاقتصادية الجزئية، وهذا ما يشكل التعارض الأساسي مع الاقتصاد الصناعي³.

¹ Jean louis Levet, *L'économie industrielle en évolution*, Edition Economica, Paris, 2004, p 24.

² Richard Schmalensee. *Industrial Economics (An Overview)*, The Economic Journal, Vol 98, N° 392, Sep 1988, p 643

³ Jean louis Levet, op cit, p 24.

ثانيا: الاقتصاد الصناعي كتحصيل مستقل عن الاقتصاد الجزئي

يعرف الاقتصاد الصناعي حسب قاموس الاقتصاد للعلوم الاجتماعية على أنه "ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهدف إلى دراسة المنظمات والعلاقة بين المنظمات الموجودة ضمن المنافسة في السوق، ويحمل وصف (صناعي) معنى واسع، إذ يرتبط بكل النشاطات الاقتصادية المنظمة صناعيا"¹. وهناك تعاريف أخرى نذكر منها:

حسب شيرر (Scherer): مجال التنظيم الصناعي (Industrial Organization) يتعلق بالأسلوب المتضمن نشاط الإنتاج الملائم للطلب على سلع وخدمات المجتمع، عبر ميكانيزم توجيهي معين، مثل السوق الحر، ومتغيرات وإخفاقات ميكانيزم المنظمات المؤثر على درجة النجاح المحقق بواسطة المنتجين على إشباع حاجات المجتمع.

ويرى كابرال (Cabral) أن كل من الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الجزئي تخصصين منفصلين بشكل تام، وهذا لأفكارهما الخاصة بتنافسية الأسواق، مفضلا إعطاء تعريف تفسيري لكل منهما مؤكدا على أن الاقتصاد الجزئي هو اقتصاد المنافسة التامة، أما الاقتصاد الصناعي فهو اقتصاد المنافسة غير التامة، ويرجع (Cabral) هذا التمييز بين التخصصين إلى موضوع كل منهما، فموضوع الاقتصاد الصناعي هو دراسة استراتيجيات المؤسسات وتفاعلات السوق، وزيادة على ذلك يركز الاقتصاد الجزئي على دراسة الشكلين المتطرفين للأسواق بمعنى سوق الاحتكار التام وسوق المنافسة التامة بينما الاقتصاد الصناعي يركز على هياكل السوق الوسطية وبالأخص سوق احتكار القلة². ويمكن أن نلخص أهم الفروقات بين الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الجزئي في الجدول اللاحق.

¹ Jean louis Levet, op cit, p25.

² Ibidem.

جدول رقم(1-01): الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الصناعي

الفرضيات	الاقتصاد الجزئي	الاقتصاد الصناعي
المعلومة	المعلومة تامة.	المعلومة غير تامة.
العقلانية	عقلانية تامة.	عقلانية محدودة.
خصائص السوق	المنافسة تامة: عدد كبير من البائعين والمشتريين	أشكال عديدة للسوق.
حجم المؤسسات	أحجام متساوي.	أحجام متباينة.
دالة الإنتاج	موحدة مع تقنية معينة.	<ul style="list-style-type: none"> تقنيات متعددة؛ تنافسية التكاليف وخارج التكاليف.
تكاليف الدخول إلى السوق	عدم وجود تكاليف.	تكاليف المعاملات موجودة.
سلوك المؤسسات	<ul style="list-style-type: none"> الأخذ بالسعر (price taker)؛ غياب سلطة السوق والإستراتيجية؛ المؤسسة عبارة عن صندوق أسود. 	<ul style="list-style-type: none"> القدرة على وضع السعر (price maker)؛ المؤسسة تطور إستراتيجيتها؛ القدرة على امتلاك قوة سوقية.
تنظيم السوق	<ul style="list-style-type: none"> تنظيم ذاتي للسوق؛ الدولة تمارس دور الحارس. 	ضرورة تنظيم السوق وتدخل الدولة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

Source: Jean Louis Levet, *L'économie industrielle en évolution*, Ed Economica, Paris, 2004 p 33.

- من خلال الجدول يظهر جليا الاختلاف بين الاقتصاد الصناعي والاقتصادي الجزئي في العديد من المبادئ، ولقد أكد إدوارد ماسون (E.Mason) الفرق بين المجالين من خلال النقاط التالية¹:
- يهتم الاقتصاد الصناعي بنشاط هياكل الأسواق دون إهمال سيكولوجية أفرادها وردود أفعالهم اتجاه استراتيجيات منافسيهم؛
 - يستخدم الاقتصاد الصناعي التحليل الديناميكي من أجل دراسة سياسات المؤسسات ضمن الهياكل المختلفة للأسواق، وبالتالي فإن موضوعها يرتبط بالديناميكية الصناعية؛
 - يرفض الاقتصاد الصناعي تحليل التوازن العام الذي يبحث عن نطاق أقصى رفاعية ممكنة للمستهلك،
 - الهدف من الاقتصاد الصناعي ليس البحث عن الأمثلية؛

¹ محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004/2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 107.

- أثبت واقع الأسواق محدودية النظرية التقليدية للاقتصاد الجزئي، وهذا لعجزه عن تفسير ظهور هياكل المنافسة التامة في الأسواق، وكذلك سياسات التسعير والمنافسة غير السعرية بين المؤسسات.

ثالثاً: الاقتصاد الصناعي كعلم قائم بذاته

لقد عرف أحمد سعيد بامخرمة علم اقتصاديات الصناعة بأنه "علم يهتم بصورة أساسية بدراسة الظروف الهيكلية السائدة في أسواق صناعة ما، وانعكاسات ذلك على سلوك المنشآت الصناعية ضمن هذا السوق، وتأثير هذا السلوك على مستويات أداء هذه المنشآت، ثم السياسات الصناعية (الحكومية) المناسبة إزاء ذلك"¹.

إن كان في اللغة العربية شبه إجماع على اصطلاح الاقتصاد الصناعي ومدلوله. إلا أنه في الكتابات باللغة الانجليزية نجد أكثر من تعبير في هذا المجال حيث نجد "Economics Of Industries"، "Industry And Trade"، "Industrial Organization And Policy"، "Business Economics"، وبالرغم من هذا التنوع والاختلاف في المصطلحات إلا أنه بعد سنوات الخمسينيات من القرن العشرين تداول استخدام مصطلح "Industrial Economics"، من خلال كتابات (P.W.S. Andrews). ومع شيوع استخدام هذا الاصطلاح يوم بعد يوم، إلا أن الكتاب الأمريكيين فضلوا استخدام مصطلح "industrial organization"².

ويرى بو كارلسون (Bo Carlsson) أن مصطلح "Industrial Economics" يعتبر أشمل إذ يحمل في طياته ما اعتبره "Industrial Dynamics" الذي يهتم بدراسة عملية التطور التكنولوجي للمؤسسات والصناعة على حد سواء، والتركيز على التحول الاقتصادي بدل النمو الاقتصادي من خلال المرور على جميع مستويات التحليل الجزئي والكلية. في مقابل ذلك يرى (Bo Carlsson) أن مصطلح "Industrial Organization" يهتم بدراسة الظروف التنافسية للصناعات، من خلال هيكلها وسلوك مؤسساتها وأداء الصناعة ككل بالإضافة إلى تأثير سياسة الدولة على الصناعة.³

كما تناول جون ماري شوفالي (J.M.Chevalier) تعريف الاقتصاد الصناعي من جانبي كل من المؤسسة والدولة، فمن جانب الدولة أو أي مستوى يمثل المصلحة الجماعية، عرف الاقتصاد الصناعي بأنه يتعلق بتحديد صنف التدخل الذي يمكن تنفيذه من أجل حماية مصالح المستهلكين والسكان، أما من جانب المؤسسة فقد عرفه على أنه يتعلق بتشخيص الطريقة التي تتموقع من خلالها تلك المؤسسات داخل الأسواق

1 أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1994، ص 39.

² Barthwal R.R, **Industrial economics (An introductory text book)**, 2nd edition, New Age International publisher, New Delhi, India, 2004, p 1.

³Bo Carlsson, **Industrial dynamics (Technological, Organizational, and Structural Changes in Industries and Firms)**, Kluwer academic publishers, USA, 1989. p p 2-3

التي تنشط بها، و كذلك تشخيص النشاط الديناميكي لتلك الأسواق وهذا من حيث مزايا المتعاملين داخل تلك الأسواق، درجة المنافسة والتكامل، التركيز والإستراتيجية المتبعة من قبل المتعاملين.¹

أما جون بيار أنجولي (J.P. Angelier) فقد عرف الاقتصاد الصناعي على أنه ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذي يهدف إلى دراسة النشاط الديناميكي للصناعة تحت تأثير محيطها والسلوك الإستراتيجي للمؤسسات التي تكونها.²

ويعرف علم الاقتصاد الصناعي على أنه مجال التحليل الاقتصادي الذي يهدف إلى³:

- 1- شرح عملية تبادل العلاقات بين المؤسسات العاملة في نفس السوق؛
- 2- فهم التغيرات الكبرى داخل القطاع الصناعي؛
- 3- تحليل تأثير هذه العلاقات على تنظيم وتشغيل هذه الصناعة أو السوق؛
- 4- توفير أدوات للسياسة الصناعية وتنمية التكنولوجيا لصالح الحكومة أو السلطات التنظيمية؛
- 5- تحديد السبب الذي يجعل المؤسسات تدخل وتخرج من السوق، وكذا كيف يستطيع البعض منها البقاء والاستمرار في السوق؛

6- الكشف عن أوضاع السوق التنافسية الأقل أمثلية، والبحث عن الآليات التي تميز من خلالها بين الأسواق الأكثر مثالية، على سبيل المثال نسعى إلى فهم لماذا تقوم بعض المؤسسات على اعتماد إستراتيجية لمواجهة سلوك المنافسة من طرف المؤسسات الأخرى، وكذا الآثار المترتبة على القرارات الإستراتيجية بناءً على هيكل السوق.

وبصفة عامة يمكن القول أن هذا المجال عموماً إلى فهم بيئة أعمال المؤسسة من أجل تحليل الديناميكية الاقتصادية للصناعة. وبناءً على الدراسات التجريبية التي تم تقديمها خلال سنوات 1960 و 1970 والتي شملت صناعات مختلفة، يمكن القول أن الاقتصاد الصناعي كمجال للبحث يحاول أن يجيب على الأسئلة التالية⁴:

1. هل هناك علاقة بين هيكل السوق وربحية المؤسسات؟
2. هل تؤدي حواجز الدخول المتزايدة إلى زيادة الأرباح؟
3. ما هي أهم حواجز الدخول التي تعترض المؤسسات الجديدة؟

¹ Jean Marie Chevalier, **Industrie**, op cit, p 1541.

² Jean Pierre Angelier, op cit, p5.

³ Karine Chapelle, **économie industrielle**, Edition librairie Vuibert, France, 2008, p p 3-4.

⁴ Don E Waldman , Elizabeth J Jensen, **Industrial Organization (theory and practice)**, 4th edition, Pearson Series in Economics, USA, 2013, p5.

4. كيف يؤثر هيكل السوق على معدل التقدم التكنولوجي؟
5. ما هي بنية (هياكل) السوق المرتبطة بالتواطؤ الفعال؟
6. كيف يؤثر هيكل السوق على استراتيجيات التسعير؟
7. كيف تؤثر اللوائح الحكومية على الكفاءة الاقتصادية؟
8. ما هو تأثير الاندماج على الكفاءة الاقتصادية؟
9. هل تؤدي زيادة قوة السوق الى زيادة الكثافة الإعلانية، أو العكس؟
10. هل يجب على الحكومة تنظيم الاحتكارات؟

المطلب الثالث: منهجية التحليل في الاقتصاد الصناعي

بغية الاجابة على الأسئلة التي يطرحها البحث في مجال الاقتصاد الصناعي والذي يركز على التحليل التجريبي دون الاكتفاء بالتحليل النظري، تم الاعتماد على منهجية الثلاثية هيكل سلوك أداء (Structure-Conduct-Performance)، ويعود الفضل الى كل من الاقتصادي ادوارد ماسون (E. mason) خلال السنوات (1939، 1949)، والى الاقتصادي جون بان (JOE BAIN) خلال السنوات (1951، 1959)، في تطوير هذا النموذج، بناءً على الدراسات التجريبية التي اجريت على عدت صناعات. ووفقا لهذا النموذج يؤثر هيكل السوق (الصناعة) على سلوك المؤسسات العاملة فيه، وهذا بدوره يؤثر على أداء تلك المؤسسات¹. ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات تتمثل في²:

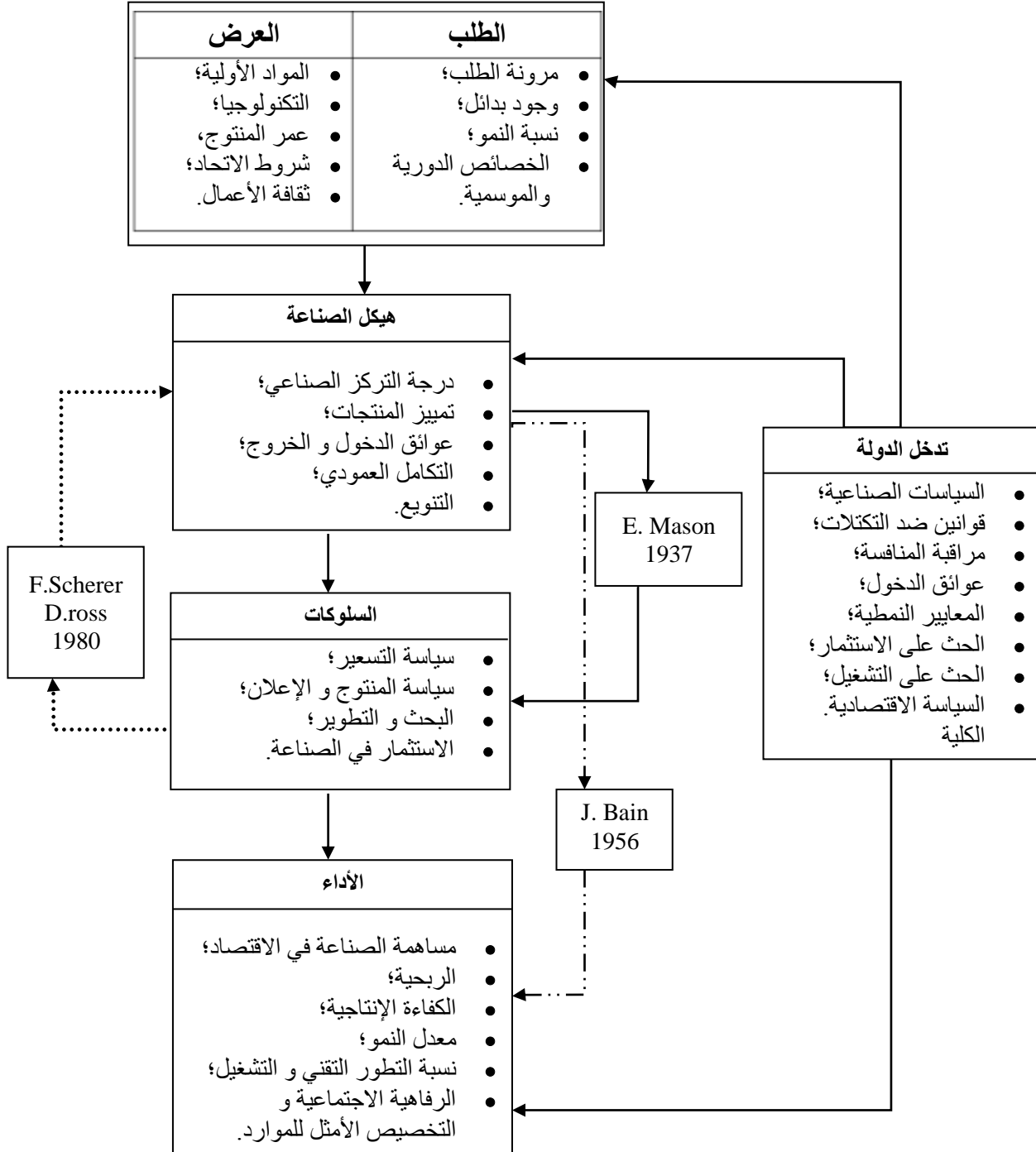
- إن البيئة الهيكلية للصناعة تتضمن مجموعة من المحددات والضغوط، يتم من خلالها صياغة وتحديد الاستراتيجيات، وهذه الأخيرة هي التي تحدد أداء المؤسسة؛
- إن اغلب المؤسسات التي تتنافس في صناعة أو قطاع معين يفترض أنها تسيطر على مجموعة متماثلة ومتجانسة من الموارد وتتبع استراتيجيات متشابهة في تخصيص تلك الموارد؛
- إن الموارد المستخدمة في تنفيذ الاستراتيجيات تكون قابلة للانتقال عبر المؤسسات، وان هذا النوع من الموارد يمكن اكتسابه أو الحصول عليه من قبل المؤسسات التي تفتقر عليه، ولهذا السبب فإن التفاوت في امتلاك هذه الموارد بين المؤسسات يستمر على الأمد القصير؛
- القرارات التي تتخذ من طرف إدارات المؤسسات تتسم بالرشد والعقلانية من أجل تحقيق أكبر قدر من العوائد.

¹ John Lipczynski et al, **Industrial organization (competition, strategy, policy)**, 2nd edition, Pearson Education Limited, England, 2005. p 6.

² إكرام الياسري وآخرون، انعكاس المقدرات الجوهرية على الأداء المصرفي في ضوء بطاقة العلامات المتوازنة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العراق، المجلد 01، العدد 16، 2014، ص 248.

ويمكن توضيح نموذج البحث في الاقتصاد الصناعي في الشكل التالي.

شكل رقم(1-01): نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي (SCP)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- 1- Jean louis Levet, L'économie industrielle en évolution, Edition Economica, Paris, 2004. p 48.
- 2- Dennis. W. Carlton & Jeffrey. M. Perloff , **Economie industrielle**, traduit par Fabrice Mawerolle, Groupe De Boeck s.a, 2^{ème} édition, Bruxelles, 2008, p 3.

يلاحظ من الشكل (01-01) أن النموذج يضم العناصر الأساسية المتمثلة في الهيكل، السلوك والأداء، بالإضافة إلى عنصرين ثانويين هما: الظروف الأساسية للصناعية وتدخل الدولة، إذ بإمكانهما التأثير على عناصر النموذج الأساسية. إن الصياغة الأولى التي قدمها ماسون (E.Mason) سنة 1937 تؤكد على وجود علاقة أحادية الاتجاه بين هيكل السوق وسلوك المؤسسات، بينما في سنة 1956 أضاف تلميذه جون بان (J.Bain) عنصر الأداء في التحليل إلى كل من هيكل السوق والسلوك مع الإبقاء على فرضية العلاقة أحادية الاتجاه. إلا أن كل من شرار وروس (D.Ross & F.Sherer) كانت لهما نظر مخالفة لذلك مع إدراج العلاقات العكسية بين عناصر النموذج.¹ وفيما يلي عرض لمكونات النموذج.

أولاً: الظروف الأساسية للصناعة: هي عبارة عن جملة من العوامل العامة التي تساهم في تحديد ظروف العرض و الطلب داخل الصناعة، وبالتالي المساهمة في تحديد هيكل الصناعة. وتشمل ظروف الطلب كل من معدل نمو الطلب على مبيعات الصناعة، المرونة السعرية، الخصائص الدورية والموسمية للسلعة، إمكانية الإحلال بين السلع. أما الظروف الخاصة بالعرض فهي تشمل دورة حياة السلعة، هيكل التكاليف، مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج... الخ

ثانياً: هيكل الصناعة: يستخدم تعبير هيكل الصناعة للدلالة على الظروف البيئية التي تعمل في ظلها المؤسسات التي تنتمي إلى الصناعة، والتي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على سلوك هذه المؤسسات ومن ثم أدائها في المستقبل، وتهدف عملية تحليل هيكل الصناعة إلى تحديد حالة المنافسة الممارسة فيما بين مختلف العناصر الفاعلة داخل الصناعة.²

يمكن للصناعة أن تأخذ هيكل واحد من بين أربعة هياكل معروفة والتي تتمثل في المنافسة التامة المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة والاحتكار التام، وتحديد هيكل الصناعة من خلال جملة من العوامل تتمثل في درجة التركيز داخل السوق، وهو العامل الذي لفت اهتمام فئة كبيرة من الباحثين الذين اهتموا بدراسة هياكل الصناعة، وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات، كذلك نجد عوامل أخرى استعملت لدراسة الهياكل كدرجة تمييز المنتجات، موانع الدخول والتكامل العمودي.

ثالثاً: سلوك المؤسسات في الصناعة: يقصد بها مجموعة السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات من أجل التأثير على حجم نفوذها في السوق، وكذلك تعزيز مركزها التنافسي داخل الصناعة التي تنشط فيها.³

¹Jean louis Levet. op cit, p 47.

² Jean Pierre Angelier, op cit, p 65.

³ Godefroy Dang Nguyen, *Économie industrielle appliquée*, Edition Vuibert, Paris, 1995. p 4.

وتشمل السياسات السلوكية للمؤسسات على: سياسة التسعير وسياسة تحديد كمية الانتاج، سياسة تنمية المبيعات، وسياسة البيع. وبناءً على نموذج الثلاثية هيكل - سلوك - أداء، يعتبر عنصر السلوك حلقة وصل بين الهيكل السائد للصناعة بأبعاده المختلفة، وبين مستويات أداء المؤسسات في الصناعة¹.

وبالرغم من تأثير سلوك المؤسسات بعدة عوامل واعتبارات إلا أنه في مجال الاقتصاد الصناعي يمكن أن نحصرها في النقاط التالية:

1- **هيكل الصناعة:** يؤثر هيكل الصناعة على طبيعة السلوك المنتهج من طرف المؤسسات لكونه يمدنا بمعلومات عن ظروف الصناعة مثل عدد المؤسسات الناشطة في الصناعة وحجمها النسبي بالمقارنة مع بقية المؤسسات، مدى وجود عوائق للدخول، درجة تمييز المنتجات وتنوعها، بالإضافة إلى إمكانية وجود التكامل العمودي.

2- **أهداف المؤسسة:** إن الأهداف التي تتبعها المؤسسات غالباً ما تستمد من الخصائص الهيكلية للصناعة لا سيما ما تعلق بحجم الشركة. وتفترض النظرية التقليدية للمنظمة أن الهدف الأساسي من وجودها هو تحقيق الربح، في حين أن نظريات الاقتصاد الإداري تؤكد على المؤسسات تسعى إلى تحقيق أهداف غير ربحية مثل:

- **هدف تعظيم المبيعات:** إن هذا الهدف يجعل المؤسسات تتخذ سلوكاً مختلفاً عن ذلك الذي تتخذه عندما يكون هدفها تحقيق أقصى ربح، حيث أنها يمكن أن تلجأ إلى تعظيم مبيعاتها عن طريق زيادة كمية الإنتاج وبسعر اقل، والاستفادة من اقتصاديات الحجم.

- **الأهداف الإدارية:** مثل زيادة المرتبات والمكافآت، تحقيق الرضى الوظيفي، السيطرة والنفوذ... الخ وفي سبيل تحقيق ذلك قد يضطر المديرون إلى التضحية بهدف أقصى ربح ممكن.

- **هدف تحقيق أكبر معدل للنمو:** عندما يكون هدف النمو هو الهدف العام المنشود، فإنه يحقق العديد من الأهداف الجزئية، كالمحافظة على الحصة السوقية للمؤسسة، وزيادة قدرتها على تحقيق الأرباح على المدى الطويل، وزيادة الاستقرار في عوائد المؤسسة عبر الزمن.

- **هدف المحافظة على المركز المالي للمؤسسة:** أي محاولة تحقيق هدف الربح مع المحافظة على حد أدنى من مستوى السيولة.

¹ أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص 126.

- هدف المحافظة على هامش من الأمان: يسيطر هذا الهدف على سلوك المنشآت التي يميل مدرائها إلى عدم المخاطرة، ومن أهم مصادر المخاطرة عدم التأكد من الطلب على السلعة التي تنتجها المؤسسات نتيجة لحدثة السوق، أو أن يكون الطلب على السلعة متقلب بطبيعته وخاضع للذوق والتفضيل¹.
- 3- الدعاية والإعلان: تعتبر كل من الدعاية والإعلان من احد اهم السياسات التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها، ومن المحتمل أن تؤثر خصائص المنتج على نطاق المنافسة غير السعرية التي تتمحور حول تصميم المنتج ونوعيته، أسعاره ومدى توفره، مما يخلق قناعة لدى المستهلك بتميز المنتج عن بقية منتجات الصناعة. وبالرغم من أن درجة تميز المنتجات يعتبر سمة هيكلية في الصناعة، إلا أنه يبقى محددًا باستراتيجيات يتم تنفيذها بقناعة من قبل المؤسسات القائمة.
- 4- سياسة التسعير: تشمل سياسة الأسعار المحتملة عنصر التكلفة، تسعير التكلفة الحدية، التسعير المبني على إعاقة دخول مؤسسات جديدة إلى السوق، قيادة السعر، التمييز السعري، وقد يكون من الضروري في حالة احتكار القلة تجنب المنافسة السعرية التي تؤدي إلى حرب سعرية متبادلة والتي تنعكس بشكل سلبي على جميع المؤسسات الناشطة في الصناعة.
- 5- التواطؤ: يعتبر التواطؤ خيار أمام المؤسسات التي ترغب في تجنب الحرب السعرية، حيث يمكن التوصل إلى قرارات جماعية فيما يتعلق الأسعار، مستويات الإنتاج، حجم الإعلان وحتى ميزانيات البحث والتطوير، ويكون هذا التواطؤ صريحاً أو ضمناً.
- 6- الاندماج: يعتبر كل نوع من أنواع قرارات الاندماج مثلاً لسلوك المؤسسات والذي ينعكس على هيكل الصناعة وأدائها، فالاندماج الأفقي بين الشركات التي تنتج منتجات متماثلة له تأثير مباشرة على التركيز الصناعي، في حين يؤثر الاندماج الرأسي بين المؤسسات في المراحل المتعاقبة من عملية الإنتاج على درجة التكامل العمودي في الصناعة، في مقابل ذلك يؤثر الاندماج الشامل على بين المؤسسات التي تنتج منتجات مختلفة على درجة التنوع.
- 7- البحث والتطوير: يعتبر الاستثمار في البحث والتطوير منفذاً واضحاً للمنافسة غير السعرية بين الشركات المتنافسة، وإن فعالية البحث والتطوير ووتيرة الانتشار والتقدم التكنولوجي (قدرة المؤسسات التابعة على تبني الفكرة الجديدة) يسمح للمؤسسة الحصول على مزايا تنافسية، تغيير هيكل الصناعة لصالحها، وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة².

¹ أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص 130.

² John Lipczynski et al, op cit, p 9.

رابعاً: الأداء: يقاس الأداء في الصناعة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، تختلف حسب تفضيل المحلل، ويمكن القول أن مفهوم الأداء في الاقتصاد الصناعي له بعدين، بالنسبة للمنشأة فهو يشمل النتائج المالية، القوة السوقية والفعالية، أما بالنسبة للصناعة فهو يشمل الكفاءة، الإنتاجية، التطور التقني ورضا العملاء¹.

خامساً: السياسات الحكومية: يهدف التدخل الحكومي على عناصر نموذج هيكل، سلوك، أداء، إلى تعزيز المنافسة ومنع استخدام القوة السوقية ضد مصلحة المستهلك، ووفقاً للشكل السابق إذا ما كانت هناك صناعة تضم عدداً قليلاً من المؤسسات من المرجح أن يؤدي إساءة استخدام القوة السوقية إلى تقييد مستوى الإنتاج، ارتفاع الأسعار. ومن الممكن أن يكون لتقييد المنافسة آثار سلبية على رفاة المستهلك². وينطوي تحت التدخل الحكومي في الصناعة السياسات التالية³:

1- سياسة المنافسة: التي تهدف إلى التأثير على الأسواق ذات خصائص معينة أو مؤسسات معينة تتبع أنواعاً معينة من السلوك؛

2- السياسات الإقليمية: والتي تهدف للتأثير على اختيار الموقع الجغرافي للصناعة؛

3- سياسات الابتكار: والتي تهدف للتأثير على التكنولوجيا المستخدمة من قبل المؤسسات؛

4- السياسات التجارية: المصممة لحماية مؤسسات وصناعات محددة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تستخدم الحكومات بمناسبة تدخلها للسيطرة على الأسواق والصناعات مجموعة من الأدوات نذكر منها⁴: سياسة الترخيص الصناعي، سياسة الحماية الجمركية، سياسة القروض الصناعية، سياسة المشتريات الحكومية، سياسة الإعفاء من الضرائب على الشركات، سياسة سعر الصرف، سياسة مكافحة الاحتكار، السياسات الحكومية اتجاه الاندماج بين الشركات وسياسة السوق المفتوحة.

¹ Godefroy Dang Nguyen, op cit, p 4.

² John Lipczynski et al, op cit, p 13.

³ Ferguson Paul R & Ferguson Glenys J, **Industrial economics (issues and perspectives)**, 2nd edition, New York University Press, USA, 1994, p 137.

⁴ أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص 251.

المبحث الثاني: مدخل لهيكل الصناعة

من خلال الطرح السابق لمفهوم الاقتصاد الصناعي، وجدنا أن هيكل الصناعة يعتبر عنصراً مهماً في الدراسات التي تنتمي إلى حقل الاقتصاد الصناعي، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم هيكل الصناعة وأبعاده.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة

أولاً: تعريف الصناعة

الصناعة في المفهوم اللغوي هي الحرفة التي يؤديها الفرد سواء كانت يدوية أو عقلية، فيقال صناعة الحرير وصناعة الصوف، كما يقال صناعة الكتابة وصناعة الشعر، وتشير قواميس اللغة إلى أن كلمة صناعة مشتقة من الفعل صنع بمعنى عمل أو أوجد، كقوله تعالى (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ)¹، وفي الحديث الشريف (إِذَا لَمْ تَسْنَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ)² أي اعمل ما شئت، و"الصناعة" بالكسر حرفة الصانع، وعمله "الصنعة". أما في اللغة الإنجليزية فتشير كلمة الصناعة (industrious)³ إلى العمل الجاد والمنهك⁴.

تعتبر "الصناعة" لفظاً قديماً يطلق عادة على استخدام الإنسان لأي عمل، الغرض منه القيام بنشاط إنتاجي من أجل تحويل المواد بجميع أشكالها إلى منتجات جديدة⁵. إن هذا المفهوم ينطبق تماماً على الذين يتبادر في ذهنهم عند سماعهم كلمة صناعة تلك الصورة المنحصرة في المعامل الضخمة التي تستخدم معدات ثقيلة وآلات كبيرة لغرض إنتاج منتجات يطلق عليها "منتجات مصنعة"، لكن الحقيقة أبعد من ذلك، إذ يمكن القول أن الصناعة في معناها الواسع هي مجموعة النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع الإنتاجية، وفي معناها الضيق فالصناعة تختلف عن الزراعة التي هي خدمة الأرض، وعن الصناعة التقليدية أي الحرف التي يغلب عليها الطابع العائلي أو الفردي، وعن الخدمات التي ترمي إلى تزويد المستهلك بالمنتجات الصناعية والزراعية⁶ فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في

¹ سورة النمل الآية 88.

² عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَقِبَهُ بِنُ عُمَرُو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْنَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

³ industrious : working energetically and devotedly, hard-working, diligent

⁴ خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع الصناعي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 65-66.

⁵ حوسين مصباح العلام، مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، مجلة البيئة والدراسات الإنسانية والاجتماعية، الجمعية العلمية المصرية للتنمية البيئية، المجلد 11، العدد 03، 2010، ص 121.

⁶ محمد بشير عطية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 260.

المجتمع، من أجل تحويل مواد خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى، تعتبر من وجهة نظرها سلعا نهائية. وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة والخدمات. يمكن تعريف الصناعة أيضا على أنها "مجموعة من المنشآت تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل لبعضها البعض، وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك"¹.

أما بالنسبة لجو بان (JOE Bain) فقد اعتبرها في المقام الأول مفهوما للطلب في السوق، حيث عرفها بأنها مجموعة من المخرجات (منتجات) متاحة لجميع (أو معظم) المشتريين، وتكون لهذه المخرجات بدائل قريبة أو بعيدة عن مخرجات أخرى².

كما عرفها (Jean Pierre Angelier) على أنها "مجموعة منشآت في حالة تنافس، تنتج سلع وخدمات قابلة للإحلال، وتكون معروضة في السوق نفسه"³.

من خلال ما تم طرحه في التعاريف السابقة يمكن النظر إلى الصناعة على أنها مجموعة الوحدات الإنتاجية بغض النظر عن شكلها، تقدم منتجات (سلع أو خدمات) ضمن سوق معين وتكون منتجات هذه الوحدات بدائل لبعضها البعض. وضمن هذا الإطار بين مايكل بورتير (Michael Porter) أن هنا قدر كبيرا من الجدل حول إيجاد تعريف مناسب لمفهوم الصناعة بسبب وجود بدائل قريبة من حيث المنتج أو حدود السوق الجغرافية، واعتبر أنه قبل المضي قدما نحو تحليل هيكل الصناعة ضرورة رسم حدود الصناعة وتحديد شكل دقيق⁴، وهذا ما يدفعنا إلى التعرف على حدود الصناعة.

ثانيا: إشكالية حدود الصناعة

يعتبر توصيف وبيان حدود الصناعة مهما للتحديد الجيد لمجال عمل ونشاط المؤسسة وتحديد المؤسسات المنافسة لها في نفس النشاط بقدر مناسب من الدقة، ويساعد أيضا في تحديد العوامل والقدرات المهمة للنجاح في الصناعة ومدى توفرها لدى المؤسسة ومدى القدرة على تتميتها بالمستويات المطلوبة للمنافسة الفعالة⁵.

¹ شارلز وجاريت جونز، الإدارة الإستراتيجية (مدخل متكامل)، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص131.

² Joe S. Bain, **Relation of Profit Rate to Industry Concentration (American Manufacturing 1936-1940)**, The Quarterly Journal of Economics, Oxford University Press, Vol 65, N° 03, Aug 1951, p 298 .

³ Jean Pierre Angelier, op cit, p33.

⁴ Michael E. Porter, **Competitive Strategy (Techniques for Analyzing Industries and Competitors)**, The Free Press, Press, New York, 1980, p 5.

⁵ الهادي المشعل، التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البيئة العربية والإسلامية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010، ص 284.

تشير النظرية الاقتصادية بأن كل الفاعلين في السوق يجب أن يكونوا حساسين جدا للأسعار السائدة أو الممارسات التي يقوم بها المتعاملون الآخرون، وينبغي ألا يكونوا حساسين للظروف السائدة في الأسواق الأخرى، والصناعة التي نعرفها في الحياة العملية ينبغي أن تقي بهذه المتطلبات، وهذا ما أثاره هيرين (Herein) عندما تكلم على مشكلة حدود الصناعة والتي حصرها في مجالين: الحدود بين المنتجات والحدود من الناحية الجغرافية¹.

إن أي محاولة لتقسيم كل المنشآت في الاقتصاد إلى صناعات منفصلة سي طرح عدة مشكلات، ووضع حدود لكل صناعة لا شك أنه سيكون أمرا تقديريا، فرسم الحدود بطريقة واسعة أكثر مما يجب سيعمل على جمع منتجين يكون بعضهم غير حساس إلى حد ما لممارسات البعض الآخر، أما إذا تم رسمها بشكل ضيق أكثر مما يجب، سيفصل منشآت عن بعضها في صناعات تكون في الواقع بعضها حساس لممارسات البعض². وهذا ما يعبر عنه بنطاق المنتجات أو الخدمات. وكمثال من الواقع هل زيت المحركات المستخدم في السيارات جزء من الصناعة نفسها التي تنتج زيت المحركات المستخدم في الشاحنات الثقيلة؟ أم أن هذه الصناعات مختلفة؟ المشكلة الأخرى التي تطرحها حدود الصناعة تظهر في المنتجات التي تباع في أسواق الإقليمية، أو في الأسواق العالمية المنتشرة عبر الحدود الدولية، فالتجارة الدولية والشركات متعددة الجنسيات تتطلب توسيع بعض حدود الصناعات إلى أبعد من حدود الدولة. وهذا ما يعرف بالنطاق الجغرافي لحدود الصناعة، حيث توجد معظم الصناعات في أجزاء كثيرة من العالم، ومع ذلك هل تمتد المنافسة إلى داخل المناطق مثل أوروبا أو آسيا أم توجد صناعة واحدة عالمية؟ يمكن القول أنه إذا كان للصناعة هيكل متماثل في كل بلد من حيث المنافسين والمشتريين وغيرهم، فإننا نفترض أن المنافسة عالمية، وسيحدد من منظور عالمي متوسط الربحية، وتصبح هناك حاجة إلى وجود استراتيجية عالمية موحدة، أما إذا كان لدى الصناعة هيكل مختلف تبعاً لمناطق جغرافية مختلفة، فعندها يمكن النظر إلى كل منطقة بذاتها بأنها صناعة مميزة، وتحدد لكل منطقة ربحيتها³.

ثالثاً: التمييز بين الصناعة والقطاع

يُعرف القطاع (Secteur) على أنه مجموعة الوحدات الإنتاجية التي لها نشاطات رئيسية واحدة، بحيث يضم المؤسسات التي لها علاقة متينة ببعضها البعض، وتخدم غاية مشتركة مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات، ففي كل قطاع تعمل كل المؤسسات ضمن نطاق مشترك⁴، ومن جهة أخرى اتخذ

¹ ريتشارد دكيزف، الصناعة الأمريكية هيكل سلوك إنجاز، ترجمة: عبد العزيز بن عبد الله الزوم، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 11.

² المرجع السابق نفسه، ص 13.

³ خليل يوسف سمرين، عن الاستراتيجية، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2016، ص ص 117-118.

⁴ محمد بشير عطية، مرجع سابق، ص 330.

الفصل الأول: تحليل هيكل الصناعة

مصطلح القطاع في كل من أعمال كلارك (Clark) عام 1941 وفورستي (Fourastié) عام 1949 ثلاثة أقسام هي:¹

1- القطاع الأولي: الزراعي؛

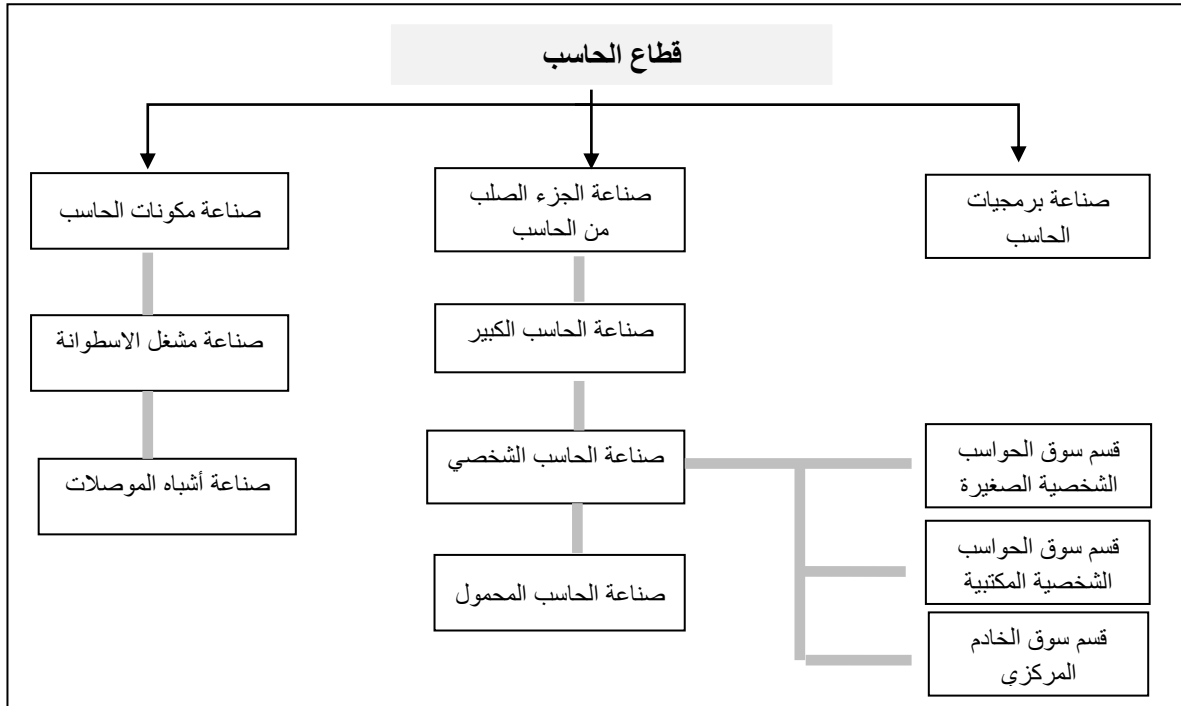
2- القطاع الثانوي: النشاط الصناعي؛

3- القطاع الكمالي: الخدماتي.

والقطاع يختلف عن الفرع (Branche) الذي يمثل مجموع الوحدات الإنتاجية التي تساهم في إنتاج نوع واحد فقط من السلع ضمن القطاع، فمثلا يضم القطاع الصناعي عدة فروع كفرع صناعة الطاقة وفرع صناعة المعادن وفرع صناعة السيارات وفرع الصناعة الكيماوية².

نستنتج مما سبق بأن القطاع عبارة عن مجموعة من الصناعات مرتبطة معا إلى حد بعيد، والصناعة جزء من هذا القطاع، وللتوضيح أكثر نطرح المثال الموضح في الشكل (1-02)

شكل رقم (1-02): قطاع الحاسب والصناعات والأقسام



المصدر: شارلزهل وجاريت جونز، الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)، ترجمة: محمد سيد أحمد عبد المتعال، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 105.

¹ - Karine Chapelle, op cit, p p 10-12.

² محمد بشير عطية، مرجع سابق، ص 308.

تجد كما هو موضح في الشكل رقم (1-02) أن قطاع الحاسب يشمل العديد من الصناعات المرتبطة هي صناعة مكونات الحاسب (مثل صناعة مشغل الأسطوانات، صناعة أشباه الموصلات)، صناعة الأجزاء الصلبة للكمبيوتر (مثل صناعة الحاسب الشخصي الصغير، صناعة الحاسب المحمول، صناعة الحاسب العملاق)، صناعة برمجيات الحاسب.

رابعاً: تصنيف الصناعة

في الواقع لا يوجد تصنيف واحد يمكن أن نستند عليه لتمييز مختلف أنواع الصناعات، وإنما توجد عدة معايير تختلف حسب وجهة نظر الباحث والهدف من التصنيف، والتي سنتعرف عليها فيما يلي.

(1) حسب طبيعة النشاط: نميز في هذه الحالة بين ثلاثة مجموعات رئيسية من النشاطات هي¹:

أ- مجموعة الصناعات الاستخراجية: التي تتولى استخراج المواد الخام المتوفرة في الطبيعة، معدنية كانت أو غير معدنية، فوق الأرض أو في باطنها.

ب- مجموعة الصناعات التحويلية: هي الصناعات التي تقوم بمعالجة المواد الخام أو شبه المصنعة والمصنعة، بإجراء عمليات تحويلية عليها مثل إنتاج الفولاذ من خامات الحديد، وإنتاج النسيج من القطن والصوف... الخ.

ج- مجموعة الصناعات الخدمية: هي التي تقوم بإنتاج وتوفير خدمات ذات طبيعة صناعية، كتصليح المكائن والأجهزة، والسلع المعمرة... الخ.

(2) حسب تأثيرها بالدورات التجارية: يمكن تصنيف الصناعة إلى²:

أ- الصناعات المتنامية: وهي تلك الصناعات التي تتميز بالنمو المضطرب وبمعدل يفوق معدل نمو الاقتصاد الوطني ككل، وعادة ما يرتبط وجود تلك الصناعات بمرحلة تحول تكنولوجي، أو إصلاحات هيكلية في بعض الدول.

ب- الصناعات المرتبطة بالدورات: وهي تلك الصناعات التي تتأثر بشدة بالظروف الاقتصادية من رواج أو كساد، فمبيعاتها تزدهر مع ازدهار وانتعاش الاقتصاد، وتنخفض مع موجات الكساد. ومن الأمثلة على ذلك صناعات السلع المعمرة، ففي حالة الكساد يتجه المستهلكين إلى تأجيل قرار الشراء إلى أن تتحسن الظروف

¹ مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص26.

² منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق راس المال، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2012، ص ص 320-322

الاقتصادية وبالتالي تحسن وضعيته المالية بالتبعية، أما في حالة الرواج فقد يعمد المستهلكين إلى شراء وحدات إضافية منها أو إحلالها بوحدات أكثر تطوراً وحدثة.

ج- **الصناعات الدفاعية:** وهي تلك الصناعات التي تزدهر إذا ازدهر الاقتصاد، غير أنها تنكمش بمعدل أقل من معدل الانكماش الذي قد يصيب الاقتصاد، ومثال ذلك صناعة الألبسة والصناعة الصيدلانية.

د- **الصناعات المتنامية والمرتبطة أيضاً بالدورات:** وهي تلك الصناعات التي تجمع بين سمات الصناعات المتنامية والصناعات المرتبطة بالدورات، وهو تصنيف استحدثته بعض مجلات المال والأعمال. ومن الأمثلة على تلك الصناعات نجد صناعة خطوط الطيران، ففي الظروف العادية يتحرك نمو هذه الصناعة بنفس معدل نمو الاقتصاد في الدولة، وفي الظروف غير العادية يتفوق معدل نموها على معدل نمو الاقتصاد الوطني، وهو ما يحدث في حالة ظهور أنواع مستحدثة من الطائرات، تسهم في تخفيض تكلفة السفر أو تحقيق راحة أكبر للمسافرين. وهو ما حدث عند ظهور طائرة بوينغ 747.

هـ- **الصناعات المتدهورة:** وهي تلك الصناعات الآيلة للزوال والاندثار، حيث أن معدل نموها أقل من معدل نمو الاقتصاد الوطني، ومثال على ذلك صناعة الأواني النحاسية، وصناعة مواقد الكيروسين.

3) حسب سهولة الدخول إلى الصناعة: نجد أن جو بان (Joe Bain) قد قسم الصناعات إلى أربعة أقسام تبعا لدرجة سهولة دخول المنشآت الجديدة إلى السوق هذه الصناعة، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي¹:

أ- **صناعات سهلة الدخول:** وهي الصناعات التي لا يوجد فيها مؤسسات قائمة أو محتملة لها ميزة في التكلفة بالنسبة للمؤسسات الأخرى، حيث أن أي محاولة من قبل البعض لتحقيق أرباح غير عادية والاستمرار معها لفترة طويلة تنتهي بالفشل والخروج من السوق.

ب- **صناعات ذات عوائق غير فعالة للدخول:** وهي صناعات تحقق فيها المؤسسات القائمة أرباحا غير عادية نتيجة لمزايا في التكلفة تتمتع بها تكون في شكل أسعار منخفضة تمنع دخول المؤسسات المحتملة، إلا أن المكاسب التي يمكن تحقيقها في الأجل الطويل أقل من العوائد المضحية بها في الأجل القصير نتيجة لاتباع سياسة الأسعار المنخفضة.

¹ يحيى فريك، استراتيجية التكامل العمودي في الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 91.

ج- صناعات ذات عوائق فعالة للدخول: تختلف هذه الصناعات في كون المكاسب المحققة في الأجل الطويل نتيجة منع دخول مؤسسات جديدة تكون أكبر من العوائد المضى بها في الأجل القصير نتيجة سياسة الأسعار المنخفضة.

د- صناعات ممنوعة الدخول: وهي صناعات يكون فيها السعر الذي يعظم الربح في الأجل القصير منخفضا بدرجة لا تغري أي مؤسسات جديدة بالدخول إليها، لاحتمال تحقيقها خسائر بصفة مستمرة في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: مفهوم هيكل الصناعة

أولاً: تعريف هيكل الصناعة

ينظر للهيكل على أنه أي جسم مركب ما، فإنه النمط أو الطريقة التي تترتب بها الأجزاء المكونة لذلك الجسم، فإذا أخذنا السوق هنا كجسم يتعين تفحص الطريقة التي ترتبط بها المكونات المختلفة للصناعة، وفي هذه الحالة البائعين والمشتريين، وكيف يرتبطون ببعضهم البعض.¹

يتعلق هيكل الصناعة بخواص التركيب البنائي للأسواق التي تعمل في ظلها الصناعات في بلد معين²، ومن أمثلة هذه الخواص الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في الصناعة، أي وزنها النسبي، من حيث رأس المال أو الإنتاج، أو عدد العمال و غيرها (وإن كان هذا التعريف أقرب للتركز الصناعي منه للهيكل). ويعرف الاقتصادي Bain هيكل الصناعة بأنه " تلك الخصائص التي تنظم الصناعة والتي تترك تأثيرا استراتيجيا على طبيعة المنافسة والتسعير داخل تلك الصناعة"، ويقترح Bain أربعة خصائص رئيسية لهيكل الصناعة، والتي تعتبر مهمة لاستيعاب المفهوم وقياسه بشكل محدد وهي:

- 1- درجة تركيز البائعين، أي عدد المصانع المنتجة لسلعة ما، وتوزيعها النسبي من حيث الحجم؛
- 2- درجة تركيز المشتريين، أي عدد المشتريين للسلع وتوزيعهم النسبي؛
- 3- درجة الاختلاف والتنوع فيما بين السلع أي الفرق في مستوى نوعية المنتجات؛
- 4- شروط الدخول والخروج من وإلى الصناعة، أي مدى السهولة التي يمكن للمؤسسات الدخول فيها إلى الصناعة والخروج منها.

ومعلوم أن كل من هذه الخصائص الأربعة لهيكل الصناعة مهمة في تحديد سلوك المؤسسات الإنتاجية، والتي بدورها تؤثر على أداء الصناعة ككل.³

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 28 .

² أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص 51.

³ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص ص 28-29.

ونشير إلى أنه في بداية الكتابة في مجال الاقتصاد الصناعي، كان يعبر عن هيكل الصناعة بنسبة التركيز فقط، بحيث كان الهدف هو تقييم مدى اقتراب عدد البائعين أو شكل السوق من حالة المنافسة التامة أو من حالة الاحتكار التام، وذلك من أجل استنتاج آلية أداء المؤسسة، ومع اكتشاف عدم صحة مفهوم السوق المستقر، وكذا انخفاض أهمية التركيز إلى حد كبير ظهر مفهوم المنافسة الكامنة (تقدير إمكانية الدخول والخروج من وإلى الصناعة من طرف المؤسسات)، التي أصبحت تعتبر أكثر أهمية من المنافسة بين المؤسسات الموجودة في السوق فعلا، والقوة السوقية لهذه المؤسسات. وفي هذا الإطار قدم مايكل بورتر (Michael porter) تحليلا أكثر شمولية يركز من خلاله على العلاقة بين العناصر المكونة لهيكل الصناعة وليس عددها حيث عرف هيكل الصناعة على أنه "عبارة عن خمسة قوى تنافسية، مع اعتبار أن التنافس بين المؤسسات الموجودة في السوق يعتبر أحد هذه القوى".¹

وعليه يمكن القول أن هيكل السوق (الصناعة) يصف البيئة التي تنشط فيها المنافسة بين المؤسسات، ويتحدد ذلك بمجموعة الأبعاد من خلال النظر إلى عدد وتوزيع هذه المؤسسات، مدى سهولة اختراق هذا الهيكل القائم، مدى تمييز منتجات الصناعة، ودرجة التكامل العمودي في الصناعة.

ثانيا: الاعتبارات الأساسية لتحليل هيكل الصناعة

يمكن أن ننظر إلى تعريف ورسم حدود الصناعة وتصنيفها على أنها مدخلا لتحليلها، إلا أن هذا الأمر يبقى غير كافي للمضي قدما نحو تحليل شامل، ولذلك يجب أن ينصرف التحليل إلى تحديد السمات المميزة لكل صناعة وذلك من خلال ما يلي²:

1- التحليل التاريخي للمبيعات والأرباح: يساعد التحليل التاريخي لهذين العنصرين في الوقوف على مدى استفادة الصناعة من فترات الازدهار، ومدى قدرتها على مواجهة فترات الكساد، كما أن زيادة درجة التقلب في معدل نمو المبيعات، دل ذلك على زيادة حجم مخاطر الاستثمار في تلك الصناعة.

2- حجم الطلب والعرض: من المهم أن يتم التعرف على تغيرات حركة الطلب على المنتجات في الصناعة، وقدرة هذه الأخيرة على تغطية أي زيادة محتملة في الطلب، وعلى إمكانيات الصناعة في تمويل التوسع، وإذا ثبت بالتحليل عجز الصناعة على التكيف مع هذه التغيرات، دل ذلك على احتمال دخول منتجين جدد، مما يترتب عليه زيادة في العرض واحتدام المنافسة بين المؤسسات الأمر الذي قد يترك أثرا عكسيا على الربحية.

¹ Jean Pierre Angelier, op cit, p 65.

² منير إبراهيم هندی، الأوراق المالية وأسواق راس المال، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2012، ص ص 324-331.

3- **ظروف المنافسة:** وهنا يتم الوقوف على العوائق التي تحد من دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة ومدى فعالية هذه الموانع وقدرتها على تحقيق أرباح للمؤسسات القائمة.

4- **طبيعة المنتج وتكنولوجيا الصناعة:** إن الصناعات التي تنمو بسرعة عادة ما تكون منتجاتها تستخدم حصة متزايدة من متوسط دخل الفرد على المستوى الوطني. ومن الضروري كذلك تحليل مدى قدرة الصناعة على ملاحقة التطور التكنولوجي للمحافظة على قدرتها في مواجهة المنافسة الأجنبية، أو مواجهة صناعة منافسة محلية. وكمثال على الصناعات دائمة التطور نجد صناعة الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة التقاط الصور والكاميرات فهذه الصناعات تعرف تحسينات مستمرة وخلال فترات زمنية قصيرة لا تتعدى السنة أحيانا.

5- **تأثير الدولة:** يسري تدخل الدولة في هذا الجانب على أمرين هما: مدى التدخل في نشاط الصناعة، وقدرة الدولة على تنمية علاقات دولية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية تسهم في النهوض بالصناعة. والمؤكد أن تتفاوت الصناعات فيما بينها من حيث تدخل الدولة، حيث نجد هناك تدخل كبير في الصناعة المصرفية والصناعة التأمينية، والاتصالات.... الخ.

6- **التحولات الاجتماعية:** من بين مظاهر التحول الاجتماعي تلك التغيرات التي من شأنها أن تؤثر على نمط استهلاك أفراد المجتمع، فنجد على سبيل المثال أن عامل السرعة الذي يميز الحياة العصرية، وتأثيره السلبي على الصناعة المنسوجات من الصوف الخالص أو القطن الخالص، بل وأصبح على تلك الصناعات إدخال الألياف الصناعية لتسهيل انسيابية الملابس بعد غسلها في محاولة لزيادة جاذبيتها للمستهلكين، هذه التغيرات في أنماط السلوك لا تسود فجأة بل تبدأ ببطء ثم تنتشر بعد ذلك، وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية في بيئة الصناعة منذ بداية ظهورها ومحاولة الوقوف على تأثيرها المحتمل.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لهيكل الصناعة

أكدت نظرية هيكل سلوك أداء على أن الأسواق ذات التركيز المرتفع تتميز بانخفاض درجة المنافسة وبالتالي تحكم المؤسسات المسيطرة في التسعير، مما يؤدي لتوسيع هامش الفائدة وتحقيق أرباح مرتفعة نتيجة فرض أسعار مرتفعة، أي أن ارتفاع مستوى التركيز في السوق يزيد من احتمالات تواطؤ المؤسسات الكبيرة المسيطرة في السوق مما يزيد من مستويات الأرباح المحققة لتصل إلى مستويات مرتفعة وأحيانا غير اعتيادية¹. لقد شكلت العلاقة بين هيكل السوق وأداء المؤسسات نقطة جدل كبيرة بين الباحثين، وأسفرت عن ظهور اختلافات واضحة في وجهات النظر نقطتين رئيسيتين هما: قوة السوق المرتبطة بالتركز (Market Power)

¹ رنا جهاد النواس، هيكل السوق والتنافسية واثرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2013، ص 46.

وكفاءة السوق المرتبطة بالحصة السوقية (Market Efficiency) وعلاقة كل منهما بالأداء، وهذا الأمر واضح في معظم الدراسات التي تناولت الأداء المالي كما أن العديد من الباحثين قاموا بدراسة وتفسير العلاقة بين عناصر هيكل السوق مثل التركيز والحصة السوقية، وبين الأداء المالي مثل الربحية وهامش الربح. وعليه يمكن التمييز بين نظريتين رئيسيتين حاولتا تفسير هيكل السوق وهما:

- نظرية القوة السوقية؛

- نظرية هيكل الكفاءة.

أولاً: نظرية القوة السوقية

تستند هذه النظرية أساساً على مفهوم التركيز الصناعي، بحيث أن القوة السوقية يتم اكتسابها من خلال ارتفاع نسبة التركيز، وتتص هذه النظرية على أن القوة السوقية هي السبب الأساسي الذي يدفع الأداء إلى التغيير، فالأسواق التي تتميز بهيكل مركز تؤدي إلى أسواق تكون فيها المنافسة غير تامة وذلك نتيجة التواطؤ بين المؤسسات الكبيرة في هذه الأسواق، وتحت ظروف المنافسة غير التامة تقوم هذه المؤسسات بممارسة تأثير كبير على الأسعار، ومن المتوقع أن تحقق هذه البنوك أرباح أعلى على حساب المستهلكين. وتندرج تحت هذه النظرية كل من:

أ- **فرضية هيكل سلوك أداء:** تعود هذه الفرضية إلى الاقتصادي جون بان (Joe Bain)، وتتلخص هذه الفرضية في أن المؤسسات التي تعمل في أسواق ذات هيكل يقوم على عدد قليل من المؤسسات بحيث يكون هناك عوائق كبيرة للدخول إلى السوق سوف تمارس سياسات تسعيرية تهدف لتعظيم أرباحها المشتركة الناتجة عن توطنها مع بعضها البعض، وتهدف أيضاً للتحكم بالأسعار في السوق أو غيرها من الترتيبات السعرية الضمنية، في المقابل هذا السلوك من شأنه أن يتسبب في إيجاد أسعار مرتفعة وبالتالي أرباح أعلى بكثير وبعبارة عن المعايير التنافسية، ومن هنا نستنتج أن فرضية هيكل سلوك أداء تقترح أنه كلما كان هيكل السوق مركزاً أكثر، فإن النتيجة هي فرض أسعار أعلى وبمخرجات أقل، وبالتالي تصبح المنافسة منخفضة جداً وترتفع نسبة الأسعار إلى التكاليف وبالتالي تكون ربحية الشركات أعلى وذلك على حساب المستهلكين، وخلاصة القول فإن هذه النظرية تفترض وجود علاقة موجبة بين التركيز والربحية وعلاقة موجبة بين التركيز والسلوك.

ب- **فرضية القوة السوقية النسبية:** تتص هذه الفرضية على أن الشركات ذات الحصة السوقية الكبيرة والمنتجات المتميزة هي أكثر قدرة على ممارسة القوة السوقية وأن تحقق أرباح أعلى من المستويات الطبيعية وتقوم هذه الفرضية على افتراض أن المؤسسات التي تتمتع بالكفاءة تزداد أحجامها مع مرور الوقت وترتفع

حصصها السوقية بسبب قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة قوة وتركز المؤسسة في السوق. وبالتالي فإن فرضية القوة النسبية تعتبر أن الكفاءة هي المفسر الأساسي للعلاقة بين هيكل السوق ومؤشرات الأداء، فإذا كانت المؤسسة تمتاز بكفاءة أعلى من البنوك الأخرى (أي يمكن أن تبيع منتجات متميزة وبتكلفة أقل)، عندها يمكن لها أن تعظم أرباحها إما من خلال محافظتها على مستوى أسعارها وحجمها الحالي أو من خلال زيادة حجمها وتقليل أسعارها، وإذا اختارت المؤسسة البديل الثاني عندها ستحقق المؤسسات الأكثر كفاءة أعلى حصة سوقية بينما ستخرج المؤسسات غير الكفؤة من السوق¹.

ت- **فرضية الحياة الهادئة:** تعود هذه الفرضية إلى الباحث هيكس (J HICKS) التي قدمها سنة 1935. وهي تفترض بأن المؤسسات التي لديها سيطرة أكبر على السوق قد تستفيد من ميزة الأسعار غير التنافسية في بيئة أكثر هدوءاً والتي يتم فيها بذل مجهود أقل بالابتعاد عن مصاعب تقليل التكاليف، بمعنى أن هذه الفرضية تؤكد على أن المؤسسة التي تتمتع بقوة سوقية تميل إلى تحمل مستويات منخفضة من المخاطر وأنها تتحاشى الاستثمارات ذات المخاطر العالية ما لم تتناسب عوائدها مع مستويات المخاطر التي تتضمنها². وفي حال تحققت فرضية الحياة الساكنة فإن العلاقة الإيجابية بين الربحية وهيكل السوق ستتلاشى جزئياً بسبب الزيادة في التكاليف الناتجة عن انخفاض كفاءة التكلفة، وهو الأمر الذي قد يفسر السبب في ضعف العلاقة بين الربحية وهيكل السوق في العديد من الدراسات من جهة، والارتباط القوي للأسعار بالتركز من جهة أخرى.

ثانياً: نظرية الهيكل الكفؤ:

قدمت هذه النظرية من قبل ديمستز (Demsetz) سنة 1973، حيث تفترض أن الاختلافات في كفاءة المؤسسات ونشنتها داخل الصناعة توجد نوعاً من عدم المساواة في الحصة السوقية ويؤدي تحقيق علاقة موجبة بين تركيز الصناعة وأداء منشأتها، إذ أن المؤسسات الأكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية وبالتالي تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية لعدد محدود من المؤسسات، فالتركيز ليس حدثاً عشوائياً، بل نتيجة لكفاءة المؤسسة الرائدة في مجال عملها، ويرى مؤيدو هذه النظرية أن المؤسسات ذات الكفاءة الإنتاجية والإدارية تتمكن من كسب حصص سوقية تقود إلى تركيز الصناعة وفي ظل هذا التركيز تحقق هذه المؤسسات أرباحاً غير عادية ليس نتيجة تأمرها في تحديد الأسعار مع باقي مؤسسات الصناعة، وإنما نتيجة لكفاءتها الإنتاجية والإدارية، إضافة إلى قدرتها التشغيلية العالية التي يترتب عليها خفض

¹ رنا جهاد النواس، مرجع سابق، ص ص 56-59.

² محسن ناصر خميس الصعيري، سلوك المصارف التجارية وربحيتهما بين فرضية تركيز السوق وفرضية كفاءة المنشأة، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثامن عشر، العدد 01، سنة 1998، ص 114.

متوسط التكاليف، يؤدي بالتالي إلى تحقيق أرباح غير عادية¹. وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تفترض أن العلاقة بين هيكل السوق وبين أداء أي مؤسسة لا بد من تعريفها من خلال كفاءة المؤسسة، وتدرج ضمن هذه النظرية كل من:

1- نظرية الكفاءة "س" (X-Efficiency): طور مفهوم الكفاءة "س" (X) من طرف الباحث لايبينستين (Leibenstein) سنة 1966 عندما لاحظ أن المؤسسات في الصناعة لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أمثل حيث تظهر بعض المؤسسات متماثلة من حيث الموارد والتكنولوجيا وعناصر الإنتاج لكن تختلف من حيث الأداء مع منشآت أخرى². كما أشار إلى أن سهولة دخول منشآت جديدة إلى السوق تحث المنتجين على اتخاذ القرارات الصائبة المحققة للكفاءة، في حين أن المنشأة المحتكرة لا تواجه بظغوط تنافسية بالإضافة إلى حصولها على أرباح غير عادية مما يعكس انخفاض الكفاءة مقارنة بالمنشآت التي تعمل في بيئة تنافسية. وفي هذا الإطار أشار شوارتزمان (Schwartzman) سنة 1973 إلى أن حرية الدخول إلى الصناعة ليست شرطاً كافياً لتعظيم الكفاءة الفنية، وفسر ذلك بكون المؤسسة الجديدة تعمل على أن تكون أكثر كفاءة من المؤسسات القائمة في السوق ولكن هذا لا يضمن تحقيق أقصى كفاءة ممكنة، وبالتالي فقد أيد الهيكل الاحتكاري للسوق، حيث يؤدي هذا الهيكل إلى تحقيق الكفاءة نظراً لما تتميز به المؤسسات الاحتكارية من إمكانية تحقيق وفرات النطاق³.

2- نظرية كفاءة الحجم: تبحث هذه النظرية فيما إذا كانت الشركة تعمل في أدنى منحنى للتكلفة في المدى الطويل (أفضل اقتصاديات الحجم). وهذا يعني بأنه كلما كان حجم الشركة أكبر كلما استطاعت أن تحقق وفرات في تكاليفها بشكل أعلى وقد أشارت دراسة (Casu and girardone) التي تم إجراؤها على البنوك بأن منحنى تكلفتها يأخذ الشكل (U) وهذا يعني بأن البنوك متوسطة الحجم هي التي تتمتع بكفاءة الحجم أما البنوك الكبيرة جداً أو الصغيرة فإنها لا تمتلك هذه الكفاءة وقد فسر ذلك بأن الارتفاع الكبير لحجم المؤسسة يتطلب زيادة واضحة في مصاريف الرقابة عليها والتي تصبح في بعض الأحيان أكبر من وفرات الحجم التي تحققها المؤسسة.

¹ رامي محمد أبو وادي، نهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 02، سنة 2017، ص 183.

² شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011، ص 48.

³ محمد عزه حجازي، أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية، مجلة مصر المعاصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد 98، العدد 487، ص 277-278.

المطلب الرابع: أشكال هيكل الصناعة

من بين الأهداف الرئيسية لدراسة وتحليل هيكل الصناعة هو الوصول إلى تحديد صورة واضحة حول طبيعة المنافسة في الصناعة، والتي يمكن أن تأخذ واحد من بين أربعة أشكال والمتمثلة في المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة، الاحتكار التام.

أولاً: المنافسة التامة

في ظل هذا النوع من المنافسة لا يملك المنتج والبائع الحرية في تحديد الأسعار، وذلك يعود إلى طبيعة السلعة وطبيعة الطلب¹، والمنافسة هنا تقوم بين المؤسسات على أساس متوازن، فالمؤسسة التي تستطيع تنمية استراتيجيات للتعامل مع المعلومات ومتغيرات السوق بصورة دقيقة ومتناسبة تتوسع في السوق، بينما التي تفشل في ذلك تتقلص، وربما أدى ذلك في النهاية إلى خروجها من السوق²، وتتوافر حالة المنافسة التامة بالنسبة لسلعة معينة إذا تحققت الشروط التالية:³

- أ- كثرة البائعين والمشتريين: توجد المنافسة التامة عندما يتوفر عدد كبير من الباعة لسلعة معينة ولا يستطيع بائع واحد بمفرده أن يسيطر على سعرها في السوق.
- ب- تجانس السلع: يشترط في المنافسة التامة أن تكون وحدات السلع المتعامل بها متجانسة تماماً، بحيث تكون السلعة واحدة، ويقصد بالتجانس إمكانية حلول أي وحدة محل الأخرى في اشباع نفس الحاجة.
- ج- العلم التام بالأسعار: يشترط في المنافسة التامة توافر العلم لدى البائعين و المشتريين بالثمن الذي يسود في السوق، وبسائر الشروط الأخرى المتعلقة ببيع السلعة وشرائها.
- د- حرية تنقل عناصر الإنتاج: إمكانية قيام كل منتج بتحريك عمله ورأس ماله بين فروع الإنتاج المختلفة.

كما يشترط أيضاً عدم قيام أي اتفاق بين البائعين والمشتريين، يتناول وضع حد أدنى للثمن الذي تباع به السلعة، أو حد أقصى للثمن الذي تشتري به، كما يعمل هذا النوع من المنافسة على التخلص من المنتجين غير الأكفاء الذين ليست لهم القدرة على تزويد المستهلكين بال نوعية الجيدة من السلع وعند سعر منخفض⁴.

¹ ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، مدخل في الاقتصاد الإداري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 154.

² صلاح عباس، الإدارة الاستراتيجية للمنظمات في ظل العولمة، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص 59، 60.

³ طارق الحاج، فيلح حسن، مرجع سابق، ص ص 38-40.

⁴ عقيل جاسم عبد الله، التحليل الاقتصادي الجزئي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 243.

ثانياً: احتكار القلة

يعد احتكار القلة أحد هياكل السوق الشائع في الواقع وخاصة في بعض الصناعات مثل الصناعة البترولية، وصناعة الطائرات. حيث يضم هذا السوق عدد قليل من المؤسسات¹، والذي يتصف بما يلي:²

- 1- وجود عدد قليل من المنتجين الكبار؛
- 2- نسبة تركيز إنتاجي عالية؛
- 3- صعوبة دخول منتجين جدد إلى سوق السلعة؛
- 4- تشابه السلعة المنتجة مع وجود الاختلافات بين السلع المتنافسة الشبيهة، نتيجة إتباع المشروع أو المشاريع سياسة التمييز السلعي؛
- 5- السياسة السعرية للمشروع القائد تؤثر بشكل ملحوظ على السياسة السعرية للمشاريع الأخرى، ولا تستطيع الخروج عنها لأن ذلك سوف يؤثر بشكل سلبي على كمية مبيعاتها وأنشطتها الأخرى.

وتوجد هناك أنواع من احتكار القلة، فإذا كانت السلعة متماثلة لدى المنتجين مثل صناعة السيارات تسمى السوق احتكار القلة البحت، أما إذا كانت سلعة المنتجين غير متجانسة، أي يوجد اختلاف بين سلعة منتج وآخر سواء من حيث النوعية أو وسائل الدعاية والإعلان، ففي هذه الحالة يطلق عليه باحتكار القلة المميز. ويتميز هذا الشكل من الأسواق، بعقد الاتفاقات أو التواطؤ بين المنتجين فيما بينهم حول بعض السياسات، كسياسة تحديد الأسعار أو الإنتاج أو المبيعات أو الأرباح، وبذلك الشكل الذي يضمن مصالح كل واحد منهم.³

ثالثاً: المنافسة الاحتكارية

في هذا النوع من المنافسة هناك عدد كبير من المؤسسات قادرة على تمييز منتجاتها بشكل كامل أو جزئي⁴، وتتمثل خصائص المنافسة الاحتكارية في:⁵

- 1- وجود عدد كبير من المؤسسات في الصناعة، لكنه لا يصل إلى عدد المؤسسات في المنافسة التامة؛

¹ ايدوين مانسفيلد، الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال، ترجمة فهمي رزق، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1999، ص 330.

² محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سابق، ص 157.

³ كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الإداري، إدارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص 164.

⁴ فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص 71-72.

⁵ هارون الطاهر، بلمرابط أحمد، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1998، ص 217.

2- القدرة على التمييز بين المنتجات، فبالرغم من تشابهها إلا أنها ليست متجانسة تماما، ويعتبر كل منتج محتكرا للنوع الذي ينتجه؛

3- حرية الدخول والخروج من وإلى الصناعة؛

رابعاً: الاحتكار

الاحتكار هو نقيض المنافسة، ومعناه الحرفي وجود بائع بمفرده¹، والمحتكر يقوم بإنتاج منتجات ليس لها بدائل قريبة²، لذلك فإن إنتاجه يمثل إنتاج الصناعة ككل، وبالتالي يكون الوحيد الذي ينتج هذا المنتج، وهو الذي يحدد السياسة البيعية، ويكون لهذا المحتكر سوق مضمونة وقد لا يكون له سوق كاملة، بمعنى أنه لا يستطيع أن يحدد السعر والكمية معا، كما أنه إذا كان يستطيع أن يحدد أسعار خدمات الإنتاج، إلا أنه لا يستطيع أن يقرر هذا السعر باستمرار لوجود سوق احتكارية لعوامل الإنتاج في مواجهته.³

وهناك مجموعة من العوائق تحول دون دخول مؤسسات جديدة للصناعة تتمثل في:⁴

1- عدم توفر رأس المال لإنشاء صناعة مماثلة؛

2- غياب المعرفة الفنية بطرق الإنتاج؛

3- عدم توفر المواد الأولية اللازمة، وعدم إمكانية الحصول عليها بسهولة؛

4- وجود تشريعات حكومية ولوائح تمنع قيام آخرين بالإنتاج لأسباب سياسية أو اقتصادية.

ونشير إلى أن هناك أنواعا من الاحتكار تتمثل في:⁵

أ- الاحتكار القانوني: وينشأ لوجود عقد قانوني للمحتكر إذا كان يملك براءة اختراع.

ب- الاحتكار الطبيعي: وهذا يعود لطبيعة الإنتاج، مثل المرافق العامة، الكهرباء، المياه، المواصلات السلكية و اللاسلكية.

ج- الاحتكار الفعلي: يعود لضخامة الصناعة التي تتطلب إنفاق أموال طائلة، أي تلك الصناعة التي تحتاج

إلى إنفاق استثمارات رأسمالية كبيرة وضخمة حتى تستطيع أن تبدأ بالإنتاج.

ويمكن تلخيص أنواع هيكل الصناعة في الجدول التالي.

¹ طارق الحاج، فليح حسن، مرجع سابق، ص 45.

² عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 99.

³ محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سابق، ص 167.

⁴ مرجع سابق نفسه، ص 158.

⁵ مرجع سابق، ص ص 167، 168.

جدول رقم (1-02): أنواع هياكل الصناعة

الاحتكار المطلق	المنافسة غير الكاملة		المنافسة الكاملة	البيانات
	احتكار القلة	المنافسة الاحتكارية		
مشروع واحد يحتل الإنتاج أو التسويق.	عدد قليل من المشروعات تتقاسم فيما بينها القدر الأعظم من السوق.	عدد كبير من المشروعات تتقاسم فيما بينها القدر الأعظم من السوق.	عدد كبير جدا من المشروعات القائمة بالإنتاج أو البيع، وصغر نصيب كل منها في السوق.	عدد المشروعات
السلعة ليس لها بديل قريب.	السلع قد تكون متجانسة وقد تكون غير متجانسة.	غير متجانسة.	متجانسة.	تجانس السلعة
وجود عوائق دخول كبيرة	يصعب على المشروعات الأخرى الدخول إلى هذا الميدان.	صعوبة دخول المشروعات الأخرى إلى ميدان المنافسة.	سهولة دخول المشروعات الأخرى إلى ميدان الإنتاج أو التسويق، وسهولة الخروج من هذا الميدان.	الدخول إلى ميدان المنافسة
التحكم في السعر.	التحكم في السعر.	القدرة على التحكم في السعر.	عدم قدرة أي مشروع على التحكم في السعر.	التحكم في السعر

المصدر: محمد سحنون، مبادئ الاقتصاد الجزئي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 85.

بناءً على ما تم تلخيصه في الجدول نجد أن سوق المنافسة التامة يعتبر هيكلًا نظريًا أبعد منه عن الواقع الذي تعرفه المؤسسات، لذلك حاول الاقتصاد الصناعي التركيز على هياكل المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة وحتى الهياكل الاحتكارية، ومحاولة تفسير سلوك وأداء المؤسسات التي تنشط فيها.

المبحث الثالث: أبعاد هيكل الصناعة

تتفق جُلُّ الكتابات في مجال الاقتصاد الصناعي أن هيكل الصناعة يمكن تحديده بناءً مجموعة من الأبعاد والمؤشرات التي تأخذ في غالبها الطابع الكمي، حتى يتمكن الباحث من إجراء الدراسة القياسية في هذا المجال. وتتمثل هذه الأبعاد في كل من التركيز الصناعي، عوائق الدخول إلى الصناعة، تمييز المنتجات ودرجة التكامل العمودي. وسنحاول في هذا المبحث التعرف بشيءٍ من التفصيل إلى هذه الأبعاد ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: التركيز الصناعي

من الأمور الهامة في الاقتصاد أن نعرف إلى أي مدى يؤثر وجود عدد قليل من المؤسسات الكبيرة على السلوك السائد في الصناعة، أي مدى سيادة عنصر المنافسة فيها.

أولاً: تعريف التركيز الصناعي

التركز في لغة الاقتصاد معناه جنوح عناصر الإنتاج نحو التجمع في مشروع واحد.¹ ويعرف التركيز بأنه توزيع كمية كلية على عدد من الوحدات المختلفة، ويحتوي هذا التعريف على العناصر التالية التي تقبل القياس الكمي:

- 1- الكمية الكلية وقد تكون الناتج الكلي أو عدد العاملين أو الأرباح، ويرتبط بالكمية الكلية في مجال معين مثل سوق أو صناعة أو قطاع ؛
- 2- الوحدات التي تتوزع عليها الكمية الكلية، وقد تكون مؤسسات صناعية أو ملاكاً أو مزارعين.

أما بالنسبة إلى التعريف الضيق للتركز الصناعي فقد ظهرت تعريف عديدة، نوردتها حسب تطور مفهوم ودراسات التركيز الصناعي:²

عرف سيسموندي (Sismondi) التركيز بأنه وجود عدد صغير من المؤسسات الكبيرة الكثيفة رأس المال، وانقراض المؤسسات الصغيرة وخصوصاً المهنية، ويرجع ذلك إلى المنافسة الحرة التي أدت إلى تضائل رؤوس الأموال الحرفية تدريجياً.

أما كارل ماركس (Karl Marx) فقد سعى إلى إدماج هذه الظاهرة في إطار النظرية العامة للرأسمالية، وقد عرف التركيز بأنه¹: وجود رأس المال (وهو القوة المسيطرة على بقية عناصر الإنتاج)، في أيدي قليلة أو في يد واحدة، فتركز رأس المال يعني تركيز القوة والنفوذ في أيدي الذين يملكونه أو يسيطرون عليه.

¹ طارق الحاج، صالح فيلح، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص 222.
² أحمد سعيد بامخرمة، محمود صديق زين، قياس التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، العدد 02، 1989، ص ص: 41-43.

أما بيوشر (Buecher) فقد حاول في عام 1910م أن يجد الأسباب التي تميز المؤسسات الكبيرة عن المؤسسات الصغيرة، وكان مفهومه للتركز يتلخص في زيادة عدد العاملين في المؤسسة مع انخفاض مصاحب في عدد المؤسسات، والسبب يرجع إلى مزايا الإنتاج الكبير، فالمؤسسات الكبيرة تنتج بتكاليف أقل من تكاليف الإنتاج في المؤسسات الصغيرة، وبذلك تتميز منتجات الأولى بانخفاض الأسعار انخفاضاً لا تستطيع الأخرى مسايرته، فتضطر في النهاية إلى إغلاق أبوابها.

أما العالم الألماني سومبارت (Sombart) فقد ميز بين ثلاثة مفاهيم للتركز هي: تركز الإنتاج، تركز الثروة وتركز النفوذ، ويقصد بتركز الإنتاج الكيفية التي يتوزع بها الإنتاج الكلي على عدد المؤسسات القائمة بالإنتاج.

ويرى الاقتصادي الألماني ايكين (Eucken) أن التركيز يتنافى مع مبدأ الحرية، سواء حرية المنافسة في السوق أو حرية النشاط الاقتصادي عموماً، ويتسبب في ظاهرة التركيز الاقتصادي وجود مؤسسات كبيرة الحجم أو عقد الاتفاقات بين المؤسسات أو عقود الكارنل وغيرها، ويؤدي التركيز الاقتصادي إلى تركز النفوذ في أيدي قليلة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى اختفاء المنافسة.

أما كتابات "بيرل ومينز" (Berle and Means) في الولايات المتحدة الأمريكية، فترجع لانتشار المؤسسات الكبيرة في الاقتصاد الأمريكي، والتي تعتبر امتداداً لآراء سيسمونيدي (Sismondi) وكارل ماركس و سومبارت (Sombart)، وتعتمد أفكارهما على أن النفوذ الاقتصادي الذي يأخذ طابع السيطرة على وسائل الإنتاج يتجه باستمرار إلى التركيز في أيدي مؤسسات كبيرة، في حين تتوزع الأرباح على أيدي أعداد متزايدة من الملاك، الذين ليس لهم نفوذ ولا سيطرة ولا قوة، ويرجع السبب في هذا التطور إلى التنظيم القانوني لشركات المساهمة الذي ينص على الفصل بين الملكية والنفوذ.

وعليه يمكن أن نعرف التركيز الصناعي على أنه "التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المنشآت المنتجة فيها"²، كما يقصد بالتركز الصناعي أيضاً "إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات"، لذا ففي قياس التركيز الصناعي ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات باقي

¹ Alexis Jacquemin, *Économie industrielle européenne structures de marché et stratégies d'entreprise*, seconde édition, Edition Dunod, paris, 1979, p15.

² أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق، ص53.

العوامل المؤثرة في التركيز، فإن الصناعة تكون أكثر تركزا كلما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد التباين بين أنصبتها في الصناعة.¹

ثانياً: مقاييس التركيز الصناعي

إن قياس درجة التركيز في الأسواق تتم وفق مجموعة من المؤشرات تختلف فيما بينها في طريقة الحساب، ويبقى تحديد أحسنها على أساس الهدف من عملية القياس، وبصفة عامة تشتق أغلبية المؤشرات من منحى التركيز، الذي هو عبارة عن منحى محور تراتبيه يقاس به النسبة المئوية التراكمية للإنتاج، و محور الفواصل يقاس به العدد التراكمي للمنشآت، مرتبة من أكبرها إلى أصغرها، وتعكس شدة تقعر المنحنيات درجة التباين في أحجام المنشآت التي تنشط في الصناعة المدروسة، وعند تقاطعها مع مستوى الإنتاج 100% يعطينا عدد المنشآت في الصناعة، والفكرة الأساسية لهذه المنحنيات هي: أنه كلما وقع المنحني في الأعلى كلما دل ذلك على تركيز أكبر للصناعة، أما فيما يخص المؤشرات التي تقيس التركيز فقد اقترح (Hannah and Kay) سبعة معايير حول درجة وصف المؤشر لتركيز السوق، وتتمثل هذه المعايير في²:

- أ- معيير ترتيب المنحنيات: أن يعطي المؤشر قيمة أكبر بالنسبة للمنحنيات الأعلى في منحى التركيز.
- ب- مبدأ المبيعات المحولة: عند انتقال كمية المبيعات من منشأة صغيرة إلى منشأة أخرى كبيرة، فإن ذلك من شأنه أن يزيد من درجة تركيز السوق.
- ج- شروط دخول الصناعة: يؤدي دخول منشأة صغيرة إلى السوق إلى خفض درجة تركيز السوق والعكس في حالة خروجها. ونلاحظ أن هذا المعيار يشمل المنشأة الصغيرة فقط، لان دخول منشأة كبيرة من حيث الحصة السوقية يترتب عليه زيادة في درجة تركيز السوق،
- د- شروط الدمج: يؤدي اندماج منشأتين أو أكثر إلى زيادة تركيز السوق.
- هـ- تحويل العلامة التجارية: يؤدي التبدل العشوائي للعلامات التجارية من قبل المستهلكين إلى تقليل درجة التركيز.
- و- معيير الحصة السوقية: اذا انخفضت الحصة السوقية لاحد الشركات الجديدة تدريجياً فإن ذلك يؤثر على درجة تركيز الصناعة.
- ز- معيير النمو: يؤدي النمو الاستثنائي للمنشأة في الصناعة إلى زيادة درجة التركيز

¹ روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 30.

² CURRY. B & GEORGE. K. D, **Industrial concentration: A Survey**, The journal of industrial economics, Vol 31, N° 3, March 1983. p 205.

فيما يلي نستعرض باختصار بعض المؤشرات الأكثر استعمالاً في عملية قياس تركيز الأسواق، ويبقى اختيار واحد منها مرتبطاً بظروف الدراسة التي تستعمل بها، وتتمثل مقاييس التركيز في:

(1) مقلوب عدد المؤسسات: حسب هذا المؤشر فإن قيمة تركيز السوق تساوي مقلوب عدد المؤسسات، وبالرغم من بساطة هذا المؤشر خاصة في حالة دراسة صناعة ذات منشآت متفاوتة في الحجم لا يستوفي كل المعايير التي وضعها (Hannah and Kay)، خاصة ما يتعلق بمعيار المبيعات المحولة، حيث أنه عند تحويل المبيعات من منشأة صغيرة إلى منشأة كبيرة، فإنه حسب منحني التركيز سيرتفع تركيز الصناعة، غير أن تحويل المبيعات لا يؤثر على عدد المنشآت في الصناعة، وبالتالي لا تتأثر قيمة المؤشر بهذا التحويل، و يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$R = 1/n \quad \text{R : قيمة المؤشر / n : عدد المنشآت.}$$

(2) نسبة التركيز: يقاس التركيز وفق هذا المؤشر حسب العلاقة التالية:¹

$$Cr = \sum_{i=1}^r Xi / X = \sum_{i=1}^r Si$$

C: نسبة التركيز / r : رقم اختياري يحدده الباحث / xi : إنتاج المنشأة

X: الإنتاج الكلي للمنشآت التابعة للصناعة / si : نصيب المنشأة الواحدة من السوق

ويقاس هذا المؤشر نصيب عدد معين من المنشآت (r)، و يقرأ كالاتي، نصيب r منشأة الأكبر في الصناعة هو Cr، وبعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً، خاصة عند التعامل مع بعض مشاكل التسعير في أسواق احتكار القلة.

ومن الانتقادات الموجهة لهذا المقياس نجد الصعوبة الملاحظة عند اختيار (r) عدد المنشآت، حيث لا توجد طرق عملية تسمح بتعيين أفضل قيمة لـ (r)، وكذلك من الانتقادات الأخرى كون قيمة المؤشر تصف نقطة واحدة من منحني التركيز، وليس كامل المنحنى، وبالتالي فإنه يصبح غير قادر على إعطاء نتائج جيدة في حالة تقاطع المنحنيات، وكذلك فإن مؤشر نسبة التركيز لا يستوفي معيار المبيعات المحولة والدمج، اللذان اقترجهما (Hannah and Kay) مما ينقص من أهميته بالإضافة إلى إعطائه نفس الوزن للمنشآت الصغيرة والكبيرة.

¹ روجر كلارك، مرجع سابق، ص 35.

(3) مؤشر هيرشمان هيرفدال (Hershman and Herfindahl): حسب هذا المؤشر فإن المنشآت الكبيرة

لها وزن أكبر من المنشآت الصغيرة، حيث يعطى مؤشر التركيز حسب العلاقة التالية:¹

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left(\frac{Xi}{X} \right)^2 = \sum_{i=1}^n Si^2$$

وهو يعطي لكل منشأة وزناً يتناسب وحجمها، حيث اكتسب هذا المؤشر أهمية كبيرة بين المهتمين باقتصاديات الصناعة، ويستوفي هذا المؤشر جميع المعايير التي وضعها (Hannah and Kay) ويعتبر أفضل مقياس لأنه يعبر عن تركيز الصناعة ككل، إلا أن هناك مساوئ لهذا المقياس يجب أخذها في الحسبان مثل، البيانات تكون غير متوفرة في كثير من الأحيان بالنسبة لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة الموجودة في الصناعة، ولكن يقدم هذا المؤشر الرياضي الكثير من الخصائص المفيدة في نموذج اقتصادي، ويربط بين هيكل الصناعة والربحية.²

(4) مؤشر هانا و كاي (Hannah and Kay): اقترح هانا وكاي مجموعة من المؤشرات لقياس التركيز داخل

الصناعة، تتميز بنوع من المرونة في حساب التركيز، من خلال إعطاء وزن أكبر للمنشآت الكبيرة حسب ما تراه مناسباً، و يأخذ مؤشر هانا و كاي الصيغة التالية:³

$$HK = \left(\sum_{i=1}^n Si^\alpha \right)^{1/1-\alpha}$$

حيث α هي معلمة تحكمية للمرونة و يستوفي هذا المؤشر المعايير الأربعة السابق ذكرها.

(5) مؤشر أنتروبي (Entropy): يعطى للمنشآت داخل الصناعة أوزاناً مساوية لـ: $\ln(1/Si)$ ، وذلك عند

$$E = \sum_{i=1}^n Si \ln \left(\frac{1}{Si} \right)$$

حساب درجة التركيز ويعطى المؤشر وفق العلاقة:⁴

ويمكن كتابة المؤشر السابق وفق العلاقة التالية:

$$e^{-E} = \prod_{i=1}^n Si^{Si} \quad \text{E: مؤشر انتروبي}$$

¹ روجر كلارك، مرجع سابق، ص 36.

² Jean Pierre Angelier, op cit, 1993 , P.69.

³ روجر كلارك، مرجع سابق، ص 38.

⁴ المرجع نفسه، ص 39.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على درجة التركيز الصناعي

إن العوامل الرئيسية التي تؤثر على درجة التركيز داخل الصناعة، كانت محل نقاش كبير نتيجة اختلاف الآراء حولها، وبالرغم من ذلك يمكن أن نورد جملة من العوامل يمكن أن تؤثر على درجة التركيز داخل الصناعة فيما يلي:

أ- حجم سوق الصناعة: يحدد لنا حجم سوق الصناعة عدد المنشآت التي يمكن أن تنشط داخل الصناعة وذلك في حالة معرفة أحجام المنشآت المتواجدة حالياً، وكذلك التغير في حجم سوق الصناعة قد يؤثر في تركيز الصناعة من خلال احتمال حصول عمليات اندماج بين منشآت ناشطة داخل الصناعة.

ب- نمط نمو المنشآت في الصناعة: إن الطريقة التي يتم بها النمو أو التوسع في أحجام المنشآت في الصناعة يؤثر في درجة التركيز فيها، فزيادة حجم منشأة في صناعة ما عن طريق الاندماج أو الاستحواذ على منشأة أخرى أو أكثر، يؤثر بالزيادة على درجة التركيز في الصناعة، خاصة إذا لم يتغير العدد الكلي للمنشآت في الصناعة، أو أحجام المنشآت التي لم تشترك في عملية الاندماج أو الاستحواذ¹.

ج- أسعار السلع المستوردة البديلة للسلع المنتجة محلياً: إن دخول سلع مستوردة إلى السوق المحلية بأسعار منخفضة، قد يحقق خسائر لبعض المنشآت القائمة حالياً في الصناعة، مما قد يضطرها إلى مغادرة الصناعة وهذا يساهم بدوره في زيادة التركيز داخل الصناعة. وفي هذه الحالة يستعمل أحياناً مؤشر نسبة التركيز المصحح الذي يأخذ في حسابه حركة التجارة الخارجية، وفق الصيغة التالية²:

$$CR'_n = CR_n(1 - \text{exports}) / (1 + \text{imports} - \text{exports})$$

د- عوائق الدخول إلى الصناعة: إن وجود عوائق دخول قوية في صناعة ينشط بها عدد قليل من المنشآت قد يساهم على الأقل في الحفاظ على تركيزها، أما في حالة ضعف عوائق الدخول فإنه يمكن أن يحصل انخفاض في درجة التركيز.

هـ - الكثافة الإعلانية في الصناعة: إن للإعلان القدرة على زيادة درجة التركيز من خلال التأثير على مبيعات المنشآت الكبيرة الناشطة في الصناعة بشكل أكبر من المنشآت الصغيرة، ويرجع ذلك لكون الشركات الكبيرة معروفة في السوق بالإضافة إلى امتلاكها شبكة توزيع منتشرة جغرافياً بشكل واسع تساعدها على تحقيق أهداف الإعلان. وقد يكون الهدف من الإعلان الربط بين المنتج و صورة المؤسسة في أذهان المستهلكين حتى لا يجد

¹ احمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، مرجع سابق، ص76.

² Godefroy Dang Nguyen, op cit, p 256.

المنافسون المحتملون جدوى من التفكير في الدخول إلى الصناعة، وبالتالي يضمن صاحب الحصة السوقية الكبيرة حماية فعالة لمركزه في السوق¹.

رابعاً: أهمية مقاييس التركيز الصناعي²:

بالرغم من بساطة مفهوم وقياس التركيز الصناعي إلا أنه يحقق أهمية كبيرة والتي تتمثل في:

1- معرفة درجة المنافسة أو الاحتكار في سوق تلك الصناعة، وهذا يؤثر على قدرة المنتجين على تحديد السعر، لأنه من المعروف أنه في أسواق الاحتكار تزداد قوة المنتج على رفع سعر السلعة على عكس أسواق المنافسة؛

2- ارتفاع درجة التركيز في الصناعة، ووجود الاحتكار فيها يمكن أن يؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة في المشروعات، وهذا يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ويمكن أن يحدث ذلك إذا كانت المؤسسة الاحتكارية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وتلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج والسعر عند المستوى الذي يحقق لها هذا الهدف، أي عند المستوى الذي يتساوى عنده الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية. وهذا الحجم من الإنتاج قد لا يحقق الاستغلال الأمثل والكامل للطاقة الإنتاجية للمشروع؛

3- هناك علاقة بين درجة التركيز الصناعي وحجم التوظيف والعمالة في المجتمع، لأنه إذا ارتفعت درجة التركيز، أي أن الصناعة متركزة في المؤسسات كبيرة الحجم فإن هذه المؤسسات غالباً ما تميل إلى استخدام الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام الآلات بدرجة أكبر من العمالة، وهذا لا يسهم في علاج مشكلة البطالة، لأنه لا يوفر فرص عمالة كثيرة، وبالتالي يكون له تأثير سلبي على مستوى العمالة في المجتمع؛

4- هناك علاقة بين درجة التركيز وشكل توزيع الدخل في المجتمع، لأنه لو ارتفعت درجة التركيز وسادت الصناعة المؤسسات الاحتكارية الكبيرة، فإن هذه المؤسسات غالباً ما تحقق أرباح غير عادية مرتفعة وهذا يجعل الدخل متركز في أيدي المنتجين المحنكرين؛

5- يمكن أن يكون للتركز آثار إيجابية على مستوى التطور التقني والتكنولوجي، لأن ارتفاع درجة التركيز ووجود مؤسسات احتكارية كبيرة، تحقق أرباح مرتفعة تمكن تلك المؤسسات من إنفاق جانب من تلك الأرباح على البحث والتطوير التكنولوجي.

¹ Thomas. S. Friedland, **Advertising and Concentration**, The Journal of Industrial Economics, Vol 26, N° 2, dec 1977. p 152.

² احمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، مرجع سابق، ص 68-76.

المطلب الثاني: عوائق الدخول

تضم المبادئ الأساسية لممارسة النشاط الاقتصادي مبدأ المنافسة الحرة، وتستلزم هذه الحرية أن يمارس أي داخل للسوق نشاطه بكل مشروعية، دون قيود وعند اكتشاف حواجز في اللحظة التي كون فيها الدخول إلى السوق نقول أنه توجد عوائق دخول وأن مبادئ المنافسة لا تحترم¹، وتعتبر عوائق الدخول المحدد الثاني لهيكل الصناعة، بحيث تعبر عن مدى وجود حواجز سواء كانت طبيعية أو مصطنعة من طرف المؤسسات الناشطة داخل الصناعة، تحول دون دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، ويؤدي وجود هذه العوائق إلى انخفاض مستوى المنافسة داخل الصناعة.

إن لنظرية عوائق الدخول أهمية كبيرة في الاقتصاد الصناعي وهذا من حيث أنها:²

1- تعتبر الأداة الأولى الفاصلة بالنسبة للاقتصاد الجزئي التقليدي؛

2- تسمح بتقييم الديناميكية التنافسية من وجهة نظر المؤسسة.

أولاً: تعريف عوائق الدخول

يعتبر (Joe Bain) مؤسس نظرية عوائق الدخول، ويعرفها على أنها "مجموعة العوامل التي تسمح للمؤسسات الناشطة في قطاع ما من ممارسة أو تطبيق أسعار مرتفعة بتكاليف متوسطة منخفضة، في المدى الطويل دون جذب داخليين جدد"³، فهي تشكل حسب ميزة للمؤسسات الموجودة في الصناعة بالمقارنة مع الداخليين الجدد.

وفي السياق نفسه عرف جيمس فورغوسن (James Ferguson) عوائق الدخول بأنها "عوامل تجعل الدخول غير مريح مع السماح للشركات القائمة بتحديد أسعار أعلى من التكلفة الحدية، والاحتفاظ باستمرار بعائد الاحتكار"⁴. ويلاحظ أن هذا التعريف يتطابق إلى حد بعيد مع التعريف الذي قدمه (Joe Bain) مع التأكيد على متطلبات القوة السوقية التي تتمتع بها المؤسسات القائمة.

أما جورج ستيغلر (George Stigler) فيقول أنه "يمكن تعريف عائق الدخول كتكلفة إنتاج تتحملها المؤسسة التي تبحث عن الدخول إلى الصناعة، دون المؤسسات المتواجدة في الصناعة"، فتعريفه هذا كان من

¹ Godefroy Dang Nguyen, op cit, p 313

² Jean louis Levet, op cit, p 54.

³ Ibid., p 55.

⁴ Church J & Ware R, **Industrial Organization (A Strategic Approach)**, McGraw-Hill, USA, 2000. p 514.

وجهة نظر الداخلين المحتملين، على عكس تعريف (Bain) الذي كان يخص المؤسسات الموجودة في الصناعة. أي أنه لا يوجد حاجز للدخول إلا في حالة ما بعد الدخول إلى الصناعة¹.

وحسب جيلبرت (Gilbert) فإن عوائق الدخول تستند إلى العوائد التي تحققها المؤسسات المتواجدة مُسبقاً في الصناعة، حيث يأخذ بعين الاعتبار في قياس هذا العائد المفاضلة بين العوائد المتحققة في الصناعة وتلك التي يمكن الحصول عليها في حالة تحويل رأس مال المؤسسة إلى صناعة أخرى².

وبعيداً عن التعاريف السابقة يقول سالوب (Salop) أن تمييز عوائق الدخول ليس وظيفة المؤسسات الموجودة أو الداخلين المحتملين*، ولكن من طرف خصائصها البريئة أو الاستراتيجية، فعوائق الدخول البريئة هي تلك العوائق التي توجد بطريقة غير مقصودة، عن طريق مجهود ثانوي يتمثل في تعظيم الربح، أما عوائق الدخول الاستراتيجية فهي نابعة عن أهداف واعية تتمثل في عرقلة الدخول.

ثانياً: الإطار التحليلي لعوائق الدخول

نقطة الانطلاق لعوائق الدخول بالنسبة لـ (Bain) هي شروط الدخول إلى الصناعة، ويكون سهلاً إذا توفرت الشروط التالية:

- 1- المؤسسات الموجودة في الصناعة لا تقدم مزايا مطلقة أو مستدامة بالمقارنة مع الداخلين المحتملين؛
- 2- المؤسسات الموجودة في الصناعة لا تستطيع بشكل مستدام أن ترفع أسعارها، وبالتالي أرباحها دون أن تجذب داخلين جدد.

إذا انطلقنا من التحليل الثاني، يمكن القول أن هذا التحليل يسمح لنا من تشكيل مقياس ارتفاع هذه العوائق، في الواقع إذا كانت المؤسسات الموجودة في الصناعة قادرة على رفع أسعارها دون أن تجذب داخلين محتملين، فإن ذلك يفترض وجود عوائق دخول، وارتفاع هذه العوائق يمكن قياسه عن طريق الانحراف بين السعر المطبق في الصناعة وسعر المنافسة، إذا كانت الصناعة ذات هيكل طبيعي متوجه نحو المنافسة التامة³.

ثالثاً: مصادر عوائق الدخول:

لقد ميز (Bain) خمسة مصادر لعوائق الدخول تتمثل في المزايا المطلقة للتكاليف، تمييز المنتجات، اقتصاديات السلم، الاحتياجات إلى رأس المال وأخيراً سعر الحد، وسنتطرق لكل مصدر بالتحليل والتفصيل.

¹ Jean louis Levet, op cit, p 54

² Church J & Ware R, op cit. p 514.

* نقصد بالمنافسين المحتملين تلك المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول، والتي تتمتع بإقامة طاقة إنتاجية أو خدمية ذات شخصية قانونية مستقلة تبحث عن مكانة في السوق.

³ Jean louis Levet, op cit.,p 56.

أ- المزايا المطلقة للتكاليف: تشير المزايا المطلقة للتكاليف لكمية إنتاج معينة بقدرة المؤسسة القائمة في الصناعة على الإنتاج بتكاليف وحدوية متدنية، بالمقارنة مع التكاليف الوحودية للداخلين المحتملين، وبذلك تتحصل المؤسسات القائمة على مزايا في التكلفة على غرار المؤسسات الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة شدة المنافسة، وترجيح الكفة لمن يتحكم في مستويات التكلفة، التي تؤثر على سعر المنتجات وتحديد مكانتها في السوق.

وتعكس المزايا المطلقة للتكاليف تكلفة الإنتاج أو التوزيع، التي تختلف بين المؤسسات القائمة والمؤسسات الراغبة في الدخول، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الإنتاج، ويمكن أن نميز ثلاث سبل نستطيع من خلالها الحصول على المزايا المطلقة للتكاليف هي:¹

- 1- السيطرة والمراقبة العالية لتقنيات الإنتاج من طرف المؤسسات القائمة؛
- 2- نقص مدخلات السوق أو الرقابة على العوامل الاستراتيجية: وتتعلق بالتمويل من المواد الأولية أو اليد العاملة لصالح المؤسسات الموجودة في السوق؛
- 3- سهولة الحصول على رأس المال: للمؤسسات القائمة سهولة في الدخول إلى أسواق رأس المال لتمويل توسع نشاطاتها بالمقارنة مع الداخلين الجدد، وهذا لخبرتها واستقرارها في الصناعة.

ب- تمييز المنتجات: يمكن تحليل حواجز الدخول من خلال التمييز وقدرة المؤسسة على تهيئة منتجاتها إلى حد معين، مقارنة بالمنتجات الخارجة عن مجال عملها، والمتواجدة في السوق فتظهر عوائق الدخول بسبب وجود الاختلاف بين المنتجات، نتيجة لعوامل عديدة، والتي تؤثر في نفس الوقت على المصادر الأخرى لعوائق الدخول، فالداخل الجديد الذي لا يقوم بتمييز منتجاته بشكل بذلك خطرا على مستقبل مؤسسته، لأنه سوف يتبع سياسات أخرى، قد تأخذ شكل أسعار أدنى أو تكاليف أعلى في المبيعات، ويترتب على ذلك تحمل تكاليف ترقية المبيعات.²

ج- اقتصاديات السلم: إن لمفهوم اقتصاديات السلم أهمية كبيرة في الاقتصاد الصناعي، لأنه يسمح بتفسير جزء كبير من عوائق الدخول، أسباب التكامل العمودي (الرأسي) وكذا درجة التركيز³، ويمكن القول أن اقتصاديات

¹ مقدم عبيرات، حساب محمد الأمين، استراتيجية وضع حواجز الدخول أمام تهديد المنافس المحتمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 05، 2008، ص 307.

² نفس المرجع والصفحة سابقا.

³ Jean louis Levet, op cit, p 63.

السلم هي محاولة الحصول على أكبر كمية للإنتاج، من خلال ممارسة نشاط المؤسسة بطرق مختلفة، تكون واحدة منها أكثر نجاعة وأقل تكلفة، مما يحقق الربح للمؤسسة.

من زاوية أخرى ينطلق تعريف (Picard) لاقتصاديات السلم من دالة الإنتاج، التي تحقق فرضية غلة الحجم المتزايدة تفضي إلى دالة تكلفة متوسطة متناقصة في الأجل الطويل، حيث أن زيادة الإنتاج تكون نسبياً أكبر من انخفاض التكاليف المتوسطة¹، وبالتالي يتعين على أي مؤسسة جديدة في حالات محددة أن تبدأ بحد أدنى معين لحجم الإنتاج، حتى يمكنها أن تصل بتكلفة الإنتاج لحدّها الأدنى، ويسمى هذا الحجم "بالحد الأدنى للحجم الأمثل"، وإذا بدأت المؤسسة بأي حجم أقل من هذا الحد الأدنى فإن تكلفة الإنتاج فيها تصبح مرتفعة بدرجة لا تمكنها من منافسة المؤسسات القائمة، ونتيجة لكبر هذا الحد الأدنى في بعض الحالات فإنه كثيراً ما يكون عائقاً للدخول أمام المؤسسات.²

د- الاحتياجات إلى رأس المال: يتطلب الاستثمار في بعض الصناعات مبالغ ضخمة من رأس المال، قد تؤدي إلى عدم وجود منافسين تتوافر لديهم المقدرة المالية الكافية لارتياح مجال هذه الصناعات.³

هـ- سعر الحد: تتخذ هذه السياسة شكل الاتفاق بين المؤسسات القائمة بالإنتاج في الصناعة، أو أكثرها تأثيراً في السوق، اتفاقاً صريحاً أو خفياً بالإنتاج عند مستوى لا يغيري مؤسسات جديدة بالدخول إلى الصناعة. هذا السعر يكون غالباً أدنى من السعر الذي يحقق أقصى ربح ممكن للمؤسسات المنتجة، وتحمل المنشآت القائمة هذا الانخفاض في الأرباح مؤقتاً، حتى تستبعد المنشآت الراغبة في الدخول ثم تعود بعد ذلك إلى جني الأرباح الاحتكارية في المدى الطويل.⁴

المطلب الثالث: تمييز المنتجات

يعتبر تمييز المنتجات المحدد الثالث لهيكل الصناعة، ذلك لأن استراتيجية تمييز المنتج يمكن أن تؤثر في هيكل الصناعة، حيث أنه كلما اتسمت صناعة معينة بتمييز كبير في المنتجات، كلما شكل ذلك عائق دخول أما المؤسسات الراغبة في الدخول إلى الصناعة، وهذا ما يؤثر على هيكل الصناعة.

¹ Jean louis Levet, op cit, p 63.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص ص 59-60.

³ المرجع السابق نفسه، ص 64.

⁴ أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، مرجع سابق، ص 109.

يهدف التمييز بالمنتجات إلى خلق بعض الأشياء التي تبدو وحيدة في الصناعة، والتي يدرك العديد من زبائنها أنها ذات أهمية، ثم تجد المؤسسة لنفسها وضعية تصبح المشبع الوحيد لهذه الحاجات¹.

يؤدي الاختلاف والتمايز بين خصائص المنتجات التي تقدمها المؤسسات المتنافسة في ما بينها، وكذا التي ترغب في الدخول بمنتج جديد، إلى الحصول على مجموعة من المزايا التنافسية التي تحد من تهديد أي منافس.

أولاً: تعريف تمييز المنتجات

لقد تطور مفهوم "تمييز المنتجات" بعد نقد فرضية تجانس المنتج في النظرية التقليدية على يد العديد من الاقتصاديين، حيث شكك (Hotelling) في مبدأ تجانس المنتجات، فأدخل مفهوم تمييز المنتجات عن طريق تكاليف النقل المرتبطة بشراء سلعة معينة، فالموقع يفترض أن يكون شكلاً لتمييز المنتج.

أما (Chamberlin) فأدخل تمييز المنتج من وجهة نظر قوة السوق، وعرف المنتج المميز على أنه المنتج الذي يرتبط بالزبائن، مع بقاء الطلب غير مرن بالنسبة للأسعار، وفي سنة 1966م أدخل (Lancaster) مفهوم التمييز عن طريق خصائص المنتجات المعروضة، ويميز بين نوعين من مصادر التمييز الممكنة:²

1- التمييز الموضوعي: الذي يتعلق بالخصائص الحقيقية للسلعة؛

2- التمييز الشخصي: الذي يحدث انطلاقاً من تغيير تفضيلات المستهلكين عن طريق الإعلان.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف تمييز المنتج على أنه الشكل والطريقة التي يتحصل بها المستهلك على المنتجات، والتي يمكن للمؤسسات القائمة أن تمنع بها المؤسسات المحتمل دخولها إلى الصناعة، تكون من خلال إنتاج سلع وخدمات متميزة.

ثانياً: أنواع تمييز المنتجات

حسب (Joe Bain) يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع لتمييز المنتجات، تتمثل في كل من:

أ- التمييز الأفقي: يرتكز على اقتراح نفس المنتج بمظاهر مختلفة، حيث تتطلب بعض السلع نفس القدر من الموارد لصناعتها، ولكنها تختلف في التصميم نفسه، كمثال لذلك مجموعة السيارات والغسالات ذات نفس الحجم والطاقة، حيث كل تصميم يشبع نوقاً مختلفاً كاللون والأبعاد.³

¹ Michael Porter, *L'avantage concurrentiel des nations*, inter-éditions, Paris, 1993, p26.

² Jean louis Levet, op cit, p p 59-60.

³ Jean Marie Chevalier, Industrie, op cit, p1548.

ب- التمييز العمودي: في حالة هذا النوع من التمايز، تصنف المنتجات وفقا لمستويات معينة من النوعية والجودة¹، ويكون المنتج ذو النوعية الأفضل مستخدما لقدر أكبر من الموارد²، على سبيل المثال منتجات معينة مرتبة عموديا من حيث معيار معين كالصلابة، الأمان،... الخ.

ج- التمييز عن طريق الإعلان: يعتبر الإعلان من أهم وسائل تنفيذ إستراتيجية التمييز في المنتجات، وذلك لأنه يزرع الاعتقاد لدى المستهلكين بتمييز السلع المنتجة، سواء من حيث نوعيتها، استخدامها، مظهرها أو صيانتها، كما تستطيع المؤسسة من خلال الإعلان أن تخلق طلبا خاصا لمنتجاتها، بإقناع المستهلكين بتمييز هذه المنتجات أو أفضليتها، بحيث يصبح على المنتجين الجدد الراغبين في الدخول إلى الصناعة إنفاق مبالغ كبيرة، لتغطية تكاليف الإعلان لاجتذاب بعض هؤلاء المستهلكين، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف إنتاجهم، وتقليص فرص منافستهم للمنتجين القائمين بالإنتاج في الصناعة الذين يمارسون سياسات تمييزية لمنتجاتهم.³

ثالثا: طرق تمييز المنتجات

تختلف الطرق والأشكال التي يمكن من خلالها اعتبار تمييز المنتجات والخدمات كعائق للدخول، حيث لا توجد علاقة بين تمييز وحجم المنتج، بل بجودته وقدرته على تلبية رغبات المستهلك، وتتمثل هذه الطرق في⁴:

أ- الإبداع في التصميم والتكنولوجيا: إن الإبداع المتميز من الناحية التقنية والتكنولوجية، مع استعمال آلات حديثة و طاقة أقل، يساهم في إحداث عناصر جديدة في المنتج.

ب- الخدمات: تتمثل في الخدمات التي يتم إضافتها للمنتجات الأصلية، كخدمة العملاء بتحقيق حاجاتهم وتلبية رغباتهم.

ج- السمعة ومكانة العلامة التجارية: كثيرا ما تواجه المؤسسات الراغبة في الدخول ولاء ووفاء زبائن السوق لمنتجات مؤسسة معينة، بفضل سمعتها ومركز علامتها وتميز مواصفاتها وخصائصها الفنية.

د- قنوات التوزيع: وذلك بالإبداع والابتعاد عن التقليد في عملية التوزيع، مع تقديم نظام بيعي وإشعاري جديد ومتميز، خاصة على مستوى الزبائن، وكذا السيطرة على قنوات التوزيع.

¹ K- Huynh-D-Besancenot, op cit ,p117.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 117.

³ أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، مرجع سابق، ص 112.

⁴ مقدم عبيرات، حساب محمد الأمين، مرجع سابق، ص 306

المطلب الرابع: التكامل العمودي

يعتبر التكامل العمودي المحدد الرابع لهيكل الصناعة، يستخدم مصطلح التكامل العمودي بطريقتين مختلفتين في الاقتصاد الصناعي. الأولى تتصل بهيكل الصناعة نتيجة لإخفاق السوق فحسب كوز (R. Coase) فإن المؤسسة تتوجه للتكامل عموديا عندما تكون تكاليف التنسيق الداخلي أقل من تكاليف المبادلات الناجمة عن استخدام ميكانيزم السوق، أما الاستخدام الثاني للمصطلح فيرتبط بسلوك المؤسسات التي تسعى للحصول على القوة السوقية أو زيادتها، حيث أن التكامل العمودي يمكن أن يخلق عوائق للدخول في وجه الداخلين الجدد.¹

أولاً: تعريف التكامل العمودي

هناك عدة تعريفات لمفهوم التكامل العمودي تركز جميعها على فكرة قيام المؤسسة بتنفيذ أكثر من عملية إنتاجية، ومن هذه التعريفات نذكر:²

- 1- دمج وتوحيد مؤسستين أو أكثر تحت إدارة واحدة، بحيث يصبح عملهما مشتركا؛
- 2- المؤسسة تمارس أكثر من نشاط في مراحل متتالية في مجال إنتاج السلعة وتوزيعها وتسويقها؛
- 3- عملية اتحاد أو دمج لمرحل إنتاجية؛
- 4- قيام المؤسسة بتوسيع نطاق نشاطها، لتشمل بعض النشاطات السابقة التي تحتاجها في عملياتها الإنتاجية، والتي يتم التزود بها من قبل المنتجين أو مؤسسات أخرى؛
- 5- قيام الشركة بالسيطرة على الأنشطة الخلفية لنشاطها الرئيسي (اتجاه المنبع) و/أو الأنشطة الأمامية لنشاطها الرئيسي (اتجاه المصب)³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التكامل العمودي ينطوي على قيام المنشأة بالنمو والتوسع بالنسبة لنشاطها الرئيسي من خلال إنتاجها لكل أو أحد المدخلات التي تحتاجها، أو أنها تستخدم منتجاتها الرئيسية في إنتاج منتجات جديدة أو تقديم خدمات.

ثانياً: أنواع التكامل العمودي

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نوضح عدة أشكال وأنواع للتكامل العمودي تتمثل فيما يلي:

¹ Jean Marie Chevalier, *l'économie industrielle des stratégies d'entreprises*, 2^{ème} édition, édition Montchrestien, Paris, 2000, pp 177-178.

² باسم مكحول، نصر عطياتي، التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو 2004، ص 5.

³ Yves Morvan, op cit, p 186.

أ- **حسب اتجاه التكامل:** يتحقق ذلك عند قيام المؤسسة بالنمو الداخلي أو الخارجي من خلال الدخول إلى نشاطات خاصة بالموردين أو العملاء، وإما عن طريق الاندماج معهم والاستحواذ عليهم، ويترتب على ذلك أن تكون المؤسسة ضمن مكانة إضافية عمودية في سلسلة الإنتاج الخاصة بالصناعة، وحسب هذا المعيار ينقسم التكامل العمودي إلى:

1- تكامل عمودي خلفي: و تكامل عمودي أمامي، يتحقق هذا النوع من التكامل عندما تتجه شركة تعمل في مرحلة معينة من الإنتاج نحو إنتاج ما تحتاجه من مواد خام أو أية مدخلات أخرى تحتاجها لعملية الإنتاج الرئيسي¹، مثال ذلك قيام مؤسسة نسيج بإقامة مزارع للقطن، أو إقامة مؤسسة تجميع السيارات، بإقامة مصانع لزجاج السيارات. ومن ثم فإن التكامل نحو الخلف يعتبر تحرك نحو مصادر مدخلات المؤسسة.

2- التكامل العمودي الأمامي: حيث يقوم على تملك المؤسسة لقنوات التوزيع سواء من خلال منافذ الجملة أو التجزئة والتحكم فيها²، بهدف تسويق منتجاتها الحالية، مثال ذلك قيام شركة صلب بإقامة مصانع للسفن، وقيام مؤسسة نسيج بإقامة مصانع للملابس الجاهزة أو إقامة مراكز لتوزيع منتجاته في السوق. ومن ثم فإن التكامل للأمام هو نوع من التحرك اتجاه العملاء.

ب- حسب درجة التكامل: وحسب هذا المعيار نميز بين:

1- التكامل العمودي التام: يتحقق هذا النوع من التكامل عندما تقوم مؤسسة بإنتاج كل المواد الأولية التي تدخل بشكل أساسي في نشاطها المتكامل داخليا، حيث يتم توفير متطلبات الإنتاج كمواد أولية داخليا دون اللجوء إلى السوق، وفي المرحلة الموالية تقوم ببيع منتجاتها كمواد نصف مصنعة دون اللجوء إلى السوق كذلك، ومثال على ذلك شركة المراعي، تمتلك حضائر لتربية الأبقار فهي متكاملة نحو الخلف من خلال امتلاكها لمزارع تضمن الغذاء للأبقار، بالإضافة إلى أنها متكاملة نحو الأمام من خلال امتلاكها لمصانع الحليب وإنتاج الزيادي والتي تستخدم الحليب المنتج في حضائرها.

2- التكامل العمودي غير التام (الجزئي): يتحقق هذا النوع من التكامل عندما تقوم المؤسسة بإنتاج أو توزيع جزء من احتياجاتها داخليا وتحقق الجزء المتبقي من خلال عمليات السوق³، ويوجد هذا النوع من التكامل عندما لا تحقق المؤسسة نسب الاكتفاء الذاتي الداخلي، وكمثال على ذلك نجد مصنعي السيارات يعتمدون على إمكانيات مصانعهم لإنتاج بعض القطع الرئيسية مثل المحركات، علب السرعات وهياكل السيارات، بينما يلجؤون إلى السوق لتوريد باقي الأجزاء مثل أسلاك التوصيل، القطع البلاستيكية، الزجاج والمرابا... الخ

¹ نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 190

² نادية العارف، التخطيط الاستراتيجي و العولمة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 57.

³ شارلز هل وجاريت جونز، مرجع سابق، ص 686.

ثانياً: العوامل المؤثرة في التكامل العمودي

توجد أربعة عوامل تؤثر في المؤسسة عند اختيارها لقرار التكامل العمودي في فترة زمنية معينة، حيث يرتبط العامل الأول والثاني بدرجة المخاطرة في بيئة الصناعة والظروف التي تمر بها، أما العامل الثالث والرابع فيرتبطان بقدرات وكفاءات المؤسسات في التعامل مع أنواع معينة من إستراتيجيات التكامل العمودي، وعليه يمكن القول أن اختيار أحد بدائل التكامل من حيث مدى درجة التكامل، وشكله يتوقف على العوامل التالية¹:

1- **مدى استقرار هيكل الصناعة:** يتوقع لدرجات التكامل المرتفعة تحقيق النجاح في حالة تمتع المؤسسة بـ:

- وجود احتكار فيما يتعلق بصناعات التكامل الرأسي والخلفي؛
- وجود فرص للحد من تهديد المنافسين عن طريق حواجز الدخول؛
- وجود فرص لتحقيق مزايا في تدنية التكاليف من خلال تكنولوجيا تخضع لاقتصاديات التكامل؛
- توافر الظروف المؤدية إلى تزايد التركيز الصناعي، وعدد من الخصائص الهيكلية والتي تخفض من احتمال تقلب وتغير ظروف المنافسة.

إذن في ظل عدم استقرار ظروف الصناعة يمكن للمنافسين تغيير سلوكياتهم بسرعة، وبالتالي لا يحقق التكامل العمودي أهدافاً بالنسبة للمؤسسة ولا يساعدها على مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين.

2- **مرحلة تطور الصناعة:** يحدد مدى تطور الصناعة ودرجة المخاطرة الناتجة عن تغير ظروف الطلب فعندما تكون الظروف مستقرة يمكن اتخاذ قرار تبني استراتيجية التكامل العمودي بسهولة أكبر مقارنة بالأسواق التي تشهد تغيرات متسارعة.

3- **الأهداف المتعلقة باستراتيجية المنظمة ككل:** يتطلب الأمر مراجعة الاستراتيجية الكلية للمنظمة فيما يتعلق بالتوجه نحو التكامل في ضوء الأهداف التالية:

- تحقيق معدلات أداء مقبولة من حيث نسبة المخاطرة إلى العائد؛
- تعظيم فرص مشاركة الموارد مع الوحدات الإنتاجية الأخرى داخل المؤسسة؛
- المحافظة على تدفقات نقدية مقبولة؛
- استغلال تنمية التكاليف المحورية أو الموارد الخاصة بالشركة؛
- الإبقاء على العمالة الماهرة والأصول الأخرى غير الملموسة من خلال التخطيط الدقيق لفرض تحقيق التكامل.

¹ أقاسم حسنة، التكامل الرأسي في المؤسسات الإنتاجية، مجلة الحقيقة، جامعة ادرا، المجلد 13، العدد 31، ديسمبر 2014، ص ص 415-417.

وبشكل عام يمكن القول بن الدرجات المرتفعة من التكامل الراسي تتناسب بدرجة أكبر الشركات الساعية نحو قيادة التكلفة أو تمييز المنتجات عن الشركات الساعية نحو تحقيق استراتيجية التركيز على قطاعات سوقية معينة.

ثالثاً: طرق قياس التكامل العمودي: يقاس التكامل العمودي بعدة طرق أهمها

1- نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات: ركزت أعمال أدلمان (Adelman) على العلاقة بين القيمة المضافة والمبيعات كمقياس لدرجة التكامل العمودي، حيث يمكن النظر إلى القيمة المضافة على أنها الفرق بين المبيعات والمدخلات المادية للمؤسسة (باستثناء العمالة ورأس المال). إذ تقوم هذه الطريقة على حساب مجموع القيم المضافة للعمليات الإنتاجية في المؤسسة مقسومة على قيمة المبيعات النهائية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، فحسب هذا المفهوم يسمح التكامل العمودي الخلفي إلى خفض المشتريات من مدخلات المواد الأولية مع ثبات مبيعات المؤسسة، وبالمثل بالنسبة للتكامل العمودي الأمامي، حيث سوف تميل المبيعات إلى الزيادة أكثر من المدخلات، وفي كلا الحالتين ستزيد قيمة هذا المقياس¹. بالرغم من بساطة هذا المقياس وسهولة حسابه إلا أنه تكتفه بعض العيوب من بينها؛ تأثر نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات بعوامل أخرى لا ترتبط بالتكامل العمودي خاصة الربحية، بالإضافة إلى أنه لا يمكن الاعتماد بشكل مطلق على هذا المقياس في المقارنة بين المؤسسات من حيث درجة التكامل العمودي لان هذه النسبة ستكون مرتفعة بالنسبة للمؤسسات التي تكون أنشطتها متكاملة قريبة من مصادر المواد الأولية (أنشطة قريبة من المنبع) مقارنة بتلك المؤسسات التي تكون أنشطتها قريبة من المستهلكين (أنشطة قريبة من المصب)².

2- نسبة الاعتماد على السوق: تم استخدام هذه المقياس من طرف روملت وريتشارد (Rumelt, Richard) سنة 1974 في دراسته وتحليله للهيكل الصناعي، وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن مقياسين للتكامل، أحدهما تكامل نحو الأمام، والآخر تكامل نحو الخلف، وكلاهما يوضح مدى اعتماد المنشأة على السوق ودرجة التكامل؛ من خلال العلاقة التالية³:

$$\text{درجة التكامل العمودي الخلفي} = 1 - \frac{\text{مجموع قيم المدخلات المشتراة من السوق}}{\text{إجمالي قيم المدخلات المشتراة}}$$

¹ Irvin B. Tucker & Ronald P. Wilder, **Trends in Vertical Integration in the U.S. Manufacturing Sector**, The Journal of Industrial Economics, Vol 26, N° 1, Sep 1977, p p 82-83.

² Ruth J. Maddigan, **The Measurement of Vertical Integration**, The Review of Economics and Statistics, Vol 63, N° 3 Aug 1981, p 328.

³ عيد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 83.

درجة التكامل العمودي الأمامي = 1 - (مجموع قيمة المبيعات للمؤسسات الأخرى ÷ إجمالي قيمة المبيعات)

وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات تقيس درجة التكامل العمودي بشكل مباشر، إلا أنه يصعب الفصل عند استخدامها بين التكامل العمودي والأفقي، بحيث يمكن أن ترتفع نسبة هذه المؤشرات في حالة الاندماج الأفقي، ضف إلى ذلك صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بالقيمة الإجمالية للتصنيع حسب كل خط إنتاجي¹.

3- عدد العمليات والمراحل الإنتاجية التي تنفذها المؤسسة: يعتبر من بين المقاييس الأكثر سهولة حيث يعتمد على إحصاء عدد المراحل التي تتكفل بها المؤسسة من أصل سلسلة الصناعة، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة صعوبة تعريف المرحلة الإنتاجية التي قد تحتوي أكثر من عملية أو خطوة، كما أنه من الصعوبة تحديد بداية كل مرحلة إنتاجية ونهايتها؛

4- يمكن استخدام نسبة العمال في مراحل الإنتاج الثانوية إلى العمال في المراحل الأساسية والرئيسية، بحيث أنه إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك مؤشر على وجود تكامل عمودي في المؤسسة؛

5- نسبة المخزون إلى المبيعات بحيث أن هذه النسبة تكون مرتفعة ومؤشرا على وجود التكامل العمودي من خلال زيادة المخزون في المؤسسة الذي ينجم عن زيادة عدد العمليات الإنتاجية التي تنفذها المؤسسة.²

رابعا: تقييم التكامل العمودي

يترتب على إختيار استراتيجية التكامل العمودي تحقيق مزايا للمؤسسة المتكاملة تسمح لها بالاستفادة من مزايا وفرص هيكل الصناعة، إلا أنه في مقابل ذلك تتحمل المؤسسة بعض مساوئ هذا الاختيار.

أ- مزايا التكامل العمودي: تتمثل مزايا التكامل العمودي فيما يلي:³

1- وضع عراقيل تعوق الدخول للصناعة: تستطيع المؤسسة أن تضع عراقيل تعوق المنافسين الجدد عن طريق التكامل العمودي الخلفي، الذي يؤدي إلى سيطرتها على توزيع المنتج؛

2- تسهيل الاستثمار في الأصول المتخصصة: الأصول المتخصصة هي التي تستخدم في أداء عمل محدد كما أن قيمتها تتناقص بوضوح عندما تستخدم بكفاءة في عمل آخر، وتستثمر الشركات في هذا النوع من

¹ Ruth J. Maddigan, op cit. p 328.

² باسم مكحول، نصر عطيان، مرجع سابق، ص ص 5-6
³ شارلز هل وجاريت جونز، مرجع سابق، ص ص 687-694

الأصول لأنها تسمح لها بتخفيض تكاليف خلق القيم التي تقدم إلى العملاء، أو تمييز منتجاتها بوضوح عن منتجات المؤسسات المنافسة؛

3- حماية جودة المنتجات: يؤدي التكامل العمودي الذي يمكن المؤسسة من حماية جودة منتجاتها إلى أن تصبح لاعبا متميزا في الصناعة التي تعمل بها، ويعني بذلك أن لديها خيارات أفضل في مجال التسعير؛

4- تحسين عمليات تخطيط وجدولة الإنتاج: ترى المؤسسات أن التكامل العمودي يمكنها من الحصول على مزايا إستراتيجية، لأنه يسهل عمليات تخطيط وتنسيق وجدولة العمليات المتتالية، ومثل هذه المزايا مهمة بالنسبة للمؤسسات التي تحاول الحصول على مزايا التوريد في الوقت المحدد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بالمخزون.

ب- مساوئ التكامل العمودي والبدائل المقترحة: مع أن المؤسسة تتبنى استراتيجية التكامل العمودي بهدف تخفيض التكاليف، إلا أن هذه الاستراتيجية قد تؤدي إلى زيادة التكاليف، إذا ما التزمت المؤسسة بشراء احتياجاتها من المؤسسة المملوكة لها، مع وجود مورد خارجي يمكن أن تحصل منه على احتياجاتها بأسعار منخفضة؛ وقد عبر مايكل بورتر (Michael Porter) على هذه التكاليف، بالتكاليف الاستراتيجية والمتمثلة في ما يلي¹:

- تكلفة مواجهة الحواجز أمام الحركة بين مستويات الأنشطة داخل الصناعة سواء كان ذلك بالنسبة للأنشطة المصب أو أنشطة المنبع؛
- ارتفاع عمليات الرفع المالي نظرا لانطواء التكامل العمودي على ارتفاع التكاليف الثابتة للمؤسسة بسبب استخدام أصول الوحدات المتكاملة؛
- تكلفة اللامرونة في تغيير الشركاء سواء كانوا موردين داخليين أو عملاء (قد يكون العميل قناة توزيع لمنتجات المؤسسة) في حالة تقديم عروض لا تنافسية مما يؤدي إلى تحقيق خسارة للمؤسسة المتكاملة، وارتفاع تكلفة البحث عن مورد أو عميل آخر في شكل كيانات مستقلة؛
- تكلفة عوائق الخروج المرتفعة بسبب تخصص الأصول، الدوافع العاطفية، العلاقات الاستراتيجية مع الأعمال التجارية في الصناعة؛
- تكلفة الفرصة البديلة للموارد الرأسمالية، حيث يجب أن تكون أقل من العوائد التي يحققها التكامل العمودي؛
- تكلفة تحمل مسؤولية تطوير قدراتها التكنولوجية إذ قد تحرم الشركة المتكاملة نفسها من التدفق التكنولوجي والتطور المستمر من طرف الموردين أو العملاء الفاعلين في الصناعة.

¹ Michael E. Porter, *Competitive Strategy (Techniques for Analyzing Industries and Competitors)*, op cit, p p 309-312

ورغم هذه المساوئ تستطيع المؤسسة الحصول على مزايا التكامل العمودي دون تحمل مخاطره، وذلك إذا دخلت في عقود قصيرة الأجل تستمر لمدة سنة أو أقل للحصول على احتياجاتها أو توزيع منتجاتها، أو عن طريق التحالفات الاستراتيجية، وهي عبارة عن علاقات تعاون طويلة الأجل بين المؤسسات، حيث تتعهد إحدى المؤسسات بتوريد متطلبات مؤسسة أخرى لفترة طويلة، على أن تتعهد المؤسسة الأخرى بشراء احتياجاتها من المورد خلال نفس الفترة، ويتعهد الطرفان بالبحث معا عن طرق تؤدي إلى تخفيض التكاليف، وتحسين جودة المنتجات التي يستخدمها المشتري في خلق القيم التي يقدمها لعملائه.¹

المبحث الرابع: تحليل المنافسة وهيكل الصناعة

من أجل التعمق أكثر والإمام بجوانب هيكل الصناعة، سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة المنافسة في الصناعة من خلال تحديد كل قوة من القوى المحركة للمنافسة في الصناعة، بالإضافة إلى تحليل المجموعات الاستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم المنافسة

أولاً: تعريف المنافسة

اختلفت تعاريف المنافسة، ولم يتم الإجماع على تحديد مفهوم معين لها، ومن بين تعاريفها نذكر: تعرف المنافسة لغة بأنها: "تنافس المصالح بين التجار والصناع، ومحاولة جذب الزبائن إليهم بأفضل الأسعار وأحسن جودة...الخ.

وعُرفت المنافسة اصطلاحاً عند الاقتصاديين بأنها نظام من العلاقات الاقتصادية يدخل في طياته عدد كبير من البائعين والمشتريين وكل يعمل مستقلاً عن الآخر لتحقيق أكبر ربح ممكن.²

المنافسة هي "الصراع بين المنتجين الذين يعرضون منتجات متقاربة أو متماثلة في السوق".³ كذلك هي "وسيلة اكتشاف هيكل السوق الأمثل، غايته تعظيم رفاهية المستهلك، بحيث يسعى كل من عارض المنتج إلى تعظيم الفارق بين القيمة التي ينظر إليها الزبائن للمنتج المعروض وبين تكلفة التكامل (الإنتاج والاستعمال)".⁴

وتعرف أيضاً على أنها "تعدد المسوقين وتنافسهم لكسب العميل، بالاعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار، الجودة، توقيت البيع، أسلوب التوزيع، الخدمة بعد البيع...الخ".¹

¹ شارلز هل وجاريت جونز، مرجع سابق، ص 699-701.

² لارا عادل جبار، حماية المنافسة في قطاع الاتصالات دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 25.

³ Jean- Claude Tarondeau, *Stratégie industrielle*, Edition Vuibert, Paris, 2^{ème} édition, 1998, p33.

⁴ لحو سامية، التسويق والمزايا التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 59.

كما تعرف بأنها "حالة التسابق التنافسي المتواصل من أجل البقاء والنمو، حيث يسعى من خلاله كل منافس إلى إزاحة منافسه خارج مجالات النمو والحصول على الموارد، والافراد بخبرات تنافسية تمنحه المركز التنافسي الأفضل، وتضمن له البقاء والاستمرار."²

من التعاريف السابقة نستنتج أن المنافسة من الناحية الاقتصادية هي عبارة عن الصراع القائم بين المؤسسات التي تنتج منتجات بديلة بهدف كسب العميل وضمان البقاء في الأسواق.

ثانياً: أهمية المنافسة في الصناعة: تؤدي المنافسة إلى تحقيق رفاهية المستهلكين وترشيد عملية استخدام وتوزيع موارد المجتمع، وعملاً بمبدأ البقاء للأصلح، تسعى المؤسسات المتنافسة على استخدام مواردها بكفاءة طريقة ممكنة بغية إثبات وجودها في السوق وهذا يقودها إلى العمل على إرضاء المستهلكين، وعلى هذا الأساس تتطوي أهمية المنافسة على ما يلي:

- تحقيق رفاهية المستهلكين: تدور المنافسة بين منظمات الأعمال حول كسب العملاء من خلال تحقيق رضاهم وتلبية حاجياتهم بأحسن طريقة ممكنة، وهذا يجعل المنظمات في تحسن مستمر لخدمة العميل الذي يؤدي إلى تلبية حاجاتهم وتطويرها باستمرار محققاً ذلك رفاهية المستهلك؛
- ترشيد استخدام موارد المجتمع: تسعى كل مؤسسة إلى ترشيد استخدام مواردها كشرط للبقاء والاستمرار في ظل المنافسة، خاصة تلك المبينة على الأسعار، ويتحقق ذلك بترشيد وعقلنة استخدام موارد وإمكانيات المؤسسة حيث يتم استخدام أقل قدر ممكن من المدخلات من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات وبأحسن جودة ممكنة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع: ينعكس ترشيد استخدام الموارد من جهة، وتعظيم الاستفادة منها والعمل على تحسين حياة الأفراد في المجتمع من جهة أخرى، إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية.
- دعم الابتكار التكنولوجي والعلمي: تعمل المؤسسات في سعيها لتلبية حاجات الأفراد بأحسن طريقة ممكنة على ابتكار وتطوير المنتجات ووسائل إنتاجها باستمرار وهذا ما يشجعها على الابتكار والإبداع والتحسين المستمر مما يسهم إجمالاً في تحقيق التطور العلمي والتكنولوجي³؛

¹ فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 20.
² وعد الله المعاضيدي، إيمان عبد محمد البدراني، مستويات استراتيجية التعاون التنافسي ودورها في بناء القدرات الدينامية للمنظمات، كلية الحداثة الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، بحث مستقبلية، العدد 44، 2014، ص 03.
³ فليش عبد الله، مطاي عبد القادر، الأهمية التنافسية للمناولة الصناعية وأثرها على المنافسة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 09-09 نوفمبر 2010، ص 07.

- زيادة فعالية الاقتصاد الوطني: يمكن للمنافسة أن ترفع نسبيا من فعالية الاقتصاد من عدة جوانب؛ فتواجه الكثير من المنافسين في صناعة ما سيزيد حتما الطلب على المادية والبشرية فيرتفع الإنتاج معها وبالتالي تزيد ثروة الاقتصاد، كما أنها تساهم في الحركية الاقتصادية لبعض القطاعات المرافقة كالقطاع المصرفي والمالي. بالإضافة إلى ذلك فإن جاذبية القطاعات ترتبط أساسا بعدد المؤسسات القائمة والمحتمل دخولها، وهذا سيؤدي إلى زيادة الاستثمار في القطاع ومعها الطلب على عوامل الإنتاج؛
- ضمان الحرية الواسعة للمستهلكين في اختيار الأنواع والأصناف المختلفة من المنتجات وضمان توفرها في الزمان والمكان.¹

- وبالرغم من المزايا التي تحققها المنافسة في مختلف المستويات، إلا أنها تتطوي أحيانا على جملة من المساوئ في حالة المغالاة فيها من طرف الفاعلين في الصناعة، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:
- تؤدي المنافسة بين المؤسسات خاصة الكبيرة منها إلى القضاء على المؤسسات الصغيرة وإبعادها من السوق ومن ثم اضمحلال وجودها الفعلي في النشاط الاقتصادي؛
 - يترتب على الأثر السابق ظهور الاحتكارات الفعلية وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات في السوق الذي يتواجد فيه المحتكر واستخدام الأساليب الاحتياطية للتلاعب بالأسعار؛
 - قيام المؤسسات المتنافسة بتخفيض أسعار المنتجات أحيانا إلى درجة تتجاوز حدود وقواعد المنافسة المشروعة، إذ تقوم هذه المؤسسات بالبيع بسعر أقل بكثير من سعر التكلفة الحقيقية بغرض جذب زبائن المؤسسات الأخرى، على أمل تعويض الخسائر المتحققة في الأجل القصير من خلال رفع الأسعار في الأجل الطويل، وهذا ما يعرف بسياسة الإغراق.

ثالثا: خصائص المنافسة: من بين خصائص المنافسة نذكر:²

- 1- يتحدد هيكل المنافسة فيما إذا كان المنافسون يحاولون التنافس بالنسبة للطلب الأولي أو الانتقائي فعندما يكون الطلب الأولي هو الهدف فإن اهتمام المنافسة يكون في محاولة الدخول إلى أجزاء جديدة بالنسبة للمستهلك، وعندما يكون الطلب الانتقائي هو الهدف فإن التركيز يكون على إشباع حاجات المستهلك في أجزاء السوق بطرق أفضل مما تقدمه المؤسسات المنافسة؛

¹ بوبكر ياسين، حدة المنافسة وأثرها على تطوير المنتجات الجديدة دراسة حالة خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 18.
² زغدار أحمد، التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، ص ص 20، 21.

- 2- في المؤسسات التي تتميز بارتفاع التكاليف الثابتة تكون الأرباح ذات حساسية بالنسبة للكمية المنتجة والمباعة، لذا فإن المنافسة تتجه هنا إلى استغلال الطاقة والمحافظة على تشغيل المصنع، أما المؤسسات التي تمثل التكاليف المتغيرة فيها نسبة كبيرة فإن الأرباح تكون ذات حساسية بالنسبة للسعر، ولذا كثيرا ما تستخدم الطرق الخاصة بتمييز المنتجات أو رفع الأسعار كوسائل لتحسين الأرباح؛
- 3- دراسة المنافسة تتم على ضوء دراسة استراتيجيات المنافسين، مستويات الأداء، أوجه القوة والضعف، التصرفات المتوقعة في المستقبل من طرف المنافسين.

رابعا: أنواع المنافسة

يمكن التمييز بين عدة أنواع من المنافسة وذلك تبعا لعدة معايير نذكر منها:

(1) حسب مستويات المنافسة في السوق: يمكن أن تكون العلاقات التنافسية مباشرة أو غير مباشرة وتؤدي إلى ثلاثة أنواع من المنافسة وهي¹:

أ- **المنافسة الشاملة:** وتعني المنافسة بين منتجات مختلفة تشبع نفس الحاجات كالتنافس بين وسائل النقل البري، البحري والجوي؛

ب- **المنافسة بين المنتجات:** وهي تتعلق بالمنافسة بين المنتجات المتشابهة من أسماء وعلامات تجارية لنفس النوع كالمنافسة الناشئة بين علامتي (Ford) و (General Motors)؛

ج- **المنافسة بين المؤسسات:** وتتعلق بالمنافسة بين المؤسسات التي تنتج منتجات متشابهة كالتنافس القائم بين متعاملي الهاتف النقال في الجزائر.

وبناءً على هذه الأنواع يمكن ذكر الملاحظات التالية:

- يشتد احتدام المنافسة عندما تكون المنتجات أكثر تشابهاً؛
- يمكن اعتبار المنافسة القائمة بين المنتجات البديلة أنها منافسة غير مباشرة؛
- يمكن للمنافسة أن تشمل أسواقا أخرى كالتنافس في أسواق اليد العاملة، أسواق رؤوس الأموال، أسواق المواد الأولية.

(2) حسب مجال عمل المؤسسات: يمكن أن نميز بين كل من:

¹ طالب مريم، تحليل محددات ومكونات وهيكل وشكل المنافسة في النظريات الاقتصادية واستراتيجية المؤسسة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 09-09 نوفمبر 2010، ص 05.

- أ- المنافسة غير المباشرة: وهي تلك الصراعات التي تحدث بين المؤسسات في بلد أو مجتمع ما من أجل الظفر بالموارد المتاحة في البيئة بأحسن جودة وأقل تكلفة ممكنة بهدف تعظيم الأرباح في ظل المنافسة الشرسة التي يعرفها الاقتصاد والتجارة العالمية؛
- ب- المنافسة المباشرة: تتمثل أساسا في تلك المنافسة القائمة بين المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع الصناعي أو تقوم بإنتاج نفس المنتجات والخدمات، وهذا النوع من المنافسة هو الذي يهيم المؤسسات بشكل كبير مقارنة بالنوع الأول، وتختلف حدة المنافسة من قطاع إلى آخر، وذلك بحسب عدد المؤسسات المتدخلة في السوق وإمكانات المتدخلين.

3) حسب الجانب القانوني والأخلاقي: نميز بين كل من:

- أ- المنافسة المشروعة: وهي تلك المنافسة التي تلتزم بالحدود التي وضعها القانون ولا تتعداها، ويترتب عن ذلك أن كل منافس يتمتع عن الإخلال بأي شرط من شروط المنافسة الكاملة وهو ينافس غيره في اجتذاب الزبائن، أي يسلك أساليب متنوعة في التأثير على الجمهور في إطار المشروعية التي تتيح للزبون حرية الاختيار بعيدا عن الإكراه والغرور والاحتيال¹؛
- ب- المنافسة غير المشروعة: يقصد بالممارسات التنافسية غير المشروعة بوجه عام، كل ما يصدر عن المتعاملين الاقتصاديين من سلوكيات تعود بالضرر على المتنافسين الآخرين والمستهلكين وعلى مجموع النشاط الاقتصادي على حد سواء، من خلال تصرفات يكون من شأنها عرقلة حرية التنافس في السوق، أو الحد منها وإما الإخلال بها، بهدف تحويل زبائن الغير والاستحواذ عليهم من طرف منافس ما، عن طريق استعمال الخداع والغش والتضليل، وهي كلها وسائل تتنافى مع مبادئ الشرف والاستقامة التجارية المطلوبة في عملية المزاحمة بين المتعاملين الاقتصاديين².

4) من حيث سلوك المؤسسات: تنقسم المنافسة حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:³

- أ- المنافسة الطبيعية: وهي تلك المنافسة التي تقوم على أساس العمل بطريقة المحاولة والخطأ القليل أو تقوم بمحاولة تغييرات صغيرة، وإن المهم هو التكيف مع الوضع الحالي للظروف، وأن هذا النوع من المنافسة عادة

¹ شوالين محمد السنوسي، المنافسة الاقتصادية بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 117.

² تيورسي محمد، قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص 96.

³ سناء جواد كاظم، الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحديد الخيار الاستراتيجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الديوانية، 2006/2005، ص 06.

الفصل الأول: تحليل هيكل الصناعة

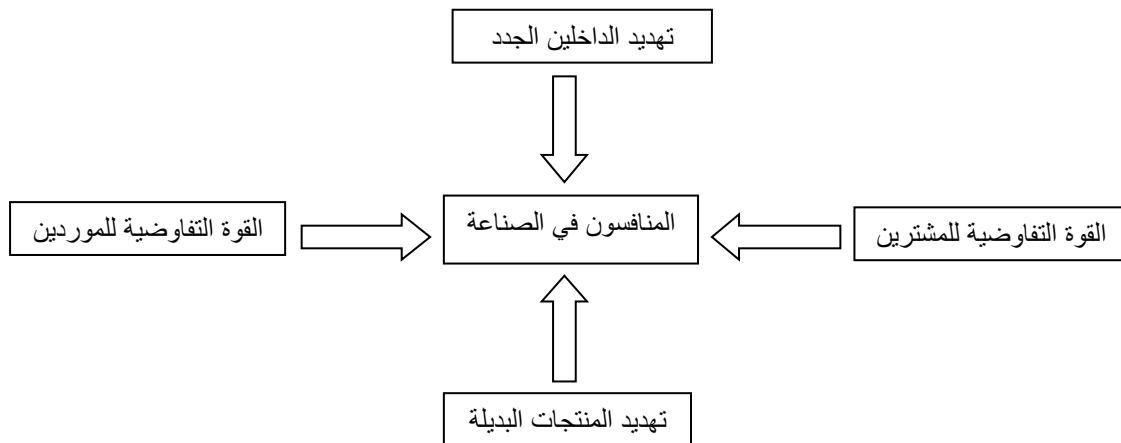
تتبناه الإدارات المحافظة التي تعمل في ظل المخاطرة المنخفضة، والتي لا تؤمن إلا بالتغيرات البسيطة التي تفرضها الظروف البيئية، وإن هذه التغيرات التي تجري ليست عن طريق التنبؤ المسبق لها، وإنما عن طريق استجابة لاحقة لتلك الظروف التي تواجهها المؤسسة.

ب- المنافسة الاستراتيجية: تعمل في ظل المخاطرة العالية من خلال التفاعل المستمر للمؤسسة مع المتغيرات البيئية وصولاً للتكيف بشكل أفضل وأسرع، إذ تعمل المؤسسات في ظل المنافسة الاستراتيجية من خلال الجمع بين القدرات الذهنية والسلوك المنسق والتنبؤات حول المخاطرة العالية التي تتجسد في حالة المنافسة القائمة في الصناعة.

المطلب الثاني: القوى المحركة للمنافسة في الصناعة

إن شيوع حالة المنافسة في مختلف الأسواق وانفتاح البيئة العالمية بسبب ما يعرف بظاهرة العولمة الاقتصادية والارتقاء بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولد قيود على الافتراضات الأساسية للمنافسة الاقتصادية التقليدية، وبهذا انتقل التحليل من التركيز على التحليل البيئي العام إلى التحليل الصناعي التنافسي، والهدف من تحليل بيئة الصناعة هو تحديد درجة جاذبية صناعة ما للمنتجين الحاليين والمتوقعين، وكذلك للتعرف على عوامل النجاح الرئيسية في هذه الصناعة¹. في الواقع يصعب تحديد كافة عناصر المنافسة بدقة، إلا أن (Michael E. Porter) يرى بأن هناك خمس قوى تشكل في النهاية شكل وحجم المنافسة بين الشركات العاملة في صناعة ما، والشكل التالي يوضح هذه القوى الخمسة.

الشكل رقم (1-03): القوى المحركة للمنافسة في الصناعة



المصدر: Michael E. Porter, **Competitive Strategy (Techniques for Analyzing Industries and Competitors)**, the free press, New York, 1980, p 04.

¹ علاء فرحان طالب، زينب مكي محمود البناء، استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة (مدخل معاصر)، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 210.

أولاً: شدة المزامنة بين المتنافسين في الصناعة

إن شدة المزامنة بين المتنافسين في الصناعة تمثل مركز القوى المحددة لجاذبية الصناعة، وتتسأ من كون متنافس أو عدة متنافسين يشعرون بضرورة تحسين وضعيتهم التنافسية، مما يجعل تحركاتهم تأخذ مختلف الأشكال التنافسية (تخفيضات سعرية، خدمات ما بعد البيع، تميز... الخ)، والتي من شأنها أن تؤثر على بقية المتنافسين، مما يؤدي إلى بروز ردود أفعال قد تؤدي إلى تحسن وضعية الصناعة أو تدهورها في حالة الردود غير المدروسة، كما هو الشأن في " الحروب السعرية " المؤدية إلى تدهور مردودية الصناعة، خاصة إذا كانت مرونة الطلب بالنسبة للسعر ضعيفة، مما ينجم عنه عجز بعض المؤسسات عن تغطية تكاليفها الثابتة¹، كما أن كثافة المنافسة داخل صناعة معينة تحكمها جملة من العوامل الهيكلية هي:

(1) هيكل المنافسة: يشير هيكل المنافسة إلى عدد وحجم التوزيع الخاص بالمؤسسات في صناعة ما وتتنوع الهياكل ما بين هيكل صناعي مجزأ (يحتوي على عدد كبير من المؤسسات صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم، ولا يوجد أي مؤسسة مؤهلة للسيطرة على الصناعة)، وهيكل مجمع (يمكن أن يتم السيطرة عليه بواسطة عدد صغير من المؤسسات الكبرى، ويعرف باحتكار القلة أو في أقصى الحالات بواسطة شركة واحدة ويعرف بالاحتكار التام)².

(2) أحوال الطلب: تعتبر أحوال الطلب محدد آخر لقوة المنافسة بين المؤسسات القائمة، إذ أن نمو الطلب سواء عن طريق عملاء جدد أو ارتفاع طلب العملاء الحاليين، قد يؤدي إلى تخفيف حدة المنافسة من خلال تهيئة الفرصة لمزيد من التوسع.³

(3) التكاليف الثابتة: كلما كانت التكاليف الثابتة مرتفعة، فإن نقطة تعادلها ترتفع إلى نسبة كبيرة من الطاقة الكاملة، وإذا لم يتم إنجاز هذا المستوى من التشغيل فإن رد الفعل الطبيعي هو تقديم تسهيلات مغرية جدا للمستهلكين، حتى يمكن زيادة الطلب، كما في الرحلات الجوية غير مكتملة العدد، ولغرض تغطية الأعباء الثابتة يضطر مديرو الطيران إلى اتخاذ عدة سبل مثل تخفيضات أسعار التذاكر و غيرها من المغريات⁴.

(4) عوائق الخروج: هي عوائق اقتصادية وإستراتيجية ومعنوية، تؤدي إلى استمرار الشركات في ذلك المجال الصناعي حتى عندما تتدنى العوائد، ومن بين العوائق الأكثر شيوعاً ما يلي:⁵

¹ تواتي محمد، اثر الشراكة الاورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 66.

² شارلز هل وجاريت جونز، مرجع سابق، ص: 109.

³ عثمان بن عبد الله بن محمد الصالح، آلية عمل القوى المحركة للمنافسة في الصناعة وفقاً لنموذج مايكل بورتر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1423هـ، ص ص 150-151.

⁴ نبيل مرسي خليل، مرجع سابق، ص 68.

⁵ رحيم حسين، استراتيجيات المؤسسة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008، ص ص 173-174.

- 1- الأصول التي ليس لها استخدامات بديلة، ولا يمكن التخلص منها بالبيع؛
- 2- وجود تكاليف ثابتة عالية تتحملها الشركة عند الرغبة في الخروج من الصناعة، مثل تعويضات العمال؛
- 3- الارتباط العاطفي بصناعة معينة؛
- 4- التبعية الاقتصادية في مجال صناعي معين، وخصوصاً عندما لا تعتمد الشركة على تنوع أنشطتها ومنتجاتها، وتعتمد على الصناعة في تحقيق دخلها؛
- 5- القيود التنظيمية والقانونية؛
- 6- فقدان الخبرة والمهارات المكتسبة؛

ثانياً: تهديد الداخلين الجدد في الصناعة

لا يقتصر تحليل الصناعة فقط على تحليل المجموعة الحالية من المنافسين، بل يمتد إلى تهديد الداخلين الجدد إلى الصناعة، حيث يجلب المنافسون الجدد أثناء توغلهم لصناعة ما قدرات جديدة في الإنتاج، ورغبة في إخضاع حصة من السوق لصالحهم، والتي تمثل جزءاً من الطلب الكلي للصناعة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة وخفض الحصة السوقية، والتأثير على هيكل المنافسة، ويتوقف هذا التهديد على العوائق الموجودة أمام دخول منافسين جدد للقطاع وعلى ردود فعل المنافسين الحاليين في السوق.¹

ثالثاً: تهديد المنتجات البديلة

إن المنتجات البديلة هي تلك المنتجات التي تقدمها المؤسسات الأخرى، والتي يمكن أن تفي باحتياجات المستهلكين بأسلوب أو بطريقة تشبه تماماً الأسلوب الذي تفي به منتجات المؤسسة، وتجدر الإشارة إلى أن وجود بدائل قوية تعتبر بمثابة تهديد تنافسي كبير، الأمر الذي بدوره يشكل قيوداً على السعر الذي تفرضه المؤسسة، وبالتالي على أرباحها، أما إذا كانت منتجات المؤسسة ليس لها بدائل قوية (بمعنى أن البدائل تشكل عاملاً تنافسياً ضعيفاً)، فهنا تنتهي الفرصة أمام المؤسسة لرفع الأسعار، وجني أرباح إضافية،² ويتحدد خطر منتجات الإحلال من جانبين مختلفين: فقد تهددها من ناحية تخفيض الأرباح بانخفاض معدلات بيعها والتأثير على أسعارها، أو من جانب الزوال المحتمل لسوق المنتج الأصلي³، ويعتمد تأثير تهديد الإحلال على ربحية

¹ زكرياء مطلق الدوري، الإدارة الاستراتيجية، دار البيزوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 105.

² شارلز هيل وجاريت جونز، مرجع سابق، ص 151، 150.

³ حبه نجوى، تأثير المنافسة في القطاع على تحقيق الأفضلية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2008 ص 20.

الصناعة على عدد من العوامل، مثل مدى توافر بدائل قريبة، تكلفة تبديل لمستخدمي السلعة ومدى تشدد منتجي السلعة البديلة.¹

رابعاً: القوة التفاوضية للموردين

إن القوة الرابعة لنموذج (Porter) هي قوة المنافسة عند الموردين، وهم المؤسسات التي توفر المدخلات في الصناعة مثل المواد الأولية، الخدمات والعمالة، وتشير هذه القوة إلى قدرة الموردين على رفع أسعار المدخلات أو رفع تكاليف الصناعة، ويرجع ذلك للعلاقة المباشرة بين مدخلات الصناعة ومستوى التنافسية الذي يمكن أن تظهر به المؤسسة.²

وتشكل القدرات التفاوضية للموردين عاملاً حاسماً في توجيه المنافسة في الصناعة التي قد تكون أصلاً على الموردين،³ وتتشدد قوة المساومة لدى مجموعة الموردين في حالات أهمها:⁴

(1) درجة تركيز الموردين مقارنة بالزبائن: مقدرة الموردين على التأثير وبشكل كبير على الأسعار، وشروط الشراء والجودة لدى الزبائن عند بيعهم لزيائن منفردين.

(2) غياب المنتجات البديلة: حيث أنه وإن كانت قوة تفاوض الموردين معتبرة، فيمكن أن تصطدم بمزاحمة المنتجات البديلة، مما يؤدي إلى إضعاف هذه القوة، والعكس إذا لم تكن أو قلت المنتجات البديلة.

(3) القطاع المشتري لا يمثل زبوناً مهماً: حيث أنه كلما كان الموردون يبيعون لقطاعات مختلفة، ولا تمثل هذه الأخيرة إلا حصة بسيطة من رقم أعمالهم، كان بإمكانهم ممارسة سلطتهم إلى أقصى حد، والعكس إذا زادت حصة القطاع المشتري.

(4) المنتج يمثل وسيلة إنتاج مهمة للقطاع المشتري: تزداد قوة الموردين التفاوضية، عندما يكون المنتج ذو دور كبير في نتائج العملية الإنتاجية، أو جودة إنتاج القطاع، وخصوصاً إذا كان المنتج غير قابل للتخزين، حيث يحول ذلك دون تشكيل احتياطي منه.

(5) تمييز المنتج أو وجود تكلفة التبديل: يكون نوع من التبعية لدى الزبون عند امتلاك المورد لمنتج متميز، فهذا يعني عدم وجوده عند غيره من الموردين، كما أنه عند وجود تكلفة التبديل فإن الزبون يحجم على التخلي عن مورده، لأنه سيخسر الوقت والعلاقات التي بناها معه.

¹ نيبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² شارلز هل وجاريت جونز، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ رجال سلاف، محاضرات في استراتيجية المؤسسة موجهة لطلبة سنة أولى ماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2008-2009، ص 8.

⁴ تواتي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 70، 71.

(6) تهديد التكامل الأمامي: يمكن أن يصبح مورد عوامل الإنتاج منتجاً لمنتجات زبائنه، وهذا يقوي من قدراته التفاوضية، كما أنه بذلك يشكل تهديداً من خلال قدرته على التأثير في ربحية قطاع النشاط، فيكون منافس جديد بالإضافة إلى نشاطه الأصلي.

خامساً: القوة التفاوضية للمشتريين

إن القوة الخامسة في نموذج Porter هي قوة المساومة عند المشتريين في الصناعة، فقد يمثلوا الأفراد المستهلكون الذين يستهلكون منتجات المؤسسة في النهاية، أي المستخدمون النهائيون للمنتجات، أو يمثلوا المؤسسات التي تضطلع بتوزيع منتجات الصناعة على المستخدمين النهائيين، مثل تجار التجزئة والجملة أو المحلات الكبرى للتوزيع وغيرها، وتشير قوة التفاوض لدى المشتريين إلى قدرتهم على المساومة لتخفيض الأسعار التي تفرضها المؤسسات في الصناعة، أو إلى رفع التكاليف التي تتحملها المؤسسات في الصناعة، من خلال طلبهم منتجات أفضل جودة¹، كما أن تلك القوة يمكن أن تتأثر بتوفر شروط أهمها:²

(1) حجم المشتريات من الصناعة: كلما كانت تمثل حصة مهمة من رقم أعمال البائع، كان تأثير الزبون كبيراً، وازدادت قوته التفاوضية.

(2) منتجات القطاع تمثل حصة مهمة من تكاليف الزبون: حيث المنتج المباع من قبل الصناعة لا يمثل سوى جزءاً بسيطاً من تكاليف الزبون، التي تكون أقل حساسية للسعر؛

(3) نمطية منتجات الصناعة: تعطي للزبائن القدرة على الانتقال من بائع إلى آخر دون صعوبة، لأن الباعة يملكون نفس المنتج، فتزداد بذلك قوتهم التفاوضية؛

(4) ضعف ربحية الزبائن: حيث تدفع الزبائن إلى تخفيض تكلفة المشتريات، فيبدون أكثر تشدداً في المفاوضات، حتى يحافظوا على هامش الربح، وعموماً عندما تكون مردودية القطاع معتبرة، فإن الزبائن لا يبدون اهتماماً كبيراً للسعر، شريطة ألا يمثل المنتج حصة مهمة من تكلفة مشترياتهم، وعليه فإنه بإمكان الزبائن اعتماد نظرة طويلة المدى، والتي مفادها الحفاظ على الصحة التجارية لمورديهم، قصد استمرارية الروابط معهم واستثمارها مستقبلاً؛

(5) الزبائن يشكلون تهديداً للتكامل الخلفي: حيث بمقدورهم اشتراط تنازلات أثناء التفاوض، وتعتمد المؤسسات الكبيرة إلى استعمال التكامل الخلفي كسلاح للتفاوض، حيث أنها تنتج بنفسها بعض العناصر الداخلة في صنع منتجاتها، وتتيح هذه العملية معرفة مفصلة لتكاليف المورد، حيث يساعد ذلك على تعزيز الموقف التفاوضي،

¹ شارلز هيل وجاريت جونز، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

² تواتي محمد، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

ويمكن تحييد قوة الزبائن التفاوضية - ولو جزئياً - إذا شكلت مؤسسات الصناعة تهديداً للتكامل الأمامي في قطاع الزبائن.

(6) أثر منتج القطاع على منتجات وخدمات الزيتون: عندما ترتبط جودة منتجات وخدمات الزيتون ارتباطاً وثيقاً بمنتجات القطاع، يكون الزبائن - عموماً - أقل حساسية للسعر، والعكس صحيح.

(7) امتلاك الزيتون لمعلومات كاملة: عند امتلاك الزيتون لمعلومات كاملة عن الطلب، الأسعار الحقيقية في السوق وتكاليف المورد، يزيد ذلك من قوة الضغط لديه أثناء المفاوضات، وتجعله يضمن أسعاراً ملائمة وجودة مقبولة، ويحدث العكس إذا شحت المعلومات.

سادساً: دور الدولة

على الرغم من أن (Porter) لم يدمج القوة السادسة في نموذجها من البداية (يرجع ذلك إلى أسباب إيديولوجية مرتبطة بتوجهه الليبرالي في الاقتصاد)، إلا أن تدخل الدولة في قطاع الصناعة والدور المتعدد الذي تقوم به اتجاه المؤسسات المتنافسة أمر لا شك فيه، وبالفعل فإن الدولة بصفة عامة سواء تمثلت في أنظمة محلية أو سلطات متعددة الجنسيات، فإنها قادرة على تغيير عميق لقدرة المنافسة وتحديد أرباحها والأدوار التي تقوم بها في اللعبة التنافسية، وترجع أهمية الدور التنافسي للدولة إلى خلاصة جوانب عديدة تتمثل في:¹

(1) سلطة التنظيم (le pouvoir de régulation): تقوم الدولة مقام منظم للصناعة عن طريق تحديد الضرائب، صياغة قانون العمل، إصدار القوانين المتعلقة بحماية البيئة، الرقابة على الصرف والأسعار ووضع معايير موحدة كما تقوم بتحديد الحصص والرسوم الجمركية.

(2) الحماية (protectionnisme): يمكن لبعض الحكومات أن تقيم بعض حواجز الدخول من أجل حماية بعض الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية، ويكون هذا الإجراء من خلال اعتماد نظام الحصص، أو عن طريق الحقوق الجمركية بالنسبة لاستيراد بعض المنتجات.

(3) الدولة الزيتون المسيطر أو الوحيد: في بعض الصناعات تهيمن الدولة بطريقة مباشرة أو عن طريق الخدمات العمومية، مثلاً تشكل الدولة الزيتون الرئيسي لمعدات التسليح والعتاد العسكري، وكذا معدات السكة الحديدية، مراكز الطاقة الكهربائية، وبالمقابل فإن الدولة قد تظهر كمورد رئيسي في وضعية محتكر شبه تام لصناعة ما، إذ تقوم الدولة مقام المورد بالنسبة لصناعات مثل الكهرباء، خدمات البريد، النقل عبر السكة الحديدية، وغيرها من الصناعات التي تحتكر فيها حق مزاوله النشاط الاستراتيجي.

¹ رجال سلاف، مرجع سابق، ص 9، 10.

- (4) يمكن للدولة أيضا أن تكون منافسا خاصا جدا: والذي يشكل تهديدا قويا لمؤسسات القطاع الخاص، فالنقل الجوي، الاتصالات و التعليم تعتبر حالات كلاسيكية مبرزة لحضور الدولة القوي في الصناعة كمنافس قوي.
- (5) دور المحدد والموحد للشروط في الصناعة: من خلال تحقيق المشاريع الكبرى وتحديد المعايير المتبعة في اختيار موردين معينين.
- (6) دور الممول: تلعب الدولة دورا تمويليا من خلال منح قروض وإعفاءات ضريبية، والذي يشجع ويقوم بمساعدة بعض المؤسسات في ترقية نشاطها الاستراتيجي، إن هذه المساعدات أو التسهيلات المالية الجبائية التي تمنحها وضعت لدعم المؤسسات الوطنية المتضررة من تحرير التجارة الدولية.
- (7) دورا سياسيا محضا: والذي يمكن أن تؤثر من خلاله على القدرة التنافسية للمؤسسات، بما في ذلك إقامة أو قطع للعلاقات الدبلوماسية، والذي يتمثل في الحصار الاقتصادي المفروض على بعض الدول، وعلى العكس من ذلك فقد يتجه الدور السياسي للدولة نحو دعم أنشطة المؤسسات، من خلال إنشاء مناطق حرة للتجارة، مثلما هو الحال بالنسبة لتكتل الاتحاد الأوروبي أو رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والناجمة عن الإرادة السياسية للدول الأعضاء.

المطلب الثالث: المجموعات الاستراتيجية

إن المؤسسات الناشطة في الصناعة، غالبا ما تختلف عن بعضها البعض في عوامل كثيرة، مما قد يجعل هيكل الصناعة يتكون من مجموعة من المؤسسات، كل مؤسسة في المجموعة تتبع الاستراتيجية نفسها التي تتبعها باقي المؤسسات ضمن المجموعة نفسها. لذلك نحاول التطرق إلى ما يعرف بالمجموعات الاستراتيجية.

أولا: تعريف المجموعات الاستراتيجية

استخدم مصطلح المجموعات الاستراتيجية من طرف مايكل هانت (Michael S. Hunt) سنة 1972 في إطار مساهمته لتحليل أداء صناعة الأجهزة الكهرومنزلية، حيث لاحظ أن هناك ثلاثة مصادر لعدم التماثل بين شركات صناعة السلع البيضاء "White goods" والمتمثلة في كل من: مدى التكامل العمودي في الصناعة، درجة تنويع المنتجات، ومدى الاختلاف في تمييز المنتجات. وأدى عدم التماثل هذا إلى وجود أربعة مجموعات تختلف كل منها في الاستراتيجيات المتبعة¹.

¹ John McGee and Howard Thomas, *Strategic Groups (Theory, Research and Taxonomy)*, Strategic Management Journal, Vol 7, N° 2, Apr 1986, p 142.

تعد أعمال مايكل بورتر سنوات 1979، و 1977 سببا في انتشار مصطلح المجموعات الاستراتيجية بعد استخدام في العديد من الدراسات التجريبية في مختلف الصناعات. وقد عرف مايكل بورتر المجموعات الاستراتيجية على أنها "مجموعة من المؤسسات تتبنى أنواعا متشابهة من الاستراتيجيات داخل الصناعة نفسها"¹ وقد أشار بورتر على أنه يمكن أن يكون للصناعة الواحدة مجموعة استراتيجية واحدة فقط إذا اتبعت جميع المؤسسات في الصناعة الاستراتيجية نفسها.

وتعرف كذلك بأنها "تلك المجموعات الجزئية، التي تضم مؤسسات لها خصائص استراتيجية متماثلة، وتتبع استراتيجيات متقاربة أو تخضع لنفس عوامل المنافسة".²

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن المجموعات الاستراتيجية تمتاز بثلاثة خصائص رئيسية هي³:

- تنفذ كل المؤسسات في المجموعة استراتيجيات متماثلة؛
- تتشابه المؤسسات مع بعضها البعض داخل المجموعة أكثر من تشابه هذه المؤسسات مع مؤسسات أخرى خارج المجموعة؛
- من المرجح أن تستجيب المؤسسات داخل المجموعة بشكل مماثل لفرص السوق.

ثانيا: فوائد تحليل المجموعات الاستراتيجية

لقد شكل موضوع تحليل المجموعات الاستراتيجية محط إهتمام العديد من الباحثين نظر للفوائد التي يحققها لا سيما ما تعلق بتسهيل تحليل المنافسة، اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمساعدة على تطوير استراتيجيات ناجحة لتبسيط هيكل الصناعة. ومن فوائد فهم تحليل المجموعة الاستراتيجية نذكر⁴:

- يساعد على إعادة ترتيب هيكل الصناعة ورسم خريطة المجموعات الاستراتيجية، مما يسهل إدارة وتحليل عدم التجانس الاستراتيجي للمؤسسات الناشطة في الصناعة.
- تساعدنا في التعرف على المنافسين المباشرين، وبالتحديد في مختلف المجموعات الاستراتيجية، حيث أن أقرب منافسي المؤسسة هم الذين يشاركونها في مجموعتها الاستراتيجية وليس أولئك المنتمين إلى مجموعات استراتيجية أخرى، حيث يتجه المستهلكون للنظر إلى منتجات هذه المؤسسات كبداية مباشرة لبعضها البعض، وهكذا يأتي التهديد الأكثر من داخل مجموعتها الاستراتيجية؛

¹ Michael E. Porter, **Competitive Strategy (Techniques for Analyzing Industries and Competitors)**, op cit , p 129.

² Gerry Johnson, Hevan Scholes, **Stratégique**, Publi Union Edition, Paris, 2000, P.167.

³ Thomas, H, and Venkatraman, N, **Research on strategic groups: Progress and prognosis**, Journal of Management Studies, Vol 25, N° 6, Nov 1988, p 543.

⁴ Flavian, C, & Polo, Y. **Strategic group analysis (SGA) as a tool for strategic marketing**, European Journal of Marketing, Vol 33, N° 5, June 1999. p p 551-552.

- يساعد تحليل المجموعات الاستراتيجية المؤسسات على وضع تصور لموقفها الاستراتيجي والموارد اللازمة من أجل تحديد الاستراتيجيات البديلة؛
- يمكن استخدام تحليل المجموعات الاستراتيجية في تحديد الفرص والتهديدات في بيئة المؤسسة، حيث يتم تسليط الضوء على القطاعات السوقية غير المستغلة من طرف أي مجموعة وإعتبارها كفرصة واجبة الاقتناص؛
- يمكن أن يقدم تحليل المجموعات الاستراتيجية فكرة للمؤسسات الرائدة عن هوية المؤسسات التي يمكن أن تقلدها، وتشكل خطرا وتهديدا لوجودها؛
- تسمح لنا بمعرفة على أي أساس تقوم المنافسة، حيث أثبتت دراسة (Fiegenbaum, McGee & Thomas) أنها ترتبط بعدد وحجم المجموعات الاستراتيجية، كما أن التنافس على الموارد داخل المجموعة الاستراتيجية يكون أكبر من التنافس بين المجموعات الاستراتيجية؛
- تثير سؤال حول احتمال مغادرة المؤسسة لمجموعة اتجاه أخرى، والتحرك بين المجموعات يتوقف على تواجد حواجز الدخول في كل مجموعة استراتيجية.
- وعليه نجد أن المجموعات الاستراتيجية تساعد على تحديد مستوى المنافسة داخل الصناعة، كما يسمح للمؤسسة تحديد مكانتها ضمن هذه المنافسة، حيث تجد نفسها بين ثلاثة خيارات هي:¹
 - الخيار الأول: تبقى في مجموعتها الاستراتيجية وتحاول كيف تنمي مزايا تنافسية أخرى تعزز قوتها التنافسية؛
 - الخيار الثاني: تغير المجموعة الاستراتيجية بالانتماء إلى مجموعة استراتيجية أخرى وهذا يتوقف على طبيعة عوائق الحركة والتنقل في الصناعة؛
 - الخيار الثالث: تنشئ مجموعة استراتيجية جديدة وذلك باتباع استراتيجية غير منتهجة في الصناعة التي تنشط فيها.

ثالثا: هيكل الصناعة والمجموعات الاستراتيجية

إن المؤسسات التي تنتمي لنفس المجموعة الاستراتيجية تكون لها استراتيجيات متقاربة من حيث الأبعاد التالية: درجة التخصص، الاهتمام بالعلامة، جودة المنتج، التكنولوجيا المستعملة، درجة التكامل العمودي وضعية المؤسسة من حيث التكاليف، طبيعة الخدمات المقدمة للعملاء، سياسة الأسعار، علاقة المؤسسة

¹ عيسى حيرش، الإدارة الاستراتيجية الحديثة، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 107.

بسلطات الدولة التي تتواجد فيها أو تتعامل معها وطبيعة المؤسسة ذاتها (مؤسسة مستقلة، أو فرع تابع لمؤسسة أخرى).

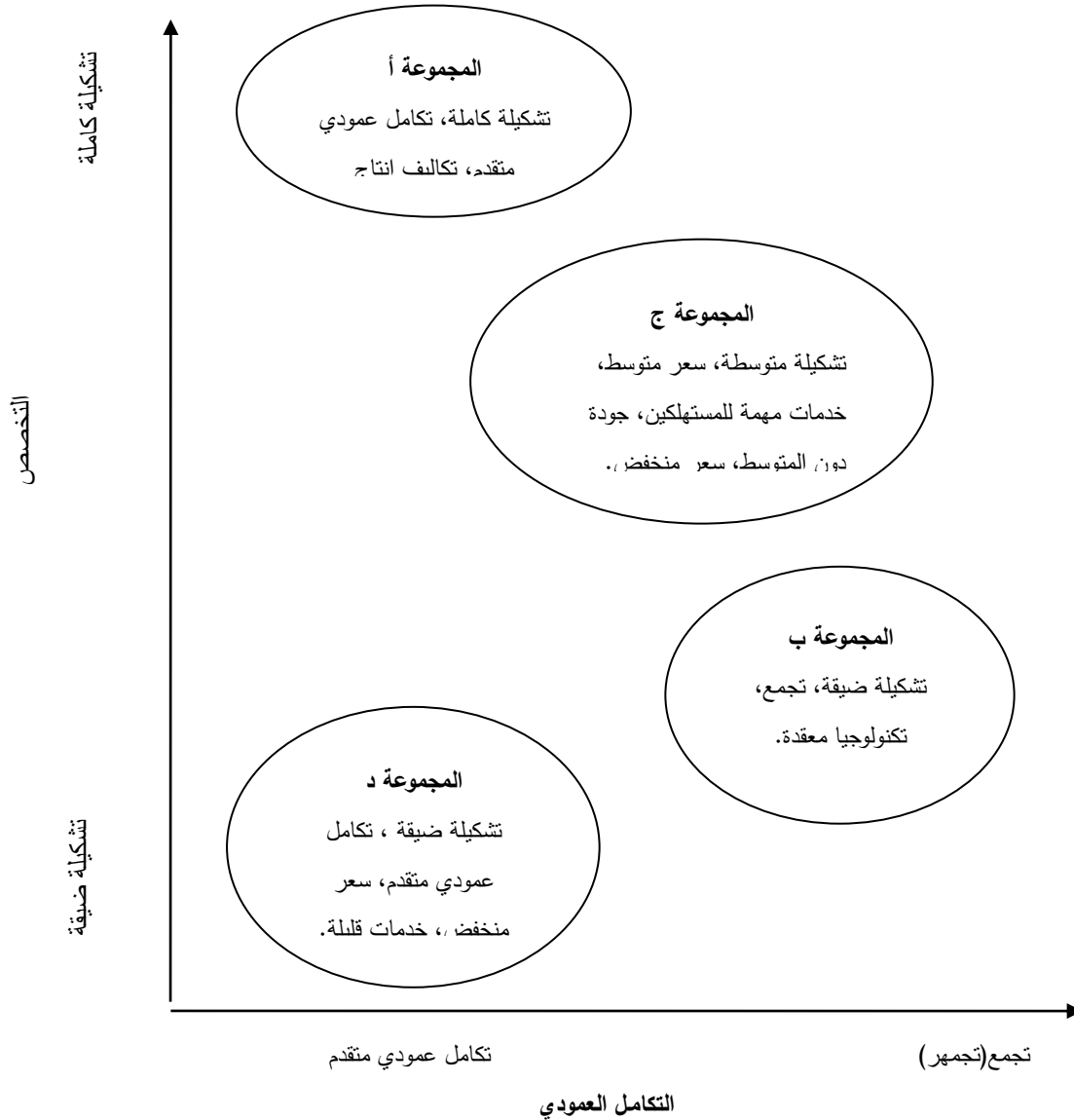
يتم اختيار مجموعة من هذه الأبعاد لتقييم المجموعات الاستراتيجية في البيئة التنافسية، فمعرفة وضعية كل مؤسسة متواجدة في الصناعة من حيث الأبعاد السابقة يسمح بتصنيفها إلى مجموعة معينة، ومن ثم تحديد مختلف المجموعات الاستراتيجية.¹

ولغرض توضيح كيفية توزيع المجموعات الاستراتيجية في صناعة معينة (خريطة الصناعة) نورد الشكل اللاحق، حيث يركز على بعدين استراتيجيين أساسيين هما :

- 1- البعد العمودي: التخصص، الذي يمتد من التشكيلة الضيقة إلى التشكيلة الواسعة؛
- 2- البعد الأفقي: التكامل العمودي، الذي يمتد هو الآخر من التجمهر الذي ينخفض فيه مستوى التكامل إلى أدنى مستوياته، لذلك يتميز بتجمع المؤسسات وكثرتها وصولاً إلى التكامل المتقدم الذي ينخفض فيه عدد المؤسسات، نظراً للتكامل العمودي المتزايد بين المؤسسات.

¹ لحوّل سامية، مرجع سابق، ص 95.

شكل رقم (1-04): خريطة الصناعة



المصدر: Michael E. Porter, **Competitive Strategy (Techniques for Analyzing Industries and Competitors)**, the free press, New York, 1980, p 131.

من الشكل السابق نلاحظ أن هناك نوعان من المنافسة هما:¹

1) المنافسة داخل المجموعة: وهي الأكثر حدة والأكثر تأثيراً على المؤسسة، لأن كل المنافسين يتمتعون بنفس الخصائص التي تتمتع بها المؤسسة، ويواجهون نفس الظروف تقريباً، وتتحكم بهم نفس العوامل، الأهم من ذلك أنهم يتنافسون على نفس الحصة من السوق وعلى نفس العملاء.

¹ حبة نجوى، مرجع سابق، ص.34.

(2) المنافسة بين المجموعات: وهي التي تتبع حركات استراتيجية تقوم بها المؤسسات الراغبة في التطور داخل خريطة الصناعة، أي المنافسة التي تسعى المؤسسة من خلالها للانتقال إلى مجموعة استراتيجية أخرى.

من هذا المنطلق تتأثر مردودية أي مؤسسة في الصناعة بهذين النوعين من المنافسة، وهذا ما يفسر اختلاف المردودية من مجموعة استراتيجية إلى أخرى، مما يدفع بعض المؤسسات إلى محاولة تغيير وضعيتها الاستراتيجية، أي الانتقال إلى المجموعات الاستراتيجية ذات المردودية المرتفعة (أين تكون التهديدات في مستوى أدنى والفرص عكس ذلك)، غير أن ذلك غالبا ما يصطدم بعوائق الحركة بين المجموعات التي تشمل عوائق الدخول والخروج من المجموعة شأنها شأن المؤسسات التي تحاول الدخول إلى الصناعة.¹

وفي السياق نفسه أظهر نتائج دراسة نيومان (Howard H. Newman) أن الصناعات التي تعرف مجموعات استراتيجية متجانسة لها القدرة على تأثير هيكل السوق على أداء الشركات التي تنتمي إليها، في مقابل تأثير ضعيف للتركز في الصناعات التي تضم مجموعات استراتيجية أو أنها غير متجانسة من حيث الاستراتيجيات، على اعتبار أن عدم تجانس استراتيجيات المؤسسات داخل المجموعة الاستراتيجية من شأنه أن يحبط الاتفاقات التواطئية ويعرقل التوافق في الأهداف على المدى القصير.²

¹ سامية لحول، مرجع سابق، ص 96.

² Howard H. Newman, **Strategic Groups and the Structure-Performance Relationship**, The Review of Economics and Statistics, Vol 60, N° 3, Aug 1978, p 425.

خلاصة الفصل

تطرقنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى نشأة وتطور الاقتصاد الصناعي كمجال للبحث قائما بذاته في العلوم الاقتصادية، وما يقدمه من منهج متميز في تحليل الصناعة من خلال محاولة الربط بعلاقة تبادلية بين هيكل الصناعة وسلوك المؤسسات وأدائها.

وتحقيقا لأهداف البحث تم تخصيص هذا الفصل لدراسة وتحليل هيكل الصناعة من خلال التعرف على أبعاده. والتي تبين أنها تنحصر في أربعة أبعاد أساسية وهي: التركيز الصناعي، عوائق الدخول، تمييز المنتجات والتكامل العمودي. كما اتضح أن هذه الأبعاد تميل إلى القياس باستخدام مؤشرات كمية مختلفة تساعد على تحديد خصائص هيكل الصناعة بكل دقة وموضوعية. وقد ساعدت هذه الخصائص في تحديد أشكال هيكل الصناعة المنحصر في أربعة هياكل وهي هيكل المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، إحتكار القلة وهيكل الإحتكار التام.

ونظرا لكون مفهوم هيكل الصناعة يرتبط بدرجة كبيرة بطبيعة المنافسة فيه، فقد تم تحليله بنظرة استراتيجية نوعا ما، من خلال التعرف على القوى التي تحرك المنافسة في الصناعة حسب نموذج بورتر الذي لخصها في خمسة قوى، هذه القوى تختلف في أهميتها النسبية بحسب طبيعة وخصوصية كل صناعة. وفي السياق نفسه تم التعرف على المجموعات الاستراتيجية التي يمكن أن نجدها في الصناعة.

الفصل الثاني:

أداء المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

في ظل التغيرات البيئية المتسارعة وشيوع قانون البقاء للأقوى، أصبحت المؤسسات الاقتصادية تتسارع وتتسابق لاحتلال مواقع هامة في السوق المحلي والدخول إلى الأسواق الخارجية، من خلال معرفة التغيرات الخارجية والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية بوضع الخطط المناسبة لذلك، والسعي نحو تحسين مستوى أدائها، الذي يعتبر من المواضيع التي توليها المؤسسات أهمية بالغة، نظرا لارتباطه الوثيق بمدى نجاحها أو فشلها، خاصة في ظل سعيها إلى بناء مركز تنافسي واستراتيجي يضمن لها البقاء والنمو، فالمؤسسات تسعى دائما إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الوصول إلى مستويات مرتفعة من الكفاءة والفاعلية التي تمت صياغتها لضمان استمرارية المؤسسة في ظل ظروف وتحديات ازدياد حدة المنافسة .

كما يجب عليها تحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط والأهداف وذلك بقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط مسبقا ثم العمل على تصحيحها لتحديد مستوى الأداء الذي توصلت إليه المؤسسة، وهذا ما يعرف بتقييم الأداء الذي اصبح يحتل مكانة هامة في المؤسسات الاقتصادية.

فكما نعلم فإن عصر الستينات كان عصر التسويق، وعصر السبعينات كان عصر المبادرات الخاصة بالجودة، أما عصر الثمانينات فكان عصر خدمة الزبون، أما نهاية التسعينات والعقد الأول من القرن الجديد فهو عصر تقييم الأداء.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الأداء والتعرف على المفاهيم القريبة منه بالإضافة إلى تقييم الأداء وأنواعه، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للتعرف على مقاييس ومؤشرات تقييم الأداء التقليدية منها والحديثة. ولكون الأداء عنصر من عناصر التحليل في الاقتصاد الصناعي فقد ركز المبحث الثالث على دراسة العلاقة بين الأداء وكل من هيكل الصناعة وسلوك المؤسسات، مع استعراض الدراسات السابقة في مجال الاقتصاد الصناعي التي تناولت تحليل العلاقة بين الهيكل والأداء.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: مدخل إلى الأداء

إن مفهوم الأداء هو مفهوم واسع يعبر عن مدى نجاح أو فشل المؤسسات في استثمار مواردها المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها، في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المؤسسة في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لاستمرار بقائها ونموها.

المطلب الأول: ماهية الأداء

أولاً: تعريف الأداء: تعددت تعريف الأداء وسنحاول فيما يلي إعطاء التعريف اللغوي والاصطلاحي له:

1- تعريف الأداء لغة: ترجع أصول مصطلح الأداء إلى الكلمة اللاتينية "performare" واقتبست بعد ذلك إلى الإنجليزية في القرن الخامس عشر، ثم اشتقت اللغة الإنجليزية بعد ذلك لفظة "to perform" والتي اتضح من خلالها مفهوم الأداء، بمعنى "تأدية عمل أو تنفيذ مهمة أو أداء نشاط".¹

وحسب تعريف قاموس OXFORD ENGLISH DICTIONARY فنجد أن مصطلح الأداء يدل على "عملية القيام بأداء دور درامي، أغنية أو قطعة موسيقية".²

2- تعريف الأداء اصطلاحاً: لم يتم الإجماع على وضع تعريف محدد له، وسنحاول فيما يلي إعطاء أهم التعاريف:

إن الأداء حسب لورينو فيليب (Lorrino Phillipe) هو الفرق بين القيمة المقدمة للسوق (V)، ومجموع القيم (Ci) وهي تكاليف مختلف الأنشطة، فبعض الأقسام في المؤسسة تعتبر مستهلكة للموارد وتساهم سلباً في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، والأخرى تعتبر مراكز ربح وهي في نفس الوقت مستهلكة للموارد، ومصدر عوائد وتساهم بهامش في الأداء الكلي للمؤسسة.³

لقد عرف (Tatjana Samsonowa) الأداء بأنه " قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المتوقعة، إذا فهو يتأثر بالنتائج المحققة في أوسع معانيها وبخصائص الأهداف المخططة".⁴

ويعرف أيضاً بأنه " المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، فهو يعكس الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، فهو مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها".⁵

¹ Ecosip, **Dialogues autour de la performance en entreprise**, édition Harmattan, Paris, 1999, P18.

² OXFORD ENGLISH DICTIONARY , performance, <http://oxforddictionaries.com/definition/performance> consulté le 18/06/2017.

³ Lorrino Phillipe, **Comptes et récits de la performance**, Edition d'organisation, Paris, 1996, P48.

⁴ Tatjana Samsonowa, **Industrial research performance management: Key performance indicators in the ICT industry**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2012, P 24.

⁵ عايد خطاب، التخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989، ص 35.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

ويرى دونالديو (Donnadieu) أن أداء المؤسسة يمكن الحكم عليه من خلال ثلاث معايير مختلفة و مكملة لبعضها البعض وتتمثل في: أهمية الهدف، القدرة على بلوغ الهدف والطريقة الاقتصادية لبلوغ الهدف، وهذه المعايير الثلاثة تكون مفهوم الأداء الشامل للمؤسسة.¹

وحسب توماس جلبرت (Thomas Gilbert) فإنه لا يجب الخلط بين السلوك، الإنجاز والأداء، حيث أن السلوك هو أعمال الأفراد داخل المؤسسة، كعقد الاجتماعات، تصميم نموذج أو التفتيش، أما بالنسبة للإنجاز فهو النتائج المتحصل عليها بعد توقف الأفراد عن العمل، أي هو عبارة عن المخرجات أو النتائج، كإنتاج سلعة معينة، أما بالنسبة للأداء فهو نتيجة التفاعل بين السلوك والإنجاز، على أن تكون هذه النتائج قابلة للقياس.²

ويرى كاستلنو (Castelnau) بأن الأداء يرتبط باستراتيجية المؤسسة، فحتى تحقق المؤسسة أداء جيداً ومتميزاً، عليها أن تكون تنافسية في السوق وفقاً لخياراتها الاستراتيجية، وفي هذا الصدد يعرف الأداء بأنه التفوق الاستراتيجي المتمثل في عرض المؤسسة لمنتجاتها وفقاً لرغبات الزبائن، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود منافسين أساسيين في السوق، فالأداء هو قدرة المؤسسة على رفع وتحسين النسبة التالية:

القيمة من وجهة نظر الزبون/ تكلفة الوسائل الضرورية لخلق القيمة.³

كما يشير الأداء إلى درجة نجاح المؤسسة في إنجاز أهدافها المحددة، كما أن الأداء الجيد يأتي نتيجة للتصرف الكفؤ الناجح، والاعتبار الضروري هو مدى كفاءة المؤسسات في الإنتاج الجيد من حيث الكميات والتكاليف المناسبة.⁴

كما أن الأداء يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وخاصة طويلة الأجل مثل تحقيق الربح، البقاء، النمو، والتكيف باستخدام الموارد المالية والبشرية بالكفاءة والفعالية العاليتين، وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة.⁵

المتغيرة.⁵

كما تشير إلى أن التوجهات الحديثة تنطلق من ستة أطر مفاهيمية تغطي الصورة التكاملية لمفهوم الأداء وهي:⁶

وهي:⁶

¹ Gérard Donnadieu, **Les ressources humaines**, édition d'organisation, Paris, 1999, p 231.

² عبد الباري ابراهيم درة، **تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص 26.

³ Castelnau Jacques et autres, **le pilotage stratégique**, édition d'organisations, Paris, 1999, p73.

⁴ Jacobson David and Bernadette Andreosso-O'Callaghan Bernadette, **industrial economics and organization**, McGraw-Hill, Publishing Company, England, 1996, p 221.

⁵ سليمان الفارس، **دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المؤسسات (دراسة ميدانية على شركات الصناعة التحويلية بدمشق)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 13.

⁶ معتصم صالح عطا الله، **أثر التمهيد في إدارة تكنولوجيا المعلومات على أداء شركات التأمين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2012، ص ص 50، 51.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

- النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي هذا السياق يعبر عن الأداء بأنه انعكاس لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها، وأهدافها طويلة الأجل؛
 - حسب منطلقات النظرة المستندة إلى الموارد، فإن الأداء هو محصلة قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المرغوبة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها؛
 - النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، فالدراسات الإدارية والاستراتيجية حول موضوع الأداء تواجه العديد من الصعوبات، بالإضافة إلى تعدد المحاور واختلافها، فهناك اختلاف حول طبيعة البيانات المعتمد عليها في القياس ومصدر تلك البيانات، فالأداء يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وهنا لا ينظر للأداء بصورته المجردة بحيث تمثل نتائج لا يعرف مستواها، وإنما يركز على الجانب الإيجابي لنتائج الأداء مفترضا منذ البداية قدرة المؤسسة على تحقيق مستوى عال من الأداء، وبما أن الأداء هو نتيجة لدالة مختلف أنشطة المؤسسة التي تمارسها ضمن عوامل ومحددات مختلفة، فإن درجة مستواه تتحدد نتيجة العوامل المؤثرة فيه، ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلاله؛
 - البعد البيئي الداخلي والخارجي للمؤسسة، ومدى قدرتها على تكيف عناصر ذلك البعد لتعزيز أنشطتها باتجاه تحقيق أهدافها، فالأداء هنا هو النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها؛
 - حسب مدخل النظم فإن الأداء هو المستوى الذي تتمتع به مخرجات المؤسسة بعد كإجراء العمليات على مدخلاتها، إذا فالأداء هو مخرجات الأنشطة والأحداث التي تتشكل داخل المؤسسة؛
 - المفهوم الشمولي للأداء يرى بان الأداء يرتبط بنتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسة.
- رغم اختلاف التعاريف السابقة المقدمة حول مفهوم الأداء إلا أن جميعها تشترك في أن الأداء هو الوصول إلى الهدف المطلوب مما يضمن للمؤسسة البقاء، بالاستغلال الكفاء والفعال لمواردها، أي باستخدام الكفاءة والفعالية، وسنحاول التفريق بين هذين المصطلحين وبين الأداء في الآتي.

ثانيا: بعض المصطلحات المتداخلة مع الأداء

- لقد نال مصطلح الكفاءة والفاعلية أهمية كبيرة من قبل الكتاب والباحثين، وهناك من يرى بأن هناك تداخل بينهما وبين مصطلح الأداء وسنحاول من خلال ما يلي التفريق بينهما.

1- الكفاءة:

يعود مفهوم الكفاءة تاريخياً إلى الاقتصادي الإيطالي "باريتو" الذي طور صياغة هذا المفهوم، حيث أصبح يعرف "بأمثلية باريتو"، وحسبه فإن أي تخصيص ممكن للموارد هو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة، والتي تعني أن المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن من المخرجات باستخدام موارد معينة، فهي تستخدم توليفة مكلفة من المدخلات لإنتاج مجموعة من المخرجات.¹

وهناك من يرى بأن الكفاءة تتعلق بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسة كمدخلات وبين كمية النتائج المتحققة، أي أن الكفاءة ترتبط باقتصادية العمل، فكلما كانت المدخلات أقل والمخرجات أكثر، كانت هناك كفاءة في الأداء.²

وتعرف الكفاءة بأنها "القدرة على الحصول على أكبر قدر من المخرجات من خلال المدخلات المتاحة".³

وتشير أيضاً إلى "العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات، وهي كيفية إنجاز العمل بالشكل الصحيح باستخدام أفضل الوسائل والخيارات الموصلة لتحقيق الهدف المطلوب".⁴

كما تشير إلى أن الكفاءة تتكون من الكفاءة التقنية والكفاءة التوظيفية، فالكفاءة التقنية تعني مقدرة المؤسسة على الحصول على أكبر قدر من الإنتاج باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات، أما الكفاءة التوظيفية فتعكس مقدرة المؤسسة على استخدام المزيج الأمثل للمدخلات آخذة بعين الاعتبار أسعار المدخلات والتقنيات الإنتاجية المتاحة.⁵

¹ ريغة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014، ص 7.

² نور الله كمال، وظائف القائد الإداري، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1992، ص 15.

³ سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 201.

⁴ Martory. B, Crozet. D, **Gestion des resource humaines, piloyage social et performance**, imprimerie chirat, Paris, 2002, p 160.

⁵ مصطفى بابكر، تحليل مؤشرات الكفاءة، ص 03. على الموقع الإلكتروني: arab-api.org/images/training/programs/1/2006/30_C24-5.pdf consulté le 20/03/2018 à 14:30

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

وتحسب الكفاءة بالعلاقة التالية¹: الكفاءة = $\frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{تكلفة المدخلات}}$

2- الفعالية:

الفعالية تعبر عن "درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها، وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمدخلات المقدره، فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف كانت المؤسسة أكثر فعالية"². وتعرف الفعالية أيضا على أنها "أداة قياس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المخططة وعلى هذا الأساس يتم قياس فعالية المؤسسة بنسبة ما تحققه من نتائج فعلية إلى ما كانت ترغب في تحقيقه طبقا للخطة"³. تقاس الفعالية انطلاقا من أهداف المؤسسة، أي إلى أي حد تم تحقيق النتائج المرغوبة والمرغوبة مقارنة بالأهداف الموضوعه⁴.

وحسب (Peter Drucker) فإن (الفعالية) لا تعني فقط تحقيق الأهداف المسطرة، وإنما تعكس كذلك الاختيار الجيد لهذه الأهداف"⁵.

وتحسب الفعالية بالعلاقة التالية⁶: الفعالية = $\frac{\text{الانجاز المحقق}}{\text{الانجاز المحدد}}$

اقترح كاليكا (M. Kalika) مقارنة متعددة الأبعاد لقياس فعالية المؤسسة، تشمل الفعالية الاقتصادية الفعالية الاجتماعية والفعالية التنظيمية، وبالنسبة للفعالية الاقتصادية تقاس من خلال المؤشرات التالية: معدل بلوغ الأهداف تطور المؤسسة في القطاع وجودة المنتجات. وبالنسبة للفعالية الاجتماعية ترتبط بكيفية رؤية المؤسسة لموظفيها وتقاس من خلال المؤشرات التالية: مدى ملاءمة مناخ العمل، درجة رضا الموظفين وطبيعة العلاقات الاجتماعية في المؤسسة. أما الفعالية التنظيمية فتقاس من خلال المؤشرات التالية: درجة مرونة الهيكل التنظيمي، جودة تدفق المعلومات ودرجة احترام الإجراءات الرسمية في المؤسسة⁷.

¹ أحمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 68.

² أحمد شاكر العسكري، التسويق الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 19.

³ أحمد نور، مبادئ محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 59.

⁴ Michel Gervais, *contrôle de gestion*, édition Economica, Paris, 1997, p 15.

⁵ Peter Drucker, *l'efficacité objectif n° 01 des cadres*, édition d'organisation, 2^{ème} édition, Paris, 1974, P14.

⁶ أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص 67.

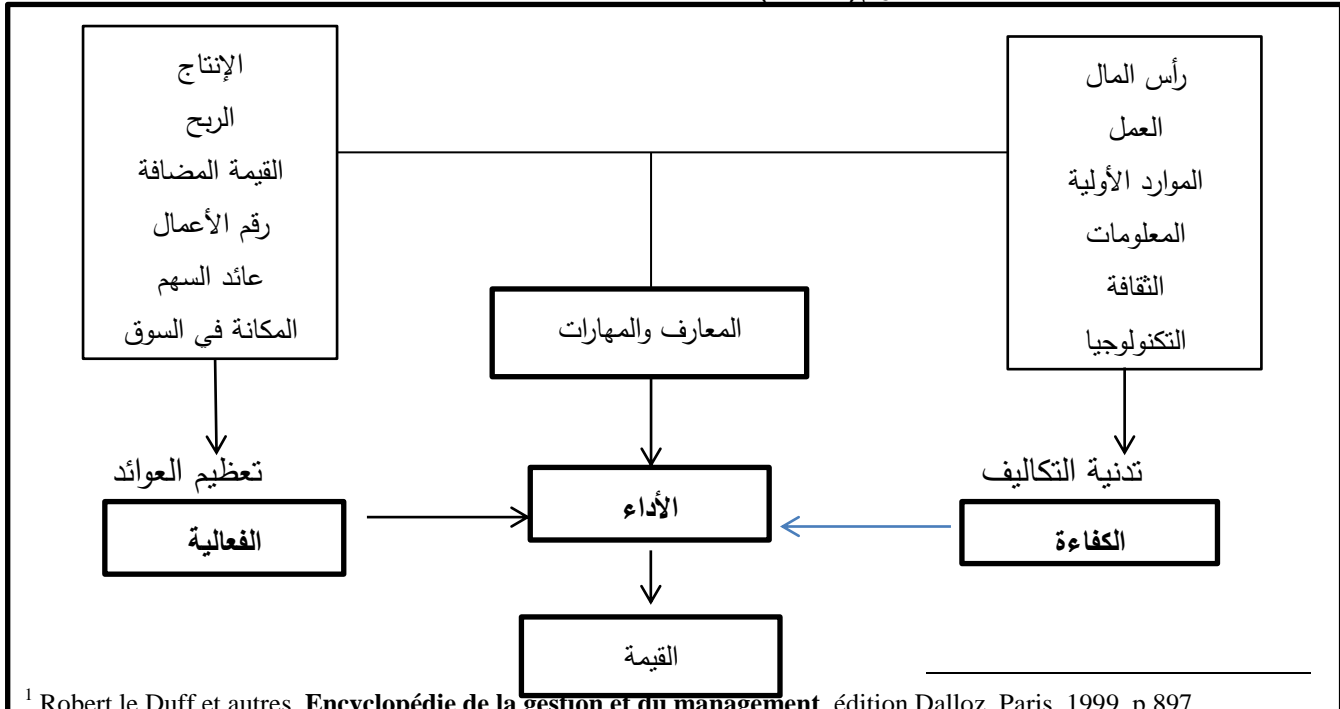
⁷ Michel Kalika, *Structure d'entreprise*, Edition Economica, Paris, 1995, p p 336-342.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

وهناك من يرى بأن الأداء تتم دراسته عن طريق ثلاثة عناصر هي : الأهداف، الوسائل والنتائج، التي تميز كل مؤسسة عن بقية المؤسسات، والأداء يتكون من عنصرين هامين هما: الكفاءة والفعالية، حيث أن الربط بين الوسائل المستخدمة للمؤسسة والنتائج المحققة والنتيجة عن ذلك يطرح إشكالية الكفاءة المعبر عنها بالسؤال: هل النتائج المتحصل عليها تحققت بأدنى تكلفة؟ ومن جهة أخرى فإن الربط بين الأهداف والنتائج يطرح إشكالية فعالية المؤسسة، والمؤسسة الفعالة هي القادرة على بلوغ الأهداف المسطرة من خلال مسؤوليها.¹ كما أن مفهوم الفعالية أشمل من مفهوم الكفاءة، كما أن المؤسسة تستطيع تحقيق الفعالية دون تحقيق الكفاءة والعكس.²

إذا نظرنا إلى الأداء إما كفاءة أو فعالية، فهذا يعني المعالجة الجزئية له، فالاهتمام بالنتائج أكثر فهذا يعني إهمال التحكم في الموارد ولو بصفة نسبية، وهذا ما يقود في النهاية إلى عجز الأداء عن تفسير إنجازات المؤسسة ككل ومن هذا المنظور يربط أغلب الباحثين الأداء بمدى بلوغ المؤسسة لأهدافها من جهة، ومن جهة أخرى الاقتصاد في استخدام مواردها المتميزة بالندرة النسبية، ويرجع ارتباط الأداء بالكفاءة والفعالية باعتبارهما وجهان متلازمان، حيث لا يمكن الحكم على المؤسسة التي بلغت أهدافها بارتفاع الأداء إذا كان كلفها الكثير من الموارد يفوق مثيلاتها، وعلى المؤسسة التي تمكنت من توظيف كامل مواردها دون بلوغ الأهداف المتوخاة أو الاقتراب بنسب مرضية.³ ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

شكل رقم (2-01): علاقة الأداء بالكفاءة والفعالية



¹ Robert le Duff et autres. *Encyclopédie de la gestion et du management*. édition Dalloz. Paris. 1999. p 897.

² Michael Kalika, op cit, p 328.

³ عبد المليك مزهودة، المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهوماً وقياساً، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص ص 486-487.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

المصدر: عبد المليك مزهودة، المقاربة الاستراتيجية لأداء مفهومها وقياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص 487.

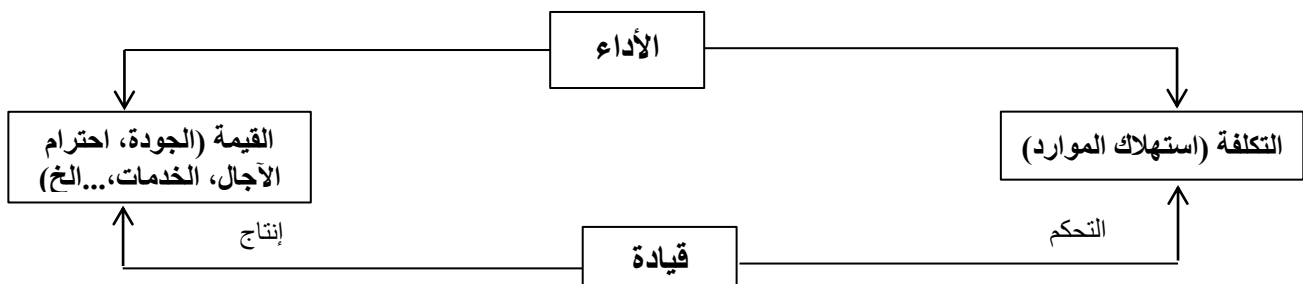
ثالثا: تطور مفهوم الأداء

إن مفهوم الأداء يعتبر من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية، وقد عرف تطورا ملحوظا، وهذا نتيجة التطورات الاقتصادية وغيرها، والتي كانت دافعا قويا لظهور إسهامات العديد من الباحثين. فالنظرة التقليدية للمفكرين حول مفهوم الأداء أمثال تايلور الذي أعطى مفهوم دقيق للأداء والاهتمام بقياسه، من خلال دراسته الدقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها بقصد الوصول إلى الوقت اللازم لإدارة الآلة وإيقافها، أي دراسة الحركة والزمن.

وفي بداية القرن العشرين تحول اهتمام المؤسسات من استراتيجية التركيز على الكميات الممكن إنتاجها إلى استراتيجية التركيز على الكميات الممكن بيعها، وتمثل الأداء في التحكم في أسعار المنتجات عن طريق التحكم في التكاليف الداخلية. بعد ذلك عرف الأداء تطورا جديدا في محتواه، حيث تم الأخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات بدلا من الاعتماد على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء والتحكم في الأسعار كألية لتحديد مفهوم الأداء وطرق قياسه.

وتتمثل أهم التطورات في التحديات الجديدة التي أصبحت تواجهها المؤسسات مع تطور التسويق كعلم وفن وظهور الفكر الاستراتيجي في الإدارة، والاتجاه المتزايد لتطبيق الاستراتيجيات المختلفة في التسيير خصوصا استراتيجية التمييز، هذا ما أثر بشكل واضح في طرق الإدارة والتسيير، وشروط النجاح في السوق، ومن هنا أصبح أداء المؤسسة لا يعبر عن تخفيض التكاليف فقط بل عن القيمة التي يجنيها الزبون من تعامله مع المؤسسة. وبذلك أصبح ينظر للأداء بأنه توليفة (قيمة/ تكلفة). ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-02): الأداء بين التكلفة والقيمة



الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

Source: Françoise Giroud et al, **Gontrôle de gestion et pilotage de la performance**, 2^{eme} édition, Gualino éditeur, Paris, 2004, p 69.

فمن خلال الشكل رقم (2-02) نلاحظ بأن المؤسسة تستهلك مجموعة من الموارد لكي تستجيب لمتطلبات الزبائن مما يخلق تكاليف (ظهور بعد التكلفة)، ومن خلال تلبيةها لمتطلبات الزبائن يظهر بعد القيمة، فإذا كان استهلاك الموارد يتناسب مع القيمة المقدمة للزبائن سيكونون مستعدين للدفع مقابل الخدمات التي وفرتها لهم المؤسسة مما يمكنها من البقاء والنمو، فبعد التكلفة والقيمة مترابطين ولا يمكن الفصل بينهما.

رابعاً: ميادين الأداء

هناك أربعة ميادين للأداء تتمثل في: الأداء المالي، الأداء المالي والعملياتي، ميدان الفاعلية التنظيمية وميدان الكفاءة، ويمكن توضيح هذه الميادين فيما يلي:¹

1- **ميدان الأداء المالي (Financial Performance):** إن الأداء المالي ذو أهمية كبيرة في عمليات تقييم الأداء، وعدم تحقيق المؤسسات لأدائها المالي بالمستوى المطلوب يعرض وجودها للخطر، فهو يعتبر هدف مهم وأساسي بالنسبة للمؤسسة، أما بالنسبة للأهداف الثانوية فيمكن تحقيقها ضمن الأداء المالي المتفوق، فالأداء المالي هو ميدان الأداء الأكثر شيوعاً في معظم بحوث الإدارة الاستراتيجية. فمفهوم الأداء المالي يستند إلى عملية التحليل المالي التي تعد الخطوة الأولى نحو تفهم المؤسسة، وبالرغم من وجود العديد من الأساليب المتعددة للتحليل المالي، إلا أن التقنية الأساسية في دراسة الأداء ضمن التحليل المالي هي تحليل النسب المالية، التي تعتبر من أدوات التشخيص الأساسية في التحليل المالي والتي تستخدم في تقييم الأداء.

2- **ميدان الأداء المالي وغير المالي (العملياتي) (Operational Financial and Nonfinancial):** حيث يمثل الأداء المالي والعملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المؤسسات، فبالإضافة إلى المحاور المالية يجري الاعتماد على محاور تشغيلية في الأداء كالحصة السوقية، تقديم منتجات جديدة، جودة المنتجات، وغيرها، والتي ترتبط بمستوى أداء عمليات المؤسسة. إن تضمين الأداء لمحاور تشغيلية للإدارة هو الصورة الخفية للأداء الذي لا تستطيع المحاور المالية الكشف عنه.

وهناك من يرى أن الاعتماد على المحاور المالية في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المؤسسة، لذا من الضروري تعزيز هذا الأسلوب في التقييم بمحاور أداء غير مالية لبناء نظام أداء فعال في المؤسسة.

¹ معتمدم صالح عطا الله، مرجع سابق، ص ص 53- 54.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

3- **ميدان الفاعلية التنظيمية (Organizational Effectiveness):** هذا الميدان يشمل كل من الأداء المالي والعملياتي، فهو يمثل المفهوم الأوسع للأداء، فمن الضروري الاعتماد على هذا الميدان بمفاهيمه ومحاوره عند دراسة الأداء في مختلف المجالات الإدارية، خاصة في مجال بحوث الإدارة الاستراتيجية ونظرية المنظمة، نظرا لما تتطلبه الطبيعة المتشابكة للأهداف التنظيمية، وحاجات الأطراف المرتبطة بها من اهتمام، حيث يعطي ميدان الفاعلية التنظيمية أهداف أصحاب المصالح في المؤسسة، ويعمل على قياس هذه الأهداف لمختلف الأطراف.

4- **ميدان الكفاءة (Efficiency):** يمثل مفهوم كفاءة المؤسسة الرشد في استخدام الموارد الملموسة وغير الملموسة، حيث أن المؤسسة التي تهدف إلى النمو والتطور لا بد وأن تُؤمّن إمكانية استمرار تدفق مواردها لكي تعمل بشكل فاعل ومستمر، خاصة أن واقع البيئة المعاصرة يتسم بمحدودية الموارد المتاحة، مما يجعل المؤسسة تعاني باستمرار من شحة الحصول على الموارد بالكميات والنوعيات اللازمة لأداء أنشطتها، فلا لابد على المؤسسة أن تقوم باعتماد الأسلوب الرشيد في التوجه نحو تحقيق الأمثلية في استخدام الموارد المتوفرة، وكذلك التوفيق بين الأهداف والموارد، فعدم كفاية الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف يجعل المؤسسة تعاني من إخفاقات في أنشطتها ومواردها.

المطلب الثاني: تقييم الأداء

إن عملية تقييم أداء المؤسسات هي انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، فعملية تقييم الأداء مهمة جدا، وقد ظهرت العديد من المؤشرات المهمة لتقييمه عكس مؤشر مقدار الربح الذي كان يعتمد عليه كمؤشر للحكم على أداء المؤسسات.

أولا: تعريف تقييم الأداء

إن كلمة أداء تأتي دائما مقترنة بكلمة تقييم أو رقابة، فتقييم الأداء يعرف بأنه أداة الرقابة على الأداء من خلال التقارير التي ترفع عن مستويات الأداء مقارنة بالمعايير.¹
إن الهدف الأساسي للمؤسسة من عملية تقييم الأداء هو معرفة الإنجاز الفعلي أو الإنجاز المتحقق ومقارنته مع الأداء المخطط، من أجل تحديد جوانب الضعف ومعرفة أسبابها واقتراح السبل لمعالجتها.²

¹ جواد كاظم شحاتة، دور المعلومات في فاعلية تقويم أداء المنظمات التعاونية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 02، العدد 10، 2008، ص 116.

² بوران فاضل صالح، دور تنمية الموارد البشرية في تقييم الأداء في شركات التأمين (دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية)، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، المجلد 02، العدد 209، 2014، ص 06.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

إن تقييم الأداء على مستوى المؤسسة يهدف إلى دراسة الأهداف المرسومة والأهداف المتحققة فعلا، ثم إيجاد الانحرافات بينهما وإيجاد الحلول لتصحيح الانحرافات، كما يهدف إلى دراسة الجانب الوظيفي اللازم لمعرفة كفاءة استخدام المؤسسة لمواردها.¹

كما يعرف تقييم الأداء بأنه "إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المؤسسة للأهداف التي تسعى إليها، ومقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة، من أجل معرفة وتحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلا مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها."²

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن عملية تقييم الأداء تتمثل في استخدام المؤسسة لإحدى أدوات القياس والتقييم للتعرف على مدى نجاحها في إدارة مواردها المادية، البشرية والمالية خلال فترة زمنية معينة، وفقا للأهداف والمعايير المحددة مسبقا، وتحديد الانحرافات وأسبابها، ومنه معرفة نقاط قوتها وضعفها.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء

تتمثل أهمية تقييم الأداء في:³

- التأكيد على كفاءة تخصيص واستخدام الموارد الإنتاجية على النحو الأمثل؛
 - ترتبط أهمية تقييم الأداء ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات سواء على المستوى القومي أو المستوى القطاعي أو مستوى المنشأة؛
 - يساعد تقييم الأداء على التحقق من أداء الوحدات الاقتصادية لوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة؛
 - الكشف عن الانحرافات المختلفة سواء كانت كمية، نوعية، قيمية، زمنية وفنية التي يمكن أن تحدث في مجال التنفيذ العملي للمشروعات الاستثمارية؛
 - يساعد تقييم الأداء على توفير الدقة في متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية؛
 - يؤدي تقييم الأداء إلى التوجه السليم للعاملين في أداء أعمالهم؛
 - يستهدف تقييم الأداء التأكد من التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع.
- وتكمن أيضا أهمية تقييم الأداء في:⁴

¹ عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار الحدياء للطباعة والنشر، العراق، 2006، ص 376.

² كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الإداري، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص 250.

³ سعاد قاسم هاشم، محمد حسين محمود، تقييم كفاءة أداء قطاع الصناعة التحويلية العام في العراق للمدة (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 05، 2014، ص 08.

⁴ رامي محمد أبو وادي، دراسة هيكل وأداء الصناعة المصرفية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2015، ص 88.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

- يعطي تقييم الأداء قياساً لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، حيث يعتبر النجاح مقياساً مركباً يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار؛
 - يظهر تقييم الأداء مدى مساهمة المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف؛
 - يقدم تقييم الأداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؛
 - يساعد تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين المؤسسات المختلفة ضمن نفس الصناعة، ما يؤدي إلى تحسين أدائها؛
- يحقق تقييم الأداء درجة من الموازنة بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية.

ثالثاً: مراحل عملية تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء تتم عبر مراحل هي:¹

- 1- **تحديد الأداء المطلوب قياسه:** في هذه المرحلة يتم التعرف على طبيعة النشاط والعمليات والأهداف المراد تحقيقها، وأيضاً يتم دراسة الظروف المحيطة، القوانين، الأنظمة والموارد التي تحكم عمل المؤسسة.
- 2- **وضع معايير الأداء:** في هذه المرحلة يتم اختيار عدد من المعايير التي تصلح للقياس والمقارنة، سواء كانت معايير كمية، نوعية، أو سلوكية، حيث أن هذه المعايير لا تمثل المستوى الأمثل للأداء، وإنما هو أفضل في وقت معين وظروف معينة، لذا يجب أن تكون هذه المعايير مرنة وفقاً لمتطلبات التقييم والظروف المتغيرة.
- 3- **قياس الأداء الفعلي:** هو قياس المتحقق من العمليات والنشاط المراد تقييمه، سواء أثناء النشاط أو بعده، ويجب أن تكون وحدة القياس نفسها للأداء الفعلي والمعايير المحددة له، كما يتطلب الأمر إجراء عمليات القياس في أوقات معينة منتظمة.
- 4- **مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط:** من خلال عملية المقارنة يمكن الوصول إلى الانحرافات الحاصلة في الأداء، وقد تكون سلبية إذا وجد نقص عن المخطط، أو إيجابية إذا كان هناك زيادة عن المخطط.
- 5- **تحديد الانحرافات وتحليل أسبابها:** بعد إجراء المقارنات وتحديد الانحرافات يتم تحليل الأسباب التي ترجع إلى عدم واقعية الخطة أو ضعف كفاءة التنفيذ أو أسباب خارج المؤسسة، أو بسبب أو نتيجة أسباب أخرى.

¹ جواد كاظم شحاتة، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

6- إجراء التصحيحات: إن التقييم عملية إيجابية تعطي الأهمية الأكبر لتشخيص المشاكل والانحرافات وتهدف إلى اقتراح الحلول والتدابير، التي تمثل التغذية العكسية واتخاذ الإجراءات التصحيحية التي قد تتطلب تعديل الخطة.

المطلب الثالث: أنواع تقييم الأداء

هناك أربعة أنواع لتقييم الأداء:¹

أولاً: تقييم الأداء المخطط

وهذا النوع من التقييم يقصد به تقييم المؤسسة لمدى وصولها للأهداف المخطط لها، من خلال مقارنتها لسياساتها ومؤشراتها المخططة مع المؤشرات الفعلية، ومن خلال هذه المقارنات يتبين للمؤسسة مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة، وكذلك الكشف عن الانحرافات التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير الأسباب ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لذلك، دون إهمال البيئة والظروف التي وضعت فيها المؤسسة خططها ونشير إلى أن هذا التقييم يكون في فترات زمنية دورية: شهرية، فصلية، سنوية أو متوسطة المدى من 03 إلى 05 سنوات.

ثانياً: تقييم الأداء الفعلي

في هذا النوع من التقييم تقوم المؤسسة بتقييم كفاءة مواردها المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية، من خلال مقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الآخر، من أجل الكشف عن الاختلافات الحاصلة، وتأشير مستوى توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا ما يتطلب من المؤسسة تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية، ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون مثلاً عبر فصول السنة المذكورة، وفي ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمد عليها في المؤسسة، وهنا يقتضي الأمر مراجعة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة.

ثالثاً: تقييم الأداء المعياري

حيث تقوم المؤسسة بمقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية، وهناك نوعين من المقارنة، النوع الأول هو مقارنة النتائج التي حققتها المؤسسة لمختلف فعاليتها، مثل الإنتاج، المبيعات، الأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية، وضعت لتكون مقياساً للحكم فيها إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا، والأرقام المذكورة توضع في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرة الإنتاجية للوحدة والوحدات المتشابهة في الداخل

¹ مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية: 388 معياراً لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 43-45.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

والخارج. أما النوع الثاني للمقارنة فيكون عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية، مثل نسب السيولة، عائد الاستثمار، إنتاجية الأجر، معدل البيع... الخ.

رابعاً: تقييم الأداء الكلي (الشامل)

هذا النوع من التقييم يشمل كل جوانب نشاط المؤسسة واستخدام جميع المؤشرات المخططة، الفعلية والمعيارية في عملية التقييم، والتميز بين أهمية نشاط وآخر عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة ككل، والوزن يشير إلى مستوى الأرجحية حالياً على بقية الفعاليات، وباستخدام النتائج ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء المؤسسة.

المبحث الثاني: مقاييس ومؤشرات تقييم الأداء

يعتبر تقييم أداء المؤسسة الخطوة الأساسية الأولى لأي عملية تحسين إذا أرادت المؤسسة تحقيق نتائج ملموسة بشكل مستمر، ومن أجل قياس مستوى الأداء الذي حققته المؤسسة خلال فترة زمنية معينة يجب عليها الاعتماد على مجموعة من المقاييس والمؤشرات، والتي تنقسم بين مؤشرات الأداء التقليدية ومؤشرات الأداء الحديثة.

المطلب الأول: مقاييس الأداء وخصائصها

مقاييس الأداء عبارة عن مجموعة من القيم تقيس مدى وصول المؤسسة لأهدافها الموضوعية.

أولاً: أنواع مقاييس الأداء

هناك خمسة أنواع لمقاييس الأداء تتمثل في:¹

1- **مقاييس المدخلات (Input Measures):** تستخدم لفهم الموارد البشرية والمالية التي تستخدم لغرض الوصول إلى المخرجات والنتائج المطلوبة.

2- **مقاييس العمليات (Process Measures):** تستخدم هذه المقاييس لفهم الخطوات المباشرة في إنتاج المنتج، ففي مجال التدريب مثلاً يمكن أن يكون مقياس العملية هو عدد الدورات التدريبية المنجزة حسب الجدول الموضوع لها.

3- **مقاييس المحصلات (Outcome Measures):** تستخدم هذه المقاييس لتقييم النتائج المتوقعة أو المرغوبة أو الفعلية، وفي بعض الحالات يكون من الصعب بناء علاقة سببية مباشرة بين مخرجات النشاط ونتائجه المقصودة.

¹ معتمد صالح عطا الله، مرجع سابق، ص 58.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

4- مقاييس التأثير (Impact Measures): تستخدم هذه المقاييس لقياس الآثار المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ عن تحقيق غايات المؤسسة.

وعند اعتماد المؤسسة على مقاييس تقييم الأداء يجب عليها مراعاة بعض الخصائص وهي:¹

- ضرورة تناغم مقاييس الأداء استراتيجيا مع غايات المؤسسة و أهدافها؛
- يجب أن تتضمن خليطا من المقاييس المالية و غير المالية؛
- ينبغي أن يتضمن نظام قياس الأداء تلك المقاييس التي تسهل مهمة المؤسسة في تقييم فاعليتها إلى جانب كفاءتها؛
- تكاملية المقاييس المستخدمة و عدم تضاربها و تناقضها؛
- تؤثر مدى كفاءة استغلال المؤسسة لمواردها باتجاه توليد المخرجات؛
- يجب أن تتسم بقدر معين من المرونة لإمكانية إجراء التعديلات الضرورية عليها عند اقتضاء الحاجة؛
- يجب أن تحفز مقاييس الأداء الأفراد العاملين على مساعدة المؤسسة لتحقيق أهدافها الطويلة الأجل و قصيرة الأجل؛

- يفترض أن تكون المعلومات اللازمة للمقاييس المختارة متيسرة و في الوقت المناسب، و أن تكون تكلفتها مناسبة مما يسمح بالحصول عليها؛
- في حالة عدم تساوي مقاييس الأداء من حيث الأهمية يفترض تحديد الأهمية النسبية و الوزن الخاص بكل مقياس على نحو مختلف، إذ يعكس الوزن العلاقة بين الأداء المراد قياسه و بين أهداف المؤسسة التي يساهم فيها؛
- يفترض أن تكون المعلومات التي توفرها المقاييس قابلة للتكامل و الربط أيضا للتجربة إذ تجعل هذه المرونة تلك المعلومات مفيدة عند مستويات المؤسسة المختلفة.

ثانيا: الخصائص النوعية لمؤشرات الأداء (خصائص المؤشر الجيد)

- لقد حدد بيار فوايي (Pierre Voyer) أربع خصائص يجب توفرها في المؤشرات حتى تكون فعالة وهي:
- درجة الملائمة، الدقة في التصميم، القدرة على التقييم والسهولة في الاستخدام، وسنحاول توضيحها فيما يلي:²
- 1- **الملائمة:** يجب على مؤشر الأداء أن يلائم طبيعة المجال الذي يسعى لقياسه وأن يعبر على هدف تسعى المؤسسة لتحقيقه وأن يستجيب لحاجات التقييم وأن يكون له معنى بالنسبة لمستخدميه. فالمؤسسة يجب عليها أن

¹ حسين البياتي، المعايير المعتمدة في إقامة وإدارة المستشفيات (وجهة نظر معاصرة)، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص ص 110-112.

² Pierre Voyer, *Tableaux de bord de gestion et indicateurs de performance*, 2^{ème} édition, Presses de l'université du Québec, Québec, 1999, p p 68-71 .

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

تعطي القيمة القصوى للمؤشرات التي تختارها من خلال ربطها بالمراجع والدلالات الأكثر ملائمة (الأهداف، القرارات، قيم المقارنة... الخ)

2- الدقة في التصميم: يجب أن تصاغ المؤشرات بطريقة جيدة، وأن تكون معالمها محددة بدقة، ويجب أن تكون المؤشرات أيضا مصاغة بطريقة جيدة وأن تكون معالمها محددة بدقة، وينبغي أيضا أن تكون المؤشرات حساسة بما يكفي للكشف عن أي انحراف في الأهداف المحددة ومتجانسة نسبيا في الزمان والمكان للسماح بإجراء عملية المقارنة والتقييم.

3 - القدرة على التقييم: يجب أن تكون للمؤشر القدرة على تقييم الأداء بشكل فعال من خلال عرض المعلومات بطريقة متكاملة وصفية أو كمية، تفيد المستخدمين بما يضمن اتخاذ القرار السليم، فعلى المؤسسة أن تتوفر لها القدرة المعلوماتية اللازمة التي تسمح لها بإنتاج المؤشرات التي تحتاجها، من خلال أساليب المعالجة الدقيقة التي توفر بيانات ومعلومات ذات جودة في الوقت المناسب، فقدره المؤشر على التقييم ترتبط بنوعية البيانات والمعلومات الموفرة.

4- السهولة في الاستخدام: وتتمثل في الإمكانية العملية والمعرفية لاستخدام المؤشر بشكل صحيح وبسهولة، حيث يجب أن تكون المؤشرات معروضة بطريقة بعيدة عن التعقيد تمكن المستخدمين من فهمها ببساطة. وتستوجب السهولة في الاستخدام ضرورة توفر الشروط التالية:

- **إمكانية البلوغ:** سهولة الحصول على المؤشر واستعماله، ويجب أن يتميز بالبساطة ليسهل استخدامه من طرف كل أفراد المؤسسة؛
- **الوضوح:** أن يكون فهم المؤشر بنفس الطريقة من طرف كل الأفراد داخل المؤسسة، وأن يكون تفسيره عام ومشارك؛
- **التمثيل:** يجب أن يكون المؤشر ممثل بصورة واضحة يسهل تفسيره من قبل المستخدمين، من خلال اختيار الشكل المناسب للتمثيل (جدول، رسم بياني، رسم تخطيطي).

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء التقليدية

يعتبر التحليل المالي أسلوب رئيسي من الأساليب المعتمدة في عملية تقييم الأداء من خلال تحويل البيانات الواردة في القوائم المالية وغيرها من المعلومات الأخرى إلى معلومات ذات معنى وفائد، يمكن للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار المناسب.

أولاً: تعريف التحليل المالي

التحليل المالي عبارة عن مجموع العمليات التي تقوم بالدراسة والفهم والتحليل للمعلومات والبيانات المالية الواردة في قوائم الشركة والمتاحة بقوائمها المالية، ثم تحليل وتفسير تلك البيانات للإفادة منها بالحكم على مركز الشركة ماليا وإنشاء المعلومات التي تساعد عملية اتخاذ القرار، وكشف الانحرافات والتنبؤ بمستقبل الشركة والأحداث الممكن حدوثها.¹

ثانياً: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في:²

- يعتبر التحليل المالي أداة من الأدوات التخطيطية ، فهو يساعد في التوقع بمستقبل الشركة، ويساعد الإدارة على رسم الأهداف؛
- يعتبر أداة من الأدوات الرقابية الفاعلة ويساهم بتمكين إدارة الشركة من تصحيح الانحرافات عند حدوثها؛
- يساهم بتقييم جدوى إقامة مشاريع من ناحية اقتصادية والعمل على التقييم لمستويات أداء الشركة؛
- يعد أداة من الأدوات التي تساهم في اتخاذ قرارات مصيرية بشأن عمليات اندماج الشركة وتوسعها.

ثالثاً: معايير التحليل المالي

إن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها، لذلك عند إجراء التحليل لا بد من توفر مجموعة من المعايير والتي تتلخص فيما يلي:³

أ- **المعايير التاريخية:** تستمد هذه المعايير من أداء المؤسسة في الماضي، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية والكشف عن مواطن الضعف في المؤسسة، لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها قياساً بتلك السنوات أو بسنة واحدة منها أو بسنة الأساس أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 300.

² وليد الحياي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 21.

³ شعبان محمد لولو، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 30.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

ب- **المعايير القطاعية:** هي معايير للأداء مستمدة من القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع حيث يجمع بينهما خصائص مشتركة نابعة عن طبيعة أنشطتها وتشكيلة المنتجات التي تقدمها.

ج- **المعايير المستهدفة:** هي معايير تعمل إدارة المؤسسة على بلوغها من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها وموازناتها، ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها انحرافاً عن الأداء المطلوب ولا بد من تشخيص مسبباته ومعالجتها وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي عندما تكون المؤسسة مبتعدة عنها وتتحرك للوصول إليها.

د- **المعايير المطلقة:** تعبر المعايير المطلقة عن المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل التحليل المالي التي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة قد يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنتشر تدريجياً وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة.

يتضح مما سبق أن عملية اختيار المعيار محكومة بالهدف المحدد لعملية التحليل وبالجهة التي تقوم به حيث أن لكل طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة اهتمامات خاصة تختلف عن الآخرين.

رابعاً: أساليب التحليل المالي

إن نجاح المحلل في تحقيق أهدافه يتوقف على مهاراته في اختيار الأساليب التي يتوجب عليه استخدامها في تنفيذ عملية التحليل، وتتعدد أساليب التحليل ويستطيع المحلل اختيار أسلوب التحليل الملائم حسب الغرض من التحليل، ومن أهم أساليب التحليل المالي ما يلي:¹

1- التحليل العمودي (الرأسي): يقصد بهذا لتحليل قائمة مالية واحدة، وإجراء التحليل عليها عمودياً، أي دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ محدد، أي يتضمن نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في نفس القوائم للوصول إلى دلالة ذات معنى، ففي الميزانية العمومية يأخذ التحليل المالي عدة أشكال، ففي جانب الأصول يتم حساب نسبة أي بند إلى رقم إجمالي المطلوبات، حقوق الملكية، وذلك للتوصل إلى دلالة ذات معنى، أما في قائمة الدخل فتتم حساب نسبة أي عنصر من عناصر قائمة الدخل إلى رقم صافي المبيعات وذلك للوصول إلى دلالة ذات معنى، وتتمثل أهم فوائد التحليل فيما يلي:

- تركيزه على الفترة المالية موضوع البحث؛

¹ عمار نصر الدين محمد شيت الحطاب، أثر التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت الصناعية للتنبؤ بالتعثر المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014، ص ص 22-23.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

- في حالة التحليل العمودي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية عبر الزمن، ودراسة مسببات هذا التبدل وآثاره، مع بيان فيما كانت هذه التبدلات صغيرة أم كبيرة.

- سهولة مقارنة نتائج التحليل العمودي لمنشأة ما مع منشآت مقارنة في الاختصاص، أو لمعدل أداء القطاع الذي القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة؛ وهناك قصور في هذا الأسلوب وهو اقتصاره على فترة مالية واحدة وقائمة مالية واحدة، مما لا يعطي بالضرورة الهدف المطلوب للمحلل.

2- التحليل الأفقي (الاتجاهات): هو تقويم، تحليل، تقصي ومتابعة عنصر واحد بمفرده على مدار عدة فترات زمنية متتالية، لتحديد اتجاه ذلك العنصر وتحديد التغير الحاصل في قيمة ذلك العنصر بالزيادة أو النقصان على مرور الزمن.

ويتصف هذا النوع بالديناميكية، لأنه يبين التغيرات التي تمت عبر الزمن، عكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.

3- التحليل بالنسب المالية: تعرف النسب المالية بأنها علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج، أو واحد من كليهما.¹

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال، وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية، السيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

ولقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة، التي يستخدمها المحللون الماليون في مجالات التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات، وإن تحليل النسب يعبر عن العلاقة بين العناصر المحددة لبيانات القوائم المالية، والنسبة تعبر عن العلاقة الرياضية بين عدد وآخر، ويتم التعبير عن هذه العلاقة كنسبة مئوية، أو معدل.

وتنقسم النسب المالية إلى خمسة مجموعات رئيسية: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب التمويل، نسب الربحية، نسب السوق.

1) نسب السيولة: تقيس هذه النسب الملاءة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية القصيرة الأجل، والملاءة المالية للمنشأة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات المنشأة المتداولة ويمكن لهذه المنشأة من تحويل هذه الموجودات إلى نقد في فترة زمنية

¹ Jacque Teulie, *analyse financière de l'entreprise*, édition Chotard et Associes, Paris,1989, p29.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة. إن عدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة يعني احتمال الخطر التمويلي، ومنه تدهور ترتيبها الائتماني.¹

(2) نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن.²

(3) نسب التمويل: تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل نشاطها، ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة الربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم الفوائد القروض في وعاء الضريبة على الدخل، غير أنه من ناحية أخرى توجد مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في التمويل أنشطة المؤسسة، تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة، من ناحية فهي تهم الملاك، حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب قلقاً للملاك نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في آجالها المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه.³

(4) نسب الربحية: تستخدم لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الصعوبات التي تعترضها نتيجة انخفاض السعر السوقي للمنتج أو ارتفاعه، أو انخفاض كمية المبيعات، وتستخدم أيضاً لبيان قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.⁴

ومن أهم النسب نذكر:

أ- **العائد على الأصول (ROA):** يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الربح باستخدام الموارد المتاحة، أي يقيس الربح عن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة، وبالتالي فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمؤسسة.¹

¹ زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 63، 2007، ص 114.

² أرشد عبد الأمير جاسم، رضا صاحب أبو حمد، استقرار المركز المالي لمعمل إسمنت الكوفة الجديد للفترة من 2005-2009 بالاعتماد على التحليل المالي للفترة 1996-2004 دراسة تطبيقية تنبؤية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 04، العدد 21، 2008، ص 54.

³ عاطف وليم اندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 129.

⁴ البديري حسين جميل، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوارث للنشر والطباعة، الأردن، 2003، ص 286.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

ويتم حسابه باستخدام العلاقة التالية: **العائد على الأصول = صافي الدخل / مجموع أصول المؤسسة.**

ب- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** أعتبر معدل العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا العائد منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.²

يمثل نسبة العائد على الأموال المستثمرة من قبل أصحاب الأسهم، حيث يعبر عن الربحية المحققة لكل دينار من حقوق الملكية.

ويحسب بالعلاقة التالية: **العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية**

ومن خلال تحليل هذه العلاقة نلاحظ أنه كلما ارتفعت نسبة هذا العائد كلما زادت نسبة الربح التي يحققها الملاك والمساهمين، وترتفع هذه النسبة نتيجة ارتفاع صافي الدخل بعد الضريبة (النتيجة الصافية)، لأن حقوق الملكية أو الأموال الخاصة لا تتأثر بعملية شراء الأسهم والتي تعتبر ممول بالديون من وجهة نظر المستثمر، ومن صالح المؤسسة إصدار أسهم بمقدار الحاجة إلى التمويل فقط، لأن زيادة حقوق الملكية أكثر من اللازم يفقدها استقلاليتها من ناحية ويقلل من أرباحها من ناحية أخرى.³

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا المقياس في مجموعتين من النسب، مجموعة متعلقة بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

1- مؤشرات العائد والربحية: يمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات العائد والربحية من خلال نظام متكامل يعرف بنظام (Dupont)، حيث يوضح مقياس العائد على الأصول (الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الصول) كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

¹ عز الدين مصطفى الكور، اثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد2، 2011، ص 05.

² محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية (دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000)، مجلة الباحث، العدد 03، 2005، ص 90.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 220.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

- 2- **معدل العائد على الأصول:** يعبر عن العلاقة بين الأصول والأرباح المحققة من استخدام هذه الأصول، حيث يقيس العائد لكل دينار مستثمر من الأصول، ويتحدد معدل العائد على الأصول بمؤشرين:
- **هامش الربح:** يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل صافي}}{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية}}$$

- **منفعة الأصول:** ويسمى معدل دوران الأصول، حيث يدل على الاستغلال الأفضل للأصول، وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ومنه فإن **معدل العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول**

- وبهدف تسهيل عملية تحليل معدل العائد على حقوق الملكية والتوصل إلى أسباب تلك التغيرات، يقترح نموذج (Dupont) الشكل التالي للمعدل والذي يفصله إلى جداء ثلاثة متغيرات مختلفة تتمثل فيما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

معدل العائد على حقوق الملكية = نسبة الهامش على صافي الربح × معدل دوران الأصول × معدل الرفع المالي

- وبالتالي فإن نموذج (Dupont) يفسر التغير في معدل العائد على حقوق الملكية بالتغير في كل وبعض المتغيرات الثلاث التالية:

- **نسبة الهامش على صافي الربح:** والتي تقيس مقدار الأرباح الصافية المترتبة عن كل دينار واحد من المبيعات والتي تعكس مقدار قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف المنتجات المباعة؛
- **معدل دوران الأصول:** والذي يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الأصول الخاصة بالمؤسسة في خلق المبيعات وبالتالي فهو يوضح كفاءة المنظمة في استغلال الأصول الخاصة بها؛
- **معدل الرفع المالي:** والذي يقيس نسبة الأصول إلى حقوق الملكية أي مقدار مساهمة حقوق الملكية في تمويل الأصول وبالتالي مقدار اعتماد المؤسسة على القروض في تمويل أصولها، إذا فمعدل الرفع المالي يسمح بتوضيح مدى نجاح إدارة المؤسسة في اختيار مزيج رأس المال المناسب والذي يسمح بتحقيق أكبر عائد بالنسبة لحقوق الملكية.¹

¹ محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004/2014)، مرجع سابق، ص ص 64-65.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

ج- **معدل العائد على الاستثمار ROI**: يقدم هذا المؤشر في شكل نسبة محاسبية، باعتبار أنه يتم الحصول على مكوناته من الكشوف المحاسبية، ليتم تشكيل علاقة بين الأموال المستثمرة والنتيجة المصاحبة لها، بحيث يمكن من خلالها معرفة معدل العائد الناجم عن تلك الأموال المستثمرة¹.

ويحسب بالعلاقة التالية: **معدل العائد على الاستثمار ROI = النتيجة الصافية / رأس المال**

يسمح تحليل هذه النسبة بمعرفة ثلاث تأثيرات أساسية: تسيير الهوامش، تسيير الأصول خاصة معرفة معدل دوران الأصول المتداولة، وأخيرا الأثر الخاص بالمبيعات المرتبط بالسوق.

وترجع أهمية هذا المؤشر إلى:²

-أخذه في الحسبان للأداء الكلي للمؤسسة، يضاف إلى ذلك اعتباره أداة تؤدي لتوافق اتساق أهداف المؤسسة وأهداف الأفراد؛

-يقدم معلومات تخص مردودية الأصول الموجودة بالمؤسسة، والاستثمارات الجديدة؛

-يسمح بالمقارنة بين مراكز المسؤولية فيما بينها داخل المؤسسة، وبين المؤسسة والمؤسسات المنافسة لها أو بينها وبين فرص استثمارية أخرى.

(5) نسب السوق: تسمى أيضا بنسب الاستثمار ونسب الأسهم، يلجأ إليها المستثمرون في الأسواق المالية والمتعاملون فيها، حتى يتسنى لهم المفاضلة بين خيارات الاستثمار المتاحة والتعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم في السوق المالي.³

خامسا: أهم الانتقادات الموجهة لمقاييس الأداء المالية التقليدية

إن مقاييس الأداء المالية التقليدية لا تتماشى مع متطلبات البيئة التنافسية الجديدة، وهذا يتطلب ضرورة تطوير النظم المحاسبية داخل المؤسسات، فلا يجب أن تقتصر مخرجاتها على تقديم مقاييس مالية فقط، بل يجب أن يمتد نطاق المخرجات ليشمل توليد مقاييس غير مالية، وبالتالي لا بد من وجود مقاييس غير مالية إلى

¹ جون نورغارد، فاليري ريبيلين هيل، مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول ، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 25، 2000، ص 1.

² A. Nabet , **Les systèmes de gestion par la valeur : une analyse de leur impact sur les logiques de contrôle de deux groupes français**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Non publier, Université Paris 09 dauphine, 2001, P 88.

³ مؤيد راضي خنفر وعسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 146.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

جانِب المقاييس المالية لقياس أداء المؤسسات في الأجل الطويل، بحيث يجب أن تهتم هذه المقاييس بقياس مسببات الأداء ومحركاته، إلى جانب الأداء قصير الأجل. ومن أهم الانتقادات نذكر:¹

- مقاييس تركز على قياس نتائج الأداء في الفترة قصيرة الأجل، مع العلم أن معظم القرارات المالية والإدارية ذات تأثير متوسط وطويل الأجل؛

- إن القيمة المالية للأصول غير الملموسة للمؤسسة مثل: تكاليف البحث والتطوير، الموارد البشرية، رضا العملاء مستوى الجودة، سلوك المنافسين، وكفاءة عملية التشغيل الداخلي، متجاهلة من قبل مقاييس الأداء التقليدية، إضافة لعدم توفيرها للمعلومات التي تحتاجها الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية؛

- لا تعكس الوضع التنافسي للمؤسسة، فالمنافسة تشد، تتسع وتنطلق، فلم تعد مقتصرة على البيئة المحلية بل تمتد إلى البيئة العالمية، وبالتالي ضرورة اشمال مقاييس الأداء الحديثة على مقاييس جديدة لقياس الموقف التنافسي للمؤسسة؛

- لا تركز على الأسباب فهي تهتم بالنتائج فقط، هذا ما يؤثر على الدور الرقابي لنظم قياس وتقويم الأداء، فقد أصبحت تلك المقاييس مضلة في الحكم على مدى التحسن والتطور المستمر في أداء المؤسسة.

انطلاقاً من الانتقادات السابقة فإنه عند استخدام النسب المالية يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:²

- درجة المنافسة الموجودة في إنتاج السلعة، حيث أن احتكار المؤسسة للسلعة يؤدي إلى تحقيق أرباح كبيرة، وهذا طبعاً لا يعكس كفاءة المؤسسة؛

- درجة حرية الإدارة في تحديد أسعار البيع، فقد تفشل الإدارة في تحقيق الأرباح لا يرجع ذلك إلى العجز وإنما بسبب تحديد الأسعار بواسطة سلطات خارج المؤسسة، وعكس ذلك فقد تحقق المؤسسة أرباح كبيرة نتيجة للسبب السابق.

المطلب الثالث: مقاييس تقييم الأداء الحديثة

في العقد الأخير من القرن الماضي ونتيجة التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة التصنيع الحديثة مثل: إدارة الجودة الشاملة (TQM) والوقت المحدد (JIT)، هذا إلى جانب عدم كفاية المقاييس المالية التقليدية للوفاء باحتياجات البيئة الحديثة للتصنيع، وبالتالي عدم ملائمتها لشروط النظام الفعال لقياس الأداء، كل ذلك أدى إلى ضرورة إيجاد مقاييس أكثر موضوعية وتنوع لقياس الأداء.

¹ جميل حسن النجار، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) على تعزيز المركز التنافسي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية على قطاع المؤسسات المالية العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 29، شباط 2013، ص ص 07، 08.

² علي السلمي، المدخل المتكامل لتقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية، مجلة الإدارة، المجلد 05، (متوفر لدى قاعدة بيانات دار المنظومة)، ص 37.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

أولاً: السمات الرئيسية لبيئة التصنيع الحديثة

تتمثل أهم السمات في:

- زيادة حدة المنافسة على المستويين المحلي والدولي، نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية والدولية، واندماج المؤسسات في كيانات كبيرة؛
- ظهور تغيرات وتحولات جذرية في أهداف المؤسسات للمحافظة على بقائها وسط ظروف المنافسة، حيث أصبح هدفها الأساسي هو الاحتفاظ بالعميل وكسب ولاءه؛
- حدوث تغيرات جذرية في نظم فلسفة الإدارة، مدخل اتخاذ القرارات وأساليب الإنتاج والتي ترتب عليها تطبيق فلسفات إدارية حديثة، نظم الإنتاج المرنة، الجودة الشاملة، سياسة التحسين المستمر وتحول الاهتمام برقابة الجودة من الفحص إلى التصميم.

إن التغيرات السابقة في بيئة التصنيع الحديثة تطلب ضرورة إيجاد مقاييس بديلة للأداء تفي باحتياجات تلك البيئة تستخدم إلى جانب المقاييس التقليدية للأداء بما يعمل على قياس تحقيق الأهداف المالية قصيرة الأجل والتنبؤ بالمشاكل التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، والتأهب لمعالجتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة على المدى الطويل.

وقد انقسمت الدراسات في السنوات القليلة الماضية إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: تطوير مقاييس الأداء المالية التقليدية عن طريق تقديم مقاييس مالية حديثة، تتمثل في مقاييس القيمة الاقتصادية، مثل مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

الاتجاه الثاني: استخدام مقاييس الأداء غير المالية إلى جانب المقاييس المالية، وهي المقاييس التي تعطي معلومات عن الأداء في صورة غير مالية مثل الحصة السوقية، رضا العميل و تطوير منتجات جديدة.

ويرى مؤيدو مقاييس الأداء غير المالية أن تلك المقاييس تعد بمثابة مؤشرات قائدة تعمل على تحسين الأداء في الأجل الطويل، والتركيز عليها على أنها مؤشرات الأداء الحالي والمستقبلي.

ويمكن القول أن استخدام المقاييس غير المالية لا يمكن أن يحل محل المقاييس المالية أو الاستغناء عنها ولكن يمكن استخدامها معاً.¹

¹ دينا علي عبد الحميد، محددات استخدام المقاييس الحديثة للأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية، 2012، ص ص 02-04.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

نظرا للانتقادات الموجهة لطرق تقييم الأداء التقليدية، ونظرا للتطور السريع للتكنولوجيا، أصبح من غير الممكن الاعتماد على المقاييس التقليدية، هذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من المقاييس الحديثة، والمتمثلة في المقاييس المالية والمقاييس غير المالية، وسنحاول ذكر أهمها فيما يلي

ثانيا: مقاييس تقييم الأداء المالية الحديثة

من أهم مقاييس تقييم الأداء المالية الحديثة نذكر:

(1) مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة: إن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة هو معيار مهم لأنه يعكس أهمية المؤسسة ودورها في الاقتصاد الوطني، كما يعد من أهم معايير تقييم المؤسسات، وتعرف القيمة المضافة بأنها الفرق بين قيمة المبيعات الكلية وقيم شراء المدخلات من المؤسسات الأخرى، إذ تمثل هنا حصة عوامل الإنتاج من الدخل الباقي والموزع كأجور، أرباح، إيجارات وفوائد.¹

يمكن التمييز بين نوعين من القيمة المضافة هما:²

أ- **القيمة المضافة الإجمالية:** وتمثل الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية.

ب- **القيمة المضافة الصافية:** تمثل القيمة المضافة الإجمالية بعد استبعاد الاندثارات منها.

(2) مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA): تحسب القيمة السوقية المضافة بطريقتين هما:

أ- **طريقة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية:** إن القيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، حيث أن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة، أي العوائد المتوقع تحقيقها فيما لو تمت عملية الاستثمار في نشاط آخر يتساوى بدرجة الخطر ومن هنا ظهرت الطريقة الثانية.

ب- **طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) المستقبلية للمؤسسة:** حسب هذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) للمؤسسة والمتوقعة خلال عمرها الإنتاجي، هي خصم للتدفق النقدي الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة خلال فترة من الزمن، أي أن القيمة السوقية هي عبارة عن القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة.

¹ عبد الغفور حسن كنعان المعماري، حافظ جاسم عرب المولى، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (2002-2007) دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 32، العدد 99، 2010، ص 06.

² ثائر محمود رشيد العاني، علي وهيب عبد الله، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لشركة ديالي العامة للصناعات الكهربائية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 75، 2014، ص 246.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

ونشير إلى أنه توجد بعض العوامل التي تؤثر في القيمة السوقية المضافة تتمثل في:

- **قيمة هامش الربح:** وهي الحد الأدنى من هامش الربح اللازم لزيادة حقوق المساهمين، فكلما قل الحد الأدنى لهامش الربح اللازم لتحقيق زيادة في حقوق الملكية كلما زادت القيمة السوقية المضافة.
- **كثافة رأس المال المستثمر:** تعبر عن مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات أو المبيعات، فكلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات كلما زادت القيمة السوقية المضافة نظرا لانخفاض كلفة تمويل رأس المال.
- **معدلات النمو:** تمثل العلاقة بين النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر في المؤسسة، حيث يجب أن يكون النمو في الإيرادات والنمو في الأرباح التشغيلية أكبر من تكلفة رأس المال المستثمر كي تكون القيمة السوقية المضافة (MVA) موجبة.¹

(3) نموذج مغلفات البيانات (DEA): يستخدم نموذج مغلفات البيانات في قياس الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة وهو أسلوب رياضي يعمل على حساب الكفاءة النسبية لاتخاذ القرار في الحالة التي تتعدد فيها عناصر المدخلات والمخرجات، ويعتمد هذا النموذج على مقاييس رياضية متعددة بهدف قياس الكفاءة، وفقا لنقاط أو حدود كفاءة محددة مسبقا، وتتنحصر مزايا هذا النموذج في قدرته على إجراء عملية تقويم منظمة متعددة المعايير والمقاييس، ومن ثم وضع التصور الأفضل لتلك النظم.²

ثالثا: المقاييس غير المالية الحديثة لتقييم الأداء

من أهم المقاييس غير المالية الحديثة لتقييم الأداء نذكر:

(1) بطاقة الأداء المتوازن: ظهرت بطاقة الأداء المتوازن بأمرىكا الشمالية على يد المستشارين سنة 1990، بعد دراسة شملت 12 مؤسسة في كل من كندا والولايات المتحدة، من أجل تقييم أدائها لمدة سنة كاملة، حيث لاحظ الباحثان أن المسيرين لا يفضلون أسلوبا معينا في التقييم على حساب الآخر، بل يبحثون عن تقديم يوازن بين التقييم المالي والتقييم العملي، وهذا ما أوجد مؤشر أداء شامل يعطي للمسيرين نظرة سريعة وكاملة حول نشاط المؤسسة.

¹ موسى هارون النوافلة، المقاييس الحديثة لتقييم أداء شركات الأعمال - القيمة السوقية المضافة (MVA)، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد 15، العدد 01، يونيو 2011، ص 97.
² جميل حسن النجار، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

إن ظهور بطاقة الأداء المتوازن يرجع لسببين هما:

- الافتقار إلى نموذج شامل يجمع بين المقاييس المالية وغير المالية بصورة مترابطة ومتوازنة ويأخذ في الاعتبار جميع عوامل النجاح الهامة؛

- التحول إلى الاعتماد على الأصول غير الملموسة في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة، فالمؤسسات سابقا وحتى القرن العشرين كانت تحقق مزايا تنافسية من استثمار وإدارة أصولها المادية، ولكن مع نهاية القرن العشرين أصبحت الأصول غير الملموسة مثل رأس المال الفكري هي المصدر الأساسي لتحقيق ذلك.¹

أ- تعريف بطاقة الأداء المتوازن: تتعد تعريف بطاقة الأداء المتوازن ومن أهمها:

تعرف بطاقة الأداء المتوازن بأنها "مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم لمدراء الإدارة العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء المؤسسة"²

ويعرفها (Kaplan et Norton) بأنها "إطار عملي يستخدم كمدخل لتحسين الأداء الحالي والمستقبلي وذلك من خلال دراسة عدد من المقاييس ضمن أربعة محاور تتمثل في: المحور المالي، محور العملاء، محور العمليات الداخلية ومحور التعلم والنمو"³

ويعتبر نموذج بطاقة الأداء المتوازن نموذج مكمل لنموذج مغلفات البيانات (DEA)، ويظهر هذا في أربعة عوامل تتمثل في:⁴

- حصر المقاييس التي ستستخدم ضمن نموذج (BSC) في قياس الأداء والتي تعد أساسا معياريا ينطلق منه الحكم على أداء المؤسسة، فعملية صياغة هذه المقاييس من الأمور الصعبة، وقد تكون غامضة أحيانا، ولأن نموذج مغلفات البيانات (DEA) يقوم على أساس المقارنة النسبية، وبالتالي يصبح من الأفضل دمج مقاييس (BSC) مع مقاييس (DEA)؛

- نموذج (BSC) لا يتضمن نماذج رياضية ومن ثم يصعب إجراء مقارنات سواء كانت مقارنات عمودية داخل المؤسسة عبر سلسلة زمنية، أو مقارنات أفقية بين المؤسسات التي لها نفس النشاط؛

- تواجه الإدارة مشكلات معقدة وغير عادية أثناء تطبيق مقاييس (BSC) بسبب وجود مجموعة من المقاييس المعقدة والمتداخلة ضمن هذا النموذج، وهذه المشكلة تظهر بسبب تعدد معايير القياس وكثرة عددها، ففي

¹ Kaplan.R.S, Norton.D.P, **The Balance Scorecard (measures that drive performance)**, Harvard Business Review, January-February 1992, p p 87-89.

² وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 151.

³ Kaplan.R.S, Norton.D.P, op cit, p p 71-72.

⁴ جميل حسن النجار، مرجع سابق، ص ص 10-09.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

المؤسسات الكبيرة يتم تعقب مئات المقاييس وبالتالي فإن نموذج (BSC) يفتقر لوجود مؤشر شامل لتلخيص التداخل بين تلك المقاييس؛

- عدم وجود مقياس موحد يؤدي لزيادة درجة التعقيد، فمن خلال تطبيق نموذج (BSC) يمكن الحصول على مؤشرات رقمية ونسبية، هذه المؤشرات يمكن التعامل معها وإعادة معالجتها وفق نموذج (DEA).

ب- محاور بطاقة الأداء المتوازن: تتمثل محاور بطاقة الأداء المتوازن في:¹

- **المحور المالي:** يركز هذا المحور على الوفاء باحتياجات حاملي الأسهم، أي تحقيق ما يريد حاملي الأسهم، فهل تحقق المؤسسة عائد على الاستثمار مناسب، وهل تزيد من قيمة المؤسسة في السوق، مما يؤدي إلى زيادة ثروة حاملي الأسهم؟ وتقاس النتائج باستخدام المؤشرات الخاصة بأرباح المؤسسة والتدفقات النقدية والعائد على الاستثمارات وسعر السهم في السوق ونصيب السهم من الأرباح.

- **محور العميل:** إن المؤسسة تحتاج إلى أن توجه اهتمامها إلى تلبية احتياجات ورغبات عملائها لأن هؤلاء العملاء هم الذين يدفعون للمؤسسة لتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح وهذا المحور يمكن المؤسسة من وضع مؤشرات تعكس وضع العميل بالنسبة للمؤسسة مثل رضا العميل، درجة الولاء للمنظم، القدرة على الاحتفاظ بالعميل القدرة على اجتذاب العميل وربحية العميل.

- **محور العمليات الداخلية:** وهذا المحور يعمل على تحقيق أهداف كل من المحور المالي ومحور العميل لكل من العميل وحاملي الأسهم، وهو يشمل سلسلة القيمة للعمليات الداخلية للمؤسسة ككل، والتي تهدف إلى الوفاء بمتطلبات العميل الحالية والمستقبلية وتطوير وإيجاد الحلول اللازمة لتحقيق هذه الاحتياجات، وهي تتضمن مقاييس تحقيق ذلك مثل نسب المنتجات المعيبة وتكلفة فترة الضمان.

ج- **مؤشرات الأداء ضمن بطاقة الأداء المتوازن:** إن نموذج بطاقة الأداء المتوازن يبقي على مؤشرات الأداء المالية وهي مؤشرات الأداء المتباطئة، والتي تقرر عن الماضي، ولكن يلحق بها مؤشرات الأداء الرائدة، وهي مؤشرات تشغيلية تدفع الأداء للتحسين المستمر في المستقبل، وهي محركات للأداء الاستراتيجي المرغوب لرفع القدرات التنافسية للمؤسسة في المستقبل، وهذا ما يجعل نموذج بطاقة الأداء المتوازن متفوقا على غيره من أنظمة تقييم الأداء التقليدية.

ويمكن تصنيف مؤشرات الأداء في اطار بحوث نظم الرقابة الشاملة المستندة على نموذج قياس الأداء

المتوازن إلى نوعين هما:

¹ زينب أحمد عزيز حسين، نموذج استراتيجي متعدد الأبعاد لتقييم الأداء" اطار مقترح"، المؤتمر العربي الثاني في الإدارة القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 6 8- نوفمبر 2001، ص 276.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

- المؤشرات الشخصية: توصف على أنها وضعية، لأنها تصف حالة من حالات الطبيعة، وقد يختلف التقييم من شخص لآخر تبعا لمعتقدات وميول الشخص في الحكم على حالة الطبيعة.
- المقاييس الموضوعية: تتمثل في المقاييس التي تتوافر فيها ثلاثة صفات قابلة للتحقق وعدم التحيز وأمانة العرض، فإذا ما تم توزيع هذه المقاييس بين الأبعاد الإدارية لنموذج بطاقة الأداء المتوازن، فإن البعد المالي يميل في التقييم إلى مقاييس الأداء الموضوعية، أما بعد العمل يغلب عليه مقاييس الأداء الشخصية، في حين يشترك بعد عمليات التشغيل الداخلية وبعد التعلم والنمو في كلا النوعين من مقاييس الأداء.¹
- د- مميزات استخدام بطاقة الأداء المتوازن: تتميز بطاقة الأداء المتوازن عن المؤشرات التقليدية ب:²
- هي نظام للتسيير يترجم النوايا الاستراتيجية للمؤسسة إلى أهداف ملموسة، ويوازن بين المؤشرات الخارجية الخاصة بالمساهمين والعملاء والمؤشرات الداخلية الخاصة بالعمليات الأساسية، الإبداع وتطوير المؤهلات، وكذلك الموازنة بين مؤشرات الأداء السابق، أي مؤشرات الأداء السابق وبين المؤشرات التي تسمح بمتابعة الأداء المستقبلي، وأيضا بين المؤشرات الكمية التي تعكس النتائج والمؤشرات النوعية المحددة للأداء، حيث أن كل مؤشر عبارة عن حلقة في السلسلة السببية التي تنطلق من التعلم والإبداع لتصل إلى النتائج المالية.
- إن بطاقة الأداء المتوازن هي أداة لمراقبة التسيير الاستراتيجي، فهناك علاقة بينهما تتمثل في:
- يتم التوفيق بين القيادة الاستراتيجية والعملية بفضل الربط بين المؤشرات الاستراتيجية القائدة والمؤشرات التاريخية التابعة، وهذا على أساس السلسلة التابعة؛
 - بطاقة الأداء المتوازن تقوم على فرضية تقسيم المؤسسة إلى عمليات ومراكز، بالتناسب مع تحديد المؤشرات والمحاور الاستراتيجية التي تتضمنها؛
 - تقوم بطاقة الأداء المتوازن على النظرة الشاملة والمتعددة الأبعاد للأداء من خلال استعمال مؤشرات مالية، كمية ونوعية ومؤشرات تاريخية واستراتيجية.
- إن بطاقة الأداء المتوازن تشجع على تطوير برامج الاتصال والتكوين، فبالنسبة للاتصال يتم التعريف بالاستراتيجية لكل أعضاء المؤسسة من خلال التعبير عنها في مجموعة من الأهداف واضحة وقابلة للقياس، مما يحفز تدعيمها من طرف الجميع، وبالنسبة لتكوين أعضاء المؤسسة حول مؤشرات بطاقة الأداء المتوازن فيسمح بتطبيق الاستراتيجية.
- تؤكد بطاقة الأداء المتوازن على المؤشرات المالية، والمؤشرات غير المالية فهي مقدمة منطقية للنتائج المالية.

¹ أحمد عارف محروس أبو النجاة سعد الدين، القياس المتوازن في ظل تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة لفاعلية تحقيق رقابة تكاليف الجودة في المنشآت الخدمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2013، ص ص 67-68.

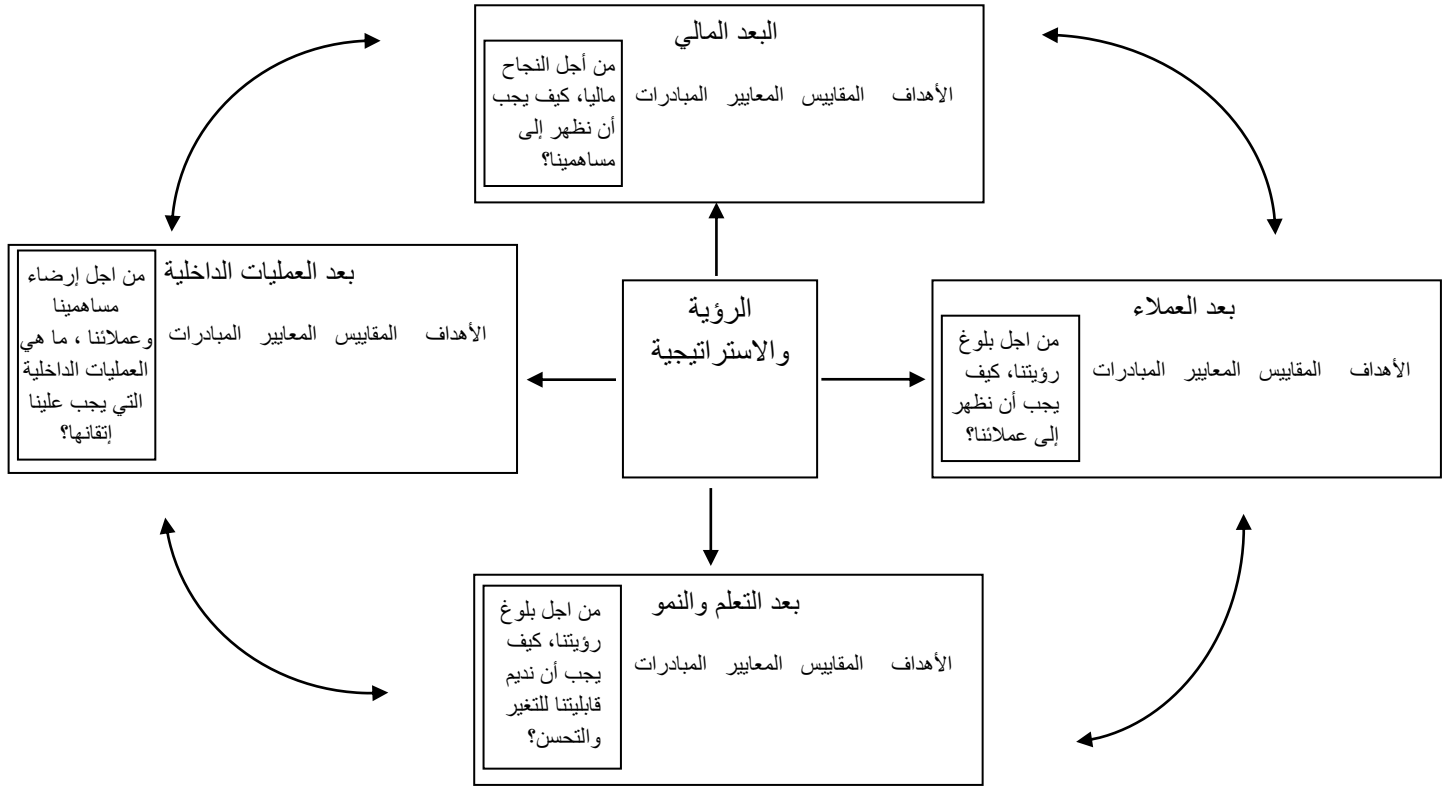
² Newing. R, **Benfits of balanced scorecard**, Accountancy, Vol 114, N° 1215, November 1994, pp 52-53.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

- تقدم بطاقة الأداء المتوازن المؤشرات الأساسية من أجل منع تشتت تفكير المديرين، وجعلهم يركزون على المؤشرات المحددة لتنفيذ الاستراتيجية.

ويمكن تلخيص محاور بطاقة الأداء المتوازن في الشكل التالي.

شكل رقم (2-03): محاور بطاقة الأداء المتوازن



Source : Niven Paul. R, **Balanced scorecard diagnostics (Maintaining maximum performance)**, John Wiley and Sons Inc, USA, 2005, p 14.

(2) **المقارنة المرجعية:** تعتبر طريقة المقارنة المرجعية طريقة مبتكرة في تقييم أداء المؤسسات، فالمقارنة المرجعية مع المنافسين تمكن المؤسسة من معرفة المعدل الذي يسير المنافسون نحوًا لتحسن والتطور، وإذا كان هذا المعدل الذي تتحسن به المؤسسة أقل من معدلات المنافسين فإن ذلك يعد خطرًا عليها.

أ- **نشأة المقارنة المرجعية:** مصطلح المقارنة المرجعية (Benchmarking) مشتق من مسح الأرض من خلال إيجاد أو تشخيص علامة أو إشارة (Land Surveying Where Mark) تكون نقطة مرجعية أو دلالة . وهذه الكلمة نزحت إلى عالم الأعمال حيث جاءت لتعني (Benchmark) قياس الأفضل في الصنف (best in class) هو إنجاز معترف به كميًا للبراعة لعمليات الأعمال.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

وبالاتجاه نحو الفعل أو النشاط، فإن المقارنة المرجعية يمكن أن تعرف بشكل فلسفي بوصفها " ممارسة متواضعة كافية للاعتراف بأن شخص آخر هو أفضل في شيء ما وأن تكون حكيمًا بما فيه الكفاية لتعلم كيف تجاربه أو حتى تتجاوزه.

ويعتقد (Anderson) أن هذا التعريف يستحوذ على جوهر المقارنة المرجعية، ويعني التعلم من الآخرين ولقد اختلفت التسميات بهذا المفهوم في إطار المصطلحات، فهناك من أطلق عليها مصطلح القياس إلى النمط والبعض الآخر المقارنة بمنافس نموذجي وقواعد المقارنة.

وتعد اليابان من قادة العالم في المقارنة المرجعية وليس لديهم كلمة مقابل مصطلح (Benchmarking) لكن كلمة (dantotsu) التي تعني أفضل الأفضل (the best of the best) وتعني أفضل تطبيق لأفضل العمليات والأفضل في الطراز.¹

ب- تعريف المقارنة المرجعية:

إن مفهوم المقارنة المرجعية تطور ليختص بوصفه تعبيرًا تقنيًا بين نقطة المرجع، وفي فترة السبعينيات نزلت الكلمة لتبين عملية القياس التي فيه لإجراء المقارنات.

وورد مفهوم المقارنة المرجعية في العديد من المصادر، من قبل الباحثين والمهتمين وان اختلفوا بينهم في استخدام الكلمات المعبرة عنه إلا أن أفكارهم تلتقي في نقطة أو أكثر من الآتي:²

- عملية مستمرة ومنظمة، لتحديد وتحليل وتكييف ممارسات الصناعات الأفضل التي ستقود المؤسسة إلى الأداء المتفوق؛

- آلية للتأكد من أن احتياجات الزبائن تم تحقيقها من خلال المقارنة المرجعية مع التطبيقات الأفضل في الصناعة؛

- عمليات مقارنة مستمرة وقياس الأداء للمؤسسة مع المؤسسات القائمة في مجال العمل للحصول على المعلومات التي تساعد المؤسسة في تحسين أدائها؛

- البحث عن أفضل الممارسات في الصناعة التي تقود المؤسسة إلى أعلى.

¹ صلاح عبد القادر النعيمي وآخرون، تقويم أداء بعض الشركات الصناعية بأسلوب المقارنة المرجعية الافتراضية (دراسة ميدانية في الشركات العامة للإسمنت)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 45، 2009، ص 54.

² المرجع السابق نفسه، ص 55.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

ويلاحظ من التعاريف السابقة أن المقارنة المرجعية هي عملية مستمرة ومتكررة هدفها تحليل الواقع

الحالي للمؤسسة ومن ثم العمل وبشكل مستمر على الوصول إلى وضع أفضل للأداء ضمن القطاع أو مجال

العمل الذي تكون فيه. كما أن هناك عدة مفاهيم تركز على تطبيقات ومتطلبات المقارنة المرجعية أهمها:¹

- المقارنة المرجعية هي عملية مقارنة مع مؤسسة رائدة ندعوها بالشريك؛

- تتطلب التحديد الدقيق لأسلوب أداء عمليات المؤسسة ولا سيما العمليات الضعيفة التي ستتم مقارنتها مع

الشريك؛

- عملية المقارنة المرجعية تتطلب الفهم الأفضل لكيفية أداء المؤسسات الرائدة لأنشطتها؛

- المقارنة المرجعية تشمل العمليات والممارسات الإدارية والمخرجات؛

- المقارنة المرجعية عملية مستمرة، وإن تطبيقها بنجاح يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة، وتعد المعلومات

القاعدة الأساسية لنجاح المقارنة المرجعية.

ج- أهمية المقارنة المرجعية في تقييم الأداء: تتمثل أهمية المقارنة المرجعية في قياس أداء المؤسسة مقابل

أفضل المؤسسات في نفس المرتبة، أي أنها تبحث عن أفضل ممارسات الصناعة التي تؤدي إلى أداء أعلى

وأرقى، وتساعد قواعد المقارنة المرجعية المؤسسات على معرفة مزاياها ومساوئها ومزايا ومساوئ المؤسسات

القائدة في الصناعة.

إن المقارنة المرجعية هي إحدى أدوات التحسين المستمر التي أكدتها إدارة الجودة الشاملة (TQM)،

وهيأتها بوصفها أسلوب يساهم في تطوير فعاليات وأنشطة المؤسسات الراغبة في الحصول على الموقع الريادي

في سلم المنافسة، وتتضمن انتقاء معيار مبرهن للأداء يمثل الأداء الأفضل للعمليات أو النشاطات المشابهة جدا

لعملياتك أو نشاطك، وتهدف المقارنة المرجعية إلى تحديد نواحي القصور بالمقارنة بالآخرين للعمل على

استكمال النقص فيها كما تعد المقارنة المرجعية وسيلة للتحقق من أن الأهداف المراد تحقيقها تتناسب مع

احتياجات السوق.

إذا يتضح أنه يمكن استخدام المقارنة المرجعية كأسلوب لتقييم أداء المؤسسات بشكل عام أو بشكل

جزئي، ويهدف إلى تحسين عمليات واستراتيجيات المؤسسة باتجاه رضا الزبون، وبوصفه هدفا يعمل على

تسخير الطاقات نحو الخلق والإبداع الذي يضمن وصول المؤسسة إلى المواقع الريادية في ميدان صناعتها.²

¹ بتول عطية الموسوي، سعدون محسن سلمان، تكامل المقارنة المرجعية وقياس كلفة النوعية الرديئة لدعم عمل إدارة الجودة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 14، العدد 51، سبتمبر 2008، ص 05.

² صلاح عبد القادر النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

بعد عرض أهم المقاييس المالية وغير المالية نشير إلى أن هناك ارتباط بينهما فالرفع من المؤشرات غير المالية يؤدي بشكل مباشر إلى الرفع من المؤشر المالي، كما تتمكن الإدارة من الكشف عن المصدر المسبب للخلل الناتج عند القياس، فهذه العلاقات تترجم المسارات التي أدت للحصول على النتائج النهائية وبالتالي يمكن الكشف عن الخلل ومصدره وفي الأخير تتم معالجته.

وفي هذا الصدد أشار كل من Larcker et Ittner إلى إمكانية إحداث أربعة عشر رابطا من الشكل سبب نتيجة بين المؤشرات المالية وغير المالية موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(2-01): الروابط سبب- نتيجة للمؤشرات المالية وغير المالية

سبب- نتيجة	سبب- نتيجة
رضا الأفراد والنتائج المالية	رضا الزبون ورقم الأعمال
تكوين الأفراد ورقم الأعمال	الجودة والمكاسب المتأتمية من الإنتاجية (تدنية التكاليف)
رضا الأفراد ورقم الأعمال	الجودة والأداء التنفيذي
رضا الأفراد والإيرادات من البورصة	الجودة ورقم الأعمال
رضا الزبون والإيرادات من البورصة	رضا الزبون والنتائج المالية
الجودة والإيرادات من البورصة	الجودة والنتائج المالية
تكوين الأفراد والنتائج من البورصة	تكوين الأفراد والنتائج المالية

Source : Cauvin Eric, Bescos Pierre laurent, **Les déterminants du choix des indicateurs dans les tableaux de bord des entreprises française (une étude empirique)**, Finance Contrôle Strategie, Vol 8, N°1, Mars 2005, p 16.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثالث: أداء المؤسسات من منظور الاقتصاد الصناعي

انصب اهتمام العديد من الدراسات في مجال البحث في الاقتصاد الصناعي في محاولة تحليل العلاقة بين هيكل السوق وأداء المؤسسات العاملة به من خلال منهجية هيكل- سلوك - أداء، وبداية من خمسينيات القرن الماضي اتجه البحث في هذا المجال بالتركيز على تحليل العلاقة بين متغيرات النموذج داخل الصناعة الواحدة (inter industry)، بدلا من دراسة العلاقة بين الصناعات المختلفة (industry inter). نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على ما توفر من دراسات في مجال تحليل العلاقة بين هيكل السوق وأداء المؤسسات.

المطلب الأول: تطور العلاقة داخل نموذج SCP

قبل التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين عناصر نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي المذكور في الفصل الأول، نود أن نتطرق إلى الإطار النظري للعلاقة بين هذه العناصر.

أولاً: العلاقة (هيكل- سلوك)

انطلاقاً من فكرة أن النظرية تحدد المتغيرات التي تشكل الظاهرة، والتحليل التجريبي يبين العلاقة بين هذه المتغيرات ويختبرها، وكذلك فرضية أن سلوكيات المنشآت الناشطة في صناعة ما له علاقة مع هيكل تلك الصناعة، حاول (E.Mason) وضع المبادئ الأولى لمنهج جديد، يسمح بتفسير العلاقة بين هيكل الصناعة وسلوك المنشآت داخلها، كما اقترح إمكانية وجود علاقة لهما مع أداء المنشآت داخل الصناعة¹. وفيما يلي نحاول التطرق إلى بعض العلاقات بين عناصر هيكل الصناعة وعناصر السلوك.

(1) الكثافة الإعلانية وتركز الصناعة: تؤثر حملات الإعلان الناجحة على الحصة السوقية، وبالتالي على التركيز، حيث تأثير الإعلان على القرارات يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الذي يعتبر كمحدد لهيكل الصناعة، أيضاً تركز هذه النظرة على دور الإعلان في زياد تمييز المنتجات، وبالتالي زيادة عوائد الدخل.

حاول كومنار وويلسون (Comnar and Wilson) توضيح العلاقة، فوجد أن الإعلان يمكن أن يؤدي إلى زيادة القوة السوقية بزيادة تمييز المنتج أو العكس، ففي سوق لا تتوفر به المعلومات عن المنتجات يعمل الإعلان على التعريف بالمنتج، مما يزيد من المرونة السعرية وكسر القوة الاحتكارية².

¹ Yves Morvan, op cit, p 07.

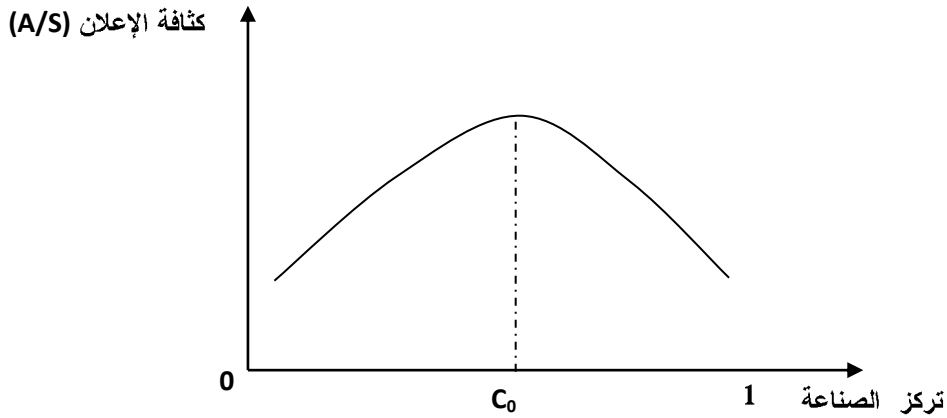
² روجر كلارك، مرجع سابق، ص 228.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

ويؤكد نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor) أن الإعلان يعمل على زيادة التركيز الصناعي والأرباح عن طريق زيادة عوائد الدخل وزيادة الحصة السوقية للمؤسسات المعنية. فالإعلان يؤدي إلى جذب مستهلكين جدد للمؤسسة ويزيد من ولاء المستهلكين لها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة المبيعات مما يسمح بتوسع الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم. وبسبب الإعلان أيضا، فإن الراغبين في الدخول إلى الصناعة يتطلب منهم رأس مال أكبر الأمر الذي يرفع من عوائد الدخول، وعليه فإن هذه العوامل تؤدي إلى زيادة القوة الاحتكارية للمؤسسات المعلنة¹.

أما عن العلاقة العكسية حول تأثير تركيز الصناعة على الإعلان، نلاحظ في الشكل (2-04) أن الإعلان يزيد في البداية، بسبب زيادة هامش الربح المترتب عن زيادة التركيز، ثم يصل إلى مستوى معين من التركيز أين تصل كثافة الإعلان إلى أعلاها، حيث هيكل احتكار القلة، إذ لدى المؤسسات فرصة للاستحواذ على مبيعات منافسيها، وكلما زاد الاعتماد المتبادل بين المؤسسات (الاقتراب من الاحتكار التام) كلما أدى ذلك إلى التقليل من الإعلان².

شكل رقم (2-04): الكثافة الإعلانية وتركز الصناعة



المصدر: روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ترجمة: فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص 213.

وقد أكد ساتون (Sutton) هذه الفرضية من خلال دراسته التي اعتمد فيها على علاقة بين التركيز والإعلان من خلال معادلة من الدرجة الثانية، حيث وجد أن الكثافة الإعلانية تزداد عند الانتقال من الصناعات ذات التركيز المنخفض إلى الصناعات ذات التركيز المرتفع حيث تصل عند نهايتها العظمى عند مستوى تركيز

¹ Nicholas Kaldor, *The Economic Aspects of Advertising*, The Review of Economic Studies, Vol 18, N° 01, 1950 - 1951, p p 14-15.

² روجر كلارك، مرجع سابق، ص 213

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

(C₀= 64%)، ثم تأخذ في التناقص في القطاعات ذات التركيز الأعلى. ويرى ساتون أن كثافة الإعلان في الصناعات ذات التركيز المتوسط قد يعكس اتجاهات مضادة للمنافسة وأن التحكم في الإعلان قد يزيد من العوامل الباعثة على المنافسة في مثل هذه الحالات.¹

(2) هيكل الصناعة والحافز على الاختراع: أظهر تحليل أرو (Arrow) أن ظروف المنافسة أكثر مواتية لتشجيع الاختراعات من ظروف الاحتكار، غير أن ديمستز (Demsetz) يرى أن ظروف الاحتكار أكثر ملائمة لتشجيع الابتكار من المنافسة²، وقد يعني هذا أن المزج بين الاحتكار والمنافسة هو الأفضل للمساعدة على الابتكار، أي أن التركيز المعتدل هو الأكثر ملائمة لتشجيع الاختراعات، في المقابل يعمل الاختراع والإبداع التكنولوجي غالباً على تكثيف القوى التنافسية في الصناعة، وتتنبق قوة الإبداع التكنولوجي على إثارة المنافسة السوقية فيما يلي:³

- **الإبداع التكنولوجي وطبيعة المنافسة في الصناعة:** عندما تؤدي الإبداعات التكنولوجية إلى تخفيض التكلفة، فإن ذلك يجعل المؤسسات مرتفعة التكاليف، حيث تجد نفسها في حروب سعرية قد تؤدي بها إلى الانسحاب؛

- **الإبداع التكنولوجي والوافدين الجدد إلى الصناعة:** إذا تمكنت المؤسسات القائمة من بناء الولاء لعلامة منتجاتها عن طريق الإبداع التكنولوجي، فإنها تبرز عوائق دخول، و يظهر هذا جلياً في الأموال الضخمة التي ترصدها صناعة الأدوية لعمليات البحث و التطوير؛

- **الإبداع التكنولوجي والقوة التفاوضية للمجهزين:** إذا كان يتوفر لدى الموردين تكنولوجيات معينة بخصائص معينة ليس لها بديل، فإن القدرة التفاوضية للمجهزين ستكون عالية؛

- **الإبداع التكنولوجي ومنتجات الإحلال:** يمكن أن يخلق الإبداع التكنولوجي بدائل قوية لصناعة ما مما يشكل قيوداً على السعر المفروض من طرف هذه المؤسسات في الصناعة القائمة، ويؤدي إلى انخفاض ربحيتها. نستخلص مما سبق أن الإبداع يؤثر على الهيكل بما يزيد من القوة السوقية، وبالتالي التركيز الصناعي.

(3) السياسة السعرية وهيكل الصناعة: تخفيض أسعار المؤسسات القائمة في الصناعة ولو مؤقتاً في حالة توقعها هجوماً من قبل المؤسسات الراغبة في الدخول، هي إحدى أشكال السلوك المؤدية إلى الحفاظ على

¹ عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 146.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، 1997، ص 220.

³ قريشي محمد، الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 94.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

عوائق الدخول، بالتالي استمرارية الوضع المركزي فيها، في المقابل تؤدي القوة السوقية إلى تحكم أفضل في الأسعار.

ثانياً: العلاقة (سلوك - أداء)

وتظهر العلاقة بين بعض عناصر السلوك وعناصر الأداء فيما يلي:

1) الكثافة الإعلانية والربحية: من المتوقع أن توجد هناك علاقة بين الكثافة الإعلانية والربحية، فمن ناحية يؤدي ارتفاع الكثافة الإعلانية إلى زيادة ارتباط المستهلك بمنتجات المؤسسة، مما يقلل من احتمال نجاح مؤسسة جديدة في الدخول إلى الصناعة، ولا شك أن هذا يزيد من مقدرة المؤسسة على الاحتفاظ بالأرباح غير العادية، أو زيادتها في الأمد الطويل، وفي المقابل كلما كانت الوحدة بسعر أعلى كلما كان حافظاً أكبر للإنفاق على الإعلان.

ب- البحث والتطوير والربحية: أثبت (Branch) في دراسة أجراها على 111 مؤسسة صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1965.1950)، أن البحث والتطوير من المتغيرات التي تؤثر جوهرياً على الأرباح، في المقابل الربحية العالية للصناعة تؤدي إلى تخصيص ميزانية وفقاً لهذا النشاط.

ثالثاً: العلاقة (هيكل - أداء)

بعد سنوات من أعمال (Mason) وبعد ملاحظات إحصائية أجراها (J.Bain)، تمكن هذا الأخير من استنتاج وجود علاقات سببية في اتجاه واحد يؤثر من خلالها هيكل السوق على سلوك المنشآت، وأخرى يؤثر من خلالها سلوك المنشآت على أدائها داخل السوق، حيث اكتشف (J.Bain) وجود ارتباط إحصائي بين معدل الربح في الصناعة ودرجة التركيز داخلها، وكذلك الحال مع قوة عوائق الدخول، وبذلك استنتج (J.Bain) وجود علاقة غير مباشرة بين أداء المنشآت وهيكل الصناعة الذي تنشط فيه، مروراً بسلوكها داخل الصناعة، ومن هنا برز النموذج الثلاثي المعروف في الاقتصاد الصناعي وهو نموذج SCP، والذي يعني النموذج الذي يضم هيكل الصناعة، سلوك المنشآت وأدائها. وتظهر العلاقة بين هيكل الصناعة وبعض عناصر الأداء فيما يلي:

1) الربحية وهيكل الصناعة: التركيز العالي للصناعة يؤدي إلى أرباح وأسعار مرتفعة، إذ أن العدد الصغير للمؤسسات أو الأنصبة السوقية غير المتساوية يسهل التواطؤ، وبالتالي تتمكن المؤسسات من تعظيم الأرباح المشتركة، إذن هناك علاقة طردية بين هامش الربحية ودرجة التركيز، فوجود عوائق الدخول يؤدي إلى زيادة درجة التركيز، هذا الأخير يؤدي إلى رفع الأسعار دون خوف من تهديد المنافسة، وبالتالي رفع معدل الربحية، وتعتمد هذه السيطرة على مرونة الطلب، بالإضافة إلى أن الرسوم الجمركية ترفع من معدل ربحية الصناعة،

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

ويرتبط مستوى الربحية بالمركز المالي للمؤسسة، وقد يشجع المستوى المنخفض من الأرباح للمؤسسات الصغيرة على الاندماج فيما يؤثر على تركيز الصناعة.

(2) التطور التقني وهيكلة الصناعة: بالنسبة لتأثير هيكل الصناعة على التطور التقني هناك وجهتي نظر: ¹

أ- وجهة نظر شومبيتر (Schumpeter): الذي يرى أن العوامل الاحتكارية في السوق هي التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التطور التقني، لأن المؤسسات الاحتكارية الكبيرة هي التي تتمكن من تحقيق أرباح غير عادية مرتفعة، بالتالي تتمكن من إنفاق جزء من هذه الأرباح على تطوير أساليب الإنتاج، هذا يكون له أثر إيجابي على معدل التطور التقني في الصناعة.

ب- وجهة نظر مانسفيلد (Mansifield): إذ يرى أن هيكل الصناعة الذي يتميز بالمنافسة التامة هو الذي يشجع التطور التقني لمواجهة المنافسين الآخرين، حيث تهتم المؤسسات بالتطور التقني لتخفيض التكاليف المتوسطة، وبالتالي لا تضطر في النهاية للخروج من السوق.

أما بالنسبة للعلاقة تأثير التطور التقني على درجة المنافسة في الصناعة، فيؤثر التطور التقني على درجة المنافسة في السوق المحلي والسوق الخارجي، من خلال تأثيره على الإنتاجية التي تؤثر على قدرة المؤسسة التنافسية في السوق المحلي، وخاصة أمام سياسات الإغراق للمنافسين الأجانب. بالإضافة إلى أن العوامل التقنية تلعب دورا مهما في المستوى الأمثل للتشغيل، وبالتالي درجة التركيز الصناعي.

المطلب الثاني: دراسات ذات نماذج من معادلة واحدة

حاولت هذه الدراسات توضيح أثر الخصائص الهيكلية للصناعة على أداء المؤسسات، حيث اعتمدت على مؤشر التركيز الصناعي كمتغير مستقل للتعبير على هيكل السوق، بينما اعتمدت على مؤشر الربحية للتعبير على أداء المؤسسات الناشطة في الصناعة، وتم الاعتماد على نماذج قياسية ذات معادلة واحدة لتحديد أثر تركيز السوق على الربحية.

أولاً: دراسات في مجال الصناعة المصرفية

(1) دراسة (محمد ناصر خميس الصعيري؛ 1998)

اهتمت بدراسة سلوك وأداء المصارف التجارية في إطار كل من فرضية القوة السوقية حسب نموذج هيكل - سلوك - أداء، وفرضية كفاءة المنشأة، خلال الفترة الزمنية (1987 - 1993)، على عينة مكونة من 38 مصرفاً تجارياً، من خلال نموذج ذو معادلة واحدة يعبر عن العلاقة بين أداء البنوك كمتغير تابع وهيكل السوق

¹ أحمد سعيد بامخرمة، الخطة الدراسية لمادة اقتصاديات الصناعة، على الموقع الإلكتروني:

www.economics.kaau.edu.sa/dean/vsaleh/file.asp?ID=4114, consulté le 09-08-2016

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

ومجموعة من المتغيرات الضابطة كمتغيرات مستقلة. حيث استخدمت هذه الدراسة مؤشرين للدلالة على أداء المصارف التجارية، يقاس أحدهما بالعائد على الأصول في حين يقاس الآخر بنسبة الأرباح التشغيلية إلى الأصول، للتعبير على قدرة المصارف في استغلال أصولها. مقابل استخدام الودائع تارة والقروض تارة أخرى في حساب تركيز السوق (C4) وكفاءة البنك (الحصة السوقية)، وتعتبر كل من نسبة رأس المال إلى الأصول، نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض، كفاءة حجم المنشأة وملكية المصرف كمتغيرات محددة لنموذج الدراسة.

جاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن لتركيز سوق المصارف في الإمارات أثراً على ربحية البنوك الناشطة فيه، وأن أداء المصارف لا يمكن تفسيره على أساس اعتبارات الكفاءة التقليدية عند تمثيلها بالحصة السوقية، نظراً للإشارة الموجبة والمعنوية لمتغير تركيز السوق سواء باستخدام تركيز القروض أو الودائع. في مقابل ذلك كان متغير الحصة السوقية سالبا ومعنوياً عند حسابه بالقروض، وسالبا وغير معنوي عند حسابه بالودائع. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سالب ومعنوي لمتغير نمو السوق على أداء البنوك، نظراً لكون نمو الفرص السوقية خلال فترة الدراسة حفز البنوك على التوسع في تقديم خدمات الوساطة المصرفية، من خلال التوسع في فتح مزيد من الفروع المصرفية الأمر الذي ترتب عليه حتماً زيادة التكاليف الثابتة التي تنعكس سلباً على أداء البنوك.¹

(2) دراسة (محمد العجلوني؛ 2009)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر برامج التصحيح الاقتصادي الذي تبناه الأردن منذ عام 1992 على هيكل السوق المصرفية ودرجة تنافسيته وربحيته، من خلال اختبار العلاقة بين هيكل السوق وأداء البنوك العاملة فيه خلال فترتين زمنييتين، الأولى فترة ما قبل هيكل السوق المصرفي الأردني (1992 - 2006)، والثانية فترة ما بعد الهيكل (2002 - 2005)، وشملت الدراسة عينة مكونة من 17 بنكاً. واعتمد الباحث على نموذج مكون من معادلة واحدة هي معادلة الأداء حيث تم قياسه من خلال العائد على إجمالي الأصول (ROA). وافترض الباحث أن معادلة الأداء دالة في متغيرين مستقلين رئيسيين؛ أولهما متغير هيكل السوق المعبر عنه بتركيز ودائع أكبر ثلاث بنوك (C3)، ثاني متغير هو الحصة السوقية لكل بنك (MS). بالإضافة إلى ذلك استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات الضابطة من بينها ملكية البنك وحجمه، المخاطر، التكاليف، حجم

¹ محسن ناصر خميس الصعيري، سلوك المصارف التجارية وربحيتهما بين فرضية تركيز السوق وفرضية كفاءة المنشأة (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 18، العدد 01، 1998، ص ص 103 - 147.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

الطلب. مع الإشارة إلى أن الباحث قام بإدخال اللوغاريتم على جميع متغيرات نموذج الدراسة وتم تقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

توصل الباحث من خلال نموذج الدراسة إلى أن ربحية البنوك ترتبط بتركز السوق الأمر الذي يؤيد فرضية الاحتكار فيه حيث اتضح وجود اثر موجب ذو دلالة إحصائية (عند مستوى أقل من 5%) لتركز السوق على ربحية البنوك الأردنية خلال فترتي الدراسة، واستطاعت المتغيرات التفسيرية في النموذج أن تفسر ما نسبته 87% من التغيرات في ربحية البنوك خلال فترة ما بعد التصحيح مقابل 36% خلال فترة ما قبل برامج التصحيح الاقتصادي.

كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين ربحية البنوك وحصتها السوقية من الودائع والأصول الأمر الذي ينفي نظرية الكفاءة كمسبب للربحية. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سالب وذو دلالة إحصائية لمتغير نمو الطلب على ربحية البنوك، في مقابل ذلك لم تتوصل نتائج الدراسة إثبات وجود اثر معنوي لاختلاف ملكية البنك على ربحيته.¹

(3) دراسة (Idries M Al-Jarrah; 2010)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك العاملة في الصناعة المصرفية في الأردن، خلال الفترة (2001 – 2005) على عينة مكونة من 16 بنكا محليا بما فيها بنوكا إسلامية. وقسمت فرضيات الدراسة إلى قسمين: أولا فرضيات قوى السوق وتضم نظرية السوق التقليدية ونظرية القوى النسبية في السوق. وثانيا فرضيات هيكل السوق الكفاء وتضم فرضية الكفاءة الفنية (X) وفرضية كفاءة اقتصاديات الحجم. وتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم اختبار العلاقة بين مقاييس الربحية للبنوك (ROA, ROE) كمتغير تابع، وبين كل من المتغيرات التفسيرية التالية: درجة التركيز (HHI) للودائع، الحصة السوقية، الكفاءة الفنية، وكفاءة اقتصاديات الحجم لدى البنوك عينة الدراسة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى دعم الفرضية التقليدية كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية، وقدمت دعما محدودا لفرضية كفاءة اقتصاديات الحجم التي يتضمنها هيكل السوق الكفاء. وكان المضمون الأساسي لهذه النتائج لمتخذي القرار في الجهاز المصرفي الأردني هو التوسع في عمليات تحرير السوق بهدف تخفيض نسبة التركيز بالصناعة وتعزيز التنافسية بالصناعة المصرفية.²

¹ محمد العجلوني، اثر التصحيح الاقتصادي على هيكل السوق المصرفي ودرجة المنافسة بين البنوك الأردنية وربحيته، مجلة أبحاث البرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص ص 95-112.

² Idries M. Al-Jarrah , *The Market Structure-Profit Relationship in the Jordan's Banking Industry*, Dirasat, Administrative Sciences, Vol 37, N° 01, 2010, p p 251-261.

4) دراسة (عز الدين مصطفى الكور؛ 2011)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التركيز من الأصول (CR3, HHI)، وفقا لنموذج (SCP) هيكل-سلوك- أداء والحصة السوقية من الودائع وفقا لفرضية الكفاءة التقليدية، في أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسا بمعدل العائد على الأصول (ROA) بالإضافة لمجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة في حجم البنك، نسبة رأس المال إلى الأصول، نمو الناتج المحلي الإجمالي، واشتملت عينة الدراسة على أربعة عشر بنكا تجاريا خلال الفترة من 1993 إلى غاية 2006، وباستخدام طريقة الانحدار المجمع تم اختبار فرضيات الدراسة. خلصت نتائج الدراسة إلى استبعاد فرضية التحالف بين البنوك الأكثر تركزا، والى نتائج لا تدعم فرضية نموذج (SCP) وفرضية الكفاءة التقليدية بسبب الاتجاه السالب وغير معنوي إحصائيا بين كل من تركيز السوق المصرفي والحصة السوقية من جهة وأداء البنوك التجارية من جهة أخرى. وقد أرجع الباحث ذلك إلى أن تركيز سوق البنوك التجارية في الأردن راجع في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية، وبالرغم من وجود التشريعات والقوانين التي عملت على تعزيز ورفع مستويات المنافسة لم تكن هناك أية تحالفات بين البنوك الأكثر تركزا، تعمل على ممارسة قوة السوق على أسعار المدخلات والمخرجات ضمن صناعة البنوك التجارية الأردنية. أما فيما يتعلق بمعنوية المتغيرات الضابطة مع العلم، أنه تم استبعاد متغير حجم البنك بسبب مشكل الارتباط الذاتي، فقد خلصت الدراسة إلى أن متغير نمو الناتج الإجمالي لا يؤثر في النموذج بسبب عدم دلالة الإحصائية، أما متغير نسبة رأس المال إلى الأصول فله أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 01%¹.

5) دراسة (رنا جهاد النواس؛ 2013)

هدفت هذه الدراسة لاختبار هيكل السوق والتنافسية وأثرهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، وبهدف معرفة مستويات التنافسية السائدة في السوق المصرفي الإسلامي الأردني، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات المالية السنوية لبنكين إسلاميين خلال الفترة (1998-2011). واستخدمت الدراسة نموذج بانزر- روز (Panzar-Rosse) بهدف قياس التنافسية من خلال إحصائية (H-Statistic)، بالإضافة إلى نموذج الانحدار الذي يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة لمعرفة أثرها على معدل العائد على الأصول. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود نوع من المنافسة الاحتكارية في السوق المصرفي الإسلامي، حيث توصلت الباحثة إلى وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لتركيز السوق (HHI) والحصة السوقية من حيث

¹ عز الدين مصطفى الكور، أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 02، 2011، ص ص 399-414.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

الأصول والودائع إلى أداء البنوك الإسلامية معبرا عنها بالعائد على إجمالي الأصول، كما أشارت النتائج لوجود أثر إيجابي لتكلفة الموظفين وتكلفة الودائع ونسبة التمويلات ونسبة الودائع إلى نسبة الإيرادات. بينما كان لنسبة تكلفة رأس المال الثابت ونسبة الملكية ونسبة التمويلات أثرا سالباً على معدل العائد على أصول البنوك الإسلامية في الأردن.¹

(6) دراسة (علام محمد حمدان وآخرون؛ 2013)

تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات التطبيقية المقارنة، التي تهدف إلى دراسة خصائص هيكل الصناعة المصرفية وعلاقتها بأداء البنوك الناشطة فيها في كل من السوق المصرفي الأردني والفلسطيني، ومعرفة إذا ما كانت عائدات البنوك فيهما تتحقق جراء التركيز واحتكار مجموعة من البنوك للعمل المصرفي. شملت الدراسة عينة مكونة من 24 بنكاً تجارياً خلال الفترة الزمنية (2005-2010). ومحاولة لاختبار فرضيتي القوة السوقية (هيكل- سلوك- أداء) والكفاءة التقليدية (الحصة السوقية) استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في: تركيز السوق للأصول (C3, HHI)، الحصة السوقية، نسبة التسهيلات إلى الأصول، نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول، حجم البنك، ونسبة التكلفة إلى الدخل على المتغير التابع المتمثل في ربحية البنك معبرا عنها بالعائد على إجمالي الأصول (ROA).

وخلصت الدراسة بشكل عام إلى دعم فرضية هيكل- سلوك- أداء كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية في السوق المصرفية الفلسطينية. حيث إن هذه الأخيرة تتسم بالتركز والاحتكار من طرف قلة من البنوك الأمر الذي يساعدها في وضع الأسعار التي تحقق لها عائدات مرتفعة، وبالتالي فهي ليست بعيدة عن الممارسات غير التنافسية بين البنوك الأكثر تركزا، فالبنوك الأكثر تركزا استفادت من الدخول المبكر للسوق، والخطوات السباقية في مجال العمل المصرفي، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى كالعوامل التاريخية والاجتماعية التي أسهمت في استحواذها على حصص سوقية مرتفعة. كما أظهرت النتائج وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم البنك في عائدات البنوك في فلسطين، حيث أن البنوك الكبيرة هي المسيطرة على السوق المصرفية وتساهم سيطرتها في فرض الأسعار التي تحقق لها عائدات مرتفعة وتكاليف منخفضة.

أما في السوق المصرفية الأردنية فقد توصلت نتائج الدراسة إلى دحض فرضية قوة السوق (هيكل- سلوك- أداء) بالإضافة إلى فرضية الكفاءة التقليدية وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات السابقة. حيث يفسر

¹ رنا جهاد النواس، هيكل السوق والتنافسية واثربهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2013.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

تركز البنوك وعائدها جراء عوامل اجتماعية واقتصادية مهدت لهذه البنوك الحصول على حصص سوقية مرتفعة.¹

(7) دراسة (علام محمد حمدان وآخرون: 2014)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق المصرفية وربحية البنوك في كل من دولة البحرين والكويت خلال الفترة (2005-2010) على عينة شملت 23 بنكا محليا. وتم بناء نموذج الدراسة على نموذج هيكل-سلوك-أداء من خلال فرضية قوة السوق وفرضية الكفاءة التقليدية، ويشتمل نموذج الدراسة على معادلة واحدة هي معادلة الأداء. حيث تم قياس متغير الأداء باستخدام مؤشر العائد على إجمالي الأصول (ROA) وتفترض الدراسة أن معادلة الأداء دالة في كل من المتغيرين التفسيريين الرئيسيين: تركيز السوق المعبر عنه بمؤشرين هما: (C3, HHI)، والحصة السوقية من ودائع كل بنك بالنسبة إلى إجمالي ودائع البنوك. كما أضاف الباحثون ثلاثة متغيرات ضابطة إلى نموذج الدراسة.

باستخدام الانحدار الخطي المتعدد بينت نتائج دراسة (علام محمد حمدان وآخرون) بشكل عام دعما لتركيز السوق وفقا لنموذج هيكل-سلوك-أداء كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك في الصناعة المصرفية البحرينية من خلال الأثر الموجب والمعنوي لهيكل السوق بكلا المؤشرين المعتمدين في الدراسة (C3, HHI) على أداء البنوك البحرينية. مما يدل على أن هذه البنوك تعمل في بيئة احتكارية تسمح لها بفرض أسعار فوائد عالية على القروض ومنخفضة على الودائع بشكل يساهم في زيادة الأرباح للبنوك الأكثر تركزا. وقد ساهمت المتغيرات المستقلة من تفسير نسبة 36% من التغيرات الحاصلة في الأداء.

في حين كشفت الدراسة عكس ذلك بالنسبة للصناعة المصرفية في الكويت، حيث لم يتمكن نموذج الدراسة من التقاط فكرة التركيز أو الكفاءة التقليدية، بسبب غياب أثر معنوي لهيكل السوق (C3, HHI) على أداء البنوك. مما يشير إلى دحض فرضية نموذج هيكل-سلوك-أداء، حيث أن التركيز في البنوك الكويتية موجود ولكنه لا يعتبر مؤثرا رئيسيا في أدائها.²

(8) دراسة (مأمون ياسين شخاتره؛ 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (2000-2008) على عينة شملت 13 بنكا تجاريا. واستخدم الباحث نموذج مكون من معادلة واحدة متمثلة في

¹ علام محمد حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد 01، العدد 03، يونيو 2013، ص ص 116-147.

² علام محمد حمدان وآخرون، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت دراسة مقارنة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، المجلد 40، العدد 152، سنة 2014، ص ص 329-388.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

معادلة الأداء معبرا عنها بثلاثة مؤشرات هي العائد على الأصول (ROA)، العائد على رأس المال (ROC) والعائد على حقوق الملكية (ROE). وتفترض الدراسة أن المتغير المستقل الرئيسي في النموذج هو هيكل السوق الذي يعكس القوة الاحتكارية في الصناعة المصرفية معبرا عنه بنسبة تركيز موجودات ثلاث بنوك الأكبر (C3). بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة التي تأخذ شكل مجموعة من العوامل الداخلية والسوقية. وقد توصلت نتائج دراسة (مأمون شخاترة) إلى دعم فرضية هيكل- سلوك- أداء في الصناعة المصرفية الأردنية من خلال علاقة ذات اتجاه واحد لتؤكد أن درجة التركيز العالية في السوق المصرفي في الأردن تلعب دورا محوريا في تحديد ربحية بنوكه. فقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز وكل من العائد على الأصول (ROA)، العائد على رأس المال (ROC) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، كدلالة لتمييز الصناعة المصرفية بظاهرة التركيز المصرفي وإمكانية وصفها بهيكل احتكار القلة، وقد أوصى الباحث بضرورة اندماج البنوك صغيرة الحجم من أجل الوصول إلى بنوك كبيرة تعمل بمقاييس الحجم الكبير.¹

ثانيا: دراسات في صناعات أخرى

1) دراسة (عادل منير عبد الحميد؛ 1998)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على مستوى أداء شركات التأمين، ومدى أهميتها من خلال تقسيم تلك العوامل إلى ثلاثة مجموعات تتمثل المجموعة الأولى في طبيعة العمليات المقبولة، المجموعة الثانية مرتبطة بكفاءة أداء الوظائف الفنية والإدارية لشركات التأمين والمجموعة الثالثة متعلقة بخصائص سوق التأمين المحلية، واستخدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات لقياس الأداء وهي: معدل الربحية، الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة معبرا عنها بمؤشرين هما نسبة وحجم المصاريف الإدارية، أما المؤشر الثالث للأداء فيتمثل في إنتاجية شركات التأمين معبرا عنه بحجم الأقساط والحصة السوقية لكل شركة. وتتحدد كل معادلة بمجموعة من المتغيرات التفسيرية من بينها مؤشر تركيز السوق هيرشمان هارفيندال (HHI) ومعدل نمو المؤسسة.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين هيكل السوق وربحية شركات التأمين في الكويت، في المقابل لم تتوصل الدراسة إلى وجود أثر معنوي لمتغير حجم الشركة في معادلة الربحية وقد أرجعه الباحث إلى أن زيادة المنافسة بين شركات التأمين أدت إلى علاقة سلبية مع مستوى الربحية، مما يشير إلى عدم تمكن الشركات الكبرى من تحقيق أرباح غير عادية عن باقي الشركات الأصغر حجما.

¹ مأمون ياسين شخاترة، العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك التجارية- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن (2000-2008)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 34، العدد 02، ديسمبر 2014، ص 141-151.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم شركات التأمين على الكفاءة الإنتاجية لشركات التأمين، مما يدل على عدم استفادتها من اقتصاديات كفاءة الحجم. وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين تركيز السوق والكفاءة الإنتاجية لشركة التأمين (مستوى المصاريف الإدارية) مما يدل على أن زيادة حدة المنافسة يحقق لشركة التأمين أفضل مركز تنافسي.¹

(2) دراسة (وليد حميدات؛ 2005)

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التحقق من أن معدل أرباح الصناعات الأردنية عالية التركيز أعلى من معدل أرباح الصناعات الأقل تركيزا، ولتحقيق أهداف البحث استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد على بيانات عامي 1999 و 2000 لعينة من 77 صناعة تحويلية، من خلال معادلة الأداء معبرا عنها بمتغير معدل الربحية، وهذه المعادلة دالة في خمسة متغيرات مستقلة هي: تركيز السوق (C4)، كثافة الإعلان، عوائق الدخول (نسبة رأس المال إلى الإنتاج)، نمو الصناعة، وأخيرا كثافة التصدير (نسبة الصادرات إلى الإنتاج).

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين هيكل السوق ومعدل الربحية في الصناعات الأردنية بشكل يتناقض مع الدراسات السابقة التي أجريت آنذاك في الولايات المتحدة، وأرجعها الباحث إلى الانفتاح الاقتصادي الذي شهده الأردن في مجال تحرير التجارة الدولية في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغط على الصناعات العالية التركيز من أجل تخفيض أسعار منتجاتها النهائية .

كما أبرزت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية بين كل من كثافة الإعلان وعوائق الدخول من جهة وبين معدل الربحية من جهة أخرى، بسبب عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة والى الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الأردني وتزايد الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمنتجات المستوردة. في حينها كان لهذا الانفتاح من مبررات وجود اثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لمتغير كثافة التصدير على متغير الربحية.²

¹ عادل منير عبد الحميد، محددات أداء شركات التأمين الكويتية (دراسة تحليلية)، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 05، العدد 05، ماي 1998، ص 358-431.

² وليد حميدات، العلاقة بين التركيز الصناعي ومعدل الربحية في القطاع الصناعي التحويلي الأردني (دراسة قياسية)، مجلة التعاون الصناعي، العدد 98، يناير 2005، ص ص 45-64.

(3) دراسة (Sangeeta D Misra; 2010)

عالجت هذه الدراسة العلاقة بين كثافة الإعلان وهيكل السوق في مختلف صناعات السلع الاستهلاكية والخدمات بالهند، حيث شملت الدراسة 59 صناعة خلال الفترة 1999-2008، وكانت كثافة الإعلان دالة في هيكل السوق معبرا عنه بمؤشر التركيز لهيرشمان هيرفيندال (HHI)، أداء الصناعة معبراً عنه بهامش السعر - التكلفة، حجم السوق معبرا عنه بمبيعات سوق كل صناعة، حجم الصناعة معبرا عنه بإجمالي الأصول في كل صناعة، بالإضافة إلى متغير صوري يعبر عن ما إذا كانت منتجات الصناعة تمثل سلعة معمرة أو سلعة غير معمرة أو خدمة.

وقد توصلت دراسة (Sangeeta D Misra) إلى وجود علاقة إيجابية وذات معنوية بين هيكل الصناعة وكثافة الإعلان في صناعات السلع الاستهلاكية وقطاع الخدمات بالهند، حيث أن في الصناعات ذات التركيز العالي تتجه مؤسساتها بشكل كبير نحو الكثافة في الإعلان لمنتجاتها مقارنة بالشركات في الصناعات ذات التركيز المنخفض. أما بالنسبة لأداء الصناعة فكانت العلاقة عكسية مع الكثافة الإعلانية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الصناعات التي تحقق هامش (سعر - تكلفة) منخفض تتخرط بشكل صارم في النشاط الإعلاني مقارنة بالصناعات التي تحقق هامش مرتفع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضا عند مستوى معنوية أن الصناعات التي لها حجم سوق صغير نسبيا و/ أو لديها استثمارات كبيرة معبر عنها بمجموع الأصول، تتكبد نفقات إعلانية أعلى كنسبة من المبيعات بالمقارنة مع الصناعات التي لها حجم سوقي كبير نسبيا و/ أو استثمارات صغيرة نسبيا. كما توصلت الدراسة إلى أن الصناعات التي تنتج سلع استهلاكية أو خدمات تتخرط بشكل أكثر صرامة في الأنشطة الإعلانية مقارنة بالصناعات التي تنتج سلعا استهلاكية معمرة.¹

¹ Sangeeta D Misra, **Advertising and Market Structure (A Study of the Indian Consumer Goods and Services Sector)**, International Research Journal of Finance and Economics, Vol 42, N° 02, 2010, p 106.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

المطلب الثالث: دراسات ذات نموذج من عدة معادلات

ظهرت بعض الدراسات التي أرادت أن تختبر العلاقة بين هيكل السوق - سلوك - أداء، منطلقة من فكرة وجود تأثير بين متبادل بين هذه المتغيرات، اعتمدت هذه الدراسات على نماذج قياسية متكونة من عدة معادلات واستخدمت الانحدار الخطي البسيط لكل معادلة على حدى لإثبات وجود علاقة بين المتغيرات.

أولاً: دراسة (Kap-Young Jeong & Robert T Masson ; 1990)

بحثت هذه الدراسة عن العلاقة بين هيكل السوق والداخلين الجدد والأداء، بالنسبة إلى 62 شركة صناعية في كوريا من بينها 32 شركة تنتج سلعا استهلاكية خلال الفترة (1976-1981)، وتم اختبار العلاقة من خلال نموذج مكون من ثلاثة معادلات. يمثل تركيز السوق لثلاث شركات معادلة هيكل الصناعة تحدها ثلاث متغيرات تتمثل في عوائد الدخل مقاسة بالحد الأدنى لكفاءة الحجم، معدل نمو الصناعة للسنة الماضية، والداخلون الجدد بالنسبة للسنة الماضية. بينما حدد الداخلون الجدد المعادلة الثانية لنموذج الدراسة التي تحدها أربع متغيرات تتمثل في تركيز السوق، عوائد الدخل، أداء الشركات للسنة الماضية، وأخيرا معدل نمو الصناعة للسنة الماضية. أما آخر معادلة فكانت لأداء الشركات الناشطة في الصناعة والتي تحدها المتغيرات المتمثلة في تركيز السوق، عوائد الدخل، الداخلون الجدد، نمو الصناعة وأخيرا تأثير التجارة الخارجية المتمثل في كل من معدل الصادرات ومعدل الواردات.

بالرغم من أن هذه الدراسة تعتمد على نموذج مكون من ثلاث معادلات تعكس نموذج البحث في الاقتصاد الصناعي المتمثل في الثلاثية هيكل - سلوك - أداء، إلا أنها اكتفت بدراسة كل معادلة على حدى دون البحث على التأثير الآني بين عناصر النموذج. وركزت الدراسة على استخدام التأخر الزمني لبعض المتغيرات، فأداء الشركات (المتمثل في هامش الربح) ومعدل نمو الصناعة المرتفع في السنة الماضية يجذب الداخلون الجدد في السنة الحالية، كذلك فإن عدد الداخلون الجدد ومعدل الصناعة للسنة الماضية يحدد مستوى تركيز الصناعة في السنة الحالية. وقد انطلقت من الفرضيات التالية:

- إذا كان الحد الأدنى لكفاءة الحجم محددا لتركيز السوق فإن هيكل الصناعة قائم على الكفاءة الاقتصادية؛
- إذا كان تركيز السوق يحدد هامش ربح الشركات الناشطة، فإن هيكل السوق يخضع إلى قوة السوق؛
- إذا كانت عوائد الدخل تؤثر على الأرباح فهذا يدل على وجود عوائد بريئة كانت أو مقصودة من طرف المؤسسات القائمة تحول دون دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة؛

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

- أما إذا كانت عوائق الدخل تؤدي إلى تخفيض هوامش ربح المؤسسات فذلك يوحي بقدرة المؤسسات الداخلة على خلق جو تنافسي.

توصلت دراسة (Kap-Young Jeong & Robert T. Masson) إلى وجود تأثير موجب و ذو دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين تركيز السوق وبين كل من عوائق الدخل ونمو الصناعة للسنة الماضية، بينما كان الأثر سالب ومعنوي بالنسبة للداخلين الجدد للسنة الماضية، وأرجعت الدراسة أسباب هذه النتائج إلى خبرة الشركات الكورية، التي توسعت حصتها السوقية في الأسواق النامية بسبب الخبرة والتعلم من جراء الممارسة بالإضافة إلى السياسة الصناعة من طرف الدولة المعتمدة على دعم الصناعات والشركات للتمركز في الأسواق النامية، وقد بلغ معامل التحديد الخاص بمعادلة هيكل الصناعة نسبة 60%.

كما بينت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير موجب ومعنوي لكل من أداء الشركات للسنة الماضية وتركز السوق على الداخلين الجدد، بينما كان التأثير سلبي ومعنوي بالنسبة لعوائق الدخل، في مقابل ذلك كان تأثير معدل نمو الصناعة للسنة الماضية على عدد الداخلين الجدد موجبا لكن غير معنوي. وبلغ معامل التحديد قيمة 16%. وقد لاحظ الباحثان اختلاف إيجابية العلاقة بين تركيز السوق والداخلين الجدد في دراستهم مع دراسة في كندا التي وجدت العلاقة سلبية، وأرجعت ذلك إلى أثر السياسة الصناعية التي تشجع المؤسسات الجديدة للدخول إلى أسواق جديدة.

كما توصلت نتائج الدراسة أيضا إلى أن قوة السوق تعتبر محددا لأداء المؤسسات الناشطة من خلال التأثير الموجب والمعنوي لكل من تركيز السوق وعوائق الدخل في معادلة الأداء، لكن هذه النتائج تؤدي في الأجل الطويل إلى جذب المؤسسات الجديدة وتحفزها للدخول إلى السوق كردود فعل هيكلية.¹

ثانيا: دراسة (عادل منير عبد الحميد؛ 1995)

حاولت الدراسة تحليل تأثير التغير الهيكلي لسوق التأمين المصري على ربحية شركات التأمين خلال الفترة (1981-1991) باستخدام بيانات زمنية مقطعية لستة شركات ناشطة في سوق التأمين المصري. واستخدم نموذج مكون من معادلتين هما معادلة هيكل السوق معبر عنه بمؤشرين للتركز الصناعي (C3) و(HHI) ويفترض الباحث أن معادلة الهيكل دالة في المتغيرات التفسيرية التالية: أداء الشركة، معدل نمو الصناعة، الحد الأدنى لكفاءة حجم الشركة. أما بالنسبة لمعادلة الربحية فهي دالة في خمسة متغيرات تفسيرية هي هيكل السوق، الحصة السوقية حجم الشركة، نمو الشركة والمنافسة الخارجية. وبالرغم من ظهور كل من

¹ Kap-Young Jeong & Robert T. Masson, **Market Structure, Entry, and Performance in Korea**, The Review of Economics and Statistics, Vol 72, N° 3, Aug 1990, p p 455-462.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

متغير هيكل السوق والأداء كمتغيرات داخلية في النموذج مما يوحي بوجود تأثير آني بينهما، إلا أن الباحث إكتفى باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم كل معادلة على حدى.

توصلت دراسة (عادل منير عبد الحميد: 1995) إلى وجود علاقة قوية وواضحة بين خصائص هيكل السوق ومستوى ربحية شركات التأمين من خلال التأثير المعنوي لكل من حجم الشركة، الحصة السوقية ومستوى المنافسة الخارجية. إلا أن الدراسة لم تتوصل إلى وجود أثر معنوي لمتغير هيكل السوق (تركز السوق) على ربحية الشركة، وهذا ما يدل على أن الشركات الرائدة في السوق لم تحقق أرباحا غير عادية و متميزة عن باقي الشركات الأخرى. في مقابل ذلك لم تتمكن الدراسة من إثبات وجود أثر معنوي لنمو الصناعة والأداء على هيكل السوق، وقد أرجع الباحث تفسير التغيرات في هيكل السوق إلى كفاءة الحد الأدنى لحجم الشركة لوجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن شركات التأمين في مصر استفادت من مزايا الحجم الاقتصادي لتحقيق السيادة في السوق.¹

ثالثا: دراسة (عادل منير عبد الحميد وآخرون؛ 2003)

حاولت الدراسة اختبار العلاقة المتبادلة بين خصائص سوق التأمين وأداء شركات التأمين في السوق الكويتي، حيث استخدم الباحثون عينة مكونة من 17 شركة تأمين خلال الفترة الزمنية (1987-2000) واستخدمت الدراسة نموذج مكون من معادلتين هما: معادلة هيكل السوق معبر عنه بمؤشرين هما مؤشر التركيز لأربعة مؤسسات (C4) ومؤشر التركيز (HHI)، وتتحدد معادلة الهيكل بثلاثة متغيرات تفسيرية هي الأداء، معدل نمو الصناعة، الحد الأدنى لكفاءة الحجم، أما المعادلة الثانية فهي معادلة الأداء وهي محددة بأربعة متغيرات تفسيرية هي الحصة السوقية، حجم المؤسسة، معدل نمو المؤسسة وأخيرا المنافسة الخارجية. وقد استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتقدير معالم كل معادلة على حدى.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحد الأدنى لكفاءة الحجم وهيكل السوق، في مقابل ذلك لم يتوصل الباحثون إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من الأداء ومعدل نمو الصناعة على هيكل السوق مع التأكيد على استخدام مؤشر التركيز (HHI) لأنه يعطي تقديرات أفضل لأنه يعكس علاقة كل مؤسسة في السوق داخل نسبة التركيز. أما بالنسبة لمعادلة الأداء فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة، مقابل وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية لكل من متغير

¹ عادل عبد الحميد منير، تحليل العلاقة بين خصائص هيكل السوق ومستوى ربحية شركات التأمين في السوق المصري، مجلة التجارة، جامعة أسيوط، عدد 21، سنة 1995، ص ص 96-123.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

الحصة السوقية، ومتغير المنافسة الخارجية. في حين لم تتوصل الدراسة إلى إيجاد أثر معنوي لكل من تركيز السوق ومعدل نمو المؤسسة على أداء مؤسسات التأمين.¹

المطلب الرابع: دراسات نماذج تقدير آني

بعد الدراسات القياسية والتجريبية لتأثير هيكل السوق والأداء بصفة عامة والتي استندت على فكرة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من هيكل السوق إلى الأداء، ظهرت دراسة تشير إلى أن هيكل الصناعة لا يؤثر فقط في السلوك والأداء، ولكن في نفس الوقت يمكن أن يكون للسلوك والأداء تغذية عكسية على هيكل السوق. اعتمدت هذه الدراسات على نماذج من عدة معادلات واستخدمت أسلوب التقدير بالمعادلات الآنية لإثبات وجود علاقة تبادلية بين كل من هيكل السوق، السلوك وأداء المؤسسات.

أولاً: دراسة (Emilio Pagoulatos & Robert Sorensen; 1981)

حاولت هذه الدراسة التحقق من وجود علاقة تأثير متزامن بين هيكل السوق، سلوك المؤسسات وأدائها، في قطاع الصناعات الغذائية في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة شملت 47 مؤسسة صناعية خلال سنة 1967 وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS) تم تقدير معالم نموذج الدراسة المكون من ثلاثة معادلات هيكلية كما يلي:

معادلة هيكل السوق: معبراً عنه بنسبة التركيز (C4) وهي دالة في حجم السوق، متطلبات رأس المال، كثافة الإعلان، نمو المبيعات؛

معادلة السلوك: معبراً عنها بكثافة الإعلان (نسبة تكاليف الإعلان إلى إجمالي المبيعات) وهي دالة في كل من المتغيرات التفسيرية التالية: تركيز السوق، ربحية المؤسسة، معدل نمو المبيعات، مرونة الطلب، متغير وهمي للفرقة بين السلع الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط؛

معادلة الأداء: معبراً عنها بربحية المؤسسة (هامش السعر - التكلفة) وهي دالة في المتغيرات التفسيرية التالية: تركيز السوق، متطلبات رأس المال، معدل نمو المبيعات، كثافة الإعلان، مرونة الطلب، متغير وهمي للفرقة بين الصناعة الجهوية والصناعة المحلية، بالإضافة إلى ذلك تتوقع الدراسة أن أداء المؤسسات يتأثر بعوامل التجارة الخارجية لذلك تم إدراج متغيرين في هذا الشأن وهما نسبة الصادرات إلى إجمالي الإنتاج الصناعية، ونسبة الواردات إلى إجمالي إنتاج الصناعة.

¹ عادل عبد الحميد منير وآخرون، تأثير العلاقة المتبادلة بين خصائص سوق التأمين وأداء شركات التأمين في السوق الكويتي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، العدد 02، 2003، ص ص 122-177

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

وقد خلصت الدراسة إلى تأكيد التوقعات النظرية فيما يخص العلاقة بين هيكل - سلوك - أداء، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مرونة الطلب السعرية تلعب دورا هاما في تفسير الفروقات بين ربحية المؤسسات في الصناعة، كما أن **كثافة الإعلان** تأثير معنوي و**موجب** على كل من **تركز السوق وربحية المؤسسات** مما يدل على أن الإعلان في هذه الدراسة يشكل عائقا يحول دون دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة. في مقابل ذلك وجدت الدراسة كعلاقة **تبادلية** تأثير **موجب** ومعنوي لكل من **تركز السوق وأداء المؤسسات** على كثافة الإعلان.¹

ثانيا: دراسة (Tein-Chen Chou; 1986)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق والأداء على القطاع الصناعي في تايوان مع الأخذ بعين الاعتبار أثر التجارة الخارجية، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من 124 صناعة خلال سنة 1976م. واستخدم الباحث نموذج مكون من أربعة معادلات:

- معادلة هيكل الصناعة معبرا عنها بمتغير تركيز السوق (HHI)، وهي دالة في حجم السوق، الحد الأدنى لكفاءة الحجم، عوائق الدخول (الحد الأدنى لرأس المال)، ملكية المؤسسة (كمتغير صوري)، نسبة الصادرات، نسبة الواردات، نسبة المؤسسات الأجنبية في الصناعة؛

- معادلة الأداء معبرا عنها بالربحية (هامش السعر - التكلفة) وهي دالة في المتغيرات التفسيرية التالية: تركيز السوق، الحد الأدنى لكفاءة الحجم، معدل نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1971-1976، ملكية المؤسسة (كمتغير صوري)، نسبة الصادرات، نسبة الواردات و نسبة المؤسسات الأجنبية في الصناعة؛

- معادلة الصادرات معبرا عنها بنسبة الصادرات إلى إجمالي إنتاج الصناعة، وهي دالة في كل من هيكل السوق الأداء، نسبة المؤسسات الأجنبية، إنتاجية رأس لمال، إنتاجية العامل؛

- معادلة الواردات معبرا عنها بنسبة الواردات إلى إجمالي إنتاج الصناعة، وهي دالة في كل من هيكل السوق الأداء، متغير صوري (لتمييز الاستهلاك النهائي من الاستهلاك الوسيط لمنتجات الصناعة)، إنتاجية رأس المال إنتاجية العامل.

واعتمد الباحث على منظومة المعادلات الآتية ذات المرحلتين (2SLS) من أجل تقدير معاملات النموذج ومقارنتها مع طريقة المربعات الصغرى، معتبرا أن العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة ذات علاقة خطية.

¹ Emilio Pagoulatos & Robert Sorensen, **A Simultaneous Equation Analysis of Advertising, Concentration and Profitability**, Southern Economic Journal, Vol 47, N° 3, Jan 1981, p 728, 741.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر قوي ومعنوي لمتغير طبيعة ملكية المؤسسات على كل من هيكل السوق والأداء، خاصة في الصناعات التي تهيمن عليها المؤسسات العامة، في المقابل وجود أثر سالب ومعنوي لكل من نسبة التصدير ونسبة إنتاج الشركات الأجنبية على هيكل السوق بسبب توجهها نحو التصدير العالمي. كما توصل الباحث إلى وجود أثر موجب ومعنوي لهيكل السوق على أداء المؤسسات في الصناعة.¹

ثالثاً: دراسة (Peter Klein & all ; 2003)

سعت الدراسة إلى اختبار العلاقة هيكل- سلوك- أداء خلال ثلاثة فترات زمنية مختلفة هي 1982، 1987 و 1992 لمجموعة من المؤسسات تنشط في مختلف الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية، عددها على التوالي 59 مؤسسة، 62 مؤسسة و 74 مؤسسة، وهذا من خلال نموذج آني من ثلاثة معادلات يتضمن متغيرات ذات تباطؤ زمني (t-1)، حيث يمثل هيكل السوق (معبراً عنه بمؤشر التركيز لهيرشمان هيرفيندال (HHI))، المعادلة الأولى وهي دالة في ثلاثة متغيرات متباطئة هي كثافة الإعلان، أداء المؤسسات وكثافة البحث والتطوير، أما المعادلة الثانية فتمثل سلوك المؤسسات معبراً عنها بكثافة الإعلان ويحددها تركيز السوق (HHI) بالإضافة إلى متغيرين متباطئين هما نمو الصناعة وأداء المؤسسات، أما المعادلة الثالثة والأخيرة في نموذج هذه الدراسة فتتمثل في أداء المؤسسات معبراً عنه بالعائد على المبيعات ويكون الأداء دالة في تركيز السوق (HHI)، سلوك المؤسسات معبراً عنه بكثافة الإعلان (ADV)، حجم الاستثمارات، بالإضافة إلى متغير واحد متباطئ زمني هو معدل نمو الصناعة. واستخدم الباحثون في منظومة المعادلات الآنية ذات المرحلتين (2SLS) لتقدير معالم نموذج الدراسة الذي يفترض أن متغيراته تتأثر آنياً ومقارنته مع طريقة المربعات الصغرى (OLS). وخلصت المقارنة بين طريقتي (OLS) و (2SLS) إلى أن نموذج المعادلات الآنية يمكن أن يكون مفيداً لتحليل العلاقات بين هيكل الصناعة، سلوك المؤسسات وأدائها.

وتوصلت دراسة (Peter Klein & all) إلى تدعيم بعض جوانب النظرية التقليدية لنموذج هيكل- سلوك- أداء، إلا أن بعض النتائج جاءت متعارضة مع بعض الدراسات السابقة والاطار النظري للنموذج. حيث أشارت النتائج إلى أن كل من أداء المؤسسات وكثافة الإعلان يفارق زمني حسب نموذج الدراسة لا تؤثر معنوياً في هيكل الصناعة (تركيز السوق) وبالتالي فهي لا تشكل عوائق للدخول في المستقبل، في حين كانت كثافة البحث والتطوير المتغير الوحيد في معادلة الهيكل الذي له تأثير معنوي وموجب، وهذا ما يؤكد فرضية بأن الصناعات ذات الكثافة الابتكارية العالية تتجه في الأجل الطويل إلى التركيز العالي.

¹ Tein-Chen Chou, *Concentration, Profitability and Trade in a Simultaneous Equation Analysis (The Case of Taiwan)* The Journal of Industrial Economics, Vol 34, N° 04, Jun 1986, p p 429-443.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

كما توصل الباحثون من خلال دراستهم إلى أن هيكل الصناعة يؤثر عكسياً في دالة كثافة الإعلان، إلا أن هذا التأثير وإن كان معنوياً إلا أنه ضعيف جداً يكاد يكون معدوماً، بالإضافة إلى أن أداء المؤسسات في السنة الماضية لا يؤثر تأثيراً معنوياً في كثافة الإعلان، وتوصل الباحثون إلى اعتبار كثافة الإعلان عبارة عن متغير استراتيجي، حيث أن المؤسسات لا تخصص ميزانيات محددة لتمويل حملات إعلانية مستقبلية. كما أن تأثير معدل نمو الصناعة في السنة الماضية لم يكن معنوياً في معادلة السلوك وأرجعه الباحثون إلى وجود تأثير لدورة حياة المنتج على الكثافة الإعلان.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لتركز السوق على أداء المؤسسات حيث تميل الصناعات الأكثر تركيزاً إلى أن تكون أكثر ربحية، وهو ما يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة، بينما لا يوجد تأثير معنوي لكثافة الإعلان في أداء المؤسسات. كما توصلت نتائج الدراسة في هذا السياق لوجود أثر سلبي ذو معنوية إحصائية لكثافة البحث والتطوير على أداء المؤسسات والذي يعتبر أمراً منطقياً كون البحث والتطوير عبارة عن تكاليف تتحملها المؤسسات في الوقت الحالي لتعود منافعتها في المستقبل.¹

رابعاً: دراسة (Marcelo Resende; 2007)

سعت الدراسة إلى اختبار فرضية نموذج هيكل - سلوك - أداء على الصناعة التحويلة في البرازيل سنة 1996، وعلى عينة مكونة من 7188 مؤسسة، اعتمدت الدراسة على نموذج مكون من أربعة معادلات هيكلية المعادلة الأولى تمثل معادلة هيكل الصناعة معبراً عنه بمؤشر تركيز السوق (HHI) وهي دالة في الأداء، كثافة البحث والتطوير، كثافة الإعلان، الحد الأدنى لكفاءة الحجم، مزايا التكاليف معبراً عنها كنسبة مئوية من التوظيف بالإضافة إلى كثافة التصدير، والهدف من إدراج هذا المتغير هو استيعاب الطابع الديناميكي للصناعة ومدى ارتباطها بالتجارة الخارجية. بينما المعادلة الثانية فهي معادلة السلوك معبراً عنها بكثافة الإعلان وتأخذ شكل معادلة من الدرجة الثانية محددة بخمسة متغيرات هي: الأداء، تركيز السوق، مربع تركيز السوق، كثافة التصدير وأخيراً متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت المؤسسة تنتج منتجات معمرة حيث يتوقع الباحث أن تكون السلوكات الإعلانية أقل أهمية بالمقارنة بالسلوكات السعرية في حالة السلع المعمرة، أما المعادلة الثالثة فهي معادلة للسلوك أيضاً معبراً عنها بكثافة البحث والتطوير وهي دالة في تركيز السوق، الأداء، حجم الشركة، بالإضافة إلى ستة متغيرات وهمية. أما المعادلة الرابعة في النموذج هي معادلة الأداء معبراً عنها بهامش الربح (profit margin) وهي دالة في تركيز السوق، كثافة الإعلان، كثافة البحث والتطوير، كثافة التصدير، كثافة

¹ Peter G Klein et all, *Structure, conduct and performance (A simultaneous equations approach)*, Applied Economics, Vol 34, N° 17, February 2002, p p 2135-2141.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

الاستيراد، بالإضافة إلى ستة متغيرات وهمية. واستخدم الباحث طريقة المعادلة الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS) لتقدير معالم نموذج الدراسة.

وخلصت دراسة (Marcelo Resende) إلى وجود أثر موجب دال إحصائياً لأداء المؤسسات على هيكل الصناعة (تركز السوق). في مقابل ذلك وجود أثر معنوي لكل من الحد الأدنى لتكاليف الحجم ومزايا التكاليف على هيكل السوق، والذي يمكن النظر إليهما كعوائق لدخول مؤسسات جديدة. بينما لم تتوصل الدراسة إلى وجود أثر للسوك المعبر عنه بكثافة الإعلان وكثافة البحث والتطوير على هيكل الصناعة.

أما بالنسبة لمعادلة كثافة الإعلان فتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب لتركز السوق، وأثر معنوي سالب لمربع تركيز السوق وهو ما يؤكد أن السوق يتسم بهيكل احتكار قلة، بينما كان تأثير الأداء سلبي على كثافة الإعلان.

أما بالنسبة لسلوك المؤسسات فيما يخص البحث والتطوير فقد أكدت دراسة (Marcelo Resende) أن المؤسسات ذات الحجم الكبير هي التي تضطلع بجهود أكبر لنشاط البحث والتطوير، في حين لم تتوصل الدراسة إلى وجود أثر لكل من الأداء وهيكل السوق على كثافة البحث والتطوير.

أما بالنسبة لمعادلة الأداء فاستطاعت الدراسة الوصول إلى وجود أثر معنوي وموجب لهيكل السوق وذو تأثير قوي، مقابل غياب أثر ذو دلالة إحصائية لكل من كثافة الإعلان وكثافة البحث والتطوير، بالإضافة إلى العوامل التنظيمية الأخرى المعبر عنها بالمتغيرات الوهمية في المعادلة.¹

خامساً: دراسة (بوسنة رضا؛ 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر، خلال الفترة (2004-2014) على عينة مكونة من 13 بنكا تجارياً. وتم تحليل هذه العلاقة من خلال الاعتماد على نموذج (Berger) الذي طوره سنة 1995، حيث تم العمل على اختبار أربعة فرضيات أساسية خاصة بهذا النموذج وهي: فرضية الهيكل-السلوك-الأداء التقليدية (فرضية القوة السوقية) التي ترى أن هناك علاقة مباشرة وطردية بين تركيز الصناعة والأداء. فرضية الكفاءة التقليدية والتي تفترض وجود علاقة موجبة بين الحصة السوقية للمؤسسات ومؤشرات أدائها. الفرضية الثالثة هي فرضية الهيكل كفاءة X (ESX) التي ترى بأن الكفاءة X هي سبب العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، حيث أن الكفاءة X تؤثر على الأداء وهيكل الصناعة

¹ Marcelo Resende, Structure, Conduct and Performance (a Simultaneous Equations Investigation for the Brazilian Manufacturing Industry), Journal Applied Economics, Vol 39, N° 07, 2007, 937-942.

الفصل الثاني: أداء المؤسسات الاقتصادية

في نفس الوقت. أما الفرضية الرابعة فهي فرضية كفاءة الحجم (ESS) والتي ترى بأن كفاءة الحجم هي سبب العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء حيث تؤثر عليهم في الوقت نفسه.

من أجل ضبط النموذج استعان الباحث ببعض المتغيرات الضابطة مثل: سعر الفائدة، نصيب الفرد الواحد من الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، ملكية البنك، بالإضافة إلى متغير الأداء بفارق زمني. وقد استخدم الباحث من أجل تقدير معالم نموذج الدراسة على منظومة المعادلات الآتية، من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى **دحض** فرضية هيكل - سلوك - أداء مقابل تحقق فرضية واحدة فقط من بين الفرضيات السابقة في الصناعة المصرفية في الجزائر، وهي فرضية الكفاءة التقليدية، حيث وجد **أثر موجب** ومعنوي لمتغير **الحصة السوقية للبنوك** على مؤشرات **العائد** لها، وبالتالي فإن العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر هي علاقة مباشرة، تتم عبر تأثير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء بها.¹

¹ بوسنة رضا، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

تطرقنا في الفصل الثاني إلى مفهوم أداء المؤسسات الاقتصادية، وقد تبين أن هذا المصطلح يختلف باختلاف نظرة الباحث والهدف من دراسة الأداء، والشئ نفسه ينطبق على عملية تقييم الأداء والتي عرفت تطورات كبيرة من حيث الطرق والأدوات والأبعاد التي تراعي الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، ويمكن القول أن في مجال الاقتصاد الصناعي كان التركيز على مؤشر الربحية كمقياس للأداء.

حاولنا من خلال التطرق إلى الأداء من زاوية الاقتصاد الصناعي، تسليط الضوء على تحليل العلاقة بين متغيرات نموذج هيكل سلوك أداء، حيث تبين أن العلاقة ليست باتجاه واحد فقط، وإنما هي علاقة تبادلية فيما بينهم، بالإضافة إلى أن بعض العلاقات لا تأخذ الشكل الخطي وإنما العلاقة غير خطية. والذي بينت الدراسات السابقة في هذا المجال. هذه الأخيرة حاولت اختبار فرضيات نموذج هيكل سلوك أداء في مختلف الصناعات والأسواق، إلا أن الصناعة المصرفية قد حظيت بحصة الأسد من الدراسة، ويعزى ذلك إلى أهمية هذا القطاع في اقتصاديات الدول وتأثيره على مختلف القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى توفر البيانات المالية نظرا لوجود هيئة رقابية تشرف على تنظيمه وهي البنك المركزي. كما أن أغلبية الدراسات ركزت على العلاقة بين هيكل السوق وأداء المؤسسات، مع إهمال متغير السلوك بسبب صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بمؤشرات قياسه.

وإن كانت هذه الدراسات تتفق في أهدافها واختبار فرضياتها، إلا أنها تختلف في النتائج المتوصل إليها فمنها من يؤكد فرضية نموذج هيكل سلوك أداء، وهناك من ينفيها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ترتبط بالنموذج الإحصائي المستخدم في الإثبات، المتغيرات المستخدمة في النموذج، الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة، الظروف الاقتصادية للصناعة محل الدراسة.

الفصل الثالث:

الإطار العام للصناعة التأمينية

تمهيد:

منذ أن وجد الإنسان في هذه الحياة والأخطار تهدده وتلازمه في كافة أنشطته، وتأخذ المخاطر مناحي مادية وإنسانية متعددة، تؤثر سواء في الشخص أو ممتلكاته، وكانت صناعة التأمين التي ابتدعها الإنسان حلا يؤمن من الخسائر والأضرار المحتملة الحدوث، ولا شك أن التأمين نظام متطور يهدف لحماية الأفراد والمؤسسات من الخسائر المادية الناشئة عن الأخطار، والتي يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادتهم في ذلك، كما عرفت صناعة التأمين تطورا كبيرا في تشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها، وهذا بفعل التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. الأمر الذي ينعكس على هيكل هذه الصناعة ومن ثمة على أداء المؤسسات الناشطة فيها، ومن أجل تحليل العلاقة هنا بين الهيكل والأداء في صناعة التأمين، وجب علينا أن نسلط الضوء على بعض خصوصيات صناعة التأمين من حيث المؤسسات التي تنشط في هيكل الصناعة التأمينية، ومؤشرات تقييم أداء هذه المؤسسات.

وفي إطار هذا السياق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، نهدف من خلال المبحث الأول إلى تسليط الضوء على أهم سياسات مواجهة الأخطار وأكثرها فعالية، وهو نظام التأمين، من خلال دراسة نشأته وتطوره والأسس النظرية التي يقوم عليها، بالإضافة إلى أنواع التأمين، والأخطار القابلة للتأمين، بينما نحاول في المبحث الثاني تحديد مفهوم الصناعة التأمينية، من خلال إعطاء تعريف لهذه الصناعة، والتعرف على الهيئات التي تتولى تقديم المنتج التأميني، والتعرف على محددات العرض والطلب في سوق التأمين، بالإضافة إلى أهمية الصناعة التأمينية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وتماشيا مع أهداف الدراسة خصصنا المبحث الثالث ليتناول تقييم الأداء في شركات التأمين مع إبراز أهمية وأهداف تقييم الأداء بالإضافة إلى مؤشرات تقييم الأداء. بينما خصصنا المبحث الرابع لإبراز أهمية رقابة الدولة على قطاع التأمين وأهميتها ومجالات تلك الرقابة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين

يعتبر التأمين من أهم الأنظمة والسياسات التي تعتمد عليها إدارة المخاطر لمواجهة المخاطر المحتملة بمختلف صورها التي قد يتعرض إليها الأفراد في حياتهم، في هذا المبحث سنتناول هذا النظام من خلال نشأته ومفهومه وعناصر العملية التأمينية

المطلب الأول: نشأة التأمين وتطوره

عرف التأمين عدة محطات تاريخية هامة ساهمت في بلورة فكرته ورسم أشكاله المختلفة، بداية من فكرة التعاون إلى غاية الصورة التي يعرفها الآن كصناعة متكاملة الجوانب. ويمكن تتبع التأمين على الشكل التالي.

أولاً: ظهور فكرة التأمين

لم يكن للتأمين بداية محددة، أو سنة معينة نستطيع أن نعتبرها مرجع زمني لدراسة نشأته وتطوره، لكن ارتبط ظهور التأمين بظهور نظام التعاون وتطوره، حيث بدأ التعاون كفكرة بين مجموعة من الأفراد المعرضين لخطر معين، بهدف توزيع عبء الخطر عند تحققه لشخص على مجموعة كبيرة من الأشخاص معرضين للخطر نفسه، والذين غالباً ما كانوا مجموعة متجانسة يعرف بعضهم بعضاً إما بحكم الجوار أو الحرفة أو القرابة.

ولقد كان القدماء المصريون أول من زاولوا التأمين بهذه الصورة، من خلال جمعيات دفن الموتى التي كانت منتشرة في ذلك الوقت، بغرض تحمل عبء مراسيم الدفن من تحنيط الجثث وبناء وتجهيز القبور، وقد تطلب كل ذلك تكاليف باهظة عجز عن تحملها عامة الأفراد، فأدى تفكيرهم إلى إنشاء جمعيات تقوم بهذه المراسيم للأعضاء الذين يعجز ذويهم عن الإنفاق عليهم عند موتهم، وذلك نظير قيام الأعضاء بدفع اشتراك سنوي للجمعية أثناء حياتهم، نظير ضمان المصرفيات اللازمة، هذا ولا شك أن فكرة التعاون السابقة تتشابه مع نظام التأمين التعاوني.¹

ثانياً: تطور أشكال التأمين

1) التأمين البحري: يعتبر التأمين البحري أقدم أنواع التأمين، إذ سبق التأمين البري في الظهور بوقت بعيد نظراً للمخاطر الجسيمة التي تكتنف الملاحة البحرية بالمقارنة بالنقل البري²، ونجد أصله عند البابليين وعند الرومان

¹ أحمد محمد علي صالح مساعده، شركة التأمين الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك الأردن، 1999، ص 3.

² مصطفى كمال طه، التأمين البحري، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996، ص 06.

في القرن السادس أو السابع قبل الميلاد فقد ظهر في الوثائق القديمة أن من مستوردي المعدات الحربية في العصر الروماني كانوا يطالبون الحكومة الرومانية بأن تقبل كافة أخطار الضياع الناتجة عن هجمات الأعداء أو بسبب الأمواج العالية في عرض البحار التي كانت تتعرض لها المعدات أثناء نقلها على ظهر السفن.¹ وفي عام 533 ميلادي ظهر ما يعرف آنذاك بالقروض البحرية أو عقد قرض السفينة، وتتلخص الفكرة التي يقوم عليها قرض السفينة في أن يقوم صاحب السفينة أو الشحنة البحرية باقتراض مبلغ من المال، بضمان السفينة أو الشحنة من بعض الأشخاص المغامرين، سموا بالمقرضين البحريين، ويتم الاتفاق فيما بينهم على أنه إذا ما وصلت السفينة أو الشحنة سالمة يحصل هذا المقرض بالإضافة إلى قيمة القرض على قيمة إضافية، في صورة فائدة على القرض، تحسب على أساس سعر فائدة مرتفع عن سعر الفائدة السائد في السوق بالنسبة للقروض العادية، لكن في حالة عدم وصول السفينة أو الشحنة سالمة يضيع على المقرض قيمة القرض وفوائده.² غير أن الطابع الربوي الذي تميزت به هذه العملية أدى إلى رفضها من طرف الكنيسة، هذا ما أحر في ظهور التأمين البحري إلى غاية 1347م، وقد تم تحرير وإمضاء أول عقد تأمين في مدينة جان Genève بإيطاليا، وبين سنة 1367-1383م أسس ملك البرتغال الملك فرديناند (Le Roi Ferdinand) التأمين الإجباري بين ملاك السفن، ليغطي حمولة سفينة، ثم اتبعه في ذلك كونت برشلونا بإصدار مرسوم تشريعي عام 1435، الذي ينظم عقد التأمين البحري، قواعده، شرائطه، آثاره، طريقة تنفيذه والمحاكم المتخصصة في منازعاته.³

أما تقنين التأمين البحري فكان من طرف المشرع الفرنسي في القرن السابع عشر، ويرجع ذلك إلى السياسة التشجيعية للصناعة المنتهجة من طرف الدولة الفرنسية آنذاك، والتي تدعو إلى ضرورة تأمين الأخطار التجارية الناتجة عن تصدير السلع عبر البحار والمحيطات، وقد تبعتها كل من إنجلترا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا.⁴

(2) نظام التأمين من الحريق: مع بداية القرن السابع عشر ظهرت أهمية التأمين ضد أخطار الحريق، وذلك بعد حدوث حريق لندن المشهور يوم الجمعة 02 سبتمبر 1666م، والذي استمر أربعة أيام بلياليها، وأدى إلى تدمير

¹ سلامة عبد الله، عصام الدين عمر، التأمين البحري، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 1981، ص 22.

² المرجع السابق نفسه، ص 22.

³ Boualem Tafiani, *Les assurances en Algérie*, Edition OPU et ENAP, Alger, 1987, p p 11-12.

⁴ حسان حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2007، ص 49.

حوالي 85% من مباني المدينة، التهمت النيران أكثر من ثلاثة عشر ألف منزلا، وقدرت الخسائر بأكثر من عشرة ملايين جنيه إسترليني آنذاك¹. أعتبر هذا الحدث نقطة بداية عهد التأمين من الحريق ليس في إنجلترا فحسب بل في جميع أنحاء العالم، إذ جعل الناس يبحثون عن الطريقة التي تمكنهم من حماية أنفسهم وممتلكاتهم من الكوارث المماثلة في المستقبل، فكان الحل بإقامة جمعيات تهتم بأعمال التأمين على المباني من الحريق، ثم إنشاء شركات متخصصة في هذا المجال، ومن بين هذه الشركات التي ظهرت بسرعة آنذاك نجد² (The Fine Office 1680)، (Hand In Hand Assurance Company 1694)، (Sun Life Office 1710) ومع ظهور النهضة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر وما تبعها من توسع في المصانع وبناء المخازن والمستودعات وازدياد حركة التجارة، زاد الاهتمام والعمل بجد لوقاية هذه الأنشطة من أخطار الحرائق، كما أصبحت شركات التأمين تقوم بتحليل الخطر وتقسيمه إلى عادي وغير عادي وتحدد السعر التأميني المناسب له ومن ثم يبدأ العمل بتعريفه الحريق³.

(3) التأمين على الحياة: لقد ظهر التأمين على الحياة في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري، وذلك لأن عقود التأمين البحري قد تضمنت أيضا التأمين على حياة القبطان والبحارة، بنفس أسعار تأمين البضاعة والسفينة⁴. إن أول وثيقة تأمين على الحياة هي تلك المسجلة في لندن عام 1583م، وهي تؤمن حياة شخص ويدعى وليام جيبونز (WILLIA GYBBONS)، وأبرمت الوثيقة لمدة 12 شهرا ومات جيبونز في الشهر الثاني عشر من مدة التأمين ورفض المؤمنون دفع مبلغ التأمين مدّعون بأن مدة التأمين كانت 12 شهرا قمريا، وأن هذه الفترة قد انقضت قبل وقوع الوفاة، إلا أنهم خسروا دعواهم وحكمت المحكمة بالدفع على اعتبار أن التأمين قد جرى لفترة 12 شهرا شمسيا⁵. أما في فرنسا فقد أعتبر ولمدة طويلة عملا منافيا للأخلاق وأنه يُعجل وفاة المؤمن على حياته، ومن الشناعة أن تصبح وفاة الإنسان محل مضاربة تجارية، لذلك نجد أنه قد حرم من طرف لويس الرابع عشر سنة 1681م، كما لقي أيضا معارضة كبيرة من طرف فقهاء القانون الفرنسي، كل هذا

¹ حسن صبري، أخطار النار والانفجار في المؤسسات الصناعية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 654.

² Ali Hassib, *Introduction a l'étude des assurances*, Edition ENAL, Alger, 1984, p 09.

³ حسن صبري، مرجع سابق، ص 663.

⁴ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 13.

⁵ بديع أحمد السيفي، التأمين علما وعملا، مطبعة الزهراء، بغداد، 1972، ص 10.

أدى إلى عدم انتشاره واكتسابه الشريعة القانونية، إلا في النصف الثاني للقرن التاسع عشر (19)، وذلك بعد أن تمكن خبراء رياضيات التأمين من وضع جداول للوفيات تقوم على أسس رياضية دقيقة.¹

ثالثاً: ظهور الأشكال الأخرى للتأمين

مع ظهور الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وتطور العمليات الإنتاجية ووسائل النقل تتابع ظهور صور جديدة للتأمين مختلفة الأنواع، أهمها التأمين ضد المسؤولية، الذي أملتته التغيرات الاقتصادية والتطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية، والتقدم العلمي والتكنولوجي، وما نجم عن ذلك من زيادة في الآلات وتنوعها وتعقيدها، ومن ثم زادت المخاطر، وكثرت الحوادث، وزادت حالات المسؤولية، الأمر الذي دفع رجال الأعمال إلى التأمين خوفاً من المسؤولية التي تنشأ من نشاط الآلات في مصانعهم، وقد أدى كل هذا إلى شيوع التأمين وتنوعه وشموله.

كما عرف هذا القرن تقنية جديدة، هي تقنية إعادة التأمين، التي كانت نتيجة لكبر حجم الخطر المؤمن منه، وأخذت هذه الفكرة تتبلور في القرن التاسع عشر (19) في إنجلترا التي تعتبر عريقة في هذا المجال، حيث كانت فكرة إعادة التأمين محصورة في منطقة جغرافية واحدة، وبدأت تتسع لتشمل مختلف البلدان، نتيجة لزيادة الطلب عليها، فأُنشئت سنة 1846 أول شركة لإعادة التأمين، هي شركة كولينا لإعادة التأمين بألمانيا (Re-insurance cologne)، وفي سنة 1883 أنشأت شركة ميونيخ لإعادة التأمين (Munich Insurance)، وسرعان ما انتشرت في معظم البلاد الصناعية، وفي نهاية القرن التاسع عشر (19) حدثت سلسلة حرائق عالمية في مدينة شيكاغو وأوروبا، مما دعا الشركات المباشرة إلى اللجوء لإعادة التأمين بوفرة ملحوظة، وهذا ما أدى إلى انتشار إعادة التأمين في القرن العشرين.²

ومع مطلع القرن العشرين (20) شهد التأمين في الدول الصناعية تطوراً مذهلاً، أدى إلى اتساع نطاق العملية التأمينية القائمة، وظهور مجالات جديدة للتأمين، كالتأمين ضد السرقة، التأمين ضد الكوارث الطبيعية، التأمين ضد مخاطر الحروب والتأمين ضد حوادث النقل البحري والجوي، وغير ذلك من صور التأمين التي لم تكن معروفة من قبل، بل أن شركات التأمين أصبحت تقبل تأمين وتغطية الكثير من المخاطر التي لم يكن من المتصور أن تكون موضوع تأمين من قبل، كالتأمينات الناشئة عن استخدام الطاقة النووية، والتأمين على الأعمار الصناعية.

¹ محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة المخاطر، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 303.

² المرجع السابق نفسه.

أما عن تطور التأمين في الدول النامية، وخاصة دول المشرق العربي، فلم يعرف نظام التأمين إلا مؤخرًا وخاصة بعد القرن التاسع عشر، عندما بدأ الاتصال والتبادل التجاري بين المشرق والغرب ينمو في صورة مبادلات تجارية، لذلك كان التأمين على البضائع الحكومية من البلاد الأوروبية هو أول أنواع التأمين التي عرفتھا بلادنا العربية¹.

المطلب الثاني: تعريف التأمين

عندما نكون بصدد تعريف التأمين نجد أنفسنا أمام مجموعة متعددة من التعاريف تختلف بحسب اتجاه وتخصص المُعرِّف حيث نجد التعريف اللغوي، التعريف الاقتصادي، التعريف القانوني بالإضافة إلى تعريف كتاب التأمين، لذلك نحاول الوقوف عند كل تعريف من أجل بناء تصور متكامل لمفهوم التأمين.

أولاً: التعريف اللغوي

كلمة تأمين مشتقة من الأمن، والأمن مصدر للفعل الثلاثي "أمن"، ويقال يقال أَمَّنَهُ تَأْمِينًا وَاِئْتَمَنَهُ وَاِسْتَأْمَنَهُ، أي اطمأن، سكن قلبه ولم يخف². وقد ورد مصدر "أمن" في عدة آيات قرآنية نذكر قوله تعالى "الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ"³. وفي قوله سبحانه " وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا"⁴، وفي قوله تعالى محذرا الذين يستبدلون نعمة الله بالكفر قال (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)⁵. ومن خلال هذه الآيات نجد أن الأمان بالمعنى اللغوي والشرعي يرتبط ارتباطا وثيقا بين العبد الذي وسكن قلبه للإيمان وبين الأمان المنشود الذي تسعى إليه البشرية جمعاء بمختلف توجهاتها.

ثانياً: تعريف الاقتصاديين

يركز كتاب الاقتصاد والرياضيات على إظهار النواحي الاقتصادية والرياضية التي يرتكز عليها التأمين مثل قانون الأعداد الكبيرة وأثره في تقليل درجة الخطر إلى حد يصبح له من السهل التعامل مع الأخطار، وهذا ما تحقق فعلا، مع وجود هيئات التأمين بالإضافة إلى أن التركيز على القوانين الإحصائية الخاصة بالمتوسطات النسبية لمجموعات الحالات المتشابهة وأثرها في حل مشكلة عدم التأكد المتوافرة بالنسبة للحالات الفردية.

¹ سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986، ص ص 53-54.

² محمد أحمد شحاته حسين، مشروعية التأمين وأنواعه، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 13.

³ القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 04.

⁴ القرآن الكريم، سورة النور، الآية 55.

⁵ القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 112.

ف نجد مفهوم التأمين عند (Friedman) بأنه " الفرد الذي يشتري تأميناً ضد الحريق على منزل يمتلكه، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة - قسط التأمين -، بدلاً من أن يبقى متحملاً خليطاً من احتمال خسارة مالية كبيرة - قيمة منزل بأكمله -، واحتمال كبير بالأ يخطر شيئاً، ومعنى ذلك أنه يفضل حالة التأكد من عدم التأكد".

ويقول (Knight) " التأمين عمل من أعمال التنظيم والإدارة، وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه، فالتأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد، وذلك بالتعامل في مجموعات من الحالات، بدلاً من التعامل في حالات مفردة".

ويهتم (Shackle) بالتأمين في حد ذاته فيقول " إن من الأسس التي يعتمد عليها التأمين في القياس هو أن ظاهرة الأعداد الكبيرة تحول عدم العلم إلى علم".¹
ويلاحظ من تعاريف الاقتصاديين اهتمامهم بإبراز الأسس الرياضية في التأمين عموماً، وقانون الأعداد الكبيرة على وجه الخصوص وإهمالهم للجانب القانوني.

ثالثاً: تعريف كتاب التأمين

بالنسبة لكتاب التأمين فقد اختلفت تعاريفهم للتأمين باختلاف جنسياتهم، نظراً لاختلاف البيئة التي يخدمها التأمين من ناحية، وباختلاف العصر الذي عالجوا فيه تعاريفهم من ناحية ثانية، ذلك لأنهم يحاولون عند وضع تعاريفهم مجازاة العصر الذي يعيشون فيه، لذلك يقومون بتعديل تعاريفهم للتأمين سنة بعد الأخرى، حتى يتسنى لهم خدمة النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وأفراده.

فقد عرف (عادل عبد الحميد عز) التأمين بقوله " التأمين يهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية، الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث، والتي يمكن أن تقع مستقبلاً وتسبب خسائر يمكن قياسها مادياً، ولا دخل لإرادة الأفراد والهيئات في حدوثها"²

أما (سلامة عبد الله) فيعرف التأمين على أنه " نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن، والذي يتعهد بتعويض المؤمن له، عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها".

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 62.

² عادل عبد الحميد عز، مبادئ التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 11.

ومن بين الكتاب الغربيين الذين تناولوا تعريف التأمين نذكر تعريف (H. Magee john) الذي يعرفه بأنه "وسيلة لنقل عب تحمل الخطر إلى أشخاص أو هيئات متخصصة".¹ ويلاحظ من التعاريف السابقة اهتمام كتاب التأمين بإبراز الهدف من التأمين، فيرى البعض أن هدفه اجتماعي، في حين يذهب البعض الآخر إلى أنه تعويض للفرد عن الخسارة، بينما يرى فريق ثالث أن الهدف من التأمين تقليل ظاهرة عدم التأكد والمساعدة على اتخاذ القرار.

رابعاً: تعريف القانونيين

يعرف هيمار (Hemard) التأمين بأنه "عملية بموجبها يحصل طرف وهو المؤمن له على تعهد مقابل دفع القسط لطرف آخر هو المؤمن الذي يلتزم أن يدفع للغير مبلغ التأمين في حالة تحقق الخطر، وهذا المؤمن الذي يتحمل مجموعة من الأخطار يقوم بإجراء المقاصة عليها طبقاً لقوانين الإحصاء".²

ويعرفه بلانيول (planiol) بأنه "عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمى الضامن، بأن يعوض شخصاً آخر، يسمى المضمون، عن مخاطرة معينة قد يتعرض لها هذا الأخير، مقابل دفع مبلغ من النقود يمثل القسط الذي يقوم بدفعه إلى الضامن".³

ويعرف عيسى عبده التأمين بأنه "نظام تعاقدى يقوم على أساس المعاوضة، غايته التعاون على ترميم أضرار المخاطر الطارئة، بواسطة هيئات منظمة، تزاوّل عقوده بصورة فنية، قائمة على أسس وقواعد إحصائية" ولقد عرّف المشرّع الجزائري التأمين على أنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى".⁴

من خلال التعاريف السابق يمكن القول أن مفهوم التأمين يتمحور حول النقاط التالية:

- التأمين هو نظام لزرع الأمن والاستقرار في النفس البشرية؛
- تقدير الخسائر في نظام التأمين يكون مبني على أسس رياضية وإحصائية؛

¹ سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 55.

² عبد اللطيف محمود المحمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 32.

³ المرجع السابق نفسه، ص 33.

⁴ الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المادة 619.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

- تتوزع الخسائر في نظام التأمين على عدد كبير من الحالات المتشابهة؛
 - يتم تنظيم العلاقة بين أطراف التأمين عن طريق القانون.
- من خلال هذه النقاط يمكن أن نعرف التأمين على أنه نظام قائم بذاته ينصرف في صورة اتفاق لتحويل الخسائر المحتمل تكبدها في المستقبل، بطريقة قانونية ومبنية على أسس رياضية وإحصائية.

المطلب الثالث: مقومات العملية التأمينية

أولاً: الأسس النظرية للتأمين

تستند العملية التأمينية على ثلاثة نظريات هي:¹

(1) النظرية الاقتصادية: يرى أصحاب هذه النظرية أن التأمين يقوم أساساً على الجوانب الاقتصادية للتأمين، وقد اختلفوا حول المعيار الاقتصادي الذي يمكن الاعتماد عليه في هذا المجال، وانقسموا في ذلك إلى فريقين، فريق يرى أن التأمين يقوم على فكرة الحاجة، وفي منظورهم أن أي نوع من التأمين يهدف إلى الحماية والأمان من خطر معين، وأن التأمين من خطر الحريق أو السرقة أو التلف أو غيرها، يجد مصدره الأساسي في حاجة المؤمن له إلى إجراء نوع من الوقاية، تضمن له الحماية والأمان عند وقوع المخاطر.

ومن الملاحظ أن الحاجة للحماية والأمان لا تتأكد في كل أنواع التأمين، فالتأمين على الحياة لصالح شخص آخر لا تتحقق فيه حاجة للمؤمن له، وبذلك يمكن التفكير في تبني معيار المصلحة، والذي يظهر أنه أقرب لهذه العملية كبديل لمعيار الحاجة، إذ أننا نلاحظ أن عملية التأمين بشكل عام تقوم في الواقع على المصلحة، فهي الدافع للمؤمن له وأيضاً لإجراء عملية التأمين، فمصلحة المؤمن له تكمن في حلول شخص آخر، قد تكون مؤسسة لتغطية آثار مخاطر محتملة الوقوع، ومصلحة المؤمن تكمن في تحقيق الربح، وهذا هو الشكل الغالب بالنسبة للتأمين في وقتنا الحاضر.

بينما يرى فريق آخر بأن معيار الضمان يكون أفضل عن غيره من المعايير الأخرى كأساس للتأمين، باعتباره يمثل القاسم المشترك لكافة أنواع التأمين، فالتأمين على الأشياء مثلاً يحقق الضمان لقيمة الأشياء المؤمن عليها، والتأمين على الحياة يحقق الضمان للغير، وعدم تدهور المركز المالي للمستفيد، والشئ نفسه بالنسبة إلى التأمين ضد الشيخوخة، وإصابة حوادث المرور فيحقق التأمين ضمان عدم اختلال التوازن الاقتصادي للمؤمن له، وبهذا فإن فكرة الضمان في الواقع نجدتها في مختلف أنواع التأمين.

¹ جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 16-20.

(2) النظرية التقنية: يرى أصحاب هذه النظرية بأن التأمين يجد أساسه في عملية التعاون التي يقوم بها المؤمن، والمتمثلة في تجميع المخاطر التي يتعرض لها المستأمنين وفقا لمبادئ الإحصاء، وينقسم أنصار هذه النظرية إلى فريقين: فريق يرى أن التأمين ما هو إلا عملية تعاون منظم بين طريقة التبادل بين المستأمنين، وفقا لقواعد فنية تساعد على إبعاد احتمالات الصدفة البحتة في حدوث الخطر، بينما ينطلق الفريق الثاني من فرضية مفادها أن التأمين يستند على عملية فنية، وإذا كانت هذه العملية تتمثل في تجميع المخاطر وإجراء المقاصة، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا ضمن مشروع منظم يعمل بوسائل فنية يلتزم هذا المشروع بتغطية المخاطر التي يتعرض إليها المؤمن لهم، وبذلك يقول أنصار هذه النظرية بأن المشروع هو الأساس الفني للتأمين.

(3) النظرية القانونية: يرى أصحاب هذه النظرية بأن التأمين يقوم على أساس قانوني، وينبغي البحث عن هذا الأساس في عناصر التأمين، وقد اختلفا حول المعيار القانوني الذي يمكن الأخذ به في هذا المجال، فمنهم فريق أخذ بمعيار الضرر، ويرى أنصار هذا الرأي أن التأمين مهما كان نوعه يهدف أساسا لإصلاح الضرر، ذلك أن فكرة الضرر توجد في كافة أنواع التأمين، سواء التأمينات العامة أو تأمين الأشخاص، بينما نجد فريق آخر أخذ بمعيار التعويض، حيث يرى أنصار هذا الرأي بأن التأمين يجد أساسه القانوني في التعويض الذي يرافق كافة أنواع التأمين، وبدونه لا يكون للتأمين أي معنى، إذ أن المؤمن له عندما يؤمن على المخاطر المحتملة بمختلف أشكالها يقدم للمؤمن له، أو المستفيد مبلغا من المال عند تحقق الخطر المؤمن منه.

وخلاصة القول إن هذه النظريات حاولت إعطاء أساس نظري للتأمين، باعتماد كل نظرية على جانب واحد وإهمال الجوانب الأخرى، مما جعلها عرضة لانتقادات البعض على البعض الآخر، وفي الواقع أن التأمين يجد أساسه في الجمع بين هذه الاتجاهات المختلفة، ولا يمكن الاستغناء على الجانب الفني أو الجانب الاقتصادي ولا الجانب القانوني، وعندما نتمعن في عملية التأمين في حد ذاتها نجدها تتضمن كافة هذه الجوانب.

ثانيا: عناصر العملية التأمينية

يظهر من خلال التعاريف السابقة للتأمين مجموعة من العناصر تعتبر جوهر العملية التأمينية، وهو ما يستدعي التعرف على كل هذه العناصر بشكل مفصل.

1) عقد التأمين: هو اتفاق بين طرفين، بحيث يتعهد الطرف الأول (المؤمن) بتعويض الطرف الثاني (المؤمن له)، عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد، ويكون هذا التعويض عينياً أو مالياً، وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين¹، ويتميز عقد التأمين بأنه²:

- عقد رضائي: وهو ذلك العقد الذي يكفي لانعقاده تراضي طرفي العقد؛
- عقد ملزم لطرفين: ففي عقد التأمين تنشأ التزامات متقابلة لكل من طرفيه، حيث يلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين، وبالمقابل يلتزم المؤمن بدفع التعويض في حال وقوع الخطر المؤمن ضده، والمثبت في العقد؛
- عقد احتمالي: فاحتمال الكسب والخسارة أمر محقق لطرفي عقد التأمين، فإذا لم يقع الخطر يتحمل المؤمن له خسارة قيمة القسط، والذي يربحه المؤمن، وإذا تحقق الحادث خسر المؤمن مبلغ التأمين؛
- عقد معاوضة: وهو العقد الذي يأخذ كل من طرفيه مقابلاً لما أعطاه؛
- عقد زمني: يترتب على هذه الصفة أنه إذا تم فسخ عقد التأمين بعد سريانه، فإن آثار هذا الفسخ لا تكون بأثر رجعي، حيث يتقاضى المؤمن له جزء من القسط عن باقي الفترة، من تاريخ الفسخ وحتى نهاية مدة التأمين، في حين يكون الجزء الآخر من القسط من حق المؤمن؛
- عقد إذعان: وهو العقد الذي يعد شروطه وبنوده أحد الطرفين، وليس للطرف الآخر إلا أن يقبل بها إن أراد إتمام العقد، فنجد شركات التأمين تفرض شروطاً على المستأمن، ولا تفاوض عليها، لذلك تتدخل الدولة عن طريق التشريعات للحد من تعسفها وحماية مصالح المستأمنين.³

(2) المؤمن: يمثل الطرف الأول في عقد التأمين، وهو الشخص (طبيعي أو معنوي) الذي يأخذ على عاتقه التعويض، عند تعرض الطرف الآخر للحادث أو الكارثة.

(3) المؤمن له: هو ذلك الشخص (طبيعي أو معنوي) المعرض للخطر، و الذي يسدد الأقساط التأمينية، ويتلقى الخدمة الموعود بها في حالة تحقق الخطر.

يمكن التفريق بين **المكاتب** الذي يمضي وثيقة العقد ويتعهد بدفع الأقساط التأمينية، و**المستفيد** الذي يتلقى الخدمة الواجب تقديمها من طرف المؤمن في حالة وقوع الخطر.

¹ مختار الهانسي، عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 68.

² أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 100-102.

³ عبد اللطيف محمود المحمود، مرجع سابق، ص 52.

(4) وثيقة التأمين (بوليصة التأمين): بمجرد اتفاق أطراف العملية التأمينية تصدر بوليصة التأمين، لإثبات عقد التأمين بين الأطراف، ويظهر بهذه الوثيقة كل شروط العقد سواء كانت عامة أو خاصة، إلى جانب البيانات المتعلقة بالتأمين، وتختلف الوثائق في نماذجها باختلاف موضوع التأمين والغرض من العملية التأمينية، وما تقوم بحمايته وتغطيته من أخطار.

(5) قسط التأمين: هو المقابل المالي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه، لتغطية الخطر الذي يأخذه المؤمن على عاتقه، والقسط مرتبط بالخطر فهو ثمن له، ذلك أن المؤمن يتمسك بقيمة القسط لكي يتمكن من تغطية الخطر الذي قد يتعرض المؤمن له، لذلك يعتمد على مبدأ تناسب القسط مع الخطر، وفقاً لقوانين الإحصاء¹. ويتحدد القسط من خلال عدة عوامل يجب مراعاتها، وهي²:

- أن يكون القسط كافياً لتغطية الأخطار المتوقع حدوثها، والتي التزم المؤمن بها، إضافة إلى النفقات التي تتحملها وهامش ربح معين؛
- مقدار احتمال وقوع الخطر، فكلما زاد هذا الاحتمال كلما زاد القسط؛
- أن يكون القسط متناسقاً وعادلاً، بمعنى أن ما يدفعه المؤمن له إلى المؤمن يجب أن يتناسب مع مقدار الخطر موضوع التأمين، فيدفع المؤمن له الذي يكون احتمال وقوع الخطر عنده كبيراً قسطاً أكبر من القسط الذي يدفعه شخص آخر، يكون احتمال وقوع الخطر عنده صغيراً، وما يدفعه كل من شخصين مختلفين يجب أن يكون متساوياً إذا أمّن لنفس النوع من الأخطار، وكان احتمال حدوث الخطر لدهما متساوياً.
- أن يسمح قسط التأمين للشركة من المنافسة في سوق التأمين، بحيث يكون القسط مساوياً أو قريباً لأسعار الشركات الأخرى المؤمنة لنفس الخطر على أن لا يكون على حساب الخدمات والالتزامات المقدمة للزبائن.

ويمكن التعبير عن قسط التأمين بالمعادلة التالية:

$$\text{القسط التجاري} = \text{القسط الصافي} + \text{النفقات التي تتحملها شركة التأمين} + \text{الأرباح.}$$

- **القسط الصافي:** وهو مقابل الخطر الذي يغطيه، وتتوقف قيمته على درجة احتمال وقوعه ومدى جسامته ما يقع من خسارة.
- **النفقات التي تتحملها شركات التأمين:** تحتوي على نفقات اكتتاب العقود، ونفقات الإدارة والضرائب.

¹ إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1995، ص 81.

² زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 37.

- الأرباح: لأن المؤمن يعتبر تاجرا في حد ذاته.

6) مبلغ التأمين: هو الحد الأعلى للتعويض الذي يدفعه المؤمن (شركة التأمين)، إلى المؤمن له عند حصول الخطر، وهذا المبلغ يرتبط بعلاقة طردية مع قسط التأمين، ولحساب مبلغ التأمين أو قيمة التعويض، نميز بين طريقتين حسب نوع التأمين وهما:¹

- **حالة تأمينات الحياة:** مبلغ التأمين هنا يحدد بدقة من خلال الاتفاق الأولي عند التعاقد بين المؤمن والمؤمن له، وهنا يدفع كامل قيمة المبلغ إلى المؤمن له، أو لورثته، أو المستفيد عند حصول الخطر، أو انقضاء مدة العقد دون زيادة أو نقص، حيث يقبض التعويض بصورة نقدية وبشكل كامل كونه لا يمكن تقدير قيمة الخسارة الناجمة عن الخطر، لأنه لا يمكن تقدير قيمة الإنسان، وهنا فإن العقد لا يخضع لقاعدة النسبية في التعويض.
- **حالة التأمينات الأخرى:** والتي يمكن فيها تقدير الخسارة، كتأمين الممتلكات، وفي هذا النوع من التأمين يسهل عملية قياس مقدار الضرر أو التلف، الذي يلحق بالشيء موضوع التأمين، وتستخدم في هذه الحالة قاعدة النسبية في التعويض، بحيث تنص على أن المؤمن (شركة التأمين) يكون مستعدا لدفع تعويض بصورة نسبية، بالمقارنة مع مبلغ التأمين، بحيث يلتزم بدفع قيمة الخسارة الفعلية التي لحقت بالمؤمن له، شرط أن لا تزيد عن مبلغ التأمين، وتكون قيمة التعويض وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة التعويض} = \text{قيمة الخسارة الفعلية} \times (\text{مبلغ التأمين} / \text{القيمة الحقيقية للممتلكات عند حدوث الخطر})$$

7) مدة التأمين: وهي الفترة المحددة لبدء سريان العقد وانتهائه، حيث تعلق أهمية كبيرة على ذلك، لأنه لا يحق للمؤمن له المطالبة بمبلغ التأمين، أو أي تعويضات ممكنة، إذا ما تم وقوع الخطر في وقت عدم سريان التأمين، وعلى غير ذلك فإنه يحق للمؤمن له المطالبة بقيمة التعويض اللازم، طالما أن الخطر قد وقع داخل إطار الفترة المحددة، حتى وإن استمر وقوعه بعد وقوع الخطر، واستمرار زيادة الخسارة المحققة بعد ذلك، على أن يكون المؤمن له قد قام بدفع الأقساط المطلوبة.

وغالبا ما تغطي العملية التأمينية سنة كاملة، خصوصا في تأمين الممتلكات، أما تأمين الحياة فيكون طويل الأجل، في الغالب حوالي 20 إلى 30 سنة، وفي حالات معينة تكون الفترة التأمينية قصيرة جدا، كالتأمين على بضاعة منقولة خلال رحلة جوية أو برية أو بحرية.²

¹ علي المشاقبة وآخرون، إدارة الشحن والتأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 98.

² مختار الهانسي، عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 71.

ثانياً: المبادئ القانونية لعقد التأمين

تعتمد عقود التأمين مهما اختلفت أنواعها على مبادئ قانونية وضعها المشرع لتحكم العلاقة بين طرفي العقد حتى يؤدي التأمين دوره في خدمة الفرد والمجتمع، وتتمثل هذه المبادئ في كل مما يلي:¹

(1) مبدأ منتهى حسن النية: يقضي هذا المبدأ بأنه يجب على المؤمن له أن يدلي إلى المؤمن بجميع الحقائق، أو الأمور الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن عليه من ناحية، كذلك يجب على المؤمن أن يطلع المؤمن له بجميع البيانات والمعلومات الصحيحة، المتعلقة بشروط العقد من ناحية أخرى، ويجب استمرار مبدأ منتهى حسن النية أيضاً بعد صدور عقد التأمين وأثناء سريانه، إذ يجب على المؤمن له إبلاغ المؤمن أولاً بجميع البيانات والمعلومات التي تطرأ على وحدات الخطر أثناء مدة التأمين.

(2) مبدأ المصلحة التأمينية: يشترط في هذا المبدأ أن تتوفر المصلحة التأمينية للمؤمن له في الشيء أو الشخص المراد التأمين عليه، وذلك لاستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فإذا كان لكل إنسان الحق في التأمين على حياة أي شخص آخر ليس له فيه مصلحة تأمينية، فإنه بذلك يصبح مغامرة، فضلاً على أنه يدفع الناس إلى ارتكاب الجرائم عمداً، ولتطبيق هذا المبدأ لا بد من وجود شيء مادي قابل للتضرر، قد يكون محلاً للتأمين، كما يجب أن يكون المؤمن له علاقة مادية بهذا المحل ومعترف بها قانونياً، بحيث ينتفع ببقائه ويتضرر بهلاكه.

(3) مبدأ السبب القريب: ويقصد به أن تقوم هيئة التأمين بالوفاء بالتزامها المحددة في عقد التأمين، سواء اتخذ هذا الالتزام صورة تعويض الخسارة أو دفع مبلغ معين، إذا كان الخطر المؤمن منه هو السبب القريب للخسارة، الذي يعرف بأنه السبب الفعال الذي يكون قادراً على بدء سلسلة من الحوادث، تؤدي في نهايتها إلى وقوع الخسارة، بدون تدخل من أي قوة خارجية مستقلة أخرى، وهذا المبدأ يثير الكثير من الخلافات بين المؤمن والمؤمن له، حيث يمكن أن تعمل عدة مسببات مجتمعة على وقوع الخسارة موضوع التأمين، وعندها تثور الخلافات حول تقدير أي منها هو السبب القريب.

(4) مبدأ التعويض: يقوم هذا المبدأ على أساس أنه لا يجوز إطلاقاً أن يزيد التعويض الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له أو المستفيد عن قيمة الخسارة الفعلية، ولا يتعدى بأي حال من الأحوال حدود مبلغ التأمين، أو قيمة

¹ عادل عبد الحميد عز، مرجع سابق، ص ص 38، 46.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

الشيء موضوع التأمين، ويطبق هذا المبدأ في كافة أنواع عقود التأمين، بخلاف عقد تأمين الحياة، لأنه لا يمكن تقدير قيمة حياة الشخص بمبلغ نقدي، لذلك فإن الشركة في هذه الحالة تدفع المبلغ المتفق عليه.

5) مبدأ المشاركة: يسري هذا المبدأ على تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية (تأمينات الخسائر)، ولا يسري على التأمينات النقدية، والغرض الأساسي منه أيضا ألا يكون التأمين وسيلة للإثراء غير المشروع، ويقضي هذا المبدأ بأنه إذا تحقق الخطر المؤمن منه في وقت يكون فيه المؤمن له مؤمنا على نفس الشيء موضوع التأمين، وعلى نفس الخطر بوثائق تأمين سارية المفعول لدى أكثر من مؤمن، فإن مجموعة المؤمنيين تشترك جميعها في تحمل الخسارة، نتيجة تحقيق الخطر المؤمن منه، كل بنسبة مبلغ التأمين لديه إلى مجموع مبالغ التأمين جميعها، أي أن نصيب كل شركة تأمين في الخسارة يتحدد بالعلاقة التالية:

نصيب الشركة في التعويض = الخسارة الفعلية × (مبلغ التأمين لديها / مجموع مبالغ التأمين لدى الشركات مجتمعة)

6) مبدأ الحلول في الحقوق: يطبق هذا المبدأ في عقود التأمين التي لها الصفة التعويضية، على عكس تأمينات الأشخاص، وفيه يحق للمؤمن (شركة التأمين) أن يحل مكان المؤمن له في مطالبة الغير بالتعويض عن الضرر، ويحتفظ لنفسه من هذا التعويض بما يوازي القيمة التي سددها للمؤمن له بمقتضى عقد التأمين.

المطلب الرابع: تقسيمات التأمين

إن لتطور حياة الإنسان وتعقدها في مختلف المجالات وتنوع الأخطار التي قد تواجهه، أظهر الحاجة إلى مواجهتها عن طريق التأمين، الأمر الذي جعل التأمين يأخذ عدة أنواع يصعب حصرها في قائمة واحدة لذلك يتم التعرف على أنواع التأمين من زوايا مختلفة.

أولاً: التقسيم من الناحية النظرية

يهدف التصنيف هنا إلى بحث التأمين من الناحيتين القانونية والفنية، وهناك أكثر من عنصر يتخذ كأساس لإجراء هذا التصنيف من أهمها:

- 1- كيفية التعاقد؛
- 2- النظام الإداري للتأمين؛
- 3- طريقة تحديد الخسارة وبالتالي التعويض؛
- 4- موضوع التأمين.

1) التقسيم تبعاً لكيفية التعاقد: طبقاً لعنصر التعاقد يقسم التأمين إلى نوعين أساسيين:¹

أ- **التأمين الاختياري (الخاص):** ويشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لا بد أن تتوفر هنا حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد أو المنشأة، ويتضمن هذا النوع من التأمينات كافة أنواع التأمين التي يتوافر لها الأساس السابق، مثل تأمين أخطار السرقة، الحريق للمنازل، تأمين أخطار سرقة وحريق السيارات وتأمين الأخطار البحرية، ويطلق على مثل هذا النوع من التأمين، التأمين الاختياري أو التجاري أو الخاص.

ب- **التأمين الإجباري:** يشمل التأمينات التي تلزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المنشآت، أو يلزمهم بالتعاقد عليها، وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الإلزام من الدولة هو أساس التعاقد هنا، ويشمل هذا النوع من التأمين كافة فروع التأمينات الاجتماعية (العجز، الوفاة، التقاعد، إصابات العمل،... الخ)، وبعض فروع التأمينات الخاصة الإجبارية كتأمين المسؤولية من حوادث السيارات.

2) التقسيم تبعاً لطريقة إجراء التأمين أو النظام الإداري للتأمين: هناك ثلاثة نظم إدارية يتم بها التأمين هي:

أ- **التأمين التعاوني أو التبادلي:** طريقة إجراء هذا النوع من التأمين تعتمد على تعاون الأفراد المعرضون للخطر، وتجمعهم في اتفاقية يتم بناءً عليها تعاونهم جميعاً في تعويض من يصيبه ضياع أو نقص في رأس ماله أو دخله، وعلى ذلك فإن العضو في الجماعة يطلب الضمان من غيره من الأعضاء، وفي نفس الوقت يضمن هو أيضاً مع باقي أفراد الجماعة، للأعضاء الآخرين أخطارهم، ومن هنا جاءت التسمية باسم التأمين التبادلي، ولا تهدف المجموعة أساساً لتحقيق الربح، ولكن يتم توفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة.²

ب- **التأمين التجاري:** يقوم التأمين هنا على أساس تجاري، أي بغرض تحقيق الربح، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات التأمين المساهمة، وهيئات التأمين بالاكنتاب، حيث يتم حساب قسط التأمين هنا، ويغطي الخطر المؤمن منه، بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافية، ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات.

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، مرجع سابق، ص 17-18.

² أمينة علي عبد الفتاح صالح، إدارة الخطر والتأمين، ص 63. على موقع الإلكتروني:

<http://faculty.ksu.edu.sa/71213/My%20Book1/Forms/AllItems.aspx>. Consulté le 17/12/2017.

ج- **التأمين الاجتماعي**: يسمى التأمين بالتأمين الاجتماعي، إذا كانت الطريقة التي يتم بها تعتمد على تدخل طرف ثالث لمعاونة أحد الطرفين المتعاقدين أو كليهما، ويقوم هذا التأمين على أساس أهداف اجتماعية، أي لا يهدف إلى تحقيق الربح، ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون لها، ولا دخل لإرادتهم في حدوثها، ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يفرض هذا النوع من التأمين إجبارياً، وغالباً ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية¹.

(3) التقسيم تبعاً لطريقة تحديد الخسارة والتعويض اللازم: الأساس في التقسيم هنا هو تحديد الخسائر المحتمل تحققها وبالتالي التعويض اللازم لذلك، وحسب هذا المعيار نميز بين:

أ- **التأمينات النقدية**: وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق الخطر المؤمن منه، وذلك لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظراً لصعوبة القياس، يتم الاتفاق مقدماً بين المؤمن والمؤمن له على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق هذا الخطر، ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك سميت بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها الخسارة بالنقد مقدماً والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

ب- **تأمينات الخسائر**: وتشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة الفعلية، الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية بحد أقصى مع مبلغ التأمين المحدد في عقد التأمين، ومن قبيل هذا النوع من التأمينات ما هو معروف بتأمينات الحريق، الحوادث، السطو وغير ذلك.²

(4) التقسيم تبعاً لموضوع التأمين:

أ- **تأمينات الأشخاص**: وهي التأمينات التي يكون فيها الشخص نفسه موضوعاً للتأمين، سواء في حياته أو صحته أو أعضائه، وبذلك يدخل في هذا النوع من التأمين على الحياة، التأمين ضد المرض، التأمين ضد البطالة، التأمين ضد الحوادث الشخصية (خطر الإصابة بحدوث شخص)، التأمين ضد الشيخوخة، تأمين معاشات الأرملة واليتامى، وتأمين نفقات الزواج والولادة وما يشابهها من المناسبات الاجتماعية.

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين التجاري، مرجع سابق، ص 56.

² زيدان سلمان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 171.

ب- **تأمينات الممتلكات:** وهي التأمينات التي تكون فيها ممتلكات الشخص هي موضوع التأمين، ومن أهمها: التأمين من خطر الحريق، تأمينات من أخطار النقل البحري (غرق، حريق، تصادم، تلف)، تأمين من أخطار الطيران (تلف أو فقد الطائرة)، تأمين من أخطار السيارات (تصادم، حريق، تلف)، تأمين من أخطار السرقة.

ج- **تأمينات المسؤولية المدنية:** وهي التأمينات المتعلقة بمسؤولية الشخص عن الأخطار التي يتعرض لها الغير بسببه، ويكون موضوع التأمين هنا هو ثروة الشخص ككل، ومن أهم هذا النوع من التأمينات: تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (أطباء، مهندسين، محاسبين؛ صيادلة، مقاولون)، تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات وتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات.¹

ثانياً: التقسيم من الناحية العملية

يفيد هذا التصنيف في نواحي متعددة، كمعرفة أنواع التأمين التي يتم التعاقد على أساسها بين المؤمن له والمؤمن، وتفيد أيضاً في تقسيم هيئات التأمين إلى أقسام نوعية متناسقة، بالإضافة إلى أنها تساعد في تحديد رأس المال اللازم لكل فرع من فروع التأمين، وأخيراً يساعد هذا التقسيم في تنفيذ أحكام قوانين الإشراف والرقابة على هيئات التأمين.

يتوقف هذا التقسيم على ما يجري عليه العرف في هيئات التأمين، وما يرد في القوانين المدنية، وعلى هذا الأساس يختلف من دولة إلى أخرى، وداخل الدولة من وقت لآخر، طبقاً لتشريعات التأمين بها، وعلى سبيل المثال يتم تقسيم التأمين في إنجلترا إلى أربعة أنواع هي التأمين على الحياة، تأمين الحريق، التأمين البحري وتأمين الحوادث.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيختلف التقسيم من ولاية إلى أخرى، وعادة ما توضع كافة الأنواع في مجموعتين هما مجموعة تأمينات الأشخاص، والتي تضم تأمين الحياة الفردي والجماعي، تأمين الحياة الصناعي وتأمين العجز، ومجموعة تأمينات الممتلكات والمسؤولية والتي تشمل تأمين الحريق، التأمين البحري، تأمين المسؤولية وخيانة الأمانة، تأمين الائتمان، السرقة وكسر الزجاج،... الخ.²

¹ أمينه على عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص 64.

² محمد صلاح الدين صدقي وآخرون، التأمين وإدارة المخاطر، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 18.

المبحث الثاني: ماهية الصناعة التأمينية

تتميز صناعة التأمين ببعض الخصوصيات والتي تميزها عن باقي الصناعات الأخرى سواء على المستوى الكلي فيما يتعلق بالفاعلين في أسواق التأمين من حيث شركات التأمين والهيئات الداعمة لها، واختلاف قنوات توزيع المنتجات التأمينية. أو على المستوى الجزئي فيما يتعلق بمؤشرات أداء شركات التأمين وخصوصيتها سنحاول في هذا المبحث تحديد مفهوم الصناعة التأمينية والتطرق إلى خصائص سوق التأمين بالإضافة إلى التعرف على أهمية الصناعة التأمينية.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة التأمينية

أولاً: تعريف المنتج التأميني

يشير مصطلح منتج إلى ما تقدمه المؤسسة إلى عملائها الحاليين أو المرتقبين من سلع، خدمات و/أو أفكار وعلى المسوّق الناجح أن يدرك الخدمات الأكثر ملائمة لعملائه، ولا يمكن أن يكون له ذلك إلا من خلال القيام بالدراسات والبحوث التسويقية، تطوير المنتجات الحالية و تقديم منتجات جديدة تتماشى مع حاجات و رغبات العملاء.

يمكن تعريف المنتج التأميني بأنه عبارة عن مجموعة المنافع الملموسة وغير الملموسة المرتقبة التي تحتويها وثيقة التأمين، والتي تؤدي إلى إشباع احتياجات ورغبات المؤمن لهم، وكذا الخدمات المرتبطة بها.¹ ولا يختلف اثنان في أن المنتج التأميني واحدا من المنتجات المالية المقدمة في شكل خدمات، حيث تقوم مؤسسة التأمين بإصدار وثيقة للمؤمن له تتعهد بمقتضاها التعويض عن الخطر المؤمن ضده وفق ما هو منصوص عليه في عقد التأمين، فالمنتج التأميني عبارة عن خدمة آجلة تؤدي مستقبلا عند تحقق الخطر، ولا يتم الحصول عليها بدفع السعر. لذا فمن المهم أن تكون لدى المؤمن له الثقة بالقدرة المالية لشركة التأمين في الوفاء بالتزاماتها من خلال وثيقة التأمين، كما تتميز العلاقة بين المؤمن والمؤمن له بالاستمرارية فكثير من المنتجات التأمينية قد تتجاوز عشرة سنوات أو أكثر، وبالتالي فإن أهم ما في المنتجات التأمينية جودة الخدمات ما بعد البيع، ونقتضي هذه الأهمية أن يكون أحد أهم أهداف تسويق المنتجات التأمينية هو الحفاظ على العلاقة الرابطة بين شركة التأمين والمؤمن له.²

¹ نادية أمين محمد على، إستراتيجية مستحدثة لتطوير المنتج بالتطبيق على وثيقة التأمين، الملتقى العربي الثاني، التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الدوحة، قطر، 6-8 أكتوبر 2003، ص 131.

² وائل صالح عامر، التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سورية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 58.

ثانيا: تعريف الصناعة التأمينية.

اتفق كتاب الغرب على اطلاق وصف الصناعة على التأمين (insurance industry) استنادا إلى أن لفظ الصناعة إنما يأتي بعدة معاني منها " نشاط تجاري يوفر خدمات ومثلها الفنادق والسياحة" وعليه يمكن اعتبار التأمين نشاطا خدميا يوفر الحماية التأمينية للعملاء والمستفيدين منه¹.

باستخدام التعاريف السابقة لمصطلح "صناعة" الذي تم التطرق إليه في الفصل الأول، وبعد التطرق إلى مفهوم المنتج التأميني، يمكن تعريف الصناعة التأمينية على أنها مجموعة من المؤسسات المتنافسة فيما بينها في الصناعة نفسها والمقيدة بالمحيط نفسه، والتي تقوم بتقديم منتجات متمثلة في الخدمات التأمينية.

إن من بين ما يميز الصناعة التأمينية عن الصناعات الأخرى هو تعدد المؤسسات التأمينية، فإذا كانت هذه الأخيرة تشترك جميعها في أنها تسعى إلى تقديم المنتجات التأمينية بمختلف أنواعها إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث شكلها القانوني، ونظرا لأهمية هذا الجانب سنفرد له مطالبا كاملا نتطرق من خلاله إلى أشكال المؤسسات والهيئات التي تزاو أعمال التأمين.

ثالثا: خصائص النشاط في الصناعة التأمينية

- يتميز النشاط التأمينية بطبيعة خاصة تختلف عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالسماة التالية:²
- تتميز شركات التأمين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة آجلة دون ضمان لان الضمان الوحيد لها هو حقوق المالكين (رأس المال والاحتياطيات)، بالإضافة إلى الإشراف الحكومي على هذه الشركات حماية لحملة الوثائق؛
 - عدم خضوع أسعار المنتجات التأمينية لقوانين العرض والطلب حيث أن تسعيرها يتطلب خبرة اكتوارية بعمليات التأمين؛
 - التدخل الحكومي الواضح في مجال الأنشطة التأمينية حيث يتدخل المشرع في تحديد دور هيئة الإشراف والرقابة على التأمين؛
 - صعوبة تحديد نتيجة النشاط التأميني محاسبيا، لأن بعض العقود التأمينية تمتد لفترة زمنية طويلة (منتجات التأمين على الحياة، التأمين الهندسي) وبسبب هذه الفترة فهناك أنواع من المصروفات لا يمكن تحديد قيمتها

¹ صفوت علي حميدة، محمد رأفت رشاد، تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في تخصيص الأعباء الإضافية في شركات التأمين، مجلة البحوث الإدارية، العدد الأول، يناير 1999، ص 115

² علاء الدين عبد الوهاب، تقييم أداء شركات التأمين العمانية دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين العمانية، مجلة الإداري، العدد 93، سبتمبر 2003، ص 13.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

بدقة إلا في نهاية فترة العقد، لذلك فنتيجة النشاط التأميني تعتبر تقديرية عكس الحال في الأنشطة الصناعية والتجارية؛

- ملازمة النشاط الاستثماري للنشاط التأميني في شركات التأمين إلا أن هذا الاستثمار محدد في ضوء القوانين وبالنسب المحددة لكل نوع من أنواع الاستثمار؛
- إلزام شركات التأمين بإعداد قائمة إيرادات ومصروفات خاصة لكل فرع تأميني على حدى كالبحري والحريق والحوادث وهكذا بالنسبة لكل الفروع التي تمارسها الشركة، ومن ثم استخراج النشاط التأمينية العام وهو ما لا يحدث في الشركات الصناعية أو التجارية؛
- يؤثر قطاع التأمين على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات الأخرى سواء كانت إنتاجية أو خدمية، وذلك بسبب ضخامة حجم المدخرات الوطنية التي يقوم هذه الصناعة بتجميعها وبالتالي ضخامة حجم الاستثمارات التي توفرها.¹

ثالثا: أهمية الصناعة التأمينية

تساهم الصناعة التأمينية في توفير الاستقرار للوحدات الاقتصادية، بحيث تحفزهم على العمل وزيادة الإنتاج بما يعود عليهم بفوائد اقتصادية واجتماعية، لذلك نجد مختلف الدول تشجع وتشرف على تطوير الصناعة التأمينية بكافة الوسائل، نظرا أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتي نوجزها في النقاط التالية:

1) يعتبر التأمين من أهم وسائل الادخار والاستثمار: تعتبر صناعة التأمين أداة هامة ومتميزة من أدوات تجميع المدخرات، ومن ثم الاستثمار بكافة دول العالم، وخاصة في الدول النامية، فالتأمين على الحياة يمكن هيئات التأمين من تكوين رؤوس أموال ضخمة، في صورة الاحتياطات الرياضية التي يمكن توجيهها لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، وزيادة الاستثمار في المجتمع، ورفع مستوى الدخل. وحتى بالنسبة لفروع التأمين الأخرى فإنه وإن كانت بعض الاحتياطات الفنية مثل احتياطي الأخطار السارية والتعويضات تحت التسوية والتي ينظر لها على أنها قصيرة الأجل، هي في الواقع العملي أموال تتراكم من عام لآخر، نتيجة زيادة حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي التأمين، ويمكن استخدامها أيضا في الاستثمارات المختلفة، أو على الأقل الجانب الأكبر منها.²

¹ محمود محمود السجاعي، تقييم أداء منشآت التأمين (إطار فكري مقترح)، مجلة كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد 02، يوليو 1991، ص 205.
² عادل عبد الحميد عز، مبادئ التأمين، مرجع سابق، ص 13.

(2) العمل على زيادة الإنتاج: يسمح التأمين بتوفير التغطية التأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمنشآت بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة، أو بالتوسيع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد، وهذا يساعدهم في الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، ويعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات، ومن ناحية أخرى، فإن توفير التغطية التأمينية للعاملين بالمؤسسات من الأخطار المختلفة سواء كانت تتعلق بهم أو بأسرهم، يساعد على استمرارهم على العمل في تنمية قدراتهم العملية، بالإضافة إلى ما يوفره من استقرار وأمان وطمأنينة لهم، وهذا يعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية لدى هؤلاء العاملين.

(3) تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية: إن التأمين يلعب دورا بارزا وأساسيا في مجال اتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب المال أن يقرض مالا ما لم يطمئن إلى موضوع ضمان هذا المال، سواء كان موضوع الضمان منقولاً أو ثابتاً، باق وغير مهدد بالفناء، نتيجة تحقق الخطر لماله، حيث يقوم التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر بالنسبة لموضوع الضمان المشار إليه، ومن هذا المنطلق كانت أهمية التأمين في تسهيل واتساع الائتمان، فنجد أن البنوك لا توافق على إقراض المشاريع أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم، أو الدائن المرتهن لا يوافق على الاقتراض برهن العقار، ما لم تتوفر التغطية التأمينية من خطر الحريق لهذا العقار المرهون، كما يلعب التأمين دوراً آخر في تدعيم الثقة التجارية، حيث نجد أن تاجر الجملة لا يبيع لتاجر التجزئة، إلا إذا تأكد من أن هذا الأخير قد أمن على بضاعته ومخازنه من الخطر كالحريق والسرقة، ويأخذ السلع المعمرة بالتقسيط كالسيارات مثلاً لا يطمئن إلى ضمان حقه إلا إذا قام المشتري بالتأمين على السيارة تأميناً شاملاً.

(4) المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة: تعمل صناعة التأمين على امتصاص جزء كبير من العاملين في المجتمع، بحيث أن التوسيع في التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة، الفنية والإدارية والمهنية من إداريين، كتابيين، مهندسين، منتجين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها المختلفة، من تأمين حياة أو تأمينات عامة كالحريق، والتأمين الهندسي والسيارات.

(5) المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والمحافظة على الثروة الوطنية: تتميز إعادة التأمين بالصفة الدولية، أي أنه لنجاح صناعة إعادة التأمين يتطلب الأمر التعاون في هذا المجال بين دول العالم المختلفة، ويمكن أن نقسم دول العالم في هذا المجال إلى نوعين، دول مصدرة للتأمين، وفيها نجد أن مجموع ما تحصل عليه سنوياً من أقساط وتعويضات يفوق ما تدفعه إلى الدول الأخرى، ومن ثم نجد هذه المحصلات تظهر في

العمليات التجارية من ميزان المدفوعات تحت بند التأمين، وبزيادة هذا البند، نعمل على تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات أو نعمل على تقليل العجز به، بما يساعد على سلامة الاقتصاد الوطني، وبالنسبة للدولة المستوردة للخدمة التأمينية فإن الفروق التي يتحملها ميزان مدفوعاتها، يقابلها تغطية تأمينية، إذا ما أصاب هذه الدول كارثة كبرى في إحدى السنوات، فإن اقتصادها القومي سيتأثر بنسبة بسيطة من هذه الكارثة، ذلك لأنه سيعود عليها بنسبة كبيرة من الخسائر الناتجة من هذه الكارثة، كتعويضات الدول الخارجية المراد لديها التأمين عن الشيء الموضوع للتأمين الذي تحققت له الكارثة.

6) العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب: فالتأمين يمكن أن يلعب دوراً أساسياً كوسيلة لتحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد القومي، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية - خاصة الدول النامية - فالإجراء السابق يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية، لأنه يعمل على التقليل من حجم الدخل الممكن التصرف فيه، عن طريق اقتطاع قيمة الاشتراك لمثل هذه التأمينات من دخول الأفراد الذين شملتهم التغطية التأمينية، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات التعطل والمرض والإصابة لهم، ولمستحقيهم من أرامل ویتامى في حالة الوفاة، بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات، والإجراءات السابقة ستساعد على زيادة الطلب الفعال على مثل هذه السلع والخدمات، بما يساعده على القضاء على هذا الكساد، وتوضح هذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية التي تتعرض لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة للدورات الاقتصادية من رواج وكساد.¹

بالإضافة إلى كل ما سبق نجد دور التأمين في تمويل المشاريع الاقتصادية، وذلك عن طريق الأموال الضخمة التي توفرها هذه الشركات (التأمينية)، فمن خلال هذه الأموال المحققة تتمكن شركات التأمين من تكوين احتياطات، وهي مبالغ تحتفظ بها هذه الشركات لمواجهة التزاماتها اتجاه المؤمن لهم، فتستخدمها في تمويل المشاريع الاقتصادية، مما يؤدي إلى الزيادة في إقامة مشاريع اقتصادية جديدة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج.

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، مرجع سابق، ص ص 74 - 82.

بالإضافة للأهمية الاقتصادية للتأمين، يوجد العديد من النواحي الاجتماعية التي يتضح من خلالها أهمية التأمين، منها:

(1) تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد وللأسرة: يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له ولأسرته الحد الأدنى لمستوي المعيشة عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث له في دخله نتيجة مرضه أو بلوغه سن التقاعد أو تعرضه للبطالة¹.

(2) المساهمة في الحد من الفقر: يعتبر التأمين عاملاً هاماً تعتمد عليه الدولة في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والمرض والعجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة والخسارة في الممتلكات، بسبب الحريق أو السرقة أو الغرق، مما جعل بعض الدول تعمل على تنظيمه وتشجيعه بإعفاء أقساط التأمين من الضرائب، أو تخفيف معدلات الضرائب عليها².

(3) تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: إن ما يتميز به التأمين، أن المستأمن لا يستحق التعويض إذا ما كان هناك تدخل من المؤمن له في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين يستحق المؤمن له تخفيضاً في قيمة القسط إذا أتبع وسائل الوقاية والأمن، وفي بعض التأمينات الأخرى، يتحمل المؤمن له حد معين من الخسائر وتتحمل شركة التأمين ما زاد عن هذا الحد. ووجود مثل هذه الاشتراطات والتحفيزات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان.

وفي الجانب الآخر، نجد أن شركات وهيئات التأمين تعمل من جانبها بأعداد البحوث والدراسات لاستكشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة على زيادة حدتها وذلك للعمل على تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار والحد من حدتها أن هي حدثت. فعلى سبيل المثال، تقوم هيئات التأمين بإعداد الدراسات عن مسببات حوادث العمل بالمصانع، ومن ثم توصي باتباع أنسب الوسائل لمنعها أو للحد منها ومن الخسائر الناتجة عنها. كذلك تقوم بدراسة أسباب حوادث السيارات وتعمل على نشر التعليمات والوسائل التي تقلل من تحقق مثل هذه الحوادث.

¹ جديدي معراج، مرجع سابق، ص 14.

² عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ في التأمين، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 10.

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين في الصناعة التأمينية

يمكن أن تأخذ شركات (مؤسسات) التأمين أشكالاً مختلفة من حيث طريقة الإدارة وطريقة الاكتتاب في التأمين ومدى مسؤولية كل من المؤمن والمؤمن له ومدى ملائمة كل منها لنوع معين من التأمين والهدف منه وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه توجد ستة أشكال مؤسسات التأمين.

أولاً: مؤسسات التأمين التبادلي

تتمثل فكرة التأمين التبادلي في أن مجموعة من الأفراد تجمعهم صفة معينة مثل المهنة، ومعرضين لأخطار متشابهة، يتفقون فيما بينهم على أن من يتعرض منهم لحدوث أحد هذه الأخطار يشترك معه جميع الأعضاء في تحمل الخسائر المترتبة عن هذا الخطر، ولهذه الهيئات الحق في مزولة أي نوع من أنواع التأمين، ورغم ذلك فإن تأمين الحياة يعد أفضل مجالات العمل بالنسبة لها، لأنه طويل الأجل مما يسمح بتكوين الاحتياطات لمواجهة المخاطر.¹ ولتمثل هذه الهيئات مميزات خاصة نوجزها فيما يلي:

- تنشأ بدون الحاجة لرأس المال؛
- لا تهدف لتحقيق الربح بل الهدف هو تقديم الخدمة التأمينية لأعضائها فقط؛²
- يعتبر كل عضو مؤمن ومستأمن في آن واحد ويسمى عضو الهيئة؛
- مسؤولية الأعضاء تضامنية؛
- يتم إدارة هذه الهيئات عن طريق مجلس أمناء، يتم انتخابه من بين الأعضاء، ويمكن لهذا المجلس تعيين أخصائيين فنيين لإدارة أعمال الهيئة وتحديد أجورهم ومكافآتهم.³

ثانياً: شركات تأمين المساهمة

تعتبر الشركات المساهمة من أكثر أنواع الشركات التأمينية انتشاراً، وتنشأ باجتماع إرادة مجموعة من الأشخاص المؤسسين بالاكتتاب بجزء من رأس المال، على أن يطرح الجزء الأكبر في سوق الأوراق المالية للاكتتاب فيه بالكامل، حيث تعتبر شركات التأمين من الشركات التي لا يجوز أن يترك جزء من رأس المال غير

¹ مختار الهانسي، عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 85.

² أمينه على عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص 91.

³ ممدوح حمزة احمد، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003، ص 315.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

مكتتب فيه، عند الترخيص لها من جهات الإشراف والرقابة بمزاولة العمل التأميني. وهناك صفات خاصة تتميز

بها شركات التأمين المساهمة التي تزاوّل النشاط التأميني منها:¹

- أنها تنشأ برأس مال كامل؛

- تهدف إلى تحقيق الربح، ولهذا فإن القسط الذي تتقاضاه من المؤمن لهم يتحدد على أساس تكلفة الخطر المؤمن منه، مضافاً إليه ما يقابل المصروفات؛

- تنفصل شخصية المؤمن عن شخصية المؤمن لهم؛

- مسؤولية المؤمن لهم مسؤولية غير تضامنية، بمعنى أنها مسؤولية محدودة، حيث يتحمل كل منهم حصة تتناسب طردياً مع القيمة المعرضة للخطر (والذي يمثله القسط المدفوع)؛

- مسؤولية المؤسسين والمساهمين أيضاً مسؤولية غير تضامنية، حيث يتحدد التزامهم بقيمة الأسهم التي اكتتبوا فيها، أي بقدر مساهمتهم في رأس المال؛

- الإدارة بالانتخاب فيما بين المؤسسين والمساهمين، أو بتعيين من ينوب عنهم بشرط توافر الخبرة الفنية والإدارية في أعمال التأمين؛

- الأرباح التي تحققها الشركة نتيجة مزاولة النشاط التأميني توزع في صورة أرباح للمساهمين وليس للمؤمن لهم؛

- لا يوجد ما يمنع قيام المؤمن له بالتأمين لدى الشركة المساهم في رأس مالها، كذلك لا يوجد ما يمنع المؤمن له من شراء أسهم في شركة المؤمن لديها، طالما لا توجد علاقة تعاقدية بين مالكي الشركة وبين حاملي وثائق التأمين.

ونتيجة للخصائص المميزة لعمليات التأمين، فإنه يوجد بعض الاشتراطات الإضافية، والتي تختلف من

دولة لأخرى مثل تحديد حد أدنى لرأس المال والفصل بين عمليات التأمينات العامة والتأمينات على الحياة.

وجدير بالذكر أن شركات المساهمة هي أنسب أنواع الشركات لمزاولة النشاط التأميني حيث أنها:²

- من شركات الأموال وليست من شركات الأشخاص؛

- تتميز بضخامة رؤوس أموالها مما يجعلها قادرة على تحقيق الضمان لجمهور المؤمن لهم؛

¹ أمينه على عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص 12.

² المرجع السابق نفسه، ص 91.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

- تخضع عادة لرقابة شديدة من جانب الدولة، ولهذا نجد أن بعض نظم الإشراف والرقابة تصر على أن تتخذ المنشآت التأمينية شكل شركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية؛
- تستطيع بالإضافة إلى المخصصات الفنية، أن تحجز جانبا من أرباحها في صورة احتياطات قانونية واختيارية لتدعيم مركزها المالي.

ثالثا: الجمعيات التعاونية للتأمين

تنشأ لمزاولة جميع أنواع التأمين، كما قد تقوم بمزاولة أنشطة أخرى بجانب التأمين، ويظهر نشاط هذه الجمعيات في الريف للتأمين على المحاصيل الزراعية، تتكون هذه الجمعيات من أفراد يساهم كل منهم بحصة أو سهم، ولا يشترط في عضو الجمعية أن يكون من حملة الوثائق، كما في حالة هيئات التأمين التبادلي، ومع ذلك يمكن للعضو أن يطلب الحماية التأمينية ضد بعض الأخطار في مقابل سداد القسط أو التكلفة المناسبة، بمعنى آخر فالجمعيات التعاونية للتأمين تختلف عن هيئات التأمين التبادلي، في أنها تقبل التأمين على الأعضاء وغير الأعضاء.

تهدف هذه الجمعيات أساسا إلى تحقيق التعاون بين الأعضاء المساهمين، ورغم أنها لا تهدف إلى تحقيق أرباح، إلا أن أعضاء الجمعية يحصلون على عائد على الأسهم أو الحصص، كما توزع الأرباح على حملة الوثائق حسب حجم تعامل كل منهم مع الجمعية، وتنتشر الجمعيات التعاونية للتأمين في معظم دول العالم، وتتنافس كبرى شركات التأمين المساهمة، كما أنها تزاوّل جميع فروع التأمين.

وتُسير هذه الجمعيات عن طريق مجلس إدارة ينتخب من حملة الأسهم فقط، مثل شركات المساهمة تماما، وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولية العضو محددة بقيمة الاشتراك، بخلاف التأمين التبادلي حيث أن المسؤولية غير محددة، وبفحص خصائص الجمعيات التعاونية للتأمين نلاحظ أنها شكل يتوسط هيئات التأمين التبادلي وشركات تأمين المساهمة، وإن كانت أقرب إلى شكل شركات المساهمة.¹

¹ مختار الهانسي، عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 86.

رابعاً: شركات التأمين بالاكتتاب

يمكن للأفراد أيضاً القيام بالعمليات التأمينية في بعض الأحيان، وأشهر مثال على ذلك الأفراد المكتتبون الذين ينتمون إلى جماعة اللويدز¹ (Lloyd's) في بريطانيا، وتعتبر جماعة اللويدز هذه من أهم هيئات التأمين في العالم أجمع.

وتستمد هذه الجماعة شهرتها وقوتها من الشروط التي تضعها لقبول الأفراد كأعضاء بها، حيث يشترط فيمن ينضم إلى عضوية جماعة اللويدز أن يكون في مركز مالي مرموق، وألا تشوب سمعته الشخصية أي شائبة، وعندما يتقرر قبول العضو بالجماعة يكون عليه إيداع ضمانا ماليا يتناسب مع نوع التأمين الذي يرغب في مزاولته، والحد الأقصى لمبالغ التأمين التي يزعم إصدارها، ويوضع هذا الضمان في صندوق اللويدز، كما تشترط الجماعة على العضو أن يحتفظ بالأقساط المحصلة وعوائد استثمارها في حساب خاص، تخصص أمواله لسداد التعويضات المستحقة، الناشئة عن الأخطار التي يقبلها، وحتى تتأكد الهيئة من سلامة مركز العضو المالي، تشترط أن يقوم بمراجعة حسابات العضو مراجع حسابات مستقل، يقدم تقريره إلى الجماعة بصفة دورية، وبالإضافة إلى كل ما تقدم فإن عضو اللويدز يكون مسؤولاً مسؤولية غير محددة عن الأعمال الخاصة به².

وتختص جماعة اللويدز بتقديم خدمات لأعضائها أهمها³:

- 1- اختيار وفحص وقبول الأعضاء في الجماعة، ومراقبة سلوكهم ومقدرتهم الفنية والمالية؛
- 2- الإشراف والرقابة على أعمال التأمين التي يقوم بها الأعضاء؛
- 3- دراسة وثائق التأمين التي يصدرها الأعضاء، ودراسة المشاكل التي قد تترتب عليها؛
- 4- تعيين وكلاء لها في الموانئ البحرية حول العالم لإمداد الأعضاء بالتقارير الفنية اللازمة مقابل أجر؛
- 5- إصدار المطبوعات والمجلات والإحصاءات الخاصة بصناعة التأمين على المستوى العالمي.

ومن مساوئ التأمين عن طريق اللويدز هو أنه يكون على المؤمن له مقاضاة جميع الأعضاء المشتركين في تغطية الخطر، في حالة حدوث خلاف على قيمة التعويض، وعدم التوصل إلى اتفاق ودي بشأنه، وذلك لأن كل عضو لا يعتبر مسؤولاً إلا عن ذلك الجزء الذي قبله من الخطر فقط.

¹ يرجع الأصل التاريخي لاسم لويديز إلى مقهى شهير كان يمتلكه شخص يدعي إدوارد لويديز سنة 1688م، وكان هذا المقهى ملتقى المهتمين بشؤون التجارة والملاحة وأعمال التأمين البحري، وكان التعاقد يتم في هذا المقهى، ومن هنا جاء اسم اللويدز.

² أمينه على عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص 96-97.

³ مختار الهانسي، عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 81.

خامسا: صناديق التأمين الخاص

تنشأ مثل هذه الصناديق لأهداف اجتماعية بحتة، حيث أنها لا تهدف إلى تحقيق الربح، كما تقتصر خدماتها على أعضائها فقط، وتقوم مثل هذه الصناديق على أساس اتفاق مجموعة من الأفراد - الذين تربطهم صلة معينة كالمهنة أو العمل - فيما بينهم على تكوين صندوق خاص لتغطية خطر اجتماعي معين.¹

بدأت صناديق التأمين صغيرة حيث كانت تسمى صناديق الزمالة، أو صناديق الإعانات باشتراكات صغيرة ومزايا معتبرة، وبعد الانفتاح الاقتصادي تطورت هذه الصناديق وازدهرت، حيث زادت المزايا الممنوحة وأصبحت الصناديق تمنح معاشات دورية مكملة لنظام التأمين الاجتماعي، إلى جانب معاشات ومكافآت ترك الخدمة، كما أصبحت منافسا لوثائق التأمين الاجتماعية لهذه الصناديق، ويرجع ازدهارها ونجاحها إلى المزايا الكبيرة التي تمنحها عند الوفاة، أو بلوغ سن التقاعد، أو في حالة زواج عضو أو أحد أبنائه، أو المساهمة في نفقات التعليم، أو تنظيم رحلات الحج والعمرة.²

ويقوم بإدارة صناديق التأمين مجلس إدارة منتخب من مجموعة أعضاء الصندوق، على أن يكون لهذا المجلس الحق في الاستعانة بالخبراء والفنيين اللازمين لتسيير العمل، ومن ثمة تتميز هذه الصناديق بالنفقات الإدارية، واقتصار مسؤولية العضو على رسم العضوية وقيمة الاشتراك الشهرية أو السنوية، والتي غالبا ما تحسب كنسبة من دخول هؤلاء الأعضاء، ونشير إلى أن مثل هذه الصناديق تخضع لأعمال الإشراف والرقابة من جانب الدولة، من حيث النظام الأساسي لها ومراجعة أعمال الصندوق ودراسة المركز المالي له بهدف حماية الأعضاء به.³

سادسا: هيئات التأمين الحكومية

تتدخل الحكومات في صناعة التأمين عندما تكون هناك ضرورات ملحة اقتصادية أو اجتماعية، لحماية الأفراد أو الثروة الوطنية للمجتمع، أو عندما تعجز أو تمتنع شركات التأمين التجارية عن مزاوله أنواع معينة من التأمين أو تغطية أخطار خاصة.

¹ إبراهيم علي عبد ربه، التأمين التجاري، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 38.

² مختار الهانسي، عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 89.

³ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين التجاري، مرجع سابق، ص 38-39.

وتعتبر مؤسسات التأمينات الاجتماعية من أكثر أنواع هيئات التأمين الحكومية انتشاراً في معظم دول العالم، نظراً لأنها توفر الحماية التأمينية الإجبارية لخدمة شريحة عريضة من أفراد المجتمع، حيث تغطي أخطار الوفاة، العجز، المرض والشيخوخة لجميع العاملين المدنيين والعسكريين على حد سواء¹.

وعموماً، فإن هناك أسباباً هامة تستدعي تدخل الحكومات في أسواق التأمين نذكر منها ما يلي:²

- 1- أهمية التأمين بالنسبة للنواحي الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع؛
 - 2- ارتفاع درجة الخطر بالنسبة لموضوع التأمين؛
 - 3- نقص الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع؛
 - 4- ارتفاع أسعار الخدمات التأمينية التي تقدمها منشآت التأمين التجاري؛
 - 5- رفض منشآت التأمين التجاري تقديم بعض الخدمات التأمينية مع أهميتها للاقتصاد القومي.
- وتتسم منشآت التأمين الحكومي بصفات مميزة نذكر منها:

- 1- تنشأ دون الحاجة إلى رأس مال؛
 - 2- لا تهدف إلى تحقيق الربح وتساهم الدولة في معظم الحالات في تحمل جزء من التكلفة؛
 - 3- تتميز منتجاتها التأمينية بانخفاض التكلفة لعدم وجود مصاريف الدعاية والإعلان أو عمولة المنتجين³؛
 - 4- تنفصل شخصية المؤمن عن شخصية المؤمن له؛
 - 5- مسؤولية المؤمن لهم مسؤولية غير تضامنية، بمعنى أنها مسؤولية محدودة؛
 - 6- تتم إدارة المنشأة عن طريق مجلس إدارة معين من قبل الحكومة، تتوفر فيه الخبرات التأمينية والإدارية اللازمة، كما في حالة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أو قد تقوم الدولة بإسناد العمل التأميني لإحدى الشركات التجارية للقيام بهذا العمل نيابة عنها، ولحسابها كما في حالة التأمين الإجباري للسيارات.⁴
- مما سبق يمكن القول أن هدف هيئات التأمين الحكومية من التدخل في سوق التأمين هو خدمة أفراد المجتمع، وحمايتهم وتقديم خدمة التأمين لهم بأقل تكلفة ممكنة، دون الأخذ في الاعتبار عامل الربح، وأن مسؤولية المؤمن لهم أو تكاليف التأمين في مثل هذه الحالات محدودة.

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين التجاري، مرجع سابق، ص 38، 39.

² أمينة علي عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص 98.

³ ممدوح حمزة احمد، ناهد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 325.

⁴ أمينة علي عبد الفتاح صالح، مرجع سابق، ص 98.

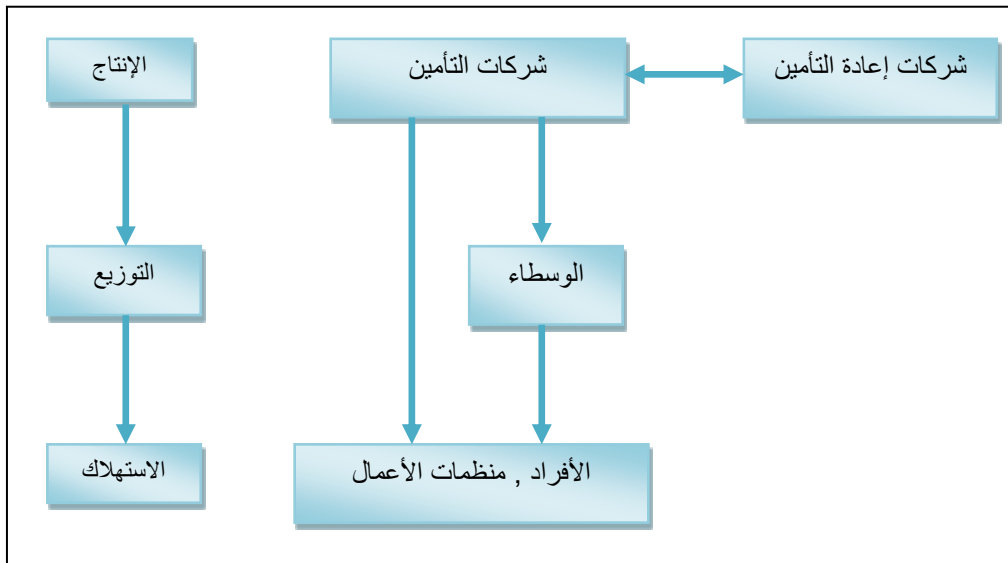
الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

المطلب الثالث: محددات العرض والطلب في الصناعة التأمينية

أولاً: المتعاملون في سوق التأمين

سوق التأمين هو المجال الذي تعرض فيه شركات التأمين منتجاتها التأمينية، والذي يبحث فيه الراغبون في التأمين على شركات التأمين لإشباع هذه الرغبة، وفي الحقيقة أن صناعة التأمين تتألف من عدة أسواق كسوق التأمين على الحياة، سوق تأمين السيارات... الخ، وحجم هذه الأسواق يختلف فمنها ما هو أكثر اتساعاً (كسوق التأمين على المنشآت الصناعية الضخمة يكون أكبر من سوق التأمين على السيارات)، ويتأثر الطلب على المنتجات التأمينية بدرجة احتمال الخطر، مرونة الدخل، سعر التأمين وبالزامية التأمين. ويتكون سوق التأمين من المنتجين، المستهلكين والوسطاء بالإضافة إلى شركات إعادة التأمين، كما هي موضحة في الشكل الموالي

الشكل رقم (3-01): المتعاملون في سوق التأمين



المصدر: من إعداد الباحث

1) شركات التأمين: يتم تقديم المنتجات التأمينية، على اختلاف أنواعها، بواسطة مؤسسات متخصصة يطلق عليها هيئات أو شركات التأمين، وتتعدد الهيئات التي تزاول العمل التأميني ولكنها تشترك جميعها في أنها تسعى إلى تقديم خدمات تأمينية مميزة، إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث شكلها القانوني كما سبق التطرق إليه في هذا المبحث.

(2) الوسطاء: وهم مجموعة من الأفراد يقومون بتسويق المنتج التأميني، ويعملون بين المستهلكين المرتقبين الراغبين بشراء المنتج التأميني وبين شركات التأمين، وأهم الوسطاء الذين يعملون على توزيع المنتجات التأمينية هم:

1- الوكلاء: يمكن أن تتعاقد شركة التأمين مع وكيل واحد يقوم بتوزيع جميع المنتجات التأمينية، أو تقوم بتخصيص كل منتج لوكيل، أو تعيين في كل منطقة جغرافية وكيل ليوزع خدماتها، حيث يتقاضى عمولة كنسبة مئوية عن كل قسط من وثيقة تأمين يحصل عليها من بيعه لها¹. ومن المشكلات التي يمكن أن تواجه شركة التأمين في مثل هذا النوع من الوسطاء، احتمال ألا يبذل الوكيل عناية كافية نحو الخدمات التي وكل بها، خاصة إذا لم يكن ممنوعاً عليه أن يتعامل مع خدمات منافسة، وبالتالي يتعامل مع خدمات متنوعة وكثيرة تشتت جهوده فلا يركز على منتج الشركة بشكل كافي²؛

2- السماسرة: تقتصر مهمة السماسر على مجرد التوسط في البحث عن الراغبين في الحصول على المنتجات التأمينية وجلب طلبات التأمين، وليس له سلطة إبرام العقد مع المؤمن له، ويعمل السماسرة أحراراً في تقديم إنتاجهم إلى أي شركة تأمين، دون أن يكونوا مقيدين بأي تعاقد مع أية شركة، كما أنهم غير مخولين بأي حق من قبل شركات التأمين كما هو الحال بالنسبة إلى الوكلاء، ولكنهم على الرغم من ذلك يتقاضون عمولة عن المبيعات من الشركات التي يقدمون إنتاجهم لها³؛

3- الشبكات الخاصة بشركات التأمين: تقوم شركات التأمين بتسويق إنتاجها بصفة مباشرة إلى زبائنها عن طريق نقاط البيع و الوكالات الخاصة بها، والتي تضمن لها اتصالاً مباشراً مع زبائنها، أين يتم تسجيل العقود و تقديم مختلف المنتجات التأمينية إلى زبائنها، يُمكن هذا النوع من التوزيع شركات التأمين من الاستجابة لزبائنها و الحصول على ردود أفعالهم⁴؛

4- التوزيع عن طريق البنوك: والذي يصطلح عليه بصيرفة التأمين أو التأمين البنكي، أستخدم في فرنسا سنة 1980 للتعبير عن بيع المنتجات التأمينية عن طريق الفروع البنكية، حيث إقتصر هذا المفهوم على عملية التوزيع فقط بمعنى قيام البنك التجاري بدور الموزع والسوق للمنتجات التأمينية لصالح شركات التأمين مقابل

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 299.

² عبد العزيز أبو نبعة، تسويق الخدمات المتخصصة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 275.

³ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 300.

⁴ بيشاري كريم، تسويق خدمات التأمين وأثره على الزبون، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص 36.

عمولة محددة متفق عليها مسبقاً،¹ وعليه يصبح البنك كوكيل نيابة عن شركة التأمين. وإن كان هذا النوع من الأنشطة المالية ظهر في شكل تعاون بين البنوك وشركات التأمين، فإنه في الوقت الحالي أصبح من بين أهم التحالفات الاستراتيجية التي تطبقها كافة أسواق التأمين في العالم بهدف الرفع من جودة خدماتها وتعزيز مكانتها في السوق من خلال زيادة حجم أقساطها التأمينية وخفض تكلفتها التسويقية.

(3) الأفراد ومنظمات الأعمال: وهي تمثل الفئة التي تقتني مختلف المنتجات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين.

(4) شركات إعادة التأمين: يعتبر إعادة التأمين وسيلة تفتيت الخطر وتوزيعه على عدد كبير من شركات التأمين داخل الدولة أو خارجها، حيث تسمى الشركة التي قبلت التأمين على وحدة الخطر من المؤمن له بالمؤمن الأصلي أو المؤمن المباشر، وتسمى الشركة التي يؤمن لديها المؤمن المباشر بشركة إعادة التأمين أو معيد التأمين، وربما تكون شركة متخصصة في عمليات إعادة التأمين، أو تقوم بعمليات التأمين المباشر بجانب عمليات إعادة التأمين.²

ثانياً: محددات العرض

يعتمد العرض في التأمين على حجم قطاع التأمين، والذي يتأثر بمجموعة من المتغيرات هي:³

(1) عدد شركات التأمين وحجمها: أو عدد الفروع وطبيعة المهام الموكلة لها، فكلما كان هناك تناسب بين حجم الاقتصاد وعدد شركات التأمين وكان توزيع فروعها متناسباً مع حاجة الاقتصاد، تتجح الشركات في توفير العرض اللازم من منتجات التأمين.

(2) رأسمال الشركات: وهو متطلب للحصول على ترخيص لممارسة التأمين في العديد من الدول، كما أن رأس المال يشكل مكون أساسي من معايير الملاءة المالية لشركات التأمين، وهو مؤثر على قدرة الشركة في إصدار

¹ بريش عبد القادر، حمو محمد، آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية (دراسة حالة SAA et CNEP Banque)، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص 03.

² حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 187

³ عبد المجيد أحمد الأمير، تطور نشاط شركات التأمين في المملكة وأهميتها الاقتصادية، الملتقى السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية: الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، 2-4 يونيو 2007، ص 15.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

وثائق التأمين والاحتفاظ بنسب أعلى من الأقساط المحصلة، مما يزيد من قدرتها في قبول أخطار إضافية وتحسين وتطوير منتجاتها.

(3) العمالة: حيث تعتمد شركات التأمين على القدرات الفردية للموظفين لديها، سواء فيما يختص بالتسويق للمنتجات أو إصدار عقود التأمين، وما يتبع ذلك من دراسة للأخطار والعمليات الإكتوارية وتوزيع نسب التأمين وإعادة التأمين، الأمور المحاسبية، خدمة العملاء وغير ذلك من الأنشطة التي تعتمد على كفاءة العمالة في الصناعة وعددها.

(4) التنظيم والإشراف: يقصد به وجود جهة حكومية مختصة في دراسة وتحسين أداء الصناعة، من خلال فرض التنظيم المناسب لها، مع الإشراف على تنفيذ هذا التنظيم وتجنيب الشركات من الإفلاس، أو الخروج المفاجئ لها، أو تلاعب تلك الشركات في معايير قدرتها بقبول وإدارة الأخطار كما ينبغي، مما يدعم القدرة الإنتاجية لصناعة التأمين.

(5) الكفاءة الإدارية للشركات: ويقصد بها القدرات الفنية المتخصصة من العاملين في شركة التأمين، نظرا للخصوصية التقنية التي يحتاجها العاملون في هذه الصناعة، وتنجح الشركات ذات الخبرة الطويلة في الوصول إلى أفضل طرق الإنتاج بأقل التكاليف، من خلال معرفتها لطبيعة السوق واحتفاظها بمعلومات تفيد دراسة خصوصية السوق وتغيراته، كما أن فرص التسويق لديها تكون أفضل من الشركات حديثة العهد.

(6) الاستثمارات المختلفة: وهذا يعكس سياسة الشركة في تحقيق موارد مالية إضافية من توظيف أقساط التأمين، والأرباح المحققة في استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل، تضمن الشركة من خلالها تحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء، وتوسيع طاقة الاحتفاظ لديها، وبالتالي يصبح لديها القدرة على زيادة إنتاجها وتحسين موقعها في السوق.

ثالثا: محددات الطلب

تعتبر دالة الطلب على التأمين من الدوال السلوكية، حيث تعتمد نظرية الطلب على الخدمات التأمينية على مبدأ تعظيم المنفعة، وهي تتأثر بعدة عوامل هي:¹

¹ زياد محمد عبد الرحمن جرادات، محددات الطلب على التأمين في الأردن (دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1991-2001)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2003، ص ص 29، 30.

1) دخل الفرد: إن معدل النمو في الدخل يمثل مظهراً من مظاهر النشاط الاقتصادي، وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، فعندما يرتفع الدخل الفردي يتحول الأفراد إلى التأمين على الحياة كنوع من أنواع الحماية لدخل الأسرة، وكوسيلة للادخار، وعندما تزداد الموجودات لدى الأفراد، ويتوسع عدد السكان الذين يمتلكون سيارات خاصة، يزداد الطلب على تأمين الممتلكات والسيارات، حيث يتوقع وجود علاقة موجبة بين مستوى دخل الفرد وبين الإنفاق على التأمين، ويستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس لدخل الفرد.

2) التضخم: يعتبر مظهراً من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم يخلق حالة من عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع غير المتوقع في معدلات التضخم أمر سيئ لكل من صناعة التأمين وإعادة التأمين، وهذا يعود إلى الزيادة في التعويضات المدفوعة للأفراد المؤمنين التي تكون أقل من المتوقع والعكس صحيح، فالانخفاض غير المتوقع في معدلات التضخم له أثر إيجابي على المؤمن والمعيد، لأن التعويضات ستأتي بمستوى أعلى من المتوقع، وعلى سبيل المثال فإن المستوى المنخفض نسبياً للتضخم كان عاملاً هاماً وراء الأداء القوي لسوق التأمين على السيارات الأمريكية.

3) مستوى التعليم: إن المستوى التعليمي للفرد يعمل على زيادة المقدرة لديه، لإدراك الفوائد الناتجة عن إدارة الخطر، فكلما زاد المستوى التعليمي للفرد زادت مقدرته على تجنب الخسارة، وسوف يحتاط الفرد بالعمل على مواجهة الخسائر المادية المحتملة، التي تنشأ عن وقوع مصادر الأخطار المختلفة، سواء الأخطار المعنوية أو الأخطار الاقتصادية بكافة الطرق والتدابير للتحكم فيها، وذلك لمنع حدوثها أو بالحد من آثارها، نظراً لما تحدثه مصادر مثل هذه الأخطار من خسائر مالية جسيمة، وإن من أهم السياسات التي تقوم على إستراتيجية تمويل الخسارة أو تجنب الخطر هي التأمين.

وهناك من يرى أن الطلب على منتجات التأمين يرتبط بالكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية و البيئية منها:¹

1) حجم النشاط الصناعي والتجاري في الاقتصاد: وهذا يؤثر موضوع أنواع المخاطر الصناعية في الاقتصاد، كمصافي البترول والمصانع البتروكيميائية وغيرها من الأخطار، التي ترتفع فيها القيمة التأمينية، واحتمال حدوث

¹ عبد المجيد أحمد الأمير، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

الخسائر، وعمليات النقل البري داخل الدولة، التي تتأثر بنوعية وسائل النقل. وعموما كلما كان هناك نمو في رؤوس الأموال زاد الطلب على المنتجات المختلفة للتأمين.

(2) التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي: حيث أن الامتداد الجغرافي للاقتصاد والموارد الاقتصادية يزيد من الطلب على منتجات التأمين، فتزيد الشركات من توزيع فروعها وتوزيع الخدمات حسب الموارد الاقتصادية، فهناك الأقاليم التي يزداد فيها التعرض إلى الأخطار الطبيعية، كالعواصف والأمطار والصواعق والزلازل، وهناك المناطق التي تنعدم فيها المواصلات الجيدة، فيزداد الطلب على تأمين المركبات ووسائل النقل، ويختلف الطلب على التأمين الطبي بتباين توافر الخدمات الطبية بين إقليم وآخر، كما يختلف الوضع بالنسبة للمناطق التي تشهد إنشاءات وتنمية عمرانية أو صناعية.

(3) الأنظمة والقوانين: تلزم كثير من الدول أنواعا من التأمين على الأفراد أو المؤسسات، خصوصا تأمين المسؤولية تجاه الغير، كالتأمين على قيادة المركبات وتأمين المسؤولية الناتجة عن الممارسة، ومنها تأمين الأخطار الطبية، وأنواع أخرى من التأمين من شأنها توفير خدمات ضرورية للأفراد، وتخفيف أعباء الميزانية الحكومية، مثل التأمين الطبي، كما أن هذا النوع من القرارات الملزمة للتأمين تحفز جانب الطلب عليه.

(4) الانفتاح الاقتصادي: فكلما كان اقتصاد البلد منفتحا على العالم زاد الطلب على خدمات التأمين، مع تزايد الحركة التجارية على جانبي الصادرات والواردات، مما يجعل للتجارة الخارجية أثرها القوي على سوق التأمين المحلي.

(5) القطاع المالي: النشاط البنكي في الاقتصاد هو الحليف الرئيسي لشركات التأمين، إذ تلجأ هذه الأخيرة إلى البنوك لاستثمار مواردها المالية، وفي أغلب الأحوال تسعى شركات التأمين لتنظيم عمليات تأمين الحماية والادخار، بما فيها برامج التأمين العائلي والتخطيط المالي مع البنوك المحلية، للحصول على الترويج المناسب لمنتجاتها من البنك في السوق المحلي من جهة، و الحصول على استثمارات لهذه الأموال من جهة أخرى.

(6) السكان: يعتمد تأثير السكان في الطلب على منتجات التأمين على عوامل كثيرة منها السكان، معدل العمر المتوقع عند الولادة، الثقافة العامة لدى المجتمع حول خدمات التأمين، التوزيع الهيكلي لفئات السكان، نسبة الأيدي العاملة والثقافة الاستهلاكية لدى المجتمع.

(7) **الدعاية والإعلان:** تحتاج منتجات التأمين كغيرها من المنتجات إلى التعريف بنفسها، وما توفره من خدمات، والوصول إلى القاعدة العريضة من فئات المجتمع (تجار، صناع، أفراد، شركات ومؤسسات حكومية).

المبحث الثالث: تقييم أداء شركات التأمين

رأينا سابقا أن النشاط التأميني ذو طبيعة خاصة تميزه عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذه الخصوصية تمتد إلى التأثير على طبيعة عمل شركات التأمين وتجعلها مختلفة عن بقية المؤسسات المالية المصرفية والادخارية، ويجعل عملية تقييم أداء شركات التأمين موضوع بالغ الأهمية. ولقد حظي تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باهتمام كبير على المستوى الدولي والمحلي، حيث تم وضع أسس ومعايير دولية متفق عليها بهدف الحكم على سلامة المركز المالي لشركات التأمين والحفاظ على حقوق حملة الوثائق. وأكد أن التركيز على الأداء المالي لا يقلل من أهمية تقييم الأداء المؤسسي لا سيما تقييم الأداء البشري والتسويقي لشركات التأمين. نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أنظمة تقييم الأداء في شركات التأمين.

المطلب الأول: خصوصية تقييم الأداء في شركات التأمين

يمكن أن نظهر خصوصية تقييم الأداء في شركات التأمين من خلال تبيان أهميته وأهدافه والأسس التي يقوم عليها.

أولاً: أهمية تقييم الأداء في شركات التأمين

تتبقى أهمية تقييم الأداء لشركات التأمين من أهمية الأطراف المستفيدة من مخرجات المؤسسة ومدى الاستفادة منها:¹

1) المساهمون وأصحاب رأس المال: يهتم المستثمر بصفة أساسية بالعائد المنتظر من الأموال المستثمرة، والقيمة المضافة والمخاطر التي تتطوي عليها استثماراته، ولذلك فإن اعتماد المساهمين على نتائج عملية التقييم يكون أساساً لاتخاذ قرار إما الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكونها بالشركة، أو التخلي عن هذه الأسهم والانسحاب منها، أو تحويل أموالهم إلى مجالات استثمارية أخرى. وعليه يولي المستثمر عناية فائقة بماضي الشركة والمواقف التي واجهتها ومدى قوة مركزها المالي بالنسبة للسوق الذي تنشط فيه، ومكانتها من بين المؤسسات المنافسة. ونظراً لارتباط فئة المساهمين والصحاب رؤوس المال بفترة طويلة الأجل بالشركة، فإن نتائج عملية

¹ صفاء محمود محمد إبراهيم، التكتلات التأمينية لمواجهة آليات السوق وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2014. ص ص 140 - 142.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

التقييم دائما ما تركز على الهيكل التمويلي العام للمشروع ومعدلات العائد على الأموال المستثمرة، ومدى قدرة الشركة على سداد الالتزامات المطلوبة منها بانتظام.

(2) حملة الوثائق: إن شركات التأمين الناجحة عبارة عن مؤسسات ذات ملاءة مالية كبيرة جدا وتتمتع بثقة عالية جدا، حيث أنها تحصل الأقساط من حملة الوثائق، وتتعهد لهم بسداد التزاماتها المستقبلية في حال تحقق الخطر المؤمن منه موضوع عقد التأمين، لذلك تعتبر اغلب الأموال الموجودة لدى شركات التأمين تخص حملة الوثائق، وهذا يبرر أيضا مدى الحاجة للتدقيق في أساليب التعامل مع هذه المخصصات الفنية. وبناء على مخرجات ونتائج عملية التقييم، يأخذ حملة الوثائق قراراتهم بالاكتتاب لدى شركات التأمين أو الاستمرار في التعامل مع الشركات أو إلغاء التعامل والبحث عن شركة تأمين أفضل.

(3) إدارة الشركة: تعتبر من أهم الفئات المستفيدة من نتائج ومخرجات عملية تقييم أداء شركات التأمين، حيث تفيد عملية التقييم ومؤشرات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات وقياس مدى كفاءة إدارات الأقسام بالشركة ومدى إمكانية تصحيح الانحرافات في الوقت المناسب، حيث توضح المؤشرات المالية الوضع المالي للشركة في السوق الذي تنشط فيه بالمقارنة بالشركات الأخرى المنافسة، كما توضح إمكانية وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه دائئيتها وتجاه حقوق حملة الأسهم وحقوق حملة الوثائق عند تحقيق الخطر المؤمن منه.

(4) الدائنون: يعتبر الدائنون الأشخاص الذين اكتتبوا في السندات الخاصة بالشركة، أو الذين هم بصدد شراء هذه السندات المصدرة، أو هم بصدد إقراض الأموال للشركة، وقد يكون الدائن بنكا أو كمؤسسة مالية. لذا فإن الدائنين هم أصحاب التعاملات الائتمانية مع شركة التأمين، ويعتمد هؤلاء الدائنون على مخرجات ونتائج شركات التأمين في اتخاذ قراراته الخاصة بالتعامل الائتماني مع الشركة وحجم وشروط التعامل، وتختلف طبيعة المؤشرات المالية بحسب ما اذا كانت مديونية الشركة طويلة الأجل، حيث يهتم الدائن في هذه الحالة بالتعرف على الطاقة الافتراضية للشركة، وضرورة ملاحظة تطور العلاقة بين حق الملكية والمديونية، ومدى قوة المركز المالي للشركة، ومدى قدرتها على سداد الالتزامات في الأجل القصير، أما اذا كانت مديونية الشركة قصيرة الأجل، فيهم الدائن في هذه الحالة التعرف على الاحتياطات المالية للمشروع في الأجل القصير وتقدير حجم رأس المال العامل والمركز المالي للشركة ونتائج الأعمال الجارية.

(5) هيئة الإشراف والرقابة على الصناعة التأمينية: وهي الهيئة المنوطة بالدور الرقابي على شركات التأمين حيث تقوم بإجراء عمليات تقييم لأداء الشركات وتصنيفها، وتستخدم عملية التقييم كنوع من أنواع الرقابة على

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

نشاط شركات التأمين، لان دور هيئة الإشراف والرقابة يحتم عليها معرفة مدى قدرة الشركات الموجودة في السوق على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وتجاه حملة الأسهم.

(6) العاملون: من البديهي أن العاملين بشركة التأمين من بين الأطراف ذوي المصلحة فيها وذلك لارتباط الأجر بالإنتاج، فالشركة لا تقوم بتوزيع أرباح على العاملين إلا في حالة تخطي نسبة الربح لنسبة معينة تحدد بواسطة إدارة الشركة بالقياس لحقوق الملكية. ولما كانت مخرجات عملية التقييم تسمح بإعطاء صورة حول المركز المالي للشركة والتأكد من حسن استغلال إدارة أموال الشركة، وكيفية تحسين وسائل الإنتاج، والاستفادة من الكوادر البشرية الموجودة بها، حيث إن توقف المشروع أو تراجع مكانته في السوق قد يؤدي إلى الاستغناء عن جزء أو كل من العمالة الموجودة لدى الشركة.

ثانيا: أهداف عملية تقييم أداء شركات التأمين

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:¹

- توفير المعلومات لمختلف المستويات الإدارية في شركات التأمين، بغرض تفعيل وظائف الإدارة المتمثلة في التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المستندة على حقائق عملية وموضوعية؛
 - تعتبر مخرجات عملية التقييم مقياسا لمدى نجاح شركات التأمين، والمعروف أن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة؛
 - تصنيف شركات التأمين من حيث الكفاءة المالية والإدارية والتشغيلية، يخلق نوعا من المنافسة بين الشركات القائمة، مما يساهم بدوره على ارتقاء الصناعة التأمينية ومساعدتها على مواجهة التحديات؛
 - تستطيع شركات التأمين من خلاله الوقوف على نتائج التنفيذ الفعلي بالنسبة للخطة المستهدفة ومعالجة أوجه القصور والخلل، لإعادة رسم الخطط المتبعة؛
 - مساعدة القائمين على صناعة التأمين في تحديد الشركات التي حققت الكفاءة، والشركات التي تحتاج لمزيد من الدعم وإعادة هيكلة نشاطها، وكذلك المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالدمج والاستحواذ بين الشركات في صناعة التأمين؛
- وحتى يمكن الاستفادة المثلى من عملية تقييم الأداء في شركات التأمين، لا بد أن تكون عملية التقييم على شكل نظام متكامل يراعي الجوانب التالية:

¹ صفاء محمود محمد إبراهيم، مرجع سابق. ص 144.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

- وضع أغراض وأهداف محددة لعملية تقييم الأداء لشركات التأمين،
- وضع معايير محددة وموضوعية لعملية التقييم، يتم الاتفاق عليه بين كل الشركات الخاضعة للتقييم لضمان عملية توحيد النتائج والمخرجات؛
- إنسياب المعلومات والبيانات المطلوبة لأغراض التقييم، بشرط أن تكون موثقة وفي الوقت المناسب بالصيغة القياسية الملائمة؛
- الاستفادة من هذه النتائج في عملية اتخاذ القرارات على مستوى الشركات وعلى مستوى السوق ككل.¹

ثالثاً: أسس تقييم الأداء في شركات التأمين

عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات إنتاج السلع الصناعية، ذلك لأن عددا هاما من العناصر التي تتكون منها معايير الأداء في شركة التأمين أغلبها مبني على تقديرات عامة وغير عادية ويمكن القول بأن معايير أو مقاييس تقييم الأداء في شركة التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية.

نقصد بالمعايير الخارجية تلك العوامل التي يهتم بها جمهور المتعاملين ويبني عليها حكمه على شركة التأمين، وأهم هذه العوامل نذكر الخدمة الجيدة للعملاء وتتجلى في سرعة معالجة ملفات التعويضات والعدالة في تسويتها. بالإضافة إلى تكلفة التأمين، السمعة المالية العامة للشركة. وقد لخص البعض هذه العوامل في عدة سياسات مثل السياسة الاكتتابية، السياسة الاستثمارية، سياسة اختيار معيد التأمين، السياسة النقدية والمالية للشركة.²

وتهتم المعايير الداخلية بوضع معايير واقعية وأكثر تحديدا لقياس الأداء في شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها، حيث نلجأ إلى تقييم العناصر الإدارية المختلفة في الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، ومن أهم المعايير الخارجية نذكر: الهيكل الوظيفي والكفاءات، بحوث الإنتاج والتطوير، الاهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين، الرقابة على التعويضات، التسويق، الاستثمارات، التخطيط المالي، الكوادر وتدريبها.³

¹ صفاء محمود محمد إبراهيم، مرجع سابق. ص 144.

² أسامة سعيد عبد الصادق، أسامة حنفي محمود، حوكمة أداء شركات التأمين مدخل متكامل لأداء استراتيجي متوازن، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، سنة 2009، ص 542.

³ إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، نوفمبر 1998، ص 3.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

رابعا: نحو تطبيق معايير موحدة للأداء في شركات التأمين

لا يمكن أن يترك أي نشاط اقتصادي دون تنظيم أو ضبط وفق إجراءات أو قواعد محددة. وأمام ضعف التنسيق الدولي فيما يتعلق بالصناعة التأمينية باعتبار خصوصيتها وارتباطها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية للدول، فقد سعت هذه الأخيرة إلى تحقيق نوع من التنسيق الداخلي عن طريق توحيد الإجراءات وأسس الأداء المطبقة داخليا. ويمكن أن نلخص مزايا تطبيق معايير موحدة لتقييم أداء شركات التأمين في النقاط التالية:

- **التناسق والتجانس:** بحيث تقوم المؤسسات بتطبيق ذات المعايير وقواعد الأداء بغض النظر عن خصوصيتها وطبيعتها داخليا، مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها معالجة بيانات الأداء وبصورة متماثلة وموحدة؛

- **القابلية للمقارنة:** نظرا لتوحيد أسس وقواعد التقييم، فإن النتيجة هي قابلية مقارنة أداء المؤسسات والمفاضلة بينها على أسس واضحة، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على معلومات أداء متماثلة؛

- **مواكبة متطلبات العولمة:** إن لانتشار المؤسسات ذات النشاط الدولي وكذا المنظمات المهنية العلمية، والتي تعنى بتنسيق الأمور على المستويات الدولية يساعد أكثر على توحيد معايير الأداء على المستوى المحلي والاقليمي وحتى على المستوى الدولي؛

- **تلبية المتطلبات القانونية:** حيث تنص معظم الدول صراحة على تطبيق معايير أداء محددة، وليس أمام مؤسسة تسعى إلى تحقيق الاستمرارية والفعالية إلا الانصياع لهذه المعايير، بالإضافة إلى ما يمكن أن تتعرض له المؤسسة المخالفة من عقوبات جزائية نتيجة لعدم تطبيق ما تنص عليه القوانين؛

- **الولوج إلى الأسواق المحلية والدولية:** يتيح الالتزام بمعايير محددة للأداء إمكانية ولوج المؤسسات إلى الأسواق المحلية والدولية والمنافسة فيها؛

- **إمكانية خلق تصور موحد ومشارك للأداء:** بحيث أن المعايير الأداء التي تعد على أسس مختلفة لا يمكن فهمها، مما يتطلب المزيد من التوضيح لاتخاذ القرارات الرشيدة؛

- **إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا المشتركة:** فلا يمكن تحديد مدى تنافسية المؤسسة بناء على قوانين ومعايير تفقد خاصية المقارنة، ولكن يجب أن يكون ذلك في ظل توجه موحد يعبر عنه بمعايير أداء موحدة¹.

¹ حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص ص 89-90.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

- وان كان للمعايير الموحدة عدة مزايا إلا أن تطبيقها يصطدم بالعديد من المعوقات التي نوجزها فيما يلي:
- عدم إمكانية تطبيق معايير موحدة للأداء بالكامل على مستوى المؤسسات نظرا لاختلاف البيئة والتي تتميز بها كل مؤسسة؛
 - إمكانية وجود معايير كبداية لمعايير أداء أخرى، وبالتالي تؤدي إلى نفس النتائج الأمر الذي قد يطرح علامة استفهام من جدوى توحيد معايير الأداء؛
 - مدلول مؤشرات الأداء تتغير باستمرار نتيجة للتغذية العكسية التي تظهر عند تطبيق المعايير وكذلك بسبب التفسيرات المختلفة لها، إضافة إلى المستجدات والتطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية وعدم إمكانية الإحاطة بمستقبل معايير الأداء التي قد يضطر إلى تغييرها؛
 - اختلاف المستوى التكويني والخبرات للمؤسسة المطبقة لمعايير الأداء الموحدة، بحيث يمكن أن يكون المعيار سهل الفهم والتطبيق بالنسبة لمؤسسة لها من الخبرة والكفاءة ما يؤهلها لذلك، وقد يكون صعب لغيرها من المؤسسات التي لا تتوفر على الشروط نفسها؛
 - الاختلاف في مفاهيم معايير الأداء بالنسبة لنشاط معين، بحيث يمكن أن يأخذ المعيار عدة مفاهيم، مما يجعل عملية وضع معايير موحدة للأداء صعبة جدا؛
 - تطبيق معايير الأداء قد تشكل أحيانا عبئا ثقيلا، إضافة إلى الضغوطات الأخرى، ومن الصعوبة الالتزام بتنفيذها أمام تكلفتها والكم الهائل من المعلومات التي يجب التحكم فيها، وبالتالي تتعلق بتحديد وتنفيذ هذه المعايير.¹

المطلب الثاني: المؤسسات الخاصة بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين

من أجل إضفاء الشفافية حول الأداء المالي لشركات التأمين، وجدت جهة خارجية متمثلة في مؤسسات خاصة تتولى تصنيف شركات التأمين من خلال تقديم رأي موثوق بشأن القوة المالية لشركة التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

وتكمن أهمية التصنيف الائتماني لشركات التأمين في تحديد قدرة الشركات على مواجهة المخاطر المحتملة فضلا عن دعمه لثقة مؤسسات إعادة التأمين العالمية في تلك الشركات، كما أنه يساهم في تحسين شروط اتفاقيات إعادة التأمين لديها، كما أن حصول شركات التأمين على درجة تصنيف جيدة يعكس أدائها الجيد مما يعزز من مكانتها في سوق التأمين، وفي ذات الوقت يقوي من قيمتها ومن مركزها التفاوضي مع

¹ حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين)، مرجع سابق، ص 90.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

شركات إعادة التأمين. هذه الأخيرة لا سيما الدولية منها تفضل أن تتعامل مع الشركات التي تتمتع بدرجة جيدة من التصنيف، أي أنها شركات لها القدرة على تسديد التعويضات وغير معرضة للانهايار والإفلاس. كما تساهم درجة التصنيف الجيدة تسويق المنتجات التأمينية وكسب رضا العملاء إذ تبعث على اطمئنان المؤمن لهم الحاليين على المكانة المالية لشركات التأمين وقدرتها على تسديد المطالبات بالتعويض، وتشجع طالبي التأمين المرتقبين لإجراء تأميناتهم معها في المستقبل. وفيما يلي فكرة عن بعض مؤسسات التصنيف الائتماني لشركات التأمين.¹

أولاً: مؤسسة (A. M. Best)

تعتبر (A.M.Best) مؤسسة متخصصة في تصنيف شركات التأمين بشكل أساسي. وما يميزها عن باقي مؤسسات التقييم أنها تأخذ بعين الاعتبار تصنيف الدولة عند تصنيف شركة تأمين معينة، ففي حين تتعامل مؤسسات التصنيف العالمية المختلفة مع تصنيف الدولة كحد أعلى لا يمكن تجاوزه من قبل الشركات العاملة في إطار تلك الدولة، تتعامل مؤسسة (A.M.Best) معه على أنه أحد العناصر المهمة والمؤثرة على التصنيف.²

يعتمد نظام التصنيف الذي تتبعه شركة (A. M. Best) على استخدام نوعين من المقاييس أحدهما كمي حيث يستخدم عدد من المعدلات والنسب المالية التي توضح الحالة المالية وتصور نتائج أعمال الشركة محل الفحص، أما النوع الآخر من المقاييس فهو مقياس نوعي ويهتم بتركيز الخطر ومدى كفاية نظم إعادة التأمين وكفاءة معيدي التأمين، وتقييم الاستثمارات وكفاية الاحتياطات والمخصصات إضافة إلى قياس كفاءة الإدارة.³

تحدد شركة (A. M. Best) معدلات أداء تتراوح بين A++ أو A+ إلى C وعددها 15 معدل، فالشركة التي تحصل على معدل أو تقدير A+ معناه أنها متفوقة في الأداء على معظم الشركات التي تعمل في الصناعة وكذلك لديها أكبر قدرة لمقابلة الالتزامات المالية والشروط التعاقدية. والجدول الموالي يوضح هذه المعدلات.

¹ الاتحاد المصري للتأمين، تصنيف شركات التأمين يعزز مكانتها في السوق، على الموقع الإلكتروني:

http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1300. Consulté le 05/05/2018.

² المرجع السابق نفسه.

³ مصطفى كمال مظهر، دور النسب المالية في تقدير مستقبل قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية، المؤتمر الدولي للصناعة التأمينية في العالم الإسلامي (واقعها ومستقبلها)، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 17-19 مارس 2001، ص 11.

جدول رقم(3-01): معايير تقييم شركات التأمين لدى (A. M. Best)

معنى المعدل	المعدل
Superior متفوقة	A ⁺
Excellent ممتازة	A & A ⁻
Very Good جيدة جدا	B ⁺
Good جيدة	B & B ⁻
Fairly Good جيدة قليلا أو مقبولة	C ⁺
Fair ضعيفة	C ⁺ & C ⁻

المصدر: إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، نوفمبر 1998، ص 23.

ثانيا: اختبارات شركة (Moody's)

تعتبر وكالة (Moody's) مؤسسة نشطة في مجال التحليل المالي للمؤسسات المالية والمصرفية، وهي أول من قام بإصدار مؤشرات القدرة الائتمانية، تأسست في عام 1909 من طرف جون مودي (John Moddy) وتقوم هذه الوكالة برصد مستويات تقييم أداء المؤسسات في المجالات التالية:

- جودة الإدارة
- الوضع في السوق المالي
- درجة التنوع الاقتصادي والمالي
- درجة المرونة المالية
- الاطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي
- درجة الإفصاح والشفافية
- الاستقرار السياسي واتجاهات السياسات الاقتصادية وتداعياتها المالية.
- القدرة على السداد والوفاء بالالتزامات المالية
- تقييم مخاطر المقترض
- الشركاء التجاريين والرئيسيين
- العلاقات الحكومية الخاصة والعلاقات الدولية.

وتستخدم وكالة (Moody's) في اختبار القدرة المالية لشركة التأمين على التزاماتها تجاه حملة الوثائق، أربعة درجات للتصنيف موضحة في الجدول الآتي

الجدول رقم (3-02): معايير تقييم شركات التأمين لدى (Moody's)

مدلول التصنيف	معدل التصنيف
قدرة عالية جدا على الوفاء بالالتزامات المالية	P 1
قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية	P 2
قدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية	P 3
يعتبر خارج درجات التصنيف السابقة	P 4

المصدر: هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، نشرة توعية عن وكالات التصنيف، ص 7. على الموقع الإلكتروني http://scfms.sy/files/docs/ar_awarenessletter38.pdf. Consulté le 05/05/2018.

ثالثا: اختبارات شركة ستاندر اند بورز (Standard & Poor's)

تقيس اختبارات شركة (Standard & Poor's) قدرة شركة التأمين على سداد المطالبات - Claims-paying ability. تنتشر الشركة معلومات عن حوالي 400 شركة تأمين بما فيها شركات التأمين على الحياة. كما أن شركة ستاندر أند وبور وسعت نشاطها ليشمل حوالي 2000 شركة ومؤسسة معنية بشؤون التأمين، ويوجد لدى الشركة 22 معدل تتراوح من AAA إلى D.

المطلب الثالث: أنظمة تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

على الرغم من التطورات التي شهدتها صناعة التأمين والدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول، إلا أن عملية تقييم أداء شركاتها لم تتضح معالمه بعد، حيث أننا لا نجد إجماع تام على مؤشرات ومقاييس محددة نحكم من خلالها على القوة المالية لشركات التأمين التي تسمح لها بالاستمرار في تقديم خدماتها وضمان مكانة في السوق، من هنا ظهرت عدة أنظمة تتبنى مؤشرات أداء كمية مختلفة، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على هذه الأنظمة.

أولاً: تقييم أداء شركات التأمين بواسطة النسب المالية التقليدية

تأخذ مؤشرات تقييم أداء شركات التأمين بواسطة النسب المالية بعين الاعتبار خصوصية نشاط التأمين وعليه نجد أن بعض المؤشرات تستخدم بيانات مالية خاصة بشركات التأمين فقط، وعموماً يمكن أن نلخص هذه النسب فيما يلي:¹

¹ علاء الدين عبد الوهاب، تقييم أداء شركات التأمين العمانية دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين العمانية، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، سلطنة عُمان، العدد 94، سبتمبر 2003، ص ص 24-26.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

- 1) مؤشر الأقساط الصافية إلى إجمالي حقوق المالكين: يعبر هذا المؤشر على الملاءة المالية لشركة التأمين ويهدف إلى التأكد من امتلاك الشركة للأموال والاحتياطيات الفنية الكافية لغرض استمرار نشاطها الفني، ويكون هذا المؤشر مقبولاً بين (200%) إلى نسبة لا تزيد عن (330%).
- 2) مؤشر التغير في الأقساط الصافية: يعبر هذا المؤشر عن حجم الأقساط الصافية لسنة ما مقارنة بالسنة التي قبلها ويكون التغير في حدود (10-30%).
- 3) مؤشر الأقساط الصافية إلى إجمالي الأقساط المكتتبة: يهدف هذا المؤشر إلى قياس نسبة الاحتفاظ لدى شركة التأمين ومدى اعتمادها على معيدي التأمين، وإذا كانت نسبة الاحتفاظ أقل من (50%)، ويمكن القول هنا أن شركة التأمين عبارة عن وكالة للاكتتاب، وتجد نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين.
- 4) مؤشر الاحتياطيات الفنية إلى الموجودات المتداولة: يعبر هذا المؤشر على نسبة الملاءة بين السيولة التي تتمتع بها الشركة ومسؤوليتها الفنية، من أجل معرفة القدرة التي تتمتع بها الشركة لمواجهة التزاماتها المالية والنسبة المسموح بها في هذا المؤشر أن تكون أقل من (100%).
- 5) مؤشر الأرباح الإكتتابية لسنتين إلى عوائد الاستثمار لسنتين: يبين هذا المؤشر نجاح النشاط الاكتتابي لشركة التأمين، وتم الاعتماد على نتائج سنتين حتى لا يكون فيه التركيز على نتائج سنة حصلت فيها أحداث استثنائية، إن النسبة المستخدمة في هذا المجال في حدود (25%) حيث أن الزيادة عن هذه النسبة ستؤثر على رأس المال الشركة.
- 6) مؤشر الأرباح قبل الضريبة إلى متوسط حقوق المساهمين: وهذا المؤشر أشبه بمعدل العائد على استثمار رأس المال، والنسبة القياسية في هذا المؤشر تكون أعلى من (50%).
- 7) مؤشر الاحتياطيات الفنية وحقوق المساهمين بالنسبة إلى حجم صافي الأقساط: يعبر هذا المؤشر عن ملائمة احتياطيات الشركة الفنية وحقوق المالكين وعلاقتهم معاً بالالتزامات المالية المعبر عنها الأقساط التي احتفظت بها الشركة، والنسبة المعتمدة في هذا المجال أكبر من (150%).
- 8) الاحتياطيات الفنية إلى حقوق المساهمين: يعبر هذا المؤشر عن حجم الاحتياطيات الفنية وما تمثله من ضمانات إضافية يمكن اللجوء إليها بالنسبة إلى رأس المال واحتياطياتها الإلزامية والاختيارية، وينبغي على النسبة المعتمدة في هذا المؤشر أن تكون أقل من (350%).

ثانياً: نظام الإنذار المبكر (IRIS) لتقييم الأداء في شركات التأمين

على الرغم من وجود القواعد التنظيمية والإجراءات الرقابية المتعلقة بالملاءة المالية لشركات التأمين وتقييم أدائها المالي، فإن هذا لم يمنع من تعثر بعض الشركات في الوفاء بالتزاماتها، فضلاً عن الإمكانات المحدودة لجهات الرقابة والإشراف على صناعة التأمين، سواء ما تعلق بالرقابة المادية أو البشرية، الأمر الذي أدى إلى التفكير في وضع مقاييس ومؤشرات مالية يتم يمكن من خلالها تقديم صورة أوضح للأداء المالي لشركة التأمين ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وعلى ضوء ذلك توصل اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية (NAIC)¹ إلى تطوير وتطبيق ما يعرف بنظام معلومات لمراقبة شركات التأمين (IRSI)² والذي عرف بنظام الإنذار المبكر، وقد فرض هذا النظام سنة 1973 حيث تم إخضاع جميع شركات التأمين الأمريكية له بغرض معرفة الشركات التي تظهر عليها بعض الاختلالات المالية في أدائها، وتعد النسب المعتمدة في الكشف معايير توجيهية فقط، فغالبا ما تحدث الأزمات بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار أو قد تكون معاكسة للتوقعات.³

1) المؤشرات الخاصة بنظام الإنذار المبكر (IRIS): يتم تطبيق نظام (IRSI) على مرحلتين، تهتم المرحلة الأولى بحساب النسب المالية من واقع البيانات المالية المتاحة لهيئة الرقابة، أما المرحلة الثانية فتهتم بتحليل النتائج بواسطة خبراء فنيين متخصصين في التحليل المالي وذلك عن طريق فحص البيانات السنوية الخاصة بشركات التأمين وكذلك نتائج النسب المالية المحسوبة في المرحلة الأولى، وبناء على ذلك تخضع الشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقا لهذا النظام على الأولوية في فحص مراكزها المالية.⁴

يمكن تقسيم النسب المستخدمة في سوق تأمينات الاضرار إلى أربعة مجموعات رئيسية تحتوي كل مجموعة على عدد من المؤشرات ويحدد نظام (IRIS) الحدود الدنيا والعليا لكل مؤشر، ويمكن تلخيص هذه المؤشرات في الجدول التالي

¹ National Association of Insurance Commissioners

² Insurance Regulatory Information System

³ رانيا الزرير، محمد الجشي، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 05، سنة 2015، ص ص 317-318.

⁴ محمد المنصوري، نظام الإنذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين نموذج كمي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، صيف 1988، ص 217.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

جدول رقم (3-03): المؤشرات المالية لنظام الإنذار المبكر (IRIS) لشركات تأمين الاضرار

المعدل المقبول		النسبة	المجموعة
ادنى من	اعلى من		
900		إجمالي الأقساط إلى فائض حملة الوثائق	النشاط الكلي للشركة
300		صافي الأقساط إلى فائض حملة الوثائق	
33	33-	التغير في صافي الأقساط المكتتبة	
15		مساعد الفائض إلى الفائض من حملة وثائق التأمين	
100		نتائج عمليات التأمين الإجمالية لسنتين	الربحية
6.5	3	العائد على الاستثمار	
50	10-	التغير في فائض حملة الوثائق	
100		الخصوم الى الاصول السائلة	السيولة
40		الاقساط تحت التحصيل الى فائض حملة الوثائق	
20		التطور في الاحتياطي عن سنة الى الفائض	الاحتياطيات الفنية
20		تطور احتياطي فائض حملة الوثائق لسنتين	
25		تقدير انخفاض الاحتياطي الحالي إلى فائض حملة الوثائق	

المصدر: NAIC, insurance regulatory information system (IRIS) ratios manual, 2015 edition

2) الانتقادات الموجهة لنظام للإنذار المبكر (IRIS): على الرغم من أهمية تطبيق نسب الإنذار المبكر في مراقبة عمل شركات التأمين لتجنب حدوث الأزمات المالية وتعرضها للإفلاس، إلا أن العديد من الدراسات سلطت الضوء على نقاط الضعف في هذا النظام. والتي يرجع أغلبها بصفة أساسية إلى اعتماد نظام (IRIS) على التحليل أحادي المتغير، ويمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلي:

- كثرة الاختبارات المكونة لهذا النظام عن الحاجة الفعلية، وتفرعها لجوانب مختلفة بعضها غير أساسي؛
- عدم مقدرة النظام على ترتيب الشركات حسب متانة المراكز المالية، لعدم وجود ترابط واضح بين النسب المكونة لهذا النظام؛
- قابلية النظام للاستخدام الخاطئ في الأغراض المعيارية حيث أن الاستخدام النمطي للمؤشرات يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ بمرور الوقت سيتشكل لدى الشركات القدرة على فهم هذا النظام وتوليف أنشطتها وقوائمها لتجاوزه؛
- إعطاء أهمية متساوية لجميع النسب مهما انخفضت أهميتها؛
- الاتجاه إلى كونه نظام ثابت وغير مرن وغير محصن ضد الزوال والمعالجة.

ورغم تلك الانتقادات الموجهة إلى نظام الإنذار المبكر (IRIS) إلا أنه يعد خطوة أساسية، وما زال يؤدي دوره على درجة كبيرة من الكفاءة في تحديد الشركات التي لها أولوية لفحص مراكزها المالية نتيجة وجود صعوبات مالية، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الدراسات توصي بالاعتماد عليه سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها.¹

ثالثاً: نظام الحد الأدنى لمستوى رأس مال المخاطر

يعتبر نظام رأس مال المخاطر (RBC)² طريقة لقياس الحد الأدنى لمبلغ رأس المال المناسب لتقرير دعم أية شركة لعملياتها التجارية الشاملة مع الأخذ بعين الاعتبار حجمها والمخاطر التي تواجهها.

1) التعريف بنظام الحد الأدنى لمستوى رأس مال المخاطر: بدأ العمل بنظام الحد الأدنى من متطلبات رأس مال المخاطر والذي استحدث من طرف اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية بداية سنوات 1990 كنظام إنذار مبكر لمنظمي قطاع التأمين فيها، وكان الدافع وراء اعتماد نظام (RBC) في الولايات المتحدة هو سلسلة حالات الإفلاس بين الشركات الكبيرة في أواخر 180 وأوائل 1990. ونتيجة لذلك شكل اتحاد مراقبي التأمين فريق عمل للنظر في إمكانية وضع متطلبات رأس المال على أساس المخاطرة لشركات التأمين، لتوفير مستوى كفاية رأس المال الذي يرتبط بالخطر ويشكل شبكة أمان لشركات التأمين. وقد وضعت نماذج (RBC) منفصلة لكل نوع من أنواع التأمين الرئيسية كالتأمين على الأشخاص والتأمين على الممتلكات، وترتكز متطلبات الحد الأدنى لرأس مال المخاطر على ثلاثة مجالات رئيسية تتمثل في مخاطر الأصول، مخاطر الاكتتاب والمخاطر المالية الأخرى.

ويضمن نظام (RBC) السلطة والصلاحيات القانونية للقائمين على صناعة التأمين اتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية التي تختلف تبعاً لنقص رؤوس الأموال التي أشار إليها النظام، وتهدف هذه التدابير لتوفير التدخل التنظيمي في وقت مبكر لتصحيح المشاكل قبل أن تصبح حالات إعسار التي قد تؤدي فيما بعد إلى الإفلاس ويعمل نظام (RBC) كنظام إنذار يعطي للمنظمين سلطة قانونية واضحة للتدخل في الشؤون التجارية لشركة التأمين، حيث يحدد لهم هذا النظام الكفاية من رأس المال، في حين لا يزال هناك متسع من الوقت للمنظمين للرد بسرعة وفعالية للحد من التكاليف الإجمالية المرتبطة بالإعسار.³

¹ إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 17.

² Risk-Based Capital

³ نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2017، ص 99.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

يمثل مبلغ رأس المال المبني على أساس تقييم المخاطر الذي يجب على شركات التأمين تكوينه جدارا لحماية العملاء ضد التطورات والمخاطر السلبية، كما يهدف هذا النظام لزيادة الأمان للمؤمن، وتقوم من خلاله الهيئات الرقابية باتخاذ الإجراءات اللازمة عندما يقل مستوى رأس المال عن المستوى المطلوب.¹

تشمل معادلة رأس مال المخاطر (RBC) لتأمينات الاضرار أربعة تصنيفات مختلفة للخطر وهي:

- خطر الاستثمار: حيث نحصل على قيمة رأس المال الخاص الضروري بتوزيع مختلف حسابات الأصول بمعاملات خطر موافقة تكون مفروضة من طرف هيئات الرقابة تبعا لتنوع وتمركز الاستثمارات؛

- خطر الائتمان: حيث ترفق درجة الارتباط بالمدينين وخاصة بالنسبة لمعيدي التأمين بمعامل خطر محدد

- خطر الاكتتاب: حيث يحدد مستوى المخصصات التقنية والكارثية بالنسبة للمعدل العشري (10 سنوات) المسجل في كل فرع، وتختلف المعاملات من فرع لآخر تبعا للنتائج والتقلبات.

- خطر خارج الميزانية: وهي المخاطر التي ليست لها تأثيرات مباشرة على الميزانية كالشركات ذات النمو المتسارع، فهذه الأخيرة تخضع لقواعد صارمة في تشكيل الأموال الخاصة.²

(2) الانتقادات الموجهة لنظام رأس مال المخاطر (RBC): بالرغم من مزايا هذا النظام وإضافاته لنظام (IRIS) إلا أنه تعرض لجملة من الانتقادات نذكر منها:

- إن تطبيق نظام (RBC) يشكل تكلفة إدارية هامة سواء بالنسبة لشركة التأمين أو هيئات الرقابة؛

- التدخلات الحادة في تسيير الشركات على مستويات معينة بالرغم من أنها لم تصل إلى أسوأ حالات العسر المالي؛

- يقوم نظام (RBC) على التطور التاريخي للأعمال والأخذ بمجموعة من المخاطر بعين الاعتبار، إلا أنه توجد أسباب جديدة لعدم الملاءة لا يمكن أخذها بهذا النظام.

رابعا: نظام مراقبة التحليل المالي

ظهر نظام مراقبة التحليل المالي (FAST)³ في منتصف التسعينيات ويتضمن 11 مؤشرا يتم مقارنة كل مؤشر بالمدى المقبول حيث يتم تحديد ما اذا كانت الشركة لديها أربعة مؤشرات أو أكثر خارج المدى

¹ كفية شنافي، أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2016، ص 230.

² هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005، ص 82.

³ Financial Analysis Tracking System

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

المقبول، فإذا تحقق ذلك وجب فحص هذه الشركة ويعتبر ذلك إنذارا بتعرض الشركة للإعسار المالي، ويعتبر مراقبة التحليل المالي بمثابة امتداد لنظام تقييم كفاءة الأداء المالي (IRIS) حيث يتكون من عدد كبير من المؤشرات، منها ما هو مؤشرات مالية ومنها ما هو تقييم لإنتاجية الشركة، ويلاحظ أن مجموعة من مؤشرات نظام (IRIS) يشملها نظام (FAST) والذي ثبت كفاءتها. إلا أنه يختلف في قيمة النقاط التي تعطى لكل معدل والمدى المقبول لكل معدل في النظامين. ويمكن عرض المؤشرات المالية الخاصة بنظام مراقبة التحليل المالي (FAST) على النحو التالي:¹

المؤشر الأول: صافي الأقساط المكتتبة ÷ حقوق المساهمين؛

المؤشر الثاني: معدل النمو في صافي الأقساط المكتتبة؛

المؤشر الثالث: معدل العائد على الاستثمار؛

المؤشر الرابع: معدل النمو في حقوق المساهمين؛

المؤشر الخامس: الخصوم ÷ الأصول السائلة؛

المؤشر السادس: المخصصات الفنية ÷ حقوق المساهمين؛

المؤشر السابع: التغير في المعدل المركب؛

المؤشر الثامن: إجمالي المصروفات ÷ إجمالي الأقساط المكتتبة؛

المؤشر التاسع: معدل النمو في إجمالي المصروفات؛

المؤشر العاشر: عمليات الإعادة عن الخسائر المدفوعة إلى حقوق المساهمين؛

المؤشر الحادي عشر: عمليات الإعادة عن الخسائر غير المدفوعة إلى حقوق المساهمين؛

المؤشر الثاني عشر: مدينو عمليات التأمين ÷ إجمالي الأصول؛

المؤشر الثالث عشر: جملة الأقساط المكتتبة ÷ حقوق المساهمين؛

المؤشر الرابع عشر: الاستثمارات المخصصة ÷ حقوق المساهمين؛

المؤشر الخامس عشر: معدل نمو إجمالي الأقساط المكتتبة؛

المؤشر السادس عشر: الاستثمارات الحرة ÷ حقوق المساهمين؛

المؤشر السابع عشر: حقوق المساهمين ÷ إجمالي الأصول؛

¹ جمال عبد الباقي واصف، نموذج إحصائي لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 02، 2002، ص 36.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

المؤشر الثامن عشر: حقوق المساهمين ÷ شركات التأمين وإعادة التأمين المدينة؛

المؤشر التاسع عشر: صافي الأرباح ÷ إجمالي الأصول؛

المؤشر العشرون: السندات غير الاستثمارية ÷ حقوق المساهمين؛

المؤشر الحادي والعشرين: معدل نمو الأصول السائلة؛

المؤشر الثاني والعشرون: معدل النمو في أرصدة الوكلاء.

ويعتمد نظام (FAST) على خبرة الرقابة والمحكم بالإضافة إلى أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم. ويستخدم نظاما مستقلا لكلا من تأمينات الحياة والتأمين الصحي، وتأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية. ويعد نظام (FAST) ونتائج فحص شركات التأمين التي تتجم عن هذا النظام منذ تطبيقه وحتى الآن موثوقا فيه وفي نتائجه. هذا على الرغم من أن اتحاد مراقبي التأمين بالولايات المتحدة الأمريكية (NAIC) سمح بنشر معدلات (FAST) لكن دون نشر قيمة النقاط المحددة لكل معدل، ويتحدد مجموع تراكمي للنقاط التي تحصل عليها كل شركة ثم يستخدم هذا المجموع في ترتيب الشركات لعمل تحليلا آخر والرقابة تصنف الشركات إلى ثلاثة أصناف: شركات يجب فحصها فورا، وأخرى لها أولوية في الفحص، وثالثة لها فحص روتيني فقط.¹

المبحث الرابع: رقابة الدولة على الصناعة التأمينية

تظهر العلاقة بين الدولة والصناعة التأمينية بما يصطلح عليه بالسياسة التأمينية التي تعنى بمجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة تجاه النشاط التأميني سواء بالإشراف والرقابة على مؤسسات التأمين أو تنظيم السوق المحلي، أو تحديد علاقة هذا السوق بالأسواق الأجنبية، أو البحث عن آليات من شأنها تشجيع فكرة التأمين بتقديم بعض الإعفاءات الضريبية... الخ²، وسوف نحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على جانب واحد من جوانب السياسة التأمينية وهو الإشراف والرقابة من جانب الدولة على مؤسسات التأمين الناشطة في السوق.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على صناعة التأمين

تهتم مختلف دول العالم بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي المتبع بالإشراف والرقابة على مؤسسات التأمين مهما كانت طبيعة ملكيتها عامة كانت أو خاصة عن طريق متابعة معاملاتها مع المستأمنين

¹ إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 20.

² عادل عبد الحميد عز، الإشراف والرقابة وأثرهما على السياسة الاستثمارية لهيئات التأمين، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد 11، 1981، ص 33.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

ومراقبة أدائها المالي والفني بالنسبة للأموال التي تم تجميعها من خلال الأقساط المحصلة. وتتطلب عمليات الإشراف والرقابة مجموعة من القوانين والتشريعات الملزمة التي ترسم أبعادها ومعالمها، بالإضافة إلى هيئة منظمة تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات تطبيقاً فنياً عادلاً على مختلف مؤسسات التأمين الناشطة في السوق،¹

وتاريخياً يرجع تدخل الدولة في نشاط صناعة التأمين إلى القرن الثالث عشر ميلادي، ولكن الرقابة على مؤسسات التأمين بالشكل التنظيمي الذي تعرفه مختلف الدول وبأجهزة الإشراف المنظمة لم تظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فقد كانت بدايته بالنسبة للمملكة المتحدة سنة 1870م، وفي النمسا سنة 1880م أين تم إنشاء المكتب الفني للتأمين لتحقيق الرقابة على هيئات التأمين وكانت هذه الهيئة تابعة لوزارة الداخلية في ذلك الوقت. أما في فرنسا فيرجع الإشراف بصورته الحالية إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما صدر التشريع الخاص بالتعويض عن إصابات العمل عام 1898م.²

يقصد اصطلاحاً على الإشراف الحكومي لصناعة التأمين تلك الأنظمة واللوائح والقوانين التي تضعها الدولة بغرض تنظيم سوق التأمين والمحافظة على حقوق جميع المتعاملين في هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية بما يضمن أن يقوم التأمين بالدور المنوط به في خدمة الفرد والمجتمع على اكمل وجه.³

تمارس عملية الإشراف والرقابة على صناعة التأمين هيئة رقابية مستقلة في عملها عن شركات التأمين الأمر الذي يعزز من مصداقية وفعالية الممارسة الرقابية، تتكون من موظفين ذوي معايير مهنية عالية المستوى، تمتلك هذه الهيئة الآليات القانونية والوثائق والأدوات الجاهزة التي تمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية في حال ما أخفقت شركات التأمين في أدائها، ويمكن النظر إلى الرقابة التي تمارسها هذه الهيئة على أنها:⁴

- رقابة سابقة (وقائية): لا بد من الحصول على ترخيص سابق لممارسة نشاط التأمين؛
- رقابة لاحقة: يتم من خلالها فحص النتائج المحققة بناء على الوثائق المحاسبية الخاصة بشركات التأمين؛
- رقابة دائمة: وتكون في كل وقت وطوال فترة حياة شركة التأمين؛

¹ سلامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1974، ص 471.

² عادل عبد الحميد عز، مرجع سابق، ص 34.

³ ناشد محمود عبد السلام، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1989، ص 458.

⁴ شراقة صبرينة، دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر، الندوة الدولية حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجريبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-26 أبريل 2011.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

- رقابة فعالة: تتضمن شروط نموذجية تفرض على شركات التأمين، تسعيرات محددة، تدابير وإجراءات مالية يوصى بها.

المطلب الثاني: أهداف ومبررات رقابة الدولة على صناعة التأمين

أولاً: أهداف رقابة الدولة لصناعة التأمين

يهدف الإشراف على نشاط مؤسسات التأمين إلى حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها، وتتمثل هذه الحماية أولاً في الحصول على شروط مناسبة للتعاقد سواء تعلق الأمر بأسعار المنتجات التأمينية، أو بالمزايا التي يمنحها التأمين (التزامات مؤسسات التأمين)، وثانياً في ضمان وفاء مؤسسات التأمين بالتزاماتها عند تحقق الخطر المؤمن منه. ومعنى هذا أن أهداف الإشراف والرقابة تنحصر في ضمان السعر العادل والقدرة على الوفاء بالتزامات التعاقدية بين المؤمن والمؤمن لهم¹. ولا شك أن أهمية وجود أنظمة للإشراف والرقابة يرجع بصفة أساسية إلى ضرورة تحقيق الأهداف التالية:²

- إقامة نظام مالي سليم: وما يستوجب ذلك من قيام الدولة بواجبها في ضمان استقرار النظام في الأجل الطويل والاعتماد على مكوناته والتي يعتبر التأمين واحداً منها؛
- وظيفة التأمين الحمائية: وباعتبار أن التأمين هو عملية تحويل الأخطار إلى شركة التأمين ولهذه العملية أهمية كبرى في الاقتصاديات الحديثة، فهي تمكن قطاع الأعمال من تخفيف الأخطار المحتملة في المستقبل مما يتطلب ضرورة ألا تهتز الثقة في شركات التأمين في الأجل الطويل، وإن يتوافر لدى شركات التأمين الاحتياطات الكافية لتغطية الالتزامات في المستقبل؛
- حماية حملة الوثائق، وذلك عن طريق إصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة شركات التأمين في الأجل الطويل بما يضمن عدم حدوث خلل في الالتزامات التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم؛
- استخدام أموال التأمين لأغراض التنمية: وما يقتضيه ذلك من وضع التشريعات المناسبة لتوجيه الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين نحو أولويات التنمية الاقتصادية للدولة؛

¹ عادل عبد الحميد عز، مرجع سابق، ص 36.

² حسن حامد، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني وتنظيم قطاع التأمين، ملتقى آفاق التأمين العربية والواقع الجديد، 1-2 يونيو، دمشق، سوريا، 2005، ص 05.

• تنمية أسواق التأمين وكفاءتها وفعاليتها: إذ يتوجب على هيئات الرقابة والإشراف على صناعة التأمين وضع الإطار السليم لتنمية هذه الصناعة وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب على ضعف الأسواق وفشلها، فيما يتعلق بمصلحة المستهلك ، واقتصاد الدولة على حد سواء؛

ثانيا: مبررات رقابة الدولة على صناعة التأمين

نشير على أنه لا يجب الخلط بين أهداف الرقابة مبررات قيامها، فالهدف هو حماية المؤمن لهم والمستفيدين، أما مبررات تدخل الدولة فيرجع إلى الأمور التالية:

- طبيعة المنافسة في صناعة التأمين: يضمن تدخل الدول في صناعة التأمين إلى تحديد وفرض أسعار عادلة بالنسبة إلى شركات التأمين الناشطة في السوق من جهة، ومن جهة أخرى بالنسبة لحملة الوثائق، فقد تؤدي المنافسة غير المقيدة بين شركات التأمين إلى أن تصبح الأسعار لا تغطي تكاليف الخدمات التأمينية مما يترتب عليه عاجلا أم آجلا إلى إفلاس شركات التأمين وضياع حقوق المستأمنين.

- طبيعة صناعة التأمين: هناك مميزات خاصة متعلقة بطبيعة المنتجات التي تقدمها شركات التأمين تختلف تماما عن منتجات المؤسسات الصناعية والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط أساسية أولها عدم قدرة شركات التأمين توسيع عملياتها الإنتاجية من خلال الاقتراض، ثانيها يتعلق بالمنتج التأميني باعتباره خدمة آجلة والوفاء بالالتزامات المالية المستقبلية يطول أجلها لعدة سنوات، ثالثا وأخيرا خضوع المنتجات التأمينية إلى طرق فنية وأسس علمية لتحديد سعر الخدمة مبنية على أسس رياضية وإحصائية يتعذر على حملة الوثائق بغض النظر عن مستواهم التعليمي من فهمها. ونتيجة لهذه المميزات تتدخل الدولة تدخلا ظاهرا في صناعة التأمين لتحديد حد ادنى لراس المالي والإشراف على الأسعار المطبقة ووضع شروط العقد.

- طبيعة أموال شركات التأمين: حيث تتمثل أموال شركات التأمين في شكل راس المال والاحتياطيات الفنية التي تتضخم بشكل كبير خاصة في شركات التأمين على الحياة وهذه الاحتياطيات هي ملك لحملة الوثائق مما يستدعي رقابة الدولة لحماية مصالحهم.¹

- الأهمية الاقتصادية لصناعة التأمين: تشكل صناعة التأمين أهمية كبرى لاقتصاديات الدول خاصة ما تعلق بمؤسسات التأمين على الحياة التي تقوم بتجميع مدخرات الأفراد لأجل طويلة، وإدارتها لهذه الأموال بصفتها

¹ ناشد محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص 459.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

أمانة على مال الغير، هذه العلاقة الملزمة للطرفين لا تقوم إلا إذا توفرت ثقة الأفراد في هذه المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها والتي يضمنها تدخل الدولة من خلال الإشراف والرقابة.¹

المطلب الثالث: نظم الإشراف والرقابة على صناعة التأمين

من أجل تحقق الأهداف السابقة تتباين الأنظمة التي تتبعها الدولة لممارستها لرقابة صناعة التأمين كما أن هذه الرقابة تمتد إلى عدة مجالات وهو ما سنوضحه في هذا المطلب.

أولاً: مجالات الرقابة

تأخذ أشكال الرقابة على هذه الصناعة في أغلب الدول طابعا متشابها وموحدا، تنصب في مجملها على ثلاثة محاور رئيسية تحدد مجال تطبيقها وهي كالتالي:²

- **الرقابة التقنية والمالية:** تنصب هذه الرقابة بالأساس على مدى احترام مؤسسات التأمين للقوانين المنظمة للاحتياجات التقنية والطرق القانونية لحسابها، ويفتح هذا النوع من الرقابة المجال لهيئة الإشراف من أجل مراقبة استثمارات مؤسسات التأمين، وقدرتها على أداء التزاماتها المالية موضوع عقد التأمين تجاه مؤمنائها؛

- **مراقبة أسعار المنتجات التأمينية:** بالنسبة للدول التي تأخذ بمبدأ حرية التسعيرة المطبقة على جميع فروع التأمين أو على البعض منها، فإنها تفرض على مؤسسات التأمين قبل الشروع في تطبيق هذه الأسعار، ضرورة التأشير عليها من قبل الهيئة المخولة بالإشراف والرقابة، ويهدف هذا الإجراء تمكين هذه الهيئة من دراسة الأسعار، والتأكد من مدى ملاءمتها لواقع سوق التأمين؛

- **مراقبة مدى مطابقة عقود التأمين للقانون المنظم لها:** نتيجة لخصوصية النشاط التأميني يتدخل المشرع في أغلب الدول لتنظيم عقود التأمين بموجب قواعد آمرة، الشيء الذي منح لهذه السلطة اختصاص مراقبة هذه العقود وفحصها، ومدى مطابقتها للقانون المنظم لها والتأكد من عدم احتوائها على أية شروط تعتبر مجحفة بحقوق المؤمن لهم.

ثانياً: أنظمة الرقابة على صناعة التأمين.

يتفق العديد من الباحثين على أن أنظمة الإشراف والرقابة على صناعة التأمين تنقسم إلى ثلاثة أنظمة رئيسية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ عادل عز، مرجع سابق، ص 36.

² كلاف عبد السلام، رقابة الدولة على قطاع التأمين، بدون دار النشر، 1995، ص 09.

1) نظام الإشهار أو الإعلام: بمقتضى هذا النظام يتعين على مؤسسات التأمين نشر نتائج أعمالها وحساباتها الختامية، مما يمكن الهيئات المخولة قانوناً بالحكم على مدى متانة المركز المالي لهذه المؤسسات. ويعتبر هذا النظام أخف نظم الإشراف والرقابة، وأقلها تدخلاً من طرف الدولة، وإن كان من مزاياه إعطاء الحرية لمؤسسات التأمين لتنظيم أعمالها، إلا أنه يغلب عليه عدم القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من الإشراف والرقابة فالحكم على ضعف المركز المالي لمؤسسات التأمين طبقاً لهذا النظام قد يظهر متأخراً مما لا يفيد حملة الوثائق، أي أن هذا النظام لا يمنع حدوث الفشل ولكن يظهره بعد وقوعه.¹

2) نظام القواعد القياسية: بمقتضى هذا النظام يضع المشرع قواعد ثابتة يجب مراعاتها عند منح تراخيص إنشاء مؤسسات التأمين، وخلال مزاولتها للنشاط التأميني وتقديم خدماتها. وتتحدد مهمة الإشراف والرقابة من جانب الدولة على مجرد تنفيذ تلك القواعد من الناحية الشكلية، وتتصب هذه القواعد على سبيل المثال على الشروط المالية اللازمة لإنشاء الهيئات، وعلى الاحتفاظ بالمخصصات الفنية اللازمة لمواجهة التزامات هيئات التأمين تجاه حملة الوثائق والمستفيدين منها... الخ.²

ومنه يمكن القول أن هذا النظام يتوقف على سياسة الدولة في إصدار القواعد والتعليمات، فإذا اتبعت سياسة توسعية فإن مؤسسات التأمين ستجد نفسها في النهاية وسط مجموعة كبيرة من القواعد الجامدة، التي تقف عقبة أمام تقدمها وتطورها، وعلى العكس من ذلك إذا ضيقت الدولة من مجال هذه القواعد والتعليمات، فإن ذلك يؤدي إلى انعدام أهمية الإشراف والرقابة كوسيلة فعالة لحماية حقوق المؤمن لهم المستفيدين من التأمين.³

3) نظام الإشراف المادي: بمقتضى هذا النظام تقوم الدولة بالإشراف التام على مؤسسات التأمين الناشطة في السوق تزاوياً ابتداءً من إنشاء شركة التأمين وخلال مزاولتها للنشاط التأميني، إذ لا بد من استيفاء كافة الشروط التي يتطلبها القانون حتى يتم التصريح للمؤسسات الجديدة بمزاولة النشاط التأميني، ولهذا فإن هيئات الإشراف والرقابة في ظل هذا النظام، تمارس مهامها على أسس تأمينية ورياضية واقتصادية ومحاسبية وقانونية، كما يمنح لها المشرع سلطة كبيرة لتقدير الأمور والتصرف فيها، إذ تستطيع مراقبة الأعمال اليومية أو الفصلية

¹ علي السيد محمد العشري، دور جهات الإشراف والرقابة في تحديد السياسات الاستثمارية لشركات التأمين بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات، المجلد 08، العدد 07، ماي 1991، ص 41.

² عادل عبد الحميد عز، مرجع سابق، ص 39.

³ معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الاضرار لتعزيز ملاءمتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص 93.

الفصل الثالث: الإطار العام للصناعة التأمينية

لمؤسسات التأمين عن طريق زيارات ميدانية من طرف مفتشين متخصصين، كما تمتد صلاحيات هذه الهيئات إلى سحب الترخيص من إحدى المؤسسات الناشطة في السوق وتمنعها من مواصلة نشاطها التأمين بالنسبة لبعض المنتجات التأمينية أو كلها، هذا فضلا عن قدرتها في تصفية المؤسسة التأمينية تصفية إجبارية.¹

يلاحظ أن هذا النظام يسمح بالتدخل العميق من جانب هيئة الإشراف والرقابة على مؤسسات التأمين كما أنه يهتم بالأمر الرئيسية، إضافة إلى التفاصيل التي توضع لتنفيذ سياسة الإشراف والرقابة، وتتوقف فعالية هذا النظام على قدرته في الاستخدام الجيد لسلطته التقديرية.²

¹ علي السيد محمد العشري، مرجع سابق، ص 31.

² عادل عبد الحميد عز، مرجع سابق، ص 41.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى الخصائص التي تميز الصناعة التأمينية بنظرة الاقتصاد الصناعي، حيث وجدنا أن هيكل الصناعة التأمينية يضم أشكالاً مختلفة من المؤسسات التأمينية، تتنافس فيما بينها لتقديم منتجات تأمينية متعددة، باستخدام قنوات للتوزيع، منها ما هو تقليدي والمتمثلة في الوسطاء، ومنها ما هو حديث والمتمثل في بنوك التأمين (صيرفة التأمين).

كما تضمن هذا الفصل عملية تقييم أداء شركات التأمين، والتي ركزنا فيها على الأداء المالي، حيث تعتبر عملية التقييم بالغة الأهمية نظراً لقدرتها على كشف الاختلالات الهيكلية في النشاط المالي لمؤسسات التأمين، وحتى تحقق عملية التقييم أهدافها لجميع المستفيدين منها وجب تقيدها بالأسس والمعايير الخاصة بطبيعة عمل مؤسسات التأمين. وفي السياق نفسه توصلنا خلال هذا الفصل إلى أنه لا توجد مؤشرات وطرق محددة لتقييم أداء مؤسسات التأمين، حيث نجد مؤسسات خارجية تكتسب الصفة العالمية تتولى عملية التقييم والحكم على قوة الأداء المالي لمؤسسات التأمين. وهناك من يركز على استخدام النسب المالية التي يقدمها التحليل المالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية عمل شركات التأمين. بالإضافة إلى ذلك توجد نظم عالمية لتقييم الأداء تضم نسب مالية مدروسة تعبر عن الوضع المالي التأمين، وإن اختلفت هذه النظم في المؤشرات المعتمدة إلا أنها تتفق في محاولتها إرساء نظام متكامل لتقييم الأداء المالي لمؤسسات التأمين.

وما يميز صناعة التأمين كذلك هو خاصية التنظيم الحكومي، حيث تقوم الدولة بالرقابة والإشراف على صناعة التأمين وبالتحديد على عمل مؤسسات التأمين، حيث تعمل هذه الجهات الرقابية على متابعة مؤسسات التأمين وضمان متانة مركزها المالي وحسن أدائها، ومدى قدرتها على تأدية التزاماتها المالية. كما يمتد تأثير جهات الإشراف والرقابة على خصائص هيكل الصناعة التأمينية مثل عوائق الدخول والخروج منها من خلال التحكم في تراخيص مزاولة النشاط أو سحب الاعتماد ومن ثمة التأثير على تركيز الصناعة التأمينية.

الفصل الرابع:

تحليل هيكل الصناعة التأمينية

في الجزائر

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

تمهيد:

اختارت الجزائر، عادة الاستقلال نموذجا تنمويا شائعا آنذاك، وهو احتكار الدولة للمعاملات الاقتصادية بما فيها صناعة التأمين، حيث أولت لها الدولة أهمية بالغة بإنشاء عدة شركات وطنية تعمل على تأمين مجمل الأخطار الموجودة في الأنشطة الاقتصادية، و بدخول الجزائر الإصلاحات الاقتصادية كان لا بد من إعادة التنظيم في صناعة التأمين، والتي شهدت كذلك ثورة إصلاحية توجت في الأخير بفتح مجال التأمين عن طريق المرسوم 07-95 و بعده القانون 04/06 المتمم و المعدل لهذا المرسوم فأضحت هناك آفاقا جديدة للمنافسة التأمينية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي تحليل صناعة التأمين في الجزائر، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول المحطات التاريخية لتطور صناعة التأمين في الجزائر، أما المبحث الثاني فسوف نخصصه لدراسة خصائص الصناعة التأمينية في الجزائر من خلال التعرف على الاطار التنظيمي لصناعة التأمين ومن ثم التعرف على بنية عرض صناعة التأمين في الجزائر وتتبع تطور إنتاج الصناعة التأمينية حسب الشركات والفروع التأمينية. بينما خصصنا المبحث الثالث لدراسة مكانة صناعة التأمين في الجزائر من خلال إجراء مقارنات بين بعض الدول حسب مؤشرات خاصة بصناعة التأمين. في حين كان المبحث الرابع للتعرف على الخصائص الهيكلية لصناعة التأمين في الجزائر من خلال تحليل أبعاد هيكل الصناعة وتحليل القوى المحركة للمنافسة.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

المبحث الأول: التطور التاريخي لصناعة التأمين في الجزائر

مرت صناعة التأمين في الجزائر بالعديد من المراحل والتطورات جاءت متزامنة مع المتطلبات والأحداث التي مر بها الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الاستقلال، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث أن نضيء على أهم المحطات التاريخية التي شهدتها الصناعة التأمينية في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة الاستعمارية (ما قبل الاستقلال)

تعتبر مؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق (Mutuelle incendie) أقدم مؤسسة تأمين في الجزائر أنشئت سنة 1861 والتي كانت امتدادا لأول مؤسسة في مجال التأمين البحري المنبثقة عن الغرفة الملكية للتأمينات (La Chambre Royale Des Assurances) في فرنسا سنة 1753م، تلتها بعد ذلك المؤسسة التي أنشئت بفرنسا سنة 1907م تحت اسم الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي (La Caisse Centrale Mutuelle De Réassurance Agricole). وقد اقتصر عمل هذه المؤسسات في الجزائر على التأمينات البرية، وبالذات في المجال الفلاحي خدمة لمصالح المعمرين آنذاك وتشجيعهم¹.

وما يلاحظ خلال تلك الفترة أن صناعة التأمين لم تتطور بشكل كبير نظرا لتدني القدرة الشرائية لغير المعمرين، وبذلك لم تستطع الجزائر تكوين قطب لجذب وتكوين الصناعة التأمينية²، ومن أجل تفعيل وتحفيز هذا النوع من الأنشطة المالية داخل الجزائر ومواكبة التغيرات الحاصلة، أصدرت سلطة الاحتلال الفرنسي جملة من التشريعات التي نلخص أهمها في الجدول التالي.

الجدول رقم (4-01): أهم التشريعات المنظمة لنشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية

نوع التشريع	تاريخ صدور التشريع	مضمون التشريع
قانون	13 جويلية 1930	تنظيم عقود التأمين البرية
قانون	14 جوان 1938	توحيد رقابة إدارة السلطة الاستعمارية لكافة شركات التأمين وتنظيم قانونها. تثبيت طريقة الحساب ووضع الأرصدة وصلاحيات إدارة الرقابة.
مرسوم	17 أوت 1941	الضمانات والاحتياطات المفروضة على شركات التأمين.
مرسوم	19 أوت 1941	شروط اعتماد شركات التأمين الأجنبية داخل الجزائر.
امر	04 أكتوبر 1945	منح حوادث العمل لصندوق الضمان الاجتماعي بعد أن كانت من اختصاص شركات التأمين.
مرسوم	06 مارس 1947	تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين داخل الجزائر.
قانون	27 فيفري 1958	إلزامية تأمين المسؤولية المدنية لمالكي المركبات.

¹ معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمينات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص 12.

² Boualem Tafiani, op cit, p 24.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

المصدر: طبائبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات الإدارية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2014، ص 234، (بتصرف من الباحث).

يعتبر قانون 13 جويلية 1930م المتعلق بالتأمين في المجال البري منعرجا حاسما فيما يتعلق بالاطار القانوني المنظم لنشاط التأمين داخل الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، مع العلم أنه لم يطبق مباشرة في الجزائر إلا في عام 1933م وذلك بمقتضى مرسوم خاص صدر عن السلطات الفرنسية بتاريخ 10 أوت 1933م يقضي بذلك. ولقد ساهم هذا القانون في تنظيمه لعقود التأمين بصورة محكمة بالإضافة إلى تضمنه للقواعد القانونية الأمرة التي كانت تحكم العلاقة بين المؤمن والمؤمن له، وتحديده الالتزامات المتبادلة بينهما ووضعه لترتيبات معينة يفرغ فيها العقد.

إن أهم ما يميز هذه الفترة اقتصر التأمين على فئة المعمرين من السكان، حيث لم يستفد الجزائريون إلا بالقليل منه، علما أن التأمينات الاجتماعية ظهرت متأخرة بالجزائر في تلك الفترة بالمقارنة بفرنسا والدول الأخرى، إذ اقتصر الدور الاجتماعي للتأمين على تلبية حاجات المعمرين، أما الدور الاقتصادي فكان شبه منعدم نظرا لقلّة المؤسسات الصناعية المؤمنة في الجزائر.

المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية (غداة الاستقلال 1962 - 1966)

كان نشاط التأمين بعد خروج المستعمر الفرنسي مسيرا من طرف مؤسسات أجنبية والتي بلغ عددها حوالي 270 مؤسسة في ذلك الوقت، ونتيجة للسياسة الاستعمارية الراسخة في عمل هذه المؤسسات اغتنمت فرصة غياب الأطارات والتشريعات الخاصة بالجزائر (لتكتفي فقط بالتأمينات التي تحقق من ورائها أرباحا وعوائد، وتقوم بإعادة التأمين في شركات فرنسية متخصصة)، وهو ما أدى بالسلطات الجزائرية للتدخل سنة 1963 فور إدراكها للخطر الذي تشكله هذه الممارسات على الاقتصاد الوطني¹. وتمثل هذا التدخل في سن قانونين أساسيين في 8 جوان 1963 ينصان على:

- 1- إنشاء عملية إعادة التأمين و جعلها قانونية و إجبارية لجميع عمليات التأمين المحققة بالجزائر، وهذا من خلال تأسيس الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين (CAAR) كشركة وطنية؛
- 2- يوجب القانون الثاني من هذا التدخل، على مؤسسات التأمين تقديم ضمانات مسبقة، وطلب الاعتماد لدى وزارة المالية لتمكينها من مزاولة نشاطها بالجزائر.

ويمكن تلخيص الأهداف التي كان يرمي إليها هذا التدخل في ما يلي:

- 1- مراقبة استعمال الأموال المجمعّة من الأقساط المحصلة؛

¹ Ali Hassib, op cit, p 25.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

2- تجنب تحويل الأموال العمومية إلى الخارج عن طريق عمليات إعادة التأمين.

ونظرا لكون الأحكام السابقة لا تتوافق مع مصالح شركات التأمين الأجنبية، فإن هذه الأخيرة فضلت توقيف نشاطها والانسحاب من سوق التأمين الجزائري، بدون مراعاة إجراءات التصفية المنصوص عليها في النظام المقرر استنادا على قانون 1963 متناسية بذلك مسؤوليتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من العقود خاصة تلك المتعلقة بتأمينات السيارات وحوادث العمل، وقد جعلت هذه الوضعية الدولة تقوي من نشاط الشركات العامة القائمة التي كانت تهتم بإعادة التأمين، وأصبح لها الحق ابتداء من سنة 1964 في المشاركة في كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، فضلا عن تكثيف استثماراتها (الدولة) من خلال اعتمادها على 17 مؤسسة لتأدية هذا الغرض التأميني منها:¹

- الشركة الوطنية للتأمين (SSA) ؛

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الزراعية (CCRMA)؛

- اعتماد الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) في 26 فيفري 1964؛

- بالإضافة إلى منح 14 اعتماد لشركات أجنبية من خلال القرار الصادر في جانفي 1964 (منها 6 فرنسية، 3 بريطانية، 1 إيطالية، 1 هندية، 1 نيوزلندية).

المطلب الثالث: مرحلة الاحتكار (1966-1995)

تأسس احتكار الدولة لصناعة التأمين ابتداء من سنة 1966، والذي أدرج ضمن منطلق استراتيجي للتنمية وسمح بخلق اقتصاد مركزي يقوم على أساس الصناعات الثقيلة،² وتكرس هذا الاحتكار بإصدار أمرين: الأول رقم 66-127 والذي تم بموجبه تأميم شركات التأمين العاملة في الجزائر وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة، والتي أصبحت تستغل جميع عمليات التأمين بواسطة الشركات الوطنية المتمثلة في الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) والتي عدل قانونها التأسيسي، والشركة الجزائرية للتأمين (SAA) والتي تم تأميمها بموجب الأمر الثاني رقم 66-129 ومن 17 شركة تأمين أمتت شركة (SAA) فقط، بينما تم تصفية باقي المؤسسات الأخرى، باستثناء الشركات التي لها شكل تعاوني (CCRMA) و(MAATEC) فقد سمح لها بمواصلة نشاطها.³

إن قرار احتكار الدولة لصناعة التأمين تبعته مبادرات قصد منها تحقيق التنسيق بين هذه الصناعة وبقية نشاطات الدولة، يضاف إلى ذلك أن السلطة العامة اتبعت سياسة إعادة تنظيم صناعة التأمين وهذا بغرض

¹ Boualem Tafiani, op cit, p 72-73.

² ALI HASSIB, op cit, p 34.

³ Boualem Tafiani, op cit , p 82.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

جعلها مواكبة للتحويلات الاقتصادية وملائمة للبيئة الجزائرية، وتضمنت سياسة إعادة التنظيم جعل الشركات الوطنية تختص في عدد محدد من أنواع التأمينات، وبذلك يكون احتكار الدولة الذي أنشئ سنة 1966 قد تضاعف بشكل آخر عن طريق التخصص . ومن بين أهم شركات التأمين الجزائرية التي أنشأتها الدولة لتحكّم هذه الصناعة نجد:

- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)؛
- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)؛
- الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT)؛
- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).

وقد نشأت بالموازاة مع شركات التأمين ذات الطابع التجاري، مؤسسات التأمين التبادلي وهي التأمين التبادلي الجزائري لعمال سلك التعليم والثقافة (MAATEC). والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وتختلف هاتان المؤسستان عن شركات التأمين المذكورة آنفا في أن هذه الأخيرة تعتبر قانونا تاجرا بالنسبة لعلاقتها مع الغير بينما مؤسسات التأمين التبادلي تعتبر جمعيات لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما تهدف لممارسة عمل اجتماعي للاحتياط والتضامن والتعاون في فائدة أعضائها عن طريق جمع الاشتراكات.

المطلب الرابع: مرحلة الانفتاح (1995 إلى يومنا هذا)

بعد صدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، عرفت صناعة التأمين إصلاحا جذريا وذلك بإلغاء مبدأ التخصص لشركات التأمين حيث أصبح بعدها سوق التأمين يمتاز بحرية المتاجرة، ولقد تجلّى تأثير الإصلاحات الاقتصادية ببداية ظهور المنافسة ما بين شركات التأمين، وحتى تستطيع شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر مسايرة التحويلات التي يعرفها الاقتصاد الوطني عامة وصناعة التأمين بصفة خاصة تم إنشاء الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR) في 22 فيفري 1994 من أجل تنظيم وترقية صناعة التأمين وضمان منافسة نزيهة بين الشركات.

وبعد إلغاء مبدأ التخصص في صناعة التأمين وفتح السوق على المنافسة لم تحقق صناعة التأمين ما كان ينتظر منها، ومن جهة أخرى فإن طبيعة الاحتكار الذي ميز هذه الصناعة طيلة الفترة السابقة شكل عائقا أمام تطور نشاط التأمين بتضييق المجال أمام المنافسة وحصره فقط في الشركات العمومية. وقد بينت تجربة الفترة الممتدة من سنة 1990م تاريخ إلغاء مبدأ التخصص إلى غاية سنة 1995م تاريخ رفع احتكار الدولة

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

لصناعة التأمين. إن استقلالية المؤسسات العمومية للتأمين وفتح مجال المنافسة بينها لم تكن كافية كديناميكية تنافسية حقيقية، وهذا ما دفع بالدولة وبالوزارة الوصية إلى التفكير في إجراء تعديل على القوانين المنظمة لصناعة التأمين فصدر القرار رقم في 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، والذي ميزه رفع احتكار الدولة لهذه الصناعة والسماح للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب دخول الميدان والنشاط فيه بالإضافة إلى بعض الآليات والميكانيزمات الجديدة لتنظيم ومراقبة هذه الصناعة بشكل أفضل وهو ما تجسد من خلال ظهور وسيط التأمين الذي يضم كل من الوكيل العام وسمسار التأمين، اللذان يعتبران قناة توزيع جديدة للمنتجات التأمينية إضافة إلى ذلك عززت الدولة من رقابتها بإنشاء جهاز استشاري يدعى بالمجلس الوطني للتأمين (CNA) في 25 جانفي 1995 بموجب الأمر 95-07.

بالنظر إلى الوضع الحالي المتمسم بالعولمة والتكتلات والإندماج السريع في السوق العالمية، ونظرا لكوارجت السنوات الأخيرة، وجب تقييم جيد للأخطار لتقوية الوضعية المالية لشركات التأمين، الأمر الذي يدعم ثقة المؤمنين¹. في هذا الإطار ولتدارك النقائص التي عرفتها صناعة التأمين ومن أجل دعم تطويرها لتكون أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم مراجعة قانون التأمينات من خلال القانون رقم 06-04، المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، يعدل ويتم الأمر رقم 95-07، المؤرخ 25 يناير سنة 1995 المتعلق بالتأمينات، والذي يتمحور حول تطوير صناعة التأمين من خلال النقاط التالية:

- **تحفيز النشاط:** عن طريق تنويع المنتجات التأمينية و الاستجابة لتطلعات المتعاملين و ضمان حماية أكبر لحقوق المؤمنين و شفافية أكبر في التسيير.
- **تدعيم الأمن المالي لشركات التأمين:** من خلال وجوب توفر هذه الأخيرة على صلاية مالية جيدة ومسيرين أكفاء في مجال التأمينات من خلال تنظيم المساهمات البنكية في رأسمال شركات التأمين ووجوب تحرير الرأسمال الأدنى كليا عند إنشاء شركة التأمين.
- **إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات:** من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على التأمينات تحل محل الدولة (مديرية التأمينات - وزارة المالية).
- **دعم الحكم الراشد لشركات التأمين:** من خلال عقود الأداء للمسيرين، و وضع آليات قانونية من شأنها ضمان تسيير فعال لمجالس إدارة شركات التأمين.
- **تسريع عملية تحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية.**

¹ حسان حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين، مرجع سابق، ص 97.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

- تنوع قنوات التوزيع: لضمان التوزيع في القنوات التوزيع يمكن أن تباع المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى غير شركات التأمين خاصة عن طريق الشبكة البنكية.

المبحث الثاني: خصائص الصناعة التأمينية في الجزائر

نحاول في هذا المبحث التعرف على الخصائص التي تميز صناعة التأمين في الجزائر عن باقي الصناعات الأخرى في الجزائر أو بالنسبة لصناعة التأمين في دول أخرى، وهذا من خلال التعرف على الإطار التشريعي الذي ينظمها، بالإضافة إلى التعرف على المؤسسات التأمينية التي يتكون منها هيكلها السوقي وتطور القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي لصناعة التأمين في الجزائر

يستند تنظيم الإطار التنظيمي لصناعة التأمين في الجزائر على بعدين أساسيين هما الإطار القانوني الذي يظم مختلف التشريعات والنصوص القانونية بمختلف أنواعها، أما البعد الثاني فيتمثل في هيئات التأطير الرسمية وغير الرسمية.

أولاً: الإطار القانوني المنظم للصناعة التأمينية في الجزائر

يتمثل الإطار القانوني في النصوص القانونية والتنظيمية التي ترمي إلى تطوير الصناعة التأمينية في الجزائر، وتتمثل هذه النصوص حسب أنواعها فيما يلي:¹

(1) القوانين:

- قانون رقم 06-04، المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 07-95، المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات؛

(2) المراسيم التنفيذية: تبع الأمر 07-95 صدور مجموعة من النصوص التنظيمية نذكر أهمها:

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 95-338، المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، المتعلق بإعداد قائمة التأمين وحصرها؛
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 95-339، المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه وعمله؛
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 95-340، المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يحدد شروط منح وضاء التأمين، الاعتماد والأهلية المهنية وسحبه منهم، ومكافأته ومراقبتهم؛

¹ بلعروسي أحمد التيجاني، وابل رشيد، قانون التأمينات الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 379.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

4- المرسوم التنفيذي رقم 95-341، المؤرخ 30 أكتوبر 1995، يتضمن القانون الأساسي للوكيل العام للتأمين؛

5- المرسوم التنفيذي رقم 95-342، المؤرخ 30 أكتوبر 1995، يتعلق بالالتزامات المقننة؛

6- المرسوم التنفيذي رقم 95-343، المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء؛

7- المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين؛

8- المراسيم التنفيذية تحت رقم (04-268، 04-270، 04-272) المؤرخة في 29 أوت 2004 لتشخيص الحوادث الطبيعية المغطاة بالزامية التأمين على آثار الكوارث الطبيعية وتحديد كفيات إعلان حالة الكارثة الطبيعية والبنود النموذجية الواجب إدراجها في عقود التأمين، وتوضيح الالتزامات التقنية الناتجة عن تأمين آثار الكوارث الطبيعية؛

9- المرسوم التنفيذي رقم 07-152 المؤرخ في 22 ماي 2007 والمحدد لشروط منح شركات التأمين وإعادة التأمين الاعتماد وكفيات منحه؛

10- المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المتضمن كفيات وشروط توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وبشركات التوزيع الأخرى؛

11- المرسوم التنفيذي رقم 07-220 المؤرخ في 14 جويلية 2007 شروط اعتماد خبراء ومحافظي العواريات وخبراء التأمين وشروط ممارسة مهامهم وشطبهم.

(3) القرارات:

1- القرار المؤرخ في 03 نوفمبر 1998، المتضمن إنشاء كل من اللجنة القانونية ولجنة حماية مصالح المؤمن لهم والتعريف التابعة للمجلس الوطني للتأمين وتشكيلتهما وتنظيمهما وعملهما.

2- القرار المؤرخ في 31 أكتوبر 2004 والمتضمن تحديد معايير التعريف والتعريفات والإعفاءات المطبقة على الكوارث الطبيعية؛

3- القرار المؤرخ في 02 يناير 2007 المتضمن تحديد كفيات وشروط فتح مكاتب تمثيل شركات التأمين وإعادة التأمين وذلك وفقا لتراخيص تمنح بقرار من الوزير المكلف بالمالية؛

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

4- القرار المؤرخ في 19 أكتوبر 2010 شروط وكيفيات مشاركة سماسرة إعادة التأمين الأجنبية في عقود أو تنازلات إعادة التأمين لشركات التأمين أو إعادة التأمين المعتمدة وفروع شركات التأمين المعتمدة في الجزائر وهي تخضع إلى لجنة الإشراف على التأمينات.

(4) الأوامر:

- 1- الأمر رقم 74-15 المؤرخ في 30 جانفي 1974 يتعلق الأمر بإلزام تأمين السيارات ونظام التعويض؛
- 2- الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 يتعلق بضمان قرض الصادرات؛
- 3- الأمر رقم 03-12 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي أسس إلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية (CAT, NAT) * سمحت هذه النصوص بتوضيح مواد هذا الأمر وخاصة تلك المتعلقة بتشخيص الكوارث الطبيعية، إعلان حالة الكارثة، تسعيرة الأخطار وكذلك شروط وطرق منح ضمان الدولة.

ثانيا: هيئات تآطير صناعة التأمين في الجزائر

يقوم بتأطير صناعة التأمين في الجزائر مجموعة من الهيئات تتمثل في كل من:

- (1) لجنة الإشراف على التأمينات: وهي هيئة تابعة لوزارة المالية، تمثل سلطة مراقبة صناعة التأمين في الجزائر، وتسمح بمعرفة كل ما يجري ضمن هذه الصناعة.
- (2) المجلس الوطني للتأمينات (CNA)¹: أنشئ المجلس الوطني للتأمينات في 25 جانفي بموجب الأمر 95-07، وهو تابع لوزارة المالية، والذي دخل حيز العمل به رسميا ابتداء من تاريخ 24-10-1997، حيث يسعى إلى ترقية وتطوير صناعة التأمين لتصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا، فهو يساهم في ذلك كونه يعتبر وسيلة هامة في توجيه السياسة العامة للدولة فيما يخص التأمين.
- (3) الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين: أنشأ في 22 فيفري 1994، وله صفة الجمعية المهنية ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين، أما المجلس الوطني للتأمين فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، وهذا ما يفسر اختلاف طبيعة المتدخلين في كل منهما، حيث نجد في الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ممثلين عن وزارة المالية ووزارات أخرى، شركات التأمين، المؤمن لهم،...إلخ. يعتبر هذا الاتحاد الهيئة الممثلة لشركات التأمين اتجاه السلطات المنظمة، و هو على شكل جمعية، لها هيئة دائمة، ممثلة في المدير التنفيذي وجمعية عامة ورئيس ومجلس يمثل من كل شركات التأمين العمومية والخاصة.

* Catastrophes naturelles.

¹ Conseil National des Assurance

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

المطلب الثاني: بنية عرض الصناعة التأمينية في الجزائر

يرتبط العرض في صناعة التأمين بعدد الشركات التي تقدم المنتجات التأمينية وبمقدرتها على تلبية حاجات العملاء. ويمكن توضيح مؤسسات التأمين الناشطة في الجزائر في الجول التالي.

الجدول رقم (4-02): مؤسسات التأمين الناشطة في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2015

المجموع	تأمينات خاصة		إعادة التأمين		تأمينات الأشخاص		تأمينات الأضرار		طبيعة الشركة
	الاسم	العدد	الاسم	العدد	الاسم	العدد	الاسم	العدد	
09	CAGEX SGCI	02	CCR	01	TALA CAARAMA	02	SAA CAAR CAAT CASH	04	قطاع عام
08	-	-	-	-	CARDIF MACIR VIE	02	TRUST CIAR 2A SALAMA GAM ALLIANCE	06	قطاع خاص
04	-	-	-	-	SAPS AXA AGLIC	03	AXA	01	شراكة (عام/خاص)
03	-	-	-	-	LE MUTUALIST	01	MAATEC CNMA	02	تعاقدية
24	02		01		08		13		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن صناعة التأمين تتكون من 24 مؤسسة تأمين، ويمكن أن نميز بين هذه المؤسسات بحسب طبيعة العمليات التأمينية التي تقوم بها والتي تنقسم إلى أربعة أقسام وهي:

أولاً: شركات تأمينات الأضرار

يتكون سوق تأمينات الأضرار من أربعة مجموعات وتم تقسيمها حسب الطبيعة القانونية لها، وهي تتكون من:

(1) الشركات العمومية: وهي أربعة شركات عمومية، ثلاثة منها شركات عمومية قديمة معتمدة في كل فروع التأمين، وتتمثل هذه الشركات في كل من:

أ- الشركة الوطنية للتأمين (SAA)¹: أنشئت بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963، وكانت شركة مختلطة، جزائرية بنسبة (61%) ومصرية بنسبة (39%)، وتم فيما بعد تأميمها

¹ Société Algérienne d'Assurances.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

في 27 ماي 1966، في إطار احتكار الدولة لصناعة التأمين، وفي 21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصص، احتكرت الشركة كل من فرع السيارات، الأخطار البسيطة وتأمين الأشخاص. ومن بين المنتجات التأمينية التي تقدمها نجد التأمين على السيارات، التأمين على المخاطر التي تتعلق باستغلال الفلاحة والذي يشمل تغطية المخاطر التي تتعرض لها المزارع المغطاة بالبيوت البلاستيكية من الأضرار التالية: البرد العواصف، الفيضانات. ونجد كذلك التأمين ضد آثار الكوارث الطبيعية والتأمين على السكن.¹

ب) الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)²: هي أول شركة جزائرية أنشئت في 08 جوان 1963، بهدف السماح للدولة الجزائرية بمراقبة صناعة التأمين وكانت تسمى بالصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين. وبمقتضى قرار 24 فيفري 1964 أصبحت تمارس جميع عمليات التأمين ما عدا التأمين الزراعي الذي كان من اختصاص الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاوني الفلاحي (CCRMA)³، وابتداء من جانفي 1976 أصبحت متخصصة في الأخطار الصناعية ولقد عرف قانونها الأساسي تعديلات لاحقة خاصة في سنة 1985، وفي 30 أفريل 1985 صارت تحمل اسم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وأصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتقوم شركة (CAAR) بالتأمين من مخاطر الحرائق، تأمين السيارات، تأمين النقل، تأمين الأشخاص.

ج- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT): أنشئت في 30 أفريل 1985 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وكانت تقوم بعمليات التأمين البحري، التأمين الجوي و عمليات التأمين البري. وفي 1989 وبعد الإصلاحات الاقتصادية وإلغاء التخصص تحولت إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية وشرعت في ممارسة مختلف فروع التأمين، وتشارك شركة (CAAT) في تطوير قطاع التأمين من خلال خبرتها في مجال إدارة المخاطر وتطوير منتجات تتناسب مع احتياجات العملاء.⁴

د) شركة تأمين المحروقات (CASH)⁵: هي شركة عمومية ذات أسهم (شركة مساهمة)، أنشئت بموجب عقد شراكة بين وزارة المالية، ووزارة الطاقة والمناجم، حيث تساهم هذه الأخيرة بـ (50%) من رأس مال الشركة، موزعة كما يلي:

1- تساهم شركة (SONATRACH) بنسبة (39%)؛

¹ <http://www.saa.dz/presentation.php>. Consulté le 10-01-2016.

² La Caisse Algérienne d'Assurance et de Réassurance.

³ La Caisse Central de Réassurance des Mutuelles Agricoles.

⁴ <http://www.caat.dz>. Consulté le 10-01-2016.

⁵ Compagnie d'Assurance des Hydrocarbures

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

2- وتساهم شركة (NAFTAL) بنسبة (11%) .

أما وزارة المالية فتساهم بنسبة (50%) من رأس مال الشركة، وهي موزعة كما يلي:

1- تساهم شركة (CAAR) بنسبة (33,33%)؛

2- وتساهم شركة (CCR) بنسبة (16,7%) .

بدأت شركة (CASH) نشاطها مع نهاية 1999. وتقوم بالعمليات التأمينية التي تشمل التأمين ضد المخاطر الكبرى، تأمين النقل، التأمينات المتخصصة ومنها التأمينات الإجبارية والتأمين ضد الكوارث الطبيعية، تأمين المنازل وتأمين الحياة.¹

(2) الشركات الخاصة: عددها ستة (06) شركات وهي:

أ- شركة (TRUST) الجزائر: مختصة في التأمين وإعادة التأمين أنشئت في 25 أكتوبر 1997، لها أربع مساهمين رئيسيين:

1- ترست دولي (البحرين) ب (60%)؛

2- قطر للتأمين العام ب (5%)؛

3- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CRR) ب (17,5%)؛

4- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) ب (17,5%) .

ومقر هذه الشركة في البحرين ولها عدة فروع في عدة بلدان مثل تروست بالولايات المتحدة الأمريكية، لندن، لبنان، اليمن، وبالجزائر في حيدرة. وبدأت تروست الجزائر في تطبيق عملية التأمين بعد تحصيلها على قرار الاعتماد من وزارة المالية بتاريخ 18 نوفمبر 1997. وتقدم شركة تروست منتجات تأمينية تشمل تأمين السيارات، تأمين السفر، تأمين الحياة.²

ب- الشركة الجزائرية للتأمينات (2A): أنشئت بعد فتح السوق الجزائرية للتأمين على القطاع الخاص وهي شركة ذات أسهم. وتحصلت على اعتمادها من وزارة المالية في 05 أوت 1998 لتمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين. وتتمثل أهم النشاطات التي تقوم بها هذه الشركة في تأمين السيارات وما يتعلق بالمسؤولية المدنية ضد أضرار السيارات، أخطار النقل وتشمل المخاطر الجوية والبحرية، الأخطار المتعددة كأخطار البناء والهندسة، بالإضافة إلى التأمين على الأشخاص. وتقوم الشركة بتطبيق نظام إدارة الجودة المصادق والمعترف به من طرف معهد إدارة الجودة بكندا في 16 ديسمبر 2004 وتحصلت على تجديد هذه الشهادة في 30 سبتمبر

¹ <http://www.cash-assur.com>, Consulté le 12-01-2016.

² <http://www.trustalgerians.com>. Consulté le 12-01-2016.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

2010 نظير الجهود المبذولة من طرف إدارة الشركة والعاملين فيها لتلبية المزيد من احتياجات العملاء. وتعتبر شركة (2A) أول شركة جزائرية للتأمين تتحصل على شهادة ISO-9001 نسخة 2008 عن نشاطاتها في جميع فروع التأمين وإعادة التأمين.¹

ج- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)²: أنشئت في 05 أوت 1998 للقيام بجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين وتمثل منتجاتها في تأمين قرض بيع المركبات، تأمين السفر، التأمين الصحي، التأمين ضد الأخطار الطبيعية، التأمين ضد الأخطار الزراعية³ والى غير ذلك من المنتجات التأمينية

د- شركة سلامة للتأمين: اعتمدت شركة سلامة لتأمينات الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 عن وزير المالية، وبذلك فهي قد امتصت شركة البركة والأمان لتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 26 مارس 2000، والتي أصبحت اليوم سلامة لتأمينات الجزائر، بعد انضمامها لمجموعة السلامة. وتوفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية، كما أنها تنفرد بخدمات التكافل وهي الوحيدة من كل مؤسسات التأمين في الجزائر التي تتعامل بالتأمين الإسلامي. وتعتبر شركة سلامة للتأمين الشركة الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسجلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مظلة الشركة العربية للتأمين وإعادة التأمين "اياك" المصنفة من طرف هيئة التصنيف العالمية "ستاندارز أند بورز" وهو مستوى جيد، وهو ما يفرض عليها توخي أقصى درجات الشفافية والإفصاح نهاية كل ثلاثي من خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دوريا على عكس جميع الشركات الجزائرية التي لا تقدم حساباتها سوى مرة في العام بعد نهاية الشهر الرابع من السنة المالية، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الشركة الوحيدة من بين الشركات العاملة في مجال التأمين التي تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث على العكس من الشركات الأخرى التي تصل مدد التعويض إلى أشهر وسنوات بالنسبة لبعض شركات التأمين.⁴

هـ- الشركة العامة للتأمينات المتوسطة (GAM): أنشئت في 08 جويلية 2001، ومنح لها الإعتماد في 10 سبتمبر 2002⁵. وسمح لها بمزاولة كل عمليات التأمين برأس مال وطني قدره 500 مليون دينار جزائري بمساهمة شخص جزائري بنسبة قدرها (90%). وتسعى الشركة إلى تقديم خدمات متميزة و متنوعة لعملائها. و- شركة اليانس للتأمين (ALLIANCE ASSURANCE): هي شركة مساهمة تأسست في جويلية 2005 في إطار الأمر 95-07 الذي يكرس افتتاح سوق التأمين في الجزائر، وبدأت نشاطها في ممارسة جميع

¹ <http://www.2a.dz/presentation.php>. Consulté le 15-01-2016.

² Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance

³ <http://www.laciar.com>. Consulté le 15-01-2016.

⁴ <http://www.echoroukonline.com/ara/news=46534>. Consulté le 15-01-2016.

⁵ <http://www.la-gam.com>. Consulté le 15-08-2016.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

أنواع التأمين سنة 2006 برأسمال يقدر ب 500 مليون دج. وتستهدف شركة (ALLIANCE) مختلف العمليات التقليدية للتأمين مثل الأخطار الصناعية، أخطار السيارات وتأمين النقل، بالإضافة إلى قيامها بالتركيز على أجزاء من السوق غير المستغلة، أو التي تعرف تطورا ضعيفا مثل تأمين الأفراد والعائلات، منتجات تأمينية جديدة وخصوصا التأمين على الحياة والصحة.¹

(3) الشركات المختلطة: وهي في سوق تأمينات الأضرار تتحصر في شركة واحدة فقط والمتمثلة في شركة "أكسا" للتأمين على الأضرار (AXA DOMMAGE)، تم اعتمادها بموجب القرار المؤرخ في 03 أكتوبر 2011م، الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم 21 بتاريخ 11 أبريل 2012م، برأس مال قدره 3,15 مليار دينار جزائري، وهي عبارة عن شركة ذات أسهم من خلال شراكة مجموعة (AXA ASSURANCE) الرائد في مجال التأمين بأوروبا وآسيا بنسبة 49% والصندوق الوطني للاستثمار بنسبة 36% والبنك الجزائري الخارجي بنسبة 15%.²

(4) شركات تعاضدية: يضم سوق تأمين الأضرار في الجزائر شركتين ذات طابع تعاضدي، وتتمثل في كل من:
أ- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA): أنشأ بمقتضى القرار رقم 72-64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 الذي أدمج من خلاله ثلاث شركات كانت تنشط في القطاع وهي:³
1- الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاوني الفلاحي (CCRMA)؛
2- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي (CCMSA)؛
3- صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد (CMAR).

وكانت منتجات الصندوق تتحصر في التأمين ضد الحريق، البرد، التأمين الشامل على الماشية، وتأمين السيارات. وبعد سنة 1995 تم توسيع أنشطته لتشمل العمليات البنكية المتعلقة بالفلاحة و تطويرها إضافة إلى تقديم منتجات تأمينية متعلقة بالصيد البحري وتأمين الأخطار المتعلقة بالعتاد الفلاحي.

ب- تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC):⁴ أنشئت سنة 1964 حيث توسعت نشاطات هذه التعاضدية من التأمين على السيارات لتشمل التأمين على المسكن والمسمى بالتأمين المتعدد

¹ http://www.allianceassurances.com/pdf/Rapport_annuel_2009.pdf, consulte le 15-01-2016

² <https://www.axa.dz/#axa-en-algerie> consulte le 15-01-2016

³ بن عمروش فائزة، واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008، ص 106.

⁴ Mutuelle Algérienne d'Assurance des Travailleurs de l'Enseignement et de la Culture.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الأخطار لصالح عمال التربية والثقافة والتكوين، وهذا بموجب القانون رقم 07-88 الصادر في أوت 1980 الخاص بالتأمين، والمرسوم التنفيذي رقم 45-92 الصادر في ديسمبر 1992.

ثانيا: شركات تأمينات الأشخاص

يتكون سوق تأمينات الأشخاص من ثمانية مؤسسات وتتنوع على أربعة مجموعات وتم تقسيمها حسب الطبيعة القانونية لها، وهي تتكون من:

(1) الشركات العامة: حاول القطاع العام المساهمة في سوق تأمينات الأشخاص بإنشاء شركتين هما:

أ- شركة "تأمين لايف الجزائر" (TALA)¹ "TAMINE LIFE ALGERIE": تم إنشاؤها بموجب القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم 23 بتاريخ 17 أبريل 2011م برأسمال قدره 2 مليار دينار جزائري، وهي شركة ذات اسهم مختصة في مجال تأمينات الأشخاص. مع العلم أن 55% من راس مالها يعود للشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)، بينما يمتلك الصندوق الوطني للاستثمار 30%، و15% للبنك الخارجي الجزائري.²

ب- شركة كرامة للتأمينات (CAARAMA): تم إنشاؤها بموجب القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم 23 بتاريخ 17 أبريل 2011. برأسمال قدره مليار دينار جزائري، وهي عبارة عن فرع للشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAR) لممارسة أنشطة التأمين ضد الحوادث الفردية، التأمين الفردي للسفر، المساعدة في الخارج، التأمين المؤقت في حالة الوفاة لضمان القروض.³

(2) الشركات الخاصة: تتمثل هذه الشركات في كل من:

أ- شركة كارديف الجزائر (CARDIF El Djazair): اعتمدت هذه الشركة بموجب القرار المؤرخ في 11 أكتوبر 2006، من أجل ممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين، المتمثلة في الحوادث، المرض، المساعدة الحياة، الوفاة والتأمينات المتعلقة بأموال الاستثمارات والرسملة وتسيير الأموال الجماعية والاحتياطي الجماعي.⁴ وتحل الشركة الأم (كارديف أس أ) المرتبة الرابعة من بين شركات تأمين الحياة الناشطة في السوق الفرنسي تتواجد في 36 بلدا وتسهر على تأمين 35 مليون شخصا معتمدة في تسويق منتجاتها على شبكات توزيع بنكية من خلال شراكة بنك-تأمين تشمل 150 بنكا في العالم.

¹ Tamine Life Algeria

² <http://www.tala-assurances.dz>, consulte le 08-10-2016

³ <http://www.caarama.dz>, consulte le 08-10-2016

⁴ <http://www.cardif.fr>, consulte le 10-08-2016

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ب- شركة (MACIRVIE): تم إنشاؤها بموجب القرار المؤرخ في 11 أوت 2011م الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم 56 بتاريخ 16 أكتوبر 2011م. وهي عبارة عن فرع للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR) تقوم هذه الشركة بممارسة مختلف الأنشطة المتعلقة بالتأمين على الأشخاص.

(3) الشركات المختلطة: وتتمثل هذه الشركات في سوق تأمينات الأشخاص فيما يلي:

أ- شركة "أكسا" للتأمين على الأشخاص (AXA): تم اعتمادها بموجب المرسوم الوزاري الصادر بتاريخ 02 نوفمبر 2011م، الصادر بالجريدة الرسمية العدد رقم 21 بتاريخ 11 أبريل 2012م، برأسمال قدره 1 مليار دينار جزائري، لممارسة أنشطة التأمين على الأشخاص¹.

ب- شركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص "AGLIC"²: هي عبارة عن شركة ذات اسهم من خلال شراكة بين شركة (CASH) والبنك الوطني الجزائري، وشركة الخليج للتأمين، تم اعتمادها بموجب المرسوم الوزاري المؤرخ في 22 فيفري 2015م، الصادر بالجريدة الرسمية العدد رقم 45 بتاريخ 23 أوت 2015م. لممارسة مختلف أنشطة التأمين على الأشخاص³.

ج- شركة تأمين الاحتياط والصحة "أمانة" "SAPS"⁴ (Société d'assurance de prévoyance et santé de) : تم إنشاؤها بموجب القرار المؤرخ في 10 مارس 2011م الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم 23 بتاريخ 17 أبريل 2011م، وهي شركة ذات اسهم مختصة في مجال تأمين الأشخاص، من خلال شراكة بين كل من: الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL)، تعاضدية تأمين تجار وصناعيي فرنسا (MACIF)⁵.

(4) مؤسسات تعاضدية: وتتمثل في شركة واحدة فقط وهي:

- شركة التأمين "التعاضدي" (LE MUTUALISTE): تم اعتمادها بموجب القرار رقم 05 المؤرخ في 05 جانفي 2012م، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 44 الصادرة بتاريخ 29 جويلية 2012م. وهي عبارة عن فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وينشط هذا الفرع في مجال تأمينات الأشخاص⁶.

¹ <http://www.cna.dz/Actualite/Assure-Infos/AXA-Algerie-Assurances-Vie-sixieme-societe-d-assurance-de-personnes-sur-le-marche-national> Consulté le 08-10-2016.

² Algerian Gulf Life Insurance Company.

³ <http://www.cna.dz/Actualite/Assure-Infos/Algerian-Gulf-Life-Insurance-Company-AGLIC-agreee> , Consulté le 08-10-2016

⁴ Société d'Assurance De Prévoyance et de Santé.

⁵ <https://saps.dz/presentation/> Consulté le 08-10-2016.

⁶ <http://www.cna.dz/Actualite/Assure-Infos/La-MAATEC-et-LE-MUTUALISTE-agrees>. Consulté le 08-10-2016.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ثالثا: شركات إعادة التأمين

يوجد في صناعة التأمين في الجزائر شركة واحدة متخصصة في إعادة التأمين وهي: الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، أنشئت سنة 1973 تقوم بعمليات التأمين على اختلاف أشكالها، يعود إنشاؤها إلى سنة 1973، برأسمال قدره 13 مليار دينار جزائري، و فور إنشائها احتكار كل عمليات إعادة التأمين. ومع رفع الاحتكار و انفتاح السوق سنة 1995 استقادت (CCR) في إطار السياسة المتبعة من طرف السلطات الوصية من التنازل الإجمالي، بحيث تم إخضاع كل شركات التأمين الناشطة على مستوى السوق الجزائرية إلى التنازل على حصة من أعمالها القابلة لإعادة التأمين لصالح (CCR)، يتعلق نشاط هذه الشركة بكل أشكال إعادة التأمين و بكل الفروع، إذ تربطها علاقات عمل بكل شركات التأمين الجزائرية و العديد من الشركاء (مؤمنين، معيدي التأمين ووسطاء) عبر مختلف أنحاء العالم. وتعتمد شركة (CCR) على إطارات فنية ذوي خبرة مؤكدة في ميدان إعادة التأمين، و تعتبر متعامل اقتصادي ناشط بحيث تقدم مختلف المنتجات في مجال إعادة التأمين، في كل من فروع التأمين البحري وغير البحري و النقل، إلى جانب إشرافها على البرنامج الوطني الخاص بتغطية أخطار الكوارث الطبيعية الذي تم وضعه عشية زلزال 21 ماي 2003.¹

رابعا: شركات التأمين المتخصصة

تم استحداث هذه المؤسسات التأمينية المتخصصة بعد فشل شركات التأمين تحقيق ما كان مرجوا منهم في بعض القطاعات التي كانت الدولة تولهم أهمية خاصة، وتتمثل هذه المؤسسات في كل من:

أ- الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)²: تم إنشاء هذه الشركة بتاريخ 03 ديسمبر 1995 بموجب عقد توثيقي. وهي عبارة عن شركة أسهم براس مال يقدر بـ 2 مليار دينار جزائري، موزعة بالتساوي على خمسة بنوك عمومية وخمسة شركات تأمين عمومية. وطبقا للمادة رقم 04 من المرسوم رقم 09-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير أوكل لها بتأمين ما يلي:

- لحسابها الخاص، حيث تستعمل أموالها الخاصة عند تغطية الأخطار التجارية فقط، وبالتالي فهي تستفيد من الأقساط المدفوعة لصالحها؛
- لحساب الدولة و تحت رقابتها من أجل تأمين الأخطار السياسية، أخطار عدم التحويل، الأخطار الكارثية.

وتهدف هذه الشركة إلى تشجيع وترويج الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وتغطية المخاطر الناتجة عن التصدير.³

¹ http://www.ccr.dz/index_ar.php?page=presentation. consulte le 20-08-2016

² Compagnie Algerienne D'assurance Et De Garantie Des Exportations

³ <https://www.cagex.dz/index.php?page=12>. consulte le 27-03-2018.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ب- شركة ضمان القرض العقاري (SGCI)¹: أنشئت في ديسمبر 1997، وتم اعتمادها من طرف وزير المالية بموجب القرار الصادر بتاريخ 08 ماي 1999، وتعتبر شركة ذات اسهم يقدر رأسمالها الحالي 2 مليار دينار جزائري، تساهم فيها مجموعة من شركات تأمين عمومية وبنوك عمومية بالإضافة إلى مساهمة الخزينة العمومية. تتمثل مهام هذه الشركة في تأمين البنوك والمؤسسات المالية في أعمالها الائتمانية العقارية، وبالتالي المساهمة في تطوير السوق العقاري الحقيقي في الجزائر.²

المطلب الثالث: تطور إنتاج صناعة التأمين في الجزائر

عرفت صناعة التأمين في الجزائر تطورا ملحوظا فيما يخص ارتفاع حجم الأقساط المكتتبة بعد صدور الأمر رقم الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات لا سيما المادة 204 منه التي تنص على³: " لا يمكن لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين أن تمارس نشاطها إلا بعد الحصول على اعتماد من الوزير المكلف بالمالية". وقد حددت المواد من 215 إلى 223 كيفية إنشاء واعتماد شركات التأمين. الأمر الذي ألغى احتكار الدولة لهذه الصناعة وفتح المجال للقطاع الخاص والشركات الأجنبية للاستثمار فيه، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو إيجابية في كل سنة، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-03): تطور أقساط صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دج

السنة	إجمالي أقساط صناعة التأمين	نمو القطاع
2000	19 501	-
2001	21 783	11,7%
2002	28 985	33,1%
2003	31 311	8,0%
2004	35 758	14,2%
2005	41 620	16,4%
2006	46 474	11,7%
2007	53 789	15,7%
2008	67 884	26,2%
2009	77 339	13,9%
2010	81 714	5,7%
2011	86 675	6,1%
2012	99 630	14,9%
2013	113 996	14,4%
2014	125 505	10,1%
2015	127 899	1,9%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2000- 2015.

¹ La Société de Garantie du Crédit Immobilier

² <http://www.sgci.dz/?p=5>, consulte le 27-03-2018.

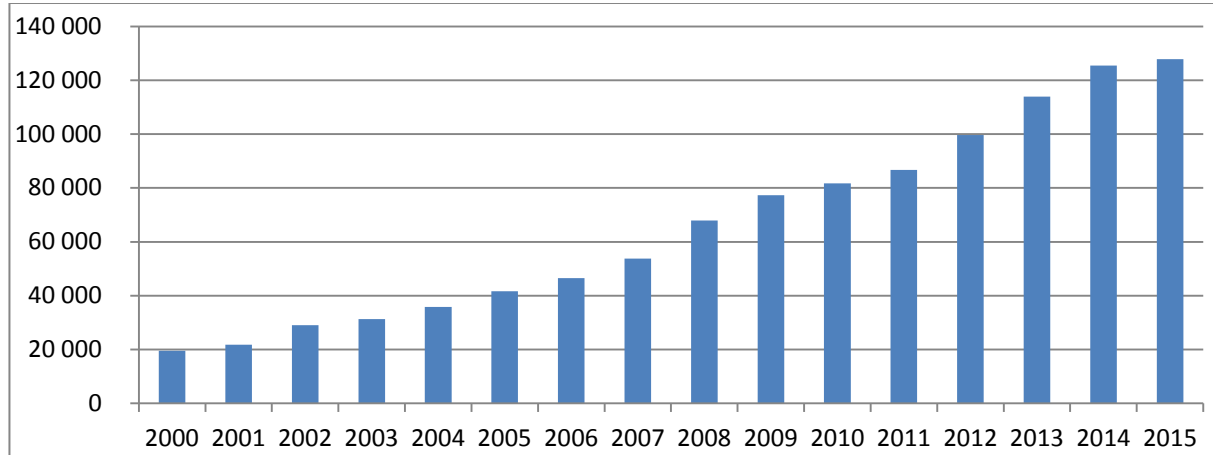
³ الأمر 07-95، المؤرخ في 25 جانفي 1995، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 08 مارس 1995، ص 29.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

يمكن توضيح بيانات الجدول السابق من خلال الأشكال البيانية التالية:

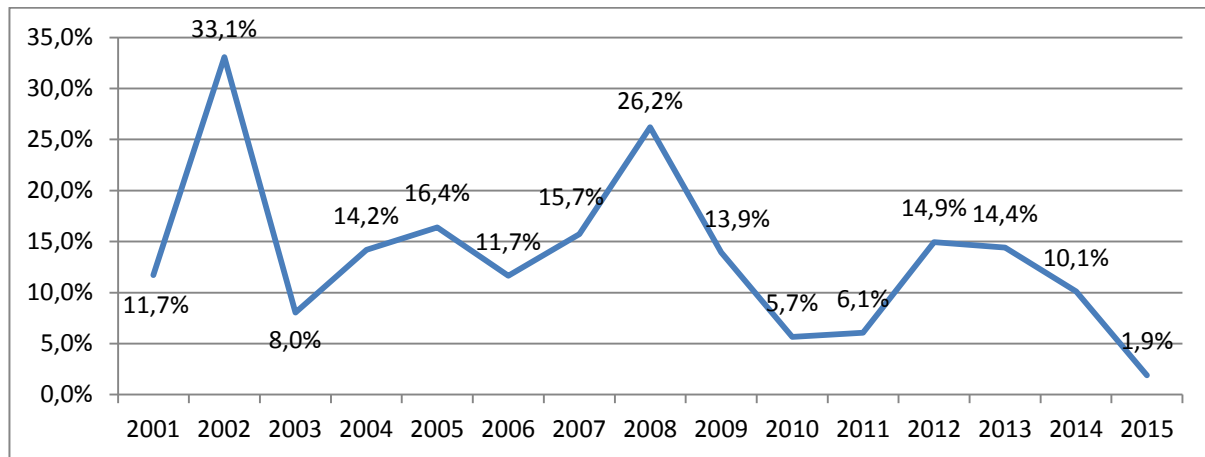
شكل رقم (4-01): تطور إجمالي أقساط صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دج



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-03).

شكل رقم (4-02): تطور معدل نمو إجمالي أقساط صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-03).

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (4-03) وملاحظة الشكلين البيانيين رقم (4-01) و(4-02)، نجد أن صناعة التأمين في الجزائر قد عرفت ارتفاعا متواترا في حجم أقساط التأمين المكتتبه حيث انتقلت من 19.5 مليار دينار سنة 2000 لتتجاوز ما قيمته 127 مليار دينار سنة 2015 أي بنسبة 555%. في مقابل ذلك لم تعرف معدلات النمو استقرارا وإن كانت إيجابية خلال الفترة، بل تراوحت بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى لتشهد انخفاض متواصل بداية من سنة 2012. ولتحليل تطور إنتاج الصناعة التأمينية بشكل مفصل سوف نحاول دراسة الإنتاج في سوق تأمينات الاضرار وتأمينات الأشخاص.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

أولاً: سوق تأمينات الأضرار

يبين الجدول التالي تطور الإنتاج في سوق تأمينات الأضرار في الجزائر

جدول رقم (4-04): تطور سوق تأمينات الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دج

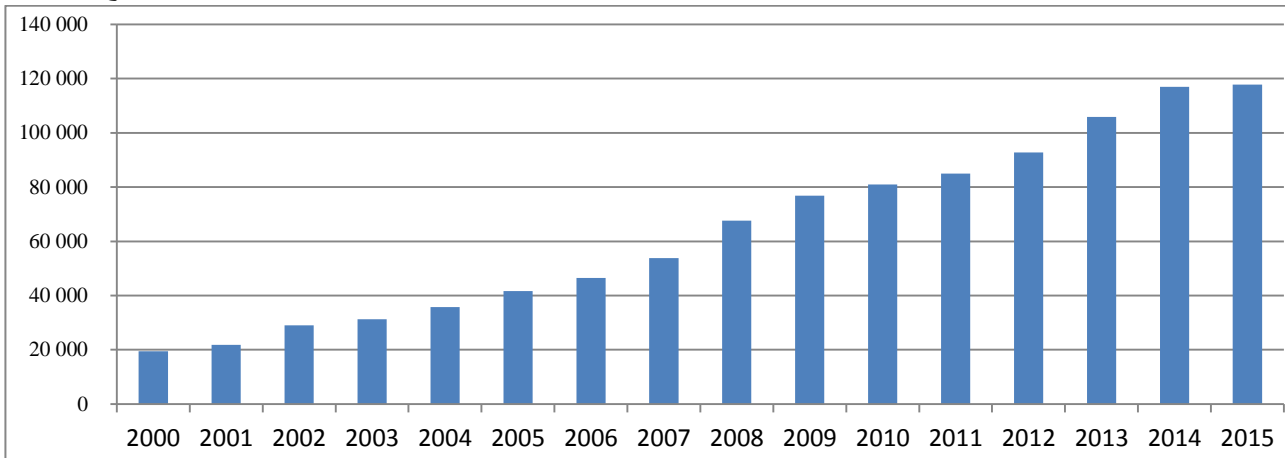
السنة	إجمالي أقساط تأمينات الأضرار	معدل نمو تأمينات الأضرار
2000	19 501	-
2001	21 783	11.7%
2002	28 985	33.06%
2003	31 311	8.02%
2004	35 758	14.2%
2005	41 620	16.39%
2006	46 474	11.66%
2007	53 772	15.7%
2008	67 657	25.82%
2009	76 803	13.52%
2010	80 999	5.46%
2011	84 972	4.9%
2012	92 714	9.11%
2013	105 827	14.14%
2014	116 978	10.54%
2015	117 825	0.72%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2000- 2015.

يمكن توضيح بيانات الجدول السابق من خلال الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (4-03): تطور أقساط سوق تأمينات الأضرار خلال الفترة (2000-2015)

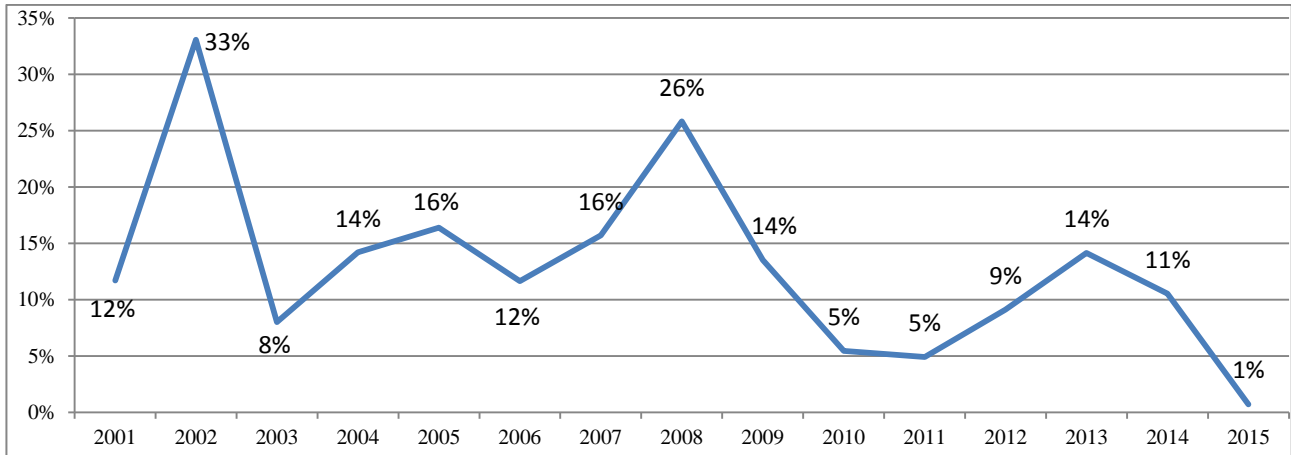
الوحدة: مليون دج



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-04)

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

شكل رقم (4-4): تطور معدل نمو أقساط سوق تأمينات الاضرار خلال الفترة (2000-2015)



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-4)

باستعراضنا للبيانات السابقة، نلاحظ أن سوق تأمينات الاضرار عرف معدلات نمو إيجابية خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع حجم الأقساط المكتتبه من (19,5 مليار دينار) سنة 2000 إلى (117.8 مليار دينار) سنة 2015. تعد سنة 2002 سنة استثنائية بالنسبة لصناعة التأمين، نظرا لنسبة النمو المسجلة في حجم الأقساط. إذ حققت أكبر نسبة نمو بلغت (33.1%)، وتعتبر أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، وتميز الإنتاج بالارتقاء من (21.7 مليار دينار) إلى (28.9 مليار دينار). ويعود هذا الارتفاع إلى معدلات النمو الإيجابية التي حققتها شركات التأمين،¹ فقد حققت شركة (CAAR) التي بلغت حصتها السوقية (24%) معدل نمو قدر بـ (56%)، بالإضافة إلى ذلك فقد حققت كل من (CAAT)، (TRUST) و (SALAMA) معدلات نمو بلغت (31%)، (132%) و (126%) على الترتيب. كما نشير إلى دخول كل من شركة الريان الذي قدر إنتاجها بـ (169 مليون دينار) وشركة (GAM) الذي قدر إنتاجها بـ (212 مليون دينار). ويعود سبب هذا النمو بصفة خاصة إلى ارتفاع مستوى الاستثمار الوطني الذي قدر بـ (+14%) بالأسعار الجارية، وكذا تشديد شروط إعادة التأمين الناجم عن الأحداث التي ميزت عام 2001 لا سيما هجمات 11 سبتمبر 2001، ومختلف الكوارث الطبيعية التي عرفها العالم، بما في ذلك الجزائر، حيث تضاعفت أقساط التأمين بمعدل ثلاثة مرات أو أكثر خاصة في مجال تأمين النقل والأخطار الصناعية.²

أما عن سنة 2003، فيمكن القول أنها تميزت بصدور الأمر رقم 03-12 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالزامية تأمين الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا، يبرر وضع هذه الإلزامية بضخامة الأضرار التي تتجم عن هذه الكوارث، وكذا بغياب ثقافة تأمينية في هذا المجال. وتهدف هذه الإلزامية إلى تحفيز الأشخاص

¹ انظر الملحق رقم 01، معدل نمو شركات تأمين الاضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، ص 360.

² Ministère des finances, **Rapport sur l'activité des assurances en Algérie**, 2002, p 02.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الطبيعيين والمعنويين للأخذ على عاتقهم ولو جزئياً، العبء المالي الناجم عن أضرار الكوارث الطبيعية. حققت سوق تأمينات الاضرار خلال سنة 2003 حجم إنتاج قدر بـ (31.3 مليار دينار)، أي بارتفاع (8%) مقارنة بسنة 2002. وقد تطورت هذه الصناعة خلال سنة 2003، في ظرف اقتصادي تميز بما يلي:¹

- 1- ارتفاع طفيف قدر بـ (+1.2%) للصناعة خارج المحروقات؛
- 2- ارتفاع معتبر لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة (5.8%) وكذا قطاع الخدمات بنسبة 5.7%؛
- 3- ارتفاع كبير لقطاع الفلاحة قدر بـ (+17%)؛
- 4- ارتفاع متواضع لمقياس الأسعار عند الاستهلاك حيث بلغت نسبة التضخم (2.6%) مقابل (1.4%) في سنة 2002؛
- 5- تطور ملحوظ للفائض التجاري؛
- 6- ارتفاع معتبر للاستثمارات قدر بـ (+6.5%).

كما تطور نشاط التأمين في ظرف تميز بحدوث كوارث طبيعية وتقنية، متمثلة في سقوط طائرة تابعة للخطوط الجوية الجزائرية بتمنراست بتاريخ 06 مارس 2003، وزلزال 21 ماي 2003 الذي هز منطقة بومرداس، إلى جانب العدد المتزايد لحوادث المرور والخسائر المادية والجسدية التي تسفر عنها.

أما سنة 2004 فتميزت بالنسبة لصناعة التأمين فيما يلي:²

- 1- دخول حيز التطبيق ابتداءً من سبتمبر 2004 الأمر رقم 03-12، المتعلق بالزامية تأمين آثار الكوارث الطبيعية؛
- 2- حدوث كارثة صناعية كبيرة تتمثل في حريق GL1K بسكيكدة.

وقد بلغ إنتاج سوق تأمينات الاضرار خلال سنة 2004 ما يقارب (35.7 مليار دينار)، محققاً بذلك معدل نمو يقدر بـ (14%) بالنسبة لسنة 2003، كان لشركتي (SAA) و(CAAT) مساهمة كبيرة في هذا النمو حيث حققت كل واحدة منهما معدل نمو قدر بـ (31%). كما عرفت بعض الشركات معدلات نمو سلبية مست الشركات التي نشاطها موجه نحو تغطية المخاطر الصناعية، ويتعلق الأمر بشركة (CAAR) التي عرفت معدل نمو قدر بـ (-24%)، وشركة (TRUST) حيث حققت معدل نمو قدر بـ (-17%)، وشركة (CASH) بمعدل نمو قدر بـ (-10%).

¹ Ministère des finances, **Rapport sur l'activité des assurances en Algérie**, 2003, p 01.

² Ministère des finances, **Rapport sur l'activité des assurances en Algérie**, 2004, p 01.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

وعرفت سنة 2005 دخول شركة تأمين جديدة هي شركة (ALLIANCE ASSURANCE)، رخص لها بمزاولة جميع أنواع التأمين، وقد بلغ إنتاج صناعة التأمين خلال هذه السنة ما يقارب (41,62 مليار دينار) محققة بذلك معدل نمو يقدر بـ (16%) بالنسبة لسنة 2004، وكان لشركتي (CAAR) و (CASH) مساهمة كبيرة في هذا النمو حيث حققت شركة (CAAR) معدل نمو قدر بـ (58%) أما شركة (CAAT) فقد حققت معدل نمو قدر بـ (142%).

أما بالنسبة لسنة 2006 ورغم حالة الانتعاش الاقتصادي التي عرفت الجزائر فان الإنتاج في سوق تأمينات الاضرار لم يعرف تطورا كبيرا في هذه السنة، إذ حققت صناعة التأمين حجم إنتاج قدر بـ (46,47 مليار دينار) بمعدل نمو بلغ (12%) مقابل (16%) في 2005، ويرجع انخفاض معدل النمو إلى خروج شركة الريان من الصناعة. وقد ساهم في معدل النمو المحقق خلال هذه السنة، معدلات النمو الإيجابية المحققة من طرف كل من شركة (CASH) بمعدل نمو بلغ (44%)، وشركة (SALAMA) بمعدل نمو بلغ (62%)، بالإضافة إلى شركة (ALLIANCE) التي بلغ معدل نموها (1500%)، رغم أن حصتها السوقية لا تفوق (1%).

أما سنة 2007 فتميزت بالنسبة لصناعة التأمين من الناحية التنظيمية بـ¹

- 1- تنصيب لجنة الرقابة على التأمينات كهيئة تقوم بالإشراف على صناعة التأمين؛
- 2- إنشاء مركزية المخاطر المسؤولة عن جمع البيانات المتعلقة بعقود تأمين المخاطر؛
- 3- تعزيز الإطار التشريعي من خلال نشر سبعة مراسيم وخمسة أوامر تنفيذية بموجب القانون رقم 04/06 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات، وتتعلق هذه النصوص المستحدثة في المقام الأول بإطلاق التأمين المصرفي كقناة لتوزيع منتجات التأمين من خلال البنوك؛
- 4- كما عرفت الصناعة دخول شركة تأمين جديدة هي شركة (CARDIF AL DJAZAIR) والتي تختص في مجال تأمينات الأشخاص.

وقد بلغ الإنتاج في سنة 2007 ما يقارب (53,78 مليار دينار)، محققا بذلك معدل نمو يقدر بـ (16%) بالنسبة لسنة 2003، وقد حققت أغلبية الشركات معدلات نمو إيجابية، فقد حققت شركة (TRUST) معدل نمو بلغ (42%) مقابل (-33%) سنة 2006، كما حققت شركة (CAAT) معدل نمو بلغ (31%) مقابل (9%) سنة 2006.

عرفت سنة 2008 معدل نمو مرتفع تقريبا بالنسبة للسنوات التي سبقتها قدر بـ (26%)، أين ارتفع إنتاج الأقساط من (53,7 مليار دينار) إلى (67,88 مليار دينار)، وقد ساهم في هذا الارتفاع معدلات النمو

¹ Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2007, p 04.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الإيجابية لمعظم شركات التأمين، حيث حققت شركة (CAAR) معدل نمو قدر بـ (56%)، وحققت شركة (CASH) معدل نمو قدر بـ (55%)، كما حققت شركة (ALLIANCE) معدل نمو قدر بـ (80%). ويمكن إرجاع سبب هذا النمو في صناعة التأمين خلال هذه السنة إلى الاتفاقيات التي تم توقيعها بين شركات التأمين والبنوك لتوزيع المنتجات التأمينية، هذا النوع من قنوات التوزيع تم استحداثه في ظل القانون الجديد للتأمين رقم 04/06¹.

وعرفت سنة 2009 معدل نمو إيجابي بلغ (14%)، إلا أنه منخفض عن سنة 2008 الذي بلغ (26%)، وهذا راجع إلى الانخفاض في معدل النمو الذي سجلته شركة (CASH) الذي بلغ (-13%) مقابل (55%) سنة 2008، وبصفة عامة يمكن القول أن معظم الشركات حققت معدلات نمو إيجابية مع أنها منخفضة عن سنة 2008 بنسب متفاوتة، باستثناء شركة (2A) التي حققت معدل نمو بلغ (24%) مقابل (0,1%) في سنة 2008.

تواصل انخفاض معدل نمو سوق تأمينات الاضرار في الجزائر سنة 2010 ليصل 5.46%، فبالرغم من تحقيق اغلب الشركات معدلات نمو إيجابية إلا أنها كانت منخفضة بالنسبة إلى سنة 2009. مع وتسجيل وجود ثلاثة شركات تأمين حققت معدلات نمو سلبية المتمثلة في كل من شركة (CAAR)، (CASH) و(CIAR). وعلى المستوى التنظيمي بصفة عامة تعززت صناعة التأمين باستحداث صندوق ضمان المأمّن لهم عملاً بأحكام المادة 32 من قانون 04-06، يتكفل هذا الصندوق بتحمل جزء من الديون تجاه حملة وثائق التأمين في حالة عجز شركات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها المالية. على أن لا تتعدى اشتراكات شركات التأمين 1% من الأقساط الصافية كل سنة، وقد بلغت اشتراكات الصندوق في أول سنة له مبلغ 212 مليون دينار جزائري.

شهدت سوق تأمينات الاضرار انخفاض طفيف في معدل النمو الذي بلغ حدود 4.90% سنة 2011 ويرجع ذلك إلى معدلات النمو السلبية التي حققتها كل من شركة (CNMA) حيث بلغ معدل النمو (-0.24%) مقابل (35.64%) سنة 2010، وشركة (GAM) حيث بلغ معدل النمو (-2.13%) مقابل (38.09%) سنة 2010.

تميزت سنة 2012 بانتعاش في سوق تأمينات الاضرار حيث ارتفع الإنتاج من 84.9 مليار دينار سنة 2011 إلى أكثر من 92.7 مليار دينار سنة 2012 محققة بذلك معدل نمو بلغ 9.11%، ويرجع السبب في

¹Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2008, p 04.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ذلك إلى معدلات نمو اغلب شركات التأمين بما فيها الشركات التي حققت معدلات سلبية في سنة 2011، باستثناء شركة (ALLIANCE) التي حققت معدل نمو سالب بلغ (-4.82%).

تواصل انتعاش سوق تأمين الأضرار في الجزائر خلال سنة 2013 أين حقق معدل نمو بلغ 14.14% حيث تجاوز إجمالي الأقساط عتبة 100 مليار دينار لتبلغ 105.8 مليار دينار. حيث حققت شركات التأمين معدلات نمو إيجابية ومعتبرة على غرار شركة (MAATEC) التي حققت أعلى معدل نمو بلغ 150%، في المقابل سجلت شركة (GAM) معدل نمو سلبي بلغ -2.08%. على المستوى التنظيمي لسوق التأمين أصدرت الدولة مرسومين تنفيذيين، أولهما المرسوم التنفيذي المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين، ويهدف هذا المرسوم إلى تحديد الشروط والكيفيات المكونة والمحددة للالتزامات المقننة وكيفية تمثيل هذه الالتزامات في أصول موازنة شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية¹. أما الثاني فيتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، ويهدف هذا التعديل إلى إدخال قواعد تتكيف مع عمل شركات تأمين الأشخاص².

بعد الانتعاش الذي شهده سوق تأمين الأضرار في الجزائر خلال سنتي 2012 و2013، عاد الانخفاض في معدل النمو في سنة 2014 الذي بلغ 10.54%. وحقق حجم أقساط تجاوز 116 مليار دينار. حيث سجلت معظم شركات التأمين انخفاضا في معدل النمو بالمقارنة مع سنة 2013 وإن كانت إيجابية، في مقابل ذلك حققت كل من شركة (TRUST) و(2A) معدلات نمو سالبة.

تعتبر 2015 أصعب سنة عرفتتها صناعة التأمين في الجزائر نتيجة الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفها الاقتصاد بسبب انهيار أسعار البترول في السوق العالمية، وسياسة ترشيد النفقات التي انتهجتها الحكومة جراء ذلك، حيث بلغ معدل نمو سوق تأمينات الأضرار نسبة 0.72% محققا حجم أقساط بلغ 117 مليار دينار. بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من شركات التأمين حققت معدلات نمو سالبة على غرار كل من شركة (TRUST)، (2A)، (CASH) و(GAM).

¹ المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 31 مارس 2013، ص 05.

² المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 31 مارس 2013، ص 09.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ثانيا: تطور سوق تأمينات الأشخاص

تطبيقا لأحكام المادة 23 من القانون رقم 04-06 والتي تنص على وجوب التمييز بين أعمال شركات التأمين وإعادة التأمين كما يلي:

- الشركات التي تأخذ التزامات يرتبط تنفيذها بمدّة الحياة البشرية والحلّة الصحية أو الجسمانية للأشخاص والرسملة ومساعدة الأشخاص؛

- شركات التأمين من أي طبيعة كانت وغير تلك المذكورة في البند الأول.

ما يفهم من النص أن المشرع قد قسم صناعة التأمين بناءً على أعمال شركات التأمين بغض النظر عن الطبيعة القانونية للشركة إلى نوعين وهما تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار، وعليه لا يمكن منح أي اعتماد لشركة واحدة قصد ممارسة نشاط تأمين الأشخاص وتأمين الأضرار في آن واحد، وقد أمهلت السلطات شركات التأمين القائمة مدة خمسة سنوات كأقصى حد من أجل التكيف مع الإجراءات الجديدة التي تضمنها قانون 06-04. الجدول التالي يوضح تطور إجمالي أقساط سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر.

جدول رقم (4-05): تطور إجمالي أقساط سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر (2007-2015)

الوحدة: مليون دينار

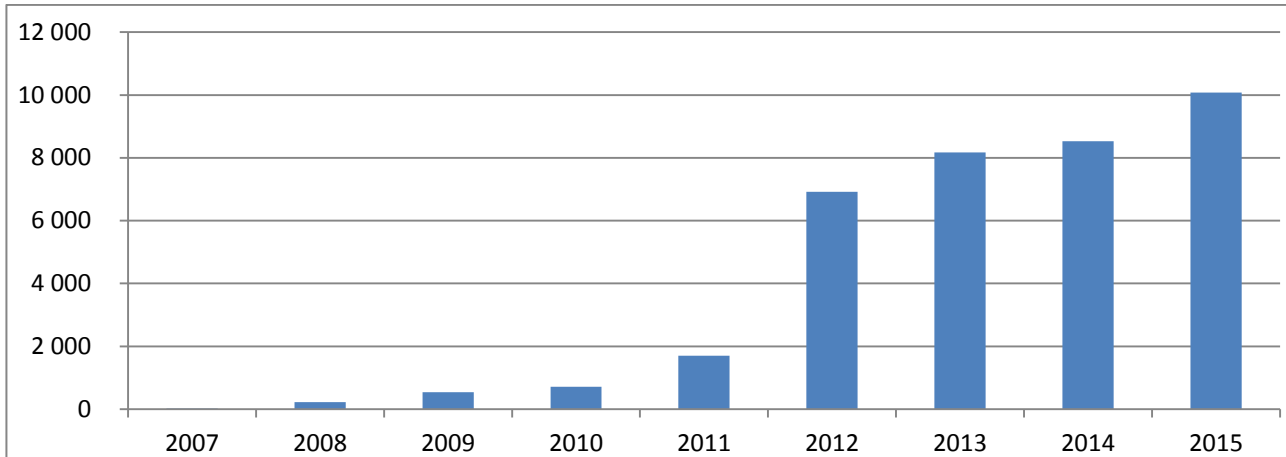
السنة	إجمالي أقساط تأمينات الأشخاص	معدل نمو تأمينات الأشخاص
2007	17	-
2008	227	1235.29%
2009	536	136.12%
2010	715	33.4%
2011	1 703	138.18%
2012	6 916	306.11%
2013	8 169	18.12%
2014	8 527	4.38%
2015	10 074	18.14%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2007- 2015.

يمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه في الشكلين البيانيين التاليين:

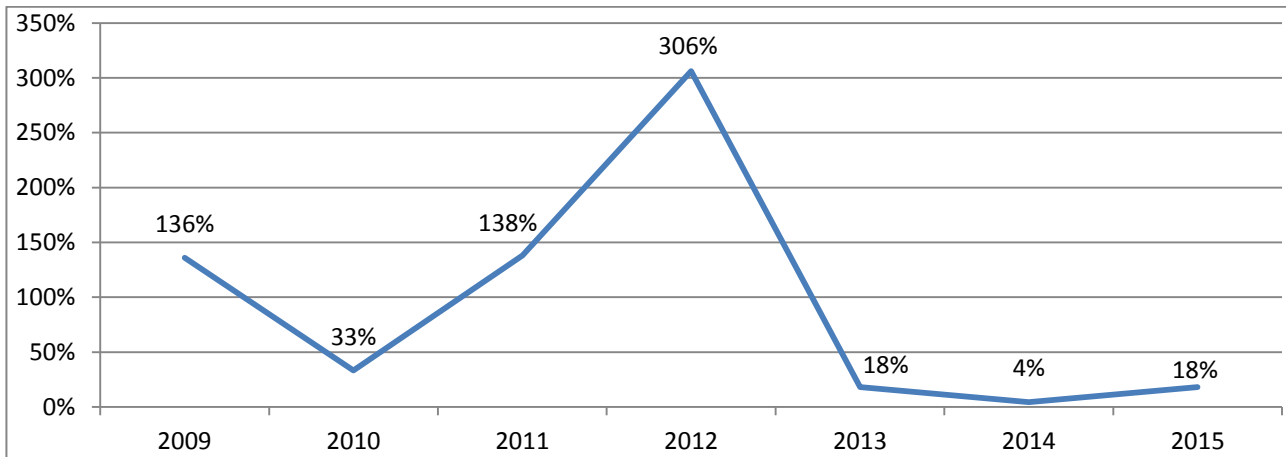
الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

شكل رقم (4-05): تطور إجمالي أقساط سوق تأمينات الأشخاص خلال الفترة (2007-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-05)

شكل رقم (4-06): تطور معدل نمو إجمالي أقساط سوق تأمينات الأشخاص خلال الفترة (2009-2015)



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-05).

تعتبر شركة (CARDIF) أول شركة قائمة بذاتها في مجال تأمين الأشخاص بدأت نشاطها في سنة 2007 وبقيت في وضعية احتكار إلى أواخر سنة 2010. حققت خلال هذه الفترة معدلات نمو إيجابية ومعتبرة، حيث ارتفع حجم الأقساط المكتتبة من 17 مليون دينار سنة 2007 إلى حدود 715 مليون دينار سنة 2010. تعتبر سنة 2011 سنة متميزة بالنسبة لسوق تأمين الأشخاص في الجزائر، لأنه تم التطبيق الفعلي لعملية الفصل بين نشاط تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص وعدم الجمع بين النشاطين في شركة واحدة كما هو منصوص عليه في القانون 04-06 كما اسلفنا ذكره، الأمر الذي ترتب عليه منح اعتمادات جديدة لمزاولة نشاط تأمين الأشخاص وإنشاء شركات متخصصة في ذلك، ويتعلق الأمر بالنسبة لكل من شركة (SARS) و(TALA). ساهم دخول هذه الشركات الجديدة في ارتفاع حجم الأقساط المكتتبة من 715 مليون دينار سنة

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

2010 ليتجاوز 1.7 مليار دينار سنة 2011. أي تحقيق معدل نمو بلغ 138.18% مقابل معدل نمو 33.4% سنة 2010.

عرفت سنة 2012 بداية نشاط أربعة شركات تأمين جديدة تعمل في مجال تأمينات الأشخاص ويتعلق الأمر بكل من الشركات التالية: (CAARAMA)، (AXA VIE)، (MACIR VIE)، و (LE MUTUALIST) ليصبح هيكل سوق تأمينات الأشخاص يضم سبعة شركات تأمين، ساهمت في تحقيق معدل نمو بلغ 306.11% وبلغ حجم الأقساط المكتتبة قيمة 6.916 مليار دينار.

خلال سنة 2013 حققت شركات تأمينات الأشخاص حجم أقساط بلغت قيمته 8.169 مليار دينار. بمعدل نمو بلغ 18.12%. مع العلم أنه على المستوى التنظيمي لتأمينات الأشخاص تم إصدار ثلاثة قرارات تضمنتها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13 الصادرة بتاريخ 09 مارس 2014. وتتمثل هذه القرارات في:

- القرار المؤرخ في 08 أكتوبر 2013 والمحدد لكيفيات حساب قيمة تصفية عقد التأمين على الحياة؛¹
- القرار المؤرخ في 08 أكتوبر 2013 المحدد لجداول الوفيات القابلة للتطبيق والنسبة الدنيا المضمونة في عقود التأمين على الأشخاص؛
- القرار المؤرخ في 08 أكتوبر 2013 المحدد لمضمون وشكل كشوف المعلومات المتعلقة بعقد التأمين على الأشخاص والرسملة.

وتهدف هذه القرارات ذات الطبيعة التقنية إلى توفير حماية أفضل لحملة وثائق التأمين على الحياة من خلال تزويدهم بمعلومات تسمح بتوفير رؤية واضحة حول سياسة التأمين الخاصة بهم.²

يمكن أن نصف نشاط سوق تأمينات الأشخاص في سنة 2014 بالمتواضع حيث بلغ حجم الأقساط المكتتبة قيمة 8.5 مليار دينار، بمعدل نمو بلغ 4.38% والذي يعتبر أضعف معدل منذ بداية ظهور هذا السوق سنة 2007. أين سجلت بعض الشركات ولأول مرة معدلات نمو سالبة ويتعلق الأمر بكل من شركة (CAARAMA)، (MACIR VIE) و (LE MUTUALIST).

تعزز سوق تأمينات الأشخاص في سنة 2015 بدخول شركة تأمين جديدة وهي شركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (AGLIC) ليصبح عدد الشركات في مجال تأمينات الأشخاص ثمانية شركات

¹ نظراً لطول مدة التأمين في معظم عقود التأمين على الحياة، قد لا يلتزم المستأمن بالاستمرار في التأمين، أي قد يتوقف المستأمن عن دفع الأقساط الدورية، فلا يترتب على ذلك انقضاء التأمين كما هو الحال في تأمين الاضرار، بل نجد أن عقود التأمين على الحياة تتطوي على عنصر ادخاري، وفي حالة التوقف عن دفع الأقساط الدورية يكون من حق المستأمن تصفية الوثيقة والحصول على قيمة تصفية.

² Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie**, 2013, p 04.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

تأمين، هذا على المستوى الهيكلي، أما بالنسبة لأداء السوق وبالرغم من الحالة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، إلا أن سوق تأمينات الأشخاص قد حقق مؤشرات جيدة سمحت بتغطية ضعف مؤشرات سوق تأمين الأضرار بصفة خاصة، وصناعة التأمين في الجزائر بصفة عامة، حيث بلغ حجم الأقساط المكتتبة سنة 2015 ما قيمته 10 مليار دينار بمعدل نمو بلغ 18.14%. حيث حققت كل شركات تأمين الأشخاص معدلات نمو إيجابية باستثناء شركة (le mutualiste) التي حققت معدل نمو سالب بلغ (-8.79%).

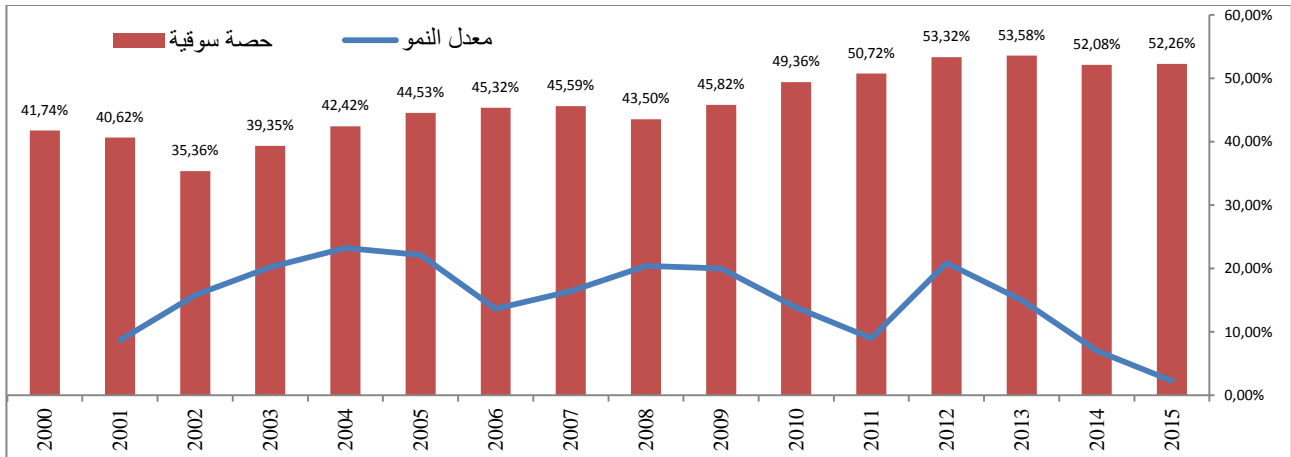
المطلب الرابع: إنتاج صناعة التأمين حسب الفروع التأمينية

تضم صناعة التأمين في الجزائر ستة فروع هي: تأمين السيارات، تأمين الأخطار الصناعية، تأمين النقل، تأمين الأخطار الفلاحية، تأمين الأشخاص وتأمين القروض. يسمح تحليل أداء الفروع التأمينية معرفة مدى مساهمة كل فرع ومكانته في الصناعة التأمينية بشكل عام. فيما يلي استعراض تطور كل فرع من حيث الحصة السوقية بالنسبة إلى إجمالي صناعة التأمين، ومعدل نمو الأقساط المكتتبة.

أولاً: فرع تأمين السيارات

يمكن توضيح تطور معدل النمو والحصة السوقية لفرع تأمين السيارات من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (4-07): تطور معدل النمو والحصة السوقية لفرع تأمين السيارات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03) و(04)، ص 361.

يعتبر فرع تأمين السيارات من أهم الفروع التأمينية في الجزائر من حيث حجم الأقساط المكتتبة بالنسبة إلى إجمالي أقساط التأمين، إذ حقق أدنى حصة سوقية بلغت (35.36%) في سنة 2002، حيث احتل خلال تلك السنة المرتبة الثانية بعد فرع تأمين الأخطار الصناعية، ليلبغ أعلى حصة سوقية بلغت نسبة (53.58%) سنة 2013. لتستقر الحصة السوقية عند نسبة (52.26%) سنة 2015. كما حقق فرع تأمين السيارات معدلات

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

نمو إيجابية وغير مستقرة خلال فترة الدراسة حيث بلغ أكبر معدل نمو نسبة (23.21%) سنة 2004. ليشهد انخفاض متواتر بداية من سنة 2012 بسبب سياسة ترشيد النفقات ومحاولة ضبط التجارة الخارجية بتخفيض فاتورة استيراد السيارات وإحلال استراتيجية التصنيع المحلي. حيث سجلت سنة 2015 أضعف معدل نمو خلال فترة الدراسة حيث بلغ (2.27%). وبالرغم من انخفاض معدل النمو في السنوات الأخيرة لفرع تأمين السيارات إلا أنه بقي يتصدر المرتبة الأولى بالنسبة لفرع التأمين في الجزائر ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

- إلزامية التأمين على السيارات والمركبات طبقا لما ينص على القانون رقم 88-31 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المعدل والمتمم للأمر رقم 74-15 المؤرخ في 30 جانفي 1974 المتعلق بالإلزامية التأمين على السيارات وبنظام التعويض عن الأضرار؛

- آلية الرقابة على مدى تأمين السيارات أسهل بالمقارنة مع الفروع الأخرى؛

- ارتفاع المتزايد للحضيرة الوطنية للمركبات حيث انتقل عددها من 3.1 مليون مركبة سنة 2004 ليقف عددها 5.4 مليون مركبة سنة 2014؛¹

- تركيز وسطاء التأمين على تسويق بوليصة تأمين السيارات لسهولة إقناع العميل ووضوح طبيعة الأخطار المرتبطة بالسيارات في ظل العدد المتزايد لحوادث المرور التي تشهدها الطرقات في الجزائر.

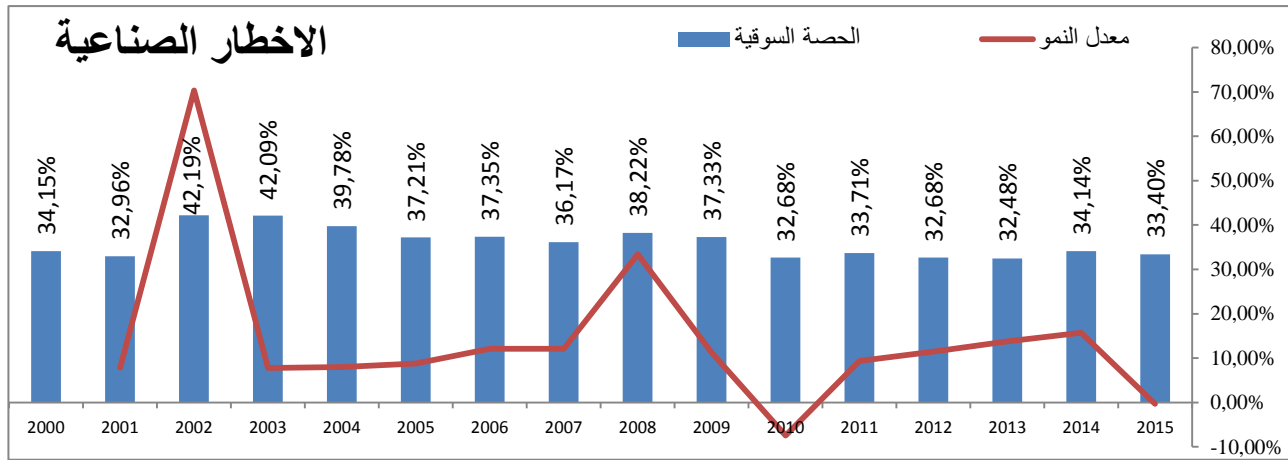
ثانيا: فرع تأمين الأخطار الصناعية

يساهم هذا الفرع في تأمين ممتلكات الشركات والأفراد من الأخطار المتعلقة بالحرائق والسرقة والكوارث الطبيعية. والشكل التالي يوضح تطور معدل النمو والحصة السوقية لفرع تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

¹ Conseil National Des Assurance, le marché de l'assurance automobile en 2014, notes statistiques, p 03.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الشكل رقم (4-08): تطور معدل النمو والحصة السوقية لفرع تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03) و(04)، ص 361.

نلاحظ من الرسم البياني أن تأمينات الأخطار الصناعية تحتل مكانة هامة بالنسبة لإجمالي صناعة التأمين في الجزائر، حيث يحتل فرع تأمين الأخطار الصناعية المرتبة الثانية من حيث حجم الإنتاج بالنسبة إلى إجمالي إنتاج صناعة التأمين، حيث بلغت الحصة السوقية لهذا الفرع (34%) سنة 2000 و(33%) سنة 2001، ثم قفزت النسبة إلى (42%) في سنة 2002 و 2003 لتحتل بها المرتبة الأولى، لتتراجع هذه النسبة بعد سنة 2010 ما بين (32%) و(34%). كما عرف معدل نمو هذا الفرع من التأمينات معدلات نمو إيجابية ومتباينة حيث شهدت سنة 2002 أعلى نسبة نمو بلغت (70.33%) ويفسر هذا الارتفاع الاستثنائي في معدل النمو نتيجة التعديل التعريفي المُملى من السوق الدولي لإعادة التأمين بسبب إحداث 11 سبتمبر 2001 على مبنى مركز التجارة العالمي بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية¹، في مقابل ذلك شهدت سنة 2010 الذي شهد معدل نمو سالب بلغ (-7.48%) ويعود ذلك إلى انخفاض في رقم أعمال كبرى مجموعات الأعمال الهندسية، بعد 2010 عرف معدل النمو معدلات نمو موجبة لتسجل سنة 2015 معدل نمو سالب أيضا بلغ (-0.3%) وذلك بسبب التوجه نحو تجميد بعض مشاريع التنمية الاقتصادية جراء الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر.

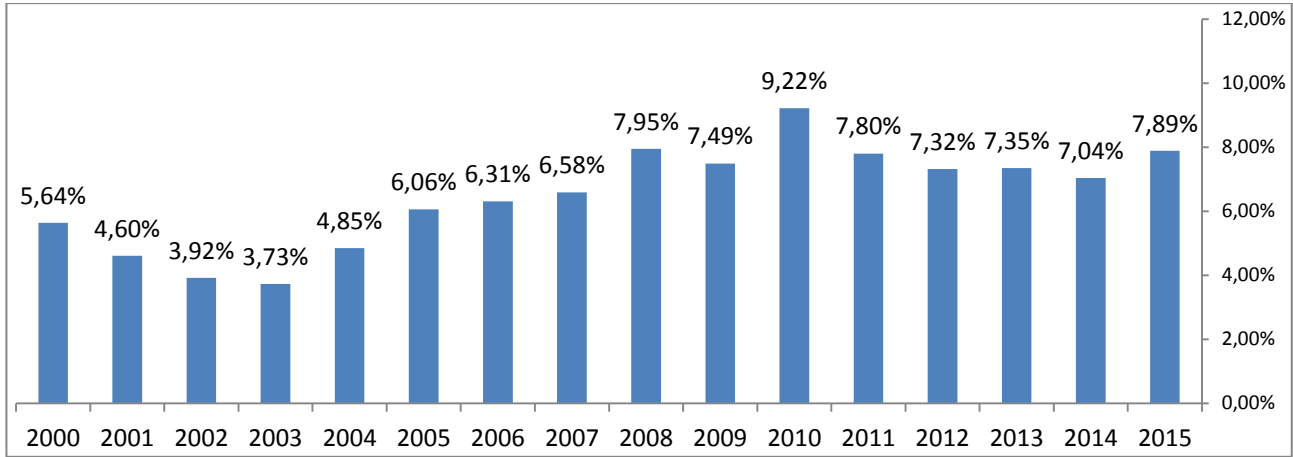
¹ لعميد نور الهدى، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010، ص 97.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ثالثا: فرع تأمينات الأشخاص

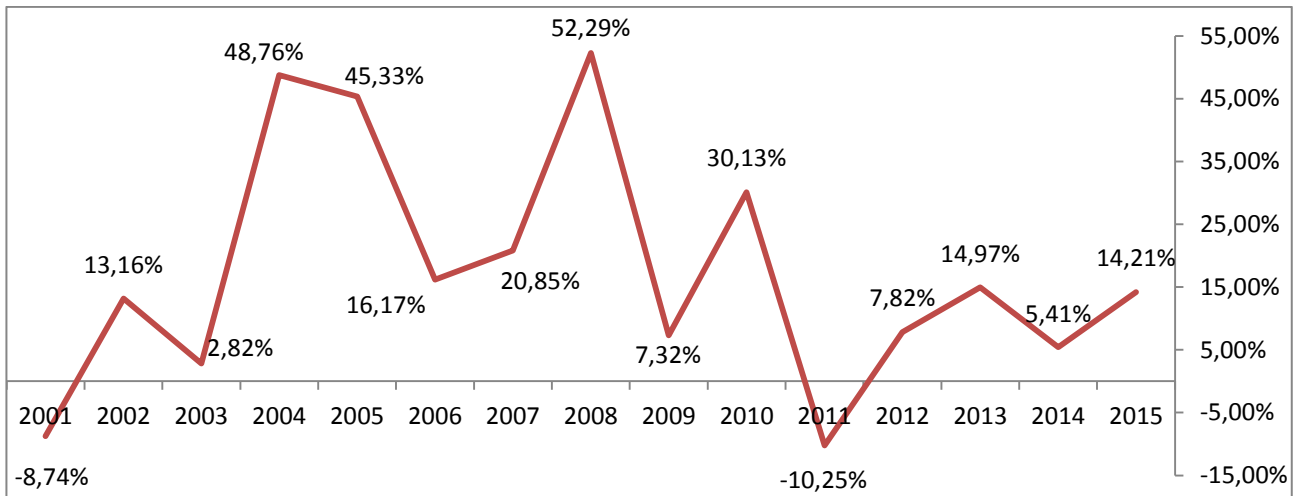
يمكن توضيح تطور معدل النمو والحصة السوقية لفرع تأمينات الأشخاص من خلال الأشكال التالية

شكل رقم (4-09): تطور الحصة السوقية لفرع تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03)، ص 361.

شكل رقم (4-10): تطور معدل النمو لفرع تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04)، ص 361.

يحتل فرع تأمين الأشخاص المرتبة الثالثة بداية من سنة 2010 من حيث حجم الإنتاج بالنسبة إلى إجمالي إنتاج صناعة التأمين، إلا أن هذه الحصة السوقية لم تتجاوز (10%) حيث بلغت أعلى نسبة (9.22%) سنة 2010 أما أدنى نسبة فبلغت (3.73%) سنة 2003. أما معدلات نمو هذا النوع من التأمينات فكانت متذبذبة، حيث بلغ أعلى معدل نسبة (52.29%) سنة 2008، أما أدنى معدل فبلغ (-10.25%) في سنة 2011 ويرجع ذلك إلى إعادة هيكلة صناعة التأمين في الجزائر وتقسيمها إلى سوقين رئيسيين هما: سوق

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

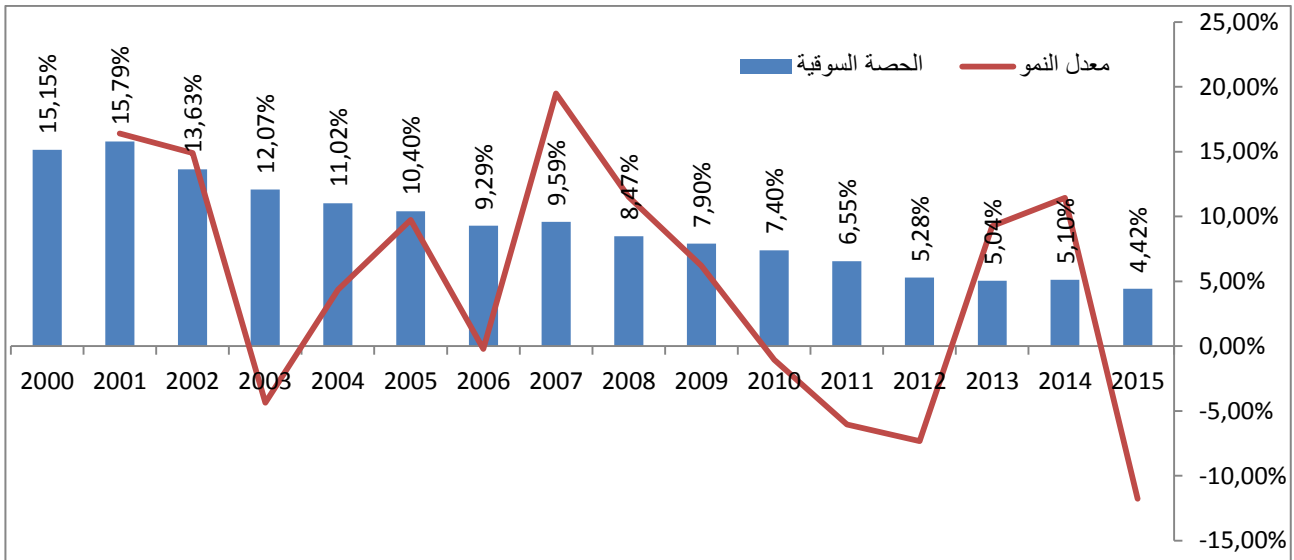
تأمين الأضرار وسوق تأمين الأشخاص. لتعود بعد ذلك للانتعاش وتحقق في سنة 2015 معدل نمو معتبر بلغ (14.12%) مقارنة بمعدلات النمو التي حققتها الفروع المسيطرة في السوق.

رابعا: فرع تأمينات النقل

ما يميز هذا النوع من التأمينات هو حجم أقساط التأمينات الخاصة بالسفن والطائرات والتأمين على السلع والبضائع محل التجارة الخارجية من مختلف الأخطار التي تتعرض لها أثناء عملية نقلها. في مقابل ذلك تتنازل شركات التأمين المحلية على جزء كبير من الأقساط لصالح شركات إعادة التأمين الأجنبية نتيجة ضعف قدراتها أمام تحمل الاحتفاظ بالأخطار الكبيرة. الشكل الموالي يوضح تطور الحصة السوقية ومعدل نمو فرع تأمينات النقل في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الشكل رقم (4-11): تطور معدل النمو والحصة السوقية لفرع تأمينات النقل في الجزائر خلال الفترة (2000-

(2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03) و(04)، ص 361.

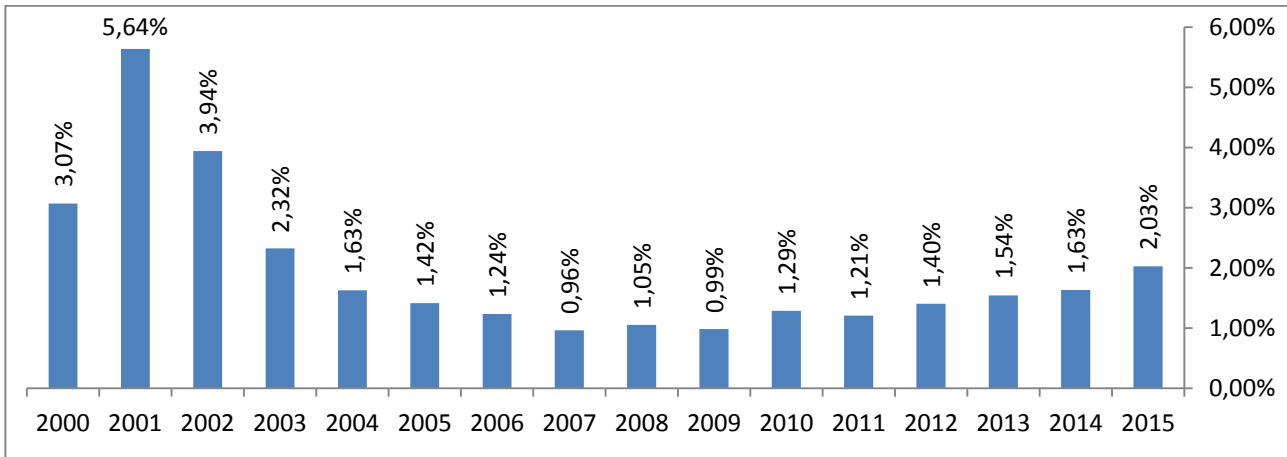
احتل فرع تأمينات النقل خلال الفترة 2009-2000 المرتبة الثالثة من حيث الحصة السوقية، ليتنازل على هذه المرتبة لصالح تأمينات الأشخاص بداية من سنة 2010. من خلال الشكل رقم (4-11) نلاحظ أن الحصة السوقية لفرع تأمينات النقل في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة إذ بلغت أعلى حصة سوقية تقدر بـ (15.79%) من إجمالي إنتاج صناعة التأمين سنة 2001، لتتخفف إلى (4.42%) كأدنى نسبة وذلك في سنة 2015. في مقابل ذلك عرفت تأمينات النقل معدلات نمو متباينة وغير مستقرة، إلا أن سنة 2015 سجلت أدنى معدل نمو خلال فترة الدراسة بلغ (-11.77%).

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

خامسا: فرع التأمينات الفلاحية

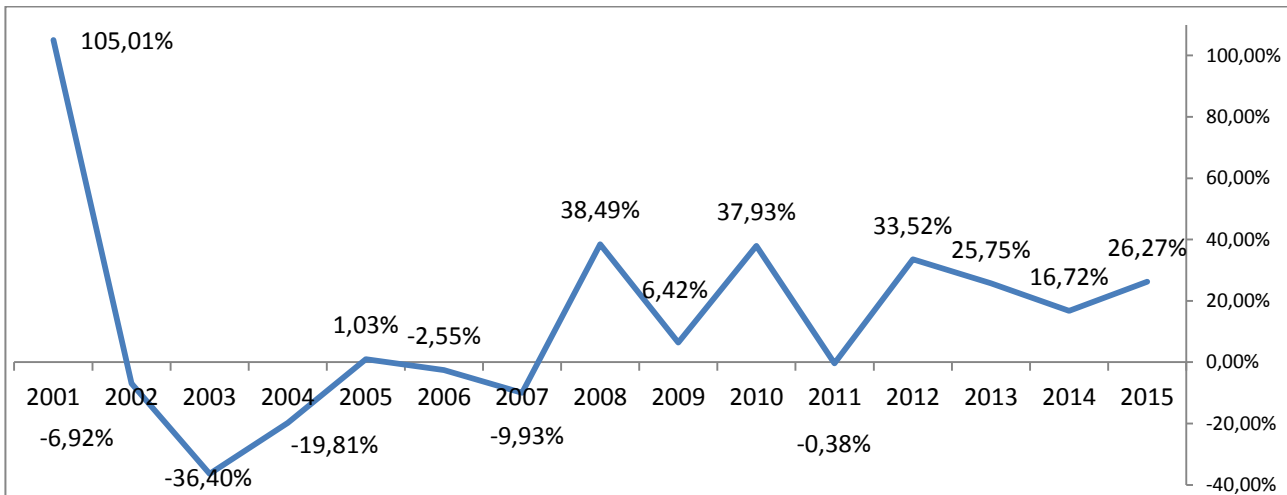
يعد القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر في ظل التغيرات البيئية والتقلبات المناخية التي تشهدها مختلف دول العالم بسبب الاحتباس الحراري وارتفاع معدلات التلوث في الجو. لذلك يعتبر التأمين الفلاحي وسيلة لتقليل الخسائر المتعلقة بالبرد، الفيضانات، الحريق، الصقيع.... الخ. الأشكال المئوية توضح تطور نشاط فرع التأمينات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

شكل رقم (4-12): تطور الحصة السوقية لفرع التأمينات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03)، ص 361.

شكل رقم (4-13): تطور معدل النمو لفرع التأمينات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04)، ص 361.

يحثل فرع التأمينات الفلاحية المرتبة الخامسة بالنسبة لفرع التأمين في الجزائر، وقد عرف هو الآخر انخفاضا متواصلا في الحصة السوقية بداية من سنة 2001 التي شهدت أعلى نسبة خلال فترة الدراسة بلغت (5.64%)، لتصل إلى أدنى نسبة بلغت (0.96%) سنة 2007، ثم عادت الحصة السوقية لفرع التأمينات

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

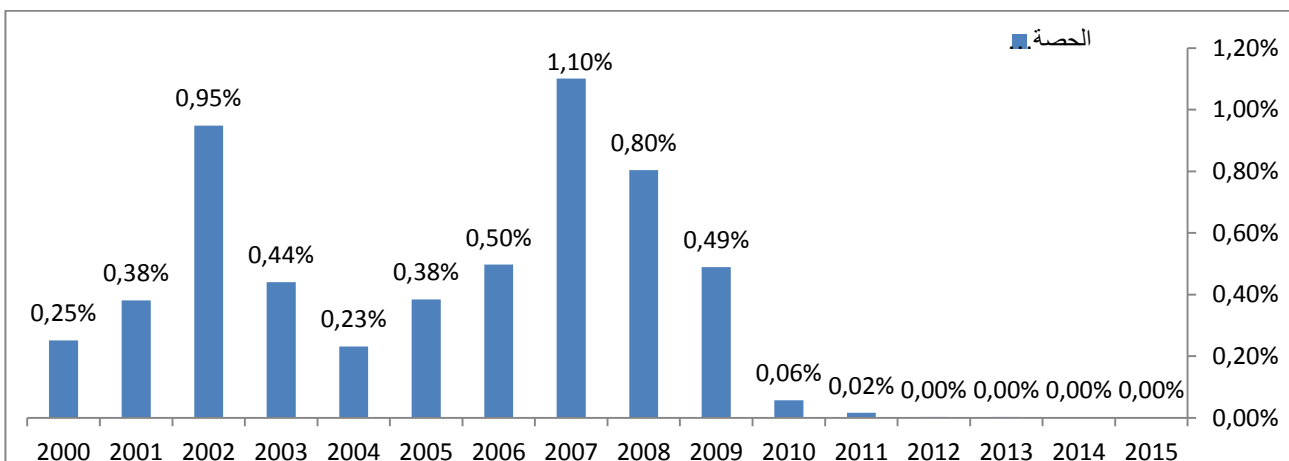
الفلاحية في التحسن تدريجياً لتصل نسبة (2.03%) سنة 2015، ويعود انخفاض حجم الأقساط المكتتية في مجال التأمينات الفلاحية إلى عدة أسباب منها؛ ضعف السياسة التسويقية والحملات الإعلانية والدعائية للتعريف بالمنتجات التأمينية الفلاحية ومدى مساهمتها في التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها الفلاح، واعتماد هذا الأخير على الدولة عن طريق الدعم والمعونات والتسهيلات في ظل محدودية ثقافته التأمينية واصطدامها مع المعتقدات الدينية، تشير الأرقام المتوفرة أن عدد المؤمنين في قطاع الفلاحة يقارب 75 ألف في سوق يتراوح عدد الفلاحين فيه ما بين 800 و 900 ألف فلاح مسجل لدى الغرفة الوطنية للفلاحة.

أما بالنسبة إلى معدل النمو فقد عُرف بعدم الاستقرار، فبعد سنة 2001 التي شهدت أعلى معدل نمو بلغ (105.01%) بسبب العقود متعددة الأخطار التي أدرجت ضمن القرض الفلاحي آنذاك، دخل فرع التأمينات الفلاحية مرحلة معدلات النمو السالبة خلال الفترة 2002-2007 وبلغت أدناها (-36.4%) سنة 2003. وبداية من سنة 2008 عرف هذا الفرع معدلات نمو موجبة إلا أنها غير مستقرة، ومع ذلك احتل فرع التأمينات الفلاحية المرتبة الأولى من حيث معدل النمو سنة 2015 بلغ (26.27%) مقارنة مع باقي الفروع التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعرفها الجزائر، وهذا راجع إلى الأهمية التي توليها الدولة للقطاع الفلاحي.

سادسا: فرع تأمينات القروض

يمكن توضيح تطور معدل النمو والحصة السوقية لفرع تأمينات القروض من خلال الأشكال التالية

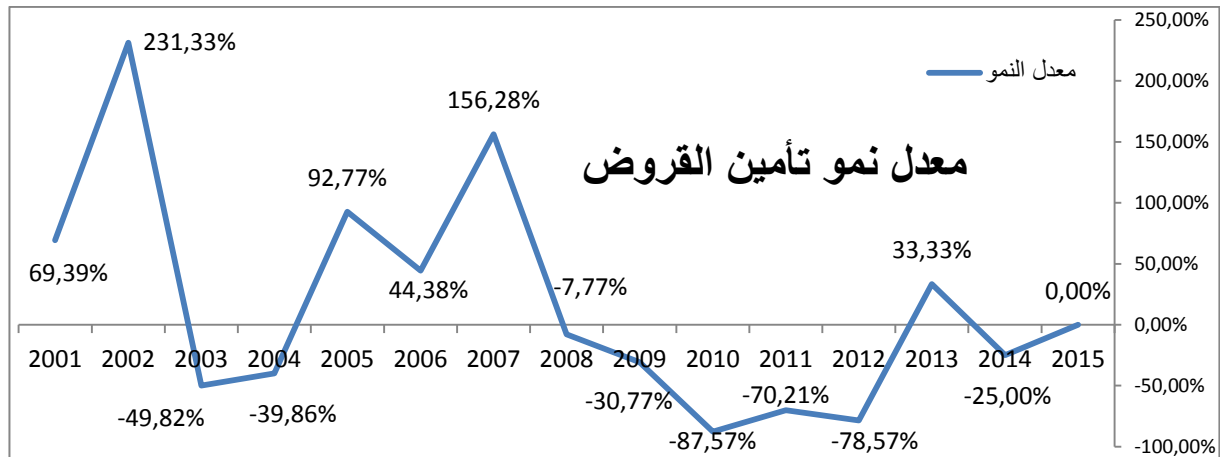
الشكل رقم (4-14): تطور الحصة السوقية لتأمينات القروض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03)، ص 361.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الشكل رقم (4-15): تطور معدل نمو تأمينات القروض في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04)، ص 361.

يحتل فرع تأمين القروض المرتبة الأخيرة من حيث حجم الإنتاج بالنسبة إلى إجمالي إنتاج صناعة التأمين، إذ تم تسجيل أكبر حصة سوقية بلغت (1.10%) سنة 2007 بعدها توالى الحصة السوقية في الانخفاض إذ تكاد تكون منعدمة أمام حجم الأقساط التي تحققها الفروع الأخرى، حيث بلغ حجم الأقساط المكتتبه في تأمينات القروض ما قيمته 3 مليون دينار سنة 2015 مقابل 592 مليون دينار سنة 2007. ويعكس هذا الانخفاض معدلات النمو السالبة في أغلب سنوات الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى إلغاء الدولة للقروض الاستهلاكية الموجهة للأفراد.

المبحث الثالث: مكانة الصناعة التأمينية في الجزائر عالميا

سنحاول في هذا المبحث تحديد موقع الصناعة التأمينية في الجزائر بالنسبة لصناعة التأمين على المستوى العالمي من خلال مؤشري الكثافة والاختراق التأميني.

المطلب الأول: حجم صناعة التأمين عالميا

قبل دراسة مكانة صناعة التأمين في الجزائر على المستوى العالمي، وجب أولا أن نلقي نظرة على حجم صناعة التأمين على مستوى قارات العالم، بالإضافة إلى حجم هذه الصناعة في بعض الدول.

أولا: الإنتاج العالمي حسب القارات

يبين الجدول رقم (4-08) حجم الإنتاج لصناعة التأمين حسب القارات، بالإضافة إلى نسبة المشاركة في سوق التأمين العالمي خلال الفترة 2000-2015.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

جدول رقم (4-06): الإنتاج العالمي لصناعة التأمين حسب القارات خلال الفترة (2000-2007)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	القارات	
1 428 290	1 333 591	1 246 641	1 228 539	1 158 986	1 094 583	993 529	945 606	حجم الأقساط	أفريقيا
7,10%	6,97%	1,47%	6,00%	5,88%	10,17%	5,07%		النمو	
34,6%	36,3%	36,2%	37,6%	39,2%	41,6%	41,1%	38,7%	%	
2	2	2	1	1	1	1	1	الترتيب	
46%	45%	46%	45%	45%	47%	48%	50%	% Life	
54%	55%	54%	55%	55%	53%	52%	50%	% Non life	
1 764 685	1 455 509	1 335 057	1 206 191	1 035 838	846 697	767 432	786 089	حجم الأقساط	أوروبا
21,24%	9,02%	10,68%	16,45%	22,34%	10,33%	-2,37%		النمو	
42,8%	39,6%	38,7%	37,0%	35,0%	32,2%	31,8%	32,2%	%	
1	1	1	2	2	2	2	2	الترتيب	
59%	61%	58%	58%	56%	59%	61%	64%	% Life	
41%	39%	42%	42%	44%	41%	39%	36%	% Non life	
812 046	777 680	765 211	738 918	684 970	628 918	595 412	647 119	حجم الأقساط	آسيا
4,42%	1,63%	3,56%	7,88%	8,91%	5,63%	-7,99%		النمو	
19,7%	21,2%	22,2%	22,6%	23,2%	23,9%	24,6%	26,5%	%	
3	3	3	3	3	3	3	3	الترتيب	
77%	74%	75%	76%	76%	76%	77%	77%	% Life	
23%	26%	25%	24%	24%	24%	23%	23%	% Non life	
53 683	49 874	42 718	36 422	32 461	24 805	24 639	27 145	حجم الأقساط	إفريقيا
7,64%	16,75%	17,29%	12,20%	30,86%	0,67%	-9,23%		النمو	
1,3%	1,4%	1,2%	1,1%	1,1%	0,9%	1,0%	1,1%	%	
5	5	5	5	5	5	5	5	الترتيب	
71%	72%	65%	69%	68%	73%	74%	75%	% Life	
29%	28%	35%	31%	32%	27%	26%	25%	% Non life	
68 882	58 238	56 190	54 088	46 103	37 469	34 707	38 946	حجم الأقساط	أستراليا ونيوزلندا
18,28%	3,64%	3,89%	17,32%	23,04%	7,96%	-10,88%		النمو	
1,7%	1,6%	1,6%	1,7%	1,6%	1,4%	1,4%	1,6%	%	
4	4	4	4	4	4	4	4	الترتيب	
52%	50%	51%	49%	51%	56%	61%	61%	% Life	
48%	50%	49%	51%	49%	44%	39%	39%	% Non life	
4 127 586	3 674 892	3 445 817	3 264 158	2 958 358	2 632 472	2 415 719	2 444 905	المجموع	
12,32%	6,65%	5,57%	10,34%	12,38%	8,97%	-1,19%		وتيرة النمو	
58%	58%	57%	57%	57%	58%	60%	62%	% Life	
42%	42%	43%	43%	43%	42%	40%	38%	% Non life	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Revue Sigma, L'assurance dans le monde, édité par Suisse de Réassurance, N° 6/2001, N° 6/2002, N° 8/2003, N° 3/2004, N° 2/2005, N° 5/2006, N° 4/2007, N° 3/2008, N° 3/2009, N° 2/2010.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

جدول رقم (4-07): الإنتاج العالمي لصناعة التأمين حسب القارات خلال الفترة (2008-2015)

القارات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أفريقيا	حجم الأقساط	1 450 407	1 349 495	1 403 784	1 480 164	1 566 617	1 576 073	1 589 385
	النمو	1,55%	-6,96%	4,02%	5,44%	5,84%	0,49%	0,84%
	%	34,4%	33,2%	32,4%	32,2%	34,1%	33,8%	33,1%
	الترتيب	2	2	2	2	1	2	2
	% Life	46%	43%	44%	44%	44%	42%	42%
	% Non life	54%	57%	56%	56%	56%	58%	58%
أوروبا	حجم الأقساط	1 703 713	1 610 620	1 615 190	1 650 866	1 540 684	1 631 699	1 695 091
	النمو	-3,46%	-5,46%	0,28%	2,21%	-6,67%	5,91%	3,89%
	%	40,4%	39,6%	37,3%	35,9%	33,5%	35,2%	35,7%
	الترتيب	1	1	1	1	2	1	1
	% Life	58%	59%	59%	57%	57%	58%	59%
	% Non life	42%	41%	41%	43%	43%	42%	41%
آسيا	حجم الأقساط	934 577	989 451	1 172 176	1 298 139	1 333 298	1 278 780	1 313 874
	النمو	15,09%	5,87%	18,47%	10,75%	2,71%	-4,09%	2,74%
	%	22,1%	24,3%	27,0%	28,2%	29,0%	27,6%	27,6%
	الترتيب	3	3	3	3	3	3	3
	% Life	74%	74%	74%	73%	72%	70%	67%
	% Non life	26%	26%	26%	27%	28%	30%	33%
إفريقيا	حجم الأقساط	52 829	49 287	63 072	68 080	71 472	72 425	70 116
	النمو	-1,59%	-6,70%	27,97%	7,94%	4,98%	1,33%	-3,19%
	%	1,3%	1,2%	1,5%	1,5%	1,6%	1,6%	1,4%
	الترتيب	5	5	5	5	5	5	5
	% Life	69%	66%	68%	68%	68%	69%	68%
	% Non life	31%	34%	32%	32%	32%	31%	32%
أستراليا ونيوزلندا	حجم الأقساط	78 543	67 241	81 466	99 438	86 879	89 638	99 557
	النمو	14,03%	-14,39%	21,16%	22,06%	-12,63%	3,18%	11,07%
	%	1,9%	1,7%	1,9%	2,2%	1,9%	1,9%	1,8%
	الترتيب	4	4	4	4	4	4	4
	% Life	56%	50%	48%	47%	52%	53%	58%
	% Non life	44%	50%	52%	53%	48%	47%	42%
المجموع	4 220 069	4 066 094	4 335 688	4 596 687	4 598 950	4 640 941	4 754 711	4 553 786
معدل النمو	2,24%	-3,65%	6,63%	6,02%	0,05%	0,91%	2,45%	-4,23%
% Life	58%	57%	58%	57%	57%	56%	56%	56%
% Non life	42%	43%	42%	43%	43%	44%	44%	44%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Revue Sigma, L'assurance dans le monde, édité par Suisse de Réassurance, N° 3/2009, N° 2/2010, N° 3/2012, N° 3/2013, N° 3/2014, N° 3/2016.

يتضح من خلال الجدولين رقم (4-06) و(4-07) مدى أهمية صناعة التأمين عالمياً، من خلال حجم الأقساط المحققة من جراء عمليات التأمين بمختلف أنواعها، حيث انتقل حجم الأقساط من 2.444 بليون دولار سنة 2000 إلى ما يقارب 4.553 بليون دولار سنة 2015. بمعدل نمو سنوي بلغ 5.75%. كما عرفت هذه الفترة معدلات نمو كان أغلبها إيجابياً بلغ أعلاها 12.32% سنة 2007 بسبب معدل نمو الأقساط المكتتبه في

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

كل من قارة أوروبا الذي بلغ 21.24% وقارة أستراليا الذي بلغ 18.28%. في مقابل ذلك شهدت سنة 2009 معدل نمو سالب بلغ -3.65% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث بلغت قيمة الأقساط المكتتبه قيمة 4.066 بليون دولار مقابل 4.22 بليون دولار سنة 2008. حيث حققت معظم القارات معدلات نمو سالبه. أما سنة 2015 فقد شهدت أقل معدل نمو في الأقساط المكتتبه خلال فترة الدراسة بلغ نسبة -4.23% حيث بلغت قيمة الأقساط المكتتبه ما قيمته 4.553 بليون دولار مقابل 4.754 بليون دولار سنة 2014، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع كبير في قيمة العملات مقابل الدولار حيث انخفض الأورو 20% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي، كما انخفضت أيضا قيمة الجنيه الإسترليني والين الياباني.¹

بالنسبة لهيكل التأمين نلاحظ أن الطلب العالمي يغلب عليه تأمينات الحياة حيث تتفوق على تأمينات الاضرار، حيث بلغت نسبة تأمينات الحياة أعلى قيمة بلغت 62% من إجمالي أقساط التأمين في العالم سنة 2002 لتستقر عند 56% بداية من سنة 2013، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع أسعار التأمين على الممتلكات والمنشآت ووسائل النقل الضخمة بسبب تعدد الكوارث الطبيعية، وارتفاع حدة التهديدات الإرهابية خصوصا بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 حيث تكبدت شركات التأمين خسائر قدرت بـ 40 مليار دولار أمريكي.

تتناوب كل من القارة الأمريكية والقارة الأوروبية على المرتبة الأولى من حيث نسبة المشاركة في سوق التأمين العالمي حيث حققت قارة أمريكا أعلى نسبة مشاركة قدرت 41,6% سنة 2002، ولم تنخفض نسبها عن 32,2% سنة 2011 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، لتعرف بعد ذلك تحسنا في نسبة المشاركة في السوق العالمي بلغت 34,9% سنة 2015 لتحقق بذلك المرتبة الأولى، أما من حيث هيكل التأمين فنجد تفوق تأمينات الاضرار على تركيبة صناعة التأمين في القارة الأمريكية خلال فترة الدراسة حيث استقرت بنسبة 58% بداية من سنة 2013 ويمكن إرجاع ذلك إلى اتساع النسيج الصناعي وضخامة الشركات الصناعية.

تبوأ قارة أوروبا المرتبة الأولى من حيث نسبة المشاركة خلال الفترة (2005-2011) والفترة (2013-2014) حيث حققت أعلى نسبة مشاركة بنسبة 42,8% سنة 2007. وتعود أهمية القارة الأوروبية بالنسبة لصناعة التأمين عالميا إلى طبيعة السوق الأوروبية المشتركة، والتي تقضي بتخفيف القيود على ممارسة نشاط التأمين وإعادة التأمين في دول الاتحاد الأوروبي. وعلى عكس القارة الأمريكية فإن قارة أوروبا تسيطر في بنيتها سوق تأمينات الحياة خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة 59% سنة 2015 وسجلت أعلى نسبة بلغت 64%

¹ Sigma, **World insurance in 2015**, Swiss Reinsurance Company Ltd, No 3/2016, p 08.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

سنة 2000 ويمكن إرجاع ذلك التركيبة السكانية من حيث العمر حيث ترتفع نسب الشيخوخة بالإضافة إلى ارتفاع الوعي التأمين لدى الفرد الأوروبي.

تحتل قارة آسيا المرتبة الثالثة عالميا من حيث نسبة المشاركة العالمي في صناعة التأمين، حيث حققت أدنى نسبة قدرت 19,7% في سنة 2007، لتحسن بعد ذلك وتحقق أعلى نسبة خلال فترة الدراسة قدرت بـ 29,7% سنة 2015، وتعود أهمية المشاركة النسبية في السوق العالمي للتأمين بسبب تواجد كل من اليابان، كوريا الجنوبية، والصين. أما من حيث بنية صناعة التأمين في القارة الآسيوية فتهيمن عليها تأمينات الحياة بشكل واضح وصلت أقصاها حدود 77% في عدة سنوات ويعود ذلك إلى تأثير القارة بالسوق الياباني الذي يمثل أكثر من 75% من حجم الأقساط في القارة الآسيوية، مع العلم أن بنية صناعة التأمين في اليابان يمثل 80% تأمينات على الحياة بسبب ارتفاع الشيخوخة في المجتمع الياباني وارتفاع مستوى دخل الفرد.

أما قارة أستراليا فقد حافظت على المرتبة الرابعة من حيث نسبة المشاركة في السوق العالمي للتأمين طوال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى نسبة مشاركة 1,4% خلال سنتي 2001 و 2002. وبلغت أعلى نسبة مشاركة 2,2% سنة 2011. ورغم صغر هذه القارة إلا أنها استطاعت أن تحقق نتائج جيدة حيث انتقل حجم الأقساط المكتتبه من 38 مليار دولار سنة 2000، إلى ما يفوق 99 مليار دولار سنة 2014. مع العلم أن دولة أستراليا لوحدها تساهم بأكثر من 87% من إجمالي أقساط التأمين في القارة، أما بالنسبة إلى بنية صناعة التأمين في قارة أستراليا فتهيمن عليها تأمينات الحياة في أغلب سنوات الدراسة حيث بلغت حصة الأقساط المكتتبه سنة 2015 ما يقارب 56% من إجمالي الأقساط بعدما بلغت 62% سنتي 2000 و 2001 .

آخر قارة في ترتيب نسبة المشاركة كان من نصيب القارة السمراء التي احتلت المرتبة الخامسة إذ لم تتجاوز النسبة حدود 2% خلال الفترة 2000-2015، حيث بلغت أدنى نسبة مشاركة 0,9% سنة 2002 أما أعلى نسبة فبلغت 1,6% خلال سنتي 2012 و 2013. وانتقل حجم الأقساط المكتتبه من 27 مليار دولار سنة 2000 إلى ما يفوق 64 مليار دولار سنة 2015. ويلاحظ أن تأمينات الحياة تهيمن على طلب المنتجات التأمينية في قارة إفريقيا حيث بلغت نسبة تأمينات الحياة 75% من إجمالي الأقساط سنة 2000 لتستقر النسبة عند 68% بداية من سنة 2014، مع العلم أن دولة جنوب إفريقيا تسيطر على ما يفوق 70% من إنتاج صناعة التأمين في القارة السمراء خلال سنة 2015 وتحتل المرتبة 18 عالميا بالنسبة إلى حجم الأقساط. ما يميز قارة إفريقيا معدلات نمو صناعة التأمين، فحتى وإن حققت معدلات نمو سالبة خلال فترة الدراسة، إلا أنها حققت كذلك معدلات نمو إيجابية ومرتفعة مقارنة بالقارات الأخرى، حيث حققت أعلى معدل نمو تجاوز 30%

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

سنة 2003 وتجاوز 27% سنة 2010، وهذا ما يدل على أن صناعة التأمين هي صناعة واعدة ولم تصل مرحلة النضج على عكس ما نراه في الدول الأوروبية أو الأمريكية.

ثانيا: الإنتاج العالمي حسب بعض الدول

لإعطاء صورة تفصيلية عن بعض دول العالم ومستوى صناعة التأمين في الجزائر ضمن سوق التأمين العالمي، نستعرض من خلال الجدول رقم (4-08) حجم أقساط التأمين ونسبة المشاركة والترتيب العالمي لبعض الدول.

جدول رقم (4-08): مقارنة بين سنتي 2001 و 2015 لأفضل عشرة دول في العالم من حيث حجم الأقساط

الوحدة: مليون دولار

المؤشر الترتيب	حجم الأقساط		نسبة المشاركة	
	2015	2001	2015	2001
1	وم أ	وم أ	وم أ	وم أ
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
2	اليابان	اليابان	اليابان	اليابان
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
3	المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	الصين	الصين
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
4	ألمانيا	ألمانيا	ألمانيا	ألمانيا
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
5	فرنسا	فرنسا	فرنسا	فرنسا
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
6	إيطاليا	إيطاليا	إيطاليا	إيطاليا
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
7	كوريا الجنوبية	كوريا الجنوبية	كوريا الجنوبية	كوريا الجنوبية
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
8	كندا	كندا	كندا	كندا
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
9	هولندا	هولندا	هولندا	هولندا
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
10	إسبانيا	إسبانيا	إسبانيا	إسبانيا
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Revue Sigma, L'assurance dans le monde, édite par Suisse de Réassurance, N° 6/2002, N° 3/2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مدى أهمية صناعة التأمين في هذه الدول من خلال حجم الأقساط المحققة من عمليات التأمين، أين نجد الدول الصناعية الكبرى تحتل المرتبة الأولى بتحقيقها أعلى النسب بالنسبة إلى نسب المشاركة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة من حيث المشاركة في السوق العالمية للتأمين، حيث انتقل حجم الأقساط من 904 مليار دولار سنة 2001 إلى ما يفوق 1316 مليار دولار

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

سنة 2015. ورغم هذا الارتفاع في قيمة الأقساط إلا أن نسبة المشاركة انخفضت من 37.54% سنة 2000 إلى 28.9%. وبإجراء مقارنة لتشكيلة الدول العشر الأوائل بين سنتي 2001 و 2015 نجد خروج كل من هولندا وإسبانيا ودخول تايوان والصين، هذه الأخيرة التي احتلت المرتبة الثالثة سنة 2015 بقيمة أقساط تجاوزت 386 مليار دولار أي بنسبة مشاركة قدرت ب 8.49%.

بالنسبة إلى الجزائر وبعض الدول العربية يمكن أن نوضح مكانة سوق التأمين بها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-09): مقارنة بين الجزائر وبعض أسواق التأمين في الدول العربية خلال الفترة (2000-2007)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الأقساط	321	328	379	489	561	594	650	694
%		0,01	0,01	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02
الترتيب	63	65	65	63	63	63	70	72
% Life		8,9	8,4	8,7	7,8	8,2	9	10,5
% Non life		91,1	91,6	91,3	92,2	91,8	91	89,5
حجم الأقساط	964	955	1 096	1 288	1 375	1 484	1 675	2 153
%		0,04	0,02	0,04	0,04	0,04	0,04	0,05
الترتيب	46	46	48	48	50	51	53	53
% Life		28,7	33	28	23,6	24,9	28	33,3
% Non life		71,3	67	72	76,4	75,1	72	66,7
حجم الأقساط	260	285	364	405	496	568	625	776
%	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,02	0,02
الترتيب	69	72	68	71	65	64	68	71
% Life		4,6	4	3,8	5,4	5	6,2	6,2
% Non life		95,4	96	96,2	94,6	95	93,8	93,8
حجم الأقساط	581	562	521	567	613	760	861	1 090
%		0,02	0,01	0,02	0,02	0,02	0,02	0,03
الترتيب	50	55	57	57	59	58	60	59
% Life		30,9	30,5	31,7	34,6	39,4	42,2	47,4
% Non life		69,1	69,5	68,3	65,4	60,6	57,8	52,6
الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الأقساط	781	758	775	812	816	830	888	823
%	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02	0,02
الترتيب	72	74	74	77	77	78	80	80
% Life	11,4	13,2	13,2	14,6	15	15,8	15,8	17,5
% Non life	88,6	86,8	86,8	85,4	85	84,2	84,2	82,5
حجم الأقساط	2 548	2 583	2 599	2 859	2 857	3 180	3 400	3 122
%	0,06	0,06	0,06	0,06	0,06	0,07	0,07	0,07
الترتيب	53	53	52	53	53	53	52	51
% Life	33,3	31,9	31,9	30	32,6	32,2	33,6	34,7
% Non life	66,7	68,1	68,1	70	67,4	67,8	66,4	65,3
حجم الأقساط	1 051	797	1 093	1 201	1 250	1 440	1 597	1 262
%	0,02	0,02	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03
الترتيب	65	70	61	64	67	67	64	69
% Life	8	7,9	7,5	8,5	7,1	6,8	6,6	7,9
% Non life	92	92,1	92,5	91,5	92,9	93,2	93,4	92,1
حجم الأقساط	1 396	1 565	1 720	1 714	1 818	1 851	1 968	2 108
%	0,03	0,04	0,04	0,04	0,04	0,04	0,04	0,05
الترتيب	57	57	58	58	59	59	60	60
% Life	45,7	45	40,8	43,2	43,2	43,2	45,2	46,9
% Non life	54,3	55	59,2	56,8	56,8	56,8	54,8	53,1

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Revue Sigma, L'assurance dans le monde, édite par Suisse de Réassurance, N° 6/2001, N° 6/2002, N° 8/2003, N° 3/2004, N° 2/2005, N° 5/2006, N° 4/2007, N° 3/2008, N° 3/2009, N° 2/2010, N° 3/2009, N° 2/2010, N° 3/2012, N° 3/2013, N° 3/2014, N° 3/2016

نلاحظ من الجدول رقم (4-09) أن نسبة مشاركة صناعة التأمين الجزائرية في السوق العالمي للتأمين ضعيفة جدا بالمقارنة مع الدول الصناعية الكبرى، حيث استقرت نسبة المشاركة في السوق العالمي بداية من سنة 2010 في حدود 0.03% مع العلم أنها لم تتجاوز 0.01% قبل سنة 2005، وبالاعتماد على حجم الأقساط المكتتبة حقق سوق التأمين في الجزائر أفضل ترتيب عالمي خلال فترة الدراسة حيث احتل المركز 61 سنة 2010، ويتقدم سوق التأمين في الجزائر في الترتيب العالمي من حيث الأقساط المكتتبة على تونس بداية من سنة 2007 بعد كل من المغرب ومصر. أما بالنسبة إلى تركيبة سوق التأمين فنلاحظ أن كل من الجزائر وتونس يطغى عليهما تأمينات الاضرار، على العكس بالنسبة لكل من مصر والمغرب أين تعرف تأمينات الأشخاص مكانة معتبرة تتجاوز نسبة 35%.

المطلب الثاني: المقارنة حسب مؤشر كثافة التأمين

يعتبر مؤشر كثافة التأمين من بين مؤشرات تقييم الأداء الكلي لصناعة التأمين، وهو حاصل إجمالي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي السكان في إقليم معين خلال سنة معينة، ويعبر مؤشر الكثافة التأمينية على ما يخصصه الفرد سنويا من الدخل للإنفاق على مختلف المنتجات التأمينية. ويمكن توضيح مستوى الصناعة التأمينية حسب هذا المؤشر بالمقارنة مع بعض دول العالم في الجدول الآتي:

جدول رقم (4-10): مقارنة بين سنتي 2001 و2015 لأفضل عشرة دول في العالم من حيث كثافة التأمين

كثافة التأمين		المؤشر	
2015	2001	البلد	الترتيب
جزر الكايما	سويسرا	البلد	1
12619,3	4342,8	القيمة	
سويسرا	اليابان	البلد	2
7370,3	3507,5	القيمة	
هونغ كونغ	المملكة المتحدة	البلد	3
62712	3393,8	القيمة	
لوكسمبورغ	وم أ	البلد	4
5401,3	3266	القيمة	
فنلندا	ايرلندا	البلد	5
4963,2	2465,7	القيمة	
الدنمارك	هولندا	البلد	6
4914,2	2324	القيمة	
هولندا	فيلندا	البلد	7
4763,1	2097,9	القيمة	

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

المملكة المتحدة	الدنمارك	البلد	8
4358,5	2094	القيمة	
وم أ	فرنسا	البلد	9
4095,8	1898,8	القيمة	
تايوان	السويد	البلد	10
4094,1	1823,6	القيمة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Revue Sigma, L'assurance dans le monde, édite par Suisse de Réassurance, N° 6/2002, N° 3/2016.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ستة دول حافظت على مكانتها ضمن الدول العشرة الأولى التي حققت أعلى كثافة تأمينية كمقارنة بين سنتي 2001 و 2015. حيث خرجت كل من اليابان، إيرلندا، فرنسا والسويد وتعوضها كل من جزر الكايمان، هونغ كونغ، لكسمبورغ وتايوان.

خلال سنة 2015 تبوأ جزر الكايمان المرتبة الأولى في العالم من حيث أعلى كثافة تأمينية بقيمة تجاوزت 12 ألف دولار أمريكي للفرد الواحد. تلتها سويسرا في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 7370.3 دولار أمريكي للفرد الواحد، مع العلم أن سويسرا احتفظت بالمرتبة الأولى من حيث أعلى مؤشر كثافة تأمينية في العالم لعدة سنوات، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي حققت المرتبة الأولى من حيث حجم الأقساط فقد احتلت المرتبة التاسعة من حيث الكثافة التأمينية بقيمة بلغت 4095.8 دولار أمريكي للفرد الواحد.

يمكن توضيح تطور كثافة التأمين في الجزائر خلال فترة الدراسة مع مقارنة بسيط مع كل من تونس المغرب ومصر من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (4-11): مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية حسب مؤشر كثافة التأمين خلال الفترة (2000-

الوحدة: دولار/ فرد

(2015)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	القيمة	34,7	33,1	38,8	45,9	55,3	59,2	67,2	74,8	73,8	74,8	77	76,3	77	80	73,1
	الترتيب	64	63	67	63	64	67	72	70	70	70	73	72	74	71	72
المغرب	القيمة	34	32,8	37	42,8	44,9	52,4	68,9	80,3	80,7	80	89	87,6	97	102	90,8
	الترتيب	65	64	68	66	69	71	70	69	68	71	71	70	71	68	70
الجزائر	القيمة	8,2	9,2	11,7	12,5	14,8	17,4	18,7	21	30	32,8	33	34,3	39	40	31,8
	الترتيب	82	83	83	82	81	80	81	82	80	81	80	81	81	80	82
مصر	القيمة	8,7	8,7	7,8	8,4	10,3	11,2	14,4	18,1	18,9	18,8	21	21,7	23	24	23
	الترتيب	80	84	87	84	84	83	84	84	84	84	84	85	85	84	84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Revue Sigma, L'assurance dans le monde, édite par Suisse de Réassurance, N° 6/2001, N° 6/2002, N° 8/2003, N° 3/2004, N° 2/2005, N° 5/2006, N° 4/2007, N° 3/2008, N° 3/2009, N° 2/2010, N° 3/2009, N° 2/2010, N° 3/2012, N° 3/2013, N° 3/2014, N° 3/2016

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4-11) أن ترتيب الجزائر من حيث الكثافة التأمينية لم يتغير بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، إذ تراوح الترتيب ما بين المرتبة 80 و83. حيث احتلت الجزائر المرتبة 82 في سنة 2015. أما من حيث قيمة الكثافة التأمينية وبالرغم من تحسنها خلال فترة الدراسة إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتصدرة الترتيب. فمؤشر الكثافة التأمينية الذي لم يتجاوز 10 دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 2000 استطاع أن يصل عتبة 40 دولار أمريكي سنة 2014. بإيعاز من الدولة وإصلاحاتها المتعاقبة الرامية إلى تحسين المؤشرات الأدائية للصناعة التأمينية. مع الإشارة إلى أن مؤشر الكثافة العالمي قد بلغ 621.2 دولار للفرد الواحد. ونظرا للظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية تراجع انفاق الفرد الجزائري إلى 31.8 دولار أمريكي في السنة.

بالرغم من تراجع ترتيب كل من تونس والمغرب من حيث كثافة التأمين إلا أن قيمة المؤشر عرفت ارتفاعا خلال فترة الدراسة، فبالنسبة لتونس ارتفعت كثافة التأمين من 34.7 دولار للفرد الواحد سنة 2000 إلى ما يفوق 73 دولار للفرد الواحد سنة 2015. أما بالنسبة للمغرب ارتفعت كثافة التأمين من 34 دولار للفرد الواحد سنة 2000 إلى ما يفوق 90 دولار للفرد الواحد سنة 2015. هذه القيم تبين أن صناعة التأمين في الجزائر تعتبر ضعيفة، ليس بالمقارنة مع الدول الصناعية فحسب بل حتى بالنسبة إلى دول الجوار.

المطلب الثالث: المقارنة حسب مؤشر نسبة اختراق التأمين

يستخدم كذلك على نسبة اختراق التأمين، بمعدل الانتشار أو العمق أو التغلغل ويعكس هذا المؤشر مدى مساهمة صناعة التأمين في إقليم معين في الناتج المحلي الإجمالي وأهميتها بالنسبة إلى حجم النشاط الاقتصادي ككل، ويمكن قياس مؤشر نسبة الاختراق من خلال حاصل قسمة إجمالي الأقساط المكتتبة على الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة في سنة معينة. ويمكن توضيح مستوى الصناعة التأمينية في العالم حسب هذا المؤشر بالمقارنة مع بعض دول العالم باستعراض الجدول الآتي.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

جدول رقم (4-12): مقارنة بين سنتي 2001 و 2015 لأفضل عشرة دول في العالم من حيث مؤشر الاختراق

الوحدة: %

المؤشر		اختراق التأمين	
الترتيب	البلد	2001	2015
1	البلد	جنوب إفريقيا	جزر الكايمان
	القيمة	17,97	20,24
2	البلد	المملكة المتحدة	تايبان
	القيمة	14,18	18,97
3	البلد	سويسرا	الصين
	القيمة	12,71	14,76
4	البلد	كوريا الجنوبية	جنوب إفريقيا
	القيمة	12,07	14,69
5	البلد	اليابان	فلندا
	القيمة	11,07	11,86
6	البلد	الباهاماس	كوريا الجنوبية
	القيمة	10,17	11,42
7	البلد	هولندا	اليابان
	القيمة	9,79	10,82
8	البلد	أستراليا	هولندا
	القيمة	9,15	10,72
9	البلد	إيرلندا	المملكة المتحدة
	القيمة	9,14	9,97
10	البلد	و م أ	الدنمارك
	القيمة	8,97	9,43

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Revue Sigma, L'assurance dans le monde, édite par Suisse de Réassurance, N° 6/2002, N° 3/2016.

نلاحظ من الجدول رقم (4-12) أن خمسة دول حافظت على مكانتها ضمن الدول العشرة الأولى التي حققت أعلى نسبة اختراق كمقارنة بين سنتي 2001 و 2015. حيث خرجت كل من سويسرا، الباهاماس، أستراليا، إيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية. وعوضتها كل من جزر الكايمان، تايبان، الصين، فلندا والدنمارك.

بلغت أعلى نسبة لمؤشر اختراق التأمين حدود 18% سنة 2000 لتتجاوز قيمة 20% سنة 2015 وهذا ما يعني أهمية صناعة التأمين ومكانتها في بعض الدول. خلال سنة 2015 حققت جزر الكايمان المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة اختراق بلغت 20.24%، تلتها دولة تايبان بنسبة 18.97% والتي احتفظت بالمركز الأول عالميا منذ 2005.

بالنسبة للجزائر يمكن توضيح تطور معدل اختراق التأمين خلال فترة الدراسة مع مقارنة بسيط مع كل من تونس، المغرب ومصر، من خلال الجدول الموالي.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

جدول رقم (4-13): مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية حسب مؤشر اختراق التأمين خلال الفترة (2015-2000)

الدول																	
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	القيمة %	الترتيب
1,91	1,8	1,8	1,8	1,8	1,7	1,9	2	2	2	2,07	2,01	1,82	1,80	1,60	1,69	0,82	81
65	65	67	63	64	67	63	62	61	59	62	64	67	70	50	65	0,49	86
3,05	3,2	3	2,95	2,9	2,8	2,8	2,9	3,4	2,9	2,87	2,70	2,85	3	2,82	2,79	0,82	81
45	45	47	47	49	48	50	49	42	43	47	53	55	47	47	45	0,82	81
0,82	0,7	0,8	0,67	0,7	0,8	0,6	0,6	0,5	0,5	0,56	0,58	0,64	0,59	0,51	0,49	0,82	81
81	82	81	85	84	83	86	86	88	86	87	86	85	86	88	86	0,82	81
0,68	0,7	0,7	0,73	0,7	0,7	0,8	0,9	0,9	0,8	0,85	0,79	0,68	0,59	0,58	0,62	0,82	81
85	83	85	81	82	84	82	81	81	81	82	84	84	89	86	83	0,82	81

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Revue Sigma, L'assurance dans le monde, édite par Suisse de Réassurance, N° 6/2001, N° 6/2002, N° 8/2003, N° 3/2004, N° 2/2005, N° 5/2006, N° 4/2007, N° 3/2008, N° 3/2009, N° 2/2010, N° 3/2009, N° 2/2010, N° 3/2012, N° 3/2013, N° 3/2014, N° 3/2016

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-13) أن قيمة مؤشر معدل الاختراق قد تراوحت بين أدنى نسبة بلغت 0.49% سنة 2000، وأعلى نسبة بلغت 0.82% سنة 2015، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالدول المتصدرة الترتيب العالمي بل وحتى ضعيفة بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي بلغ 6.23% سنة 2015. مما جعل صناعة التأمين في الجزائر تتذيل الترتيب عند المركز 81 من بين 88 دولة شملها تقرير مجلة SIGMA السويسرية المتخصصة في سوق التأمين الدولي. وبالنظر إلى معدل الاختراق بالنسبة إلى دول الجوار يتأكد أن صناعة التأمين في الجزائر لا ترقى إلى مستوى تطلعات الدولة، ولا تشتغل بكامل طاقتها إذ لم تساهم صناعة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 1%. فالنسبة إلى المغرب نجد أن معدل الاختراق استطاع أن يتجاوز عتبة 3% حيث بلغ 3.2% سنة 2014 بعدما كان 2.79% سنة 2000، وقد حققت صناعة التأمين في المغرب المرتبة 45 عالميا سنة 2015. أما بالنسبة إلى الجارة الشرقية تونس فقد استطاعت صناعة التأمين بها أن تحقق معدل اختراق بلغ 2% خلال الفترة 2005-2007 ليستقر هذا المعدل عند نسبة 1.91% سنة 2015 محققة المركز 65 عالميا.

بالنظر إلى هذه المؤشرات يتبين لنا مدى ضعف مساهمة صناعة التأمين في الجزائر سواء على مستوى سوق التأمين العالمي أو في السوق الجزائرية والذي يمكن إيعازه إلى درجة تطور السوق المالي، وقطاع الصناعة والفلاحة والسياحة، بالإضافة إلى نسبة العمالة في المجتمع ومستوى دخل الأفراد وثقافتهم التأمينية.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

المبحث الرابع: الخصائص الهيكلية لصناعة التأمين في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث التعرف على الخصائص الهيكلية لصناعة التأمين في الجزائر من خلال دراسة أبعاد هيكل الصناعة التأمينية الذي يضم التركيز الصناعي، عوائق الدخول، تمييز المنتجات والتكامل العمودي، بالإضافة إلى دراسة القوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين في الجزائر.

المطلب الأول: تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب تحليل تركيز الصناعة وذلك دراسة تركيز كل من سوق تأمينات الأضرار وسوق تأمينات الأشخاص، بالإضافة التركيز حسب الفروع التأمينية.

أولاً: دراسة تركيز سوق تأمين الأضرار في الجزائر

يعتبر رفع الحصة السوقية هدف تسعى إليه معظم المنظمات الربحية بالإضافة إلى أنه مؤشر ضروري لمعرفة مدى التركيز في أي صناعة. الجدول الموالي يبين الحصة السوقية لشركات تأمين الأضرار وتطورها خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4-14): تطور الحصة السوقية لشركات تأمين الأضرار خلال الفترة (2000-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الشركة
23,27	22,73	24,34	24,98	24,89	24,78	24,32	24,25	27,37	28,88	30,11	31,29	27,27	25,26	31,09	34,97	SSA
14,12	13,75	14,36	15,20	16,17	15,81	17,26	18,75	15,17	16,30	15,03	11,07	16,60	24,49	20,95	22,03	CAAR
17,96	17,26	17,12	16,72	17,23	17,39	17,38	16,36	19,69	17,36	17,76	24,93	21,79	18,38	18,73	20,77	CAAT
1,83	2,23	2,57	2,50	2,20	2,30	1,90	1,98	2,66	2,17	3,60	5,48	7,57	7,51	4,31	4,22	TRUST
7,71	7,57	7,17	7,20	7,19	7,38	7,91	6,84	6,22	6,09	5,40	4,70	3,89	2,81	2,68	1,95	CIAR
3,05	3,37	3,83	3,88	3,77	3,75	3,41	3,13	3,94	3,99	4,45	3,98	3,48	3,49	3,07	1,77	2A
0,47	0,44	0,38	0,17	0,10	0,07	0,05	0,05	0,06	0,06	0,06	0,07	0,07	0,06	0,08	0,08	MAATEC
10,57	9,63	9,06	8,72	7,92	8,33	6,48	5,85	5,84	6,07	7,19	7,90	8,05	9,25	13,07	11,65	CNMA
8,44	10,26	9,18	9,03	9,30	9,24	11,59	15,03	12,21	13,28	10,33	4,96	6,32	6,71	5,61	2,53	CASH
3,99	3,84	3,79	3,53	3,29	3,14	3,24	2,83	2,64	2,27	1,57	1,39	1,23	0,72	0,42	0,03	SALAMA
2,72	3,00	3,12	3,64	3,35	3,59	2,74	2,43	2,46	2,88	3,63	3,24	2,39	0,73	-	-	GAM
3,76	3,78	3,92	4,01	4,59	4,23	3,71	2,48	1,73	0,65	-	-	-	-	-	-	ALLIANCE
2,12	2,13	1,14	0,41	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	axa assurance
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,87	0,99	1,34	0,58	-	-	AL RAYAN
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	مجموع التأمين العام
55,35	53,74	55,82	56,9	58,29	57,98	58,96	59,36	62,23	62,54	62,9	67,29	65,66	68,13	70,77	77,77	تركز اربع شركات (C3)
65,92	64	65	65,93	67,59	67,22	70,55	74,39	74,44	75,82	73,23	75,19	73,71	77,38	83,84	89,42	تركز اربع شركات (C4)
1360	1318	1372	1408	1441	1435	1477	1548	1628	1686	1685	1891	1692	1784	1994	2306	HHI

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2000- 2015.

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن شركة (SAA) حافظت على المرتبة الأولى من حيث الحصة السوقية طوال فترة الدراسة بمتوسط بلغ 26.86%، وانحراف معياري بلغ 3.49%، أما المرتبة الثانية فكانت من

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

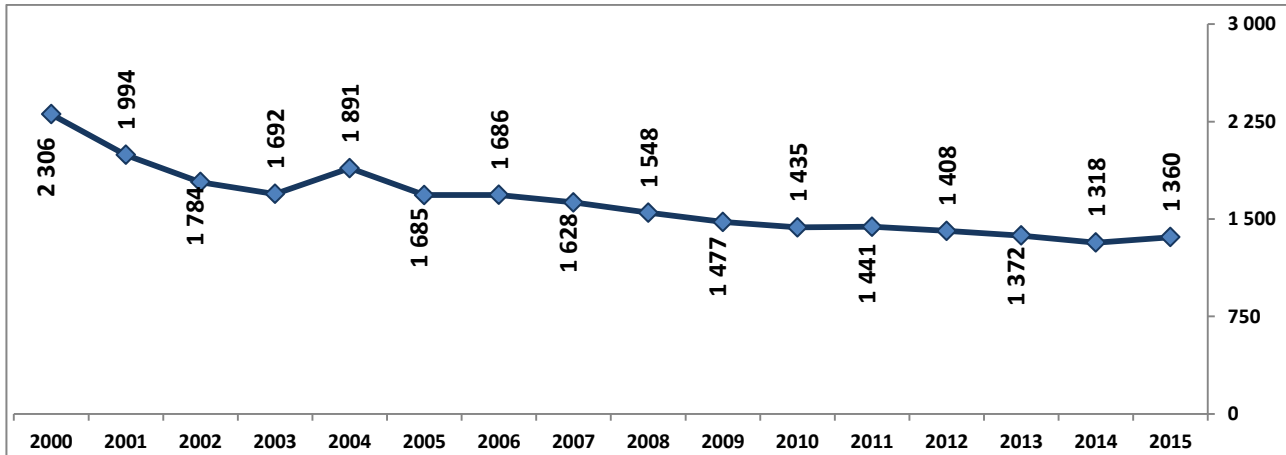
نصيب شركة (CAAT) بمتوسط للحصة السوقية بلغ 18.55% وانحراف معياري 2.25%. بينما كانت المرتبة الثالثة لشركة (CAAR) بمتوسط للحصة السوقية بلغ 16.69% وانحراف معياري بلغ 3.39%. من خلال هذه المعطيات يتأكد لنا أن سوق تأمينات الأضرار تسيطر عليه شركات التأمين العمومية الثلاثة (SAA, CAAT, CAAR) حيث بلغت الحصة السوقية لهذه الشركات مجتمعة ما يزيد عن 77% سنة 2000، وبالرغم من زيادة المنافسة واحتدامها بسبب دخول شركات تأمين جديدة، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على مكانتها في السوق من خلال السيطرة على أكثر من نصف السوق حيث بلغت الحصة السوقية لهذه الشركات مجتمعة ما يزيد عن 55% سنة 2015.

تأتي في المرتبة الرابعة شركة (CASH) بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 9% وانحراف معياري 3.24%. تحتل المرتبة الخامسة مؤسسة (CNMA) بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 8.47% وانحراف معياري بلغ نسبة 2.07%. بعد تصدر الشركات العمومية قائمة الترتيب نجد أن شركة (CIAR) تحتل المرتبة السادسة بالنسبة للشركات الناشطة في السوق والمرتبة الأولى بالنسبة للشركات الخاصة حيث بلغ متوسط الحصة السوقية نسبة 5.79% وانحراف معياري بلغ نسبة 1.99%. أما شركة (2A) فتحلت المرتبة السابعة بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 3.55% وانحراف معياري بلغ نسبة 0.6%. المرتبة الثامنة كانت من نصيب شركة (TRUST) بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 3.43% وانحراف معياري بلغ نسبة 1.9%. واحتلت شركة (ALLIANCE) المرتبة التاسعة بمتوسط حصة سوقية بلغت نسبة 3.28% وانحراف معياري بلغ نسبة 1.26%. واستطاعت شركة (GAM) أن تضمن المرتبة العاشرة بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 2.85% وانحراف معياري بلغ نسبة 0.75%. واحتلت شركة (SALAMA) المرتبة الحادية عشر بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 2.37% وانحراف معياري بلغ نسبة 1.3%. كان لشركة (AXA) المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 1.45% وانحراف معياري بلغ نسبة 0.83%. أما المرتبة الأخيرة فعادت لمؤسسة (MAATEC) بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 0.14% وانحراف معياري نسبة 0.15%. يمكن القول أن شركات التأمين العمومية تأثرت بشكل كبير بالمنافسة جراء دخول شركات التأمين الجديدة وهذا ما نستشفه من خلال قيمة الانحراف المعياري الذي كان مرتفعا نسبيا مقارنة بشركات التأمين الخاصة.

بعد أخذ فكرة على الحصة السوقية لشركات التأمين وتحليلها، نحاول استخدام قيم الحصص السوقية لكل شركة في حساب مؤشر التركيز الصناعي هيرشمان هيرفيندال، من خلال مجموع مربعات الحصة السوقية لشركات التأمين الخاصة لكل سنة، تطور مؤشر التركيز موضح في الشكل الموالي.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الشكل رقم (4-16): تطور تركيز سوق تأمين الاضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-14).

يتبين من خلال الشكل رقم (4-16) أن مؤشر التركيز هيرشمان هيرفيندال (HHI) لصناعة التأمينية في الجزائر يتجه نحو الانخفاض بشكل عام خلال فترة الدراسة مع وجود ارتفاعات طفيفة في بعض السنوات، وقد عرف هذا المؤشر أعلى معدل له سنة 2000 حيث بلغ (2306 نقطة) وهذا ما يوحي بوجود تركيز عال في صناعة التأمين، حيث استحوذت أربعة شركات تأمين على نسبة 89,42% من إجمالي إنتاج السوق التأمينية.

أما في سنة 2001 ورغم الانخفاض المسجل في مؤشر التركيز الصناعي إلا أن الصناعة التأمينية بقيت تنتم بالتركز العالي، فقد سجل مؤشر (HHI) معدل (1994 نقطة) أي بانخفاض قدره (312 نقطة) عن سنة 2000، وسجل مؤشر نسبة التركيز (C4) نسبة 83.3% من إجمالي إنتاج صناعة التأمين والتي تسيطر عليها شركات التأمين العمومية الأربعة (SAA, CAAR, CAAT, CNMA).

وفي سنة 2003 التي عرفت نمو استثنائي في صناعة التأمين بلغ نسبة 33%، شهد مؤشر (HHI) انخفاضا تجاوز عتبة (1800 نقطة)، حيث بلغ خلال هذه السنة (1784 نقطة)، كما انخفض مؤشر نسبة التركيز (C4) هو الآخر، والذي يمثل سيطرة الشركات العمومية (SAA, CAAR, CAAT, CNMA) بنسبة 77,4% من إجمالي إنتاج صناعة التأمين، ويعود انخفاض مستوى تركيز الصناعة التأمينية في هذه السنة إلى دخول شركات تأمين جديدة هي شركة (GAM) وشركة (AL RAYANE)، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات نمو الشركات الصغيرة المتواجدة في الصناعة مما أدى إلى زيادة في الحصة السوقية لها، حيث حققت شركة (TRUST) حصة سوقية بلغت نسبة 8% مقابل نسبة 4% سنة 2001.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

واستمر مستوى التركيز في الانخفاض في سنة 2002، حيث بلغ مؤشر (HHI) معدل (1692 نقطة)، أما مؤشر نسبة التركيز (C4) فسجل نسبة 73,2% مع بقاء سيطرة الشركات العمومية (SAA, CAAR, CAAT, CNMA)، ويعود هذا الانخفاض في مستوى التركيز الصناعي إلى انخفاض الحصة السوقية لشركة (CAAR) التي بلغت نسبة 17% مقابل نسبة 24% في سنة 2002، ويمكن القول أن تركيز الصناعة التأمينية هو تركيز معتدل خلال الفترة 2002-2003.

أما سنة 2004 فتعتبر استثنائية، لأنها عرفت ارتفاع مستوى تركيز الصناعة التأمينية بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع مؤشر (HHI) ب (199 نقطة) متجاوزا عتبة (1800 نقطة) وبلغ معدل (1891 نقطة)، وقد عرف مؤشر نسبة التركيز (C4) ارتفاعا هو الآخر حيث سجل نسبة 75,2% مقابل نسبة 73,2% في سنة 2003، ويعود ارتفاع تركيز الصناعة التأمينية خلال هذه السنة إلى ارتفاع الحصة السوقية لكل من شركة (SAA) حيث بلغت نسبة 31% مقابل نسبة 27% سنة 2003، وشركة (CAAT) حيث بلغت نسبة 25% مقابل نسبة 22% سنة 2003.

وبعد الارتفاع الاستثنائي الذي عرفته الصناعة التأمينية في الجزائر بالنسبة لمستوى التركيز الصناعي خلال سنة 2004، اتجه هذا الأخير نحو الانخفاض المستمر بعد ذلك، فقد سجل مؤشر (HHI) أدنى معدل له بلغ (1318 نقطة) سنة 2014، كما عرف مؤشر نسبة التركيز (C4) انخفاضا هو الآخر حيث سجل أدنى مستوى سنة 2014 بلغ نسبة 64% مع بقاء سيطرة الشركات العمومية (SAA, CAAR, CAAT, CASH). بعد هذا الانخفاض المستمر في قيمة (HHI) الذي دام 8 سنوات عاد مؤشر التركيز الصناعي (HHI) إلى الارتفاع في سنة 2015 إلا أنه كان ارتفاعا طفيفا بفارق قدره 42 نقطة مقارنة بسنة 2014، وهذا راجع إلى ارتفاع في الحصة السوقية لشركات التأمين العمومية (SAA, CAAT, CAAR, CNMA)، ويستدل على ذلك ارتفاع مؤشر نسبة التركيز الذي بلغ نسبة 65.92% سنة 2015 مقابل نسبة 64% سنة 2014.

يمكن القول أن دخول شركات التأمين الجديدة كان له اثر على جانبيين، الجانب الأول يتعلق بشركات التأمين العمومية التي انخفضت حصتها السوقية وبالتالي التخفيف من حدة السيطرة على سوق التأمين في الجزائر، أما الجانب الثاني ويتعلق بهيكل سوق التأمين في الجزائر والذي عرف تحولا من هيكل سوق عالي التركيز متسم بالاحتكار إلى هيكل سوق معتدل التركيز متجه نحو المنافسة.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ثانيا: دراسة تركيز سوق تأمين الأشخاص في الجزائر

مثلما تطرقنا إليه سابقا تعتبر شركة كارديف الجزائر (CARDIF AL DJAZAIR) أول شركة قائمة بذاتها متخصصة في تقديم خدمات تأمين الأشخاص بدأت نشاطها سنة 2007. ويمكن القول أن سوق تأمين الأشخاص في الجزائر بدأت تتشكل معالمه بداية من سنة 2011 أين ظهرت شركات تأمين جديدة. الجدول الموالي يبين تطور الحصة السوقية لشركات تأمين الأشخاص في الجزائر.

جدول رقم (4-15): تطور الحصة السوقية لشركات التأمين على الحياة خلال الفترة (2007-2015)

الشركة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
CARDIF AL DJAZAIR	100	100	100	100	52,91	15,51	14,79	16,11	15,54
SAPS	-	-	-	-	14,15	15,47	14,68	14,92	14,68
TALA	-	-	-	-	32,94	16,90	16,24	18,25	21,15
CAARAMA	-	-	-	-	-	26,01	23,61	18,05	17,71
AXA Vie	-	-	-	-	-	3,61	9,41	13,66	12,81
Macir Vie	-	-	-	-	-	14,13	13,85	13,01	13,48
Le Mutualiste	-	-	-	-	-	8,36	7,42	6,00	4,64
AGLIC	-	-	-	-	-	-	-	-	0,01
مجموع تأمينات الحياة	100	100	100	100	100	100	100	100	100
C3	-	-	-	-	100	58,42	54,64	52,41	54,4
C4	-	-	-	-	-	72,55	69,32	67,33	69,08
HHI	10 000	10 000	10 000	10 000	4 085	1 725	1 591	1 533	1 585

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2007- 2015.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4-15) أن شركة (CARDIF) كانت في وضعية احتكار خلال الفترة (2007-2010) لأنها الشركة الوحيدة التي كانت تقدم خدمات تأمين الأشخاص، إلا أن الوضع تغير بدخول شركات تأمين جديدة، أين أثر بشكل كبير على مكانتها في السوق حيث احتلت المرتبة الثالثة سنة 2015، إلا أن دخولها المبكر للسوق مكنها من تصدر المرتبة الأولى بالمقارنة مع فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط الحصة السوقية¹ نسبة 22.97% وانحراف معياري بلغ نسبة 16.74%. أما شركة (CAARAMA) ورغم تواجدها في السوق لمدة أربعة سنوات فقط، إلا أنها استطاعت أن تحقق المرتبة الثانية بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 21.35% وانحراف معياري بلغ نسبة 4.12%. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب شركة (TALA) بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 21.09% وانحراف معياري بلغ نسبة 6.88%. أما المرتبة الرابعة فعادت إلى شركة (SARS) بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 14.78% وانحراف معياري بلغ نسبة 0.47%.

1 تم حساب متوسط الحصة السوقية بداية من سنة 2011 لتفادي القيم المتطرفة للسنوات الأربعة الأولى (2007، 2008، 2009، 2010)

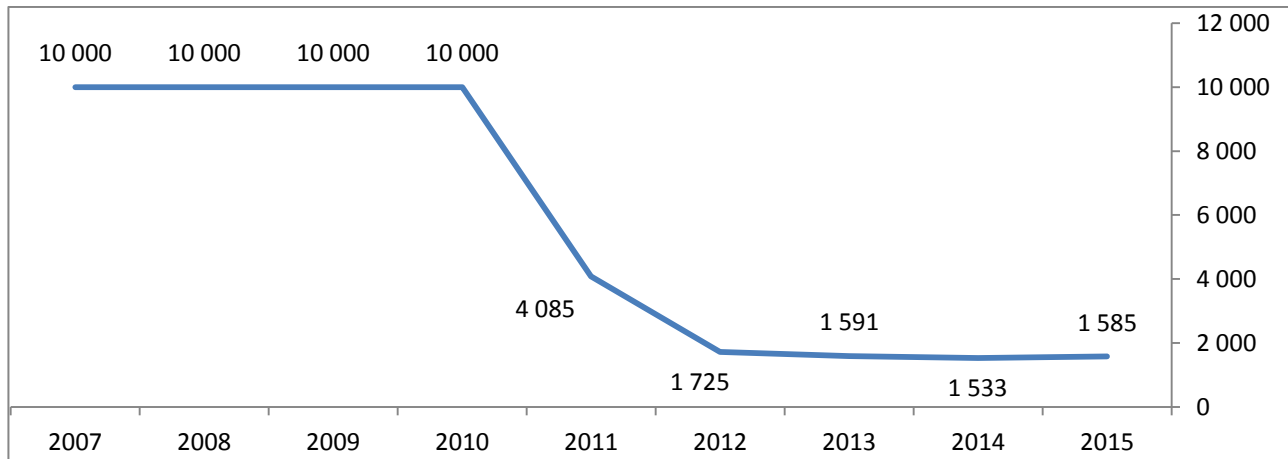
الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

أما شركة (MACIR VIE) فحققت المرتبة الخامسة بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 13.61% وانحراف معياري بلغ نسبة 0.48%. نلاحظ أن كل من شركة (SAPS) و (MACIR VIE) قد حققتا قيم منخفضة للانحراف المعياري مما يدل على قدرة الشركتين على المحافظة على الحصة السوقية في ظل المنافسة المحتدمة بين الشركات، على عكس شركة (CARDIF) التي تأثرت بشكل كبير بالمنافسة وهو ما يفسره القيمة الكبيرة للانحراف المعياري.

عادت المرتبة السادسة إلى شركة (AXA VIE) بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 9.87% وانحراف معياري بلغ نسبة 4.56%. المرتبة السابعة رجعت إلى مؤسسة (LE MUTUALISTE) بمتوسط حصة سوقية بلغ نسبة 6.6% وانحراف معياري بلغ نسبة 1.63%. أما المرتبة الثامنة والأخيرة فرجعت إلى شركة (AGLIC) والتي تعتبر وارد جديد إلى السوق، حصتها السوقية تكاد تكون معدومة لأن نشاطها كان في التلث الأخير من سنة 2015.

بعد التعرف على تطور الحصة السوقية لشركات تأمين الأشخاص في الجزائر، يمكن التطرق إلى تطور تركيز سوق تأمين الأشخاص، والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (4-17): تطور تركيز سوق تأمين الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-15).

نلاحظ من الشكل رقم (4-17) أن سوق تأمين الأشخاص في الجزائر شهد هيكل احتكار تام خلال الفترة (2007-2010) بسبب تواجد شركة تأمين واحدة فقط تنشط في السوق وهي شركة (CARDIF) وبدخول شركتين جديدتين سنة 2011 وهما (SAPS, TALA) عرف مؤشر التركيز (HHI) انخفاضا محسوسا حيث بلغ قيمة 4085 نقطة، إلا أن هيكل السوق بقي يتسم باحتكار قلة عال حيث تسيطر على السوق ثلاثة شركات تأمين بنسبة 100%. ثم استمر مؤشر التركيز (HHI) بالانخفاض إلى ما دون عتبة

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

1800 نقطة، حيث بلغ سنة 2012 قيمة 1725 نقطة ويعود ذلك إلى دخول أربعة شركات تأمين جديدة وهي كل من (CAARAMA, AXA Vie, MACIR Vie, Le Mutualiste) ساهمت في إعادة توزيع الحصص السوقية بين الشركات حيث بلغت نسبة التركيز لثلاثة شركات (C3) 58.42% بعدما كانت 100% سنة 2011. ورغم ذلك بقي هيكل السوق يتسم بالتركز العالي لان نسبة تركيز أربعة شركات (C4) كانت 72.55%. بعد ذلك استمر مؤشر التركيز (HHI) في الانخفاض ليبلغ قيمة 1533 نقطة سنة 2014 وتبعه في ذلك انخفاض في نسبة التركيز لأربعة شركات لتصل إلى 67.33% سنة 2014. إلا أنه في سنة 2015 عاود مؤشر التركيز (HHI) إلى الارتفاع بشكل طفيف حيث بلغ 1585 بفارق 52 نقطة عن سنة 2014 ويرجع ذلك إلى تحسن في الحصة السوقية لشركة (TALA) التي بلغت 21.15% سنة 2015 مقابل 18.25% سنة 2014.

ثالثا: تركيز صناعة التأمين في الجزائر حسب الفروع التأمينية

يعرف مؤشر هيرشمان هيرفيندال كمقياس لتحديد هيكل السوق كما تطرقنا إليه في الفصل الأول، إلا أنه توجد بعض الدراسات التي تستخدمه في قياس درجة تنوع الأنشطة أو المنتجات في مؤسسة أو قطاع أو دولة¹. نحاول في هذا الجزء قياس درجة تنوع الفروع في صناعة التأمينية في الجزائر، أي هل هناك تنوع في تسويق الفروع التأمينية أم إن شركات التأمين تركز نشاطها على فروع تأمينية محددة.

حسب التقارير السنوية لنشاط التأمين في الجزائر الصادرة عن مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية، تقسم صناعة التأمين في الجزائر إلى ستة فروع تأمينية وهي: تأمين السيارات، تأمين النقل، تأمين الأخطار الفلاحية، تأمين الأشخاص، تأمين الأخطار الصناعية وتأمين القروض. نظريا إذا كان هناك تنوع في المنتجات التأمينية من خلال تساوي في الحصص السوقية لكل فرع. فإن قيمة مؤشر هيرشمان هيرفيندال تكون (1653.36 نقطة)، وطريقة حسابها موضحة في الجدول التالي:

¹ بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط (الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، العدد الخامس، جوان 2017، ص 240.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

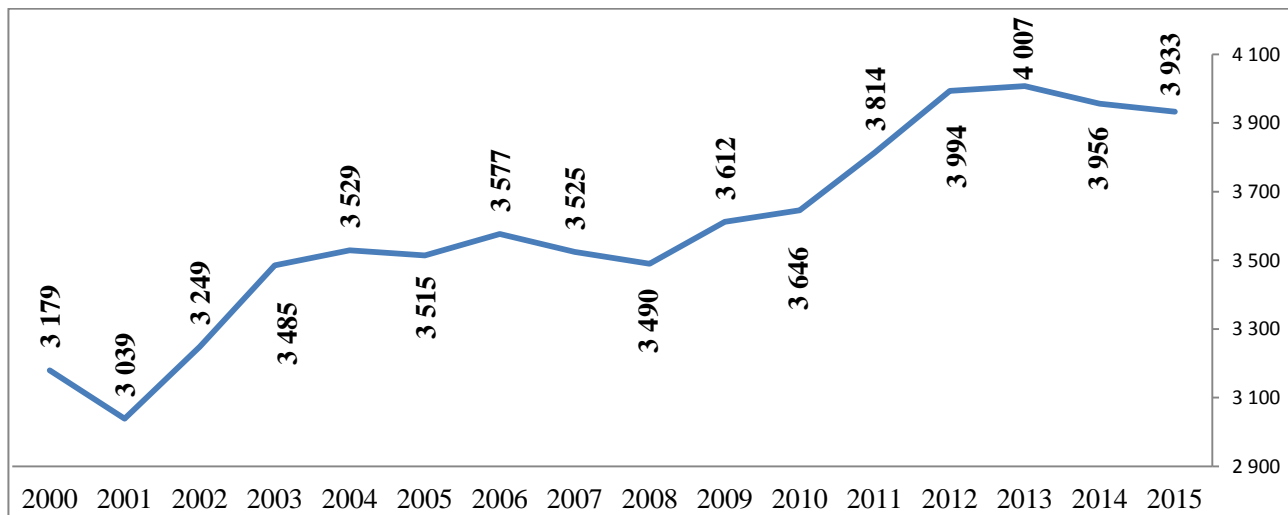
الجدول رقم (4-16): القيمة النظرية لمؤشر التركيز هيرشمان هيرفيندال للفروع التأمينية

الفرع	الحصة السوقية (MS)	HHI=(MS ² *10000)
السيارات	0,166	275,56
الأخطار الصناعية	0,166	275,56
النقل	0,166	275,56
الأخطار الفلاحية	0,166	275,56
تأمينات الأشخاص	0,166	275,56
تامين القروض	0,166	275,56
المجموع	1	1653,36

المصدر: من إعداد الباحث.

من أجل معرف هل الصناعة التأمينية في الجزائر من خلال شركاتها تعرف تنوعا في الفروع التأمينية أم أنها تركز نشاطها على بعض الفروع، نقوم بحساب مؤشر (HHI) للفروع التأمينية، وعليه كلما ارتفعت قيمته عن (1653 نقطة) نقول عن صناعة التأمين في الجزائر أنها تتجه إلى عدم التنوع. يوضح الشكل (4-18) تطور مؤشر هيرشمان هيرفيندال من الحصة السوقية للفروع التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الشكل رقم (4-18): تطور تركيز الفروع التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03)، ص 361.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-18) أن مؤشر (HHI) للفروع التأمينية قد عرف ارتفاعا في الاتجاه العام خلال الفترة (2000-2015)، حيث بلغت قيمته (3179 نقطة) سنة 2000 ليبلغ قيمة (3993 نقطة)

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

سنة 2015م مع العلم أنه بلغ أقصى قيمة له سنة 2013 محققا (4007 نقطة) سنة 2013. ويرجع ذلك إلى تباين الحصص السوقية للفروع التأمينية وعدم توزيعها بشكل متقارب.¹

نجد أن فرع تأمين السيارات حقق حصة سوقية كبيرة بالمقارنة مع الفروع التأمينية الأخرى نظرا إلى إجبارية التأمين على المركبات بالإضافة إلى أهمية السيارة لدى الفرد الجزائري حيث بلغت الحصة السوقية 52,26% سنة 2015 مقابل 41,74% سنة 2000. أما ثاني فرع من حيث الأهمية فنجد فرع تأمين الأخطار الصناعية باعتباره يشمل كلا من أخطار ممتلكات الأفراد والمؤسسات، إذ بلغت حصته السوقية نسبة 33,40% سنة 2015، ويستحوذ كل من فرع تأمين السيارات وفرع تأمين الأخطار الصناعية على نسبة تفوق 85% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه في صناعة التأمين في الجزائر، أما باقي الفروع فلم تتجاوز نسبتها مجتمعة 15%.

من خلال ما سبق يمكن القول أن صناعة التأمين في الجزائر لا تتسم بالتنوع من حيث الفروع التأمينية، حيث تركز معظم شركات التأمين نشاطها على فرع تأمين السيارات بشكل أساسي، بالإضافة إلى فرع تأمين الأخطار الصناعية، بينما نجد فرع تأمين الأشخاص لا يكتسي أهمية كبيرة في الجزائر مقارنة مع الدول الأخرى لا سيما المتقدمة منها أين نجد هذا النوع من التأمينات يتجاوز 50% من تركيبة نشاط صناعة التأمين.

المطلب الثاني: الأبعاد الأخرى لهيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

بعدما قمنا بدراسة التركيز الصناعي سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى باقي أبعاد هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر والمتمثلة في عوائق الدخول، تمييز المنتجات التأمينية والتكامل العمودي.

أولاً: عوائق الدخول إلى الصناعة التأمينية في الجزائر

كأي قطاع صناعي، تعرف صناعة التأمين في الجزائر مجموعة من عوائق الدخول، لكن يبقى الاختلاف في طبيعة هذه العوائق ومدى قدرتها على كبح دخول شركات تأمين جديدة إلى السوق، وفيما يلي سنحاول حصر هذه العوائق:

(1) العوائق التنظيمية: تتمثل في مجموع النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بمنح التراخيص لشركات التأمين و برقابة هيئة الإشراف على صناعة التأمين، والتي تشكل حاجزا أمام بعض المنافسة الجديدة المحتملة وتتلخص هذه العوائق فيما يلي:

أ- الحد الأدنى لرأس المال : تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المحرر، وذلك بخلاف منظمات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية كالقروض طويلة وقصيرة الأجل،

¹ أنظر الملحق رقم (03)، ص 361..

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية، وقد أدى ذلك إلى تدخل الدولة بتحديد حد أدنى لرأس مال شركات التأمين، طبقا لما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-344، المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، والجدول الموالي يوضح الحد الأدنى لرأس مال حسب طبيعة شركات التأمين ومجال العمليات التأمينية.

جدول رقم (4-17): الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين في الجزائر

شركة تعاونية	شركة مساهمة	مجال العمليات التأمينية
600 مليون دينار جزائري	1 مليار دينار جزائري	تأمينات الأشخاص
1 مليار دينار جزائري	2 مليار دينار جزائري	التأمينات العامة
-	5 مليار دينار جزائري	إعادة التأمين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 19-11-2009، ص 07.

ويمكن أن نعطي فكرة عن رأس مال شركات التأمين في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-21): تطور رأس مال شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الشركة
20 000	20 000	20 000	20 000	16 000	16 000	16 000	16000	16000	SSA
12 000	12 000	12 000	12 000	12 000	12 000	12 000	8000	8000	CAAR
11 490	11 490	11 490	11 490	11 490	11 490	11 490	7490	7490	CAAT
2 050	2 050	2 050	2 050	2 050	2 050	2 050	2050	2050	TRUST ALGERIA
4 167	4 167	4 167	4 167	4 167	4 167	4 167	4167	1130	CIAR
2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	1 015	1015	1015	2A
319	319	319	153	141	141	141	140	140	MAATEC
1 000	1 000	1 000	1 000	1 028	1 000	759	100	100	CNMA
7 800	7 800	7 800	7 800	7 800	2 800	2 800	2800	2800	CASH
2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	555	555	450	SALAMA
2 748	2 748	2 748	2 400	2 400	2 400	1 876	1497	1197	GAM
2 206	2 206	2 206	2 206	2 206	2 206	800	500	500	ALLIANCE
2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	-	-	-	-	axa assurance
69 780	69 780	69 780	69 266	65 282	58 254	53 653	44 314	40 872	مجموع تأمين الاضرار
1 000	1 000	1 000	1 000	1 000	1 000	450	450	450	CARDIF AL DJAZAIR
1 000	1 000	1 000	1 000	1 000	-	-	-	-	SARS
1 000	1 000	1 000	1 000	1 000	-	-	-	-	TALA
1 000	1 000	1 000	1 000	-	-	-	-	-	CAARAMA
1 000	1 000	1 000	1 000	-	-	-	-	-	AXA Vie
1 000	1 000	1 000	1 000	-	-	-	-	-	Macir Vie
800	800	800	600	-	-	-	-	-	Le Mutualiste
1000	-	-	-	-	-	-	-	-	AGLIC
7 800	6 800	6 800	6 600	3 000	1 000	450	450	450	مجموع تأمينات الحياة
77 580	76 580	76 580	75 866	68 282	59 254	54 103	44 764	41 322	TOTAL

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف مديرية التأمينات، وزارة المالية، الجزائر.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع شركات التأمين التزمت برفع رأسمالها بداية من سنة 2010 باستثناء شركة (MAATEC)، ويمثل رأسمال الشركات العمومية الثلاث (SAA, CAAR, CAAT) نسبة (62,32%) من إجمالي رأسمال قطاع التأمين الذي بلغ (59,253 مليار دينار) في سنة 2015. وبالرغم من رفع الدولة للحد الأدنى من رأس مال شركات التأمين إلا أن ذلك لم يمنع الشركات الجديدة من الولوج إلى السوق الجزائرية، فخلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2015 لاحظنا دخول شركة واحدة في مجال تأمينات الاضرار، وسبعة شركات في مجال تأمينات الأشخاص. وهذا ما يدل على أن الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين في الجزائر لا يشكل عائقا كبيرا لدخول شركات تأمين جديدة.

ب) نسبة الملاءة: تعني ملاءة شركات التأمين توافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة¹، وتتجسد قدرة شركات التأمين على الوفاء من خلال إثبات توفرها على مبلغ إضافي لتسديد ديونها التقنيّة أو على حد قدرتها على الوفاء، ويتكون هذا المبلغ الإضافي أو حد القدرة على الوفاء من:²

- 1- جزء من رأسمال الشركة أو من أموال التأسيس المحررة؛
 - 2- الاحتياطات المقننة أو غير المقننة التي تكونها هيئة التأمين ولو كانت غير متطابقة مع التزاماتها تجاه المؤمن لهم أو تجاه الغير؛
 - 3- رصيد الضمان؛
 - 4- الأرصدة الأخرى المقننة أو غير المقننة التي لا تتطابق مع التزاماتها اتجاه المؤمن لهم، أو تجاه الغير باستثناء الأرصدة الخاصة بالالتزام المتوقع أو الخاصة بتناقص عناصر الأصول.
- بالإضافة إلى ذلك يجب أن يساوي حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين على الأقل 15% من الديون التقنيّة، وإذا كان حد القدرة على الوفاء أقل من 20% من مجموع رقم الأعمال وجب على شركة التأمين أن تحرر رأسمالها أو أن ترفعه.

¹ موساوي عبد النور، بن محمد هدى، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد منتوري، قسنطينة، المجلد ب، العدد 31، جوان 2009، ص 278.

² مرسوم تنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، الصادرة بتاريخ 31 أكتوبر 1995، ص 23.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ج- التنازل الإلزامي في مجال إعادة التأمين: يفرض التنازل الإلزامي تقديم شركات التأمين نسبة (50%) من كل عملية تخص إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين لتقوم بإعادة تأمين العديد من أصول الشركات والمؤسسات، بدلا من اللجوء إلى شركات إعادة التأمين الدولية.¹

(2) اقتصاديات الحجم كعائق للدخول: من المتعارف عليه أنه عندما تتحقق اقتصاديات الحجم فإن شركات التأمين الكبيرة تكون قادرة على تحقيق تكاليف إنتاج منخفضة أكثر من الشركات المنافسة ذات الحجم الصغير، بسبب استفادتها من وجودها المبكر في السوق وأثر التعلم وخبرتها في التعامل مع العملاء²، كما نشير هنا إلى أن صناعة التأمين يمكن أن تتميز باقتصاديات الحجم نتيجة لقدرة الشركات على قبول الاكتتاب بأحجام ومبالغ كبيرة، مما يسمح بانخفاض نسبة التكاليف العامة إلى إجمالي الإنتاج، يمكن أن نأخذ فكرة عن تطور نسبة التكاليف العامة إلى إجمالي الإنتاج على مستوى سوق تأمينات الأضرار من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-19): تطور مؤشر التكاليف العامة إلى إجمالي الإنتاج لشركات تأمين الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الشركة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
SSA	31,4	34,8	28,2	26,7	22,5	20,8	19,8	19,3	21,6	25,9	27,3	31,4	30,9	29,3	29,3	30,0
CAAR	31,2	35,3	26,8	37,4	45,2	20,5	21,6	20,1	15,2	16,8	22,6	24,5	26,3	25,4	24,5	24,6
CAAT	35,3	32,2	25,0	27,6	18,1	20,1	18,5	17,0	17,6	18,4	20,7	21,1	23,9	21,1	20,8	19,5
TRUST	15,1	14,6	6,3	9,0	11,6	14,7	27,4	23,7	24,6	24,6	29,6	23,9	27,0	15,3	19,9	25,3
CIAR	26,5	23,3	34,1	29,9	29,4	23,4	22,5	24,1	23,6	23,4	27,0	27,4	27,2	31,2	27,5	28,1
2A	24,9	25,7	26,9	36,5	27,9	21,1	25,5	22,9	23,4	20,3	29,3	28,0	27,4	28,5	36,0	39,6
MAATEC	106,3	94,1	100,0	36,4	29,2	22,2	27,6	28,1	27,8	30,0	25,0	49,4	47,1	32,2	38,7	0,0
CNMA	9,8	8,8	4,3	9,8	12,1	8,9	11,2	13,1	10,4	9,4	8,8	29,8	6,9	6,7	6,5	6,1
CASH	18,8	6,6	3,5	4,5	7,4	4,1	3,6	4,9	4,0	5,8	5,9	10,9	13,1	9,1	11,2	16,8
SALAMA	440,0	39,1	13,9	31,0	31,5	24,3	27,6	23,8	21,6	17,2	28,8	31,6	30,8	27,9	33,3	28,8
GAM	0	0	35,4	21,7	21,2	18,2	42,9	37,8	30,5	40,3	52,9	37,5	41,4	33,2	35,0	37,5
ALLIANCE	-	-	-	-	-	1250	40,4	28,4	27,2	24,8	26,1	25,9	38,6	37,5	36,9	41,3
AL RAYAN	-	-	62,7	37,3	43,6	41,0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
axa assurance	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1600	124,6	45,7	34,2	40,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2000- 2015.

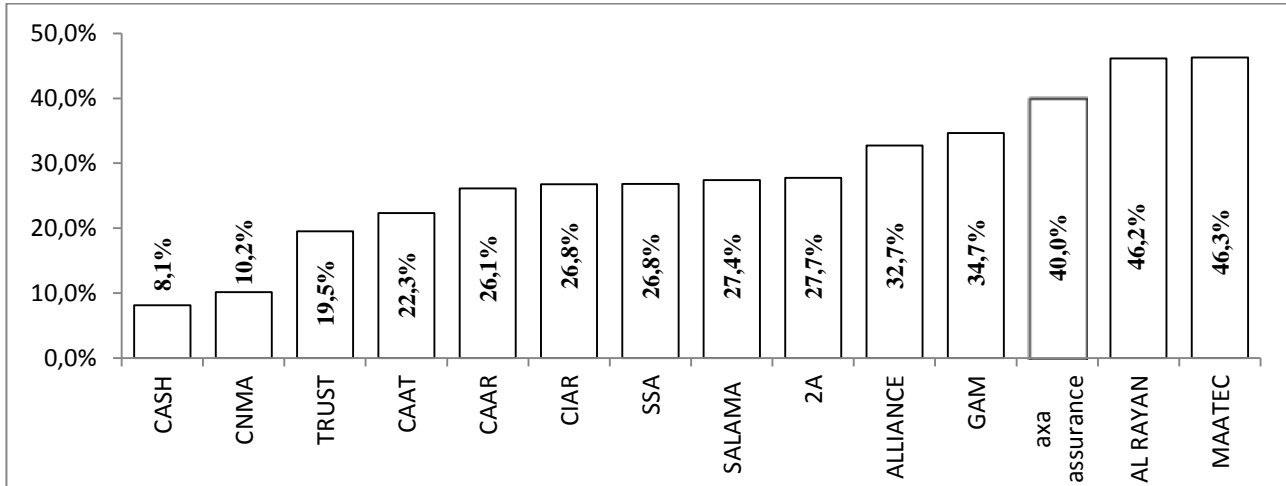
¹ مرسوم تنفيذي رقم 10-207، المؤرخ في 9 سبتمبر 2010، المتعلق بالتنازل الإلزامي في مجال إعادة التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 15 سبتمبر 2010، ص 5.

² علي سيد بخيت، مقارنة الأداء الإداري والكفاءة الإنتاجية لشركات تأمين القطاع العام والخاص بجمهورية مصر العربية بالتطبيق على التأمينات العامة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، المجلد 25، العدد 02، ديسمبر 2011، ص 108.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ويمكن توضيح متوسط نسبة التكاليف العامة إلى إجمالي الإنتاج لشركات تأمين الأضرار في الجزائر كما في الشكل البياني الآتي.

الشكل رقم (4-19): متوسط نسبة التكاليف العامة إلى إجمالي الإنتاج لشركات تأمين الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-19)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن شركة (CASH) تعتبر الأكثر تحكما في تكاليفها مقارنة ببقية الشركات مما يحقق لها ميزة تنافسية في هذا المجال، خصوصا وأن متوسط نسبة التكاليف العامة إلى الإنتاج بلغت 8.1%، وتراوح نسبة هذا المؤشر ما بين 3.5% كأدنى مستوى سنة 2002 و 18.8% كأعلى مستوى سنة 2000.

وتأتي شركة (CNMA) في المرتبة الثانية من حيث تحكها في التكاليف، أين تراجعت نسبة التكاليف إلى الإنتاج ما بين 4.3% كأدنى مستوى سنة 2002، و 29.8% كأعلى مستوى سنة 2011، بمتوسط بلغ نسبة 10.2% خلال فترة الدراسة.

أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب شركة التأمين الخاصة (TRUST) بمتوسط التكاليف العامة إلى الإنتاج بلغ 19.5% خلال فترة الدراسة، مسجلة أعلى مستوى لهذا المؤشر عند 29.6% سنة 2010 وأدنى مستوى عند 6.3% سنة 2002.

أما الشركات العمومية المسيطرة (CAAT, CAAR, SAA) فكان متوسط نسبة التكاليف إلى إجمالي الإنتاج متقاربة نوعا ما، مع العلم أن شركة التأمين (CIAR) تقدمت في الترتيب على شركة (SAA) بمتوسط بلغ 26.8%. وتذيل الترتيب كل من شركة (AXA ASSURANCE)، (AL RAYAN) و (MAATEC) والتي تجاوز بها متوسط نسبة التكاليف العامة إلى إجمالي الإنتاج نسبة 40%، وهو ما يبين

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

أن هذه الشركات تواجه صعوبة في التحكم في تكاليفها العامة بالمقارنة مع شركات التأمين القائمة، وعليه فإن اقتصاديات الحجم تشكل نوعا ما عائقا أمام شركات التأمين الجديدة من أجل التمتع الجيد في السوق وضمان تحقيق أرباح معتبرة.

ثانيا: تمييز المنتجات في صناعة التأمين في الجزائر

تعرف صناعة التأمين في الجزائر تنوعا معتبرا في المنتجات التأمينية استجابة لرغبات العملاء، وتماشيا مع انفتاح الاقتصاد الجزائري، وتشجيع الدولة للاستثمار الأجنبي الذي ولد منتجات تأمينية موازية في صناعة التأمين، ومن أجل تسهيل تنظيم ومراقبة هذه الصناعة تم اعتماد قائمة للمنتجات التأمينية وحصرها وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 95-338 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، حيث تصنف عمليات التأمين في أصناف وفروع تأمينية، واشتملت عمليات التأمين حسب المادة الثانية من هذا المرسوم على 24 صنف بالإضافة إلى عملية إعادة التأمين، وبالتالي يمكن لشركات التأمين أن تطرح منتجاتها التأمينية وفقا لذلك التصنيف.

ومن أجل معرفة مدى تمييز منتجات شركات التأمين نقوم بتحليل الجانب الإعلاني الذي يمثل جانبا مهما في نشاط شركات التأمين قصد التعريف بمنتجاتها التأمينية التي تقدمها للعملاء، ويضم الإعلان الحملات الإشهارية، المنشورات والمطبوعات الدورية إضافة إلى الدعاية والنشاطات الترويجية (تنظيم ملتقيات، إقامة ندوات .. الخ)، وسنتناول تحليل الإنفاق الإعلاني لبعض شركات التأمين خلال فترة 2007-2015 فقط نظرا لعدم توفر البيانات المتعلقة بتكاليف الإعلان للسنوات الأخرى لفترة الدراسة.

الجدول الموالي يوضح تكاليف الإعلان للشركات الناشطة في صناعة التأمين، ومؤشر كثافة الإعلان الذي يعبر عن نسبة تكاليف الإعلان إلى إجمالي الإنتاج، كما يوضح الجدول نسبة تكاليف الإعلان إلى إجمالي التكاليف.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الجدول رقم (4-20): تحليل تكاليف الإعلان لشركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

SD	mean	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات	
		43,16	45,08	49,89	43,10	25,19	27,70	21,843	20,671	21,291	قيمة الإشهار (مليون دج)	SSA
0,03	0,15	0,16	0,17	0,19	0,19	0,12	0,14	0,12	0,13	0,14	% من الإنتاج	
0,11	0,56	0,53	0,58	0,66	0,60	0,38	0,51	0,45	0,58	0,75	% من التكاليف العامة	
		52,72	29,47	44,10	41,78	42,78	35,39	23,571	33,425	43,279	قيمة الإشهار (مليون دج)	CAAT
0,08	0,26	0,25	0,15	0,24	0,27	0,29	0,25	0,18	0,30	0,41	% من الإنتاج	
0,49	1,33	1,28	0,70	1,15	1,13	1,38	1,21	0,96	1,71	2,40	% من التكاليف العامة	
		51,95	41,14	41,04	37,41	19,39	29,20	24,719	35,288	30,972	قيمة الإشهار (مليون دج)	CAAR
0,07	0,26	0,31	0,26	0,27	0,27	0,14	0,23	0,19	0,28	0,38	% من الإنتاج	
0,42	1,20	1,27	1,04	1,06	1,01	0,58	1,01	1,11	1,83	1,89	% من التكاليف العامة	
		1,73	3,64	5,31	26,92	12,53	17,55	22,054	8,71	11,301	قيمة الإشهار (مليون دج)	TRUST
0,49	0,68	0,08	0,14	0,20	1,16	0,67	0,94	1,51	0,65	0,79	% من الإنتاج	
1,83	2,75	0,32	0,70	1,27	4,31	2,81	3,19	6,14	2,65	3,32	% من التكاليف العامة	
		17,19	17,91	18,85	22,21	13,45	21,26	22,136	27,231	23,54	قيمة الإشهار (مليون دج)	CIAR
0,18	0,36	0,19	0,20	0,25	0,33	0,22	0,36	0,36	0,59	0,70	% من الإنتاج	
0,81	1,39	0,68	0,74	0,80	1,22	0,80	1,32	1,55	2,50	2,92	% من التكاليف العامة	
		53,52	55,47	27,93	17,19	14,61	11,22	4,24	8,855	11,803	قيمة الإشهار (مليون دج)	2A
0,46	0,67	1,49	1,41	0,69	0,48	0,46	0,37	0,16	0,42	0,56	% من الإنتاج	
1,06	2,19	3,76	3,91	2,41	1,74	1,63	1,26	0,80	1,79	2,44	% من التكاليف العامة	
		19,71	16,51	25,32	14,76	11,35	12,13	6,29	16,135	11,52	قيمة الإشهار (مليون دج)	CNMA
0,10	0,22	0,16	0,15	0,26	0,18	0,17	0,18	0,13	0,41	0,37	% من الإنتاج	
1,09	2,45	2,58	2,25	3,91	2,66	0,57	2,03	1,35	3,91	2,80	% من التكاليف العامة	
		54,87	36,75	54,07	16,68	22,57	18,62	24,116	11,108	17,862	قيمة الإشهار (مليون دج)	CASH
0,15	0,31	0,55	0,31	0,56	0,20	0,29	0,25	0,27	0,11	0,27	% من الإنتاج	
1,51	3,72	3,29	2,73	6,08	1,52	2,63	4,25	4,69	2,75	5,55	% من التكاليف العامة	
		3,86	1,18	0,17	3,05	6,55	8,99	3,886	22,462	6,528	قيمة الإشهار (مليون دج)	SALAMA
0,36	0,29	0,08	0,03	0,00	0,09	0,23	0,35	0,16	1,17	0,46	% من الإنتاج	
1,70	1,21	0,29	0,08	0,02	0,30	0,74	1,23	0,91	5,43	1,93	% من التكاليف العامة	
		95,13	87,71	95,17	71,17	64,22	59,72	57,17	46,31	30,985	قيمة الإشهار (مليون دج)	ALLIANCE
0,53	2,20	2,15	1,98	2,29	1,92	1,65	1,74	2,00	2,76	3,32	% من الإنتاج	
2,35	7,18	5,19	5,37	6,11	4,96	6,36	6,68	8,09	10,16	11,69	% من التكاليف العامة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بيانات حول تكاليف الإشهار مقدمة من طرف مديرية التأمينات، وزارة المالية، الجزائر

- Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2007-2015.**

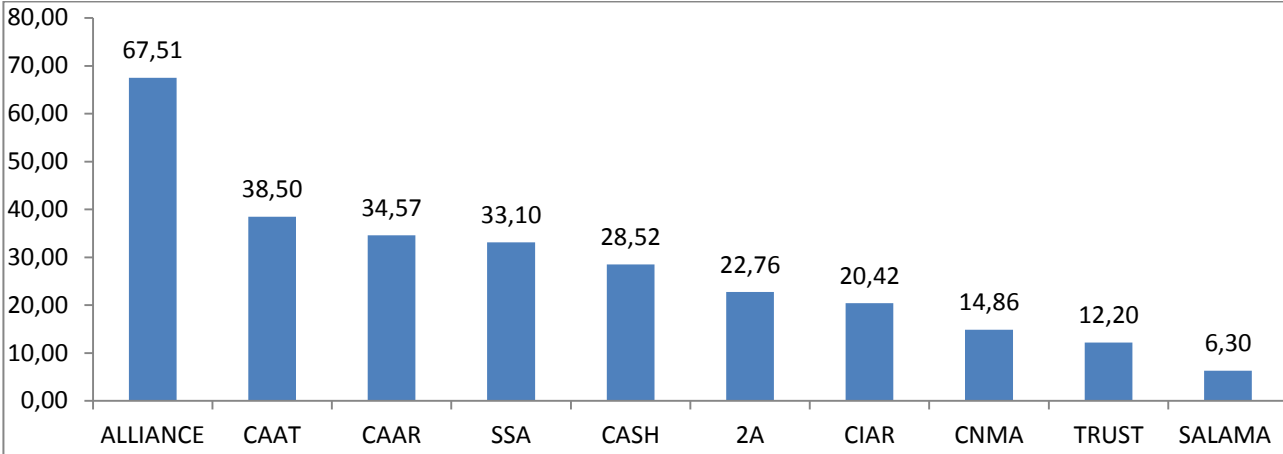
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تباين في تكاليف الإعلان والإشهار المنفقة من طرف شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2007-2015، ولم تتجاوز هذه التكاليف سقف 100 مليون دينار جزائري، لكن بصفة عامة يمكن القول أن هناك زيادة مستمرة في حجم الإنفاق الإعلاني حيث انتقل إجمالي تكاليف الإعلان من 209 مليون دينار سنة 2007 إلى أكثر من 390 مليون دينار سنة 2015، وهو ما يعكس زيادة وعي شركات

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

التأمين في الجزائر بضرورة التعريف بمنتجاتهم التأمينية، وبالنسبة لترتيب شركات التأمين حسب متوسط تكاليف الإعلان نورد الشكل التالي.

الشكل رقم (4-20): متوسط تكاليف الإعلان لدى شركات التأمين خلال الفترة (2007-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري



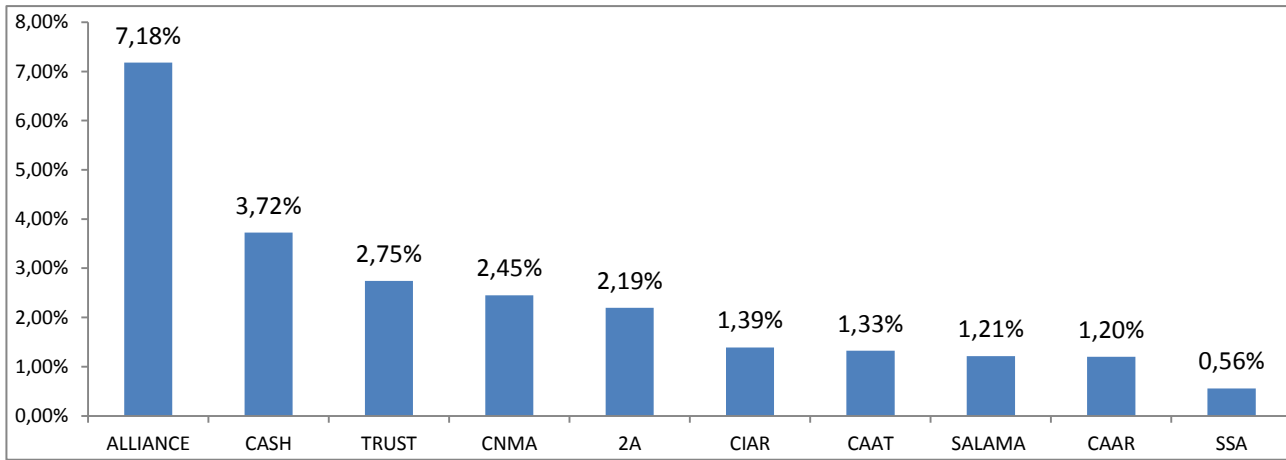
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-20).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن شركة (ALLIANCE) قد احتلت المرتبة الأولى متقدمة على شركات التأمين العمومية فيما يخص حجم الإنفاق الإعلاني بمتوسط بلغ قيمة 67.51 مليون دينار خلال الفترة 2015-2007، وهو ما يفسر اهتمام الشركة بالإعلان من أجل خلق رغبة لدى العميل للتعامل مع الشركة وإقناعه بالمنتجات التأمينية. أما شركات التأمين العمومية (CAAT)، (CAAR)، (SAA) و(CASH) فاحتلوا المرتبة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على الترتيب متقدمين على باقي شركات التأمين وهو أمر متوقع نظرا لحجم تلك الشركات وقدراتها المالية ومكانتها في السوق الجزائري. أما المرتبة الأخيرة فعادت لشركة (SALAMA) بمتوسط إنفاق إعلاني بلغ 6.3 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2015-2007.

من أجل التعمق في التحليل نحاول معرفة مكانة الإنفاق الإعلاني بالنسبة إلى إجمالي التكاليف العامة بالنسبة لكل شركة تأمين وهذا ما يمكن أن نوضحه في الشكل البياني التالي من خلال متوسط نسبة تكاليف الإعلان إلى إجمالي التكاليف العامة.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الشكل رقم (4-21): متوسط نسبة تكاليف الإعلان إلى إجمالي التكاليف العامة لدى شركات التأمين خلال الفترة (2007-2015)



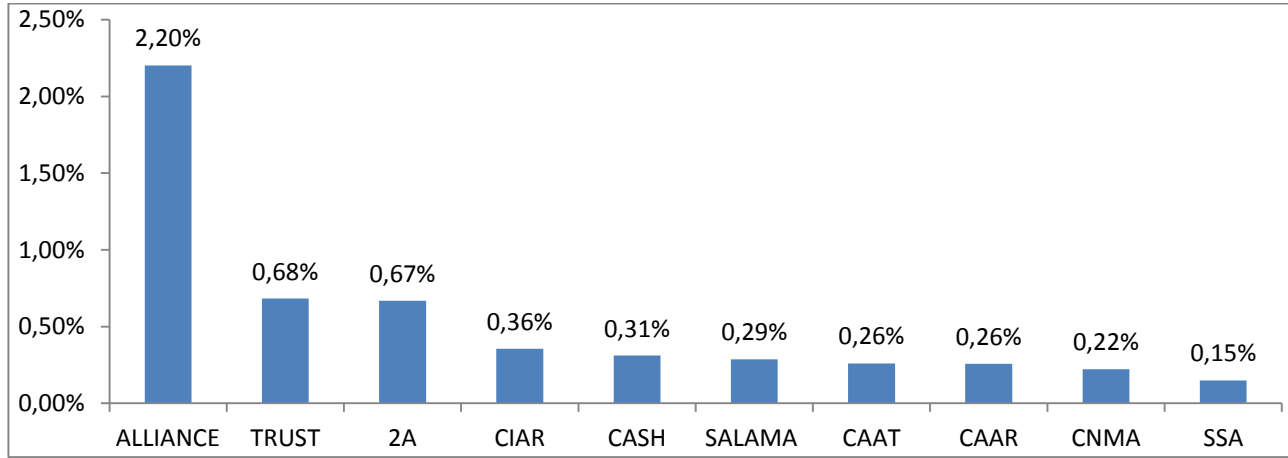
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-20).

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (4-21) أن شركة (ALLIANCE) حققت أعلى متوسط نسبة تكاليف الإعلان إلى إجمالي التكاليف العامة بلغ نسبة 7.18% خلال الفترة 2007-2015، حيث بلغ أعلى متوسط نسبة 11.69% سنة 2007 وأدنى متوسط بلغ 4.96% سنة 2012. وحققت شركة (CASH) المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 3.72%، أما باقي شركات التأمين العمومية فكان متوسط نسبة تكاليف الإعلان إلى إجمالي التكاليف العامة ضعيفا لم يتجاوز 1.5%، حيث حققت شركة (SAA) صاحبة المركز الأول من حيث الحصة السوقية، المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ نسبة 0.56%.

من أجل معرفة مدى مساهمة الإنفاق الإعلاني في إنتاج شركات التأمين نحاول تحليل الكثافة التأمينية والملخصة في متوسط تكاليف الإعلان إلى إجمالي الإنتاج في شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2007-2015.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الشكل رقم (4-22): متوسط تكاليف الإعلان إلى إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة (2015-2007)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-20).

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (4-22) أن شركة (ALLIANCE) حققت أعلى متوسط كثافة إعلانية بلغ نسبة 2.20% خلال الفترة 2015-2007، حيث حققت أعلى متوسط بلغ نسبة 3.32% سنة 2007، وأدنى متوسط بلغ 1.65% سنة 2011. أما باقي شركات التأمين فلم يتجاوز متوسط الكثافة الإعلانية نسبة 1%، حيث حققت شركات التأمين العمومية المراتب الأخيرة، أين حققت شركة (SAA) أدنى متوسط بلغ 0.15%.

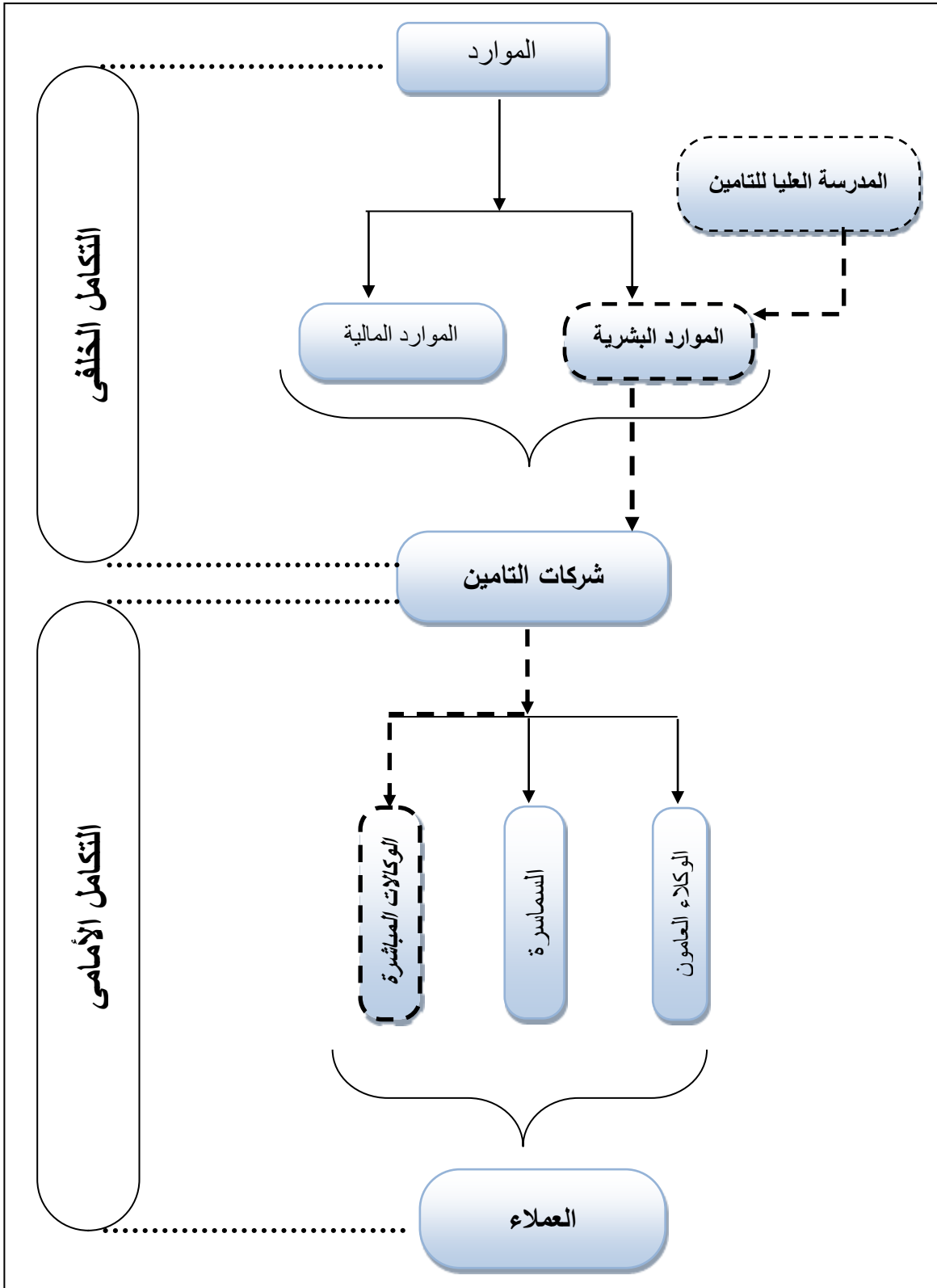
من خلال تحليل الإنفاق الإعلاني لدى بعض شركات التأمين في الجزائر تبين أن هذه الشركات لا تعتمد على الدعاية والإعلان لتمييز منتجاتها خاصة في شركات التأمين العمومية المسيطرة على صناعة التأمين، حيث تعتمد هذه الشركات على وجودها التاريخي في السوق الجزائرية خلال فترة احتكار صناعة التأمين بالإضافة إلى اعتمادها على شبكة توزيعها وانتشارها الجغرافي في مختلف أرجاء الوطن وحتى في المدن الداخلية.

ثالثا: التكامل العمودي في صناعة التأمين في الجزائر

من أجل معرفة مدى التكامل العمودي نورد الشكل التالي الذي يبين سلسلة الإنتاج في صناعة التأمين

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الشكل رقم (4-23): تصور للتكامل العمودي لصناعة التأمين في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

من خلال الشكل رقم (4-23) نجد أن ملامح التكامل العمودي في صناعة التأمين في الجزائر تظهر
تظهر على مستويين هما التكامل العمودي الخلفي، والتكامل العمودي الأمامي.

1) التكامل العمودي الخلفي: يتجسد التكامل العمودي الخلفي في صناعة التأمين في الجزائر من خلال وجود
المدرسة العليا للتأمين، التي يقدر رأسمالها المشترك بـ (28 مليون دينار) موزع بين شركات تأمين أجنبية
وشركات تأمين جزائرية والمتمثلة في: (SAA, CAAT, CAAR, CNMA, SALAMA, CASH, 2A, GAM, ALLIANCE, TRUST, CIAR)
بالإضافة إلى شركة (CCR) المتخصصة في إعادة التأمين،
وشركة (CAGEX) وشركة (SGCI). وتوسعي هذه المدرسة إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

- ضمان التأطير البيداغوجي لشهادة الليسانس والماستر في تخصص التأمين وإدارة التأمين لفائدة الإطارات
التي تحتاجها صناعة التأمين في الجزائر؛
- تنظيم دورات تدريبية متقدمة في تقنيات التأمين وإدارة التأمين الدولية لدعم التطور السريع لصناعة التأمين في
الجزائر؛

- تنظيم التظاهرات والملتقيات العلمية في مجال التأمين وإعادة التأمين؛
- تطوير التعاون وضمن التنسيق مع شركات التأمين الناشطة في الجزائر والشركاء الفاعلين كوزارة المالية،
المجلس الوطني للتأمينات، الاتحاد الوطني لشركات التأمين وإعادة التأمين.

ويعود توجه شركات التأمين في الجزائر للتكامل العمودي الخلفي نحو المورد البشري، نظرا لأهمية هذا
الأخير في صناعة التأمين ذات المخاطر العالية، والتي تحتاج إلى خبرات فنية ومهنية محترفة لإدارتها، فالوزن
النسبي للخبرات الفنية كعامل من عوامل نجاح شركات التأمين يفوق أهمية رأس المال، حيث إن استقطاب
أفضل الكوادر البشرية وضمن دورات تكوينية بحسب متطلباتهم ووضع نظام شامل ومتكامل لتقييم أداء العاملين
وتحفيزهم، يساهم في تحقيق الرضا الوظيفي والذي يعتبر كأحد المداخل الاستراتيجية لمواجهة تحديات المنافسة
التي تعرفها صناعة التأمين في الجزائر. علماً أن سوق العمل في الجزائر يفتقر لكفاءات وخريجي الجامعات
ذوي شهادات متخصصة في التأمين بمختلف مجالاته.

2) التكامل العمودي الأمامي: تظهر ملامح التكامل العمودي الأمامي جليا مقارنة بالتكامل العمودي الخلفي
نتيجة إمكانية مفاصلة شركات التأمين القائمة بين مختلف الاستراتيجيات المتبعة لتسويق المنتجات التأمينية. إما
من خلال الوكالات المباشرة أو التوجه نحو السوق عن طريق وسطاء التأمين. يمكن أن نأخذ فكرة على طبيعة
توزيع الخدمات التأمينية في الجزائر من خلال الجدول الآحق.

¹ http://www.ehea.dz/?page_id=9. Consulté le 13-01-2018.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

جدول رقم (4-24): تطور هيكل توزيع المنتجات التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

2008		2007		2006		2005		2004		2003		2002		2001		السنوات
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
77	52 417	78	41 972	77	35 934	78	32 511	79	28 239	83	26 085	82	23 832	80	17 435	الوكالات المباشرة
18	12 145	17	9 032	19	8 826	19	7 849	17	6 075	14	4 481	15	4 491	18	3 951	الوكلاء العامون
5	3 322	5	2 785	4	1 714	3	1 260	4	1 444	2	745	2	662	2	397	السمسار
23	15 467	22	11 817	23	10 540	22	9 109	21	7 519	17	5 226	18	5 153	20	4 348	المجموع
100	67 884	100	53 789	100	46 474	100	41 620	100	35 758	100	31 311	100	28 985	100	21 783	المجموع الكلي
2015		2014		2013		2012		2011		2010		2009		السنوات		
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ			
71	90 294	71	89 571	72	82 260	72	71 245	72	61 693	73	59 732	73	56 590		الوكالات المباشرة	
23	29 327	23	28 270	23	26 455	24	23 628	22	19 107	22	17 849	21	15 979		الوكلاء العامون	
6	8 279	6	7 664	5	5 281	5	4 760	6	4 932	5	4 133	6	4 770		السمسار	
29	37 606	29	35 934	28	31 736	28	28 388	28	24 039	27	21 982	27	20 749		المجموع	
100	127 900	100	125 505	100	113 996	100	99 633	100	85 732	100	81 714	100	77 339		المجموع الكلي	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2001- 2015.**

من خلال الجدول رقم (4-24) نلاحظ أن شركات التأمين في الجزائر تعتمد على الوكالات المباشرة لتوزيع منتجاتها التأمينية والوصول إلى العملاء، حيث تراوح إنتاج الوكالات المباشرة بالنسبة إلى إجمالي إنتاج الصناعة ما بين 83% كأعلى نسبة سنة 2003 و 71% كأدنى نسبة سنة 2009. ورغم هذا الانخفاض إلا أن نمو إنتاج الوكالات المباشرة عرف معدلات نمو إيجابية لكنها متذبذبة خلال فترة الدراسة. وهذا ما يدل على رغبة شركات التأمين القائمة السيطرة على قنوات التوزيع والاقترب بشكل مباشر باتجاه العملاء بالإضافة إلى تحقق مزايا الحجم الكبير من خلال التحكم في التكاليف وتعظيم الأرباح.

في مقابل ذلك عرف توزيع المنتجات التأمينية عبر وسطاء التأمين (وكلاء/سماسرة) تطورا ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث ارتفع رقم أعمال الوسطاء من 4.34 مليار دينار سنة 2001 إلى أكثر من 37 مليار دينار سنة 2015، وبنسبة قاربت 29%.

بالإضافة إلى ذلك تعتمد شركات التأمين أيضا على وسطاء التأمين لتوزيع منتجاتها التأمينية. وعرفت نسبة إنتاج الوسطاء بالنسبة إلى إنتاج القطاع ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة حيث بلغت (27%) كأعلى نسبة سنة 2009.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

جدول رقم (4-22): مساهمة وسطاء التأمين في إنتاج شركات التأمين في الجزائر خلال سنتي 2015/2014

الوحدة: مليون دج

2015					2014					الشركة
% الوسيط	% الوكالات	الوكالات المباشرة	الوسيط	الإنتاج الكلي	% الوسيط	% الوكالات	الوكالات المباشرة	الوسيط	الإنتاج الكلي	
34,87%	65,13%	17 855	9558	27 413	34,22%	65,78%	17 489	9 097	26 586	SSA
20,83%	79,17%	13 172	3466	16 638	22,81%	77,19%	12 419	3 669	16 088	CAAR
9,79%	90,21%	19 088	2072	21 160	10,17%	89,83%	18 139	2 053	20 192	CAAT
49,21%	50,79%	1 093	1059	2 152	33,52%	66,48%	1 737	876	2 613	TRUST
91,24%	8,76%	795	8284	9 079	89,45%	10,55%	935	7 924	8 859	CIAR
40,12%	59,88%	2 152	1442	3 594	38,93%	61,07%	2 408	1 535	3 943	2A
0,00%	100,00%	553	0	553	0,00%	100,00%	512	0	512	MAATEC
0,00%	100,00%	12 452	0	12 452	0,00%	100,00%	11 268	0	11 268	CNMA
14,65%	85,35%	8 489	1457	9 946	11,00%	89,00%	10 682	1 320	12 002	CASH
75,67%	24,33%	1 145	3562	4 707	81,05%	18,95%	851	3 640	4 491	SALAMA
42,93%	57,07%	1 828	1375	3 203	35,45%	64,55%	2 263	1 243	3 506	GAM
65,41%	34,59%	1 533	2899	4 432	61,85%	38,15%	1 689	2 738	4 427	ALLIANCE
6,89%	93,11%	2 324	172	2 496	1,16%	98,84%	2 462	29	2 491	axa assurance
30,00%	70,00%	82 479	35 346	117 825	29,17%	70,83%	82 854	34 124	116 978	مجموع تأمينات الاضرار
0,00%	100,00%	1 565	0	1 565	0,00%	100,00%	1 374	0	1 374	CARDIF AL DJAZAIR
61,46%	38,54%	570	909	1 479	50,63%	49,37%	628	644	1 272	SARS
13,75%	86,25%	1 838	293	2 131	22,62%	77,38%	1 204	352	1 556	TALA
1,18%	98,82%	1 763	21	1 784	1,62%	98,38%	1 514	25	1 539	CAARAMA
1,32%	98,68%	1 273	17	1 290	0,86%	99,14%	1 155	10	1 165	AXA Vie
75,11%	24,89%	338	1020	1 358	70,33%	29,67%	329	780	1 109	Macir Vie
0,00%	100,00%	467	0	467	0,00%	100,00%	512	0	512	Le Mutualiste
0,00%	100,00%	1	0	1	-	-	-	-	-	AGLIC
22,43%	77,57%	7 814	2 260	10 074	21,24%	78,76%	6 716	1 811	8 527	مجموع تأمينات الأشخاص
29,40%	70,60%	90 293	37 606	127 899	28,63%	71,37%	89 570	35 935	125 505	TOTAL

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, **Rapport sur l'activité des assurances en Algérie**, 2015.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4-22)، أن شركات التأمين العمومية (SAA, CAAT,) تعتمد على وكالاتها المباشرة بنسبة تفوق 65%، وهذا راجع إلى تواجدها التاريخي في السوق منذ فترة الاحتكار وما أتيح لها من إمكانية امتلاك مقرات بحكم أنها شركات عمومية. في حين نجد أن التعاضديات لا تتعامل إطلاقاً مع الوسطاء بل تكتفي بما تنتجه وحداتها الجهوية وفروعها المنتشرة في مختلف الدوائر والبلديات بنسبة 100%. أما شركات التأمين الخاصة فمنها من تعتمد على وسطاء التأمين من وكلاء عامون وسماسرة من أجل الاكتتاب لصالحها كشركة (CIAR) بنسبة تفوق 91% من إجمالي إنتاجها، وشركة (SALAMA) بنسبة 75%. وهناك بعض الشركات التي تعتمد على وكالاتها المباشرة بنسبة كبيرة كشركة (2A) التي يمثل إنتاج وكالاتها المباشرة نسبة تفوق 59% من إجمالي إنتاجها، بالإضافة إلى شركة (AXA ASSURANCE) التي لا تتجاوز نسبة مساهمة إنتاج الوسطاء بها 7%.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

أما فيما يخص سوق تأمين الأشخاص فنجد أن معظم شركات التأمين تعتمد على الوكالات المباشرة بشكل كبير باستثناء شركة (Macir Vie) التي تعتمد على الوسطاء بنسبة 75%، وشركة (SARS) التي تعتمد على الوسطاء بنسبة 61%.

كما نشير في هذا المجال إلى المجال وجود تحالفات استراتيجية بين شركات التأمين والبنوك في إطار ما يعرف ببنك التأمين (BANQUE ASSURANCE)، حيث استحدث هذا النوع من قنوات التوزيع في ظل القانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات، ومع صدور المرسوم التنفيذي رقم 153/07 المحدد لشروط توزيع المنتجات التأمينية عن طريق البنوك والهيئات المالية والشبكات التوزيعية الأخرى بالإضافة إلى المرسوم المحدد لقائمة المنتجات التأمينية التي يمكن توزيعها والعمولات القصوى لكل منتج تأميني. سعت شركات التأمين والبنوك إلى توقيع اتفاقيات شراكة إستراتيجية لتوزيع المنتجات التأمينية وفق نموذج بنك التأمين، وتتمثل أهم محاور الاتفاقية بين البنوك وشركات التأمين فيما يلي:¹

- 1- تسمح شركات التأمين للمؤسسات المصرفية بتوزيع المنتجات التأمينية لحسابها مقابل عمولات تقتطع من الأقساط التأمينية المحصلة؛
 - 2- المنتجات التأمينية القابلة للتوزيع من طرف البنك هي منتجات تأمين الأشخاص الفردية، تأمين أخطار السكن، تأمين أخطار الكوارث الطبيعية والتأمين الفلاحي؛
 - 3- حدود سلطة الاكتتاب حسب خصوصيات كل منتج؛
 - 4- كيفية تحويل الأقساط إلى شركات التأمين، تحويل ونقل المعلومات، التزامات الطرفين ومدة سريان الاتفاقية.
- ويكمن تلخيص الاتفاقيات المبرمة بين شركات التأمين في الجزائر والبنوك التجارية الناشطة في السوق المصرفية إلى غاية سنة 2015 في الجدول الآحق.

¹ حساني حسين، التحالفات الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 02، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مارس 2010، ص 11.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الجدول رقم (4-23): الاتفاقيات المبرمة بين شركات التأمين والبنوك في الجزائر

شركة التأمين	البنك	تاريخ توقيع التحالف
CARDIF	CETELEM	2007/12/10
CARDIF	CNEP-Banque	25 مارس 2008
SAA	BDL	19 افريل 2008
SAA	BADR	20 افريل 2008
CAAT	BEA	11 ماي 2008
SAA	BNA	2008/05/12
CAAR	CPA	2008/05/20
CAAR	BNA	2008/06/22
CAAT	BNA	2008/06/22
CARDIF	BNP PARIBAS ALGERIE	2009/02/24
SAPS	BADR	2011/06/21
AXA ASSURANCE	BEA	2011/05/31
AXA VIE	SGA	2012/02/29
CARAMA	CPA	2012/12/12
CARAMA	BNA	2011
AXA DOMMAGE	BNP PARIBAS	2013/04/01
AXA DOMMAGE	SGA	2015/04/23
AXA DOMMAGE	AGB	2015/05/23
AXA VIE	AGB	2015/05/23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مرقوم كلثوم، صيرفة التأمين في ظل تحرير الخدمات المالية إشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص ص 185-192.

تعتبر الانطلاقة الحقيقية لصيرفة التأمين في سنة 2008 وتحديدًا مع شركة التأمين الفرنسية (CARDIF) التي تعتبر أول شركة تأمين في الجزائر قامت بتسويق منتجاتها عن طريق اتفاقات وتحالفات استراتيجية مع البنوك الجزائرية، ونلاحظ من الجدول رقم (4-23) أن هذه الاتفاقيات خصت شركات التأمين الفرنسية بشكل كبير التي تبحث عن مكانة لها في السوق الجزائرية، بعد خروجها بموجب قرار تأمين شركات التأمين الفرنسية سنة 1964. في المقابل نجد أن شركات التأمين العمومية كان لها نصيب من هذه الاتفاقيات مع البنوك الجزائرية، أما بالنسبة لشركات التأمين الخاصة الأخرى فلم تسجل الدراسة أية اتفاقية مع البنوك التجارية إلى غاية 2015، الأمر الذي يطرح تساؤل حول أسباب عزوف هذه الشركات من تبني آلية صيرفة التأمين من أجل تسويق منتجاتها التأمينية، في الوقت الذي بدأت فيه هذه الآلية من التوزيع تفرض نفسها في السوق الجزائري، وإن جاءت متأخرة بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث ساهمت في تعزيز وترقية المنتجات التأمينية الموجهة للأفراد والتي تعرف تأخرًا كبيرًا في صناعة التأمين في الجزائر.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

بالإضافة إلى أن صيرفة التأمين بدأت تعرف تقدما في الجزائر وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي.

جدول رقم (4-24): تطور إنتاج شركات التأمين عن طريق بنك التأمين خلال الفترة (2011-2015)

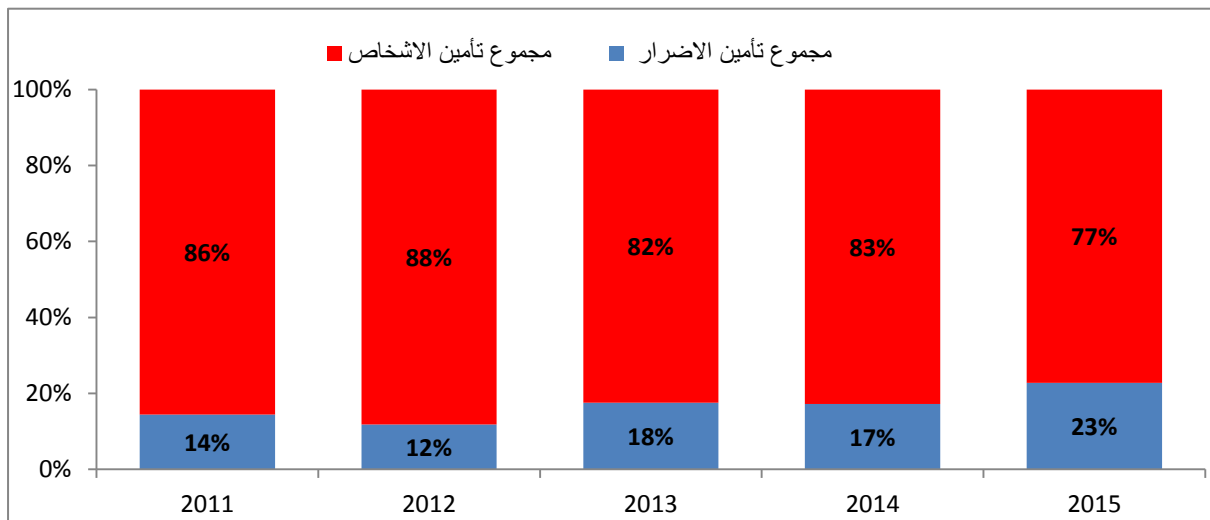
الوحدة: مليون دج

الشركة	2011	2012	2013	2014	2015
SAA	124	151	285	320	489
CAAR	32	1	4	6	4
AXA DOMMAG	-	-	-	5	22
مجموع تأمين الاضرار	156	152	289	331	515
AXA VIE	-	1	5	13	27
SAPA	-	0,3	18	6	64
CAARAMA	22	62	166	246	169
CARDIF	901	1072	1171	1331	1487
مجموع تأمين الأشخاص	923	1135,3	1360	1596	1747
المجموع الكلي	1079	1287,3	1649	1927	2262

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على *Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2011-2015.*

وباستخدام بيانات الجدول نورد الشكل البياني التالي.

الشكل رقم (4-24): تطور الحصة السوقية لتوزيع المنتجات التأمينية عن طريق البنوك خلال الفترة (2011-2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-24).

نلاحظ أن مجموع الأقساط المكتتبة بواسطة صيرفة التأمين قد عرفت تطورا مستمرا حيث انتقل رقم الأعمال من 1 مليار دينار جزائري سنة 2011 إلى أكثر من 2.2 مليار دينار جزائري في سنة 2015،

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

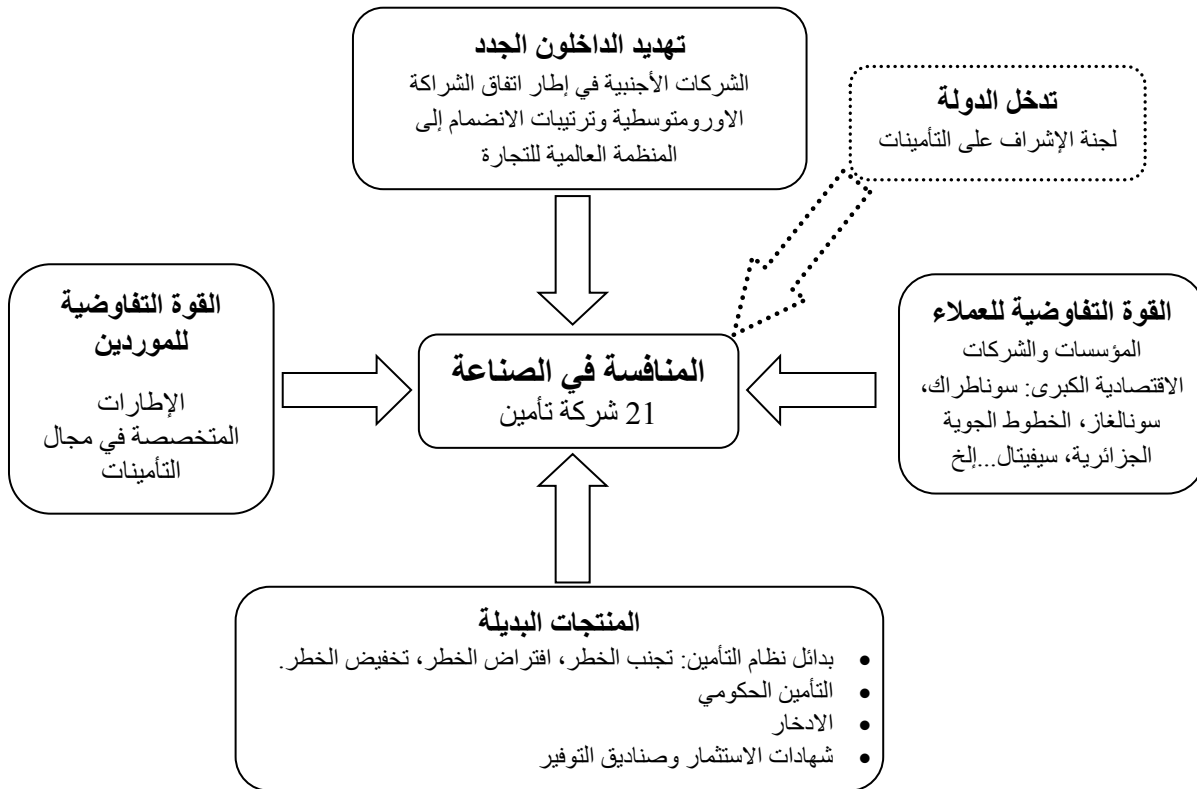
بمتوسط معدل نمو بلغ نسبة 20.41% خلال الفترة (2012-2015)، وان كانت مساهمة صيرفة التأمين في إجمالي الإنتاج في صناعة التأمين والتي لم تتجاوز نسبة 1.77% سنة 2015، إلا أنها سمحت لشركات التأمين بتنويع قنوات توزيع منتجاتها التأمينية خاصة ما تعلق بتأمينات الأشخاص حيث يظهر من الشكل رقم (4-24) أن نسبة 77% من الأقساط المكتتبة عن طريق البنوك كان موضوعها تأمينات الأشخاص.

بدراستنا لهيكل توزيع منتجات التأمين نجد أن التكامل العمودي الأمامي لصناعة التأمين في الجزائر يظهر من خلال اعتماد شركات التأمين على الوكالات المباشرة لتوزيع منتجاتها التأمينية، مع تطور ملحوظ للوسطاء بما فيهم الوكلاء العامون وسماسرة التأمين، هؤلاء الوسطاء الذين يجدون أنفسهم في منافسة حقيقية مع البنوك التجارية من خلال تحالفها مع شركات التأمين من أجل توزيع منتجاتها.

المطلب الثالث: تحليل القوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين في الجزائر

يُظهر الشكل أدناه القوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين في الجزائر والتي سنقوم بتحليل كل قوة من هذه القوى في هذا المطلب.

الشكل رقم (4-25): القوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

أولاً: القوة التفاوضية للموردين

تعتمد صناعة التأمين كغيرها من الصناعات الأخرى على موارد مختلفة تدخل ضمن العملية الإنتاجية، ويمكن أن نميز ثلاثة أنواع من الموارد الرئيسية الخاصة بصناعة التأمين، يتمثل النوع الأول في الموارد المالية الضرورية لشركات التأمين، وتظهر أهمية هذا المورد بشكل خاص في حالة وجود قرارات من الهيئة المشرفة على الصناعة، تقتضي رفع رأسمال الشركات لإعطاء هامش أكبر من الملاءة المالية. ونلاحظ أن هذا النوع من الموارد لا يشكل تهديدا لصناعة التأمين ويرجع ذلك لتوفر البدائل التمويلية لشركات التأمين حيث تلجأ إلى السوق المالي لتعبئة احتياجاتها المالية، وتعتبر شركة (ALLIANCE) أول شركة تأمين جزائرية تلجأ إلى بورصة الجزائر من أجل رفع رأسمالها بنسبة (175%) من (800 مليون دينار) إلى (2.2 مليار دينار) من خلال اكتتاب أكثر من 2.5 مليون سهم جديد بقيمة إسمية تقدر بـ 200 دينار جزائري للسهم الواحد على أن يتم طرح تلك الأسهم لتداولها من قبل المؤسسات والهيئات والجمهور المقدر عددهم بـ 5645 مكتتب مقابل (830 دينار جزائري) للسهم الواحد¹.

ويتمثل النوع الثاني من الموارد في المتطلبات المادية لشركات التأمين، من تجهيزات مكتبية وغيرها من التجهيزات التي يعتمد عليها موظفو الشركة عند القيام بعملية الإنتاج، ويتميز هذا النوع من الموارد بمحدودية القوة التفاوضية بسبب ضعف تكاليف تلك التجهيزات بصفة عامة، وعدم تركيز موردي هذه التجهيزات في عدد قليل من المؤسسات.

أما النوع الثالث من الموارد فيتمثل في المورد البشري، الذي تعتمد عليه شركات التأمين بشكل كبير وهو أهم عامل من عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى أن تكاليف العاملين تمثل أكثر من (60%) من إجمالي التكاليف العامة في صناعة التأمين في الجزائر، ورغم وجود تكامل عمودي خلفي بالنسبة إلى صناعة التأمين بإنشاء مدرسة عليا متخصصة في تكوين الإطارات الحاليين في صناعة التأمين وضمان تدريبهم من خلال دورات تكوينية، وتأهيل موظفي شركات التأمين، يمكن لهذا المورد أن يشكل تهديدا نسبيا لصناعة التأمين في الجزائر إذا ما تكتل موظفو شركات التأمين عن طريق نقابة خاصة بعمال قطاع التأمين وتتمثل القوة التفاوضية لموظفي شركات التأمين في المطالبة برفع الأجور والمرتببات مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح.

¹ Entrée en bourse d'Alliance Assurances, sur le site web: <http://www.cna.dz>. consulte le 24-02-2018.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

ثانيا: القوة التفاوضية للعملاء

يقصد بالعملاء في صناعة التأمين تلك الفئة التي تسعى للحصول على المنتجات التأمينية، ويصنف عملاء شركات التأمين عادة إلى مجموعتين كبيرتين تمثل المجموعة الأولى الأفراد العاديين التي تقتني منتجات تأمينية، مثل تأمين السيارات الخاصة، تأمين المنازل، تأمين السفر... الخ، ونلاحظ أن هذه المنتجات لها صفة الإلزام، أي أن التأمين فيها يكون إجباري بقوة القانون ولا مجال لتهرب منها، وعليه تكون القوة التفاوضية للأفراد في تحديد السعر محدودة ولا تشكل تهديداً للصناعة، كما أن الأقساط التي يدفعها كل فرد ليست كبيرة ولكن عند تجميعها يمكن أن تنتج تأمينات الأفراد مبالغ كبيرة وهذا يعني عدم تركيز العملاء من الأفراد مما يقلل من تهديدهم لصناعة التأمين.

أما المجموعة الثانية فهي تمثل الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة الكبيرة منها التي تقوم بتأمين منشأتها ووسائل إنتاجها بأقساط كبيرة جدا، ومن بين الشركات الكبيرة الناشطة في الجزائر نجد شركة سونطراك، شركة سونلغاز، المؤسسة الوطنية للنقل البحري، الخطوط الجوية الجزائرية، شركة تحلية مياه البحر بالإضافة إلى شركات خاصة مثل مجمع سفيتال، ونظرا لمكانة هذا النوع من العملاء بالنسبة لصناعة التأمين في الجزائر، من حيث حجم الأقساط المكتتبه نجده يتمتع بقوة تفاوضية تسمح له بالمساومة في تحديد السعر، فعلى سبيل المثال نجد أن الميزانية المخصصة لتأمين شركة سونطراك بلغت قيمة 40 مليون دولار سنة 2009، حيث تستحوذ شركات التأمين (CAAR, CAAT, CASH) مجتمعة على نسبة 30% من مجموع تأمينات سونطراك، وتقوم شركات التأمين الأجنبية بتغطية النسبة الباقية المقدرة بـ 70% من مجموع تأمينات الشركة¹. كما بلغت قيمة صفقة تأمين خط ميترو الجزائر الرابط بين البريد المركز والقبه ما يقارب 21 مليار سنتيم، والتي عادت إلى شركة (CAAR)².

ثالثا: المنتجات البديلة

تمارس المنتجات البديلة تهديدا كبيرا على جاذبية الصناعة، بمعنى أنه كلما كانت هناك بدائل كثيرة للصناعة كلما كان هناك تهديدا يؤثر على ربحية الصناعة، وبالنسبة إلى صناعة التأمين في الجزائر يمكن القول أنه يوجد نوعان من البدائل، يتعلق الأول بطبيعة صناعة التأمين التي تهدف إلى مواجهة الأخطار التي يتعرض لها الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، وتتمثل هذه البدائل في كل من:

¹ سليم بن عبد الرحمان ، سونطراك تؤمن منشأتها بقيمة 40 مليون دولار، على الموقع :

www.elkhabar.com/ar/index.php?news=236952. Consulté le 17-04-2015.

² <https://www.djazair.com/ennahar/81579>.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

1) تجنب الخطر: تعتبر من أهم طرق مجابهة الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد، ويراهما البعض على أنها ضرورية في الحالات التي تزيد فيها الأعباء المالية المترتبة على تحمل الخطر، عن المزايا المتوقع الحصول عليها من وراء ذلك. إلا أنه يوجد فريق آخر يرى أن تجنب الخطر ما هو إلا قرار سلبي يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار الذي يوجد نوعا من الخطر، وتبريرهم على ذلك أن الفرد يعيش في بيئة يجعل عملية التجنب الكلي للخطر من الأمور المستحيلة لذلك فإن اتباع هذه الطريقة يكون في نطاق ضيق جدا وينحصر استخدامها في مجال التجنب الجزئي.¹

2) افتراض الخطر: يقصد بسياسة افتراض الخطر أن يقبل متخذ القرار الخطر، وما ينتج عنه من خسارة، وهنا نجد أن الفرد يتحمل نتيجة القرار بنفسه دون اشتراك الآخرين معه في الخسارة، وتتم هذه السياسة بطريقتين:

- **تحمل الخطر بدون تخطيط مسبق:** بحيث يتم افتراض الخطر وتحمله بشكل عفوي دون تخطيط أو حتى إدراك مسبق بالخطر وعواقبه، وذلك لعدم شعور الفرد بأهمية الخطر، بسبب وجود أخطار تسبب خسائر مالية بسيطة يمكن للفرد تحملها دون مشقة أو عبء، وقد يتم تحمل الخطر من قبل الفرد إجباريا نظرا لغياب البديل أو صعوبته أو ارتفاع تكلفته.

- **تحمل الخطر بتخطيط مسبق:** بحيث يتم بشكل واع وإبرادة الفرد الاحتفاظ بالخطر لنفسه، وفي حالة المؤسسات الاقتصادية يكون المؤمن في الوقت ذاته المؤمن له، من خلال تخصيص مبلغ معينة لمواجهة الخسائر الناتجة عن الأخطار التي ترغب المؤسسة في التأمين عليها ذاتيا، وتستغني بذلك عن الخدمات شركات التأمين،² وقد عرفت هذه الطريقة لمواجهة الأخطار انتشارا واسعا في العالم حيث قدر سوق التأمين الذاتي العالمي بأكثر من 30 مليار دولار من حيث الأقساط السنوية وبلغت أصول شركاته أكثر من 130 مليار دولار.³ وبالتالي يعتبر التأمين الذاتي منافسا مباشرا لشركات التأمين وبديلا لمنتجاتها. ونشير إلى أن مؤسسة التأمين الذاتي لا تعتبر ولا تسجل كشركة تأمين، ولا يمكنها ممارسة نشاط التأمين مع الجمهور، وإنما تقبل الأقساط من الأقسام التجارية ومختلف المصالح التابعة للشركة الأم. ويعاب على التأمين الذاتي أنه إذا تعرضت الشركة الأم في أول الفترة التأمينية إلى حادث جسيم، يصعب عليها مواجهته لأن المحفظة التأمينية غير قادرة على مواجهة الأخطار.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009، ص 71.

² زيدان سلمان، مرجع سابق، ص 131.

³ كاتب باسم رشاد، الإنفاق على التأمين في الخليج، جريدة النهار الاقتصادي، العدد 1489، الصادرة يوم 28 فبراير 2012، ص 09.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

3) سياسة تحويل الخطر: بمقتضى هذه السياسة يتم مواجهة الخطر بنقل عبئه إلى طرف آخر، نظير دفع أجر أو تكلفة الخطر للطرف الآخر، ويتم النقل بموجب عقد بين الطرفين (صاحب الخطر الأصلي والطرف المنقول إليه الخطر)، يترتب عليه أن يتعهد صاحب الخطر الأصلي بدفع تكلفة الخطر إلى الطرف المنقول إليه الخطر، والذي يتعهد هو الآخر بتحمل عبء الخسارة عند تحقق الحادث، أو الحوادث المنصوص عليها في العقد. وتتخصر أهم العقود التي يتم بمقتضاها تحويل الخطر في عقود التشييد، عقد الإيجار، عقود النقل وعقود الأمانة.¹

4) سياسة تخفيض الخطر: يقصد بسياسة تخفيض الخطر التقليل من عدم التأكد الذي يلزم الشخص عند اتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه السياسة على الوصول إلى طرق دقيقة للتنبؤ باحتمال الحادث، وحجم الخسائر الناتجة عنه. وعموما هناك عدة طرق تتبع في تخفيض الخطر، يمكن وضعها في ثلاثة مجموعات هي:

- **طريقة الفرز والتنوع:** يقصد بالفرز والتنوع هنا فرز وتنوع الأصول المملوكة للفرد أو المؤسسة، ويتم الفرز عن طريق تجزئة الأصول المملوكة للفرد الواحد على عدة أمكنة، أو تجزئة ملكية الأصل الواحد على عدة أفراد. وتستعمل طريقة الفرز والتنوع في حالة الأفراد والمنشآت التي تمتلك وحدات خطر ضخمة ومتعددة ومتجانسة، وبذلك يمكن فرزها وتنوعها من جميع الجهات، فتنخفض درجة الخطورة بالنسبة لكل وحدة خطر منها، وبالتالي تنخفض الخسارة المتوقعة سواء من ناحية التكرار أو الحجم.²

- **طريقة تجميع الأخطار:** تستخدم هذه الطريقة عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة، ولا يمكن لصاحبها تحملها بمفرده، ولا يستطيع التنبؤ بها بدقة كافية، وتحتم طريقة تجميع الأخطار هذه على أصحاب الأخطار المتماثلة أن يشتركوا في تحمل الخسارة المالية، التي تقع من تحقق الحوادث التي يتربونها، وعلى ذلك يكون الالتزام المالي بدفع نصيب في الخسارة غير محدد، مما يترتب عليه أن تكون تكلفة إدارة الخطر قبل وقوع الحادث غير موجودة أصلا، ولكن على صاحب الخطر أن يتحمل نصيبه في عبء الخسارة عندما تقع ومهما تبلغ قيمتها.

- **طريقة تأمين الأخطار:** في بعض الأحيان يصعب على الشخص المعرض لخطر معين استعمال أي من الطرق والسياسات السابقة المختلفة لمواجهة الخطر، وأمام هذه الصعوبات تظهر الحاجة إلى نظام أكثر شمولاً وقدرة على مواجهة مختلف الأخطار التي يتعرض لها، وأمام هذه الحاجة ظهرت أهمية طريقة التأمين، والتي بمقتضاها تقوم هيئة منفصلة عن الأفراد والمشروعات يطلق عليها هيئة التأمين، وتكون وظيفتها تجميع

¹ إبراهيم علي عبد ربه، التأمين التجاري، مرجع سابق، ص 32.

² محمد صلاح الدين صدقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 237.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الأخطار، فرزها، تسويقها ونقل عبء الخطر إليها نظير أن يتحمل كل صاحب خطر تكلفة الخطر، والذي يدفع مقدما في معظم الأحوال.¹

وبمقارنة هذه البدائل مع نظام التأمين نجد أن هذا الأخير يقلل من ظاهرة عدم التأكد بطريقة فعالة، لذلك فهي لا تشكل تهديدا لصناعة التأمين بصفة عامة.

أما النوع الثاني من البدائل فيتعلق بطبيعة المنتجات التأمينية إذ نجد أغلبها يعتمد على التأمين التجاري، بينما توجد منتجات تأمينية تقدمها شركات لا تهدف إلى تحقيق الربح، وبالتالي قد تشكل هذه البدائل تهديدا على الصناعة التأمينية في الجزائر وتمثل هذه البدائل في:

(1) التأمين الحكومي: يعتبر التأمين الحكومي جزءا من شبكات الأمان الاجتماعية التي يتبناها المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخول، وتفرض الدولة التأمين الإجباري في نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي لتبسيط رعايتها الاجتماعية على أفراد المجتمع، وقد تتدخل الدولة في حالات استغلال شركات التأمين الخاصة للأفراد، وفرض أقساط باهظة التكاليف، فتدخل كمنافسة لتخفيض تلك التكاليف، ولتحقيق كفاءة إدارة العملية التأمينية، قد تعهد إلى الهيئات أو مؤسسات خاصة لإدارتها². ويعتبر نظام الضمان الاجتماعي في الوقت الحاضر من أهم النظم الاجتماعية الحديثة التي تهدف إلى معالجة الآثار التي يتعرض لها العامل خلال حياته الوظيفية وهي الشيخوخة، العجز، إصابة العمل، المرض والبطالة وذلك عن طريق إيجاد بديل للأجر في حالة انقطاعه بسبب تحقق أي من هذه المخاطر، سواء كان هذا البديل في صورة تعويض أو معاش بحسب الأحوال بما يكفل للعامل ولأسرته من بعده حياة كريمة ومستقرة.

(2) التأمين التكافلي: يشهد التأمين التكافلي في العالم نموا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية، مما دفعه إلى أن يحتل مكانة كبيرة في سوق التأمينات العالمية، جعله منافسا قويا للتأمين التقليدي، حيث نجد اليوم وفقا للإحصائيات المتوفرة في هذا الخصوص تزايدا ملحوظا في شركات التأمين التكافلي لتصل وفقا لمؤسسة "إرنست أند يونج" إلى 318 شركة تأمين تكافلي حول العالم وإجمالي حجم الأقساط بلغ 17 مليار دولار سنويا، فيما بلغ عدد شركات إعادة التكافل 10 شركات³، وهو أمر لم يكن موجود في الماضي القريب، مما يعكس تنامي الطلب على المنتجات التأمينية التكافلية، وحاجة السوق المالي لها ويتميز السوق العالمي للتأمين التكافلي بما يلي :

¹ سامي عفيف حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، هل التأمين الإسلامي المركب تأمين تعاوني أم تجاري؟ مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 22، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص 130.

³ محمد عزب، شركات إعادة التكافل (شرعية الأداء وحدها لا تكفي)، على الموقع الإلكتروني:

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

1- أكثر من مليار ونصف مسلم حول العالم؛

2- حوالي 318 شركة تأمين تكافلي؛

3- جميع الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ملزمة بالتأمين التكافلي؛

4- تعد إيران وماليزيا أكثر الأسواق وعيا وتطورا من حيث التأمين الإسلامي.¹

(3) بدائل التأمين على الحياة: تتنازع للفرد عادة فكرتان أساسيتان هما الرغبة في الإنفاق أولاً، والرغبة في الادخار والاحتياط للمستقبل ثانياً، لذلك نجد الكثير من وسائل الادخار وتكوين الأموال تنافس بعضها بعض، وتمنع الفرد من اقتناء منتجات التأمين على الحياة، ومن بين وسائل الادخار نجد شهادات الاستثمار وصناديق التوفير في البنوك، بالإضافة إلى شراء الأسهم والسندات، كما أن الرغبة في تحقيق الملكية الثابتة والمنقولة قد تبعد بعض الأفراد عن فكرة التأمين على الحياة حيث يفضل البعض شراء عقار عن شراء منتجات التأمين على الحياة خاصة إذا كانت بأقساط مرتفعة.

رابعا: الداخلون الجدد

نظرا لتحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خاصة الوفرة المالية التي تحصلت عليها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إلى جانب ارتفاع معدلات نمو صناعة التأمين التي شهدتها في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يجذب شركات تأمين جديدة إلى الصناعة لاسيما الأجنبية منها. يتزايد تهديد الداخلون الجدد مع التطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني بصفة عامة وصناعة التأمين بصفة خاصة، وتزامنا مع دخول اتفاق الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ وإنشاء منطقة التبادل الحر وترتيبات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية التي تلزم دول الأعضاء بفتح أسواقها أمام شركات الخدمات الأجنبية بمختلف أنواعها لاسيما الخدمات المالية (المصرفية والتأمينية)، بحيث تعمل هذه الشركات جنبا إلى جنب مع الشركات العمومية والخاصة، حيث أن عوائق الدخول التنظيمية التي تمارسها الدولة تقف عاجزة أمام هذا التهديد. ونتيجة لذلك فإن معايير التنافس في صناعة التأمين تتجسد في جاهزية شبكات التوزيع تجاه العميل وسرعة معالجة الملفات الخاصة بالتعويضات التي تتطلب كفاءة إدارية وفنية عالية،² وهذا ما تفتقر إليه شركات التأمين في الجزائر، خاصة الشركات العمومية. ومما يزيد تهديد الداخلون الجدد إلى صناعة التأمين في الجزائر، الرغبة القوية لشركات التأمين

¹ مولاي خليل، التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والأفاق، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص 09.

² بوحروود فتيحة، تقييم جودة الخدمة في شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 35.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

الفرنسية للعمل في الجزائر بعد الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا بخصوص إنهاء الخلاف بين الطرفين في مجال التأمينات.¹ ويمكن أن نلخص أهم التهديدات التي تواجهها شركات التأمين الناشطة في الجزائر جراء دخول الشركات الأجنبية في النقاط التالية:

- عدم قدرة شركات التأمين الناشطة في الجزائر على منافسة شركات التأمين الأجنبية التي تملك موارد أكبر مما يؤدي إلى تقليص دور شركات التأمين القائمة؛
- توافر نظم معلومات متطورة ومرتبطة بشبكة المعلومات الدولية؛
- إمكانية جذب العمالة ذات الخبرة من الشركات القائمة؛
- إمكانية التزام العاملون في الشركات الجديدة بتقديم مستويات خدمة جيدة نظرا لما هو متاح للإدارة من إمكانيات التحفيز؛

خامسا: المنافسة في الصناعة

تعتبر القوة الأساسية التي تتمحور حولها القوى الأربعة السابقة بهدف خلق مزايا تنافسية بين جميع شركات الصناعة. وكما سبق الإشارة إليه تتنافس في الصناعة التأمينية في الجزائر 21 شركة تأمين ما بين شركات عمومية وشركات خاصة، وموزعة ما بين سوقين رئيسيين هما سوق تأمينات الاضرار وسوق تأمينات الأشخاص، ومع تتبع مؤشرات تركيز الصناعة التأمينية يمكن القول أن هيكل المنافسة في سوق تأمينات الأضرار يأخذ هيكل احتكار قلة، وينقسم هذا الهيكل إلى ثلاث مجموعات أساسية هي:

- 1- شركات مهيمنة: وتتمثل في كل من شركة (SAA, CAAT, CAAR, CASH) فإلى غاية سنة 2015 تسيطر هذه الشركات على نسبة (63.79%) من إجمالي إنتاج سوق تأمين الاضرار؛
- 2- شركات تابعة (متحدية): وتتمثل في كل من (TRUST, CIAR, GAM, 2A, SALAMA,) وتسيطر هذه الشركات مجتمعة على نسبة 25.18% من إجمالي سوق تأمين الاضرار في سنة 2015؛
- 3- شركات مؤثرة وغير تابعة: وتتمثل في كل من مؤسسة (CNMA, MAATEC) وتسيطران على نسبة 11.04% من إجمالي سوق تأمين الاضرار في سنة 2015.

¹ عبد الوهاب بوكروج، مخاوف من تراجع شركات التأمين الجزائرية بسبب المنافسة الفرنسية، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=1263>. Consulté le 18-03-2018.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

أما بالنسبة إلى سوق تأمينات الأشخاص والذي يعتبر حديث نسبيا ومعالم التنافس فيه لم تتضح، كما أن رائد السوق لم يظهر بعد، إلا أنه من خلال دراستنا لتطور مؤشر التركيز الصناعي، يمكن القول أن هيكل المنافسة فيه يأخذ شكل احتكار قلة حيث تتحكم أربعة شركات تأمين (CARDIF, SAPS, TALA, CARAMA) على 69.08% من إجمالي الأقساط المكتتبة في سوق تأمينات الأشخاص في سنة 2015. مع العلم أن الشركتين العموميتين (TALA, CARAMA) تسيطران بنسبة 38.86% من إجمالي سوق تأمينات الأشخاص، أما الشركات الخاصة (CARDIF, MACIR VIE) فتسيطر بنسبة 29.02% من إجمالي سوق تأمينات الأشخاص. أما الشركات المختلطة (SAPS, AGLIC, AXA) فتسيطر بنسبة 27.5% من إجمالي سوق تأمين الأشخاص. فيما تكفي مؤسسات التأمين التعاضدي على 4.64% من إجمالي سوق تأمين الأشخاص.

سادسا: دور الدولة

تتدخل الدولة في صناعة التأمين في الجزائر من خلال قيامها بالإشراف والرقابة بهدف تطويرها وإدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك حفاظا على مصالح وحقوق المؤمن لهم. وتعتبر لجنة الإشراف على التأمينات التي تم استحداثها في ظل القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الهيئة التي تمارس الدولة من خلالها الرقابة على صناعة التأمين وتتصرف هذه اللجنة كإدارة رقابية بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، وتضطلع هذه اللجنة بالمهام الآتية:

- 1- مراقبة البنية المالية لشركات التأمين: وتتمثل في المتابعة الدائمة لشركات التأمين وإعادة التأمين (بما في ذلك الوسطاء) للتأكد من إمكانيات وفائها بالتعهدات التي قامت بها إزاء المؤمنين؛
- 2- احترام القوانين المعمول بها: تعد مراقبة تطبيق التشريع والقوانين فيما يتعلق بصناعة التأمين من جانب الشركات التي تنشط في السوق والتأكد منها، واحدة من بين المهام الأكثر حساسية التي تخص لجنة الإشراف على التأمينات، لأنها تمثل الأداة التي تتبلور من خلالها كل الأهداف والتوجيهات التي دعا إليها انفتاح الصناعة، وهي على وجه الخصوص، حماية مصالح المؤمنين وكذا مصالح الجمهور بشكل عام؛
- 3- دراسة ملفات الاعتماد: تمثل معاينة ملفات الاعتماد بالنسبة للجنة الإشراف أول مهمة لمراقبة الشركات المعنية، حيث يتم في هذا الاتجاه إدماج كامل أبعاد المراقبة (من قابلية تجسيد المشروع، كفاءات التسيير والتطورات المرتقبة للنشاط) في دراسة الملف، بحيث ستحفز بشكل كبير الرأي الذي ستتحذه لجنة الإشراف قبل إحالتها إلى لجنة الاعتماد التابعة للمجلس الوطني للتأمينات (CNA) وعلاوة على ذلك ففي حالة تقديم الاعتماد

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

سيتم توجيه أهمية خاصة إلى تطوير العلاقة القائمة بين أداءات الشركات الجديدة ومخططها المرتقب، وهذا خلال خمس سنوات.

ولتعزيز دور لجنة الإشراف على التأمينات، وتثمين الإصلاحات التي قامت بها الدولة بغية ترقية وتطوير صناعة التأمين لتصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا، وتوجيه السياسة العامة للدولة في مجال التأمين، أنشئ المجلس الوطني للتأمينات في 25 جانفي بموجب الأمر 07-95، وهو هيئة تابعة لوزارة المالية، والذي دخل حيز العمل به رسميا ابتداء من تاريخ 24-10-1997. ويسعى هذا المجلس إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي¹:

- 1- العمل على التوازن ما بين حقوق والتزامات طرفي العقد، خصوصا عندما يكوم المؤمن له في وضعية ضعف أمام المؤمن (عقد التأمين هو عقد إذعان)؛
- 1- السهر على مردودية الأموال المجمعة من طرف شركات القطاع؛
- 2- السير الحسن لمختلف شركات التأمين؛
- 3- خلق إطار توافقي للحوار والاقتراحات، والمساهمة في توجيه وتطوير صناعة التأمين في الجزائر؛
- 4- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية؛
- 5- تحسين شروط مهام شركات التأمين وإعادة التأمين لضمان الملاءة والحفاظ على مصالح المؤمن لهم؛
- 6- وضع تسعيرات التأمين (Tarifs d'assurance) تطابق السوق الجزائري، والتي تأخذ بعين الاعتبار قاعدة إحصائية وطنية؛
- 7- تطوير التعاون مع الخارج وخصوصا مع الدول التي لها علاقات اقتصادية وصداقة مع الجزائر، من أجل إعطاء حيوية لصناعة التأمين الوطني من خلال جلب التجربة الدولية وتطوير قنوات جديدة في مجال إعادة التأمين؛
- 8- التأطير والتنسيق في مجال التوظيفات المالية، في ظل الشروط الحسنة في الأسواق المالية وبذلك فهو يساهم في توازن ميزان المدفوعات الجزائري، ويحفز تبادل المواقفات ما بين شركات التأمين؛
- 9- إنشاء مركز للبحث، والذي يقوم بدراسات استراتيجية من أجل تطوير صناعة التأمين في الجزائر.

¹ <https://www.cna.dz/Acteurs/CNA>. Consulté le 14-05-2018.

الفصل الرابع: تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التغيرات التي عرفتتها صناعة التأمين في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، حيث فرضت الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال سنوات التسعينيات ضرورة مسايرة التوجهات العالمية نحو الانفتاح وتحرير الأسواق، مما دفع الدولة إلى إحداث تغييرات جذرية في صناعة التأمين كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة المصرفية، الاستثمار الصناعي، قطاع الاتصالات... الخ. وعلى هذا الأساس تم إلغاء احتكار الدولة لهذه الصناعة التأمينية، وسمحت بولوج السوق التأمينية بمختلف فروعها من طرف مؤسسات وطنية وأجنبية، خاصة أو عامة. وقد اتبعت الدولة هذه الإصلاحات بترسانة من التشريعات والقوانين المتعاقبة حتى تواكب هذا التوجه الجديد.

وقد نتج عن هذه الإصلاحات وجود بعض التنوع من حيث عدد وطبيعة الشركات الناشطة في صناعة التأمين الأمر الذي أثر على طبيعة المنافسة من خلال إعادة توزيع الحصص السوقية لهذه الشركات، أدى إلى اتجاه تركيز السوق إلى الانخفاض خلال فترة الدراسة. إلا أنه بالرغم من هذا التغير في مؤشرات التركيز في الصناعة التأمينية في الجزائر، بقيت تتسم باحتكار القلة، أين تسيطر الشركات العمومية على نسبة تفوق 63% من إجمالي الأقساط المكتتبه في سوق تأمين الأضرار.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى المؤشرات الأدائية لصناعة التأمين من حيث مؤشري كثافة التأمين واختراق التأمين وقد تبين أن صناعة التأمين في الجزائر مازالت بعيدة عن المستويات العالمية وحتى الإقليمية، ولم ترقى بعد إلى مستوى تطلعات الدولة. أما من حيث القوى التنافسية لصناعة التأمين فهي تختلف من حيث أهميتها النسبية من قوة إلى أخرى ويعتبر تهديد الداخلون الجدد أكبر تحدي يواجه صناعة التأمين في الجزائر.

الفصل الخامس:

الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين
هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاته

تمهيد:

توصلنا من خلال الفصل الرابع إلى أن صناعة التأمين في الجزائر تعرف مستويات تركيز صناعي مرتفعة نوعا ما مما يدل على أن هذه الصناعة تتسم بهيكل احتكار قلة، وهذا راجع إلى هيمنة الشركات العمومية على سوق تأمينات الأضرار، مما يعني أن هذه الشركات يمكن أن تمارس سلطتها على السوق وتحقق بذلك أرباحا غير عادية، وعلى هذا الأساس سنحاول خلال هذا الفصل التطبيقي تحليل العلاقة بين هيكل سوق تأمين الأضرار في الجزائر وأداء شركات التأمين العاملة فيه خلال الفترة 2007/2015، وهذا من خلال تطبيق نموذج (SCP) المعتمد في دراسات الاقتصاد الصناعي.

يتكون نموذج الاقتصاد الصناعي من ثلاثة معادلات، ويتم تقديره بطريقة المعادلات الآتية، وفي سبيل تحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، نتناول في **المبحث الأول** التعريف بالأسلوب الإحصائي المستخدم في التقدير، أما **المبحث الثاني** فنخصصه للتعريف بمجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى وصف متغيرات النموذج. أما **المبحث الثالث** فسننتظر فيه إلى التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ومن ثم دراسة الاستقرارية وتقدير معالم نماذج الدراسة. أما **المبحث الرابع** فنخصصه لتحليل نتائج التقدير لكل معادلة على حدى ثم نناقش النتائج بالنسبة للنموذج (هيكل - سلوك - أداء).

المبحث الأول: الأسلوب الإحصائي المستخدم

إن الفرضية الأساسية لنموذج الانحدار الخطي وجود نماذج مكونة من معادلة واحدة وباتجاه وحيد للسببية، بمعنى وجود مجموعة من المتغيرات التفسيرية (المستقلة) التي تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر به ولكون العديد من العلاقات الاقتصادية متداخلة مع بعضها البعض يتطلب وصفها بمجموعة من المعادلات (Equations System) التي تتناسب في عددها مع طبيعة المشكلة موضوع الدراسة، وتنقسم منظومة المعادلات إلى أنواع متعددة بحسب طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات مع بعضها البعض ضمن المعادلة الواحدة، ومنها إلى باقي المتغيرات للمعادلات الأخرى في المنظومة، ومن هذه الأنواع نجد منظومة المعادلات الآتية (Simultaneous Equation System)¹، أين نجد أكثر من متغير تابع وأكثر من معادلة، تتطلب معالجة إحصائية خاصة لأن تقدير المربعات الصغرى لا يتناسب مع هذه النماذج للحصول على تقدير صادق للمعاملات الاقتصادية². من بين بعض النماذج الآتية في الاقتصاد نذكر³: نموذج العرض والطلب، نموذج السعر والأجور، نموذج كينز لتحديد الدخل.

المطلب الأول: تعريف نموذج المعادلات الآتية

هناك العديد من التعاريف لنموذج المعادلات الآتية منها:

- نموذج المعادلات الآتية هو ذلك النموذج الذي لا يمكن تحديد القيمة التوازنية لواحد من متغيراته الداخلية على الأقل دون استخدام جميع المعادلات التي يحتويها النموذج.
 - هو مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، بحيث أن المتغيرات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في آن واحد.
 - يمكن تعريف منظومة المعادلات الآتية بأنها مجموعة من المعادلات التي تمثل العلاقات بين متغيرات الاستجابة والمتغيرات التوضيحية، بحيث أن المتغيرات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في آن واحد.⁴
- يتضح من خلال هذه التعاريف أن نموذج المعادلات الآتية يتميز بـ:

¹ مزاحم محمد يحيى، تقدير معاملات منظومة المعادلات الآتية للاستثمار الزراعي والنتائج المحلي الزراعي في العراق للفترة 1980 - 2000، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 11، 2007، ص 176.

² خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2015، ص 130.

³ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 161-163.

⁴ حم محمد يحيى، محمود حمدون عبد الله، استخدام طريقتي (2SLS) و(3SLS) في تقدير منظومة المعادلات الآتية للأسعار العالمية للحبوب للمدة 1961-2002، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 31، العدد 93، 2009، ص 328.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

- إن المتغيرات الداخلية بمعادلات النموذج مرتبطة ارتباطاً تبادلياً في ما بينها فتظهر كمتغيرات تابعة في معادلة وكمتغيرات مستقلة في معادلة أخرى؛
 - المتغيرات المستقلة ترتبط بالمتغيرات العشوائية في كل معادلة، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بفرضية من فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية مما يجعل التقدير بها يعطي تقديرات متحيزة وغير مستقرة.
- وعليه يكون نظام المعادلات الآتية الافتراضي على الشكل التالي:

$$Y_{1i} = \beta_0 + \beta_1 Y_{2i} + \beta_2 X_{1i} + \beta_3 X_{2i} + \varepsilon_{1i} \dots \dots \dots (1)$$

$$Y_{2i} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{1i} + \alpha_2 X_{1i} + \alpha_3 X_{2i} + \mu_{1i} \dots \dots \dots (2)$$

يطلق على هاتين المعادلتين بالمعادلات السلوكية أو المعادلات الهيكلية، ونميز في منظومة المعادلات الآتية نوعين من المتغيرات هما:

(1) **متغيرات داخلية (Endogenous Variables):** وتتمثل في كل من المتغيرين التابعين Y_{1i} ، Y_{2i} ، وتحدد قيمهما داخل نموذج المعادلات الآتية.

(2) **متغيرات خارجية (Exogenous Variables):** وتتمثل في كل من المتغيرين المستقلين X_{1i} ، X_{2i} ويطلق عليهما أيضاً المتغيرات المحددة مسبقاً، لان قيمهما تتحدد خارج النموذج.

المطلب الثاني: مشكلة تحديد نموذج المعادلات الآتية

نعني بمشكلة التحديد أو التمييز مدى قابلية نموذج المعادلات الآتية للحل باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة، وعليه فمشكلة التحديد تساهم في الكشف عن مدى كفاية المعادلات المكونة لنموذج المعادلات الآتية للحل وتقدير معاملات المتغيرات الداخلية والخارجية. ويرتبط مستوى التحديد في منظومة المعادلات الآتية بمستوى التحديد معادلة بمعادلة حسب الحالات الثلاثة التالية:¹

أولاً: نموذج ناقصة التحديد (Under Identification)

يكون نموذج المعادلات الآتية ناقص التحديد إذا كانت على الأقل إحدى المعادلات المكونة له ناقصة التحديد، أي أن عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة يتجاوز عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة مطروحاً منه واحد، والحل هنا يكون مستحيلاً وليس هناك إمكانية لتقدير معالم النموذج ويستلزم إعادة بناء نموذج المعادلات الآتية بشكل آخر.

¹ شيخي محمد، مرجع سابق، ص 168.

ثانياً: نموذج تام التحديد (Exact Identification)

يكون نموذج المعادلات الآتية تام التحديد إذا كانت كل المعادلات في النموذج تامة التحديد، وحتى تكون المعادلة تامة التحديد يجب أن يكون عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة مساوياً لعدد المتغيرات الداخلية فيها مطروحاً منه الواحد.

ثالثاً: نموذج زائد التحديد (Over Identification)

يكون نموذج المعادلات الآتية زائد التحديد إذا كانت كل المعادلات المكونة له زائدة التحديد، وحتى تكون المعادلة زائدة التحديد يجب أن يكون عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة يقل عن عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة مطروحاً منه الواحد.

ويمكن التعبير على شروط النماذج السابقة بالطرق الرياضية، بحيث نعتبر الرموز التالية:

g : عدد المتغيرات الداخلية في النموذج.

K : عدد المتغيرات الخارجية في النموذج.

g^* : عدد المتغيرات الداخلية التي تظهر في المعادلة.

k^* : عدد المتغيرات الخارجية التي تظهر في المعادلة.

وعليه تكون شروط التحديد كما يلي:¹

$K - 1 < g^* + k^*$ تكون المعادلة زائدة التحديد (مميزة كثيراً)

$K - 1 = g^* + k^*$ تكون المعادلة تامة التحديد (مميزة تماماً)

$K - 1 > g^* + k^*$ تكون المعادلة ناقصة التحديد (غير مميزة)

المطلب الثالث: أسلوب تقدير معالم نموذج المعادلات الآتية

نظراً لخصوصية هذا النوع من النماذج خاصة فيما تعلق بمشكلة التأثير الآني لمتغيرات النموذج، فإن هذا الأمر يصعب من تقدير معالم النموذج وفقاً لطريقة المربعات الصغرى العادية لما قد يترتب عليه من مقدرات متحيزة وغير متنسقة، مما يدفعنا إلى استخدام طرق أخرى تسمح بتقدير معالم النموذج بشكل جيد، ومن بين تلك الطرق والتي تركز عليها دراستنا نذكر:²

¹ خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 141.

² حم محمد يحيى، محمود حمدون عبد الله، مرجع سابق، ص 331.

أولاً: طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS (Two Stage Least Squares)

سميت هذه الطريقة بذات المرحلتين، وذلك لأنها تستخدم طريقة المربعات الصغرى مرتين، الأولى يتم من خلالها تحديد المتغير الداخلي في المعادلة المطلوب تقدير معالمها ومن ثم استخراج الشكل المختزل لهذا المتغير، بعدها يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لإيجاد القيم التقديرية للشكل المختزل، أما المرحلة الثانية فيتم تعويض القيم المقدرة محل القيم الحقيقية للمتغيرات الداخلية، وبعدها تستخدم طريقة المربعات الصغرى مرة أخرى لإيجاد المعالم التقديرية لمنظومة المعادلات الآتية. وتعد طريقة 2SLS من بين الطرق المهمة في تقدير نماذج المعادلات الآتية زائدة التحديد أو تامة التحديد، فضلاً على أنها طريقة بسيطة الحساب.

ثانياً: طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل 3SLS (Three Stage Least Squares Method)

تعتبر هذه الطريقة امتداداً لطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، حيث يتم إيجاد مقدرات معالم الشكل المختزل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وفي المرحلة الثانية يتم إيجاد معالم كل معادلة من معادلات النموذج على انفراد باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، أما المرحلة الثالثة فتستخدم طريقة المربعات الصغرى العامة في إيجاد معالم منظومة المعادلات الآتية دفعة واحدة. تعتبر مقدرات طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل احسن اتساقاً وأكثرها كفاءة من طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

المبحث الثاني: بيانات ونموذج الدراسة

نحاول في هذا المبحث توضيح مجتمع الدراسة والعينة التي سيتم التطبيق عليها، بالإضافة إلى مصدر البيانات المستخدمة لإضفاء الشفافية والمصدقية للدراسة، كما سنحاول توضيح معالم النموذج المستخدم والمتغيرات التي تكونه.

المطلب الأول: مجتمع وبيانات الدراسة

أولاً: البيانات المستخدمة في الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لنشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)، بالإضافة إلى ذلك سيتم الاعتماد على بعض البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين الناشطة في الجزائر والمقدمة من طرف مديرية التأمينات على مستوى وزارة المالية. مع العلم أن هذه البيانات لم تستخدم بشكل خام بل تم إدخال العمليات الحسابية المناسبة للحصول على المتغيرات التي تشكل نموذج الدراسة.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

تستبعد هذه الدراسة شركات تأمين الأشخاص وهذا راجع إلى حداثة هذه الشركات التي تتولى تقديم هذا النوع من الخدمات وعدم وضوح معالم هيكلها الصناعي واستقرارها في السوق، وعليه يقتصر مجتمع الدراسة على شركات تأمين الأضرار والتي بلغ عددها في نهاية سنة 2015 ثلاثة عشر شركة تأمين. وتتكون العينة التي ستجرى عليها الدراسة القياسية من 10 شركات تأمين الأضرار، وقد تم اختيار هذه الشركات طبقا لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة، ومن أجل تنويع أفراد العينة فقد تضمنت مجموعتين من الشركات المتمثلة في:

- 1) مجموعة شركات التأمين العمومية: وهي تضم خمسة شركات تأمين متمثلة في كل من: (SAA) (CAAT)، (CAAR) و(CASH). بالإضافة إلى مؤسسة التأمين التعاضدي (CNMA)؛
- 2) مجموعة شركات التأمين الخاصة: وهي تضم خمسة شركات تأمين متمثلة في كل من: (TRUST) (CIAR)، (2A)، (SALAMA) و(ALLIANCE).

وتمثل عينة الدراسة نسبة 77% من إجمالي تعداد شركات تأمين الأضرار في الجزائر، ونسبة 94,64% من رقم الأعمال، ونسبة 96% من التعويضات خلال سنة 2015م، وهذا ما يدل على أهمية العينة وقدرتها على التعبير عن مجتمع الدراسة وتعميم النتائج على الصناعة التأمينية ككل.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

تتمثل منهجية البحث في استعمال المنهج القياسي لاختبار مدى صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والمتمثلة في وجود تأثير بين هيكل السوق، سلوك المؤسسات وأدائها بشكل متبادل، فقد أكدت الدراسات في مجال الاقتصاد الصناعي على أن هيكل الصناعة يكون له تأثير على سلوك المؤسسات في الصناعة وهذا الأخير يكون له تأثير على مؤشرات أداء المؤسسات في الصناعة، في المقابل فإن أداء المؤسسات في الصناعة له تأثير في سلوك المؤسسة ومن ثم في هيكل الصناعة. سنحاول اختبار هذه العلاقة على واحدة من الصناعات المالية والمتمثلة في صناعة التأمين في الجزائر انطلاقا من بيانات واقعية لسلاسل زمنية مقطعية (panel data)، كما سيتم استخدام نموذج آني يسمح بالتأكد من وجود علاقة تبادلية إضافة إلى تحديد طبيعتها. تعتمد هذه الدراسة على نموذج البحث الكلاسيكي في الاقتصاد الصناعي الذي يتكون من ثلاثة معادلات أساسية وهي:

- 1) معادلة هيكل السوق: والتي تتأثر بالمتغيرات المستقلة المتمثلة في أداء المؤسسات وسلوكها في السوق.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

(2) معادلة السلوك: وهي ودالة في هيكل السوق وأداء المؤسسات.

(3) معادلة الأداء: وهي دالة في هيكل السوق وسلوك المؤسسات.

ومن أجل ضبط النموذج تم إدراج مجموعة من المتغيرات الضابطة لكل معادلة من المعادلات السابقة، وعليه يكون الشكل الرياضي للنموذج بالشكل التالي:

$$S_{i,t} = f(C_{i,t}, P_{i,t}, X_{i,t}) \dots \dots \dots (01)$$

$$C_{i,t} = f(S_{i,t}, P_{i,t}, Z_{i,t}) \dots \dots \dots (02)$$

$$P_{i,t} = f(S_{i,t}, C_{i,t}, W_{i,t}) \dots \dots \dots (03)$$

حيث: S تمثل هيكل الصناعة (Market Structure).

C : تمثل سلوك المؤسسات (Conduct).

P : تمثل أداء المؤسسات (Performance)،

X, Z, W : تمثل متغيرات ضابطة للمعادلات.

t : تمثل الزمن معبر عنه بالسنوات، i : تمثل رقم المقطع ومعبر عنه برقم الشركة

$$t = 2009, 2010 \dots \dots \dots T \quad i = 1, 2, 3 \dots \dots \dots N$$

ولتطبيق هذا النموذج تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع وفترات زمنية) حيث أن عدد المقاطع والذي يمثل في هذه الدراسة عينة شركات التأمين وعددها 10 شركات، وفي الوقت نفسه يحتوي كل مقطع على سلسلة زمنية مكونة من 07 سنوات بداية من 2009م إلى غاية 2015م وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل هو: $70 = 10 * 07$ مشاهدة.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل وتحقيقاً لأهداف الدراسة يتم إعادة كتابة النموذج السابق وفق الصيغة الأساسية كما يلي:

$$S_{i,t} = a_0 + a_1 ADV_{i,t} + a_2 P_{i,t} + a_3 GI_{i,t} + a_4 OS_{i,t} + a_5 VI_{i,t} + a_6 BR_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (04)$$

$$ADV_{i,t} = b_0 + b_1 MS_{i,t} + b_2 P_{i,t} + b_3 S_{i,t} + b_4 S_{i,t}^2 + b_5 GI_{i,t-1} + \gamma_{i,t} \dots \dots \dots (05)$$

$$P_{i,t} = d_0 + d_1 S_{i,t} + d_2 ADV_{i,t} + d_3 size_{i,t} + d_4 GF_{i,t} + d_5 expens_{i,t} + d_6 LEVERAGE_{i,t} + d_7 loss_{i,t} + \eta_{i,t} \dots \dots \dots (06)$$

ويوضح الجدول اللاحق تعريف مختصر للمتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال المعادلات (4,5,6).

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

الجدول رقم (5-01): التعريف برموز المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير
هيكل الصناعة (Structure)	S
كثافة الاعلان (advertising)	ADV
أداء الشركة (performance)	P
معدل نمو الصناعة (growth industry)	GI
ملكية الشركة (Ownership)	OS
التكامل العمودي (vertical integration)	VI
عوائق الدخول (barrier to market entrance)	BR
الحصة السوقية (market share)	MS
معدل نمو الشركة (Growth firm)	GF
معدل نمو الصناعة في السنة الماضية (past growth industry)	GI _{t-1}
حجم الشركة (size)	SIZE
معدل التكاليف (expenses ratio)	EXPENSE
وزن رأسمال الشركة (leverage)	LEVERAGE
معدل الخسائر (loss ratio)	LOSS

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نموذج الدراسة.

المطلب الثالث: وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة

بناءً على نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي (هيكل، سلوك، أداء) والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات قدرت بخمسة عشر متغيراً، منها 03 متغيرات داخلية و12 متغيراً خارجياً من أجل تحديد وتقييم طبيعة العلاقة بين هيكل صناعة التأمين وأداء مؤسساتها في الجزائر، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستعملة في النموذج.

أولاً: المتغيرات الداخلية

تمثل المتغيرات الداخلية المعادلات الهيكلية للنموذج المستخدم في الدراسة وهي معادلة هيكل الصناعة، معادلة السلوك، معادلة الأداء. وفيما يلي شرح للمقاييس والمؤشرات التي تعبر عن المتغيرات الداخلية:

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

1) متغير هيكل الصناعة: لم تتفق الدراسات السابقة على اعتماد مؤشر واحد للتعبير عن هيكل الصناعة، فنجد البعض منها يعتمد على مؤشر التركيز، في حالة عدم توفر البيانات حول المؤسسات التي تنشط في الصناعة، ونجد البعض الآخر يعتمد على مؤشر هيرشمان-هيرفيندال لأنه يتوافق مع نموذج (SCP).

تحاول هذه الدراسة الجمع بين مقياسين للتركز الصناعي بغرض التجريب العملي لهما، وعليه يتم التعبير عن هيكل السوق من خلال التركيز الصناعة التأمينية في الجزائر وبحسب هذا التركيز باستخدام مؤشرين هما:

أ- **مؤشر (CR4):** نسبة تركيز أكبر أربعة مؤسسات تأمين من خلال قسمة مجموع مبيعات أكبر أربعة شركات تأمين على مجموع مبيعات شركات التأمين، بمعنى آخر الحصة السوقية لأكبر أربعة شركات تأمين.

ب- **مؤشر (HHI):** الأسلوب الثاني لقياس هيكل السوق المستخدم في هذه الدراسة هو مؤشر هيرشمان هيرفيندال وما يميز هذا المقياس هو أنه يلتقط فكرة نموذج (SCP) بشكل أفضل من مقياس التركيز (CR_n) الذي يلتقط فكرة القوة النسبية، ويتم حسابه على أساس نوعين من البيانات هما:

1- **(HHI_{ms}):** مؤشر هيرشمان هيرفيندال من الحصة السوقية للمبيعات، وبحسب من خلال مجموع مربع الحصة السوقية من الأقساط المكتتبة لكل شركة تأمين،

2- **(HHI_{assets}):** مؤشر هيرشمان هيرفيندال من الحصة السوقية للأصول، وقد تم استخدام هذا المقياس أسوةً بدراسات نموذج (SCP) في مجال الصناعة المصرفية حيث تعتمد على مؤشر التركيز من الأصول، وبحسب هذا المقياس من خلال مجموع مربع الصحة السوقية من إجمالي الأصول لكل شركة تأمين.

2) متغير السلوك: توجد العديد من الدراسات التي استخدمت متغير كثافة الإعلان للتعبير عن سلوك المؤسسات في الصناعة، وعليه

ويتم التعبير عن هذا المتغير من خلال كثافة الإعلان لكل شركة تأمين من خلال المعادلة التالية:

$$\text{كثافة الإعلان} = \text{مصاريف الإعلان والإشهار لشركة التأمين} \div \text{الأقساط المكتتبة لشركة التأمين}$$

3) متغير الأداء: يتم قياس هذال المتغير من خلال مؤشرين هما :

أ- **العائد على إجمالي الأصول (ROA) (Return on Assets):** تم استخدام معدل العائد على الأصول كمقياس للأداء في العديد من الدراسات التي تبحث في موضوع تقييم الأداء في المؤسسات، خاصة المؤسسات المالية منها لتوفر البيانات لحسابه وبحسب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العائد على إجمالي الأصول} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{إجمالي أصول شركة التأمين}$$

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

ب- العائد على إجمالي حقوق الملكية (Return on Equity) (ROE): هناك بعض الدراسات التي فضلت استخدام العائد على إجمالي حقوق الملكية كمؤشر لقياس أداء المؤسسة والذي يعكس أداء كل من الأنشطة التشغيلية والتمويلية معاً¹، وبالتالي فهو أكثر شمولاً من معدل العائد على الأصول بوصفه مؤشراً على مجمل أداء المؤسسة، ويحسب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{إجمالي حقوق الملكية لشركة التأمين}$$

ثانياً: المتغيرات الخارجية

تعتبر المتغيرات الخارجية عن المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغيرات التابعة في النموذج، تتحدد قيمة هذه المتغيرات خارج النموذج ولا تتأثر بقيم المتغيرات الأخرى داخل النموذج، تم اختيار متغيرات تفسيرية وضابطة لكل معادلة من معادلات النموذج، وفيما يلي وصف لهذه المتغيرات.

1) معادلة هيكل السوق: وتشمل معادلة هيكل السوق المعبر عنها بمتغير التركيز الصناعي، على المتغيرات التالية:

1- الأداء (P): تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الأداء وتركز الصناعة (هيكل السوق) أي أنه كلما تحسن أداء شركات التأمين في الجزائر أدى إلى زيادة تركز الصناعة التأمينية، ويتم قياس هذا المتغير من خلال متغيرين هما (ROA) و (ROE).

2- كثافة الإعلان (ADV): يرتبط الإنفاق الإعلاني بشكل كبير مع تمييز المنتجات وهو يؤدي إلى إعاقة دخول شركات جديدة إلى الصناعة وزيادة حصة الشركات القائمة، وبالتالي يرفع من درجة التركيز الصناعي، وعليه نتوقع أن تكون العلاقة إيجابية بين الكثافة الإعلانية وهيكل الصناعة.

3 - نمو الصناعة (GI): يعكس نمو الصناعة التأمينية إما دخول شركات جديدة إلى الصناعة أو النمو الداخلي لشركات التأمين القائمة²، وفي كلا الحالتين نتوقع أن يكون لنمو الصناعة علاقة عكسية مع تركز الصناعة التأمينية في الجزائر، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل نمو الصناعة} = (\text{إجمالي أقطاط السنة الحالية} - \text{إجمالي أقطاط السنة السابقة}) \div \text{إجمالي أقطاط السنة}$$

السابقة.

¹ رامي محمد أبو وادي، مرجع سابق، ص 97.

² Emilio Pagoulatos & Robert Sorensen, op cit, p 733.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

4- الملكية (OS): يتم التعبير عن ملكية شركة التأمين بمتغير صوري من أجل معرفة هل لملكية شركة التأمين أثر على زيادة تركيز الصناعة. يتم إعطاء القيمة (1) لشركات التأمين العامة والقيمة (0) للشركات الخاصة.

5- عوائد الدخل (BR): يتم حساب هذا المتغير من خلال العلاقة التالية:

$$\text{عوائد الدخل} = \text{رأس مال شركة التأمين} \div \text{إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة}$$

تعبّر هذه النسبة على كثافة رأس المال في الصناعة بحيث كلما ارتفعت نسبت رأس المال إلى إجمالي الأقساط المكتتبة أدى إلى زيادة قدرة شركة التأمين على استخدام أصولها في الرفع من الحصة السوقية، وعليه تعتبر هذه النسبة عائقاً أمام دخول شركات جديدة إلى الصناعة.

6- التكامل العمودي (VI): يعتبر التكامل العمودي أحد محددات هيكل الصناعة، ونظرياً كلما ارتفع مستوى التكامل كلما أدى إلى زيادة مستوى التركيز الصناعي، تعتمد هذه الدراسة على قياس التكامل العمودي الأمامي اتجاه العملاء نظراً لتوفر البيانات حول الأقساط المكتتبة على مستوى الوكالات المباشرة ويحسب هذا المتغير من خلال الصيغة الرياضية التالية :

$$\text{التكامل العمودي} = \text{الأقساط المكتتبة على مستوى الوكالات المباشرة للشركة} \div \text{إجمالي الأقساط المكتتبة لشركة}$$

التأمين

وتفترض الدراسة أنه كلما زادت قيمة التكامل العمودي الأمامي كلما أدى إلى زيادة تركيز الصناعة التأمينية.

(2) معادلة السلوك: تتمثل المتغيرات الداخلة في معادلة السلوك المعبر عنها بالكثافة الإعلانية فيما يلي:

1- الحصة السوقية (MS): تعتبر الحصة السوقية عنصراً مهماً في معادلة السلوك، وذات تأثير متباين، ففي حالة احتكار القلة، ونظراً لأن الشركات الرائدة قد تتجه إلى تجنب المنافسة السعرية، وبالتالي فإنها تسعى إلى الإعلان من أجل تمييز منتجاتها وخلق حواجز للدخول إلى مجموعتها الاستراتيجية.¹ وفي مقابل ذلك فإن الشركات التي تحقق حصص سوقية كبيرة لأسباب غير سعرية (حالة الاحتكار) قد تلجأ إلى تخفيض الميزانيات المخصصة للإعلان وتحديد أسعار مرتفعة بسبب قوتها السوقية. يتم حساب الحصة السوقية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الحصة السوقية للشركة} = \text{إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة} \div \text{إجمالي الأقساط المكتتبة للسوق}$$

¹ Michael S. Willis And Richard T. Rogers, **Market Share Dispersion Among Leading Firms as a Determinant of Advertising Intensity**, Review of Industrial Organization, Vol 13, N° 5, October 1998, p 499.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

2- الأداء (P): تعتبر دراسات السابقة أن زيادة ربحية المؤسسات تؤدي إلى زيادة الميزانية المخصصة للإعلان من أجل الحصول على مبيعات إضافية، لذلك تم إدراج متغير الأداء في معادلة السلوك، ويتم قياس الأداء هنا بمؤشرين هما العائد على إجمالي الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

3- تركيز الصناعة (S): تم إدراج تركيز السوق بناء على فرضية نموذج (SCP) من المتوقع أن يكون للتركيز تأثير إيجابي على كثافة الإعلان، لأن في الصناعات التي تميل نحو احتكار القلة، قد تصبح الإعلانات الأداة الرئيسية للتنافس بدلاً من المنافسة السعرية.¹

4- مربع تركيز الصناعة (S^2): تشير العديد من الدراسات أن كثافة الإعلان تزداد مع تزايد التركيز إلى أن يصل مستوى التركيز إلى مستوى معين تبدأ فيه الشركات تخفيض نفقاتها الإعلانية، ويترجم ذلك رياضياً بإدراج مربع تركيز الصناعة في معادلة السلوك، وحتى تتحقق العلاقة الغير خطية بين تركيز الصناعة والكثافة العلانية يجب أن تكون العلاقة بينهما عكسية.

5- معدل نمو الصناعة للسنة الماضية (GI): تم إضافة هذا المتغير في معادلة كثافة الإعلان لأنه يلتقط آثار ديناميكية الصناعة، بالإضافة إلى أن الصناعة المتنامية تشجع الشركات للقيام بالإعلانات لأن دخول منتجات جديدة إلى الصناعة يتطلب كثافة في الاعلان خلال فترات قصيرة، وبما أن الصناعة في حالة نمو فإنه من المرجح أن تكون ربحية الإعلان مرتفعة.²

3) معادلة الأداء: وتشمل معادلة أداء شركات التأمين، على المتغيرات التالية

1) هيكل الصناعة (S): ويتم التعبير عن مؤشر التركيز الصناعي بكل من مؤشر التركيز لأربعة شركات تأمين (CR4)، مؤشر هيرشمان هيرفيندال (HHI) والمعبر عنه بتركز الإنتاج (HHI_{ms}) وتركز الأصول (HHI_{assets})

2) كثافة الإعلان (ADV): يتوقع أن تؤدي مصاريف الاعلان الى زيادة المعرفة بمنتجات الشركة وإقبال العملاء عليها، حيث تسعى بعض الشركات إلى تحقيق مستويات من النمو السريع في المبيعات والذي يمكن أن يتحقق من خلال زيادة الإنفاق على الدعاية والإعلان، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير الإيجابي في ربحية الشركة.³

¹ Emilio Pagoulatos & Robert Sorensen, op cit, p 735.

² Michael S. Willis & Richard T. Rogers, op cit, p 501

³ حسني علي خربوش، محمد عيسى العابدي، العوامل المؤثرة على ربحية الشركات الصناعية المساهمة في الأردن، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 35/34، صيف 2005، ص 261.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

3) حجم الشركة (Size): ويتم التعبير عنه من خلال (Ln asset) وهو عبارة عن اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول شركة التأمين ويمكن أن يقاس على أساس القيمة السوقية لأسهم الشركة وبعده العاملان، يستعمل هذا المؤشر لتمييز الشركات من حيث حجمها والذي يعكس مدى توسع شركة التأمين في استثماراتها وقدرتها على تشغيل أموالها، ويمكن اعتباره مقياساً لفورات الحجم، ويمكن أن يؤثر حجم الشركة على ربحيتها وذلك للأسباب التالية:¹ أن زيادة حجم الشركة تعني سيطرتها على نسبة كبيرة من السوق وبالتالي تستطيع تحديد الاسعار التي تؤدي الى زيادة الانتاج. إن زيادة حجم الشركة يعني قدرتها على زيادة الانتاج وبالتالي توزيع التكاليف الثابتة على حجم الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الأرباح. يتم حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{حجم الشركة} = \text{Ln (أصول شركة التأمين)}$$

4) معدل نمو الشركة (GF): يعكس النمو في الاقساط تطوراً في مستوى نشاط الشركة من خلال زيادة حجم التغطيات التأمينية أو تغيير سياسة إعادة التأمين²، ويترتب على دراسة هذا المؤشر لعدة سنوات التعرف الدقيق على حسن الأداء الإداري والإنتاجي ودقة رسم السياسات التي تحقق المحافظة على أهداف الشركة التوسعية³، ونتوقع أن تكون العلاقة طردية بين أداء شركة التأمين ومعدل النمو حيث أن تحقيق الأرباح يساعد الشركة على النمو، وهذا الأخير بدوره يساعد على تحقيق الأرباح، يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل نمو الشركة} = (\text{أقساط السنة الحالية} - \text{أقساط السنة السابقة}) \div \text{أقساط السنة السابقة}$$

5) معدل الأعباء العامة (EXPENS): يعتبر هذا المعدل من المؤشرات الهامة لمعرفة مدى كفاءة الشركات وقدرتها على تقديم الخدمة التأمينية بأقل تكلفة⁴، حيث ترتبط تكلفة الخدمة التأمينية بعلاقة عكسية مع الكفاءة الإنتاجية والذي ينعكس سلباً على صافي أرباح شركات التأمين⁵، من الطبيعي أن يكون انخفاض هذه النسبة مؤشراً على كفاءة الاستخدام الأمثل لموارد الشركة، موضحاً لعدم وجود فائض في العمالة أو طاقات معطلة⁶. يمكن حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

¹ عبد الله محمد الشوملي، العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2010، ص 51.

² نجاح سعد الدين شريم، محددات الأداء المالي لشركات التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006، ص 41.

³ مصطفى كمال مظهر، دور النسب المالية في تقدير مستقبل قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص 15.

⁴ عادل منير عبد الحميد وآخرون، تأثير العلاقة المتبادلة بين خصائص سوق التأمين وأداء شركات التأمين في السوق الكويتي، مرجع سابق، ص 190.

⁵ نجاح سعد الدين شريم، مرجع سابق، ص 42.

⁶ مصطفى كمال اسماعيل مظهر، قياس قدرة الأداء التأميني على تفسير وتحديد قيمة المنشأة دراسة تطبيقية لقطاع التأمين العام في مصر، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 39، ديسمبر 2005، ص 30.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

معدل الأعباء العامة = إجمالي الأعباء العامة / إجمالي أصول شركة التأمين

(6) وزن رأس المال (*LEVERAGE*): يعبر هذا المؤشر على مدى الحيطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة في عملياتها التشغيلية، فالزيادة في هذا المقياس تعود بالسلب أو الإيجاب على النتيجة المالية للشركة (تزداد النتيجة بزيادة المخاطرة والعكس بالعكس)¹. يمكن حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

وزن رأس المال = الأموال الخاصة لشركة التأمين / إجمالي أصول شركة التأمين

(7) نسبة الخسائر (*LOSS*): تنتج هذه المخاطر عن الخلل في تسعير المخاطر أو سوء تقدير قيمة التعويضات نتيجة ضعف وعدم فاعلية إدارة المخاطر التأمينية ، والتي تعرف بأنها الطرق والوسائل المتبعة من قبل شركات التأمين الرامية إلى تقليل الأثر العكسي لحدوث خسائر مالية مستقبلية ناتجة عن خلل في تسعير الأقساط المكتتبه وسوء في تقدير التعويضات، وفي ظل المنافسة المتزايدة لا تستطيع شركات التأمين رفع الأقساط التأمينية أو تخفيض في قيمة التعويضات لتغطية تلك الخسائر، أي أنه بزيادة هذا المؤشر فإن الحاجة تصبح ضرورية لتفعيل إدارة المخاطر التأمينية². يمكن حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

نسبة الخسارة = التعويضات المدفوعة في الشركة / إجمالي أقساط الشركة

الجدول اللاحق يبين طريقة حساب المتغيرات المعتمدة في نموذج الدراسة:

¹ بن ختو فريد، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 50.

² نجاح سعد الدين شريم، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

الجدول رقم (5-02): طريقة حساب متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	طريقة حساب المتغير
<i>S</i>	يعبر عن هيكل الصناعة (Structure) ويتم قياسه بمؤشرات التركيز الصناعي	الحصة السوقية للأربع شركات الأولى في السوق (C4)
		مؤشر التركيز هيرشمان هيرفيندال للحصص السوقية للشركات (HHI_{ms})
		مؤشر التركيز هيرشمان هيرفيندال لأصول الشركات (HHI_{asset})
<i>ADV</i>	كثافة الاعلان (advertising)	تكاليف الإعلان ÷ الأقساط المكتتبة
<i>P</i>	أداء الشركة (performance)	مؤشر العائد على إجمالي الأصول (ROA)
		مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)
<i>GI</i>	معدل نمو الصناعة (growth industry)	(إجمالي الأقساط المكتتبة في الصناعة (t) - إجمالي الأقساط المكتتبة في الصناعة (t-1)) ÷ ((t-1) إجمالي الأقساط المكتتبة في الصناعة (t-1))
<i>OS</i>	ملكية الشركة (Ownership)	متغير وهمي (dummy variable) يأخذ القيمة (0) اذا كانت الشركة خاصة، والقيمة (1) اذا كانت الشركة عامة.
<i>VI</i>	التكامل العمودي (vertical integration)	مبيعات الوكالات المباشرة ÷ إجمالي مبيعات الشركة
<i>BR</i>	عوائق الدخول (barrier to market entrance)	رأسمال الشركة ÷ إجمالي الأقساط المكتتبة الشركة
<i>MS</i>	الحصة السوقية (market share)	إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة في السنة (t) ÷ إجمالي الأقساط المكتتبة للسوق في السنة (t)
<i>GF</i>	معدل نمو الشركة (Growth firm)	(إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة في السنة (t) - إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة في السنة (t-1)) ÷ ((t-1) إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة في السنة (t-1))
<i>GI-t-1</i>	معدل نمو الصناعة في السنة الماضية (past) (Growth industry)	(إجمالي الأقساط المكتتبة في الصناعة في السنة (t-1) - إجمالي الأقساط المكتتبة في الصناعة في السنة (t-2)) ÷ ((t-2) إجمالي الأقساط المكتتبة في الصناعة في السنة (t-2))
<i>Size</i>	حجم الشركة (size)	اللوغار يتم النيبيري لإجمالي أصول الشركة (In assets)
<i>EXPENSE</i>	معدل التكاليف (expenses ratio)	التكاليف العامة للشركة ÷ إجمالي أصول الشركة
<i>LEVERAGE</i>	وزن رأس المال (LEVERAGE)	الأموال الخاصة للشركة ÷ إجمالي أصول الشركة
<i>Loss</i>	معدل الخسائر (loss ratio)	إجمالي تعويضات الشركة / إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

وبناءً على النظرية الاقتصادية يمكن أن نلخص الإشارات المتوقعة الحصول عليها من عملية التقدير

والتي يوضحها الجدول اللاحق:

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

جدول رقم (5-03): الإشارة المتوقعة لمعاملات النموذج المقدر

المعادلات			المتغيرات	
معادلة الأداء	معادلة السلوك	معادلة هيكل السوق		
تأثير موجب (+)	تأثير موجب (+)		<i>S</i>	التركز الصناعي
تأثير موجب (+)		تأثير موجب (+)	<i>Adv</i>	كثافة الإعلان
	تأثير موجب (+)	تأثير موجب (+)	<i>P</i>	الأداء
		تأثير (-)	<i>GI</i>	معدل نمو الصناعة
		تأثير (?)	<i>OS</i>	الملكية
		تأثير (+)	<i>VI</i>	عوائد الدخل
		تأثير (+)	<i>BR</i>	التكامل العمودي
	تأثير (?)		<i>MS</i>	الحصة السوقية
	تأثير (-)		<i>S²</i>	مربع التركيز الصناعي
	تأثير (?)		<i>GI-1</i>	معدل نمو الصناعة للسنة الماضية
تأثير (+)			<i>Size</i>	حجم الشركة
تأثير (+)			<i>GF</i>	معدل نمو الشركة
تأثير (-)			<i>EXPENSE</i>	معدل التكاليف
تأثير (?)			<i>LEVERAGE</i>	وزن رأس المال
تأثير (-)			<i>Loss</i>	نسبة الخسائر

المصدر : من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

المبحث الثالث: خطوات تقدير النموذج

تمر عملية تقدير نموذج الدراسة المقترح سابقا بمجموعة من الخطوات المنهجية والتي تستخدمها جل الدراسات من هذا النوع، حيث نبدأ بالتحليل بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ثم اختبار مدى وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، تليها دراسة استقرارية المتغيرات. وبعد هذه المراحل ننتقل إلى تقدير معالم النموذج.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

من أجل التحليل الوصفي لبيانات الدراسة نستخدم مجموعة من المقاييس الاحصائية لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض بحساب أصغر وأعلى قيمة، وتحديد المتوسط الحسابي ووسيط البيانات وانحرافها المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (5-04): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Obs	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.
C4	70	0.665971	0.659400	0.705400	0.640000	0.019814
HHI_MS	70	1401.642	1407.737	1477.217	1318.163	51.03457
HHI_ASSET	70	1677.000	1665.000	1781.000	1599.000	61.11761
ADV	70	0.004907	0.002450	0.022900	0.000000	0.005848
ROA	70	0.029000	0.027700	0.087600	-0.055100	0.020017
ROE	70	0.088666	0.078200	0.665000	-0.185500	0.102610
MS	70	0.095761	0.078100	0.249800	0.018300	0.069264
GI	70	0.095751	0.100960	0.149466	0.019075	0.047847
VI	70	0.618542	0.661290	1.000000	0.017365	0.292972
BR	70	0.617938	0.647200	1.403100	0.080300	0.264858
SIZE	70	9.616293	9.362250	11.24730	7.972500	0.981221
LOSS	70	0.480928	0.492943	0.807910	0.163070	0.118994
GF	70	0.098496	0.084200	0.701700	-0.176400	0.132161
EXPENSE	70	0.120610	0.093850	0.308900	0.017900	0.071096
LEVERAGE	70	0.376729	0.383150	0.590900	0.142400	0.078695

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (05)، ص 362. ومخرجات برنامج MS EXEL.

وتدعيما للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة كل على حدى، نأخذ بعين الاعتبار القيم المتوسطة لكل متغير حسب كل شركة من شركات التأمين.

أولاً: المتغيرات الخاصة بسوق تأمينات الأضرار

وتتمثل هذه المتغيرات في كل من:

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

(1) متغيرات التركيز الصناعي: نلاحظ من الجدول رقم (5-04) أن قيم التركيز المحسوبة على أساس الحصة السوقية من الأصول، أكبر من قيم مؤشرات التركيز المحسوبة على أساس الحصة السوقية من الأقساط المكتتبة لشركات التأمين، وهذا ما يدل على هيمنت شركات التأمين العمومية على صناعة التأمين كذلك من حيث الأصول ورأس المال.

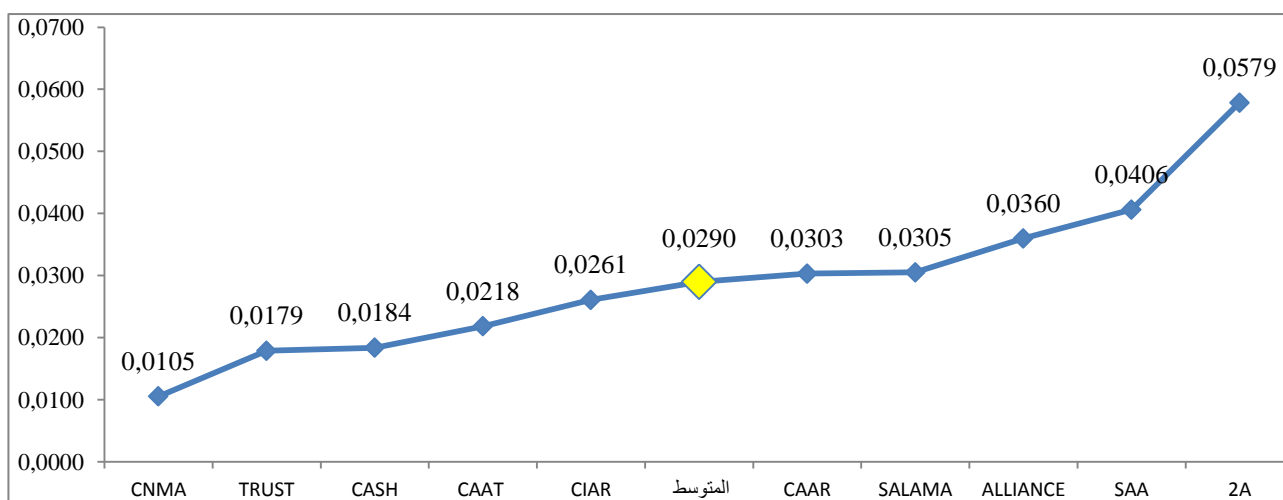
(2) متغير معدل نمو صناعة التأمين: عرف معدل نمو صناعة التأمين اعلى نسبة بلغت 14,94% خلال سنة 2012، في مقابل ذلك بلغ معدل نمو صناعة تأمين الاضرار ادنى مستوى له بنسبة 01,9% خلال سنة 2015.

ثانيا: المتغيرات الخاصة بشركات تأمين الأضرار

نحاول دراسة متوسط بيانات الخاصة بالمتغيرات المحددة لنموذج الدراسة وتبيان الشركات التي تتجاوز القيم المتوسطة للسوق والأدنى من المتوسط.

(1) متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA): يمكن توضيح بيانات متوسط متغير العائد على إجمالي الأصول لشركات العينة من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (5-01): متوسطات قيم العائد على إجمالي الأصول (ROA) حسب كل شركة تأمين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

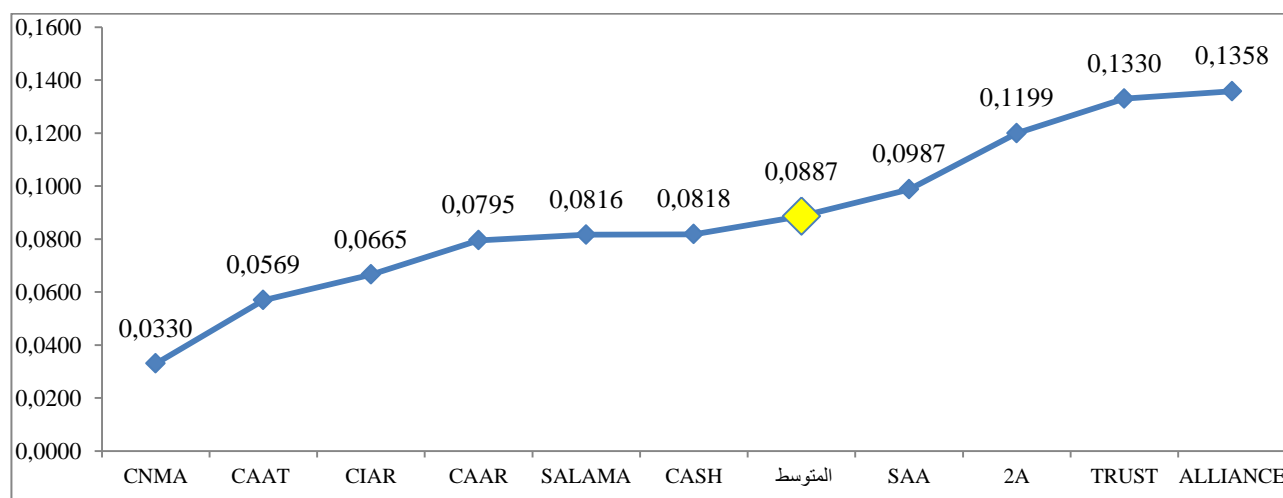
نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير (ROA) كانت (0.087600) بينما أدنى قيمة كانت (-0.055100)، وبمتوسط قدره (0.029) وانحراف معياري بلغ (0.020017). ومن خلال الشكل رقم (5-01) نلاحظ أن شركة (2A) حققت أعلى متوسط (ROA) خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.0579) أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.0105) حققته شركة (CNMA)، كما نلاحظ أن خمسة شركات

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

تأمين وهي (CAAR, SALAMA, ALLIANCE, SAA) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت خمسة شركات تأمين وهي (CIAR, CAAT, CASH, TRUST, CNMA) متوسطات أقل من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.0136) ومعامل الاختلاف قيمة (46.81%)

(2) دراسة متغير العائد على حقوق الملكية (ROE): يمكن توضيح بيانات متوسط متغير العائد على حقوق الملكية لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (5-02): متوسطات قيم العائد على حقوق الملكية (ROE) حسب كل شركة تأمين



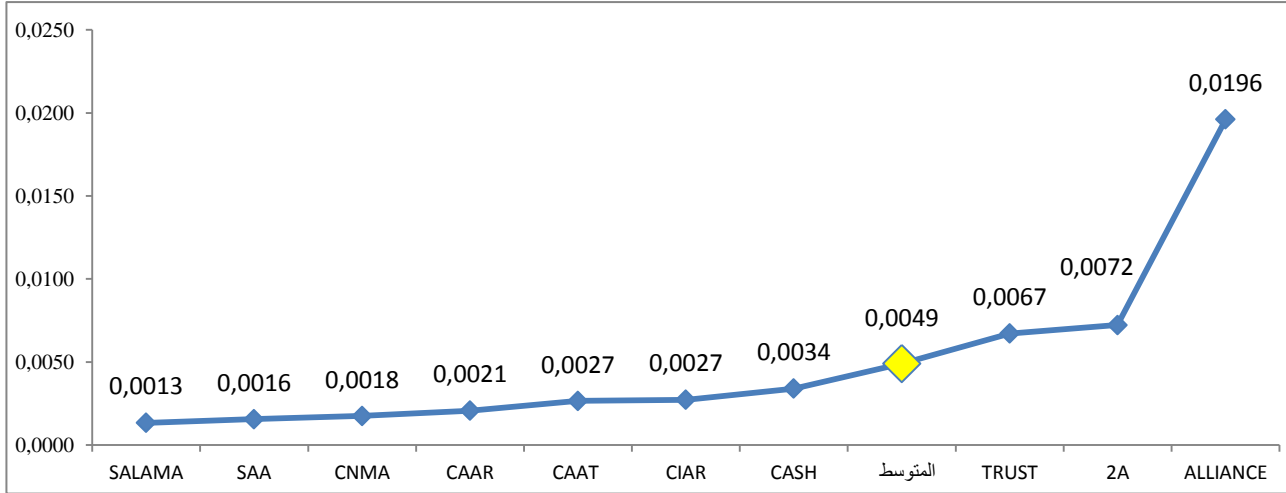
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

نلاحظ من الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير (ROE) كانت (0.665) بينما أدنى قيمة كانت (-0.1855)، وبمتوسط قدره (0.0887) وانحراف معياري بلغ (0.10261). ومن خلال الشكل رقم (5-02) نلاحظ أن شركة (ALLIANCE) حققت أعلى متوسط لمتغير (ROE) خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.1358) أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.033) حققته شركة (CNMA)، كما نلاحظ أن أربعة شركات تأمين وهي (ALLIANCE, TRUST, 2A, SAA) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت ستة شركات تأمين وهي (CASH, SALAMA, CAAR, CIAR, CAAT, CNMA) متوسطات أقل من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.0334) ومعامل الاختلاف قيمة 37.67%.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

3) دراسة متغير كثافة الإعلان (ADV): نلاحظ من الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير (ADV) كانت (0.0229) بينما أدنى قيمة كانت معدومة، وبمتوسط قدره (0.0049) وانحراف معياري بلغ (0.0058). يمكن توضيح بيانات متوسط متغير العائد على حقوق الملكية لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (5-03): متوسطات قيم كثافة الإعلان (ADV) حسب كل شركة تأمين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

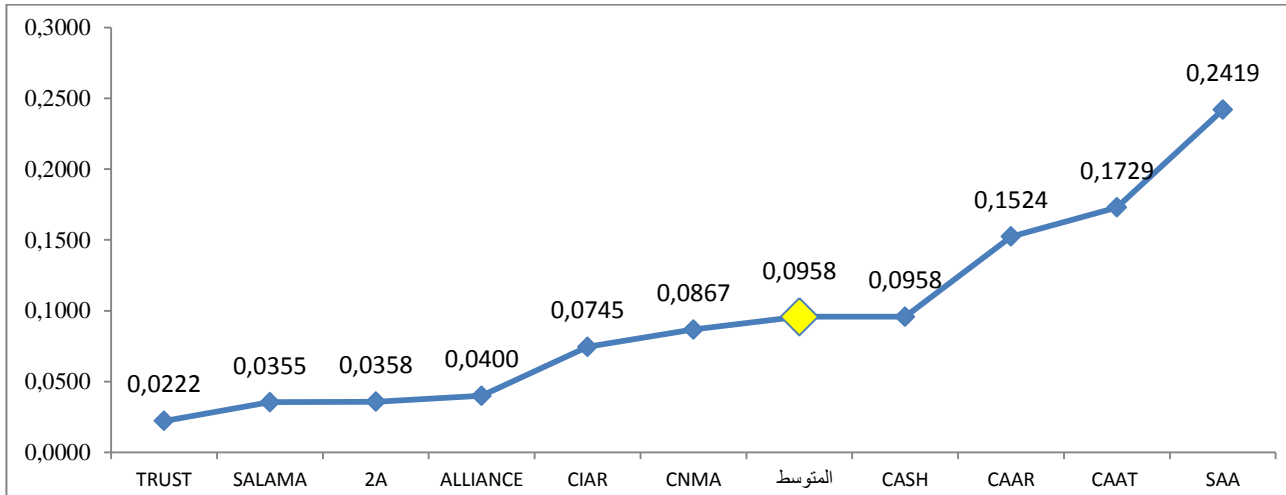
ومن خلال الشكل رقم (5-03) نلاحظ أن شركة (ALLIANCE) حققت أعلى متوسط لمتغير (ADV) خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.0196)، أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.0013) حققت شركة (SALAMA)، كما نلاحظ أن ثلاثة شركات تأمين خاصة وهي (ALLIANCE, 2A, TRUST) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت ستة شركات تأمين وهي (CASH, CIAR, CAAT,) متوسطات أقل من المتوسط العام. كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.0056)، ومعامل الاختلاف قيمة (113.45%).

تبين هذه النتائج أن شركات التأمين الخاصة (ALLIANCE, 2A, TRUST) تهتم بالسياسة الإعلانية، وهو ما يعني أن هذه الشركات تبحث عن مكان لها في السوق من خلال خلق قناعة لدى العملاء بأهمية منتجاتها، في المقابل نلاحظ أن كل شركات التأمين العمومية أقل من المتوسط العام وهذا يعني ضعف السياسة الإعلانية لديها.

4) دراسة متغير الحصة السوقية (MS): نلاحظ من الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير (MS) كانت (0.2498) بينما أدنى قيمة كانت (0.0183)، وبمتوسط قدره (0.0957) وانحراف معياري بلغ (0.06926). يمكن توضيح بيانات متوسط متغير الحصة السوقية لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل اللاحق.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

الشكل رقم (5-04): متوسطات قيم الحصة السوقية (MS) حسب كل شركة تأمين

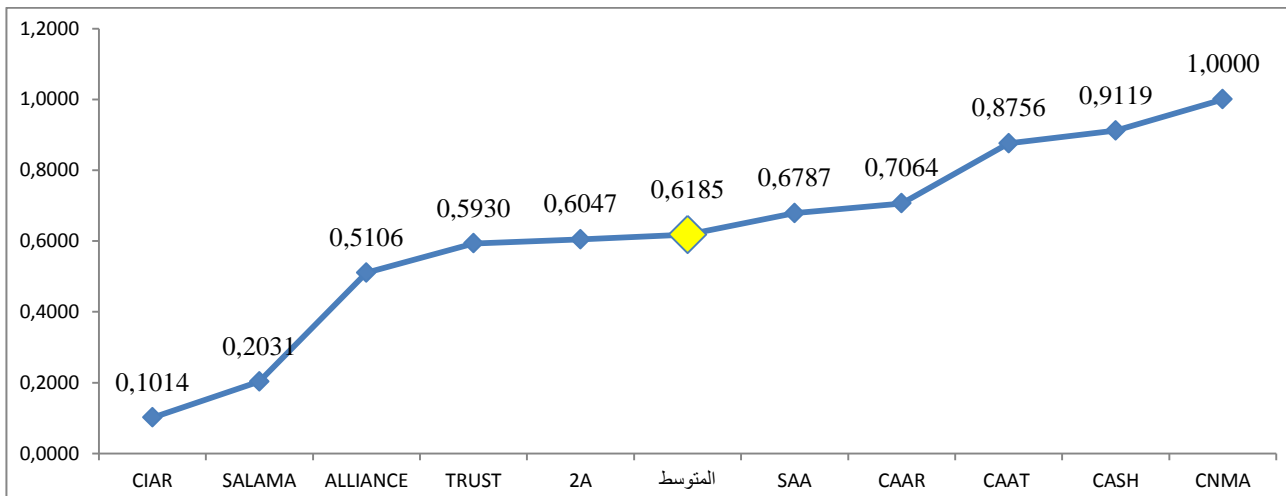


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

ومن خلال الشكل رقم (5-04) نلاحظ أن شركة (SAA) حققت أعلى متوسط لمتغير الحصة السوقية خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.2419) أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.0222) حققته شركة (TRUST)، كما نلاحظ أن أربعة شركات تأمين عمومية وهي (SAA, CAAT, CAAR, CASH) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت ستة شركات تأمين وهي (CNMA, CIAR, ALLIANCE, 2A,) من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.0721) ومعامل الاختلاف قيمة (75.30%).

5) دراسة متغير التكامل العمودي (VI): يمكن توضيح بيانات متوسط متغير درجة التكامل العمودي لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-05): متوسطات قيم التكامل العمودي (VI) حسب كل شركة تأمين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

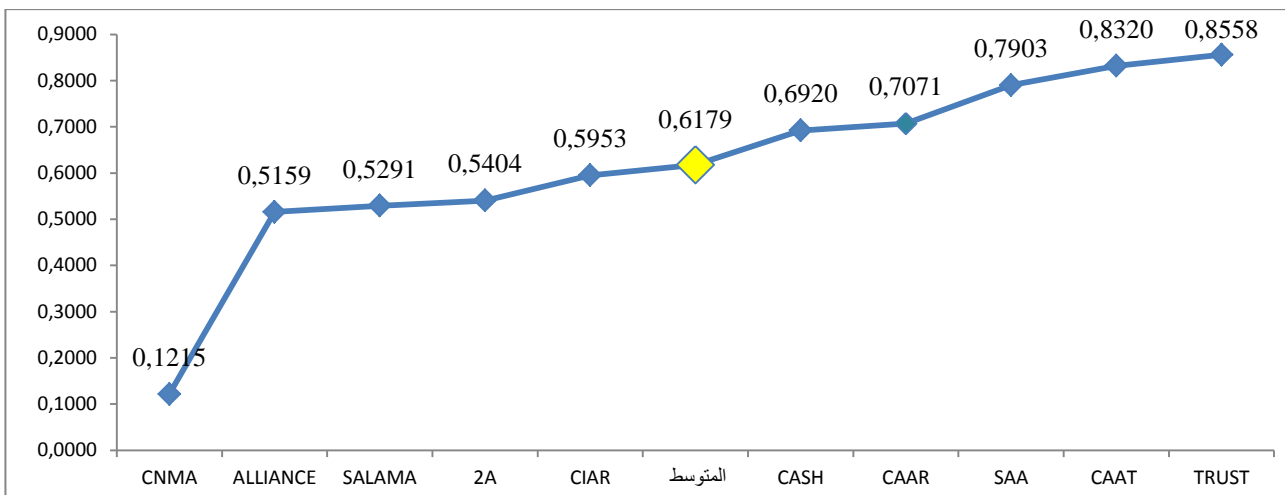
الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير التكامل العمودي كانت (1.00) بينما أدنى قيمة كانت (0.017365)، وبمتوسط قدره (0.6185) وانحراف معياري بلغ (0.2929). ومن خلال الشكل رقم (5-05) نلاحظ أن شركة (CNMA) حققت أعلى متوسط لدرجة التكامل العمودي خلال فترة الدراسة قدر بـ (1.00)، وذلك لاعتمادها التام على فروعها المنتشرة في كافة أرجاء الوطن، أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.1014) حققته شركة (CIAR)، كما نلاحظ أن خمسة شركات تأمين عمومية وهي (CNMA, CASH, CAAT, CAAR, SAA) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت خمسة شركات تأمين وهي (2A, TRUST, ALLIANCE, SALAMA, CIAR) متوسطات أقل من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.2909) ومعامل الاختلاف قيمة (47.03%)

تبين هذه النتائج أن كل الشركات العمومية الخمسة في عينة الدراسة تعتمد على وكالاتها المباشرة المنتشرة في مختلف أرجاء البلاد من أجل تسويق منتجاتها التأمينية مما يسمح لها بالاقتراب من العملاء جيد.

(6) دراسة متغير عوائد الدخل (BR): نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-04) إن أعلى قيمة لمتغير (BR) كانت (1.403) بينما أدنى قيمة كانت (0.0803)، وبمتوسط قدره (0.6179) وانحراف معياري بلغ (0.2648). ويمكن توضيح بيانات متوسط متغير نسبة رأس المال إلى إجمالي الأقساط المكتتبه لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-06): متوسطات قيم عوائد الدخل (BR) حسب كل شركة تأمين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

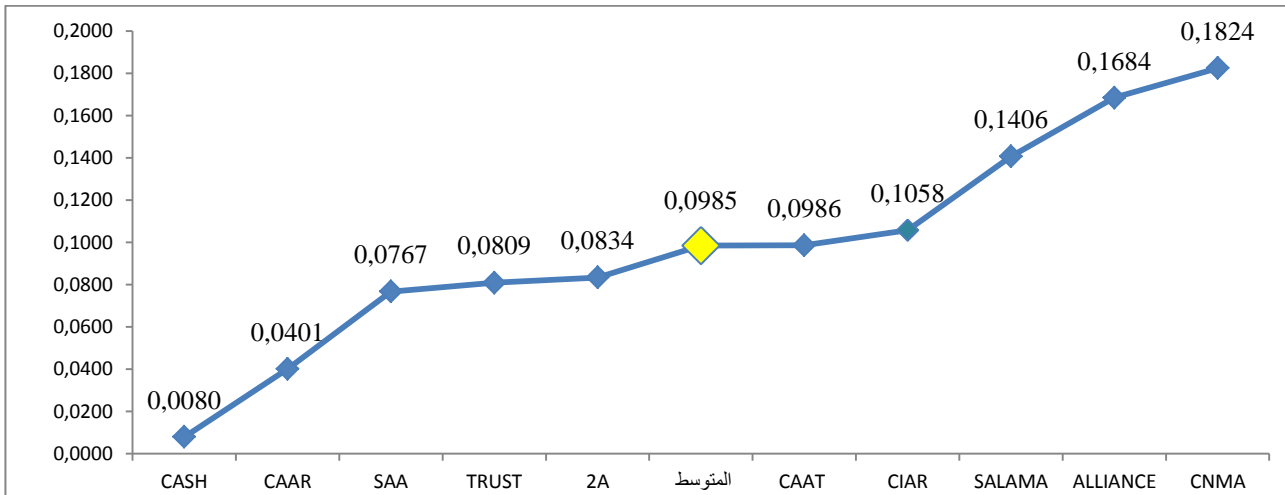
الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

نلاحظ من خلال الشكل رقم (5-06) أن شركة (TRUST) حققت أعلى متوسط لنسبة رأس المال إلى إجمالي الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.8558)، أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.1215) حققته شركة (CNMA)، كما نلاحظ أن خمسة شركات تأمين عمومية وهي (TRUST, CAAT, SAA,) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت خمسة شركات تأمين وهي (CAAR, CASH) متوسطات أقل من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.2152) ومعامل الاختلاف قيمة (34.83%).

تبين هذه النتائج أن شركات التأمين العمومية تعتمد على كثافة في رأس المال كنسبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة بالمقارنة مع شركات التأمين الخاصة وهذا راجع إلى حجم هذه الشركات، أما بالنسبة إلى شركة (TRUST) فنجد أنها تحتل المرتبة الأولى كأعلى متوسط خلال فترة الدراسة وهذا لا يعني بالضرورة ارتفاع حجم رأس المال بقدر ما يعني انخفاض الأقساط المكتتبة لدى الشركة وهو ما تبينه الحصة السوقية.

(7) دراسة متغير معدل نمو الشركة (GF): نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير (GF) كانت (0.7017) بينما أدنى قيمة كانت (0.1764)، وبمتوسط قدره (0.0984) وانحراف معياري بلغ (0.1321). ويمكن توضيح بيانات متوسط متغير معدل النمو لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-07): متوسطات قيم معدل نمو الشركة (GF) حسب كل شركة تأمين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

ومن خلال الشكل رقم (5-07) نلاحظ أن شركة (CNMA) حققت أعلى متوسط لمعدل النمو خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.1824) أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.008) حققته شركة (CASH)، كما نلاحظ أن خمسة شركات تأمين عمومية وهي (CNMA, ALLIANCE, SALAMA, CIAR, CAAT) حققت

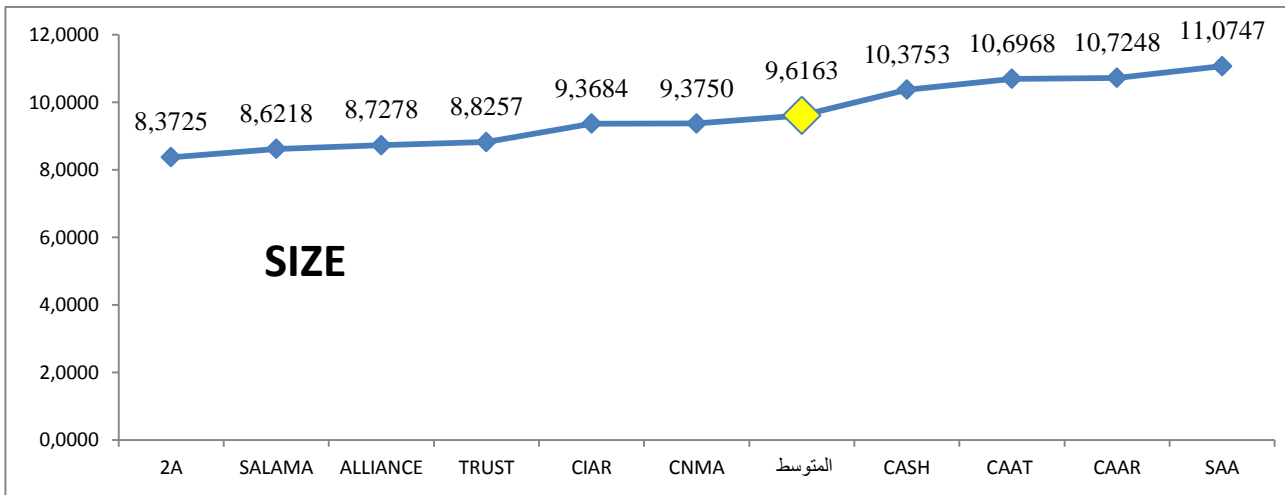
الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت خمسة شركات تأمين وهي (2A, TRUT, SAA, CAAR, CASH) متوسطات أقل من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.0541) ومعامل الاختلاف قيمة (54.95%).

نلاحظ أن الشركات العمومية ذات الحصة السوقية الكبيرة (SAA, CAAR, CASH) قد حققت حصص معدلات نمو منخفضة بالمقارنة مع الشركات الخاصة، هذه الأخيرة التي تبحث عن مكانة لها في السوق والاستفادة من النمو الذي تعرفه صناعة التأمين في الجزائر.

8) دراسة متغير حجم الشركة (SIZE): نلاحظ من الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير (SIZE) كانت (11.2473) بينما أدنى قيمة كانت (7.9725)، وبمتوسط قدره (9.6162) وانحراف معياري بلغ (0.9812). ويمكن توضيح بيانات متوسط متغير الحجم لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-08): متوسطات قيم حجم الشركة (SIZE) حسب كل شركة تأمين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

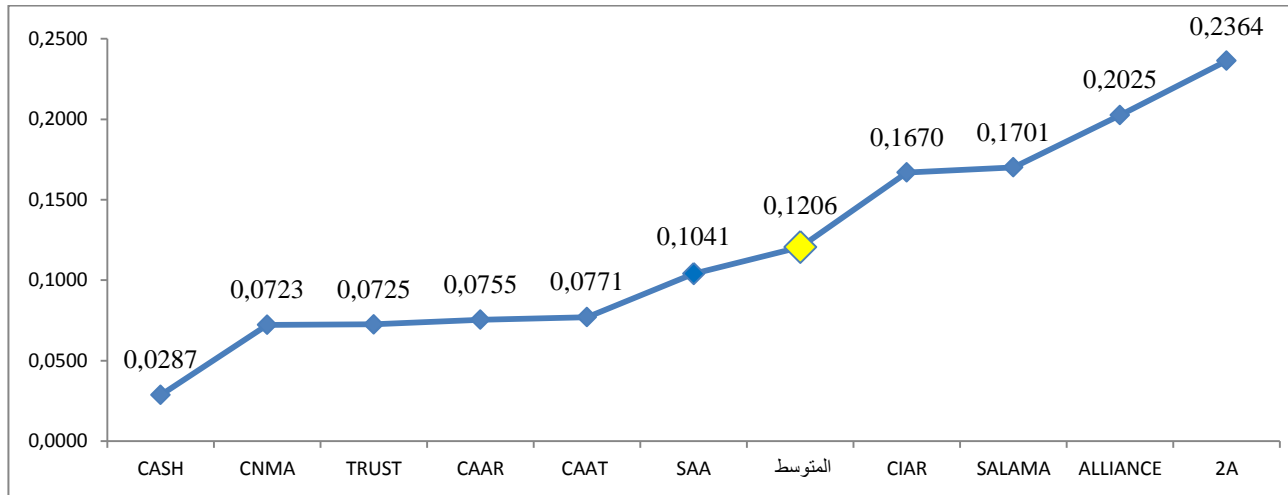
ومن خلال الشكل رقم (5-08) نلاحظ أن شركة (SAA) حققت أعلى متوسط لمتغير حجم الشركة خلال فترة الدراسة قدر بـ (11.0747) أما أقل متوسط فبلغ قيمة (8.3725) حققته شركة (2A)، كما نلاحظ أن أربعة شركات تأمين عمومية وهي (SAA, CAAR, CAAT, CASH) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت ستة شركات تأمين وهي (CNMA, CIAR, TRUST, ALLIANCE,) متوسطات أقل من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (1.0094) ومعامل الاختلاف قيمة (10.5%).

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

نلاحظ أن شركات التأمين العمومية هي الأكبر حجماً بالمقارنة مع باقي شركات التأمين وهذا راجع إلى قدمها وتواجدها التاريخي في السوق ويعود ارتفاع حجم الأصول إلى تعدد فروعها ووكالاتها المباشرة المنتشرة جغرافياً في مختلف أرجاء البلاد.

9) دراسة متغير معدل التكاليف (EXPENSE): نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير (EXPENSE) كانت (0.3089)، بينما أدنى قيمة كانت (0.0179)، وبمتوسط قدره (0.1206) وانحراف معياري بلغ (0.07109). ويمكن توضيح بيانات متوسط متغير معدل التكاليف لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-09): متوسطات قيم معدل التكاليف (EXPENSE) حسب كل شركة تأمين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

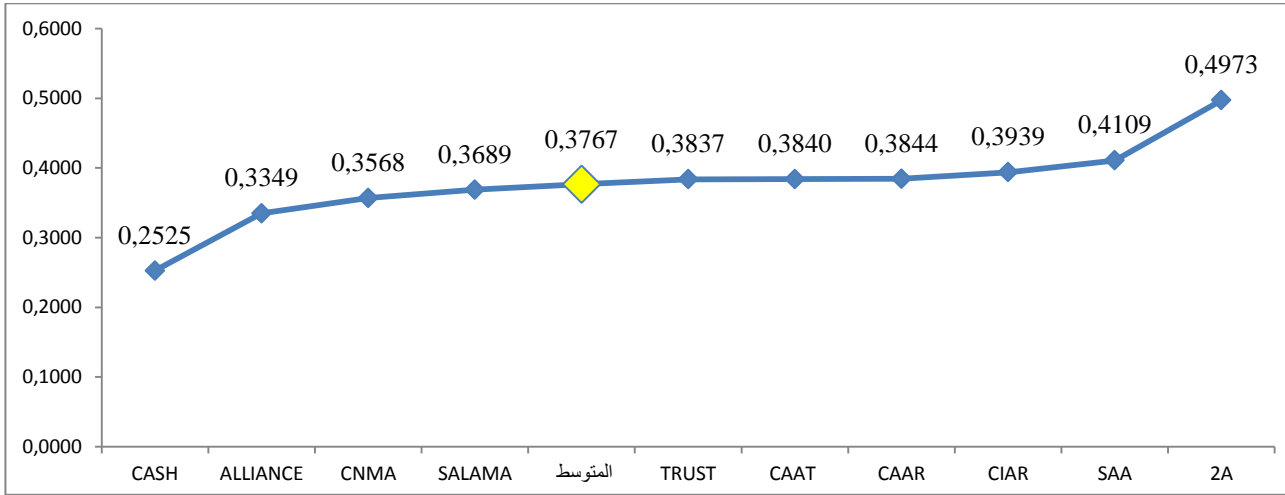
من خلال الشكل رقم (5-09) نلاحظ أن شركة (2A) حققت أعلى متوسط لمعدل التكاليف خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.2364) حققت شركة (2A)، أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.0287) حققت شركة (CASH)، كما نلاحظ أن أربعة شركات تأمين وهي (2A, ALLIANCE, SALAMA, CIAR) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت ستة شركات تأمين وهي (SAA, CAAT, CAAR, TRUST,) أقل من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.0683) ومعامل الاختلاف قيمة (56.64%).

نلاحظ أن شركات التأمين العمومية قد حققت معدل تكاليف منخفض، وهذا لا يعني بالضرورة انخفاض التكاليف العامة بشكل مطلق بقدر ما يعني ارتفاع إجمالي الأصول، بالمقارنة مع بقية الشركات. وعليه فإن الشركات الكبيرة تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير بشكل واضح.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

10) دراسة متغير وزن رأس المال (LEVERAGE): نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير (LEVERAGE) كانت (0.5909)، بينما أدنى قيمة كانت (0.1424)، وبمتوسط قدره (0.3767)، وانحراف معياري بلغ (0.07869). ويمكن توضيح بيانات متوسط متغير وزن رأس المال لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-10): متوسطات قيم وزن رأس المال (LEVERAGE) حسب كل شركة تأمين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

من خلال الشكل رقم (5-10) نلاحظ أن شركة (2A) حققت أعلى متوسط (LEVERAGE) خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.4973) أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.2525) حققته شركة (CASH)، كما نلاحظ أن ستة شركات تأمين وهي (2A, SAA, CIAR, CAAR, CAAT) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام بينما حققت أربعة شركات تأمين وهي (SALAMA, CNMA, ALLIANCE, CASH) متوسطات أقل من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.0613) ومعامل الاختلاف قيمة (16.27%).

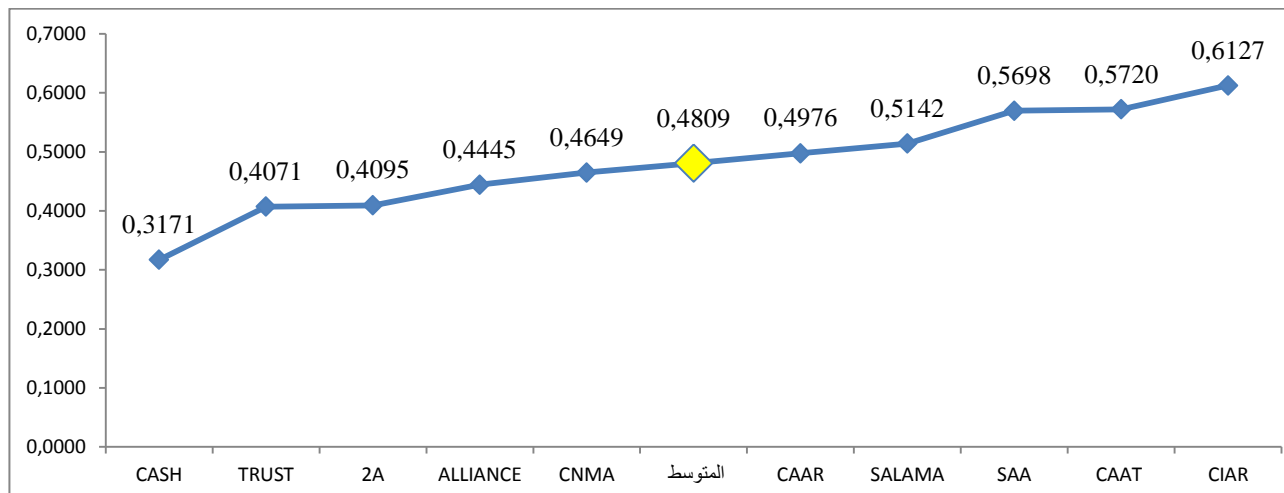
نلاحظ أن أغلب شركات التأمين العمومية (CAAT, CAAR, SAA) قد حققت نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول أعلى من المتوسط العام، ما يعني تحقيقها لمستوى ملاءة جيد يسمح لها لمواجهة التزاماتها المالية والمخاطر التي قد تتعرض لها، في المقابل فإن الشركات الأقل نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول تكون أكثر حيطة وحذرا من المخاطر التي قد تتعرض لها.

11) دراسة متغير معدل الخسارة (LOSS): نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-04) أن أعلى قيمة لمتغير (LOSS) كانت (0.80791) بينما أدنى قيمة كانت (0.16307)، وبمتوسط قدره (0.48092)، وانحراف

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

معياري بلغ (0.11899). ويمكن توضيح بيانات متوسط متغير معدل الخسائر لشركات عينة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-11): متوسطات قيم معدل الخسارة (LOSS) حسب كل شركة تأمين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)، ص 364.

من خلال الشكل رقم (5-11) نلاحظ أن شركة (CIAR) حققت أعلى متوسط (LOSS) خلال فترة الدراسة قدر بـ (0.6127) أما أقل متوسط فبلغ قيمة (0.3171) حققتها شركة (CASH)، كما نلاحظ أن خمسة شركات تأمين عمومية وهي (CIAR, CAAT, SAA, SALAMA, CAAR) حققت متوسطات أعلى من المتوسط العام، بينما حققت خمسة شركات تأمين وهي (CNMA, ALLIANCE, 2A, TRUST,) أعلى من المتوسط العام، كما بلغ الانحراف المعياري بين المتوسطات قيمة (0.0906) ومعامل الاختلاف قيمة (18.85%).

نلاحظ أن شركات التأمين العمومية (CAAR, SAA, CAAT) تحقق نسبة خسائر أعلى من المتوسط العام خلال فترة الدراسة وهو ما يعني أنها تتحمل مخاطر يمكن أن تكون ناجمة عن ضعف إدارة المخاطر التأمينية أو سوء تقدير قيمة التعويضات.

المطلب الثاني: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في معادلات نموذج الدراسة

يسمح تحليل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد توليفة الارتباط بين هذه المتغيرات، ومعرفة مدى خلو معادلات النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تصادفنا عند تقدير المعادلات الآتية باستخدام نماذج البائل، وسنتطرق إلى تحليل الارتباط لكل معادلة من المعادلات الثلاثة لنموذج (SCP) على حدى.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

أولاً: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في معادلة هيكل الصناعة

يبين الجدول رقم (5-5) مصفوفة الارتباط الخاصة بمعادلة هيكل الصناعة المعبر عنها بالمؤشرات الثلاثة المعتمدة في هذه الدراسة وهي (C_4 , HHI_{MS} , HHI_{ASSETS})، ومتغيراتها التفسيرية المتمثلة في كل من أداء شركات التأمين المعبر عنه بكل من مؤشري (ROA , ROE)، كثافة الإعلان، نمو صناعة التأمين، ملكية شركة التأمين، درجة التكامل العمودي، عوائد الدخل. وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5-5): مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة هيكل الصناعة

	C4	HHI _{ASSET}	HHI _{MS}	ADV	ROA	ROE	Indgrth	ownership	vertintg	barriers
c4	1.000000									
hhi _{asset}	0.911533	1.000000								
hhi _{ms}	0.925541	0.948479	1.000000							
adv	-0.002390	-0.008361	-0.011697	1.000000						
roa	-0.033684	-0.017454	-0.096178	0.180104	1.000000					
roe	0.032008	0.052212	-0.022695	0.131581	0.572285	1.000000				
indgrth	0.060654	0.198231	0.131338	0.004856	-0.008323	0.157658	1.000000			
ownership	0.000000	0.000000	0.000000	-0.450995	-0.234910	-0.183504	8.35E-18	1.000000		
vertintg	0.038562	0.023983	0.028898	-0.122703	-0.205098	-0.008871	0.046652	0.742518	1.000	
barriers	0.059328	0.104226	0.113071	0.013992	0.018819	-0.048058	0.013541	0.040406	-0.1094	1.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 8 EViews.

من خلال الجدول رقم (5-5) نلاحظ أن معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لمعادلة هيكل الصناعة ليست مرتفعة، حيث أنها لم يتجاوز حدود (80%) وبالتالي ليست لدينا مشكلة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في هذه المعادلة، كما نلاحظ أيضاً ارتباط ضعيف وسالب بين مؤشرات التركيز وكثافة الإعلان، وهذا ما يوحي بوجود ارتباط ضعيف بين هيكل الصناعة التأمينية وسلوك شركات التأمين في الجزائر، ونلاحظ أيضاً وجود ارتباط سالب وضعيف لم يتجاوز (10%) بين مؤشرات التركيز ومؤشر العائد على إجمالي الأصول، بينما كان الارتباط ضعيف وموجب بين كل من مؤشري (C_4 · HHI_{ASSETS}) ومؤشر العائد على حقوق الملكية، بينما كان الارتباط سالب وضعيف مع مؤشر (HHI_{MS}). أما بالنسبة للارتباط بين مؤشرات التركيز وباقي المتغيرات التفسيرية فكانت إيجابية لكن ضعيفة.

ثانياً: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في معادلة السلوك

يبين الجدول رقم (5-6) مصفوفة الارتباط الخاصة بمعادلة السلوك المعبر عنها بكثافة الإعلان (ADV) ومتغيراتها التفسيرية المتمثلة في مؤشرات التركيز الصناعي، مؤشرات أداء شركات التأمين، الحصة السوقية، معدل نمو صناعة التأمين للسنة السابقة. وكانت النتائج كما يلي.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

جدول رقم (5-06): مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة السلوك

المتغيرات	ADV	MSHARE	ROA	ROE	C4	HHI _{MS}	HHI _{ASSET}	Indgrth _{t-1}
ADV	1.000000							
MSHARE	-0.413118	1.000000						
ROA	0.180104	-0.001969	1.000000					
ROE	0.131581	-0.109522	0.572285	1.000000				
C4	-0.002390	0.012344	-0.033684	0.032008	1.000000			
HHI _{MS}	-0.011697	0.013438	-0.096178	-0.022695	0.925541	1.000000		
HHI _{ASSET}	-0.008361	0.013055	-0.017454	0.052212	0.911533	0.948479	1.000000	
Indgrth _{t-1}	0.016380	0.004524	0.195218	0.280951	0.508417	0.281104	0.515716	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 8.EVIEWS.

من خلال الجدول رقم (5-06) نلاحظ أن معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لمعادلة السلوك ليست مرتفعة حيث أنها لم يتجاوز حدود (60%) وبالتالي ليست لدينا مشكلة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في هذه المعادلة، كما نلاحظ ارتباط سلبي وضعيف بين متغير الكثافة الإعلانية ومؤشرات تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ ارتباط ضعيف وموجب متغير الكثافة الإعلانية ومؤشرات أداء شركات التأمين، حيث لم يتجاوز معامل الارتباط بينهما حدود (20%)، بالنسبة للمتغيرات التفسيرية الأخرى في معادلة السلوك فنجد ارتباط متوسط وسلبي بين كثافة الاعلان والحصة السوقية لشركات التأمين حيث بلغ معامل الارتباط نسبة (41%)، أما بالنسبة لمعدل نمو الصناعة للسنة فكان معامل الارتباط موجب لكنه ضعيف جدا.

ثالثا: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في معادلة الأداء

يبين الجدول رقم (5-07) مصفوفة الارتباط الخاصة بمعادلة أداء شركات التأمين المعبر عنها بالمؤشرين المعتمدين في هذه الدراسة وهما (ROA, ROE)، ومتغيراتها التفسيرية المتمثلة في كل من هيكل الصناعة المعبر عنه بـ (C₄, HHI_{MS}, HHI_{ASSETS})، حجم شركة التأمين، معدل نمو شركة التأمين، معدل التكاليف، معدل الخسارة، وزن رأس المال. وكانت النتائج كما يلي.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

جدول رقم (5-07): مصفوفة الارتباط بين متغيرات معادلة الأداء

	ROE	ROA	C4	HHI_MS	HHL_ASSET	SIZE	GF	EXPENS	LEVERAGE	LOSS
ROE	1.000000									
ROA	0.572285	1.000000								
C4	0.032008	-0.033684	1.000000							
HHI_MS	-0.022695	-0.096178	0.925541	1.000000						
HHL_ASSET	0.052212	-0.017454	0.911533	0.948479	1.000000					
SIZE	-0.151130	-0.150149	-0.139714	-0.146891	-0.155301	1.000000				
GF	0.265410	0.056896	0.239880	0.233234	0.313976	-0.265718	1.000000			
EXPENS	0.105815	0.478327	-0.143610	-0.142783	-0.160265	-0.596702	0.044089	1.000000		
LEVERAGE	-0.187560	0.293083	-0.143077	-0.038399	-0.074762	-0.158142	-0.138978	0.469781	1.000000	
LOSS	-0.022062	-0.000417	-0.179554	-0.204922	-0.254423	0.251459	-0.076495	0.119986	0.246495	1.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 8 EViews.

من خلال الجدول رقم (5-07) نلاحظ أن معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية لمعادلة أداء شركات التأمين ليست مرتفعة كذلك، حيث أنها لم يتجاوز حدود (60%) وبالتالي ليست لدينا مشكلة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية في هذه المعادلة. كما نلاحظ وجود ارتباط ضعيف بين مؤشرات الأداء ومؤشرات التركيز صناعة التأمينية، كما يوجد ارتباط ضعيف وموجب بين مؤشرات الأداء وكثافة الإعلان، أما بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية، فنجد ارتباط سالب وضعيف بين حجم الشركة ومؤشرات الأداء في حدود نسبة (15%) أما بالنسبة للارتباط بين معدل نمو الشركة ومؤشرات الأداء فنجده موجب لكن بارتباط متوسط مع مؤشر (ROE) في حدود (26%) وضعيف مع مؤشر (ROA) في حدود (5%). أما بالنسبة للارتباط بين معدل التكاليف ومؤشرات الأداء فنجد موجب لكنه بارتباط متوسط مع (ROA) في حدود (47%)، إلا أنه ارتباط ضعيف مع (ROE) في حدود (10%). أما بالنسبة لارتباط وزن رأس المال مع مؤشرات الأداء فنجده ضعيف في كلا المؤشرين لم يتجاوز نسبة (30%) إلا أنه ارتباط سالب مع (ROE) وموجب مع (ROA). واخيرا بالنسبة لارتباط متغير معدل الخسارة مع مؤشرات الأداء فقد كان الارتباط سالب وضعيف جدا في كلا المؤشرين ولم يتجاوز حدود نسبة (2%).

المطلب الثالث: دراسة استقراريه متغيرات الدراسة

من أجل التعرف على استقرارية بيانات البائل الخاصة بنموذج الدراسة، قمنا بتطبيق اختبار (Lin, Levin & Chu) على كل متغير من متغيرات الدراسة على حدى وهذا باختيار فترة الإبطاء المناسبة (lags) بطريقة آلية لمعيار (AIC)، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الحد الثابت والاتجاه معا (trend and intercept)، نتائج اختبار الاستقرارية موضحة في الجدول اللاحق:

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

جدول رقم (5-08): نتائج اختبارات جذر الوحدة (LLC) لبيانات الدراسة

المتغيرات	عند المستوى I(0)	عند الفرق الأول I(1)
<i>C4</i>	4.39922- (0.0000)	/
<i>HHI_{MS}</i>	5.84725- (0.0000)	/
<i>HHI_{assets}</i>	2.37800- (0.0087)	/
<i>ADV</i>	8.16813- (0.0000)	/
<i>ROA</i>	7.57728- (0.0000)	/
<i>ROE</i>	7.64191- (0.0000)	/
<i>GI</i>	0.98900- (0.1613)	6.28083- (0.0000)
<i>VI</i>	14.6081- (0.0000)	/
<i>BR</i>	25.0678- (0.0000)	/
<i>MS</i>	6.45254- (0.0000)	/
<i>SIZE</i>	13.8663- (0.0000)	/
<i>GF</i>	8.22371- (0.0000)	/
<i>EXPENS</i>	9.12548- (0.0000)	/
<i>LEVERAGE</i>	18.0060- (0.0000)	/
<i>LOSS</i>	10.1611- (0.0000)	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 8، انظر الملحق رقم (08)، ص 365.
تمثل القيم العليا في خانة من الجدول قيمة الإحصائية (statistic)، بينما تعبر القيم التي بين قوسين على قيمة الاحتمال لكل إحصائية (P-value).

نلاحظ من الجدول رقم (5-08) أن نتائج الاختبار أظهرت وجود جذر الوحدة بالنسبة لمتغير معدل نمو صناعة التأمين حيث كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 1% أي قبول فرضية العدم لوجود جذر الوحدة وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى I(0)، وبعد إجراء اختبار (LLC) عند فروقات الدرجة الأولى أصبحت السلسلة الزمنية لمعدل نمو صناعة التأمين مستقرة عند المستوى I(1). أما بالنسبة إلى باقي متغيرات الدراسة فقد أظهرت نتائج اختبار (LLC) غياب جذر الوحدة حيث كانت القيمة الاحتمالية أقل من 1% في جميع المتغيرات، وهذا يدل على استقرارها عند المستوى I(0) أي رفض فرضية العدم لوجود جذر الوحدة، مما يعني إمكانية استخدام السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات في شكلها الأصلي في عملية التقدير دون الحاجة إلى أخذ الفروق من الدرجة الأولى أو الثانية.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

المطلب الرابع: تقدير معالم نماذج الدراسة

بما أننا نستخدم ثلاثة مؤشرات لقياس تركيز صناعة التأمين في الجزائر، ومؤشرين لقياس أداء شركات التأمين، مثلما تم الإشارة إليه في نموذج الدراسة والمتغيرات المستخدمة في النموذج، وعليه سنختبر ستة نماذج فرعية مشتقة من النموذج الرئيسي كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (5-09): مصفوفة النماذج المختبرة في الدراسة

الأداء		المتغيرات	
ROE	ROA	هيكل السوق	
Model 2	Model 1	C ₄	هيكل السوق
Model 4	Model 3	HHI _{MS}	
Model 6	Model 5	HHI _{assets}	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

وبما أننا سنستخدم طريقة المعادلات الآتية لتقدير معالم نماذج الدراسة، نقوم بتشخيص معادلات النموذج عن طريق مستوى التحديد لكل معادلة من معادلات النموذج الأساسي، كما أشرنا إليها سابقا في المبحث الأول من هذا الفصل، نتائج تشخيص النموذج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-10): نتائج تشخيص معادلات نموذج الدراسة

القرار التشخيص	مقارنة (K) مع قيمة الشرط	قيمة الشرط	عدد المتغيرات الخارجية التي تظهر في المعادلة	عدد المتغيرات الداخلية التي تظهر في المعادلة	عدد المتغيرات الخارجية في النموذج	عدد المتغيرات الداخلية في النموذج	المعادلة
		$g^* + k^* - 1$	K*	g*	K	g	
معادلة زائدة التحديد	5 < 12	5	4	2	12	3	معادلة الهيكل
معادلة زائدة التحديد	4 < 12	4	3	2			معادلة السلوك
معادلة زائدة التحديد	6 < 12	6	5	2			معادلة الأداء

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعادلات (04، 05، 06)

بناء على الجدول أعلاه، نلاحظ أن كل معادلات النموذج هي زائدة التحديد، وعليه يمكن أن نطبق نموذج المعادلات الآتية ذات المرطتين وذات الثلاث مراحل¹ وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

¹ مزاحم محمد يحيى، مرجع سابق، ص 184.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

أولاً: تقدير معالم النموذج الأول (ROA, C₄)

يبين الجدول رقم (5-11) نتائج تقدير معالم النموذج الأول للدراسة بأخذ تركيز اربعة شركات تأمين الاولى ذات الحصة السوقية الاكبر (C₄) كمقياس لهيكل السوق، ومعدل العائد على اجمالي الاصول (ROA) كمقياس لأداء شركات التأمين.

جدول رقم (5-11): نتائج تقدير معالم النموذج الأول للدراسة

طرق التقدير معادلات النموذج	OLS			2SLS			3SLS		
	الهيكل (C ₄)	السلوك (ADV)	الأداء (ROA)	الهيكل (C ₄)	السلوك (ADV)	الأداء (ROA)	الهيكل (C ₄)	السلوك (ADV)	الأداء (ROA)
الثابت	0.658829 (0.0000)	-0.000586 (0.9996)	-0.0991 (0.2718)	0.663317 (0.0000)	-1.720114 (0.8466)	0.238344 (0.0539)	0.663302 (0.0000)	-1.672110 (0.8429)	0.415765 (0.0003)
C ₄		0.015602 (0.9966)	0.06774 (0.5574)		5.247518 (0.8458)	-0.462700 (0.0105)		5.090740 (0.8423)	-0.723844 (0.0000)
ADV	-0.043887 (0.8955)		-0.2239 (0.6268)	-0.061395 (0.9103)		-0.651866 (0.4612)	-0.00351 (0.9945)		-0.515462 (0.5279)
ROA	-0.137556 (0.1277)	0.054358 (0.1088)		-0.271630 (0.0374)	0.061930 (0.2589)		-0.276001 (0.0241)	0.064468 (0.2156)	
D(GI)	-0.015161 (0.5924)			-0.024382 (0.4100)			-0.013188 (0.6239)		
OS	-0.000939 (0.8693)			-0.001192 (0.8626)			-0.001189 (0.8541)		
VI	-0.001027 (0.9093)			-0.002880 (0.7741)			-0.001724 (0.8544)		
BR	0.008862 (0.2061)			0.009646 (0.1794)			0.008632 (0.1910)		
MS		-0.034863 (0.0003)			-0.034652 (0.0012)			-0.034623 (0.0006)	
C ₄ ²		-0.006267 (0.9982)			-3.984657 (0.8456)			-3.857446 (0.8425)	
GI_1		-0.002707 (0.9006)			-0.004756 (0.8644)			-0.005035 (0.8488)	
SIZE			0.00681 (0.0318)			0.004970 (0.0937)			0.004594 (0.0937)
GF			0.01574 (0.3660)			-0.043828 (0.0311)			-0.041743 (0.0231)
EXPENS			0.19582 (0.0001)			0.110271 (0.1139)			0.096420 (0.1350)
LEVERAGE			0.02220 (0.5019)			0.134358 (0.0052)			0.128155 (0.0041)
LOSS			-0.0311 (0.1353)			-0.024264 (0.2538)			-0.020779 (0.2787)
R-squared	0.066095	0.203537	0.30005	0.026609	0.163392	0.486444	0.019818	0.161487	0.460774
Adjusted R-squared	-0.039630	0.141314	0.22102	-0.083587	0.085929	0.417311	-0.091146	0.083847	0.388186
Durbin-Watson stat	1.118012	0.437171	1.76420	1.121672	0.232857	1.856807	1.131390	0.237943	1.776792
S.E. of regression	0.012559	0.005419	0.01766	0.012821	0.005502	0.014760	0.012866	0.005509	0.015124
Sum squared resid	0.008359	0.001880	0.01935	0.008712	0.001635	0.011328	0.008773	0.001639	0.011895

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (09)، ص 373. القيم بين قوسين تمثل القيمة الاحتمالية (p-value)

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

نلاحظ من الجدول رقم (5-10) أن طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وذات الثلاث مراحل (3SLS) أعطت تقدير أفضل وعدد أكبر من المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية مقارنة بطريقة المربعات الصغرى العادية، بالإضافة الى أن طريقة التقدير بالمعادلات الآتية أظهرت وجود علاقة تبادلية بين هيكل السوق والأداء. وبناءً على ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية.

1) بالنسبة لمعادلة هيكل الصناعة:

- نلاحظ أن النموذج لم يفسر سوى 1.98% من التغيرات في تركيز السوق؛
- وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية عند مستوى أقل من 5% لمتغير العائد على إجمالي الأصول (ROA) على تركيز السوق لكن الأثر كان سالباً، وهذا يدل على أن ارتفاع معدل العائد على إجمالي الأصول يؤدي إلى انخفاض في نسبة التركيز (C4)؛
- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لكثافة الإعلان على تركيز السوق؛
- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات التفسيرية الضابطة في معادلة هيكل السوق على تركيز السوق.

2) بالنسبة لمعادلة السلوك:

- نلاحظ أن النموذج لم يفسر سوى 16.14% من التغيرات في كثافة الإعلان؛
- عدم وجود أثر معنوي لكل من تركيز السوق والأداء على الكثافة الإعلانية وهو ما يتناقض مع فرضية هيكل سلوك أداء؛
- وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% لمتغير الحصة السوقية على كثافة الإعلان، وهذا يدل أن زيادة الحصة السوقية تؤدي إلى انخفاض الكثافة الإعلانية لدى شركات التأمين؛
- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات التفسيرية الضابطة في معادلة السوق على الكثافة الإعلانية.

3) بالنسبة لمعادلة الأداء:

- نلاحظ أن النموذج يفسر نسبة 46.07% من التغيرات الحاصلة في أداء شركات التأمين؛
- وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% لتركيز السوق (C4) على العائد على إجمالي الأصول (ROA)، وهذا يدل على أن ارتفاع تركيز السوق يؤدي إلى انخفاض أداء شركات التأمين؛
- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية لكثافة الإعلان على متغير العائد على إجمالي الأصول؛

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

- وجود أثر موجب ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي اقل من 10% لمتغير حجم شركة التأمين على متغير العائد على إجمالي الأصول لكن بتأثير ضعيف؛
- وجود أثر سالب ذو دلالة احصائية عن مستوى معنوية أقل من 5% لمتغير نمو شركة التأمين على متغير العائد على إجمالي الأصول. وهذا يعني ان ارتفاع معدل نمو شركة التأمين ينعكس بالسلب على أدائها؛
- وجود أثر موجب ذو دلالة احصائية عن مستوى معنوي اقل من 1% لوزن رأس المال على متغير العائد على إجمالي الأصول؛
- لم يكن لمتغير نسبة الخسائر ونسبة التكاليف أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير العائد على إجمالي الأصول.

ثانيا: تقدير معالم النموذج الثاني (ROE, C₄)

- يبين الجدول اللاحق رقم (5-11) نتائج تقدير معالم النموذج الثاني للدراسة بأخذ تركيز أربعة شركات تأمين الأولى ذات الحصة السوقية الأكبر (C₄) كمقياس لهيكل السوق، ومعدل العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE) كمقياس لأداء شركات التأمين.
- نلاحظ أن طريقة التقدير بالمعادلات الآتية أعطت قيم سالبة لمعامل التحديد في كل من معادلة الأداء ومعادلة هيكل السوق، وعليه سوف نتجاهل تفسير هذه القيمة.¹ كما أظهرت نتائج التقدير معنوية بعض المتغيرات مقارنة بالنموذج الأول، والتي نبينها كما يلي.

1) بالنسبة لمعادلة هيكل السوق:

- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير كثافة الإعلان على هيكل السوق؛
- وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% لمتغير العائد على حقوق الملكية على هيكل السوق، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين أدى ذلك إلى انخفاض مستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر؛
- كان لمتغير ملكية شركة التأمين أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 10% على متغير هيكل السوق؛
- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من متغير معدل نمو الصناعة في السنة السابقة و متغير التكامل العمودي و متغير عوائد الدخل على هيكل السوق.

¹ خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 162.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

جدول رقم (5-12): نتائج تقدير معالم النموذج الثاني للدراسة

طرق التقدير	OLS			2SLS			3SLS		
	الهيكل النموذج (C4)	السلوك (ADV)	الأداء (ROE)	الهيكل (C4)	السلوك (ADV)	الأداء (ROE)	الهيكل (C4)	السلوك (ADV)	الأداء (ROE)
الثابت	0.656642 (0.0000)	-0.074942 (0.9519)	0.28591 (0.5781)	0.666395 (0.0000)	-0.488800 (0.9645)	1.741749 (0.0340)	0.671213 (0.0000)	2.646124 (0.7853)	3.079269 (0.0000)
C4		0.246272 (0.9472)	-0.15043 (0.8194)		1.519619 (0.9636)	-2.537842 (0.0337)		-7.981103 (0.7866)	-4.752562 (0.0000)
ADV	-0.168796 (0.6124)		0.11128 (0.9662)	-0.758273 (0.3418)		8.044249 (0.1714)	-1.133674 (0.1143)		10.12261 (0.0431)
ROE	-0.036090 (0.0511)	0.005095 (0.4578)		-0.180833 (0.0033)	-0.003439 (0.8978)		-0.198677 (0.0000)	-0.000805 (0.9738)	
D(GI)	-0.012277 (0.6550)			-0.038696 (0.3544)			-0.020982 (0.4258)		
OS	-0.003354 (0.5601)			-0.014220 (0.1822)			-0.016735 (0.0714)		
VI	0.003266 (0.7116)			0.013002 (0.3657)			0.019862 (0.1152)		
BR	0.009614 (0.1662)			0.015872 (0.1315)			0.009229 (0.2004)		
MS		-0.034055 (0.0005)			-0.033830 (0.0016)			-0.033254 (0.0009)	
C4^2		-0.183371 (0.9475)			-1.161422 (0.9634)			6.034466 (0.7874)	
GI_1		0.000369 (0.9867)			0.002968 (0.9411)			-8.50E-06 (0.9998)	
SIZE			-0.00360 (0.8413)			-0.024076 (0.2200)			-0.006129 (0.7047)
GF			0.17134 (0.0856)			0.121975 (0.3628)			-0.053955 (0.5013)
EXPENS			0.27087 (0.3456)			0.841844 (0.0692)			-0.626746 (0.1258)
LEVERAG E			-0.34554 (0.0682)			0.505521 (0.1099)			0.434997 (0.0949)
LOSS			0.03672 (0.7568)			0.257912 (0.0684)			0.123387 (0.1948)
R-squared	0.090954	0.178325	0.13231	-0.978445	0.169109	-0.026469	-1.342157	0.125561	-0.273436
Adjusted R-squared	-0.011957	0.114131	0.03434	-1.202420	0.092174	-0.164648	-1.607307	0.044594	-0.444860
Durbin- Watson stat	1.277063	0.477559	1.99010	2.317530	0.155451	2.061542	2.253949	0.311047	1.968971
S.E. of regression	0.012390	0.005504	0.10083	0.018279	0.005484	0.097921	0.019888	0.005625	0.109067
Sum squared resid	0.008137	0.001939	0.63036	0.017708	0.001624	0.498604	0.020964	0.001709	0.618567

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (10)، ص 376. القيم بين قوسين تمثل القيمة الاحتمالية (p-value)

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

(2) بالنسبة لمعادلة السلوك:

- وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% لمتغير الحصة السوقية على متغير الكثافة الإعلانية، ويعني ذلك أن ارتفاع الحصة السوقية لشركات التأمين يؤدي إلى تخفيض الكثافة الإعلانية لدى شركات التأمين؛
- لم يكن لكل من متغير العائد على حقوق الملكية و متغير تركيز السوق على أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير الكثافة الإعلانية لشركات التأمين؛
- لم يكن لباقي المتغيرات التفسيرية في معادلة السلوك أثر معنوي.

(3) بالنسبة لمعادلة الأداء:

- وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% لمتغير نسبة التركيز (C4) على متغير العائد على حقوق الملكية، ويعني ذلك أنه كلما ارتفع تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر أدى ذلك إلى انخفاض أداء شركات التأمين؛
- كان لمتغير الكثافة الإعلانية أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% على متغير العائد على حقوق الملكية، وهذا يعني أن ارتفاع الكثافة الإعلانية يؤدي إلى ارتفاع العائد على إجمالي حقوق الملكية لدى شركات التأمين؛
- كان لمتغير نسبة رأس المال أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 10% على متغير العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين في الجزائر؛
- لم يكن لمتغير الملكية، معدل نمو الشركة، نسبة التكاليف، نسبة الخسائر أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير العائد على حقوق الملكية.

ثالثاً: تقدير المعالم النموذج الثالث (ROA, HHI_{MS})

- يبين الجدول رقم (5-13) نتائج تقدير معالم النموذج الثالث للدراسة باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال للحصة السوقية (HHI_{MS}) مقياساً لهيكل السوق، ومعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) كمقياس لأداء شركات التأمين. وكانت النتائج كما يلي:

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

جدول رقم (5-13): نتائج تقدير معالم النموذج الثالث للدراسة

طرق التقدير	OLS			2SLS			3SLS		
	الهيكل (HHI _{MS})	السلوك (ADV)	الأداء (ROA)	الهيكل (HHI _{MS})	السلوك (ADV)	الأداء (ROA)	الهيكل (HHI _{MS})	السلوك (ADV)	الأداء (ROA)
معادلات النموذج الثابت	0.138645 (0.0000)	-0.140288 (0.8547)	-0.03818 (0.6216)	1399.986 (0.0000)	-1.339500 (0.5671)	0.094872 (0.2236)	0.140236 (0.0000)	-1.341948 (0.5455)	0.199306 (0.0054)
HHI _{MS}		2.092707 (0.8466)	-0.07565 (0.8678)		19.48190 (0.5647)	-1.169101 (0.0211)		19.49444 (0.5435)	-1.897745 (0.0001)
ADV	-0.016837 (0.8844)		-0.22513 (0.6259)	-0.028455 (0.8792)		-0.707626 (0.4277)	-0.015313 (0.9306)		-0.552092 (0.5025)
ROA	-0.040884 (0.1911)	0.053995 (0.1106)		-0.080654 (0.0724)	0.065855 (0.2378)		-0.086755 (0.0388)	0.067442 (0.2027)	
D(GI)	0.013203 (0.1795)			0.010451 (0.3060)			0.011556 (0.2142)		
OS	-0.000316 (0.8733)			-0.000446 (0.8508)			-0.000433 (0.8458)		
VI	-0.000303 (0.9227)			-0.000799 (0.8172)			-0.000536 (0.8684)		
BR	0.003409 (0.1607)			0.003647 (0.1412)			0.003205 (0.1592)		
MS		-0.034860 (0.0003)			-0.034713 (0.0013)			-0.034699 (0.0007)	
HHI _{MS} ²		-7.440202 (0.8481)			-70.40763 (0.5645)			-70.37848 (0.5437)	
GI_1		4.93E-05 (0.9975)			-0.004591 (0.8434)			-0.003703 (0.8666)	
SIZE			0.00637 (0.0453)			0.005207 (0.0824)			0.005008 (0.0710)
GF			0.01814 (0.3001)			-0.034243 (0.0855)			-0.031057 (0.0836)
EXPENS			0.18847 (0.0003)			0.118473 (0.0918)			0.107300 (0.0990)
LEVERAG E			0.02281 (0.4950)			0.128264 (0.0080)			0.120691 (0.0071)
LOSS			-0.03228 (0.1238)			-0.025652 (0.2333)			-0.021531 (0.2673)
R-squared	0.112002	0.203858	0.29646	0.084246	0.140776	0.472165	0.073828	0.139461	0.447763
Adjusted R-squared	0.011474	0.141659	0.21703	-0.019424	0.061218	0.401110	-0.031021	0.059782	0.373423
Durbin-Watson stat	0.835499	0.437566	1.75616	0.865833	0.307404	1.865209	0.876664	0.314324	1.769380
S.E. of regression	0.004353	0.005418	0.01771	0.004420	0.005576	0.014964	0.004445	0.005580	0.015306
Sum squared resid	0.001004	0.001879	0.01945	0.001036	0.001679	0.011643	0.001047	0.001682	0.012182

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (11)، ص 377. القيم بين قوسين تمثل القيمة الاحتمالية (p-value)

(1) بالنسبة لمعادلة الهيكل:

- نلاحظ أن النموذج لم يفسر سوى 7.38% من التغيرات في تركيز السوق وهي أفضل نوعاً ما بالمقارنة مع نسبة النموذج الأول.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

- وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% لمتغير العائد على حقوق الملكية على متغير تركيز السوق (HHI_{MS})، بمعنى أنه كلما ارتفع أداء شركات التأمين أدى إلى انخفاض تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر.

- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لباقي المتغيرات التفسيرية بما فيها الكثافة الإعلانية على تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر.

(2) بالنسبة لمعادلة السلوك:

- نلاحظ أن النموذج يفسر 13.94% فقط من التغيرات في معادلة السلوك وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنموذج الأول؛

- وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% لمتغير الحصة السوقية على متغير الكثافة الإعلانية، بمعنى أنه كلما ارتفعت الحصة السوقية لشركات التأمين أدى ذلك إلى انخفاض إنفاقها الإعلاني؛

- نلاحظ أن إشارة متغير التركيز (HHI_{MS}) موجبة وإشارة متغير مربع التركيز (HHI_{MS}^2) سالبة وهذا يعني أن دالة السلوك تأخذ شكل مقلوب حرف (U) إلا أنها غير معنوية.

(3) بالنسبة لمعادلة الأداء:

- نلاحظ أن النموذج يفسر 44.77% من التغيرات في معادلة الأداء وهي نسبة منخفضة بفارق 2% تقريبا مقارنة بالنموذج الأول؛

- كان لتركيز السوق (HHI_{MS}) أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% على متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)، وهذا يدل على أن ارتفاع تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر يؤدي إلى انخفاض أداء شركات التأمين؛

- لم يكن لمتغير كثافة الإعلان أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)؛

- كان لمتغير حجم شركة التأمين أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 10% على متغير العائد على إجمالي الأصول، بمعنى أن زيادة حجم الشركة يؤدي إلى زيادة في أداؤها؛

- كان لمتغير نمو شركة التأمين أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 10% على متغير العائد على إجمالي الأصول، بمعنى أن ارتفاع معدل نمو شركة التأمين ينعكس سلبا على أداؤها؛

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

- كان لمتغير نسبة التكاليف أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% على متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)، وهذا يعني أن زيادة نسبة التكاليف العامة إلى إجمالي الأقساط تؤدي إلى زيادة في أداء شركات التأمين في الجزائر؛
- كان لمتغير وزن رأس المال أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 5% على متغير العائد على إجمالي الأصول، بمعنى أن ارتفاع نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول يؤدي إلى زيادة في أداء شركات التأمين؛
- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير نسبة الخسائر على متغير العائد على إجمالي الأصول.

رابعاً: تقدير معالم النموذج الرابع (ROE, HHI_{MS})

يبين الجدول رقم (5-14) نتائج تقدير معالم النموذج الرابع للدراسة باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال للحصة السوقية (HHI_{MS}) مقياساً لهيكل السوق، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس لأداء شركات التأمين.

نلاحظ أن طريقة التقدير بالمعادلات الآتية أعطت قيم سالبة لمعامل التحديد في كل من معادلة الأداء ومعادلة هيكل السوق، مثلما كان مع النموذج الثاني وعليه سوف نتجاهل تفسير قيمة معامل التحديد هنا. كما أظهرت نتائج التقدير معنوية بعض المتغيرات مقارنة مع النماذج السابقة، والتي نبينها كما يلي.

(1) بالنسبة لمعادلة الهيكل:

- كان لمتغير كثافة الإعلان أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% على متغير تركيز السوق (HHI_{MS})، أي كلما ارتفع الانفاق الإعلاني لدى شركات التأمين أدى إلى انخفاض في مستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر؛
- كان لمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE) أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% على متغير تركيز السوق (HHI_{MS})، وهذا يعني أنه كلما ارتفع أداء شركة التأمين أدى إلى انخفاض في مستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر؛
- كان لمتغير الملكية أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 10% على متغير تركيز السوق (HHI_{MS})؛
- لم يكن لكل من متغير نمو السوق، التكامل العمودي، عوائق الدخول أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير تركيز السوق (HHI_{MS}).

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

جدول رقم (5-14): نتائج تقدير معالم النموذج الرابع للدراسة

طرق التقدير	OLS			2SLS			3SLS		
	الهيكل النموذج (HHI _{MS})	السلوك (ADV)	الأداء (ROE)	الهيكل (HHI _{MS})	السلوك (ADV)	الأداء (ROE)	الهيكل (HHI _{MS})	السلوك (ADV)	الأداء (ROE)
الثابت	0.137942 (0.0000)	-0.098215 (0.8988)	0.35908 (0.4144)	0.140674 (0.0000)	-1.378268 (0.6193)	0.870301 (0.0899)	0.142968 (0.0000)	-0.995053 (0.6973)	1.892193 (0.0000)
HHI _{MS}		1.525063 (0.8906)	-1.18421 (0.6468)		20.08970 (0.6166)	-5.790082 (0.0810)		14.68296 (0.6916)	-13.76933 (0.0000)
ADV	-0.051662 (0.6570)		0.12452 (0.9622)	-0.223719 (0.3683)		7.442801 (0.2047)	-0.395490 (0.0801)		8.260485 (0.1049)
ROE	-0.009891 (0.1251)	0.004943 (0.4736)		-0.049970 (0.0092)	-0.010204 (0.6929)		-0.061355 (0.0000)	-0.009383 (0.6976)	
D(GI)	0.014210 (0.1398)			0.006871 (0.5983)			0.001694 (0.8540)		
OS	-0.00098 (0.6258)			-0.004065 (0.2217)			-0.005168 (0.0820)		
VI	0.000926 (0.7640)			0.003696 (0.4102)			0.005744 (0.1528)		
BR	0.003597 (0.1381)			0.005337 (0.1047)			0.003186 (0.1908)		
MS		-0.034072 (0.0005)			-0.034279 (0.0016)			-0.033972 (0.0008)	
HHI _{MS} ²		-5.487734 (0.8904)			-72.71660 (0.6160)			-53.65247 (0.6883)	
GI_1		0.001073 (0.9473)			0.010153 (0.7423)			0.005712 (0.8403)	
SIZE			-0.00443 (0.8056)			-0.022174 (0.2588)			-0.008973 (0.5923)
GF			0.17602 (0.0778)			-0.067203 (0.6059)			-0.032691 (0.7091)
EXPENS			0.25184 (0.3852)			-0.761782 (0.0988)			-0.606948 (0.1394)
LEVERAG E			-0.33396 (0.0801)			0.445822 (0.1570)			0.424793 (0.1091)
LOSS			0.03255 (0.7842)			0.248922 (0.0790)			0.127959 (0.2091)
R-squared	0.122463	0.178504	0.13451	-0.527826	0.148841	-0.033983	-1.028800	0.153172	-0.241591
Adjusted R-squared	0.023120	0.114325	0.03680	-0.700787	0.070030	-0.173173	-1.258475	0.074762	-0.408729
Durbin- Watson stat	0.963328	0.477876	2.00425	2.031716	0.216429	2.061960	2.037155	0.165315	1.961135
S.E. of regression	0.004327	0.005504	0.10070	0.005709	0.005550	0.098279	0.006579	0.005536	0.107694
Sum squared resid	0.000992	0.001939	0.62875	0.001728	0.001663	0.502254	0.002294	0.001655	0.603099

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (12)، ص 382. القيم بين قوسين تمثل القيمة الاحتمالية (p-value)

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

(2) بالنسبة لمعادلة السلوك:

- كان لمتغير الحصة السوقية أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% على متغير الكثافة الإعلانية، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت الحصة السوقية أدى إلى انخفاض الإنفاق الإعلاني لدى شركات التأمين في الجزائر؛
- نلاحظ أن إشارة متغير التركيز (HHI_{MS}) موجبة وإشارة متغير مربع التركيز (HHI_{MS}^2) سالبة وهذا يعني أن دالة السلوك تأخذ شكل حرف مقلوب (U) إلا أنها غير معنوية؛
- لم يكن لكل من متغير العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل نمو الصناعة للسنة الماضية أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير الكثافة الإعلانية.

(3) بالنسبة لمعادلة الأداء:

- كان لمتغير تركيز السوق (HHI_{MS}) أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% على متغير العائد على حقوق الملكية (ROE). وهذا يعني أنه كلما ارتفع أداء شركات التأمين أدى إلى انخفاض مستوى تركيز الصناعة التأمينية؛
- لم يكن لباقي المتغيرات أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير العائد على حقوق الملكية (ROE).

خامسا: تقدير معالم النموذج الخامس (ROA, HHI_{assets})

- يبين الجدول اللاحق رقم (5-15) نتائج تقدير معالم النموذج الخامس للدراسة باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال للأصول (HHI_{assets}) مقياسا لهيكل السوق، ومعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) كمقياس لأداء شركات التأمين، وكانت النتائج كما يلي:

(1) بالنسبة لمعادلة الهيكل:

- نلاحظ أن النموذج لم يفسر سوى 3.08% من التغيرات في معادلة تركيز السوق؛
- كانت جميع المتغيرات المفسرة في النموذج ذات تأثير غير معنوي احصائيا. إلا أن إشارة كل من متغير الكثافة الإعلانية ومتغير العائد على إجمالي الأصول والملكية كانت متطابق مع النماذج السابقة.

(2) بالنسبة لمعادلة السلوك:

- نلاحظ ان النموذج يفسر 16.04% فقط من التغيرات في معادلة السلوك؛
- كان لمتغير الحصة السوقية أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% على متغير الكثافة الإعلانية، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت الحصة السوقية أدى إلى انخفاض الإنفاق الإعلاني لدى شركات التأمين في الجزائر؛

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

جدول رقم (5-15): نتائج تقدير معالم النموذج الخامس للدراسة

طرق التقدير	OLS			2SLS			3SLS		
	الهيكل (HHI _{asset})	السلوك (ADV)	الأداء (ROA)	الهيكل (HHI _{asset})	السلوك (ADV)	الأداء (ROA)	الهيكل (HHI _{asset})	السلوك (ADV)	الأداء (ROA)
الثابت	0.164781 (0.0000)	0.030157 (0.9771)	-0.09681 (0.2224)	0.165835 (0.0000)	-0.758340 (0.6604)	0.024725 (0.7851)	0.166218 (0.0000)	-0.731865 (0.6547)	0.112995 (0.1778)
HHI _{asset}		-0.288818 (0.9816)	0.25511 (0.5154)		9.176970 (0.6569)	-0.554815 (0.2718)		8.866451 (0.6508)	-1.063112 (0.0231)
ADV	-0.018812 (0.8840)		-0.22444 (0.6258)	-0.036334 (0.8596)		-0.924872 (0.3179)	-0.027092 (0.8884)		-0.949035 (0.2691)
ROA	-0.031324 (0.3678)	0.053830 (0.1106)		-0.061367 (0.2141)	0.061782 (0.2574)		-0.068922 (0.1367)	0.060770 (0.2404)	
D(GI)	-0.000590 (0.9569)			-0.002692 (0.8110)			-0.000575 (0.9561)		
OS	-0.000265 (0.9042)			-0.000440 (0.8663)			-0.000322 (0.8957)		
VI	-0.000314 (0.9281)			-0.000615 (0.8718)			-0.000713 (0.8421)		
BR	0.004004 (0.1392)			0.004190 (0.1260)			0.003916 (0.1247)		
MS		-0.034854 (0.0003)			-0.034670 (0.0012)			-0.034658 (0.0006)	
HHI _{asset} ²		0.898654 (0.9808)			-27.51375 (0.6565)			-26.59497 (0.6503)	
GI_1		-0.002640 (0.9060)			0.001563 (0.9545)			-0.000648 (0.9801)	
SIZE			0.00684 (0.0309)			0.005878 (0.0613)			0.005516 (0.0586)
GF			0.01434 (0.4209)			-0.029849 (0.1517)			-0.029960 (0.1174)
EXPENS			0.19810 (0.0001)			0.147999 (0.0438)			0.139680 (0.0404)
LEVERAG E			0.01947 (0.5585)			0.106503 (0.0359)			0.105816 (0.0248)
LOSS			-0.02971 (0.1581)			-0.028120 (0.2138)			-0.026037 (0.2102)
R-squared	0.053455	0.203228	0.30093	0.039487	0.159698	0.416876	0.030847	0.160402	0.399239
Adjusted R-squared	-0.053701	0.140980	0.22201	-0.069250	0.081892	0.338378	-0.078868	0.082661	0.318367
Durbin- Watson stat	0.565386	0.438806	1.74118	0.608220	0.241336	1.908638	0.640102	0.239001	1.898884
S.E. of regression	0.004847	0.005420	0.01765	0.004883	0.005514	0.015728	0.004905	0.005512	0.015964
Sum squared resid	0.001245	0.001880	0.01932	0.001264	0.001642	0.012863	0.001275	0.001641	0.013252

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (13)، ص 385. القيم بين قوسين تمثل القيمة الاحتمالية (p-value)

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

- نلاحظ أن إشارة متغير التركيز (HHI_{MS}) موجبة وإشارة متغير مربع التركيز (HHI_{MS}^2) سالبة وهذا يعني أن دالة السلوك تأخذ شكل حرف مقلوب (U) إلا أنها غير معنوية؛

- لم يكن لكل من متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)، ومعدل نمو الصناعة للسنة الماضية أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير الكثافة الإعلانية.

(3) بالنسبة لمعادلة الأداء:

- نلاحظ أن النموذج يفسر 39.92% من التغيرات في معادلة الأداء، وهي أقل نسبة بالمقارنة مع النموذج الأول والثالث؛

- كان لتركز السوق (HHI_{assets}) أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% على متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)، وهذا يدل على أن ارتفاع تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر يؤدي إلى انخفاض أداء شركات التأمين؛

- لم يكن لمتغير كثافة الإعلان أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)؛

- كان لمتغير حجم شركة التأمين أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على متغير العائد على إجمالي الأصول، بمعنى أن زيادة حجم الشركة يؤدي إلى زيادة في أدائها؛

- لم يكن لمتغير نمو شركة التأمين أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)؛

- كان لمتغير نسبة التكاليف أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% على متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)، وهذا يعني أن زيادة نسبة التكاليف العامة إلى إجمالي الأقساط تؤدي إلى زيادة أداء شركات التأمين في الجزائر؛

- كان لمتغير وزن رأس المال أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل من 5% على متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)، بمعنى أن ارتفاع نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول يؤدي إلى زيادة في أداء شركات التأمين؛

- عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير نسبة الخسائر على متغير العائد على إجمالي الأصول.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

سادسا: تقدير معالم النموذج السادس (ROE, HHI_{assets})

يبين الجدول رقم (5-16) نتائج تقدير معالم النموذج الرابع للدراسة باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيندال للحصة السوقية (HHI_{assets}) مقياسا لهيكل السوق، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس لأداء شركات التأمين.

جدول رقم (5-16): نتائج تقدير معالم النموذج السادس للدراسة

طرق التقدير	OLS			2SLS			3SLS		
	الهيكل (HHI _{asset})	السلوك (ADV)	الأداء (ROE)	الهيكل (HHI _{asset})	السلوك (ADV)	الأداء (ROE)	الهيكل (HHI _{asset})	السلوك (ADV)	الأداء (ROE)
الثابت	0.164230 (0.0000)	0.174845 (0.8716)	0.16337 (0.7180)	0.166352 (0.0000)	-0.656114 (0.7184)	0.580448 (0.3060)	0.168733 (0.0000)	-0.552285 (0.7462)	1.804441 (0.0002)
HHI _{asset}		-1.987836 (0.8776)	0.07122 (0.9746)		7.986773 (0.7140)	-3.056229 (0.3320)		6.836284 (0.7380)	-11.04685 (0.0000)
ADV	-0.044937 (0.7296)		0.11558 (0.9649)	-0.187694 (0.4409)		6.087690 (0.2923)	-0.334178 (0.1379)		8.242909 (0.1089)
ROE	-0.007376 (0.3053)	0.005234 (0.4498)		-0.037902 (0.0449)	-0.007484 (0.7426)		-0.053789 (0.0007)	-0.006247 (0.7715)	
D(GI)	0.000217 (0.9838)			-0.005403 (0.6734)			-0.003993 (0.6998)		
OS	-0.000761 (0.7346)			-0.003213 (0.3258)			-0.004416 (0.1420)		
VI	0.000617 (0.8580)			0.002824 (0.5218)			0.004567 (0.2616)		
BR	0.004139 (0.1269)			0.005474 (0.0907)			0.004172 (0.1196)		
MS		-0.034023 (0.0005)			-0.034116 (0.0015)			-0.033978 (0.0008)	
HHI _{asset} ²		5.918348 (0.8780)			-24.02099 (0.7130)			-20.87061 (0.7333)	
GI_1		-0.003408 (0.8851)			0.013885 (0.6971)			0.015302 (0.6471)	
SIZE			-0.00274 (0.8786)			-0.019216 (0.3252)			-0.008936 (0.6059)
GF			0.16636 (0.1033)			-0.045139 (0.7276)			-0.045318 (0.6549)
EXPENS			0.28494 (0.3266)			-0.609209 (0.1821)			-0.590545 (0.1502)
LEVERAG E			-0.34602 (0.0700)			0.339485 (0.2816)			0.400259 (0.1439)
LOSS			0.03907 (0.7446)			0.230903 (0.1026)			0.162255 (0.1544)
R-squared	0.057690	0.178582	0.13159	-0.267896	0.165019	-0.032004	-0.732632	0.158473	-0.281727
Adjusted R- squared	-0.048987	0.114409	0.03354	-0.411431	0.087706	-0.170928	-0.928779	0.080554	-0.454267
Durbin- Watson stat	0.634817	0.478841	1.98472	1.474938	0.162758	2.115921	1.799082	0.168412	1.965051
S.E. of regression	0.004836	0.005503	0.10087	0.005610	0.005497	0.098185	0.006558	0.005519	0.109421
Sum squared resid	0.001240	0.001938	0.63088	0.001668	0.001632	0.501293	0.002279	0.001645	0.622594

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (14)، ص 388. القيم بين قوسين تمثل القيمة الاحتمالية (p-value)

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

نلاحظ أن طريقة التقدير بالمعادلات الآتية أعطت قيم سالبة لمعامل التحديد في كل من معادلة الأداء ومعادلة هيكل السوق كما في النموذج الثاني والثالث، وعليه سوف نتجاهل تفسير قيمة معامل التحديد هنا، وقد كانت النتائج كما يلي:

(1) بالنسبة لمعادل الهيكل:

- كان لمتغير العائد على حقوق الملكية (ROE) أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% على متغير تركيز السوق (HHI_{assets})، أي كلما ارتفع أداء شركات التأمين أدى إلى انخفاض مستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر؛

- لم يكن لباقي المتغيرات التفسيرية أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير تركيز السوق (HHI_{assets}).

(2) بالنسبة لمعادلة السوق:

- كان لمتغير الحصة السوقية أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% على متغير الكثافة الإعلانية، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت الحصة السوقية أدى إلى انخفاض الإنفاق الإعلاني لدى شركات التأمين في الجزائر؛

- نلاحظ أن إشارة متغير التركيز (HHI_{assets}) موجبة وإشارة متغير مربع التركيز (HHI_{assets}^2) سالبة وهذا يعني أن دالة السلوك تأخذ شكل حرف مقلوب (U) إلا أنها غير معنوية؛

- لم يكن لكل من متغير العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل نمو الصناعة للسنة الماضية أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير الكثافة الإعلانية.

(3) بالنسبة لمعادلة الأداء:

- كان لتركيز السوق (HHI_{assets}) أثر سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% على متغير العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهذا يدل على أن ارتفاع تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر يؤدي إلى انخفاض أداء شركات التأمين؛

- لم يكن لمتغير الكثافة الإعلانية أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير العائد على حقوق الملكية (ROE)؛

- لم يكن لكل من متغير حجم الشركة، نمو الشركة، نسبة التكاليف، وزن رأس المال، نسبة الخسائر أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على متغير العائد على حقوق الملكية (ROE).

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

المبحث الرابع: تحليل نتائج الدراسة القياسية

يوضح الجدول رقم (5-17) إشارة المتغيرات الداخلية والخارجية في النموذج الأساسي بعد القيام بتقدير معالم نماذج الدراسة الستة باستخدام منظومة المعادلات الآتية، وتم تحديد وجود تأثير لكل متغير في النموذج بناء على المعنوية الإحصائية.

جدول رقم (5-17): إشارة معاملات نموذج الدراسة بعد تقدير المعالم.

المعادلات			المتغيرات	
معادلة الأداء	معادلة السلوك	معادلة هيكل السوق		
تأثير سالب (-)	لا يوجد تأثير		<i>S</i>	التركز الصناعي*
تأثير موجب (+)		تأثير سالب (-)	<i>Adv</i>	كثافة الإعلان*
	لا يوجد تأثير	تأثير سالب (-)	<i>P</i>	الأداء*
		لا يوجد تأثير	<i>GI</i>	معدل نمو الصناعة*
		تأثير سالب (-)	<i>OS</i>	الملكية*
		تأثير موجب (+)	<i>BR</i>	عوائق الدخول**
		لا يوجد تأثير	<i>VI</i>	التكامل العمودي*
	تأثير سالب (-)		<i>MS</i>	الحصة السوقية*
	لا يوجد تأثير		<i>S²</i>	مربع التركيز الصناعي*
	لا يوجد تأثير		<i>GI_{t-1}</i>	معدل نمو الصناعة* للسنة الماضية
تأثير موجب (+)			<i>Size</i>	حجم الشركة*
تأثير سالب (-)			<i>GF</i>	معدل نمو الشركة*
تأثير موجب (+)			<i>EXPENSE</i>	معدل التكاليف*
تأثير موجب (+)			<i>LEVERAGE</i>	وزن رأس المال*
تأثير موجب (+)			<i>Loss</i>	نسبة الخسائر**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة.

(*) يوجد تأثير معنوي عند استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS)

(**) يوجد تأثير معنوي عند استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

بينت نتائج التقدير أن أحسن مقياس هو معدل العائد على إجمالي الأصول للتعبير عن الأداء، أما فيما يخص تركيز السوق فكان أحسن مقياس هو نسبة التركيز لأربعة شركات تأمين (C4) ثم يليه مؤشر هريشمان هيرفيندال للحصة السوقية (HHI_{MS}) ثم يليهما مؤشر هريشمان هيرفيندال للأصول (HHI_{asset}). وفيما يلي تحليل تأثير كل متغير في المعادلة الخاصة به.

المطلب الأول: تحليل النتائج بالنسبة إلى معادلة هيكل الصناعة

نحاول فيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها الخاصة بمعادلة هيكل الصناعة:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين أداء شركات التأمين ومستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر، أي كلما ارتفع أداء شركات التأمين أدى إلى انخفاض في مستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر وهو عكس ما كان متوقع حسب افتراضات نموذج (SCP) هيكل - سلوك - أداء، في أن ارتفاع أداء المؤسسات يؤدي إلى ارتفاع مستوى تركيز الصناعة، ويمكن إرجاع ذلك في كون الأداء في هذه الصناعة كان حافظاً لدخول شركات جديدة في ظل ضعف عوائق الدخول الأمر الذي يساهم في خفض مستوى تركيز الصناعة
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الكثافة الإعلانية لدى شركات التأمين ومستوى تركيز الصناعة التأمينية، أي أن ارتفاع الإنفاق الإعلاني يؤدي إلى انخفاض مستوى تركيز الصناعة التأمينية وهذا ما يتناقض مع افتراضات نموذج (SCP) هيكل - سلوك - أداء، في أن المؤسسات الرائدة في السوق تميل إلى الإنفاق الإعلاني من أجل بسط سيطرتها والحفاظ على الوضع الاحتكاري. ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بسبب انخفاض الإنفاق الإعلاني لدى شركات التأمين؛
- عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نمو الصناعة التأمينية في الجزائر ومستوى تركيزها، وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة (عادل منير عبد الحميد وآخرون، 2003) و(عادل منير عبد الحميد 1995)، إذ لاحظنا وجود علاقة عكسية (غير معنوية) بين نمو الصناعة وهيكل السوق في أربعة نماذج من بين النماذج الستة للدراسة، أي أن الزيادة في معدل النمو في صناعة التأمين سيؤدي إلى انخفاض مستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر، ويمكن تفسير تلك العلاقة السلبية بسبب تزامن دخول الشركات الجديدة التي ساهمت في تنشيط الصناعة التأمينية وتقديمها لمنتجات جديدة، وإعادة توزيع الحصص السوقية للشركات القائمة؛
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ملكية شركة التأمين ومستوى تركيز الصناعة التأمينية وهذا يعني أن الشركات العمومية لا تؤثر على مستوى تركيز الصناعة التأمينية، ولا يوجد تأثير للدولة من خلال إجراءاتها وسياساتها على تفضيل أو دعم لشركات التأمين العامة؛

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

- وجود علاقة طردية بين عوائق الدخول ومستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر وكانت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Kap-Young Jeong & Robert T. Masson ; 1990) ومتوافقة مع الجانب النظري، حيث أن ارتفاع نسبة رأس المال إلى إجمالي الأقساط يؤدي إلى ارتفاع مستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر، لكن ما يجب التأكيد عليه أن قوة العلاقة ضعيفة لأن قيمة المعامل تساوي (0.005474)، بالإضافة إلى أن عوائق الصناعة التأمينية في الجزائر تأخذ الطابع التنظيمي فقط، حيث أن سلطة الاشراف والرقابة حذرة في منح تراخيص لشركات تأمين جديدة لمزاولة نشاطها في الجزائر؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل العمودي ومستوى تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر كما أن اتجاه العلاقة غير واضح ، وتتأثر بمقياس الأداء المستخدم، فبالنسبة لنماذج (ROA) كانت إشارة متغير التكامل العمودي سالبة بينما في نماذج (ROE) كانت إشارة متغير التكامل العمودي موجبة.

المطلب الثاني: تحليل النتائج بالنسبة إلى معادلة سلوك المؤسسات

- نحاول فيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها الخاصة بمعادلة السلوك:
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء شركات التأمين وحجم إنفاقها الإعلاني، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Peter Klein, & all ; 2003)، وهذا يعني أن المؤسسات التي حققت أداء مرتفع لا تخصص ميزانيات لتمويل الحملات الإعلانية ويظهر ذلك جليا من خلال حجم الإنفاق الإعلاني لشركات التأمين والكثافة الإعلانية للمنتجات التأمينية؛
 - عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الصناعة ذو الفرق الزمني وحجم الإنفاق الإعلاني لشركات التأمين، إلا أن إشارة المتغير كانت سالبة في أربعة نماذج، أي أن انخفاض معدل نمو الطلب على المنتجات التأمينية يدفع شركات التأمين إلى زيادة الإنفاق الإعلاني من أجل المحافظة على الحصة السوقية وضمان مكانة بين المنافسين. ويمكن تفسير عدم معنوية العلاقة كون صناعة التأمين عرفت معدلات نمو مرتفعة نوعا ما خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي دفع شركات التأمين إلى عدم تخصيص ميزانيات للدعاية والإشهار والاكتفاء بمزايا انتعاش السوق، ومما يؤكد ذلك العلاقة بين الحصة السوقية والكثافة الإعلانية؛
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية لشركات التأمين والكثافة الإعلانية لمنتجاتها وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع دراسة (Sangeeta D Misra; 2010)، حيث أن شركات التأمين ذات الحصة السوقية الكبيرة تتحمل نفقات إعلانية أقل من الشركات ذات الحصة السوقية الصغيرة، ويمكن تفسير

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

ذلك بأن شركات التأمين المسيطرة في السوق تعتمد على شبكات توزيعها المنتشرة جغرافيا في مختلف أرجاء البلاد، بالإضافة إلى استفادتها من دخولها المبكر للسوق؛

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز السوق والكثافة الإعلانية لدى شركات التأمين، إلا أن إشارة تركيز السوق كانت موجبة، وهو ما كان متوقع حسب افتراضات نموذج هيكل - سلوك - أداء، وتتفق النتائج مع دراسة (Gu-Shin Tung & all; 2010)، ويمكن تفسير عدم معنوية العلاقة في أن شركات التأمين الأكثر تركزا لا تميل إلى السلوكات والممارسات الاحتكارية التي تقودها إلى الهيمنة على السوق وبالتالي تحقيق أرباح غير عادية؛

- إشارة مربع التركيز في جميع النماذج كانت سالبة، أي أن معادلة السلوك دالة من الدرجة الثانية تأخذ شكل مقلوب حرف (U) إلا أنها غير معنوية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Peter Klein, & all ; 2003). وعليه فإن العلاقة بين تركيز الصناعة والكثافة الإعلانية تأخذ شكل معادلة انحدار خطي متعدد، على عكس ما كان متوقعا بأن تأخذ شكل معادلة من الدرجة الثانية.

المطلب الثالث: تحليل النتائج بالنسبة إلى معادلة الأداء

نحاول فيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها الخاصة بمعادلة الأداء:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تركيز صناعة التأمين في الجزائر وأداء شركات التأمين، وكانت هذه النتيجة عكس ما كان متوقع حسب فرضية نموذج (هيكل - سلوك - أداء) وتحديدًا فرضية القوة السوقية أين تكون العلاقة موجبة بين هيكل السوق وأداء المؤسسات، والسبب في ذلك هو أن بعض الشركات ذات التركيز الكبير لم تحقق نتائج جيدة بالمقارنة مع حجم المبيعات في السوق والحصة السوقية المرتفعة بالمقارنة مع الشركات الصغيرة نسبيا، وعليه يمكن القول أن تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر لم يسمح للشركات المسيطرة من تحقيق أرباحا غير عادية؛

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كثافة الإعلان وأداء شركات التأمين في الجزائر، وهذه النتيجة متوقعة حسب نموذج هيكل - سلوك - أداء، ومتوافقة مع دراسة (E Pagoulatos & R Sorensen; 1981) ومع دراسة (Gu-Shin Tung & all; 2010) من حيث الإشارة، حيث أن شركات التأمين التي حققت مستويات إنفاق إعلاني كبير انعكس ذلك على أدائها المالي، وهذا يؤكد استجابة الأداء المالي لشركات التأمين للنفقة الإعلانية.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم شركة التأمين ومستوى أدائها، وكانت النتيجة متوقعة حسب النظرية الاقتصادية ومتوافقة مع الدراسات السابقة (علام محمد حمدان وآخرون؛ 2013) و(عادل منير

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

عبد الحميد وآخرون؛ 2003) و(عادل منير عبد الحميد؛ 1998). وهذا يعني أن زيادة حجم الشركة يؤدي إلى ارتفاع في أدائها المالي. ويمكن تفسير ذلك بقدرة شركات التأمين كبيرة الحجم على الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وأصولها الضخمة وشبكات توزيعها الواسعة، لقبول تغطية أخطار كبيرة لصالح المؤمنين، مما يسمح بانخفاض تكلفة المنتجات التأمينية وزيادة هامش الربح وتعزيز موقعها المالي مقارنة مع شركات التأمين صغيرة الحجم؛

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو شركة التأمين وأدائها، وهذه النتيجة عكس ما كان متوقع، لكنها متفقة مع دراسة (عادل منير عبد الحميد؛ 1998)، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع معدل نمو الأقساط يعبر عن القدرة على افتكاك حصة سوقية من إجمالي الأقساط في ظل المنافسة التي تشهدها صناعة التأمين في الجزائر، لكن هذا النمو في الأقساط يترتب عليه ارتفاع في مستوى النفقات اللازمة لتسيير ملفات تأمين الأخطار المؤمن عليها مما يؤثر على مستوى الأداء المالي للشركة. ومن زاوية أخرى يمكن النظر إلى نمو الأقساط على أنه زيادة في حجم المخاطر المتمثلة في عدم التقدير الجيد للأخطار وتسعيرها، وبالتالي عدم مقدرة شركات التأمين الوفاء بالتزاماتها التعاقدية وتسديد التعويضات عند تحقق الأخطار، مما يدفعها إلى تخصيص مبالغ احتياطية إضافية لتسديد التعويضات عند استحقاقها وبالتالي ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التكاليف وأداء شركات التأمين، وهذه النتيجة عكس ما كان متوقع ومفاجئة نوعا ما، حيث أن زيادة معدل التكاليف ساهم في ارتفاع أداء شركات التأمين، ويمكن تفسير ذلك في إن زيادة الأجور والمرتبات والمصاريف الإدارية المتعلقة بتحسين ظروف العمل لدى شركات التأمين ساهم في ارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج مما انعكس على تحسن الأداء بشكل عام؛

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين وزن رأس المال ومستوى أداء شركات التأمين، ومتوافقة مع ما كان متوقع، أي كلما زادت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول أدت إلى زيادة أداء شركات التأمين، وهذا ما يعبر عن الملاءة المالية الجيدة، حيث أن ستة شركات حققت نسبة أعلى من المتوسط، وقد جاءت هذه النتيجة عكس ما جاء في دراسة (نجاح سعد الدين شريم؛ 2006)؛

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الخسائر ومستوى أداء شركات التأمين عند استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) بينما لم تكن العلاقة ذات دلالة إحصائية عن استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS)، تترجم العلاقة على إن ارتفاع نسبة الخسائر أدى إلى ارتفاع في أداء شركات التأمين، وكانت هذه النتيجة عكس ما جاء في دراسة (نجاح سعد الدين شريم؛ 2006) في اتجاه العلاقة ومعنويتها، ويمكن تفسير ذلك بأن شركات التأمين في الجزائر تتقبل المخاطرة من أجل تحقيق

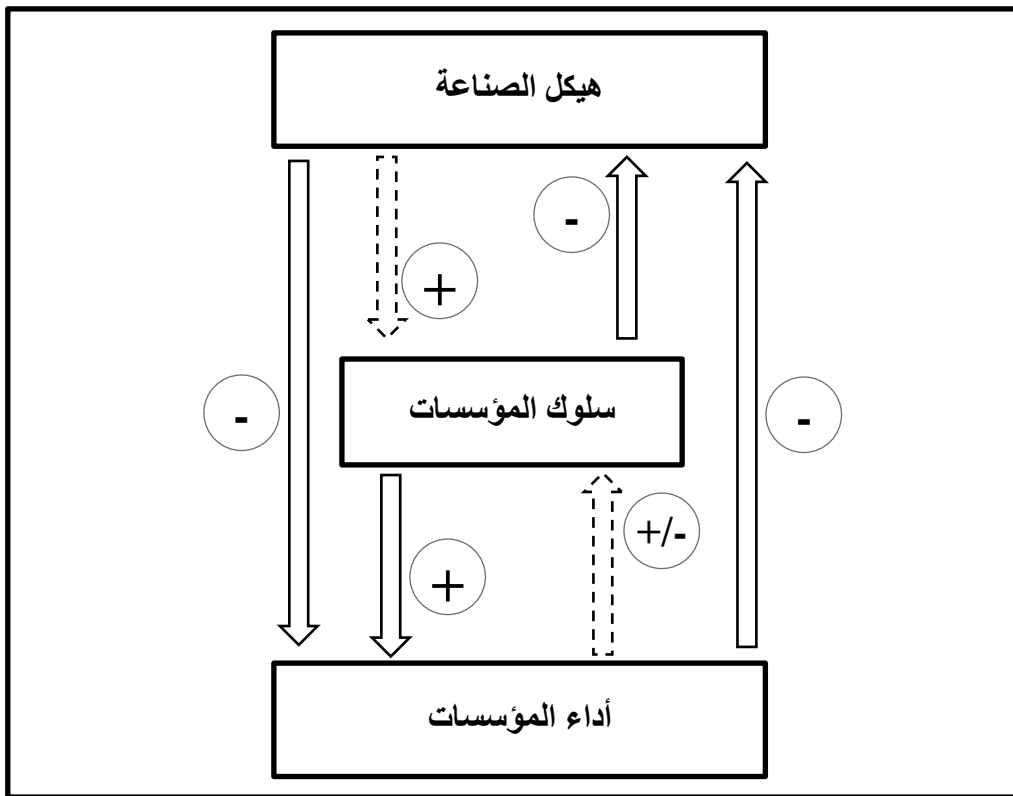
الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

أرباح أكبر وتعزيز أدائها المالي خاصة شركات التأمين العمومية المسيطرة على السوق، مما يدفعها إلى استثمار الفوائض التأمينية في مجالات ذات مردود مرتفع يسمح بتغطية التعويضات.

المطلب الرابع: تحليل النتائج بالنسبة إلى نموذج (هيكل - سلوك - أداء)

من خلال الدراسة التجريبية لاختبار نموذج التحليل في الاقتصاد الصناعي المعروف بالثلاثية (هيكل - سلوك - أداء) تمكنا من إثبات وجود علاقة تبادلية بين عناصر النموذج باستخدام منظومة المعادلات الآتية، طبيعة واتجاه العلاقة بين العناصر موضحة في الشكل التالي

الشكل رقم (5-12): النتائج التجريبية لتطبيق نموذج هيكل سلوك أداء في الصناعة التأمينية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة.

ملاحظة: اتجاه العلاقة بالخط المتقطع يدل على عدم معنويتها.

يظهر من الشكل وجود علاقة تبادلية بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها لكن بتأثير سالب في كلا الاتجاهين، وهذا يؤكد دحض فرضية نموذج (SCP) هيكل - سلوك - أداء، فسيطرة شركات التأمين الأكثر تركزا (شركات التأمين العمومية) لم تحقق لها أرباحا غير تنافسية، حيث أن هذه الشركات استفادت من ظروف الدخول المبكر إلى صناعة التأمين في الجزائر، بالإضافة إلى اتساع شبكة التوزيع الموروثة من الفترة

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركاتها

الاحتكارية مما سمح لها بالتموقع في مختلف أرجاء البلاد، الأمر الذي ساهم في الحصول على حصة سوقية مرتفعة بالمقارنة مع شركات التأمين الخاصة والأجنبية منها.

إن الأرباح التي حققتها الشركات ذات التركيز المرتفع تعتبر كعامل جذب للسوق يسمح بدخول شركات تأمين جديدة في ظل انخفاض عوائد الدخل التي يتسم أغلبها بالطابع التنظيمي، مما يساهم في رفع مستوى المنافسة وانخفاض الحصة السوقية للشركات القائمة، وبالتالي انخفاض تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر ولذلك وجدنا علاقة عكسية بين الأداء وهيكل صناعة التأمين وهذا ما يؤكد مرة أخرى دحض لفرضية نموذج هيكل - سلوك - أداء.

بالنسبة إلى سلوك شركات التأمين فنلاحظ وجود تأثير سالب للإنفاق الإعلاني على هيكل الصناعة التأمينية، وعليه فالإعلان غير قادر على خلق منتج تأميني متميز خاصة لدى شركات التأمين ذات التركيز المرتفع، وهو ما يؤكد غياب الممارسات الاحتكارية ويدعم دحض فرضية القوة السوقية حسب نموذج هيكل - سلوك - أداء، في مقابل ذلك نجد أثر موجب غير دال احصائياً لتأثير هيكل الصناعة على سلوك شركات التأمين من خلال الإنفاق الإعلاني، ويمكن إرجاع ذلك إلى حالة التركيز التي تعرفها الصناعة التأمينية، التي دفعت الشركات الجديدة إلى تبني الدعاية والإعلان من أجل التعريف بمنتجاتها في السوق ليس أكثر، وما يؤكد ذلك العلاقة العكسية بين الحصة السوقية والإنفاق الإعلاني.

بالنسبة للعلاقة بين سلوك شركات التأمين وأدائها، نلاحظ من الشكل رقم (5-12) وجود علاقة ذات اتجاه واحد من خلال التأثير الموجب للإنفاق الإعلاني على أداء شركات التأمين، وهو ما يؤكد أن الربحية استجابت للإنفاق الإعلاني، فقد استفادت شركات التأمين الجديدة من الدعاية والاشهار لمنتجاتها وانعكس ذلك كما أشرنا سابقاً في انخفاض مستوى تركيز الصناعة التأمينية وبالتالي تحسن أداء هذه الشركات. أما بالنسبة للشركات التي حققت أداء أفضل فلم تستطع الدراسة تأكيد مدى ميلها نحو تخصيص انفاق إعلاني من أجل الحفاظ على الحصة السوقية ومن ثم مبيعات مرتفعة للمنتجات التأمينية.

تم من خلال هذا الفصل تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في صناعة التأمين في الجزائر بعينة مكونة من 10 شركات تأمين خلال الفترة 2009-2015، حيث تم في البداية تحديد نموذج الدراسة والمتكون من ثلاثة معادلات، واستخدام 15 مؤشرا، وبعد إجراء اختبار (LLC) تبين أن البيانات المستخدمة مستقرة ولا تتضمن جذر الوحدة وبالتالي صلاحيتها للتقدير. كما بينت الدراسة عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحتين وذات الثلاث مراحل، تم التوصل إلى وجود علاقة تبادلية عكسية بين هيكل الصناعة التأمينية وأداء شركات التأمين، بمعنى أن هيكل الصناعة له أثر سالب ومعنوي على الأداء، وهذا الأخير له أثر سالب ومعنوي على هيكل الصناعة، وبحكم العلاقة ذات التأثير السالب فإن فرضية نموذج هيكل سلوك أداء قد تم دحضها، بمعنى أن شركات التأمين المهيمنة على صناعة التأمين لا تمارس سلطتها لتحقيق أرباحا غير عادية.

أما بالنسبة لسلوك شركات التأمين المعبر عنه بكثافة الإعلان فقد كان له أثر موجب على أداء شركات التأمين، وأثر سالب على هيكل الصناعة، في مقابل ذلك لم تتوصل الدراسة إلى إثبات وجود أثر معنوي لكل من هيكل الصناعة وأداء شركات التأمين على سلوكها. أي أن العلاقة كانت في اتجاه واحد فقط.

الخاتمة

الخاتمة

بعدما تطرقنا إلى مفهوم الاقتصاد الصناعي، في كونه العلم الذي تتمحور معظم دراساته حول معرفة نوع العلاقات التي تنشأ بين عناصر الثلاثية هيكل الصناعة، سلوك المؤسسات وأداء المؤسسات، وكيف تؤثر وتتأثر فيما بينها، وكيف يؤثر كل ذلك على سير عمل الصناعة وتطورها، وجدنا أن هيكل الصناعة يعتبر من الأبعاد التي يعتمد عليها الاقتصاد الصناعي في التحليل. حيث تمحورت معظم الدراسات الأولى في مجال الاقتصاد الصناعي حول هيكل الصناعة، وكيف يؤثر على العناصر الأخرى، أي السلوك والأداء، ثم جاءت الدراسات بعد ذلك لتبين أن هناك علاقات تبادل بين هذه العناصر، واستهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين هيكل صناعة وأداء المؤسسات وهذا بالتطبيق على صناعة التأمين في الجزائر.

أولاً: النتائج المتعلقة بالجانب النظري

من خلال التعرض لكل من المفاهيم المتعلقة بهيكل الصناعة وأداء المؤسسات وتطرقنا إلى الاطار النظري للصناعة التأمين، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- يعتمد التحليل في مجال الاقتصاد الصناعي على نموذج (SCP) والمعروف بالثلاثية (هيكل - سلوك - أداء) ، وتقوم فكرة النموذج على دراسة وتحليل العلاقة التبادلية بين كل عنصر من العناصر الثلاثة؛
- 2- ركز جل الدراسات في مجال الاقتصاد الصناعي على تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، واكتفت بدراسة اتجاه واحد فقط، المتمثل في تأثير هيكل السوق على الأداء، في حين تعتبر الدراسات التي اهتمت بالعلاقة التبادلية بين هيكل السوق والأداء قليلة نوعاً ما؛
- 3- ساهمت الدراسات في مجال الاقتصاد الصناعي في إثراء وتطوير هذا النموذج، حيث تم إدخال بعض المتغيرات الضابطة له، مثل خصائص التجارة الخارجية من خلال نسبة الصادرات والواردات، درجة التقدم التقني للمنتجات وطبيعتها (استهلاكية، وسيطية)؛
- 4- تظهر ملامح هيكل الصناعة من خلال أربعة أبعاد أساسية هي: تركيز الصناعة (السوق)، عوائق الدخول إلى الصناعة، تميز المنتجات ودرجة التكامل العمودي الأمامي والخلفي داخل الصناعة، وتختلف أهمية كل بعد من أبعاد هيكل الصناعة حسب خصوصية كل صناعة ومستوى تطورها؛
- 5- يعتبر التركيز الصناعي من أهم المؤشرات المعبرة على هيكل الصناعة، نظراً لإمكانية وسهولة قياسه، بالإضافة إلى قدرته على تفسير السلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات وأدائها، ويعود اختيار مؤشر قياس التركيز الصناعي حسب الهدف من عملية القياس؛

- 6- لا يوجد نموذج موحد لتقييم الأداء يمكن الاعتماد عليه نظر لاختلاف خصوصية وظروف الشركات بالإضافة إلى مدى توفر إتاحة البيانات الخاصة بالشركات؛
- 7- تباينت نتائج الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات ويرجع ذلك إلى الظروف التي تنشط فيها الصناعة محل الاختبار ودرجة تطورها، والظروف الاقتصادية الخاصة بالبلد؛
- 8- يعتبر التأمين من بين الأدوات الأساسية لاستقطاب المدخرات خاصة قطاع العائلات لكونه يمس شريحة واسعة من الأشخاص لعقود طويلة الأجل، وتقع مسؤولية استثمار هذه المدخرات على شركات التأمين لتوجيهها في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية أولوياته؛
- 9- تعتبر شركات التأمين مؤسسات اقتصادية ذات طبيعة خاصة، إذ لا يمكن تحديد العائد من العملية التأمينية إلا بعد انتهاء مدة العقد، بالإضافة إلى أنها تقدم منتجات على شكل خدمات ترتبط بأخطار يتجنب الإنسان بطبيعته الإقدام عليها؛
- 10- تخضع صناعة التأمين في مختلف دول العالم بغض النظر عن طبيعة اقتصادها إلى نظام للإشراف والرقابة عن طريق هيئات تابعة للدولة، بغرض ضمان التزام الشركات بالمعايير والضوابط التي تحمي حقوق حملة الوثائق وتحقيق رضاهم بشركات التأمين. مما ينعكس على ربحية هذه الأخيرة.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي

- من خلال تطرقنا إلى تحليل هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر ومحاولة تحليل العلاقة التبادلية بين هيكل الصناعة التأمينية في الجزائر وأداء شركاتها، تم التوصل إلى النتائج التالية:
- 1- مرت صناعة التأمين في الجزائر بجملة من الإصلاحات كان أهمها إلغاء تخصص الشركات العمومية فاتحا بذلك المنافسة فيما بينها، بعدها تم فتح القطاع للمنافسة الخاصة الأمر الذي ترتب عليه دخول مؤسسات جديدة وسعت نطاق المنافسة في الصناعة؛
- 2- تأثر هيكل الصناعة التأمينية بالإصلاحات التي عرفها، فمن خلال دراسة مؤشرات تركيز الصناعة التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، والتي شهدت انخفاضا نتيجة دخول شركات تأمين جديدة في إطار الإصلاحات الداعية لانفتاح قطاع التأمين على المنافسة؛

- 3- بالرغم من التطور الملموس الذي تشهده صناعة التأمين من خلال معدلات النمو الإيجابية والمرتفعة خلال الفترة (2000-2015)، إلا أن هذا التطور لازال عند مستويات متدنية مقارنة بالعديد من الدول الأجنبية والعربية، ويتضح هذا جليا من خلال دراسة مؤشر كثافة التأمين ومؤشر اختراق التأمين؛
- 4- تتميز صناعة التأمين في الجزائر بأنها صناعة التأمينات العامة، وهذا يعود إلى إجبارية بعض فروع التأمين كالتأمين على السيارات والتأمين ضد الكوارث الطبيعية، في حين يبقى سوق تأمين الحياة ضعيفا من حيث نسبة الإنتاج إلى إجمالي إنتاج صناعة التأمين؛
- 5- تختلف أهمية كل قوة من القوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين في الجزائر، حيث أن قوة الداخلون الجدد تمثل أكبر تهديد للشركات القائمة في الصناعة وهذا في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، وترتيبات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، في حين تحتل القوة التفاوضية للعملاء المرتبة الثانية من حيث تهديدها لصناعة التأمين في الجزائر، خاصة أولئك العملاء من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، أما القوى الأخرى فهي ضعيفة التأثير ولا تشكل تهديدا للصناعة؛
- 6- تتسم عوائق الدخول في صناعة التأمين بطابعها التنظيمي مع وجود عوائق استراتيجية لصالح الشركات العمومية وهي قوة شبكة توزيعها من خلال وكالاتها المباشرة التي تم إنشاءها في فترة الاحتكار وبسيادة الدولة، ويمكن اعتبار هذا العائق من العوائق البريئة التي أوجدتها الظروف التاريخية لصناعة التأمين في الجزائر؛
- 7- يعتبر المورد البشري في صناعة التأمين ذو أهمية بالغة باعتباره أساس العملية التأمينية بداية من الإنتاج إلى غاية التسويق، مما دفع شركات التأمين في الجزائر إلى إنشاء مدرسة متخصصة في تكوين الموظفين والإطارات العاملين وتدريبهم، ويمكن اعتبار هذا التوجه من ملامح التكامل العمودي الخلفي في صناعة التأمين؛
- 8- يظهر التكامل العمودي الأمامي في الصناعة التأمينية في الجزائر باعتماد شركات التأمين على قنوات التوزيع الخاصة بها، خاصة لدى شركات التأمين العمومية، ويظهر ذلك من خلال نسبة الإنتاج الذي تحققه الوكالات المباشرة الذي يتجاوز نسبة 65% من إجمالي الإنتاج، ويعتبر هذا النوع من التكامل من بين عوائق الدخول الاستراتيجية التي تواجه شركات التأمين الراغبة في الدخول إلى الصناعة، وكميزة تنافسية بالنسبة لشركات التأمين الخاصة الناشطة في الجزائر؛
- 9- يمكن القول أن هناك تأثير متبادل بين هيكل سوق تأمين الاضرار وأداء شركات التأمين العاملة به، إلا أن طبيعة هذا التأثير سلبي في كلا الاتجاهين، وهذا يعني أن شركات التأمين المسيطرة لم تحقق أرباحا غير عادية. وبالتالي فالنتيجة جاءت عكس النظرية الاقتصادية.

10- الحصة السوقية لشركات التأمين لها تأثير سالب على الإنفاق الإعلاني، فكلما زادت الحصة السوقية لشركة التأمين اتجهت إلى تخفيض الإنفاق الإعلاني، خاصة وأن شركات التأمين العمومية تعتمد على مكانتها الجيدة في السوق وانتشارها الجغرافي من خلال شبكة توزيعها.

ثالثاً: اختبار صحة الفرضيات

من خلال نتائج الدراسة التطبيقية الخاصة بتحليل العلاقة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات بالتطبيق على الصناعة التأمينية في الجزائر، تمت الإجابة على فرضيات الدراسة على النحو التالي:

❖ **الفرضية الأولى:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لهيكل سوق تأمين الاضرار في الجزائر على أداء شركات التأمين العاملة به.

تم رفض الفرضية الأولى، حيث أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود أثر سلبي ومعنوي لهيكل سوق الاضرار على أداء شركات التأمين العاملة به، حيث أن شركات التأمين المسيطرة في السوق لم تحقق أرباحاً غير عادية.

❖ **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لأداء شركات تأمين الاضرار في الجزائر على هيكل سوق تأمين الاضرار.

تم رفض الفرضية الثانية: حيث أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود أثر سلبي ومعنوي لأداء شركات تأمين الاضرار على هيكل سوق التأمين، حيث أن أداء شركات التأمين ساهم في جذب شركات تأمين جديدة مما ساعد على تخفيض مستوى تركيز السوق .

❖ **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لهيكل سوق تأمين الاضرار في الجزائر على سلوك شركات التأمين العاملة به.

تم رفض الفرضية الثالثة: حيث أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود أثر موجب وغير معنوي لهيكل سوق تأمين الاضرار على سلوك شركات التأمين، حيث أن وضعية شركات التأمين المسيطرة في السوق دفعت شركات التأمين الصغيرة للبحث عن مكانة لها في السوق من خلال التعريف بها بواسطة الدعاية والإعلان.

❖ **الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير موجب ومعنوي لسلوك شركات التأمين في الجزائر على هيكل سوق تأمين الاضرار.

تم رفض الفرضية الرابعة: حيث أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود أثر سلبي ومعنوي لسلوك شركات تأمين الأضرار في الجزائر على هيكل السوق، فالإنفاق الإعلاني لشركات التأمين لم يخلق منتج تأميني متميز لدى الشركات خاصة المهيمنة منها.

❖ الفرضية الخامسة: يوجد تأثير موجب ومعنوي لأداء شركات تأمين الأضرار في الجزائر على سلوكها في السوق.

تم رفض الفرضية الخامسة حيث أظهرت النتائج الدراسة التطبيقية عدم وجود أثر معنوي لأداء شركات تأمين الأضرار في الجزائر على سلوك شركات التأمين، كما أن الدراسة لم تستطع تحديد طبيعة التأثير حيث كان موجبا في النماذج التي استخدمت مؤشر (ROA) للتعبير عن الأداء، وسالبا في النماذج التي استخدمت مؤشر (ROE) للتعبير عن الأداء.

❖ الفرضية السادسة: يوجد تأثير موجب ومعنوي لسلوك شركات تأمين الأضرار في الجزائر على أدائها. تم قبول هذه الفرضية: حيث أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية معنوية أثر سلوك شركات تأمين الأضرار على أدائها وكان التأثير موجبا، فالإنفاق الإعلاني لشركات التأمين ساهم في تحقيق أداء جيد.

رابعا: الاقتراحات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن أن نتوجه إلى شركات التأمين الناشطة في الجزائر من جهة، وإلى السلطة تتولى الرقابة والإشراف على صناعة التأمين في الجزائر من جهة أخرى وعلى رأسها مديرية التأمينات بوزارة المالية، بجملة من الاقتراحات على النحو التالي:

- 1- إدراج مؤشرات التركيز الصناعي ضمن مؤشرات تقييم أداء الصناعة لمعرفة توجهات المنافسة في الصناعة واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الاختلالات التي قد يعرفها سوق التأمين؛
- 2- توصي هذه الدراسة شركات التأمين الصغيرة على الاندماج فيما بينها من أجل زيادة راس المال والأصول وتحسين حصصها السوقية لتكون قادرة على مواجهة المنافسة الحالية والمحتملة في صناعة التأمين في الجزائر؛
- 3- فتح المجال أمام شركات تأمين جديدة للعمل في صناعة التأمين في الجزائر من أجل تشجيع المنافسة والاستفادة من الفرص غير المستغلة في بعض الفروع التأمينية، مما يؤدي إلى تحسين أداء صناعة التأمين وتحسين مكانتها في الاقتصاد الوطني.

- 4- على شركات التأمين الحالية وخاصة العمومية منها العمل على تحسين أدائها المالي والإداري لتكون قادرة على مواجهة المنافسة التي تتجه إليها صناعة التأمين في الجزائر والمحافظة على حصتها السوقية؛
- 5- إقامة تحالفات استراتيجية بين شركات التأمين والبنوك التجارية من أجل الاستفادة من مزايا تسويق المنتجات التأمينية عبر قنوات التوزيع المصرفية والوصول إلى العملاء في المناطق الداخلية؛
- 6- ضرورة الاهتمام بتسويق المنتجات التأمينية من طرف شركات التأمين، والعمل على نشر الوعي التأميني والتعريف بأهميته لدى الأفراد والمجتمع بمختلف الوسائط الإعلامية لا سيما الإلكترونية منها؛
- 7- ضرورة الاستغلال الأمثل لأصول شركات التأمين وتحسين مردوديتها حتى تتمكن من مزاولة نشاطها وتعظيم ربحيتها، باعتبار أن الأصول تعكس حجم الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح.
- 8- ضرورة التعاون بين شركات التأمين من جهة ووزارة المالية ممثلة بالمجلس الوطني للتأمينات من أجل إنشاء بنك للمعلومات التأمينية وتوفير قاعدة بيانات متكاملة، بهدف خدمة صناعة التأمين الجزائرية وتسهيل تبادل المعلومات مع أسواق التأمين العربية والأجنبية، ومساعدة الباحثين والمهتمين بهذا القطاع على إجراء دراسات اقتصادية ومالية تساهم في تنمية المخزون المعرفي في تخصص اقتصاديات التأمين؛
- 9- العمل على تأسيس معاهد متخصصة لتدريس اقتصاديات التأمين، وإدراج شعب وتخصصات في مجال التأمين في الجامعات ومراكز التكوين لزيادة المعرفة وضمان الكوادر الفنية المتخصصة لمواجهة المنافسة.
- 10- ضرورة التفكير في إنشاء نظام بين شركات التأمين لتسهيل عملية تعويض العملاء بدلا من الانتظار في أروقة المحاكم التي تتطلب وقت لتسوية منازعات التأمين

خامسا: آفاق الدراسة

- من خلال دراستنا لموضوع العلاقة بين هيكل السوق والأداء في صناعة التأمين، تبيننا لنا بعض المواضيع التي يمكن أن تكون منطلقا وآفاقا لدراسات مستقبلية للمهتمين في هذا المجال، والتي نذكر منها:
- أثر هيكل السوق والكفاءة على أداء شركات التأمين.
 - محددات أداء شركات التأمين في الجزائر.
 - أثر التركيز والحصة السوقية على أداء المؤسسات الاقتصادية.
 - قياس تنافسية شركات التأمين في الجزائر.
 - القوى المحركة للمنافسة في صناعة التأمين (من وجهة نظر مدراء شركات التأمين)

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

(1) القرآن الكريم

(2) الكتب:

1. إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1995.
2. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين التجاري، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.
3. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
4. أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1994.
5. أحمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
6. أحمد شاكر العسكري، التسويق الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
7. أحمد نور، مبادئ محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
8. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
9. ايديوين مانسفيلد، الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال، ترجمة فهمي رزق، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1999.
10. بتول عطية الموسوي، سعدون محسن سلمان، تكامل المقارنة المرجعية وقياس كلفة النوعية الرديئة لدعم عمل إدارة الجودة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 14، العدد 51، سبتمبر 2008.
11. البديري حسين جميل، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوارق للنشر والطباعة، الأردن، 2003.
12. بديع أحمد السيفي، التأمين علما وعملا، مطبعة الزهراء، بغداد، 1972.
13. بلعروسي احمد التيجاني، وابل رشيد، قانون التأمينات الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
14. جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

15. جيمس جوارتي، ريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي، ترجمة: محمد عبد الصبور، محمد علي وآخرون، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987.
16. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
17. حسن صبري، أخطار النار والانفجار في المؤسسات الصناعية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
18. حسين البياتي، المعايير المعتمدة في إقامة وإدارة المستشفيات (وجهة نظر معاصرة)، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
19. حسين البياتي، المعايير المعتمدة في إقامة وإدارة المستشفيات (وجهة نظر معاصرة)، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
20. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
21. خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في القياس الاقتصادي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2015.
22. خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع الصناعي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
23. خليل يوسف سمرين، عن الاستراتيجية، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2016.
24. رحيم حسين، استراتيجية المؤسسة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008.
25. ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، مدخل في الاقتصاد الإداري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
26. ريتشارد دكيفز، الصناعة الأمريكية هيكل سلوك إنجاز، ترجمة: عبد العزيز بن عبد الله الزوم، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
27. زكرياء مطلق الدوري، الإدارة الإستراتيجية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
28. زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
29. زيدان سلمان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
30. سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986.
31. سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986.

32. سلامة عبد الله، **الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية**، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1974.
33. سلامة عبد الله، **عصام الدين عمر، التأمين البحري**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 1981.
34. شارلزهل وجاريت جونز، **الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)**، ترجمة: محمد سيد أحمد عبد المتعال، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008.
35. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
36. صلاح عباس، **الإدارة الاستراتيجية للمنظمات في ظل العولمة**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
37. طارق الحاج، **صالح فيلح، الاقتصاد الإداري**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
38. عادل عبد الحميد عز، **مبادئ التأمين**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.
39. عاطف وليم اندرواس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
40. عايد خطاب، **التخطيط الاستراتيجي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989.
41. عبد البارئ ابراهيم درة، **تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003.
42. عبد العزيز أبو نبعة، **تسويق الخدمات المتخصصة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
43. عبد العزيز فهمي هيكل، **مبادئ في التأمين**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
44. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
45. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997.
46. عبد اللطيف محمود محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
47. عقيل جاسم عبد الله، **التحليل الاقتصادي الجزئي**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
48. علاء فرحان طالب، **زينب مكي محمود البناء، استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة (مدخل معاصر)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
49. علي المشاقبة وآخرون، **إدارة الشحن والتأمين**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

50. عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
51. عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009.
52. عيسى حيرش، الإدارة الاستراتيجية الحديثة، دار الهدى، الجزائر، 2012.
53. فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
54. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الإداري، إدارة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.
55. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الإداري، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
56. كلارك روجر، اقتصاديات الصناعة، ترجمة: فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994.
57. كلاف عبد السلام، رقابة الدولة على قطاع التأمين، بدون دار النشر، 1995.
58. كلاف عبد السلام، رقابة الدولة على قطاع التأمين، بدون دار النشر، 1995.
59. لارا عادل جبار، حماية المنافسة في قطاع الاتصالات دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018.
60. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية: 388 معيارا لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
61. محمد أحمد شحاته حسين، مشروعية التأمين وأنواعه، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
62. محمد بشير عطية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
63. محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة المخاطر، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1998.
64. محمد صلاح الدين صدقي وآخرون، التأمين وإدارة المخاطر، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004.
65. مختار الهانسي، عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
66. مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
67. مصطفى كمال طه، التأمين البحري، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996.
68. معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمينات الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
69. ممدوح حمزة احمد، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.
70. منير إبراهيم هندی، الأوراق المالية وأسواق راس المال، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2012.

71. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة، الأردن، 2009.
72. نادية العارف، التخطيط الاستراتيجي و العولمة، الدار الجامعية ،مصر، 2003.
73. ناشد محمود عبد السلام، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1989.
74. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، مصر، 1996.
75. نور الله كمال، وظائف القائد الإداري، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1992.
76. الهادي المشعال، التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البيئة العربية والإسلامية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010.
77. هارون الطاهر، بلمرابط أحمد، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1998.
78. وليد الحياي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

(2) المذكرات:

1. أحمد عارف محروس أبو النجاة سعد الدين، القياس المتوازن في ظل تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة لفاعلية تحقيق رقابة تكاليف الجودة في المنشآت الخدمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 2013.
2. أحمد محمد علي صالح مساعده، شركة التأمين الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 1999.
3. بن ختو فريد، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
4. بن عمروش فائزة، واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008.
5. بوبكر ياسين، حدة المنافسة وأثرها على تطوير المنتجات الجديدة دراسة حالة خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/ 2017.

6. بوحروود فتيحة، تقييم جودة الخدمة في شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
7. بيشاري كريم، تسويق خدمات التأمين وأثره على الزبون، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
8. تواتي محمد، أثر الشراكة الاورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.
9. تيورسي محمد، قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
10. حبه نجوى، تأثير المنافسة في القطاع على تحقيق الأفضلية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
11. حسان حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2007.
12. حساني حسين، تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
13. رامي محمد أبو وادي، دراسة هيكل وأداء الصناعة المصرفية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2015.
14. رنا جهاد النواس، هيكل السوق والتنافسية وأثرهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2013.
15. ريغة أحمد الصغير، تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014.
16. زغدار أحمد، التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005.
17. زياد محمد عبد الرحمن جرادات، محددات الطلب على التأمين في الأردن (دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1991-2001)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2003.
18. سناء جواد كاظم، الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحديد الخيار الاستراتيجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الديوانية، 2005/2006.

19. شعبان محمد لولو، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
20. شوالين محمد السنوسي، المنافسة الاقتصادية بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2002/2001.
21. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011.
22. صفاء محمود محمد إبراهيم، التكتلات التأمينية لمواجهة آليات السوق وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2014.
23. طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات الإدارية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2014.
24. عبد الله محمد الشمولي، العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2010.
25. عثمان بن عبد الله بن محمد الصالح، آلية عمل القوى المحركة للمنافسة في الصناعة وفقا لنموذج مايكل بورتر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1423هـ.
26. عمار نصر الدين محمد شيت الحطاب، أثر التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت الصناعية للتنبؤ بالتعثر المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014.
27. فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
28. قريشي محمد، الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005.

29. كفية شنافي، أثر تطبيق توجيهات الملاعة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي وإمكانية تطبيقها على قطاع التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2016.
30. لحول سامية، التسويق والمزايا التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.
31. لعميد نور الهدى، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010.
32. محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004/2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
33. مرقوم كلثوم، صيرفة التأمين في ظل تحرير الخدمات المالية إشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.
34. معتصم صالح عطا الله، أثر التعهيد في إدارة تكنولوجيا المعلومات على أداء شركات التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2012.
35. معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الاضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.
36. نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2017.
37. نجاح سعد الدين شريم ، محددات الأداء المالي لشركات التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006.
38. هدى بن محمد، تحليل ملاعة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005.
39. وائل صالح عامر، التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سورية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

40. يحيى فريك، استراتيجية التكامل العمودي في الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

(3) المقالات:

1. إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، نوفمبر 1998.
2. أحمد سعيد بامخرمة، محمود صديق زين، قياس التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، العدد 02، 1989.
3. آرشد عبد الأمير جاسم، رضا صاحب أبو حمد، استقراء المركز المالي لمعمل إسمنت الكوفة الجديد للفترة من 2005-2009 بالاعتماد على التحليل المالي للفترة 1996-2004 دراسة تطبيقية تنبؤية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 04، العدد 21، 2008.
4. أسامة سعيد عبد الصادق، أسامة حنفي محمود، حوكمة أداء شركات التأمين مدخل متكامل لأداء استراتيجي متوازن، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، سنة 2009.
5. أقاسم حسنة، التكامل الرأسي في المؤسسات الإنتاجية، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، المجلد 13، العدد 31، ديسمبر 2014.
6. إكرام الياسري وآخرون، انعكاس المقدرات الجوهريّة على الأداء المصرفي في ضوء بطاقة العلامات المتوازنة (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية)، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العراق، المجلد 01، العدد 16، 2014.
7. باسم مكحول، نصر عطيان، التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو 2004.
8. بوران فاضل صالح، دور تنمية الموارد البشرية في تقييم الأداء في شركات التأمين، دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، المجلد الثاني، العدد 209، 2014.
9. بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط (الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، العدد الخامس، جوان 2017.
10. ثائر محمود رشيد العاني، علي وهيب عبد الله، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لشركة ديالي العامة للصناعات الكهربائية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 75، 2014.

11. جميل حسن النجار، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) على تعزيز المركز التنافسي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية على قطاع المؤسسات المالية العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 29، شباط 2013.
12. جواد كاظم شحاتة، دور المعلومات في فاعلية تقويم أداء المنظمات التعاونية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 02، العدد 10، 2008.
13. جون نورغارد، فاليري ريبيلين هيل، مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 25، 2000.
14. حساني حسين، التحالفات الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 02، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مارس 2010.
15. حسني علي خريوش، محمد عيسى العابدي، العوامل المؤثرة على ربحية الشركات الصناعية المساهمة في الأردن، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 35/34، صيف 2005.
16. حم محمد يحيى، محمود حمدون عبد الله، استخدام طريقتي (2SLS) و(3SLS) في تقدير منظومة المعادلات الآنية للأسعار العالمية للحبوب للمدة 1961-2002، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 93، 2009.
17. حوسين مصباح العلام، مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، مجلة البيئة والدراسات الإنسانية والاجتماعية، الجمعية العلمية المصرية للتنمية البيئية، المجلد 11، العدد 03، 2010.
18. دينا علي عبد الحميد، محددات استخدام المقاييس الحديثة للأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية، 2012.
19. رامي محمد أبو وادي، نهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 02، سنة 2017.
20. رانيا الزرير، محمد الجشي، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 05، سنة 2015.
21. زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 63، 2007.

22. سعاد قاسم هاشم، محمد حسين محمود، تقييم كفاءة أداء قطاع الصناعة التحويلية العام في العراق للفترة (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 05، 2014.
23. سليمان الفارس، دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المؤسسات (دراسة ميدانية على شركات الصناعة التحويلية بدمشق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.
24. صفوت علي حميدة، محمد رأفت رشاد، تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في تخصيص الأعباء الإضافية في شركات التأمين، مجلة البحوث الإدارية، العدد 01، يناير 1999.
25. صلاح عبد القادر النعيمي وآخرون، تقييم أداء بعض الشركات الصناعية بأسلوب المقارنة المرجعية الافتراضية (دراسة ميدانية في الشركات العامة للإسمنت)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 45، 2009.
26. عادل عبد الحميد عز، الإشراف والرقابة وأثرهما على السياسة الاستثمارية لهيئات التأمين، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد 11، 1981.
27. عادل عبد الحميد منير وآخرون، تأثير العلاقة المتبادلة بين خصائص سوق التأمين وأداء شركات التأمين في السوق الكويتي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، العدد 02، 2003.
28. عادل عبد الحميد منير، تحليل العلاقة بين خصائص هيكل السوق ومستوى ربحية شركات التأمين في السوق المصري، مجلة التجارة، جامعة أسيوط، عدد 21، سنة 1995.
29. عادل منير عبد الحميد، محددات أداء شركات التأمين الكويتية (دراسة تحليلية)، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 05، العدد 05، ماي 1998.
30. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، حافظ جاسم عرب المولى، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للفترة (2002-2007) دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 99، 2010.
31. عز الدين مصطفى الكور، أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 02، 2011.
32. علاء الدين عبد الوهاب، تقييم أداء شركات التأمين العمانية دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين العمانية، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، سلطنة عُمان، العدد 94، سبتمبر 2003.

33. علام محمد حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد 01، العدد 03، يونيو 2013.
34. علام محمد حمدان وآخرون، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت دراسة مقارنة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، المجلد 40، العدد 152، 2014.
35. علي السلمي، المدخل المتكامل لتقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية، مجلة الإدارة، المجلد 05، (متوفر لدى قاعدة بيانات دار المنظومة).
36. علي السيد محمد العشري، دور جهات الإشراف والرقابة في تحديد السياسات الاستثمارية لشركات التأمين بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات، المجلد 08، العدد 07، ماي 1991.
37. علي سيد بخيت، مقارنة الأداء الإداري والكفاءة الإنتاجية لشركات تأمين القطاع العام والخاص بجمهورية مصر العربية بالتطبيق على التأمينات العامة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، المجلد 25، العدد 02، ديسمبر 2011.
38. مأمون ياسين شخاترة، العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك التجارية- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن (2000-2008)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 34، العدد 02، ديسمبر 2014.
39. محسن ناصر خميس الصعيري، سلوك المصارف التجارية وربحيتها بين فرضية تركيز السوق وفرضية كفاءة المنشأة (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 18، العدد 01، 1998.
40. محسن ناصر خميس الصعيري، سلوك المصارف التجارية وربحيتها بين فرضية تركيز السوق وفرضية كفاءة المنشأة، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثامن عشر، العدد 01، سنة 1998.
41. محمد العجلوني، أثر التصحيح الاقتصادي على هيكل السوق المصرفي ودرجة المنافسة بين البنوك الأردنية وربحيتها، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد 01، 2010.
42. محمد المنصوري، نظام الإنذار المبكر والتنبيه بملاءة شركات التأمين نموذج كمي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، صيف 1988.
43. محمد جموعي قرشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية (دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000)، مجلة الباحث، العدد 03، 2005.

44. محمد عزه حجازي، أثر هيكل السوق على الكفاءة الاقتصادية، مجلة مصر المعاصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد 98، العدد 487.
45. محمود محمود السجاعي، تقييم أداء منشآت التأمين (إطار فكري مقترح)، مجلة كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد 02، يوليو 1991.
46. مزاحم محمد يحيى، تقدير معلمات منظومة المعادلات الآتية للاستثمار الزراعي والنتائج المحلي الزراعي في العراق للفترة 1980 - 2000، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 11، 2007.
47. مصطفى كمال اسماعيل مظهر، قياس قدرة الأداء التأميني على تفسير وتحديد قيمة المنشأة دراسة تطبيقية لقطاع التأمين العام في مصر، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 39، ديسمبر 2005.
48. مقدم عبيرات، حساب محمد الأمين، استراتيجية وضع حواجز الدخول أمام تهديد المنافس المحتمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 05، 2008.
49. موساوي عبد النور، بن محمد هدى، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد منتوري، قسنطينة، المجلد ب، العدد 31، جوان 2009.
50. موسى هارون النوافلة، المقاييس الحديثة لتقييم أداء شركات الأعمال - القيمة السوقية المضافة (MVA)، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد 15، العدد 01، يونيو 2011.
51. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
52. وعد الله المعاضيدي، إيمان عبد محمد البدراني، مستويات استراتيجية التعاون التنافسي ودورها في بناء القدرات الدينامية للمنظمات كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، بحوث مستقبلية، العدد 44، 2014.
53. وليد حميدات، العلاقة بين التركيز الصناعي ومعدل الربحية في القطاع الصناعي التحويلي الأردني (دراسة قياسية)، مجلة التعاون الصناعي، العدد 98، يناير 2005.

(4) الملتقيات:

1. بريش عبد القادر، حمو محمد، آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية (دراسة حالة SAA et CNEP Banque)، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008.
2. جمال عبد الباقي واصف، نموذج إحصائي لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 26، العدد 02، 2002.
3. حسن حامد، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني وتنظيم قطاع التأمين، ملتقى آفاق التأمين العربية والواقع الجديد، 1-2 يونيو، دمشق، سوريا، 2005.
4. زينب أحمد عزيز حسين، نموذج استراتيجي متعدد الأبعاد لتقييم الأداء" اطار مقترح"، المؤتمر العربي الثاني في الإدارة القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 6-8 نوفمبر 2001.
5. شراقة صبرينة، دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر، الندوة الدولية حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجريبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-26 أبريل 2011.
6. طالب مريم، تحليل محددات ومكونات وهيكل وشكل المنافسة في النظريات الاقتصادية واستراتيجية المؤسسة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 09-09 نوفمبر 2010.
7. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، هل التأمين الإسلامي المركب تامين تعاوني أم تجاري؟ مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 22، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
8. عبد المجيد أحمد الأمير، تطور نشاط شركات التأمين في المملكة وأهميتها الاقتصادية، الملتقى السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية: الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، 2-4 يونيو 2007.
9. عبد الملوك مزهودة، المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005.

10. قلش عبد الله، مطاي عبد القادر، الأهمية التنافسية للمناولة الصناعية وأثرها على المنافسة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 09-09 نوفمبر 2010.
11. مصطفى كمال مظهر، دور النسب المالية في تقدير مستقبل قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية، المؤتمر الدولي للصناعة التأمينية في العالم الإسلامي (واقعها ومستقبلها)، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 17-19 مارس 2001.
12. مولاي خليل، التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والأفاق، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.
13. نادية أمين محمد علي، استراتيجية مستحدثة لتطوير المنتج بالتطبيق على وثيقة التأمين، الملتقى العربي الثاني، التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الدوحة، قطر، 6-8 أكتوبر 2003.

(5) المحاضرات:

1. سلاف رحال، محاضرات في إستراتيجية المؤسسة موجهة لطلبة سنة أولى ماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموسم الجامعي 2008-2009، (غير منشورة).

(6) التقارير

1. وزارة المالية، تقرير حول نشاط التأمين في الجزائر سنة 2002.

(7) القوانين والتشريعات

1. الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
2. المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 19-11-2009.
3. مرسوم تنفيذي رقم 95-343 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 65، الصادرة بتاريخ 31 أكتوبر 1995.
4. مرسوم تنفيذي رقم 10-207، المؤرخ في 9 سبتمبر 2010، المتعلق بالتنازل الإلزامي في مجال إعادة التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 15 سبتمبر 2010.
5. الأمر 95-07، المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 08 مارس 1995.

6. المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بالالتزامات المقتننة لشركات التأمين وإعادة التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 31 مارس 2013.

7. المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 28 مارس 2013، المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 31 مارس 2013.

(8) الجرائد

1. كاتب باسم رشاد، **الإنفاق على التأمين في الخليج**، جريدة النهار الاقتصادي، العدد 1489، الصادرة يوم 28 فبراير 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

(1) الكتب باللغة الأجنبية:

1. Alexis Jacquemin, **Économie industrielle européenne structures de marché et stratégies d'entreprise**, seconde édition, Edition Dunod, Paris, 1979.
2. Ali Hassib, **Introduction a l'étude des assurances**, Edition ENAL, Alger, 1984.
3. Barthwal R.R, **Industrial economics (An introductory text book)**, 2nd Edition, New Age International publisher, New Delhi, India, 2004.
4. Bo Carlsson, **Industrial dynamics (Technological, Organizational, and Structural Changes in Industries and Firms)**, Kluwer academic publishers, USA, 1989.
5. Boualem Tafiani, **Les assurances en Algerie**, Edition OPU et ENAP, Alger, 1987.
6. Castelnau Jacques et al, **le pilotage stratégique**, édition d'organisations, Paris, 1999
7. Castelnau Jacques et autres, **le pilotage stratégique**, édition d'organisations, Paris, 1999.
8. Church J & Ware R, **Industrial Organization (A Strategic Approach)**, McGraw-Hill, USA, 2000. p 514.
9. Dennis W. carlton & Jeffrey M. perloff , **Economie industrielle**, traduit par Fabrice Mawerolle, Groupe De Boeck s.a, 2^{ème} édition, Bruxelles, 2008.
10. Don E Waldman , Elizabeth J Jensen, **Industrial Organization (theory and practice)**, 4th edition, Pearson Series in Economics, USA, 2013.
11. Ecosip, **Dialogues autour de la performance en entreprise**, édition Harmattan, Paris, 1999.
12. Ferguson Paul R and Ferguson Glenys J, **Industrial economics (issues and perspectives)**, 2nd edition, New York University Press, USA, 1994.

13. Françoise Giroud et al, **Gontrôle de gestion et pilotage de la performance**, 2^{eme} édition, Gualino éditeur, Paris, 2004.
14. Gérard Donnadiou, **Les ressources humaines**, édition d'organisation, Paris, 1999.
15. Gerry Johnson, Hevan Scholes, **Stratégique**, Publi Union Edition, Paris, 2000.
16. Godefroy Dang Nguyen, **Économie industrielle appliquée**, Edition Vuibert, Paris, 1995.
17. Jacobson David and Bernadette Andreosso-O'Callaghan, **industrial economics and organization**, McGra-Hill, Publishing Company, England, 1996.
18. Jacque Teulie, **analyse financière de l'entreprise**, édition Chotard et Associes, Paris, 1989.
19. Jean- Claude Tarondeau, **Stratégie industrielle**, Edition Vuibert, Paris, 2^{eme} édition, 1998.
20. Jean louis Levet, **L'économie industrielle en évolution**, Edition Economica, Paris, 2004.
21. Jean Marie Chevalier, **Industrie**, Encyclopédie économique, sous la direction de X. Greffe et autre, tome 2, Paris, édition Economica, 1990.
22. Jean Marie Chevalier, **l'économie industrielle des stratégies d'entreprises**, 2^{eme} édition, édition Montchrestien, Paris, 2000.
23. jean pierre angelier, **Economie industrielle**, office des publications universitaires, Alger, 1993.
24. John Lipczynski, John Wilson and John Goddard, **Industrial organization (competition, strategy, policy)**, 2nd edition, Pearson Education Limited, England, 2005.
25. Kaplan.R.S, Norton.D.P, **The Balance Scorecard (measures that drive performance)**, Harvard Business Review, January–February 1992.
26. Karine Chapelle, **économie industrielle**, Ed librairie Vuibert, France, 2008.
27. Kim Huynh, Damien Besancenot, **Economie Industrielle**, Bréal, Paris, 2004
28. Lorrino Phillipe, **Comptes et récits de la performance**, Edition d'organisation, Paris, 1996.
29. Martory. B, Crozet. D, **Gestion des resource humaines, piloyage social et performance**, imprimerie chirat, Paris, 2002.
30. Michael E. Porter, **Competitive Strategy (Techniques for Analyzing Industries and Competitors)**, The Free Press, New York, 1980.
31. Michael E. Porter, **Competitive Strategy (Techniques for Analyzing Industries and Competitors)**, the free press, New York, 1980.

32. Michael Porter, **l'avantage concurrentiel des nations**, inter-éditions, Paris, 1993.
33. Michel Gervais, **contrôle de gestion**, édition Economica, Paris, 1997.
34. Michel Kalika, **Structure d'entreprise**, Edition Economica, Paris, 1995.
35. Niven Paul. R, **Balanced scorecard diagnostics (Maintaining maximum performance)**, John Wiley and Sons Inc, USA, 2005.
36. Peter Drucker, **l'efficacité objectif n° 01 des cadres**, édition d'organisation, 2^{ème} édition, Paris, 1974.
37. Pierre Voyer, **Tableaux de bord de gestion et indicateurs de performance**, 2^{ème} édition, Presses de l'université du Québec, Québec, 1999.
38. Rafik bekkour, **économie industrielle**, office des publications universitaires, Alger, 2016.
39. Robert le Duff et autres, **Encyclopédie de la gestion et du management**, édition Dalloz, Paris, 1999.
40. Tatjana Samsonowa, **Industrial research performance management: Key performance indicators in the ICT industry**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2012.
41. Yves Morvan, **Fondement d'économie industrielle**, 2^{ème} édition, Edition Economica, Paris, 1991.

(2) المقالات باللغة الأجنبية:

1. Cauvin Eric, Bescos Pierre laurent, **Les déterminants du choix des indicateurs dans les tableaux de bord des entreprises française (une étude empirique)**, Finance Contrôle Strategie, Vol 8, N°1, Mars 2005.
2. Emilio Pagoulatos & Robert Sorensen, **A Simultaneous Equation Analysis of Advertising, Concentration and Profitability**, Southern Economic Journal, Vol 47, N° 3, Jan 1981.
3. Newing. R, **Benfits of balanced scorecard**, Accountancy, Vol 114, N° 1215, November 1994.
4. Nicholas Kaldor, **The Economic Aspects of Advertising**, The Review of Economic Studies, Vol 18, N° 01, 1950 – 1951.
5. Idries M. Al-Jarrah , **The Market Structure-Profit Relationship in the Jordan's Banking Industry**, Dirasat, Administrative Sciences, Vol 37, N° 01, 2010.
6. Michael S. Willis And Richard T. Rogers, **Market Share Dispersion Among Leading Firms as a Determinant of Advertising Intensity**, Review of Industrial Organization, Vol 13, N° 5, October 1998.

7. Kap-Young Jeong & Robert T. Masson, **Market Structure, Entry, and Performance in Korea**, The Review of Economics and Statistics, Vol 72, N° 3, Aug 1990.
8. Marcelo Resende , **Structure, Conduct and Performance (a Simultaneous Equations Investigation for the Brazilian Manufacturing Industry)**, Journal Applied Economics, Vol 39 , N° 07, 2007.
9. Peter G Klein et all, **Structure, conduct and performance (A simultaneous equations approach)**, Applied Economics, Vol 34, N° 17, February 2002.
10. Sangeeta D Misra, **Advertising and Market Structure (A Study of the Indian Consumer Goods and Services Sector)**, International Research Journal of Finance and Economics, Vol 42, N° 02, 2010.
11. Tein-Chen Chou, **Concentration, Profitability and Trade in a Simultaneous Equation Analysis (The Case of Taiwan)**, The Journal of Industrial Economics, Vol 34, N° 04, Jun 1986.
12. Richard Schmalensee. **Industrial Economics (An Overview)**, The Economic Journal, Vol 98, No 392 ,Sep 1988.
13. Joe. S. Bain, **Relation of Profit Rate to Industry Concentration (American Manufacturing 1936-1940)**, The Quarterly Journal of Economics, Oxford University Press, Vol 65, N° 03, Aug 1951.
14. CURRY. B & GEORGE. K. D, **Industrial concentration: A Survey**, The journal of industrial economics, Vol 31, N° 3, March 1983.
15. Thomas. S. Friedland, **Advertising and Concentration**, The Journal of Industrial Economics, Vol 26, N° 2, dec 1977.
16. Irvin B. Tucker & Ronald P. Wilder, **Trends in Vertical Integration in the U.S. Manufacturing Sector**, The Journal of Industrial Economics, Vol 26, N° 1, Sep 1977.
17. Ruth J. Maddigan, **The Measurement of Vertical Integration**, The Review of Economics and Statistics, Vol 63, N° 3 Aug 1981.
18. John McGee and Howard Thomas, **Strategic Groups (Theory, Research and Taxonomy)**, Strategic Management Journal, Vol 7, N° 2, Apr 1986.
19. Thomas, H, and Venkatraman, N, **Research on strategic groups: Progress and prognosis**, Journal of Management Studies, Vol 25, N° 6, Nov 1988.
20. Flavian, C, & Polo, Y, **Strategic group analysis (SGA) as a tool for strategic marketing**, European Journal of Marketing, Vol 33, N° 5, June 1999.
21. Howard H. Newman, **Strategic Groups and the Structure-Performance Relationship**, The Review of Economics and Statistics, Vol 60, N° 3, Aug 1978.

1. Nabet. A , **Les systèmes de gestion par la valeur : une analyse de leur impact sur les logiques de contrôle de deux groupes français**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Non publier, Université Paris 09 dauphine, 2001.

(4) التقارير باللغة الأجنبية:

1. Conseil National Des Assurance, **le marché de l'assurance automobile en 2014**, notes statistiques
2. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2003.**
3. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2004.**
4. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2005.**
5. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2006.**
6. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2007.**
7. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2008.**
8. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2009.**
9. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2010.**
10. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2011.**
11. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2012.**
12. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2013.**
13. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2014.**
14. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2015.**
15. NAIC, insurance regulatory information system (IRIS) rations manual, 2015 edition.
16. Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 6/2002.
17. Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 8/2003.
18. Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 3/2004.
19. Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 2/2005.

- 20.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 5/2006.
- 21.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 4/2007.
- 22.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 3/2008.
- 23.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 3/2009.
- 24.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 2/2010.
- 25.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 5/2011
- 26.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 2/2012
- 27.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 2/2013
- 28.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 3/2014
- 29.Revue Sigma, **L'assurance dans le monde**, édite par Suisse de Réassurance, N⁰ 2/2015.

ثالثا: مواقع الأنترنت

1. أحمد سعيد بامخرمة، **الخطة الدراسية لمادة اقتصاديات الصناعة**، على الموقع الإلكتروني:
www.economics.kaau.edu.sa/dean/vsaleh/file.asp?ID=4114
2. أمينة على عبد الفتاح صالح، **إدارة الخطر والتأمين**، على موقع الإلكتروني:
<http://faculty.ksu.edu.sa/71213/My%20Book1/Forms/AllItems.aspx>.
3. OXFORD ENGLISH DICTIONARY, performance,
<http://oxforddictionaries.com/definition/performance>, consulté le 18/06/2017.
4. مصطفى بابكر، **تحليل مؤشرات الكفاءة**، ص 03. على الموقع الإلكتروني:
arab-api.org/images/training/programs/1/2006/30_C24-5.pdf, consulté le 20/03/2018.
5. هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، **نشرة توعية عن وكالات التصنيف**، ص 7. على الموقع الإلكتروني
http://scfms.sy/files/docs/ar_awarenessletter38.pdf. Consulté le 05/05/2018.
6. سليم بن عبد الرحمان ، **سوناطراك تؤمن منشأتها بقيمة 40 مليون دولار**، على الموقع :
www.elkhabar.com/ar/index.php?news=236952.
7. **الاتحاد المصري للتأمين**، تصنيف شركات التأمين يعزز مكانتها في السوق، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1300.
8. محمد عذب، **شركات إعادة التكافل (شرعية الأداء وحدها لا تكفي)**، على الموقع الإلكتروني:
<https://alborsanews.com/2016/11/14/928005>

9. عبد الوهاب بوكروح، مخاوف من تراجع شركات التأمين الجزائرية بسبب المنافسة الفرنسية، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=1263>.

10. محمد عذب، شركات إعادة التكافل (شرعية الأداء وحدها لا تكفي)، على الموقع الإلكتروني:

<https://alborsanews.com/2016/11/14/928005>. Consulté le 12-03-2018.

11. <http://www.saa.dz/presentation.php>

12. <http://www.caat.dz>

13. <http://www.cash-assur.com>

14. <http://www.trustalgeriains.com>

15. <http://www.2a.dz/presentation.php>

16. <http://www.laciar.com>.

17. <http://www.echoroukonline.com/ara/news=46534>

18. <http://www.la-gam.com>

19. http://www.allianceassurances.com/pdf/Rapport_annuel_2009.pdf

20. <https://www.axa.dz/#axa-en-algerie>

21. <http://www.tala-assurances.dz>

22. <http://www.caarama.dz>

23. <http://www.cardif.fr>

24. <http://www.cna.dz/Actualite/Assure-Infos/AXA-Algerie-Assurances-Vie-sixieme-societe-d-assurance-de-personnes-sur-le-marche-national>

25. <http://www.cna.dz/Actualite/Assure-Infos/Algerian-Gulf-Life-Insurance-Company-AGLIC-agreee>

26. <https://saps.dz/presentation/>

27. <http://www.cna.dz/Actualite/Assure-Infos/La-MAATEC-et-LE-MUTUALISTE-agrees>

28. http://www.ccr.dz/index_ar.php?page=presentation

29. <https://www.cagex.dz/index.php?page=12>

30. <http://www.sgci.dz/?p=5>

31. http://www.ehea.dz/?page_id=9

32. Entrée en bourse d'Alliance Assurances, sur le site web: <http://www.cna.dz>

33. <https://www.djazairess.com/ennahar/81579>

34. <http://www.cna.dz/Acteurs/CNA>

الجرائد:

2. كاتب باسم رشاد، الإنفاق على التأمين في الخليج، جريدة النهار الاقتصادي، العدد 1489، الصادرة يوم

28 فبراير 2012.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطور معدل نمو شركات تأمين الأضرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	الشركة
3,11	3,21	11,21	9,53	5,36	7,47	13,83	11,47	9,66	7,10	12,01	31,05	16,59	8,12	-0,69	SSA
3,42	5,86	7,81	2,60	7,33	-3,45	4,51	55,55	7,71	21,07	58,07	-23,86	-26,79	55,54	6,21	CAAR
4,79	11,47	16,85	5,91	3,93	5,53	20,57	4,53	31,23	9,15	-17,07	30,63	28,08	30,62	0,72	CAAT
-17,64	-4,11	17,76	23,88	0,48	27,24	9,03	-6,49	42,02	-32,69	-23,44	-17,42	8,91	131,84	14,23	TRUST ALGERIA
2,48	16,80	13,55	9,28	2,21	-1,55	31,27	38,36	18,20	26,00	33,53	38,21	49,33	39,79	53,02	CIAR
-8,85	-2,81	12,85	12,24	5,40	15,90	23,62	0,14	14,36	0,05	29,99	30,52	7,91	51,35	93,62	2A
8,01	28,97	156,13	91,36	35,00	50,00	11,11	12,50	10,34	7,41	12,50	9,09	29,41	0,00	6,25	MAATEC
10,51	17,46	18,65	20,10	-0,24	35,64	25,66	26,04	11,26	-5,62	5,88	12,06	-5,97	-5,83	25,31	CNMA
-17,13	23,48	16,05	6,03	5,60	-15,92	-12,52	54,99	6,30	43,58	142,25	-10,26	1,64	59,25	147,37	CASH
4,81	11,86	22,52	17,16	10,12	2,01	29,96	34,74	34,79	61,56	31,12	29,69	84,62	126,09	1740,0	SALAMA
-8,64	6,15	-2,08	18,39	-2,13	38,09	28,15	24,43	-1,12	-11,52	30,26	55,08	252,83			GAM
0,11	6,67	11,71	-4,82	14,02	20,02	70,17	79,83	208,61	15000						ALLIANCE
0,20	105,70	217,02	19000												axa assurance
									-100,00	2,27	-16,15	149,11			AL RAYAN
0,72	10,54	14,14	9,11	4,90	5,46	11,91	25,82	15,70	11,66	16,39	14,20	8,02	33,06	11,70	مجموع التامين العام

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2000- 2015.

الملحق رقم (02): تطور معدل نمو شركات تأمين الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الشركة
13,90%	13,74%	12,58%	19,09%	26,01%	33,40%	136.12%	1235.29%	CARDIF AL DJAZAIR
16,27%	6,09%	12,06%	343,98%	-	-	-	-	SARS
36,95%	17,26%	13,52%	108,38%	-	-	-	-	TALA
15,92%	-20,22%	7,23%	-	-	-	-	-	CAARAMA
10,73%	51,50%	207,60%	-	-	-	-	-	AXA Vie
22,45%	-1,95%	15,76%	-	-	-	-	-	Macir Vie
-8,79%	-15,51%	4,84%	-	-	-	-	-	Le Mutualiste
18,14%	50,91%	18,12%	306,11%	138,18%	33,40%	136.12%	1235.29%	مجموع تأمينات الحياة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2007- 2015.

الملحق رقم (03): تطور الحصص السوقية للفروع التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الفروع
ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	ح س	
52,26	52,08	53,58	53,32	50,72	49,36	45,82	43,50	45,59	45,32	44,53	42,42	39,35	35,36	40,62	41,74	السيارات
33,40	34,14	32,48	32,68	33,71	32,68	37,33	38,22	36,17	37,35	37,21	39,78	42,09	42,19	32,96	34,15	الأخطار الصناعية
4,42	5,10	5,04	5,28	6,55	7,40	7,90	8,47	9,59	9,29	10,40	11,02	12,07	13,63	15,79	15,15	النقل
2,03	1,63	1,54	1,40	1,21	1,29	0,99	1,05	0,96	1,24	1,42	1,63	2,32	3,94	5,64	3,07	الأخطار الفلاحية
7,89	7,04	7,35	7,32	7,80	9,22	7,49	7,95	6,58	6,31	6,06	4,85	3,73	3,92	4,60	5,64	تأمينات الأشخاص
0,00	0,00	0,00	0,00	0,02	0,06	0,49	0,80	1,10	0,50	0,38	0,23	0,44	0,95	0,38	0,25	تامين القروض
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2000- 2015.

الملحق رقم (04): تطور معدل نمو الفروع التأمينية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	الفروع
نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	نمو	
2,27	7,02	14,98	20,84	9,00	13,82	19,99	20,41	16,43	13,64	22,11	23,21	20,20	15,83	8,71	السيارات
-0,30	15,72	13,73	11,45	9,39	-7,48	11,26	33,36	12,09	12,08	8,80	8,00	7,77	70,33	7,82	الأخطار الصناعية
-11,77	11,43	9,26	-7,34	-6,05	-1,05	6,21	11,52	19,48	-0,23	9,74	4,34	-4,38	14,88	16,41	النقل
26,27	16,72	25,75	33,52	-0,38	37,93	6,42	38,49	-9,93	-2,55	1,03	-19,81	-36,40	-6,92	105,01	الأخطار الفلاحية
14,21	5,41	14,97	7,82	-10,25	30,13	7,32	52,29	20,85	16,17	45,33	48,76	2,82	13,16	-8,74	تأمينات الأشخاص
0,00	-25,00	33,33	-78,57	-70,21	-87,57	-30,77	-7,77	156,28	44,38	92,77	-39,86	-49,82	231,33	69,39	تامين القروض
1,91	10,10	14,42	14,95	6,07	5,66	13,93	26,20	15,74	11,66	16,39	24,64	8,02	33,06	11,70	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2000- 2015.

الملحق رقم (05): البيانات الخاصة بشركات تأمين الاضرار

الشركة	السنة	ROA	ROE	MS	ADV	V-I	barriers	GF	SIZE	expens ratio	average	loss
SAA	2009	0,0279	0,0702	0,2432	0,0012	0,6865	0,8567	0,1383	10,8661	0,0924	0,3976	0,5660
	2010	0,0548	0,1363	0,2478	0,0014	0,7013	0,7971	0,0747	10,9576	0,0953	0,4018	0,5046
	2011	0,0403	0,1009	0,2489	0,0012	0,6880	0,7566	0,0536	11,0487	0,1055	0,3995	0,5425
	2012	0,0257	0,0632	0,2498	0,0019	0,6914	0,8634	0,0953	11,0759	0,1109	0,4066	0,6111
	2013	0,0459	0,1112	0,2434	0,0019	0,6747	0,7764	0,1121	11,1603	0,1075	0,4125	0,5645
	2014	0,0456	0,1055	0,2273	0,0017	0,6578	0,7523	0,0321	11,1673	0,1101	0,4325	0,5932
	2015	0,0442	0,1037	0,2327	0,0016	0,6513	0,7296	0,0311	11,2473	0,1071	0,426	0,6063
CAAT	2009	0,0274	0,0733	0,1738	0,0018	0,7981	0,905	0,2057	10,5958	0,0558	0,3732	0,4985
	2010	0,029	0,072	0,1739	0,0028	0,8711	0,9374	0,0553	10,528	0,0776	0,4021	0,4596
	2011	0,0165	0,0408	0,1723	0,0031	0,8907	0,8734	0,0393	10,6017	0,0837	0,4039	0,5959
	2012	0,0165	0,0421	0,1672	0,003	0,8843	0,8512	0,0591	10,6751	0,0857	0,3918	0,5476
	2013	0,0245	0,0644	0,1712	0,0029	0,8844	0,7896	0,1685	10,7604	0,0819	0,3802	0,5075
	2014	0,0188	0,0502	0,1726	0,0018	0,8983	0,7459	0,1147	10,8043	0,0801	0,3749	0,5873
	2015	0,0201	0,0554	0,1796	0,0032	0,9021	0,7212	0,0479	10,9124	0,0746	0,3621	0,8079
CAAR	2009	0,0212	0,0533	0,1726	0,0019	0,8841	0,861	0,0451	10,5732	0,0627	0,3983	0,4935
	2010	0,0334	0,0866	0,1581	0,0021	0,1840	0,8159	-0,0345	10,6508	0,069	0,3861	0,4632
	2011	0,0291	0,0726	0,1617	0,0013	0,7889	0,785	0,0733	10,6433	0,0738	0,4013	0,4865
	2012	0,0191	0,0477	0,152	0,0024	0,7630	0,7412	0,026	10,681	0,0853	0,4009	0,5026
	2013	0,0409	0,1053	0,1436	0,0023	0,7612	0,6343	0,0781	10,7588	0,0813	0,3889	0,4582
	2014	0,0295	0,0844	0,1375	0,002	0,7719	0,569	0,0586	10,8834	0,0788	0,3501	0,4760
	2015	0,0389	0,1065	0,1412	0,0025	0,7917	0,543	0,0342	10,8832	0,0775	0,365	0,6030
TRUST	2009	0,0275	0,0737	0,019	0,0151	0,4579	1,4031	0,0903	8,6028	0,0659	0,3734	0,4613
	2010	0,0061	0,0141	0,023	0,0094	0,5933	1,1027	0,2724	8,7076	0,0911	0,4353	0,2539
	2011	0,0138	0,0322	0,022	0,0067	0,5910	0,10974	0,0048	8,7572	0,0702	0,43	0,2923
	2012	0,0016	0,0049	0,025	0,0116	0,6439	0,8859	0,2388	8,8999	0,0853	0,3312	0,3029
	2013	0,0226	0,665	0,0257	0,002	0,6925	0,7523	0,1776	8,9422	0,0547	0,3402	0,6246
	2014	0,033	0,0911	0,0223	0,0014	0,6648	0,7845	-0,0411	8,9765	0,0657	0,3619	0,3773
	2015	0,0206	0,0498	0,0183	0,0008	0,5079	0,9526	-0,1764	8,8938	0,0748	0,4136	0,5372
CIAR	2009	0,0244	0,0547	0,0791	0,0036	0,1300	0,6859	0,3127	9,2117	0,1422	0,4458	0,5570
	2010	0,0334	0,0783	0,0738	0,0036	0,1237	0,6967	-0,0155	9,2867	0,1496	0,4258	0,6064
	2011	0,0262	0,0658	0,0719	0,0022	0,1292	0,6817	0,0221	9,3487	0,1456	0,3985	0,6437
	2012	0,0194	0,0512	0,072	0,0033	0,0174	0,6238	0,0928	9,3872	0,1523	0,3798	0,6281
	2013	0,021	0,0543	0,0717	0,0025	0,1165	0,5494	0,1355	9,3758	0,2006	0,3869	0,6628
	2014	0,03	0,0816	0,0757	0,002	0,1055	0,4704	0,168	9,4591	0,1896	0,3681	0,5853
	2015	0,0282	0,0799	0,0771	0,0019	0,0876	0,459	0,0248	9,5094	0,1889	0,3526	0,6056

الشركة	السنة	ROA	ROE	MS	ADV	V-I	barriers	GF	SIZE	expens ratio	average	loss
2A	2009	0,0648	0,1947	0,0341	0,0016	0,5706	0,3871	0,2362	8,2049	0,1454	0,3326	0,4062
	2010	0,0645	0,1092	0,0375	0,0037	0,5844	0,6581	0,159	8,262	0,23	0,5909	0,2991
	2011	0,0739	0,1302	0,0377	0,0046	0,5957	0,6244	0,054	8,335	0,2153	0,5678	0,4539
	2012	0,0451	0,0908	0,0388	0,0048	0,6345	0,5563	0,1224	8,4318	0,2148	0,4964	0,2779
	2013	0,0515	0,1048	0,0383	0,0069	0,6382	0,493	0,1285	8,4672	0,2435	0,4917	0,5339
	2014	0,0496	0,1016	0,0337	0,0141	0,6107	0,5072	-0,0281	8,4724	0,2966	0,488	0,4621
	2015	0,0556	0,1082	0,0305	0,0149	0,5988	0,5565	-0,0885	8,4345	0,3089	0,5138	0,4332
CNMA	2009	0,0068	0,0194	0,0648	0,0013	1,0000	0,1526	0,2556	9,1618	0,049	0,3508	0,4959
	2010	0,0019	0,0042	0,0833	0,0018	1,0000	0,1482	0,3564	9,1148	0,0657	0,4503	0,3651
	2011	0,0011	0,0027	0,0792	0,0017	1,0000	0,1527	-0,0024	9,2294	0,1966	0,4028	0,4245
	2012	0,0012	0,0032	0,0872	0,0018	1,0000	0,1237	0,201	9,3317	0,0491	0,3638	0,4856
	2013	0,0091	0,0289	0,0906	0,0026	1,0000	0,1042	0,1865	9,5058	0,0482	0,3142	0,4515
	2014	0,0328	0,1015	0,0963	0,0015	1,0000	0,0887	0,1746	9,5843	0,0505	0,3233	0,4924
	2015	0,0208	0,071	0,1057	0,0016	1,0000	0,0803	0,1051	9,6974	0,0469	0,2925	0,5396
CASH	2009	0,0218	0,1528	0,1159	0,0027	0,9589	0,3147	-0,1252	10,1662	0,0198	0,1424	0,1631
	2010	0,0272	0,1399	0,0924	0,0025	0,9857	0,3743	-0,1592	10,105	0,0179	0,1946	0,2194
	2011	0,0165	0,0516	0,093	0,0029	0,8854	0,9873	0,056	10,3115	0,0285	0,32	0,2966
	2012	0,0164	0,0537	0,0903	0,002	0,9177	0,9312	0,0603	10,3653	0,0345	0,3048	0,6073
	2013	0,014	0,0501	0,0918	0,0056	0,8920	0,8025	0,1605	10,4762	0,0251	0,2798	0,2444
	2014	0,0205	0,0781	0,1026	0,0031	0,8900	0,6499	0,2348	10,5966	0,0337	0,2623	0,3289
	2015	0,0122	0,0463	0,0844	0,005	0,8535	0,7842	-0,1713	10,606	0,0413	0,2633	0,3597
SALAMA	2009	0,0141	0,0678	0,0324	0,0016	0,2880	0,2229	0,2996	7,9725	0,1476	0,2086	0,5201
	2010	0,0383	0,0873	0,0314	0,0035	0,1016	0,7874	0,0201	8,4764	0,1523	0,4392	0,5189
	2011	0,0367	0,0828	0,0329	0,0023	0,2227	0,7151	0,1012	8,5265	0,1752	0,4428	0,5502
	2012	0,0331	0,0783	0,0353	0,0009	0,1785	0,6103	0,1716	8,6079	0,1843	0,4221	0,5517
	2013	0,0342	0,0942	0,0379	0	0,1983	0,4981	0,2252	8,8013	0,1689	0,3626	0,4834
	2014	0,0407	0,1129	0,0384	0,0003	0,1895	0,4453	0,1186	8,8568	0,2128	0,3607	0,4961
	2015	0,0166	0,0478	0,0399	0,0008	0,2433	0,4249	0,0481	9,1114	0,1495	0,3462	0,4789
ALLIANCE	2009	0,0876	0,5512	0,0371	0,02	0,8058	0,2805	0,7017	8,1781	0,1985	0,1589	0,2865
	2010	0,0338	0,0807	0,0423	0,0174	0,6059	0,6445	0,2002	8,6751	0,1527	0,419	0,4797
	2011	-0,0551	-0,1855	0,0459	0,0165	0,5965	0,5652	0,1402	8,7994	0,1523	0,2968	0,4525
	2012	0,0354	0,1054	0,0401	0,0192	0,4191	0,5938	-0,0482	8,7879	0,2189	0,3358	0,4883
	2013	0,0516	0,1429	0,0392	0,0229	0,4193	0,5316	0,1171	8,8688	0,2191	0,3615	0,5159
	2014	0,0482	0,1297	0,0378	0,0198	0,3815	0,4983	0,0667	8,9036	0,2218	0,372	0,4576
	2015	0,0504	0,126	0,0376	0,0215	0,3459	0,4977	0,0011	8,8818	0,2544	0,4003	0,4307

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- بيانات مقدمة من طرف مديرية التأمينات، وزارة المالية، الجزائر.

-Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2009- 2015.

الملحق رقم (06): البيانات الخاصة بسوق تأمينات الأضرار

YEARS	HHI _{MS}	HHI _{assets}	HHI _{assets} ²	HHI _{MS} ²	C4	C4 ²	G I	G I _{t-1}
2009	1 477	1781	3171961	2182171	0,7054	0,49759	0,1393	0,2620
2010	1 435	1738	3020644	2060265	0,6721	0,45172	0,0566	0,1393
2011	1 441	1693	2866249	2075745	0,6758	0,45671	0,0607	0,0566
2012	1 408	1665	2772225	1981723	0,6594	0,43481	0,1495	0,0607
2013	1 372	1649	2719201	1882062	0,65	0,4225	0,1442	0,1495
2014	1 318	1599	2556801	1737555	0,64	0,4096	0,1010	0,1442
2015	1 360	1614	2604996	1850648	0,6591	0,43441	0,0191	0,1010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie, 2009- 2015.

الملحق رقم (07): الدراسة الوصفية لمتوسطات بيانات الدراسة حسب كل شركة

الشركة	ROA	ROE	MS	ADV	VI	barriers	GF	SIZE	expens	average	loss
SAA	0.0406	0.0987	0.2419	0.0016	0.6787	0.7903	0.0767	11.0747	0.1041	0.4109	0.5698
CAAT	0.0218	0.0569	0.1729	0.0027	0.8756	0.8320	0.0986	10.6968	0.0771	0.3840	0.5720
CAAR	0.0303	0.0795	0.1524	0.0021	0.7064	0.7071	0.0401	10.7248	0.0755	0.3844	0.4976
TRUST	0.0179	0.1330	0.0222	0.0067	0.5930	0.8558	0.0809	8.8257	0.0725	0.3837	0.4071
CIAR	0.0261	0.0665	0.0745	0.0027	0.1014	0.5953	0.1058	9.3684	0.1670	0.3939	0.6127
2A	0.0579	0.1199	0.0358	0.0072	0.6047	0.5404	0.0834	8.3725	0.2364	0.4973	0.4095
CNMA	0.0105	0.0330	0.0867	0.0018	1.0000	0.1215	0.1824	9.3750	0.0723	0.3568	0.4649
CASH	0.0184	0.0818	0.0958	0.0034	0.9119	0.6920	0.0080	10.3753	0.0287	0.2525	0.3171
SALAMA	0.0305	0.0816	0.0355	0.0013	0.2031	0.5291	0.1406	8.6218	0.1701	0.3689	0.5142
ALLIANCE	0.0360	0.1358	0.0400	0.0196	0.5106	0.5159	0.1684	8.7278	0.2025	0.3349	0.4445
المتوسط	0.0290	0.0887	0.0958	0.0049	0.6185	0.6179	0.0985	9.6163	0.1206	0.3767	0.4809
الانحراف المعياري	0.0136	0.0334	0.0721	0.0056	0.2909	0.2152	0.0541	1.0094	0.0683	0.0613	0.0906
معامل الاختلاف	46.81%	37.67%	75.30%	113.45%	47.03%	34.83%	54.95%	10.50%	56.64%	16.27%	18.85%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (05).

الملحق رقم (08): اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Panel unit root test: Summary

Series: C4

Date: 10/23/17 Time: 12:25

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.39922	0.0000	10	60
Breitung t-stat	3.45691	0.9997	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.52375	0.6998	10	60
ADF - Fisher Chi-square	10.8227	0.9507	10	60
PP - Fisher Chi-square	5.60154	0.9993	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: HHI_MS

Date: 10/23/17 Time: 12:53

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.84725	0.0000	10	60
Breitung t-stat	4.34518	1.0000	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.08778	0.4650	10	60
ADF - Fisher Chi-square	22.2730	0.3259	10	60
PP - Fisher Chi-square	28.5518	0.0970	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: HHI_ASSET

Date: 10/23/17 Time: 13:11

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.37800	0.0087	10	60
Breitung t-stat	4.52997	1.0000	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.88807	0.8127	10	60
ADF - Fisher Chi-square	6.00206	0.9989	10	60
PP - Fisher Chi-square	2.43855	1.0000	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: ADV

Date: 10/23/17 Time: 13:16

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.16813	0.0000	10	60
Breitung t-stat	-2.99587	0.0014	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.24056	0.4049	10	60
ADF - Fisher Chi-square	24.8929	0.2056	10	60
PP - Fisher Chi-square	52.9991	0.0001	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: ROA

Date: 10/23/17 Time: 13:18

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.57728	0.0000	10	60
Breitung t-stat	-1.40775	0.0796	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.04828	0.4807	10	60
ADF - Fisher Chi-square	21.3678	0.3758	10	60
PP - Fisher Chi-square	41.1227	0.0036	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: ROE

Date: 10/23/17 Time: 13:21

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.64191	0.0000	10	60
Breitung t-stat	-1.14239	0.1266	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.13863	0.4449	10	60
ADF - Fisher Chi-square	22.7872	0.2994	10	60
PP - Fisher Chi-square	40.2479	0.0046	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: GRWOTH_IDUSTRY

Date: 10/23/17 Time: 13:23

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.98900	0.1613	10	60
Breitung t-stat	0.14152	0.5563	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.10358	0.8651	10	60
ADF - Fisher Chi-square	4.43278	0.9999	10	60
PP - Fisher Chi-square	1.39908	1.0000	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: VERTI_INTG

Date: 10/23/17 Time: 13:26

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.6081	0.0000	9	54
Breitung t-stat	0.93194	0.8243	9	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.55992	0.0594	9	54
ADF - Fisher Chi-square	43.1486	0.0008	9	54
PP - Fisher Chi-square	71.7450	0.0000	9	54

Panel unit root test: Summary

Series: BARRIERS

Date: 10/23/17 Time: 13:29

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-25.0678	0.0000	10	60
Breitung t-stat	-1.40129	0.0806	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.48884	0.0064	10	60
ADF - Fisher Chi-square	55.2070	0.0000	10	60
PP - Fisher Chi-square	83.6381	0.0000	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: MSHARE

Date: 10/23/17 Time: 13:32

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.45254	0.0000	10	60
Breitung t-stat	2.09814	0.9821	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.00426	0.5017	10	60
ADF - Fisher Chi-square	24.0637	0.2396	10	60
PP - Fisher Chi-square	50.0627	0.0002	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: SIZE_LN_ASSET

Date: 10/23/17 Time: 13:42

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.8663	0.0000	10	60
Breitung t-stat	1.59625	0.9448	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.36237	0.0865	10	60
ADF - Fisher Chi-square	47.6986	0.0005	10	60
PP - Fisher Chi-square	78.8459	0.0000	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: GRWOTH_FIRM

Date: 10/23/17 Time: 13:34

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.22371	0.0000	10	60
Breitung t-stat	-1.10920	0.1337	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.30462	0.3803	10	60
ADF - Fisher Chi-square	26.6617	0.1451	10	60
PP - Fisher Chi-square	47.0793	0.0006	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: EXPENS_RATIO

Date: 10/23/17 Time: 13:36

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.12548	0.0000	10	60
Breitung t-stat	0.65989	0.7453	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.55278	0.2902	10	60
ADF - Fisher Chi-square	31.2482	0.0520	10	60
PP - Fisher Chi-square	57.0533	0.0000	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: AVERAGE_CAPITAL

Date: 10/23/17 Time: 13:38

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-18.0060	0.0000	10	60
Breitung t-stat	-0.51263	0.3041	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.40399	0.0081	10	60
ADF - Fisher Chi-square	56.1541	0.0000	10	60
PP - Fisher Chi-square	90.4151	0.0000	10	60

Panel unit root test: Summary

Series: LOSS_RATIO

Date: 10/23/17 Time: 13:40

Sample: 2009 2015

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.1611	0.0000	10	60
Breitung t-stat	-0.07400	0.4705	10	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.43386	0.3322	10	60
ADF - Fisher Chi-square	29.2663	0.0826	10	60
PP - Fisher Chi-square	61.6763	0.0000	10	60

ملحق رقم (09): مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الأول للدراسة

System: MODR4ROA

Estimation Method: Least Squares

Date: 11/15/17 Time: 10:24

Sample: 2009 2015

Included observations: 70

Total system (unbalanced) observations 200

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.658829	0.007087	92.96460	0.0000
C(2)	-0.043887	0.333577	-0.131564	0.8955
C(3)	-0.137556	0.089890	-1.530276	0.1277
C(4)	-0.015161	0.028271	-0.536275	0.5924
C(5)	-0.000939	0.005701	-0.164733	0.8693
C(6)	-0.001027	0.009001	-0.114134	0.9093
C(7)	0.008862	0.006983	1.269004	0.2061
C(8)	-0.000586	1.222996	-0.000480	0.9996
C(9)	-0.034863	0.009420	-3.701129	0.0003
C(10)	0.054358	0.033730	1.611546	0.1088
C(11)	0.015602	3.657941	0.004265	0.9966
C(12)	-0.006267	2.738175	-0.002289	0.9982
C(13)	-0.002707	0.021639	-0.125086	0.9006
C(14)	-0.099123	0.089923	-1.102308	0.2718
C(15)	0.067746	0.115247	0.587834	0.5574
C(16)	-0.223948	0.459771	-0.487086	0.6268
C(17)	0.006815	0.003149	2.164500	0.0318
C(18)	0.015742	0.017368	0.906364	0.3660
C(19)	0.195823	0.050192	3.901479	0.0001
C(20)	0.022206	0.033004	0.672835	0.5019
C(21)	-0.031124	0.020747	-1.500160	0.1353

Determinant residual covariance 1.01E-12

$$\text{Equation: } C4 = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROA + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR$$

Observations: 60

R-squared	0.066095	Mean dependent var	0.659400
Adjusted R-squared	-0.039630	S.D. dependent var	0.012317
S.E. of regression	0.012559	Sum squared resid	0.008359
Durbin-Watson stat	1.118012		

$$\text{Equation: } ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROA + C(11)*C4 + C(12)*C4^2 + C(13)*GI_1$$

Observations: 70

R-squared	0.203537	Mean dependent var	0.004907
Adjusted R-squared	0.141314	S.D. dependent var	0.005848
S.E. of regression	0.005419	Sum squared resid	0.001880
Durbin-Watson stat	0.437171		

$$\text{Equation: } ROA = C(14) + C(15)*C4 + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS$$

Observations: 70

R-squared	0.300050	Mean dependent var	0.029000
Adjusted R-squared	0.221023	S.D. dependent var	0.020017
S.E. of regression	0.017667	Sum squared resid	0.019352
Durbin-Watson stat	1.764204		

System: MODR4ROA

Estimation Method: Two-Stage Least Squares

Date: 11/15/17 Time: 10:26

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.663317	0.007897	83.99824	0.0000
C(2)	-0.061395	0.543812	-0.112897	0.9103
C(3)	-0.271630	0.129435	-2.098587	0.0374
C(4)	-0.024382	0.029518	-0.826014	0.4100
C(5)	-0.001192	0.006879	-0.173315	0.8626
C(6)	-0.002880	0.010017	-0.287505	0.7741
C(7)	0.009646	0.007153	1.348667	0.1794
C(8)	-1.720114	8.879734	-0.193712	0.8466
C(9)	-0.034652	0.010468	-3.310164	0.0012
C(10)	0.061930	0.054659	1.133029	0.2589
C(11)	5.247518	26.94208	0.194770	0.8458
C(12)	-3.984657	20.43406	-0.195001	0.8456
C(13)	-0.004756	0.027810	-0.171000	0.8644
C(14)	0.238344	0.122742	1.941823	0.0539
C(15)	-0.462700	0.178580	-2.590989	0.0105
C(16)	-0.651866	0.882570	-0.738599	0.4612
C(17)	0.004970	0.002947	1.686383	0.0937
C(18)	-0.043828	0.020146	-2.175456	0.0311
C(19)	0.110271	0.069371	1.589584	0.1139
C(20)	0.134358	0.047396	2.834815	0.0052
C(21)	-0.024264	0.021186	-1.145289	0.2538

Determinant residual covariance 6.95E-13

Equation: $C4 = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROA + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.026609	Mean dependent var	0.659400
Adjusted R-squared	-0.083587	S.D. dependent var	0.012317
S.E. of regression	0.012821	Sum squared resid	0.008712
Durbin-Watson stat	1.121672		

Equation: $ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROA + C(11)*C4 + C(12)*C4^2 + C(13)*GI_1$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.163392	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.085929	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005502	Sum squared resid	0.001635
Durbin-Watson stat	0.232857		

Equation: $ROA = C(14) + C(15)*C4 + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.486444	Mean dependent var	0.028442
Adjusted R-squared	0.417311	S.D. dependent var	0.019336
S.E. of regression	0.014760	Sum squared resid	0.011328
Durbin-Watson stat	1.856807		

System: MODR4ROA

Estimation Method: Three-Stage Least Squares

Date: 11/15/17 Time: 10:27

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

Linear estimation after one-step weighting matrix

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.663302	0.007390	89.75749	0.0000
C(2)	-0.003519	0.510339	-0.006895	0.9945
C(3)	-0.276001	0.121198	-2.277281	0.0241
C(4)	-0.013188	0.026846	-0.491250	0.6239
C(5)	-0.001189	0.006453	-0.184208	0.8541
C(6)	-0.001724	0.009379	-0.183798	0.8544
C(7)	0.008632	0.006574	1.313086	0.1910
C(8)	-1.672110	8.421531	-0.198552	0.8429
C(9)	-0.034623	0.009930	-3.486593	0.0006
C(10)	0.064468	0.051852	1.243309	0.2156
C(11)	5.090740	25.55185	0.199232	0.8423
C(12)	-3.857446	19.37965	-0.199046	0.8425
C(13)	-0.005035	0.026375	-0.190897	0.8488
C(14)	0.415765	0.111438	3.730921	0.0003
C(15)	-0.723844	0.162340	-4.458801	0.0000
C(16)	-0.515462	0.814873	-0.632567	0.5279
C(17)	0.004594	0.002724	1.686357	0.0937
C(18)	-0.041743	0.018193	-2.294505	0.0231
C(19)	0.096420	0.064185	1.502224	0.1350
C(20)	0.128155	0.043973	2.914414	0.0041
C(21)	-0.020779	0.019116	-1.086965	0.2787
Determinant residual covariance		5.89E-13		

Equation: C4 = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROA + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE
LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.019818	Mean dependent var	0.659400
Adjusted R-squared	-0.091146	S.D. dependent var	0.012317
S.E. of regression	0.012866	Sum squared resid	0.008773
Durbin-Watson stat	1.131390		

Equation: ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROA + C(11)*C4 + C(12)*C4^2 + C(13)*GI_1

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE
LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.161487	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.083847	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005509	Sum squared resid	0.001639
Durbin-Watson stat	0.237943		

Equation: ROA = C(14) + C(15)*C4 + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE
LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.460774	Mean dependent var	0.028442
Adjusted R-squared	0.388186	S.D. dependent var	0.019336
S.E. of regression	0.015124	Sum squared resid	0.011895
Durbin-Watson stat	1.776792		

ملحق رقم (10): مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الثاني للدراسة

System: MODR4ROE

Estimation Method: Least Squares

Date: 11/15/17 Time: 10:29

Sample: 2009 2015

Included observations: 70

Total system (unbalanced) observations 200

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.656642	0.006480	101.3412	0.0000
C(2)	-0.168796	0.332570	-0.507549	0.6124
C(3)	-0.036090	0.018381	-1.963459	0.0511
C(4)	-0.012277	0.027432	-0.447547	0.6550
C(5)	-0.003354	0.005745	-0.583731	0.5601
C(6)	0.003266	0.008820	0.370327	0.7116
C(7)	0.009614	0.006915	1.390197	0.1662
C(8)	-0.074942	1.241678	-0.060355	0.9519
C(9)	-0.034055	0.009632	-3.535759	0.0005
C(10)	0.005095	0.006848	0.744023	0.4578
C(11)	0.246272	3.713638	0.066315	0.9472
C(12)	-0.183371	2.779789	-0.065966	0.9475
C(13)	0.000369	0.022124	0.016661	0.9867
C(14)	0.285918	0.513219	0.557108	0.5781
C(15)	-0.150434	0.657745	-0.228711	0.8194
C(16)	0.111284	2.624047	0.042409	0.9662
C(17)	-0.003603	0.017971	-0.200481	0.8413
C(18)	0.171347	0.099127	1.728556	0.0856
C(19)	0.270871	0.286460	0.945583	0.3456
C(20)	-0.345544	0.188362	-1.834464	0.0682
C(21)	0.036723	0.118411	0.310132	0.7568

Determinant residual covariance 3.33E-11

$$\text{Equation: } C4 = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROE + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR$$

Observations: 60

R-squared	0.090954	Mean dependent var	0.659400
Adjusted R-squared	-0.011957	S.D. dependent var	0.012317
S.E. of regression	0.012390	Sum squared resid	0.008137
Durbin-Watson stat	1.277063		

$$\text{Equation: } ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROE + C(11)*C4 + C(12)*C4^2 + C(13)*GI_1$$

Observations: 70

R-squared	0.178325	Mean dependent var	0.004907
Adjusted R-squared	0.114131	S.D. dependent var	0.005848
S.E. of regression	0.005504	Sum squared resid	0.001939
Durbin-Watson stat	0.477559		

$$\text{Equation: } ROE = C(14) + C(15)*C4 + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS$$

Observations: 70

R-squared	0.132311	Mean dependent var	0.088666
Adjusted R-squared	0.034346	S.D. dependent var	0.102610
S.E. of regression	0.100832	Sum squared resid	0.630360
Durbin-Watson stat	1.990100		

System: MODR4ROE

Estimation Method: Two-Stage Least Squares

Date: 11/15/17 Time: 10:31

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.666395	0.010401	64.07161	0.0000
C(2)	-0.758273	0.795241	-0.953514	0.3418
C(3)	-0.180833	0.060563	-2.985866	0.0033
C(4)	-0.038696	0.041664	-0.928748	0.3544
C(5)	-0.014220	0.010612	-1.340000	0.1822
C(6)	0.013002	0.014333	0.907131	0.3657
C(7)	0.015872	0.010470	1.515877	0.1315
C(8)	-0.488800	10.96053	-0.044596	0.9645
C(9)	-0.033830	0.010547	-3.207672	0.0016
C(10)	-0.003439	0.026736	-0.128619	0.8978
C(11)	1.519619	33.26845	0.045677	0.9636
C(12)	-1.161422	25.24080	-0.046014	0.9634
C(13)	0.002968	0.040131	0.073967	0.9411
C(14)	1.741749	0.814304	2.138943	0.0340
C(15)	-2.537842	1.184748	-2.142095	0.0337
C(16)	8.044249	5.855194	1.373866	0.1714
C(17)	-0.024076	0.019552	-1.231348	0.2200
C(18)	-0.121975	0.133656	-0.912602	0.3628
C(19)	-0.841844	0.460225	-1.829202	0.0692
C(20)	0.505521	0.314435	1.607715	0.1099
C(21)	0.257912	0.140554	1.834965	0.0684

Determinant residual covariance 2.23E-11

Equation: $C4 = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROE + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE
LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.978445	Mean dependent var	0.659400
Adjusted R-squared	-1.202420	S.D. dependent var	0.012317
S.E. of regression	0.018279	Sum squared resid	0.017708
Durbin-Watson stat	2.317530		

Equation: $ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROE + C(11)*C4 + C(12)*C4^2 + C(13)*GI_1$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE
LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.169109	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.092174	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005484	Sum squared resid	0.001624
Durbin-Watson stat	0.155451		

Equation: $ROE = C(14) + C(15)*C4 + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE
LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.026469	Mean dependent var	0.081592
Adjusted R-squared	-0.164648	S.D. dependent var	0.090736
S.E. of regression	0.097921	Sum squared resid	0.498604
Durbin-Watson stat	2.061542		

System: MODR4ROE

Estimation Method: Three-Stage Least Squares

Date: 11/15/17 Time: 10:31

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

Linear estimation after one-step weighting matrix

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.671213	0.009000	74.58034	0.0000
C(2)	-1.133674	0.713952	-1.587884	0.1143
C(3)	-0.198677	0.046069	-4.312642	0.0000
C(4)	-0.020982	0.026281	-0.798373	0.4258
C(5)	-0.016735	0.009219	-1.815268	0.0714
C(6)	0.019862	0.012539	1.583997	0.1152
C(7)	0.009229	0.007177	1.285868	0.2004
C(8)	2.646124	9.696954	0.272882	0.7853
C(9)	-0.033254	0.009807	-3.390907	0.0009
C(10)	-0.000805	0.024532	-0.032834	0.9738
C(11)	-7.981103	29.43478	-0.271145	0.7866
C(12)	6.034466	22.33340	0.270199	0.7874
C(13)	-8.50E-06	0.035464	-0.000240	0.9998
C(14)	3.079269	0.614213	5.013354	0.0000
C(15)	-4.752562	0.893541	-5.318798	0.0000
C(16)	10.12261	4.964670	2.038929	0.0431
C(17)	-0.006129	0.016142	-0.379682	0.7047
C(18)	-0.053955	0.080048	-0.674029	0.5013
C(19)	-0.626746	0.407257	-1.538946	0.1258
C(20)	0.434997	0.258892	1.680226	0.0949
C(21)	0.123387	0.094767	1.301998	0.1948

Determinant residual covariance 6.79E-12

Equation: C4 = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROE + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)
*VI + C(7)*BR

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE
LOSS C

Observations: 60

R-squared	-1.342157	Mean dependent var	0.659400
Adjusted R-squared	-1.607307	S.D. dependent var	0.012317
S.E. of regression	0.019888	Sum squared resid	0.020964
Durbin-Watson stat	2.253949		

Equation: ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROE + C(11)*C4 + C(12)*C4^2 +
C(13)*GI_1

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE
LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.125561	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.044594	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005625	Sum squared resid	0.001709
Durbin-Watson stat	0.311047		

Equation: ROE = C(14) + C(15)*C4 + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF +
C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS

Instruments: D(GI) OS VI BR MS C4^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE
LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.273436	Mean dependent var	0.081592
Adjusted R-squared	-0.444860	S.D. dependent var	0.090736
S.E. of regression	0.109067	Sum squared resid	0.618567
Durbin-Watson stat	1.968971		

ملحق رقم (11): مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الثالث للدراسة

System: MODHHISROA

Estimation Method: Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:30

Sample: 2009 2015

Included observations: 70

Total system (unbalanced) observations 200

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.138645	0.002456	56.44606	0.0000
C(2)	-0.016837	0.115614	-0.145635	0.8844
C(3)	-0.040884	0.031155	-1.312280	0.1911
C(4)	0.013203	0.009799	1.347457	0.1795
C(5)	-0.000316	0.001976	-0.159667	0.8733
C(6)	-0.000303	0.003120	-0.097139	0.9227
C(7)	0.003409	0.002420	1.408404	0.1607
C(8)	-0.140288	0.752580	-0.186410	0.8523
C(9)	-0.034860	0.009418	-3.701478	0.0003
C(10)	0.053995	0.033679	1.603228	0.1106
C(11)	2.092707	10.80221	0.193730	0.8466
C(12)	-7.440202	38.78838	-0.191815	0.8481
C(13)	4.93E-05	0.015447	0.003188	0.9975
C(14)	-0.038180	0.077209	-0.494507	0.6216
C(15)	-0.075650	0.453855	-0.166682	0.8678
C(16)	-0.225132	0.460951	-0.488407	0.6259
C(17)	0.006375	0.003162	2.016094	0.0453
C(18)	0.018141	0.017455	1.039322	0.3001
C(19)	0.188470	0.050882	3.704087	0.0003
C(20)	0.022818	0.033372	0.683765	0.4950
C(21)	-0.032283	0.020880	-1.546094	0.1238

Determinant residual covariance 1.22E-13

$$\text{Equation: HHI_MS} = C(1) + C(2)*\text{ADV} + C(3)*\text{ROA} + C(4)*\text{D(GI)} + C(5)*\text{OS} + C(6)*\text{VI} + C(7)*\text{BR}$$

Observations: 60

R-squared	0.112002	Mean dependent var	0.138905
Adjusted R-squared	0.011474	S.D. dependent var	0.004378
S.E. of regression	0.004353	Sum squared resid	0.001004
Durbin-Watson stat	0.835499		

$$\text{Equation: ADV} = C(8) + C(9)*\text{MS} + C(10)*\text{ROA} + C(11)*\text{HHI_MS} + C(12)*\text{HHI_MS}^2 + C(13)*\text{GI}_1$$

Observations: 70

R-squared	0.203858	Mean dependent var	0.004907
Adjusted R-squared	0.141659	S.D. dependent var	0.005848
S.E. of regression	0.005418	Sum squared resid	0.001879
Durbin-Watson stat	0.437596		

$$\text{Equation: ROA} = C(14) + C(15)*\text{HHI_MS} + C(16)*\text{ADV} + C(17)*\text{SIZE} + C(18)*\text{GF} + C(19)*\text{EXPENS} + C(20)*\text{LEVERAGE} + C(21)*\text{LOSS}$$

Observations: 70

R-squared	0.296464	Mean dependent var	0.029000
Adjusted R-squared	0.217033	S.D. dependent var	0.020017
S.E. of regression	0.017712	Sum squared resid	0.019451
Durbin-Watson stat	1.756166		

System: MODHHISROA

Estimation Method: Two-Stage Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:34

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.139999	0.002722	51.42385	0.0000
C(2)	-0.028455	0.186969	-0.152190	0.8792
C(3)	-0.080654	0.044591	-1.808736	0.0724
C(4)	0.010451	0.010176	1.027026	0.3060
C(5)	-0.000446	0.002369	-0.188406	0.8508
C(6)	-0.000799	0.003450	-0.231488	0.8172
C(7)	0.003647	0.002466	1.478808	0.1412
C(8)	-1.339500	2.335266	-0.573596	0.5671
C(9)	-0.034713	0.010610	-3.271724	0.0013
C(10)	0.065855	0.055572	1.185039	0.2378
C(11)	19.48190	33.75824	0.577101	0.5647
C(12)	-70.40763	121.9279	-0.577453	0.5645
C(13)	-0.004591	0.023200	-0.197903	0.8434
C(14)	0.094872	0.077652	1.221761	0.2236
C(15)	-1.169101	0.501985	-2.328956	0.0211
C(16)	-0.707626	0.889875	-0.795197	0.4277
C(17)	0.005207	0.002979	1.747754	0.0824
C(18)	-0.034243	0.019790	-1.730336	0.0855
C(19)	0.118473	0.069845	1.696226	0.0918
C(20)	0.128264	0.047737	2.686877	0.0080
C(21)	-0.025652	0.021441	-1.196382	0.2333

Determinant residual covariance 8.71E-14

Equation: $HHI_MS = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROA + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.084246	Mean dependent var	0.138905
Adjusted R-squared	-0.019424	S.D. dependent var	0.004378
S.E. of regression	0.004420	Sum squared resid	0.001036
Durbin-Watson stat	0.865833		

Equation: $ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROA + C(11)*HHI_MS + C(12)*HHI_MS^2 + C(13)*GI_1$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.140776	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.061218	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005576	Sum squared resid	0.001679
Durbin-Watson stat	0.307404		

Equation: $ROA = C(14) + C(15)*HHI_MS + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.472165	Mean dependent var	0.028442
Adjusted R-squared	0.401110	S.D. dependent var	0.019336
S.E. of regression	0.014964	Sum squared resid	0.011643
Durbin-Watson stat	1.865209		

System: MODHHISROA

Estimation Method: Three-Stage Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:34

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

Linear estimation after one-step weighting matrix

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.140236	0.002545	55.10350	0.0000
C(2)	-0.015313	0.175503	-0.087255	0.9306
C(3)	-0.086755	0.041636	-2.083666	0.0388
C(4)	0.011556	0.009267	1.247036	0.2142
C(5)	-0.000433	0.002222	-0.194849	0.8458
C(6)	-0.000536	0.003231	-0.165985	0.8684
C(7)	0.003205	0.002266	1.414257	0.1592
C(8)	-1.341948	2.215073	-0.605826	0.5455
C(9)	-0.034699	0.010065	-3.447367	0.0007
C(10)	0.067442	0.052719	1.279266	0.2027
C(11)	19.49444	32.02075	0.608807	0.5435
C(12)	-70.37848	115.6524	-0.608534	0.5437
C(13)	-0.003703	0.022005	-0.168258	0.8666
C(14)	0.199306	0.070698	2.819116	0.0054
C(15)	-1.897745	0.456658	-4.155724	0.0001
C(16)	-0.552092	0.821457	-0.672089	0.5025
C(17)	0.005008	0.002755	1.817420	0.0710
C(18)	-0.031057	0.017840	-1.740903	0.0836
C(19)	0.107300	0.064653	1.659611	0.0990
C(20)	0.120691	0.044236	2.728314	0.0071
C(21)	-0.021531	0.019340	-1.113279	0.2673

Determinant residual covariance 7.40E-14

Equation: $HHI_MS = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROA + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR$ Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.073828	Mean dependent var	0.138905
Adjusted R-squared	-0.031021	S.D. dependent var	0.004378
S.E. of regression	0.004445	Sum squared resid	0.001047
Durbin-Watson stat	0.876664		

Equation: $ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROA + C(11)*HHI_MS + C(12)*HHI_MS^2 + C(13)*GI_1$ Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.139461	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.059782	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005580	Sum squared resid	0.001682
Durbin-Watson stat	0.314324		

Equation: $ROA = C(14) + C(15)*HHI_MS + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS$ Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.447763	Mean dependent var	0.028442
Adjusted R-squared	0.373423	S.D. dependent var	0.019336
S.E. of regression	0.015306	Sum squared resid	0.012182
Durbin-Watson stat	1.769380		

ملحق رقم (12): مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الرابع للدراسة

System: MODHHISROE

Estimation Method: Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:37

Sample: 2009 2015

Included observations: 70

Total system (unbalanced) observations 200

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.137942	0.002263	60.96145	0.0000
C(2)	-0.051662	0.116140	-0.444823	0.6570
C(3)	-0.009891	0.006419	-1.540925	0.1251
C(4)	0.014210	0.009580	1.483294	0.1398
C(5)	-0.000980	0.002006	-0.488428	0.6258
C(6)	0.000926	0.003080	0.300679	0.7640
C(7)	0.003597	0.002415	1.489455	0.1381
C(8)	-0.098215	0.771463	-0.127310	0.8988
C(9)	-0.034072	0.009631	-3.537602	0.0005
C(10)	0.004943	0.006883	0.718211	0.4736
C(11)	1.525063	11.07499	0.137703	0.8906
C(12)	-5.487734	39.77293	-0.137977	0.8904
C(13)	0.001073	0.016201	0.066247	0.9473
C(14)	0.359085	0.438969	0.818019	0.4144
C(15)	-1.184210	2.580383	-0.458928	0.6468
C(16)	0.124528	2.620728	0.047517	0.9622
C(17)	-0.004430	0.017977	-0.246458	0.8056
C(18)	0.176029	0.099238	1.773817	0.0778
C(19)	0.251842	0.289286	0.870565	0.3852
C(20)	-0.333961	0.189734	-1.760158	0.0801
C(21)	0.032558	0.118715	0.274254	0.7842

Determinant residual covariance 4.05E-12

$$\text{Equation: HHI_MS} = C(1) + C(2)*\text{ADV} + C(3)*\text{ROE} + C(4)*\text{D(GI)} + C(5)*\text{OS} + C(6)*\text{VI} + C(7)*\text{BR}$$

Observations: 60

R-squared	0.122463	Mean dependent var	0.138905
Adjusted R-squared	0.023120	S.D. dependent var	0.004378
S.E. of regression	0.004327	Sum squared resid	0.000992
Durbin-Watson stat	0.963328		

$$\text{Equation: ADV} = C(8) + C(9)*\text{MS} + C(10)*\text{ROE} + C(11)*\text{HHI_MS} + C(12)*\text{HHI_MS}^2 + C(13)*\text{GI}_1$$

Observations: 70

R-squared	0.178504	Mean dependent var	0.004907
Adjusted R-squared	0.114325	S.D. dependent var	0.005848
S.E. of regression	0.005504	Sum squared resid	0.001939
Durbin-Watson stat	0.477876		

$$\text{Equation: ROE} = C(14) + C(15)*\text{HHI_MS} + C(16)*\text{ADV} + C(17)*\text{SIZE} + C(18)*\text{GF} + C(19)*\text{EXPENS} + C(20)*\text{LEVERAGE} + C(21)*\text{LOSS}$$

Observations: 70

R-squared	0.134519	Mean dependent var	0.088666
Adjusted R-squared	0.036804	S.D. dependent var	0.102610
S.E. of regression	0.100704	Sum squared resid	0.628756
Durbin-Watson stat	2.004253		

System: MODHHISROE

Estimation Method: Two-Stage Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:40

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.140674	0.003250	43.28853	0.0000
C(2)	-0.223719	0.247958	-0.902246	0.3683
C(3)	-0.049970	0.018958	-2.635811	0.0092
C(4)	0.006871	0.013016	0.527900	0.5983
C(5)	-0.004065	0.003314	-1.226746	0.2217
C(6)	0.003696	0.004476	0.825678	0.4102
C(7)	0.005337	0.003271	1.631595	0.1047
C(8)	-1.378268	2.768225	-0.497889	0.6193
C(9)	-0.034279	0.010664	-3.214527	0.0016
C(10)	-0.010204	0.025788	-0.395679	0.6929
C(11)	20.08970	40.04396	0.501691	0.6166
C(12)	-72.71660	144.7026	-0.502525	0.6160
C(13)	0.010153	0.030823	0.329377	0.7423
C(14)	0.870301	0.510004	1.706461	0.0899
C(15)	-5.790082	3.296941	-1.756198	0.0810
C(16)	7.442801	5.844532	1.273464	0.2047
C(17)	-0.022174	0.019567	-1.133266	0.2588
C(18)	-0.067203	0.129977	-0.517035	0.6059
C(19)	-0.761782	0.458729	-1.660635	0.0988
C(20)	0.445822	0.313528	1.421953	0.1570
C(21)	0.248922	0.140824	1.767619	0.0790

Determinant residual covariance 3.04E-12

Equation: $HHI_MS = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROE + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.527826	Mean dependent var	0.138905
Adjusted R-squared	-0.700787	S.D. dependent var	0.004378
S.E. of regression	0.005709	Sum squared resid	0.001728
Durbin-Watson stat	2.031716		

Equation: $ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROE + C(11)*HHI_MS + C(12)*HHI_MS^2 + C(13)*GI_1$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.148841	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.070030	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005550	Sum squared resid	0.001663
Durbin-Watson stat	0.216429		

Equation: $ROE = C(14) + C(15)*HHI_MS + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.033983	Mean dependent var	0.081592
Adjusted R-squared	-0.173173	S.D. dependent var	0.090736
S.E. of regression	0.098279	Sum squared resid	0.502254
Durbin-Watson stat	2.061960		

System: MODHHISROE

Estimation Method: Three-Stage Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:40

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

Linear estimation after one-step weighting matrix

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.142968	0.002821	50.68752	0.0000
C(2)	-0.395490	0.224541	-1.761328	0.0801
C(3)	-0.061355	0.014536	-4.220927	0.0000
C(4)	0.001694	0.009195	0.184256	0.8540
C(5)	-0.005168	0.002952	-1.750389	0.0820
C(6)	0.005744	0.003999	1.436513	0.1528
C(7)	0.003186	0.002424	1.313914	0.1908
C(8)	-0.995053	2.553633	-0.389662	0.6973
C(9)	-0.033972	0.009982	-3.403492	0.0008
C(10)	-0.009383	0.024103	-0.389298	0.6976
C(11)	14.68296	36.94165	0.397464	0.6916
C(12)	-53.65247	133.4988	-0.401895	0.6883
C(13)	0.005712	0.028304	0.201816	0.8403
C(14)	1.892193	0.402116	4.705590	0.0000
C(15)	-13.76933	2.551546	-5.396467	0.0000
C(16)	8.260485	5.064995	1.630897	0.1049
C(17)	-0.008973	0.016725	-0.536529	0.5923
C(18)	-0.032691	0.087479	-0.373701	0.7091
C(19)	-0.606948	0.408612	-1.485389	0.1394
C(20)	0.424793	0.263630	1.611324	0.1091
C(21)	0.127959	0.101468	1.261081	0.2091

Determinant residual covariance 8.64E-13

Equation: $HHI_MS = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROE + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	-1.028800	Mean dependent var	0.138905
Adjusted R-squared	-1.258475	S.D. dependent var	0.004378
S.E. of regression	0.006579	Sum squared resid	0.002294
Durbin-Watson stat	2.037155		

Equation: $ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROE + C(11)*HHI_MS + C(12)*HHI_MS^2 + C(13)*GI_1$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.153172	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.074762	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005536	Sum squared resid	0.001655
Durbin-Watson stat	0.165315		

Equation: $ROE = C(14) + C(15)*HHI_MS + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS$

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_MS^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.241591	Mean dependent var	0.081592
Adjusted R-squared	-0.408729	S.D. dependent var	0.090736
S.E. of regression	0.107694	Sum squared resid	0.603099
Durbin-Watson stat	1.961135		

ملحق رقم (13): مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج الخامس للدراسة

System: MODHHIASROA

Estimation Method: Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:51

Sample: 2009 2015

Included observations: 70

Total system (unbalanced) observations 200

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.164781	0.002735	60.24315	0.0000
C(2)	-0.018812	0.128748	-0.146117	0.8840
C(3)	-0.031324	0.034694	-0.902872	0.3678
C(4)	-0.000590	0.010912	-0.054073	0.9569
C(5)	-0.000265	0.002201	-0.120549	0.9042
C(6)	-0.000314	0.003474	-0.090313	0.9281
C(7)	0.004004	0.002695	1.485458	0.1392
C(8)	0.030157	1.050215	0.028715	0.9771
C(9)	-0.034854	0.009422	-3.699433	0.0003
C(10)	0.053830	0.033571	1.603464	0.1106
C(11)	-0.288818	12.52517	-0.023059	0.9816
C(12)	0.898654	37.38638	0.024037	0.9808
C(13)	-0.002640	0.022327	-0.118240	0.9060
C(14)	-0.096818	0.079066	-1.224511	0.2224
C(15)	0.255113	0.391422	0.651760	0.5154
C(16)	-0.224445	0.459474	-0.488483	0.6258
C(17)	0.006841	0.003144	2.176106	0.0309
C(18)	0.014344	0.017781	0.806664	0.4209
C(19)	0.198106	0.050701	3.907339	0.0001
C(20)	0.019474	0.033226	0.586100	0.5585
C(21)	-0.029711	0.020964	-1.417274	0.1581

Determinant residual covariance 1.50E-13

$$\text{Equation: HHI_ASSET} = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROA + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR$$

Observations: 60

R-squared	0.053455	Mean dependent var	0.165967
Adjusted R-squared	-0.053701	S.D. dependent var	0.004722
S.E. of regression	0.004847	Sum squared resid	0.001245
Durbin-Watson stat	0.565386		

$$\text{Equation: ADV} = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROA + C(11)*HHI_ASSET + C(12)*HHI_ASSET^2 + C(13)*GI_1$$

Observations: 70

R-squared	0.203228	Mean dependent var	0.004907
Adjusted R-squared	0.140980	S.D. dependent var	0.005848
S.E. of regression	0.005420	Sum squared resid	0.001880
Durbin-Watson stat	0.438806		

$$\text{Equation: ROA} = C(14) + C(15)*HHI_ASSET + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS$$

Observations: 70

R-squared	0.300938	Mean dependent var	0.029000
Adjusted R-squared	0.222012	S.D. dependent var	0.020017
S.E. of regression	0.017656	Sum squared resid	0.019328
Durbin-Watson stat	1.741189		

System: MODHHIASROA

Estimation Method: Two-Stage Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:52

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.165835	0.003008	55.14012	0.0000
C(2)	-0.036334	0.205145	-0.177113	0.8596
C(3)	-0.061367	0.049194	-1.247450	0.2141
C(4)	-0.002692	0.011240	-0.239532	0.8110
C(5)	-0.000440	0.002608	-0.168632	0.8663
C(6)	-0.000615	0.003804	-0.161653	0.8718
C(7)	0.004190	0.002724	1.538253	0.1260
C(8)	-0.758340	1.722568	-0.440238	0.6604
C(9)	-0.034670	0.010493	-3.304299	0.0012
C(10)	0.061782	0.054359	1.136562	0.2574
C(11)	9.176970	20.62170	0.445015	0.6569
C(12)	-27.51375	61.75162	-0.445555	0.6565
C(13)	0.001563	0.027333	0.057178	0.9545
C(14)	0.024725	0.090532	0.273109	0.7851
C(15)	-0.554815	0.503169	-1.102641	0.2718
C(16)	-0.924872	0.923010	-1.002017	0.3179
C(17)	0.005878	0.003119	1.884731	0.0613
C(18)	-0.029849	0.020721	-1.440538	0.1517
C(19)	0.147999	0.072821	2.032369	0.0438
C(20)	0.106503	0.050335	2.115888	0.0359
C(21)	-0.028120	0.022527	-1.248292	0.2138

Determinant residual covariance 1.20E-13

Equation: HHI_ASSET = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROA + C(4)*D(GI) + C(5)
*OS + C(6)*VI + C(7)*BR

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.039487	Mean dependent var	0.165967
Adjusted R-squared	-0.069250	S.D. dependent var	0.004722
S.E. of regression	0.004883	Sum squared resid	0.001264
Durbin-Watson stat	0.608220		

Equation: ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROA + C(11)*HHI_ASSET + C(12)
*HHI_ASSET^2 + C(13)*GI_1

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.159698	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.081892	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005514	Sum squared resid	0.001642
Durbin-Watson stat	0.241336		

Equation: ROA = C(14) + C(15)*HHI_ASSET + C(16)*ADV + C(17)*SIZE +
C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.416876	Mean dependent var	0.028442
Adjusted R-squared	0.338378	S.D. dependent var	0.019336
S.E. of regression	0.015728	Sum squared resid	0.012863
Durbin-Watson stat	1.908638		

System: MODHHIASROA

Estimation Method: Three-Stage Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:52

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

Linear estimation after one-step weighting matrix

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.166218	0.002819	58.95762	0.0000
C(2)	-0.027092	0.192714	-0.140581	0.8884
C(3)	-0.068922	0.046083	-1.495619	0.1367
C(4)	-0.000575	0.010426	-0.055158	0.9561
C(5)	-0.000322	0.002450	-0.131337	0.8957
C(6)	-0.000713	0.003571	-0.199556	0.8421
C(7)	0.003916	0.002537	1.543306	0.1247
C(8)	-0.731865	1.633249	-0.448103	0.6547
C(9)	-0.034658	0.009954	-3.481972	0.0006
C(10)	0.060770	0.051566	1.178483	0.2404
C(11)	8.866451	19.55242	0.453471	0.6508
C(12)	-26.59497	58.54965	-0.454229	0.6503
C(13)	-0.000648	0.025917	-0.024986	0.9801
C(14)	0.112995	0.083472	1.353686	0.1778
C(15)	-1.063112	0.463482	-2.293750	0.0231
C(16)	-0.949035	0.855808	-1.108935	0.2691
C(17)	0.005516	0.002896	1.904983	0.0586
C(18)	-0.029960	0.019029	-1.574481	0.1174
C(19)	0.139680	0.067599	2.066315	0.0404
C(20)	0.105816	0.046713	2.265236	0.0248
C(21)	-0.026037	0.020695	-1.258103	0.2102

Determinant residual covariance 1.12E-13

Equation: HHI_ASSET = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROA + C(4)*D(GI) + C(5)
*OS + C(6)*VI + C(7)*BRInstruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.030847	Mean dependent var	0.165967
Adjusted R-squared	-0.078868	S.D. dependent var	0.004722
S.E. of regression	0.004905	Sum squared resid	0.001275
Durbin-Watson stat	0.640102		

Equation: ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROA + C(11)*HHI_ASSET + C(12)
*HHI_ASSET^2 + C(13)*GI_1Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.160402	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.082661	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005512	Sum squared resid	0.001641
Durbin-Watson stat	0.239001		

Equation: ROA = C(14) + C(15)*HHI_ASSET + C(16)*ADV + C(17)*SIZE +
C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSSInstruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.399239	Mean dependent var	0.028442
Adjusted R-squared	0.318367	S.D. dependent var	0.019336
S.E. of regression	0.015964	Sum squared resid	0.013252
Durbin-Watson stat	1.898884		

ملحق رقم (14): مخرجات برنامج Eviews لتقدير معالم النموذج السادس للدراسة

System: MODHHIASROE

Estimation Method: Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:53

Sample: 2009 2015

Included observations: 70

Total system (unbalanced) observations 200

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.164230	0.002529	64.93537	0.0000
C(2)	-0.044937	0.129811	-0.346175	0.7296
C(3)	-0.007376	0.007174	-1.028125	0.3053
C(4)	0.000217	0.010708	0.020307	0.9838
C(5)	-0.000761	0.002242	-0.339573	0.7346
C(6)	0.000617	0.003443	0.179120	0.8580
C(7)	0.004139	0.002699	1.533532	0.1269
C(8)	0.174845	1.080613	0.161801	0.8716
C(9)	-0.034023	0.009632	-3.532404	0.0005
C(10)	0.005234	0.006910	0.757422	0.4498
C(11)	-1.987836	12.89071	-0.154207	0.8776
C(12)	5.918348	38.48485	0.153784	0.8780
C(13)	-0.003408	0.023542	-0.144752	0.8851
C(14)	0.163379	0.451728	0.361675	0.7180
C(15)	0.071220	2.236301	0.031847	0.9746
C(16)	0.115588	2.625099	0.044032	0.9649
C(17)	-0.002746	0.017960	-0.152910	0.8786
C(18)	0.166360	0.101590	1.637554	0.1033
C(19)	0.284944	0.289668	0.983692	0.3266
C(20)	-0.346027	0.189832	-1.822808	0.0700
C(21)	0.039072	0.119771	0.326220	0.7446

Determinant residual covariance 5.11E-12

Equation: HHI_ASSET = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROE + C(4)*D(GI) + C(5)
*OS + C(6)*VI + C(7)*BR

Observations: 60

R-squared	0.057690	Mean dependent var	0.165967
Adjusted R-squared	-0.048987	S.D. dependent var	0.004722
S.E. of regression	0.004836	Sum squared resid	0.001240
Durbin-Watson stat	0.634817		

Equation: ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROE + C(11)*HHI_ASSET + C(12)
*HHI_ASSET^2 + C(13)*GI_1

Observations: 70

R-squared	0.178582	Mean dependent var	0.004907
Adjusted R-squared	0.114409	S.D. dependent var	0.005848
S.E. of regression	0.005503	Sum squared resid	0.001938
Durbin-Watson stat	0.478841		

Equation: ROE = C(14) + C(15)*HHI_ASSET + C(16)*ADV + C(17)*SIZE +
C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS

Observations: 70

R-squared	0.131593	Mean dependent var	0.088666
Adjusted R-squared	0.033547	S.D. dependent var	0.102610
S.E. of regression	0.100874	Sum squared resid	0.630882
Durbin-Watson stat	1.984729		

System: MODHHIASROE

Estimation Method: Two-Stage Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:54

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.166352	0.003198	52.01928	0.0000
C(2)	-0.187694	0.242917	-0.772666	0.4409
C(3)	-0.037902	0.018752	-2.021197	0.0449
C(4)	-0.005403	0.012797	-0.422250	0.6734
C(5)	-0.003213	0.003260	-0.985723	0.3258
C(6)	0.002824	0.004400	0.641936	0.5218
C(7)	0.005474	0.003216	1.702184	0.0907
C(8)	-0.656114	1.816199	-0.361257	0.7184
C(9)	-0.034116	0.010535	-3.238310	0.0015
C(10)	-0.007484	0.022752	-0.328947	0.7426
C(11)	7.986773	21.75767	0.367078	0.7140
C(12)	-24.02099	65.19059	-0.368473	0.7130
C(13)	0.013885	0.035605	0.389972	0.6971
C(14)	0.580448	0.565163	1.027046	0.3060
C(15)	-3.056229	3.141139	-0.972968	0.3320
C(16)	6.087690	5.762088	1.056508	0.2923
C(17)	-0.019216	0.019471	-0.986907	0.3252
C(18)	-0.045139	0.129353	-0.348957	0.7276
C(19)	-0.609209	0.454600	-1.340100	0.1821
C(20)	0.339485	0.314226	1.080387	0.2816
C(21)	0.230903	0.140627	1.641953	0.1026

Determinant residual covariance 4.14E-12

Equation: HHI_ASSET = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROE + C(4)*D(GI) + C(5)
*OS + C(6)*VI + C(7)*BR

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.267896	Mean dependent var	0.165967
Adjusted R-squared	-0.411431	S.D. dependent var	0.004722
S.E. of regression	0.005610	Sum squared resid	0.001668
Durbin-Watson stat	1.474938		

Equation: ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROE + C(11)*HHI_ASSET + C(12)
*HHI_ASSET^2 + C(13)*GI_1

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.165019	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.087706	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005497	Sum squared resid	0.001632
Durbin-Watson stat	0.162758		

Equation: ROE = C(14) + C(15)*HHI_ASSET + C(16)*ADV + C(17)*SIZE +
C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS
LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.032004	Mean dependent var	0.081592
Adjusted R-squared	-0.170928	S.D. dependent var	0.090736
S.E. of regression	0.098185	Sum squared resid	0.501293
Durbin-Watson stat	2.115921		

System: MODHHIASROE

Estimation Method: Three-Stage Least Squares

Date: 12/17/17 Time: 22:54

Sample: 2010 2015

Included observations: 60

Total system (balanced) observations 180

Linear estimation after one-step weighting matrix

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.168733	0.002862	58.96098	0.0000
C(2)	-0.334178	0.224105	-1.491166	0.1379
C(3)	-0.053789	0.015560	-3.456990	0.0007
C(4)	-0.003993	0.010338	-0.386274	0.6998
C(5)	-0.004416	0.002992	-1.475823	0.1420
C(6)	0.004567	0.004053	1.126726	0.2616
C(7)	0.004172	0.002666	1.564788	0.1196
C(8)	-0.552285	1.703262	-0.324251	0.7462
C(9)	-0.033978	0.009939	-3.418708	0.0008
C(10)	-0.006247	0.021479	-0.290844	0.7715
C(11)	6.836284	20.40540	0.335023	0.7380
C(12)	-20.87061	61.14088	-0.341353	0.7333
C(13)	0.015302	0.033360	0.458696	0.6471
C(14)	1.804441	0.472188	3.821448	0.0002
C(15)	-11.04685	2.572603	-4.294036	0.0000
C(16)	8.242909	5.113403	1.612020	0.1089
C(17)	-0.008936	0.017285	-0.516995	0.6059
C(18)	-0.045318	0.101199	-0.447806	0.6549
C(19)	-0.590545	0.408459	-1.445789	0.1502
C(20)	0.400259	0.272540	1.468624	0.1439
C(21)	0.162255	0.113391	1.430928	0.1544

Determinant residual covariance 1.45E-12

Equation: HHI_ASSET = C(1) + C(2)*ADV + C(3)*ROE + C(4)*D(GI) + C(5)*OS + C(6)*VI + C(7)*BR

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.732632	Mean dependent var	0.165967
Adjusted R-squared	-0.928779	S.D. dependent var	0.004722
S.E. of regression	0.006558	Sum squared resid	0.002279
Durbin-Watson stat	1.799082		

Equation: ADV = C(8) + C(9)*MS + C(10)*ROE + C(11)*HHI_ASSET + C(12)*HHI_ASSET^2 + C(13)*GI_1

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	0.158473	Mean dependent var	0.004878
Adjusted R-squared	0.080554	S.D. dependent var	0.005755
S.E. of regression	0.005519	Sum squared resid	0.001645
Durbin-Watson stat	0.168412		

Equation: ROE = C(14) + C(15)*HHI_ASSET + C(16)*ADV + C(17)*SIZE + C(18)*GF + C(19)*EXPENS + C(20)*LEVERAGE + C(21)*LOSS

Instruments: D(GI) OS VI BR MS HHI_ASSET^2 GI_1 SIZE GF EXPENS LEVERAGE LOSS C

Observations: 60

R-squared	-0.281727	Mean dependent var	0.081592
Adjusted R-squared	-0.454267	S.D. dependent var	0.090736
S.E. of regression	0.109421	Sum squared resid	0.622594
Durbin-Watson stat	1.965051		